

﴿ الجزء السابع من ﴾

كِتَابَات



المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي

تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أبي

الباجي الاندلسي من أعيان الطبقة العاشرة من علماء

المالكية المولود سنة ٤٠٣ هـ المتوفى سنة ٤٩٤ هـ

رحمه الله ورضي عنه

طبع هذا الكتاب على نفقة سلطان العرب الاقصى سابقا امام زمانه وعريده عصره

وأوانه قسوة الأمراء وحجة العلماء العلامة المحقق والملاذ الاكبر الملقب بفرع

الشجرة النبوية وخالصة السلالة الطاهرة العلوية سيدنا ومولانا

ابن السلطان مولاي الحسن بن السلطان سيدي محمد رفع **عز وجل**

الله قدره وأدامه وأودع في القلوب محبته واحترامه آمين

بتوكيل الحاج محمد بن العباس بن شقرون خديم المقام العالي بالله

الآن بغير طمجة ووكيل دولة المغرب الاقصى سابقا بمصر

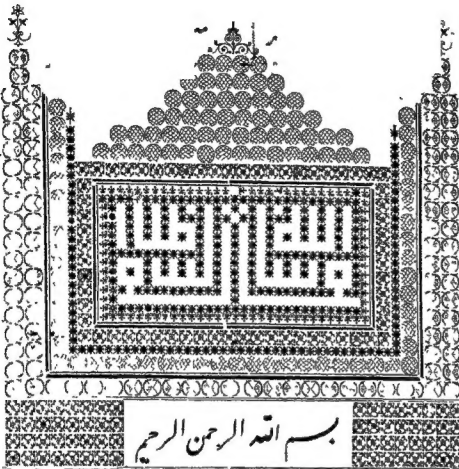
على يد تجله الحاج عبد السلام بن شقرون

﴿ تنبيه ﴾ لا يجوز لأحد أن يطبع هذا الكتاب وكل من يطبعه يكون مكفرا

بإبراز أصل قدم ثبت أنه طبع منه والا فيكون مسؤولا عن التعويض قانونا

« الطبعة الاولى - سنة ١٣٣٢ هـ »

نطبعة السعادة بدار مجاهدة بمصر



كتاب المكاتب
(القضاء في المكاتب)

ص مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد ماني عليه من كتابته شيء * مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان المكاتب عبد ماني عليه من كتابته شيء * قال مالك وهو رأي * ش وقد روي مثل هذا عن جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة وعثمان بن عفان وقالة ابن المسيب وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق غير ثابت وما روي من ذلك يجهل أن يريد به وجهين أحدهما أن حكم المكاتب ماني عليه من كتابته شيء حكم العبد في جراحه وحدوده وشهادته وقذفه وطلاقه ونفي القصاص عن الحر بقتله وغير ذلك من أحكام العبيد والوجه الثاني أن جميعه رفيق لا يعتق منه شيء وبهذين الوجهين قال مالك والزهري وأبو حنيفة والشافعي وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال المكاتب يورث بقدر ما أدى ويجلد الحبس بقدر ما أدى ويعتق منه بقدر ما أدى وتكون دينه بقدر ما أدى يعتق منه بالحساب ونحوه قال ابن عباس وروي عن عمر انه اذا أدى المكاتب الشطر فلا رق عليه وروي عن ابن مسعود وشريح اذا أدى الثلث فهو حر بمعنى انه حر وانما يطالب بما عليه في ذمته والدليل على ما نقله ما أحسنه يزيد بن ثابت عن علي رضي الله عنهما انه قال له أ كنت ترجه لو زني بعد احسان قال لا قال أفتبهر شهادته قال لا قال فهو عبد ماني عليه درهم وتجويز ذلك انه حكم من أحكام الرقيق بل مع بقاء

بسم الله الرحمن الرحيم
(كتاب المكاتب)
القضاء في المكاتب
حدثني يحيى عن مالك
عن نافع ان عبد الله بن
عمر كان يقول المكاتب
عبد ماني عليه من
كتابته شيء * وحدثني
مالك انه بلغه ان عروة بن
الزبير وسليمان بن يسار
كانا يقولان المكاتب
عبد ماني عليه من كتابته
شيء * قال مالك وهو رأي

شي من الكتابة أصل ذلك قبول الشهادة ص **✽** قال مالك فإن هلك المكتتب وترك مالا أكثر مما بقي عليه من كتابته وله ولد ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ورثوا ما بقي من المال بعد قضاء كتابته **✽** مالك عن جدي بن قيس المكي أن مكاتبا كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديون للناس وترك ابنته فأشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك فكتب إليه عبد الملك أن يبدأ بديون الناس ثم اقض ما بقي من كتابته ثم اقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه **✽** ش قوله في المكتتب ترك المال يزيد على كتابته وترك ولدا لم يحكم المكتتب أمالاه كاتب عليهم أو ولدوا معه في الكتابة فانه يؤدى عنه ما بقي عليه من الكتابة حالا لا يؤخر قال الشيخ أبو القاسم وكذلك لو لم يترك الإذواء قال القاضي أبو محمد لا نال الدين المؤجلة تحمل بموت من تكون عليه وهذا الفصل يقتضي أن لو هلك المكتتب لا تبطل بالموت أذا بقي من يقوم بها وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والدليل على ما نقوله أن هذا عقد يقتضي عوضا يترتب أحد المتعاقدين فلا يبطل بموت من عقده إذا كان معه في العقد من يقوم به كالباع والأجرة بموت المستأجر وإن لم يكن فيترك من المال وقالم يرجع إلى السيد وأخذ من شركه في المكتبة يسعون به إن كانوا من أهل السبل لأن حقهم متعلق بذلك المال

(فتل) وقوله وورث الولد ما بقي من المال بعد أداء الكتابة يريد أنهم يسعون بأداء الكتابة لأن ذلك مقتضى عقد الكتابة كالموالات عن غير مال فأدوا من أموالهم لعقود الأبداء وإذا عتقوا بما أدوا عن أنفسهم من مال أبيهم ورثوا بقية هذا قول مالك وقال أبو حنيفة يرثه ورثته بالحرار وهو قول علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومعاوية بن أبي سفيان وطاوس والنفعي والشعبي والحسن وابن سيرين وقال ابن عمر جميع ماترك السيد ونحوه روى عن عمر وزيد بن ثابت ووجه القول الذي ذهب إليه مالك أنه إذا لم يكن المكتتب أن يعجز نفسه مع القوة على الأداء ووجود المال وكان ماترك المكتتب بيده موجودا ولم يكن للسيد الامتناع من أخذ ما من عهده العبد كان حال العبد مراعيا فإن وصل المال إلى السيد علمنا أنه كان قد استحق الحرية من يوم وجود المال وتطهره عنه لاسيا ومن شركه في الكتابة قد تعلق حقه به فإذا ما بدأء المال إلى السيد قضى بأنه كان له حكم الحرية قبل موته وهذا كان حكم كل من مع في الكتابة فوجب أن يرثوا ما فضل من ماله بعد أداء كتابته ووجهنا وهو أن حق سائر من معه في المكتبة قد تعلق بهذا المال وكذلك لو أراد أن يهب منه وأذن له في ذلك السيد لكان لمن معه في الكتابة منعه من ذلك فإذا تعلق بحق من شركه في المكتبة وجب أن يتأدى منه الكتابة لأن ذلك وجبت له حقوقهم به ومن قال أنهم يعتقون منه قال أنهم يرثونه للناس بين قائلين قائل يقول هو السيد لا يعتق منه الولد ولا يرثون فضله وقائل يقول يعتق منه الولد ويرثون فضله ومن قال أنهم يعتقون منه ولا يرثونه فقد أحب قولنا ثالثا خالفه به الإجماع ووجه القول الثاني أن حكمه حكم العبد بدليل أنه لو تلف المال قبل أن يصل إلى السيد لم يرد وهو ومن مع في الكتابة فإذا ثبت أن له حكم الرق كان ماله للسيد دون الولد وغيرهم من الورثة (مسألة) إذا ثبت ذلك فهذا حكم الولد عند مالك فأما غير الولد فقد ذكر الشيخ أبو القاسم في ذلك روي عن ابن أبي عمير أنه لا يرثه الأولاد المكتتبون معه والثانية ربه ولده وسائر ذريته ونحوه ذكر القاضي أبو محمد في معونه وفي الموازية اختلف في رث المكتتب فقيل يرثه من يعتق على الحر بملك فأما عن ابن أبي عمير فلا السيد أحق منهم قاله عبد الملك وقاله ابن القاسم مرة ثم قال هو وابن

قال مالك فإن هلك المكتتب وترك مالا أكثر مما بقي عليه من كتابته وله ولد ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ورثوا ما بقي من المال بعد قضاء كتابته **✽** مالك عن جدي بن قيس المكي أن مكاتبا كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديون للناس وترك ابنته فأشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك فكتب إليه عبد الملك أن يبدأ بديون الناس ثم اقض ما بقي من كتابته ثم اقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه **✽** ش قوله في المكتتب ترك المال يزيد على كتابته وترك ولدا لم يحكم المكتتب أمالاه كاتب عليهم أو ولدوا معه في الكتابة فانه يؤدى عنه ما بقي عليه من الكتابة حالا لا يؤخر قال الشيخ أبو القاسم وكذلك لو لم يترك الإذواء قال القاضي أبو محمد لا نال الدين المؤجلة تحمل بموت من تكون عليه وهذا الفصل يقتضي أن لو هلك المكتتب لا تبطل بالموت أذا بقي من يقوم بها وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والدليل على ما نقوله أن هذا عقد يقتضي عوضا يترتب أحد المتعاقدين فلا يبطل بموت من عقده إذا كان معه في العقد من يقوم به كالباع والأجرة بموت المستأجر وإن لم يكن فيترك من المال وقالم يرجع إلى السيد وأخذ من شركه في المكتبة يسعون به إن كانوا من أهل السبل لأن حقهم متعلق بذلك المال

عبد الله بن أبي ربيعة وأصبح ورثته من رث الحر من عم وغيره من نساء ورجال قتل هذا ينقسم إلى ثلاث روايات أحدها أنه لا يرث إلا الولد والثانية لا يرث إلا من يقتض على الحر وهم الأب والأخوة والثالثة يرثه كل من يورث الأحرار وجه القول الأول ما احتج به أبو محمدان الولد بنفردون بالدخول مع في الكتابة إذا حدثوا بعد عقدها فاحتسبوا لذلك بغيراته وكانوا بمنزلة الأب العاقل للكتابة وبذلك فرق بينهم وبين سائر الورثة لأنهم لا يدخلون في الكتابة بعد انعقادها ووجه الرواية الثانية أن من يعتق على الحر يدخل في ميراث المكتتب كالولد ووجه الرواية الثالثة ما احتج به القاضي أبو محمد أن من ورثته ولده ورثته سائر ورثته كالحر وهذا التعليق من القاضي أبي محمد يقتضي دخول الزوجة في هذه الورثة وهو ظاهر قول ابن عبد الحكم وأشبه وقال ابن المواز آخر قول مالك أنها لا ترثه وتعتق ممتلكه وكذلك روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون أنها لا ترثه ولا يرثها ولا يرجع أحدهما على الآخر بما أدى عنه في الكتابة ووجه القول الأول أنه من ورثته سائر ورثته بالعرض والتعصيب فإن زوجته ورثته كالحر ووجه الرواية الثانية في المنع أنها تناسب به ورثته كالأجنبية (مسئلة) وهذا فممن كان معه في الكتابة ممن ذكرنا ممن عقدت عليه الكتابة أو ولده له في الكتابة وإن لم يعقد عليه فأما من لم يكن معه في الكتابة فإنه لا يرث من هذا المال شيئا سواء كان حرا أو عبدا ولدا كان أو غيره قال مالك وأصحابه وقدر روى عن الزهري أن ولده الذين في الكتابة وولده الأحرار جميعا يرثون المال على فراستهم وتقدم من قول أبي حنيفة ورثته الأحرار وجه قول مالك أن انتقال هذا المال إلى من كان معه في الكتابة ليس على وجه الورثة المحضة وإنما هو لأن من شاركه في عقد الكتابة فباعتق حقه بماله الذي بيده والذي يكتبه في المستقبل لا يعتق منه وإن كره ذلك المكتتب الذي له المال ويتعلق أيضا بذلك المال حق السيد على وجه أنه ليس له أن يدخل معه فيه من يعتق به لأن ذلك مانع من تصير المال إلى السيد وما منع من عتق الذي له المال إذا احتاج إلى الانفاق على من يدخل معه في الكتابة ور بما عجز عن نفسه لمرض أو غيره فإذا كان للمكتتب الذي له المال أن يدخل مع نفسه في الكتابة من يسقط منه حق السيد ثبت أن ذلك أحق بالمال من السيد فلذلك كان أحق منه بما فضل من المال بعد أداء الكتابة فأما من ليس معه في الكتابة فلا حق له في ذلك لأنه لم يعتق في حياته فيورث بعد موته وسذكر بعد ذلك من يدخل معه في الكتابة من ولد وغيره ياد السيد وغيره وأيضا فإن موت المكتتب لا يسقط عنهم شيئا من الكتابة فلو لم يترك ما لاسعوا في جميع الكتابة ولم يمتنعوا إلا بأداء جميعها فكيف لهم أن يؤدوا عنه ولا يرجعوا ويؤدى عنهم ولا يرجع عليهم فكذلك يكونون أحق بما فضل من ماله من الكتابة تأييدا في اختصاص بعضهم بمال بعض للكتابة والفرابة أو للكتابة والأولاء والله أعلم وأحكم فهذا على طريقة مالك رحمه الله والذي يظهر أن قول ابن عمر في ذلك أفيس وأطهر إذا مال كله السيد لأنه عبد ما بقي عليه درهم والله أعلم وأحكم (مسئلة) فإذا قلنا أن من كان معه من ولده في الكتابة يرثون فضل ماله فهل يكونون أحق بولاءه من مكاتبه أو غيره روى عبد الملك في الموازية إذا توفي المكتتب عن مكاتب وللا على ولدى الكتاب وولد أحرار فمضى الذين في الكتاب وأدوا أن ولاد المكتتب الأسفل لهم دون الأحرار وجعله مالك كالملك وقاله أشبه وقال ابن الماجشون إذا لم يعتق قبل موته لم يكن لولده الذين في كتابته ولا الأحرار منهم ولا مكاتبه عتق مكاتبه في حياته أو بعد موته لأنه لم يثبت لسيدته ولادته وليس ذلك كماله وقال محمد لا يعجبني قول عبد الملك لو لم يكن ولاد

بكتابه لمن في الكتاب من ولده لم يكن ولا أم ولده لمن معه في الكتاب من ولده منها ولا من غيرها وقد قال مالك وأصحابه إن ولاءه لهم

(فصل) وإحتجاج مالك في ذلك بحديث حيد بن قيس في قصة ابن المتوكل تعلق بالآثار ولعمري أن الآثار في ذلك كثيرة عن الصحابة والتابعين وقد وردنا الكثير وخلاف من خالف في ذلك أيضا ظاهره كل بحمد والمثلية محفلة وقد روى هذا الحديث عبد الرزاق عن ابن جريح سمعت ابن أبي مليكة عبد الله بن بكر أن عبادا مولى المتوكل مات مكتوبا فقصى النصف من كتابته وترك مالا كثيرا وابنته حرة كانت أمها حرة فكتب عبد الملك أن يقضى ما بقي من كتابته وما بقي من ماله بين ابنته ومواليه قال عمر وما أراه إلا ابنته ص **قال مالك** الأمر عندنا أنه ليس على سيد العبد أن يكتبه إذا سأل ذلك ولم أسمع أن أحدا من الأئمة أكره رجلا على أن يكتب عبده وقد سمعت بعض أهل العلم إذا سئل عن ذلك فقيل له إن الله تبارك وتعالى يقول فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا يتلوه هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا وإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله **قال مالك** وإنما ذلك أمر أذن الله تعالى فيه للناس وليس بواجب عليهم **ش** قوله ليس على سيد العبد أن يكتب عبده **ب** والله أعلم أن لا يجبر على ذلك ولا يقضى به عليه وهو منه مالك وأبي حنيفة وجهور الفقهاء وقد روى عن عطاء ذلك واجب عليه قالوا آثره عن أحد والدليل على ما نوهه أن هذا معنى يقضى إلى العتق غالبا فيم يجبر عليه السيد كالاستيلاء والتدبير والعتق إلى أجل ولأن كل عقدا يجبر السيد على إخراج العبد من ملكه بدون القيمة مع السلامة فإنه لا يجبر على ذلك بالقيمة ولا بأكثر منها كالبيع

(فصل) وقوله ولم أسمع أن أحدا من الأئمة أكره رجلا على أن يكتب عبدا برأيه لم يكن ذلك في السلف وما روى عن عمر أنه أمر أنسا أن يعتق عبده سري فأبى فضر به عمر بالدره وقال كاتبه فقال أنس لأ كاتبه فتلوا عمر فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا فكتب عليه فالتزموا في الزوم والجبر ولو كان له أن يجبر على ذلك استلحق بذلك عليه واستغنى عن أن يضرب بالدره ويتلو عليه القرآن بالأمر بذلك وإنما ضرب بالدره إلى الخير وإلى ما آراه صلاحه في دينه ودنياه فامتنع من ذلك عذابه لا امتناعه وتلا عليه القرآن بالأمر بذلك والتدبير إليه وقد أمر محمد بن مسلمان ببيع جاره امرأ التهر على أرضه وقال والله ليرى به ولو على بطنك على وجه الحكم عليه فيما هو صلاح له في دينه ودنياه وعلم أن محمد بن مسلمان أراجه أدا عزم عليه في ذلك وليس هذا الذي أراد مالك أنه لم يلقه فيه أكره أحد فإلّا أعلم الناس بأحكام عمر وغيره من أئمة أهل المدينة وحسبك أن عطاء الذي أنفرد هذا القول قال **قال مالك** أنه لم يبلغه ذلك عن أحد وقد روى عن عطاء أيضا في نفى وجوب ذلك ولو سلمنا أن عمر فعل ذلك على وجه الحكم والخبر للناس لم يرام تخالف الناس له

(فصل) وقول مالك عن بعض أهل العلم إذا قيل له إن الله عز وجل يقول في كتابه فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا يتلوه هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا وإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله أراد أن هذا لا يجبر غير الوجوب وأنه ليس كل ما ورد بهذه الصيغة واجبا فقد يكون منه المندوب إليه والمباح وغير ذلك مما تمحله **له** الصيغة من المعاني ومجتهد أن يرده هذه الصيغة إذا وردت بعد الحظ وأنها محمولة بمطابقة على الإباحة وقد قال بذلك القاضي أبو محمد وكثير من أصحابنا وأشار إليه أبو اسحق في أحكامه ومعلق في ذلك بأن جنس هذا العقد محظور لعلته

* قال مالك الأمر عندنا أنه ليس على سيد العبد أن يكتبه إذا سأل ذلك ولم أسمع أن أحدا من الأئمة أكره رجلا على أن يكتب عبده وقد سمعت بعض أهل العلم إذا سئل عن ذلك فقيل له إن الله تبارك وتعالى يقول فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا يتلوه هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا وإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله **قال مالك** وإنما ذلك أمر أذن الله تعالى فيه للناس وليس بواجب عليهم **ش** قوله ليس على سيد العبد أن يكتب عبده **ب** والله أعلم أن لا يجبر على ذلك ولا يقضى به عليه وهو منه مالك وأبي حنيفة وجهور الفقهاء وقد روى عن عطاء ذلك واجب عليه قالوا آثره عن أحد والدليل على ما نوهه أن هذا معنى يقضى إلى العتق غالبا فيم يجبر عليه السيد كالاستيلاء والتدبير والعتق إلى أجل ولأن كل عقدا يجبر السيد على إخراج العبد من ملكه بدون القيمة مع السلامة فإنه لا يجبر على ذلك بالقيمة ولا بأكثر منها كالبيع

مجتهدون وهو ما كاتبت عليه أوراقه العبدان مجتزعين الأداء ثم وردت الاباحة بالكتابة بعد ذلك
 فكان يظهر حال الاباحة وهذا مقصود قوله وما يحصل منه وان كنت قد جريت الى تبينه وليس عندي
 هذا بالقوى لان الذي وقع فيه الخلاف بين أصحابنا انما هو ان يثبت حظر ثم ينقضاء مدته بالاباحة
 نحو قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ثم ينقضاء مدة التحريم لقوله واذا حللتم
 فاصطادوا وقال تعالى في السعي الى الجمعة اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا
 البيع فحرم البيع بعد النداء للصلاة الجمعة ثم ينقضاء وقت التحريم بقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة
 فانتشروا في الأرض والصحيح عندي أن لفظ افعل اذا وردت بعد الحظر انما على بابها في الوجوب
 الآن يدل الدليل على صحتها من ذلك وقد قال تعالى فاذا النسلخ الأشهر الحرم فانتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم فبئس انقضاء مدة تحريم قتال المشركين بايجاب قتلهم وقد رأيت ذلك في أحكام
 الفصول فاذا قلنا ان لفظة افعل بعد الحظر على بابها من الوجوب الآن يصل عن ذلك دليل يحصل
 أن يكون المراد بقوله تعالى فكاتبوهم إن علمتم فبهم خيرا النذب ويحصل أن يراد به الاباحة وقد قال
 الشيخ أبو اسحاق بن شعبان على الحظ والنذب وقال القاضي أبو اسحاق والقاضي أبو محمد انه على
 الاباحة وروى الشيخ أبو اسحاق في تقريره إن كاتبوهم على الاباحة والائتاء مندوب اليه فاذا قلنا
 بقول من تقدم من شيوخنا ان لفظة افعل بعد الحظر يقتضي الاباحة فان قوله فكاتبوهم على
 ما تأوله القاضيان على الاباحة وقد تقدم عند ابتدائي بالقول فيه أن هذا ليس بحظر يتبين انقضاؤه
 بلفظة افعل وانما على ما أشار اليه حكيم ثبت عندهم عاما بنه صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر أو عن
 الفرر ثم خص منه قدامي قائما هي لفظة افعل واردة للتخصيص فوجب أن لا تقتضي الاباحة عند
 من ذهب هذا المنهج لكنهما قد صرحا بحمله على الاباحة غير أن القاضي أباسحق لا يكاد يتبادى
 على تحريم القول فيه فيقول مرة ما تقدم ويقول مرة أخرى هو اذن وترغيب والأذن غير الترغيب
 لان الاذن انما يقتضي الاباحة خاصة وتعليق الفعل بسببه المأذون به والترغيب بمعنى الحظ والنذب
 يقتضي استدعاء الفعل منه على وجه الاستعلاء وقد يقول مع قوله انه اذن واباحة هو أمر فهو
 يحصل أن يراد بذلك الترغيب الذي قدمت ذكره عنه ويحصل أن يسمى الاباحة أمرا فإن
 القاضي أبالفرج يقول ان المباح مأمور به والذي عليه جمهور أصحابنا الأصوليين ان المباح ليس
 بمأمور به وقد بينته في أحكام الفصول واستدل القاضي أبو اسحاق على أن الكتابة لا تعجب على
 السيد ولا تعجز عليها بقوله تعالى ان علمتم فبهم خيرا فلما رد ذلك الى علم السيد وهو أمر مغيب
 لا يعرف من المتكلمين غيره ثبت أنه لا يجب عليه لانه لم يجعل للحكماء فيه دخلا ولو كان مما يجب عليه
 لقال فكاتبوهم ان ثبت أن فيه خيرا وقد اختلف الناس في الخير فقال مجاهد وابن عباس وكثير
 من العلماء هو المال والقوة على الأداء به قال القاضي الشيخ أبو اسحاق واستدل على ذلك بأن
 الخير اذا ذكر في أمور الدنيا قائما هو المال قال الله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان
 ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين فالمراد به المال وروى ابن المواز عن مالك الخير القوة على
 الأداء وروى عن عبيدة السلماني إن علمتم فبهم خيرا ان أقاموا الصلاة وروى عن الحسن ان
 علمتم فبهم خيرا دينا وأمانة وقال ابراهيم النخعي ان علمتم فبهم خيرا صدقا ووفاء (مسئلة) اذا ثبت أن
 الكتابة على النذب والاباحة على ما تقدم من قول شيوخنا المالكيين فانه قد شرط فيه الخير وهو
 القوة على الأداء وأما من ضعف عن الأداء كالمغير الذي لا مال له فقال ابن القاسم أباس أن يكتب

وقال أشهبان كاتب مفسخ الإان يفوت بالأداء أو يكون له مال يؤدي منه يؤدي منه ويعتق وكذلك
الأمة التي لأصنعة لها رواد ابن المواز عنه وجه قول ابن القاسم ان من جاز ان تراجمه مع بحار مرقه
جازت مكتبة الكبير وجه قول أشهب أن صفة صفة العايز عن أداء الكتابة (فرع) اذا
ثبت ان حكم الصغير المنع من الكتابة فقدر وى الدماطى عن أشهب ان ابن عشر سنين لا يجوز
كتابه وجه ذلك ان العشر سنين حديق كثير من أحكام الصغير والكبير ولذلك كانت حدا في
الضرب على الصلاة لقوته على العمل والتفرق في المضاجع لقوته على الانفراد وغير ذلك من المعاني
فن زاد على العشر سنين زيادة يئنة يحتمل ان يصير أشهب كتابته لقوته على السعاية التي هي
أكثر عمل من الصلاة وما جرى مجراها (مسألة) وأما من لا حرفة له من العبد فقد أجاز مالك
كتابه قال ابن القاسم ولو كان يسئل الناس جازت كتابته وروى منع ذلك عن عمر وابن عمر
قال في النوادر وبه قال بعض البغداديين من أصحابنا وروى عن علي أباحه وبه قال الحسن
البصري والدليل على جواز ذلك انه يجوز ان تراجمه مع تمام الملك عليه كالذي له حرفة (مسألة)
وهل يجوز للسيد اجبار عبده على الكتابة وروى بعض البغداديين عن مالك ان السيد اكره
عبده على الكتابة كماله ان يعتقد على ان يتبعه بمال وكماله أن ينسكه ويؤاخره ويعتقه ولا ضرر
عليه في ذلك وانما يؤدي ما فضل عن نفقته وبه قال ابن المواز وقال ابن القاسم من رواية ابن حبيب
عنه لا يلزم الكتابة الا برضى العبد ورواه ابن المواز عن أشهب قال وان كان بغير رضاه لم يلزمه
وكذلك قال عبد الملك وجه قول مالك ما حجه وبه قال ابن القاسم انه ان الزم عبده الكتابة
فرضى أحدهم ولم يرض الآخر لم يملك ويرجع عليه بما أدى عنه وكذلك ان كان أحدهما غائباً وجه
القول الآخر قوله تعالى فكتبوه من علمتهم فهم خير والمكتبة تامهى على وزن مفاعلة وذلك
فعل اثنين فلو لم يعتبر رضى السيد والعبد لأضيف الفعل الى السيد خاصة كالعتق والتدبير وأخبر
الشيخ أبو إسحق لهذا القول بقوله تعالى والذين يتغنون الكتاب مما ملكك أجمعكم فكتبوه
ان علمتهم فهم خير انحصر بالكتابة من دعا إليها ورغب فيها ومن جهة المعنى انها معاوضة لم يتم أحد
العوضين الا بتام الآخر فاعتبر فيها رضى المتعاضين كالبيع والاجارة وبهذا تفارق تعجيل العتق
على ما قال فان ذلك يلزم العبد لأن أحد العوضين وهو العتق يتعجل والله أعلم وأحكم ص مالك
وسمعت بعض أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى وتام من مال الله الذي آتاكم ان ذلك ان
يكتب الرجل غلامه ثم يضع عنه من آخر كتابته شأسمى قال مالك فهذا الذى سمعت من أهل العلم
وأدركت عمل الناس على ذلك عندنا قال مالك وقديماى ان عبد الله بن عمر كاتب غلامه على خمسة
وثلثين ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته
ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته ألف درهم ثم
قال ابن الجهم أكثر الصهاية يأمر وبذلك من غير قضاء ولا جبر ولو كانت واجبة لكانت محموداً
وروى الشيخ أبو القاسم عن مالك ان الأيتام مندوب اليه وليس بفرض وروى ذلك عن عثمان
ابن عفان رضى الله عنه وروى نحوه عن علي رضى الله عنه قال عيسى بن دينار لا ينبغي لأحد ان
يدع الوضع وقد رغب الله تعالى فيه وحض عليه فمن أى أن يضع شيئاً فذلك له وقد ترك الفضل
وروى عن ربيعة بن حصين الأسلمى انه قال في ذلك حض الله الناس على ان يعينوه وروى
عن عمر وغيره ان معنى ذلك ان يعطيه سيده من الزكاة عند عقد الكتابة وروى عن زيد بن أسلم

قال مالك وسمعت بعض
أهل العلم يقول في قول الله
تبارك وتعالى وتام من
مال الله الذي آتاكم ان ذلك
أن يكتب الرجل غلامه
ثم يضع عنه من آخر كتابته
شيأسمى قال مالك
فهذا الذى سمعت من
أهل العلم وأدركت عمل
الناس على ذلك عندنا
قال مالك وقد بلغنى
أن عبد الله بن عمر كاتب
غلامه على خمسة
وثلثين ألف درهم ثم
وضع عنه من آخر كتابته
خمس آلاف درهم

ابن مكي **في كتابه** يعطيه الأمير من الزكاة ولا يعطيه السيد شيئاً * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والأظهر عيني والذي ذهب إليه مالك أن الخطبة للسيد لأنه الذي خوطب بالكتابة والمال الذي آتاه الله أن يندب إلى أن يعطى منه خبر الاعطاء وذلك هو ما علق بالكتابة ويكون في آخر الكتابة لأنه هو وقت تمامها وهو عند مالك على التنب على ما تقدم وقال الشافعي هو على الوجوب والدليل على ما تقدم أنه عقد على رقة العبد فلم يجب على السيد فيه إيتاء كبيعه أو عتقه ص **قال** مالك الأسي عندئذ إن المكتتب إذا كاتب سيده تبعه ما له ولم يتبعه ولده لأن يشترطه في كتابته **ش** قوله لا يتبعه ما له يحتمل وجهين أحدهما عند عقد الكتابة وهو ظاهر لفظ الموطأ قال الشيخ أبو القاسم من كاتب عبداً وله مال تبعه وقال عطاء وعمر بن دينار وغيرهما ولا أعلم فيه خلافاً لما روى عبد الرزاق عن النخعي من كاتب عبداً أو باعه ماله للسيد والدليل لما علقه الجالعة أن ما كان له من مال علمه السيد أو لم يعلمه فإنه لا يكون للسيد بعد عقد الكتابة انتزاعه وإنما انعقدت الكتابة على أن يستعين المكتتب بما معه من المال على أداء كتابته وذلك ما لا يكتسبه حال كتابته لاحقاً لسيد فيه ولا له منه فلا يجوز للسيد انتزاع ما تب في يده من ماله وما رأى الرابو وبعض النسخ الأولى وبهذا يفرق المكتتب المذبر والمعتق إلى أجل وأم الولدان السيد أحق بما يكسبون بعد العتق الموزل والتدبير والاستيلاء فذلك كان له انتزاع أموالهم ووجه آخر أن المذبر والمعتق إلى أجل وأم الولد يلزم السيد الانفاق عليهم ولا يلزمه الانفاق على المكتتب ولا على ولده الذين معه في الكتابة هاله الشيخ أبو إسحق والوجه الثاني أن المكتتب يتبعه ما له إذا نفذ عتقه وقدها القاضي أبو محمد إذا استق المكتتب بالأداء يتبعه ماله قال لأن الكتابة عقد معاوضة على المس والمال

(فصل) وقوله ولم يتبعه ولده لأن يشترطه بر بذلك من فهو جسد من ولده بمن ولده له من أمته قل عقد الكتابة وعلى هذا مالك والفقهاء وذلك أن الولدان كان للعبد من أمته فهو رقيق لسيد وليس رقيق له ماله فبقيعه كبايعه ماله وأما حكمه حال السيد فلا يشترط أن يتبع العبد في ١٥ كتابته ولا غيره إلا أن يشترطه أبوه فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد جميعاً بعد الكتابة ١٦ يشترطه أبوه فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد وأما أن كان الأب للعبد من زوجه ١٧ فإذ كان كاتباً أمحررة فهو حر لأن الولد تنبع للأب في الحررة والى وإن كانت أمه أمه فهو ١٨ وأما الذي ذكره مالك في هذه المسئلة ولداً للمكتتب من أمته ص **قال** وسعت مالاً كاهول في المكتتب يكتبه سيده وله جارية بها حمل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته قال لا ساعد ذلك الولد لأنه لم يكن دخلاً في كتابته وهو لسيد فأما الحارير فإنها المكتتب لأهلان ماله **ش** وإذا علق ما قال أن المكتتب يعقد كتابته وله أمه ماله منه لم يعلم به هو ولا ولده وإمامه ذلك أن لم يذكر في عقد الكتابة ولم يتعار به شرط هاله عبيد ولا ما دخل له في الكتابة هال الشيخ أبو القاسم وينتظر وضعها فإذا وضعت فالولد للسيد والأمة للمكتتب على ما كانت عليه قبل الكتابة وأما ما حلت به أمته من بعد الكتابة فإنه يتبع له وحكمه حكم أبيه في الكتابة يعق بعتقه ويرى رقه هاله الشيخ أبو القاسم وغيره ووجه ذلك أنه لم ينله ملك السيد قط وإنما المصل من الأب وهو قد ثبت له حكم الكتابة ولم يتعلق به استحقاق لغيره فهو كالخبر عنه في حكمه في الرق والحررة بالكتابة حكمه ص **قال** مالك في رجل ورث مكتباً من امرأته هو وابنها أن المكتتب إن مات قبل أن يقبض كتابته اقتضاها على كتاب الله فإن أدى كتابته ثم مات فبأنه لا يرث المرأة وليس الزوج من ميراثه

و **قال** مالك الأسي عندئذ إن المكتتب إذا كاتب سيده تبعه ماله ولم يتبعه ولده لأن يشترطه في كتابته **قال** يحيى سمعت مالكا يقول في المكتتب يكتبه سيده وله جارية بها حمل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فإنه لا يتبعه ذلك الولد لأنه لم يكن دخلاً في كتابته وهو لسيد هاله الحاريرة فإنها المكتتب لأنها من ماله **قال** مالك في رجل ورث مكتباً من امرأته هو وابنها أن المكتتب إن مات قبل أن يقبض كتابته اقتضاها على كتاب الله فإن أدى كتابته ثم مات فبأنه لا يرث المرأة وليس الزوج من ميراثه **ش**

وهذا على ما قال ان الولاء لا يورثها المهر ولا الزوجة به تعلق فاذا ماتت المرأة عن زوج وابن وترك
مكتبا فقد تعلق حق الزوج والأب بالمكاتب لان أحكام الرق متعلقة بمنزلة مال كمال عبد لورثه
الزوج والان فاذا كان مكتبا أوجب أن يرثه ان كان مالا ووجب أن يختص به الابن ان كان ولا لان
الولاء قد ثبت بعقد الكتابة لانه فاذا مات المكتاب قبل أن يعتق بالاداء فهو عبد فقد عاد الى المال
فوجب أن يكون للزوج ربعه وللأب باقية كسائر ما خلصته مورثتها من المال وان اعتق باداء
الكتابة فقد تحقق بالولاء وما كان فيه من المال وهو العوض بالكتابة فقد صار الى كل واحد منهما
خصة منه ولم يبق الا مجرد الولاء فثبت للأب خاصة فان مات المكتاب بعد العتق فلا شيء فيه للزوج لان
الزوجة لا تأثر لها في الولاء ووجب تفرد الابن لان البنوة لها تأثير مقسم في الولاء والله أعلم وأحكم
قال مالك في المكتاب يكتب عبده قال ينظر في ذلك فان كان انما أراد المحابة لعيده وعرف ذلك
منه بالتخفيف عنه فلا يجوز ذلك وان كان انما كاتبه على وجه الرغبة وطلب المال وابتغاء الفضل
والعون على كتابته فذلك جائز له ش وهذا على ما قال ان المكتاب اذا كتب عبدا لم يخل أن
يقصده الرقي بالمكاتب فذلك لا يجوز له الا بدان السيد لان حق السيد متعلق بماله فلا يجوز له
توريته في وجهه ولا غيره فلا يجوز له أن يتصدق بماله ولا أن يمتع عبده وأما الكتابة فلما كانت عقد
معاوضة فان لم يرد ذلك بها وأراد بها اكتساب المال والجمع له والا زد من الربح جازب كتابته وان
لم يرد ذلك سيده لانه ليس للسيد منه من التصرف الذي يرجو فيه الربح ويقصده بالناء والا زد
وبالنفقة توفيق ص قال مالك في رجل وطئ مكاتبته أنها ان حلت فهي بالخيار ان شاءت
كانت أم ولد وان شاءت فرب على كتابتها ان لم تعمل فهي على كتابتها ش وهذا على ما قال ولعل
ذلك انه ليس للسيد ان يطأ مكاتبته به قال الشافعي لان عتقها متعلق باجل كتابتها فكانت كالعتقة
الى أجل قاله القاضي أبو محمد ووجه آخر ان الوطء لا يحصل الا بروية أو ملك يمين تستحق به عليه
الشفقة وهذا من معدومان في مسئلتنا فيمكن له وطؤها ووجه آخر انها بمنفعة فاستعتت على السيد من
الامتهال الكتابة كالحدة فان فصل ذلك منع من زجر عنه وهي على كتابتها ما لم تعمل وجه ذلك ان
مجرد الوطء لا يغير حكم الكتابة ولا يوجب فيها عتقا ولا حدة عليه سواء علم بالتعريم أم لم يعلم به وبه قال
أبو حنيفة والشافعي خلافا لما روى عن الحسن والزهرى ان عليهما الحد والدليل على ما نقوله انه
وطء صا في شبهة ملك فلم يجز به الحد كالوطئ جارية بينه وبين شريكه (مسئلة) وان حلت
فها بخيرة بين أن تعجز نفسها قصيرا أو ولد بذلك الحبل وبه قال الشافعي قال سحنون في العتية
تعجز نفسها اذا لم يكن معها في كتابتها أحد وان كان لها المال الكثير ووجه ذلك ان عدوانا كانوا
يعبرون عنها بالتعجز فان معناه اختيار كونها أم ولد وترك ما كانت عليه لان حق أم الولد في الحرية
أثبت من حق المكاتب لان عتق أم الولد أمر متحقق وعتق المكاتب غير متحقق فذلك كان اختيار
كونها أم ولد لاسيما ان ذلك مما أدخله عليها السيد (فرع) وانما يكون لها أن تختار كونها أم
ولده ما لم يكن معها في كتابتها غيرها فان كان معها غيرها في الموازنة عن ابن القاسم ليس لها ذلك الا
برضا من معها فان رضوا بذلك فقد قال محمد يحيط عنه حصتها وتصير أم ولد يطؤها ووجه ذلك ما أثار
اليه من تعلق حق من شركه في الكتابة بذلك لانه انما رضى بالكتابة والتزمها لما راجع من عون هذه
الحامل فلا يجوز أن يرال عنه ذلك العون بما رى لعل السيد والامتهال فيها متفاعله والله أعلم وأحكم
(فصل) قوله وان اختار بقر على كتابتها بدين لها الخيار بين نقض الكتابة وابتاير حكم أم الولد

* قال مالك في المكاتب
يكتب عبده قال ينظر في
ذلك فان كان انما أراد
المحابة لعيده وعرف
ذلك منه بالتخفيف عنه
فلا يجوز ذلك وان كان
انما كاتبه على وجه الرغبة
وطلب المال وابتغاء الفضل
والعون على كتابته فذلك
جائز له قال مالك في رجل
وطئ مكاتبته لانه ان
حلت فهي بالخيار ان
شاءت كانت أم ولد وان
فان لم تعمل فهي على
كتابتها

وبين البقاء على حكم الكتابة في العتق قال معنون في العتبية فان بقيت على الكتابة فنفقة حلالها
على السيد كالتبوة لحامل ور واهن أصحاب مالك وقاله ابن حبيب وروى عن أصبغ لاتفقة لها
عليه وجه القول الأول انه جل لاحق لو أطى حر لملك لأحد عليه فكانت عليه نفقته كحمل الزوجه
وأم الولد ووجه قول أصبغ انها قدر ضيق البقاء على حكم الكتابة وذلك ينفى الاتفاق لها لأن
المكاتب لاتفقة لها وترك ما وجب الاتفاق لها باختيارها وهو كومتها ولم ينفقدا سقطت حكمها من
ذلك فلم يكن لها الجمع بين الأمرين بين البقاء على حكم الكتابة والتعلق بالنفقة الذي هو حكم نسب
الكتابة ص **قال مالك الأمر المجمع عليه** عندنا في العبد يكون بين الرجلين أن أحدهما
لا يكتب نصيبه منه أذن له بذلك صاحبه أو لم يأذن إلا أن يكتبها جرمها لأن ذلك به تله يتناوذا
إذا أدى العبد ما كوتب عليه إلى أن يعق نفسه ولا يكون على الذي كاتب به ما يرضى به من ماله
خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد وم عليه منه العدل **قال مالك**
فان جهل ذلك حتى يؤدى المكاتب أو قبل أن يؤدى رد اليه الذي كاتبه ما يشاء من المكاتب
فان سمعه وشركه على قدر حصصه أو بطلت كتابته وكان عبدا لها لم يكن له الأول ثم إن ردنا
على ما قال ابن العبد بين شر كين لا يجوز لأحدهما أن يكتبه دون صاحبه أذن له صاحبه في ذلك أو لم
يأذن وهو أحد قول الشافعي وروى عن الحكم بن عيينة وابن أبي لبديس أن رجلا سأل عن رجل من
شركه وقال الشافعي في أحد قوليه فصع الكتابة إذا أذن في ذلك تركه وسأل عنه **قال مالك**
أبو حامد الأسفرائني إلى مالك والأصح ما ذهبنا إليه والدليل على ذلك أن رجلا سأل مالك
ولذلك لا يجوز لأحد أن يكتب بعض عبده ويبقى يابسه على حكم الرجل إذا لم يزوج ذلك في بعض
له جميعه وان وقع فسحق فكذا في بعض عبد لغير سائرته وأصح مالك في ذلك أن يكتبه
عتق ويؤدى ذلك إلى تبعيض العتق على الشريك دون تسوية لأحد أو نصيبه الذي كاتب
عليه ولم يتم عليه نصيب شركه لأن التقويم ينقص فبابه عتق يرى عتق وشركه المباشرة
عتق وأقر به العوض فنع ذلك التقويم فوجب أن يكون عتق عتق عتق وجه آخر أن
الكتابة تقتضي أن يملك المكاتب التصرف بالبيع وغيره ومات في ملكه مع ذلك ما
تنافى الأمران لم يصح أن يتعقد معاوضة حتى أمرين متنافيين ولذلك لا يجوز له أن يكتب
عبد ويجوز له أن يكتب ما عاظم من عبده من حر والله أعلم

(فصل) وقوله فان جهل ذلك حتى يؤدى أو قبل الأداء بطلت الكتابة **قال مالك** ما مضى من
العبد فقامه شركه في العبد بعد أن فسخت الكتابة بابت قبل الأداء وبعد ذلك لا يملكه إلا أن
ما مضى من مال العبد المترك كان لشركه بغير ملكه من العبد ولم يملكه إلا أن
بتقاع في ذلك لأن العبد قد أخرج على هذا الوجه وهو وجود من الشريك إلا أن في ذلك ما
من المكاتب أخذه ووجد من آخر أراد المفاضة فيه (مسئله) ولو ولد له الذي كاتبه
المفسك بالرق وعتق نصيبه في العتبية من سباع ابن العاسم في عتق من ولد له خوة كاتبه إن كان
النائب ثم قاطعه الأذن كاتبه بأذن أخيه ما عتق نصيبه من سباع المذسك وله ورثته من
نصيب ولهم سنن ثم قام العبد يطلب أن يفرد في الدين قاطعه قال مالك إلا أن كان له ولد
الذين كاتبهما أحدهما منه فيكون بينهما وبين ورثة الميت ووجه ذلك أن فسخت هذه الكتابة وما

قال مالك الأمر المجمع عليه
عندنا في العبد يكون
بين الرجلين أن أحدهما
لا يكتب نصيبه منه أذن له
بذلك صاحبه أو لم يأذن إلا
أن يكتبها جميعا لأن ذلك
يعقده متقا ويصير إذا
أدى العبد ما كوتب
عليه إلى أن يعق نفسه
ولا يكون على الذي كاتب
بعضه أن يستم عتقه
قلبك خلافا ما قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أعتق شركا له
في عبد فوم عليه قيمة
العدل **قال مالك** فان
جهل ذلك حتى يؤدى
المكاتب أو قبل أن
يؤدى إليه الذي كاتبه
ما مضى من المكاتب
فان سمعه وشركه على
قدر حصصهما وبطلت
كتابته وكان عبدا لها على
حالة الأولى

قال مالك في مكتبته

رجلين فأ نظره أحدهما
الذي عليه وأبى الآخر
ينظره فاقضى الذي
أن ينظره بعض حقه
ما المكتب وترك ما
ليس فيه فاه من كتابة
قال مالك يتصان ما
بقدر ما يقى لها عليه يأخا
كل واحد منهما بقدر
حصته فان ترك المكتب
فضلا عن كتابته أخذ كل
واحد منهما ما يقى من
الكتابة وكان ما يقى بينهما
بالسواء فأتى محجز
المكتب ومد اقضى
الذي لم ينظره أكثر
اقضى صاحبه كان العبد
بينهما نصفين ولا رد على
صاحبه فضل ما اقضى
لانه انما اقضى الذي باذن
صاحبه وان وضع شئ
أحدهما الذي له ثم اقضى
صاحبه بعض الذي له
عليه ثم محجز فهو بينهما
ولا رد الذي اقضى على
صاحبه شئ لانه انما
اقضى الذي له على وذلك
بمذلة الدين لرجلين بكتاب
واحد على رجل واحد
فينظره أحدهما ويشع
الآخر فيقضى بعض حقه
ثم نفس الغريم فليس
على الذي اقضى أن يرد
شيئا مأخذ

كان بعد ما من القطاعة لانه لم يوجد من الذين كتباه عتق مائة وأما وجد، نعم ما عتق في حق
العتق على عوض قبضه وذلك العقد في نفسه فاسد لا يجوز ماؤه فرد ذلك والله أعلم من قال
مالك في مكتبته بن رجلين فأ نظره أحدهما بعتقه الذي عليه وأبى الآخر أن ينظره فاقضى الذي
أن ينظره بعض حقه ثم ما من المكتب وترك ما ليس فيه فاه من كتابته قال مالك يتصان ما
بقدر ما يقى لها عليه فأخذ كل واحد منهما بقدر حقه فان ترك المكتب فضلا عن كتابته أخذ كل
واحد منهما ما يقى من الكتابة وكان ما يقى بينهما بالسواء فان محجز المكتب وقد اقضى الذي لم ينظره
أكثر مما اقضى صاحبه كان العبد بينهما، نصفين ولا رد على صاحبه فضل ما اقضى لانه انما اقضى
الذي باذن صاحبه وان وضع عنه أحدهما الذي له ثم اقضى صاحبه الذي له عليه ثم محجز فهو بينهما
ولا رد الذي اقضى على صاحبه شئ لانه انما اقضى الذي له عليه وذلك بمذلة الدين لرجلين بكتاب
واحد على رجل واحد فينظره أحدهما ويشع الآخر فيقضى بعض حقه ثم نفس الغريم فليس على
الذي اقضى أن يرد شيئا مأخذ من شئ وما على ما قال وذلك ان الرجلين اذا كتباهما كتابة
واحدة جاز ذلك اذا كتابته على الاطلاق فيكون لكل واحد منهما اذا كان بينهما نصفين أن يقضى
من الكتابة ما يقضى الآخر لا زيادة ولا نقصان ولا يقضى أحدهما دون الآخر وكذلك ان اشترط
ذلك في العدة لانهما اشترطتا مقضاه وان كتابته على أن يبدأ أحدهما بالتم الأول أبدا في الموازنة
لا يجوز ذلك لأن يبدأ بهما وتسقط الكتابة لان من اشترط ذلك لم يرس بالكتابة الا يجعل
رب لا يدري ما يتم منه وقال أشهب فيسقط الآن رضي الذي اشترط التبدل ترك ما اشترط وقال
ابن القاسم غنى الكتابة وتبطل التبديله وقال ابن المواز ان لم يكن قبض منها شيئا فكأن
أشهر وان اقضى منها صدرا نفقت الكتابة وبطل الشرط ووجه القول الأول ما خرج به من ان
أحدهما ازداد ياد في الكتابة مع ساوهماني ملكه كماله فقد الكتابة على أن لأحدهما
الثلاثين ولا آخر الثالث ويحتمل أن يكون ذلك على قول من قال من أهدأنا ان البيع والسلف
ينقض على كل حال ووجه قول أشهب انهما عقدا الكتابة على أن يسلف أحدهما الآخر فان أسقط
مستط السلف ما شرطه قبل أن يربو ذلك صح العقد ووجه قول ابن القاسم ان الكتابة
تقد يجوز فيه الفرر فان اقرن بشرط لا يجوز مع سلامة العوضين بطل الشرط وتبطل العقد
وجوه قول ابن المواز راجع الى ذلك والله أعلم

(فصل) وموله فان انظره أحدهما وأبى الآخر أن ينظره فاقضى الذي أبى أن ينظره بعض حقه
ثم ما المكتب وترك ما ليس فيه فاه بالكتابة يتصان بقدر ما يقى لها عليه ريدان الذي انظره
انما انظر المكتب بما وجبه له مقضاه فادام المكتب فعلى ما قال اذا ترك ما يقضى في الأداء
تصان على ذلك كل ما يقى له وذلك انه لو اقضى أحدهما نصف حصته وبقى له نصفها ولم يقض الآخر شيئا
تصان ما أخذ ما اقضى للما يقى وأخذ الذي ترك ثلثه لان ذلك حساب ما يقى لها عنده (مسئلة)
ولو ما المكتب أو محجز ولم يترك شيئا لم يرجع الذي انظره على الذي اقضى بشئ رواد ابن المواز
عن مالك وذلك انه يرضى بده المكتب وألفه حصته بما قبض سريه ولم يرد سريه كشيء
فرجع عليه به وبما مال في الموازنة ان سأل المكتب أن يدفع الى سريه كما جاء به فهو انظار
للمكتب لانه سلف للتبرك وكذلك لو رغب اليه السري بده في ذلك على أن ينظره المكتب
فرضي بهذا الشرط فهذا انظار أيضا للمكتب (فرع) وانظار المكتب يكون على ضربين

أحدهما أن ينظر في جميع حصص من الكتابة أو من نجم إلى وقت يوفيه فهذا سلف للمكاتب لارجح
له فيه والضرب الثاني أن يحضر المكاتب نصف نجم فيأخذه أحد الشرى يكن باذن الآخر فذلك أيضا
انظار للمكاتب وأما أن يباكثر من نصف النجم أو بجميعه فيأخذه أحد الشرى يكن باذن الآخر
ليأخذه من شريكه من النجم الثاني فهذا ان اشترط فيه انظار المكاتب لم يزمه ذلك بالزيادة على
النصف لان الزيادة على النصف حق للذي انظره فلا يجوز أن يحيل القابض بها شريكه على دين لم
يصل يريد ولم يجب له فان لم يرجع ذلك المكاتب رجع الذي انظره على شريكه قال لان باحضاره
وجب لهما واعتبروا في ذلك أمرين أحدهما أن لا يكون السلف للشرىك أول المكاتب واعتبروا
في جواز السلف للمكاتب أن لا يكون شيء من حق الذي انظره حاضرا فيتعين بذلك فلا تكون
الحوالة من حق الذي انظره على المكاتب لازمة لانه يدفعه عوضا عن حق لم يجب للعيل والله أعلم
وهذا أكثرهم مراءه ابن المواز عن ابن الماجشون وقد ثبت ذلك بزيادة العاقل (مسئلة) وادا
حل النجم فسال أحدهما الآخر أن يقتضى دونه فأذن له في ذلك فهذا سلف للشرىك ويرجع السلف
على شريكه عند العجز أو الموت عن غير مال رواء ابن المواز عن مالك وأما اذا جاء النجم فقد قال
ابن الماجشون اذا جاء بالنجم كله وأخذه أحدهما فهو سلف للشرىك فان لم يأت بالانصاف فهو وانظار
للمكاتب وقال ابن المواز يريد اذا رضى بذلك الشريك اذا جاء المكاتب بنصف النجم فانظره
أحدهما فهو وانظار للمكاتب فان حضرا أكثر من النصف فأخذه أحدهما باذن الآخر واشترط فيه
انظار المكاتب لم يزمه ذلك في الزيادة لان الزيادة مما يصيب الذي لم يقبض فقد أحال بها القابض
شريكه فيما لم يصل فان لم يدفع ذلك المكاتب رجع الشريك على شريكه لان الانظار انما يجوز بما حل
لا فيما لم يحل وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم اذا حل نجم فأخذه أحدهما باذن الآخر لآخذ
الآخر النجم الثاني فهو سلف من الشريك يرجع به عليه في العجز والموت يريد ان السلف كان من
الشرىك لشريكه ولعله هو الذي سأله وقال محمد إلا أن يعجز المكاتب أو يموت فيسل محل النجم
الثاني فليس له أخذه به حتى يحل النجم الثاني ومعنى ذلك أن الشريك لما أدن لشريكه في أن يأخذ
هذا النجم الاول فأخذه وبأخذ شريكه النجم الثاني فقد سلفه سلفا مؤجلا الى أجل النجم الثاني فاذا
عجزه فتنذر على المكاتب قبل أن يقبضه لكان على القابض ان يقبضه سلفه ثم يتبعان المكاتب جميعا
قاله ابن المواز ووجه ذلك انه سلف من أحد الشرىكين الآخران لم يقبضه عنه المكاتب لزم السلف
ان يقبضه ثم يتبعان المكاتب بالهما وظاهر هذا اللفظ يقتضى ان العبد لم يعجز بعد والذي قاله ابن
القاسم في العتية ان المكاتب لم يعجز فليس للذي انظره مطالبة الشريك الا ان يعجز المكاتب
(فصل) وقوله فان ترك المكاتب فضلا عن كتابته أخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابه وكان ما بقي
ينوبما للسواء يريد ان كان أحدهما قد اقتضى نصف حقه ولم يقبض الآخر نسباً قال كل واحد منهما
يقتضى ما بقي له من الكتابة على حسب ما بقي له من القسلة والكثرة لانهما على حسب ذلك استعفا
عليه الكتابة التي هي مقدمة في ماله فاذا استوفيا ذلك خافضل بعد ذلك فهو ينوبما على السواء
على حسب ما كانا متساويين في ملك رقبته قبل عقد الكتابة وملك كتابته بعد العقد
(فصل) فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره أكثرهما اقتضاء الذي انظره كان العبد ينوبما
بنصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى يريد ان العبد بعجزه يرجع الى ملكه ما على حسب

ما كان قبل الكتابة لأن ذلك مقتضى مجزئه ولا يؤثر في ذلك ما اقتضى أحدهما أكثر من صاحبه كاللاؤثر في المظن أن يقتضى السيد معظم الكتابة فمميز العبد عن أقلها فانه يرجع إلى رقه على حسب ما كان قبل الاداء وانما لم يرجع إلى أنظره على الذى اقتضى يقتضاه انما عليه لانه لم يسلطه اياه وانما أسلفه للكتاب ولو أسلفه بشر يكالرجع عليه بأسلفه وقتقدم ذكره من رواية يحيى عن ابن القاسم ولا يتبع الذى أنظره العبد بشئ مما أنظره لان العجز يسقط عنه دين الكتابة والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله ولو وضع له ثم اقتضى صاحبه بعض الذى عليه ثم عجز فالعبد بينهما بريدان ما وضع عنه أحد مما لا تأثير له في ملك العبد مع العجز كالأقبض منه بآذن صاحبه جميع ماله عليه ثم عجز عن ادائه للثاني عنده فاسترق فانه يرجع ملكها وقال مالك في أصل المسئلة ولا يرد الذى اقتضى إلى صاحبه شيئا بريدان ما قبض بكونه دون الذى وضع عنه لانه لم يقبض شيئا على وجه السلف وانما قبض ما كان له لانه لم يشركه بوضع عن جميع ما كان له فلم يقبض الذى عسك بقبضه من حق صاحبه كالأول كما لم يردن على رجل واحد بد كحق واحد فأنظره أحدهما فقبض الآخر بعض حقه ثم أفلس فان الذى أنظره لا يرجع على صاحبه بشئ وكذلك لو أسقط أحدهما حقه من الدين لم يرجع على من قبض حقه منه والله أعلم

الحالة في الكتابة

ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن العبد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فان بعضهم جلاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم لموت أحدهم شئ وان قال أحدهم قد عجزت والى يديه فان لأصحابه أن يستمروا به فيما يطبق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يمتق بعتقهم ان عتقوا و يرقهم ان رفقوا ش وهذا على ما قال من كان له جماعة عبيد فانه لا بأس أن يكتبهم كتابة واحدة نشملهم بعتق واحد جلاء للشافعي في أحد قوليه لانه عقد مقصوده ازالة المالك عن الرقبة فيجاز أن يخص ويوم كالتيدير والعتق وقال الشيخ أبو القاسم وسواء كانوا أجنبيا وأقارب (مسئلة) ومن كاتب عبده لم يجز له بيع أحدهما ولا نصفهما قال محمد وقال يرد بقوله ولا نصفهما قال على قول أشهب ولا يبيع نصف أحدهما لان ذلك النصف يصير محتملا لعماله كسعيده وله يبيع ما من رجل واحد لادن رجلين قال محمد ما يبيع ما من رجلين أو من رجل نصف كتابتهما جميعا فائتزر ولو ورثهما مائة جاز لكل واحد بيع حصته منهما وجهه وقد أجاز ابن القاسم وأشهب بيع بعض المكاتب أو فجزأ غير معين

(فصل) وقوله فابعضهم جلاء عن بعض بريدان ذلك حكم اطلاق الكتابة لجامعة عبيد لان ذلك معنى اشتال العقد عليهم فانه لا يعتق بعضهم الا بعتق بعض خلافا للشافعي في قوله ان من أدى منهم بقدر ما عليه عتق ولو عقدوا العقد على أن بعضهم جلاء عن بعض بطل وقال أبو حنيفة يجوز استحسانا لا قياسا والدليل على مانقوله ان عقد الكتابة يبنى على مناهاة التبعيض ولذلك من كتب عبده لم يعتق شئ منه الا بآداء جميع ما عليه فكل ذلك من كاتب عبد لم يعتق منهم أحد الا بآداء ما عليهم دليل آخر وهو ان هذا عقدي يقتضى احرية فاذا اشتمل على جميعه لم تبعض عتقه أصل ذلك قوله اذا أدبتم إلى ألف دينار فأنتم أحرار وهذا اذا كان سيدهم واحدا فأما ان كان السادات جماعة كالسبدين يكتبان لهما فان أشهب لا يبيع الكتابة الا أن يسقط جملة بعضهما عن بعض

الحالة في الكتابة

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن العبد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فان بعضهم جلاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم لموت أحدهم شئ وان قال أحدهم قد عجزت والى يديه فان لأصحابه أن يستمروا به فيما يطبق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يمتق بعتقهم ان عتقوا و يرقهم ان رفقوا

(مسئلة) وعقد الكتابة على جمع عبيد السيد واحداً ولسادات يقتصر الى تندير جملة الكتابة دون تقدير ما يخص كل واحد منها لانه لا يجوز في عوضها ما كان مقصودها العتق وليست بدین ثابت ما يجوز في سائر الاعراض في العقود التي مقصودها المعامضة ويكون العوض فيها ديناً ثابتاً وهذا على قول ابن القاسم انه لا يجوز لرجلين جمع ثوبهما في البيع وأما على قوله بتعويض ذلك فلا يحتاج الى فرق (مسئلة) وليس السيد أخذ أحد المسكتين بجمع ما على جهتهم مع قدرتهم الى الاداء قاله ابن المواز ووجه ذلك ان الحق متعلق بجمعهم مع الحياة والقدرة وانما يلزم كل واحد منهم جميعا الحق الضمان فما كان المضمون حاضراً قادراً على الاداء فليس للسيد طلب أحدهم بحق الضمان وانما له طلب كل واحد منهم بما يخصه بحق الكتابة فان تعسر القبض من بعضهم بأن يحجز قال في كتاب ابن المواز أو تعيب فله الأخذ من غيره

(فصل) وقوله ولا يوضع عنهم بموت أحدهم شيء يردان أحبابه قد ضمنوا ما عليه وقد التزموا الكتابة جملة والكتابة تنافي التبعض فلا يعتق الابداء جميع الكتابة فان احتق أحد حدم بمالك أو حرة من أصله وقد علم السيد بذلك أو لم يعلم في الموازية يوضع عنهم حصته في ذلك والفرض: انه وبين الموتان العقد في الذي مات تناوله على وجه الصحة فلزمهم ما يخصه كالمحجز وهبما لم يتناوله فلذلك وضع عنهم بقدر ما يخصه لانه لم يلزمهم قال ابن الماسجون في الموازية يحبط عنهم الى عدد هم ان كانوا أربعة حط عنهم ربع العدد باستحقاق أحدهم

(فصل) وقوله وان قال أحدهم محجرت يردانه لم يعلم محجزة الابدعوا فانه لا يسقط عنه بذلك ما لزمه بالكتابة ولا محابة أن يستعملوا ما يطبق من العمل لانه دخل على القوة على السعي فليس له أن يخرج نفسه منه الى رق وان عقد الكتابة لازم فالذي يدعي العجز لا يخلو أن يكون له مال لما حر أو لا يكون له مال ظاهر فان كان له مال ظاهر لم يكن له أن يعجز بنفسه قال مالك في الموازية وفي العتبية من رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم وروى ابن وهب عن ابن كنانة وابن نافع ان ادا كره الكتابة فعجز بنفسه وأشهد بذلك عادموا كما وان كان له مال قال ابن حبيب ومول مالك أحب الى وقول الشافعي على قول ابن كنانة وابن نافع وجه قول مالك في لزوم العقدان الكتابة بد معاوضة يتخذ عوضا فلزمتم في الجنبتين ولا يلزم على هذا الجعل فان العمل شير متقرر به فلذلك لم يلزم في جنبة العامل ووجه القول الثاني أن مال الكتابة مال غير مستقر على العمل فلذلك لا يجوز أن يتحمل به عنه فلما لم يكن مستقرا عليه لم يلزمه أدائه وهذا الذي ذكره أحمد ابنا عن الشافعي والذي ذكره أصحابه عنه أن معنى قوله ان الكتابة عقد جائز لا يردان للكتابت فسخه اذا شاء وانما يردانه اذا كان يسده مال لم يصبر على أدائه واذا لم يصبر على أدائه خيرا السيد بين الصبر وبين فسخ كتابته والله أعلم (مسئلة) فاذا لم يكن للكتابت مال ظاهر فقد قال مالك في العتبية اذا كان ماله مائة مائة لا يعرف فله أن يعجز بنفسه وهو معنى قول مالك أنه اذا محجز بنفسه لم يظهر له ولا يبعد ذلك لم يرد الى الكتابة وكان رفيقا ووجه ذلك انه اذا محجز بنفسه لعدم مال ظاهر يؤدي منه فقد بطل عند الكتابة وتقرر ملك السيد عليه فلا يلزم ملكه عنه بظهور ماله بعد ذلك كالمولم تتقدم فيه كتابة (فرع) وابن يعجز بنفسه قال ابن القاسم في العتبية يعجز بنفسه دون المظان قال سحنون لا تجوز النعجز الا عند السلطان وجه قول ابن القاسم ان هذا عقد عده السيد والكتابت على ازاله ملك السيد بعوض فجاز لهم فسخه ونقضه كالبيع وجه قول سحنون انه قد فعل به حتى لله تعالى فليس له ما دونه

* قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن العبد إذا كاتبه سيده لم يبيع سيده أن يعمل له بكتابة عبده أحلام مات العبد وعجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك أنه إن تحمل رجل لسيده المكتاتب بما عليه من كتابته ثم أتبع ذلك سيده المكتاتب قبل الذي تحمل له أحد ماله بأطلا لاهو ابتاع المكتاتب فيكون ما أخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكتاتب عتق فيكون في ثمن حرمة ثبت له فإن عجز المكتاتب رجع إلى سيده وكان عبدا مملوكا وذلك أن الكتابة ليست بدين ثابت يتحمل لسيده المكتاتب بها أنما هي شيء أن أداه المكتاتب عتق وإن مات المكتاتب وعليه دين لم يخاص الغرماء سيده بكتابه وكان الغرماء أولى بذلك من سيده وإن عجز المكتاتب وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا لسيده وكانت ديون الناس في ذمة المكتاتب لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن رقبته

الاحكام كما ينظر في ذلك خلق الله تعالى فان رجلا الاداء أو نفوذ العتق أبقاه وان تبين منه العجز
 أنفد نفسه (مسئلة) وان لم يكن له مال ظاهر وكان صاعنا فله أن يعجز بنفسه وقال الشيخ أبو
 القاسم للكاتب أن يعجز بنفسه وقيل له ذلك اذا لم يكن له مال ظاهر فالتى اقتضى ذلك أن ليس له
 مال ظاهر فيروايتان وجه المنع من ذلك انفراد على الاداء فلم يكن له تعجز بنفسه واسترقا لم يبعد
 عقد العتق كالتى له مال ظاهر ووجه الرواية الثانية أنه ليس له مال يؤدى منه فلا يجبر على الكسب
 (مسئلة) وهذا اذا كان مفردا بالكتابة فأما اذا شاركه غيره فيها ففي كتاب محمد يعجز
 بنفسه قبل عجزه الا أن يكون معه ولد فلا تعجز له ويؤخذ بالسعى عليهم صاغرا وان ظهر منه
 لندرايت ان يعاقب وان كان له مال ظاهر فلا تعجز له ويؤخذ ماله فيعطى السيد بر يبعد عمله
 ويعتق هو وولده وكذلك لو شاركه في الكتابة أجنبي ووجه ذلك أن حق من شاركه في الكتابة
 من ولد أو أجنبي يتعلق بسعيه وماله لأن الكتابة مبنية على سعي بعضهم مع بعض وأداء بعضهم
 عن بعض والكتابة عقد لازم فلم يكن للسيد واحدا المكتبتين فسخ ذلك في حقه دون اذن سائر
 من معه في عقد الكتابة (فرع) ولو كاتب عبد من يبعد واحسنت في أحدهما بيمين لزمته قبل
 الكتابة في المواز لا يدخل عتقه وهو كالتداع عتقه فان عجز عتق بالحنث في يمنه ووجه ما تقدم
 من اعتق سعيه فأى ذلك انما ركز في الكتابة فأدى مهم حتى عتقوا فانه يرجع على سيدهم بأدى
 عن نفسه واداب حبيب عن أصبغ ووجه ذلك ان مواجبه اليه السيد من العتق لم يتم لما عتق به
 من حق أصحابه لأن ذلك لم يكن حق السيد فكأن بمنزلة من أعتق عبدا أو عتقه وهو محجور
 عليه في عتقه
 (فصل) وقوله يعاونون به حتى يعق بعقتهم ويرق برقمهم يريد من فيه سعاية وعمل فان قصر عن
 غير ما يزمه فان أصحابه في الكتابة يعاونون به فان عجز واغن أداء جميع ما عليهم رقوا ورق مهم
 وان أدوا عتقوا وعتق معهم ص قال مالك الأمر ان يجتمع عليه عندئذ ان العبد اذا كاتبه سيده لم
 ينسخ لسيده ان يعمل له بكتابة عبده أحد ان مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك
 أن ان يعمل له رجل لسيد المكتتب ما عليه من كتابته ثم اتبع ذلك سيد المكتتب قبل الذى يعمل له
 أخذ ماله باطلا لا هو اتباع المكتتب فيكون مأخذه من من شيء حوله ولا المكتتب عتق فيكون
 في من حره مثبت له فان عجز المكتتب رجع الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك أن الكتابة
 ليست بدنية ثابتة يعمل للسيد المكتتب بها انما هي شيء ان أداه المكتتب عتق وان مات المكتتب
 وعليه دين لم يخاص الغرماء سيد بكتابه وكان الغرماء أولى بذلك من سيده وان عجز المكتتب
 وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا لسيده وكانت يرون الناس في ذمة المكتتب لا يدخلون مع سيده في
 سعي من يرمي رقبته ش وهذا على ما قال ان الكتابة لا تجوز بالجملة فاذا دخلت الجملة فلا تجوز
 ان يكون ذلك في أصل العقد أو يكون بعد العقد فان كانت الكتابة انقضت بشرط الجملة في
 المواز فلا تجوز الكتابة على الجملة اذ ليس من سعتها ان يكون في النعم قال محمد بن داود في
 الوضحة ومعنى ذلك والله أعلم انه لم يتعلق الكتابة بذمة العتق لانما انما تعلقت بالكسب والكسب
 وروى ابن خنيز عن عيسى وأصبغ تخشى الكتابة وتبطل الجملة وقال الشيخ أبو القاسم لا تجوز
 الجملة بالكاتبون تحمل بذلك ثم تترجم حالته (مسئلة) وأما الرهن فان كان الرهن للكاتب
 فانه يجوز ان يكتبه عليه مأخذه منه بعد عقد الكتابة ان رضا بذلك وان كان الرهن لغیر المكتتب

لم يحجز الكتابة كالحالة من كتاب ابن المواز قال ويجز السيدين أن يحضيا بالارهن أو يفصهما قال

محمد الآن تحمل الكتابة فلا تمسوخ ونفسخ الرهن

(فصل) وقوله وان مات المكتب وعليه دين لم يحاص سيده القرماء وهو قول مالك والشافعي
 ووجه ذلك ان المكتب لا يحاص سيده القرماء في ماله اذا أفلس لأن الرقة ترجع اليه فكذلك في
 الموت مع الفلوس فدل ذلك على ان دين الكتابة ليس يدين ثابت فلذلك لا يجوز فيسرق ولا حنالة
 الأثرى ان المكتب اذا مات وعليه دين فان دين القرماء أحق بماله من سيده حتى يستوفي القرماء
 حقوقهم ولو عجز المكتب لكانت ديون الناس في ذمة ولم يتعلق بهائى من الكتابة لأن الرهن
 التي خرجت عن يده بالكتابة عادت للعجز لا يشاركه في شيء من ذلك غير محسب بل قاله مالك اذا
 كتب القرماء جميعا كتابة واحدة ولا رهن بينهم يتوارثون بها فان بعضهم حلاء من بعض لا يعنى
 بعضهم دون بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات أحدهم ترك مالا لأكثر من جميع ما عليهم
 أدى عنهم من جميع ما عليهم وكان فضل المال لسيده ولم يكن لمن كتب معه من فضل المالك شيء وإنما
 السيد حصصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من مال المالك لأن المالك إنما كان له من
 عنهم فليسلم ان يؤدوا ما عتقوا به من ماله وان كان للمكتب المالك ولد حر لم يولد في الكتابة ولم
 يكتب عليهم برته لأن المكتب لم يعتق حتى مات **ش** وعلمنا ما قاله مالك من ان المكتب اذا لم
 يكن بينهم رهن فاهم حلاء بعضهم عن بعض ولا تأثير في ذلك لكونهم لا رهن بينهم فان هذا حكم ذوى
 الأرحام وأشد وأما في ترك ذلك في التراجع وأما اجتماعهم في الكتابة فعلى حد واحد لا بد ان يكون
 بعضهم حلاء عن بعض ولا نقول يجوز ذلك بينهم فقط بل نقول ان حكم الكتابة لا يمتد إلى خلافه
 للشافعي وقد تقدم ذكره وأما جاز ذلك بين أهل الكتابة لسيدهم لأن ملكه ضمن ملكه مع كون
 العقد بينهم زهرا وماواحدا وقال في الموازيه ولو كتب كل واحد من حدة بلان بضم أحد هـ مال
 الآخر ولكن لا يعنى أحدهما إلا بدين الآخر ووجه ذلك انهما انفراد كل واحد منهما بماله من ماله
 كل واحد منهما صاحب عقد واحد في الموازيه لا بأبى ان يدينه بل يدينه بماله من ماله
 بماله على مكتبه ووجه ما فسمناه (مسئلة) ولو كان عبدان رجاين أو ثلاثة عبدان لثلاثة رجاين
 في الموازيه انه قد اختلف في جمعهم في كتابة فله يحجزه أشبه قال لأن كل عبد يدينه لم ليس سيده
 بصحة لغير سيده في عبد في كتابة متبعة الا ان يسقطوا جملة بعضهم عن بعض فيوزر وعلى كل
 واحد بقدر ما يلزمه من الكتابة يوم عقدت قال أحد من مبسرين كالحاجة لأن لكل واحد ثلث
 كل عبد فاما قبض كل واحد من ثلث الكتابة فلا يقبض أحدهم عن غيره كما كتبنا
 (فصل) وقوله وان مات أحدهم وترك أكثر مما عليهم من الكتابة أدى سهم جميع ما عليهم ووجه
 ذلك ما قدمناه من ضمان بعضهم عن بعض فاذا مات أحدهم حلت الجوز كلها في حصة فادرج ماله
 مال أدى ذلك كله منه وكان فضل المال لسيده ولم يكن لمن معه في الكتابة شيء من لأنهم لم يولدوا
 أرحامه وأما اختلف في تراجع ذوى الأرحام

قال مالك اذا كتب القرماء
 جميعا كتابة واحدة ولا رهن
 بينهم يتوارثون بها فان
 بعضهم حلاء عن بعض
 ولا يعنى بعضهم دون بعض
 حتى يؤدوا الكتابة
 كلها فان مات أحد منهم
 وترك مالا هو أكثر من
 جميع ما عليهم أدى عنهم
 منه جميع ما عليهم وكان
 فضل المال لسيده ولم يكن
 لمن كتب معه من فضل
 المال شيء ويتبعهم السيد
 حصصهم التي بقيت عليهم من
 الكتابة التي قضيت من
 مال المالك لأن المالك
 إنما كان يحمل عنهم
 فليسلم ان يؤدوا ما عتقوا
 به من ماله وان كان
 للمكتب المالك ولد حر لم
 يولد في الكتابة ولم يكتب
 عليهم برته لأن المكتب
 لم يعتق حتى مات

القطاعة في الكتابة **ش**
 حدثني مالك أنه بلغه
 أن أم سلمة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم كانت
 تقاطع مكتبتها بالذهب
 والورق

القطاعة في الكتابة

ص قال مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكتبتها بالذهب
 والورق **ش** وقوله ان أم سلمة كانت تقاطع مكتبتها بالذهب والورق والمقاطعة خوان

يجعل عتق المسكتب على شيء يقاطع عليه معجل أو مؤجل ويحتمل أن يكون فعل أم سلمة أصل
الكتابة بالذهب فيقاطعه بالذهب أو بالورق فيقاطعه بالورق فهذا اتفق العلماء على جوازه إلا أنه
فسروا على أن عملاً يقاطع المسكتب الأبعوص قال ابن القاسم ولم يأخذ به الناس قال الزهري
لأعلم أحدنا قاله غير ابن عمر وقال الشيخ أبو إسحق تأول بعض المتأولين في قوله تعالى وأنتم من مال
الله الذي آتاكم إن دللنا فقاطعه المسكتب على بعض ما عليه وترك البعض له على تعجيل العتق وأما
إن كان بالذهب فيقاطعه بنهب فقد خالف القاضي أبو محمد إذ بيعت كتابة المسكتب والعبد فيجوز
أن يبيعها سيده كيف شاء فينقله من ذهب إلى ورق ومن ورق إلى ذهب ومن عروض إلى عروض
من جنسها ومن غير جنسها لأن تقدر بيعها من العبدان لم تترك ما كاتب عليه والعدل عنه إلى
مال معجل وليس في قوله أم سلمة كانت تقاطع مكتنبا بالذهب والورق ما يدل على أصل الكتابة
وفي الموازنة لا بأس أن يقاطع المسكتب ويعجل عتقه بشيء يجعله أو يؤخره إلى أبعد من أجل
الكتابة أو أقرب كان طعاماً أو غيره ووجه ذلك ما قدمناه ومن اشترى كتابة المسكتب جاز أن
يقاطعه بما يقاطعه به سيده وأما ابن القاسم عن مالك في العتية ص **ع** قال مالك الأمر الجمع
فيه عندنا في المسكتب يكون بين الشريكين فإنه لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على حصته إلا بإذن
شريكة وذلك أن العبد ماله بينهما فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ شيئاً من ماله إلا بإذن شريكه ولو
قاطعه أحد هما دون صاحبه ثم بعد ذلك ثم ما بال مكتنبا وله مال أو عجز لم يكن لمن قاطعه شيء من ماله
ولم يكن له أن يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته **س** وهذا على ما قال أن من حكم الشريكين
في المسكتب أن يتساوا في ماله على حصة ما كان اشتراكهما فيه ولا يجوز لأحدهما أن يقاطعه
على شيء منفرد بعتقه به دون شريكه إلا بأذن له فيه فإن فعل وكتلت قاطعته صار ذلك شريكاً
أخذ من حصته في الكتابة فإن ما بال المسكتب على ما كان المتمسك أحق به بعد ذلك وإن عجز
المسكتب فإنه يكون أحق برقبته لأن الذي قاطعه لم يبق له فيه شيء وعتق المسكتب لا يتبعص فكان
التمسك أحق بماله بعده ونا برقبته بعد عجزه والله أعلم **هـ** فإنه من مافي الموطأ وفي الموازنة
بعض المتمسك مثل ما مضى الذي قاطعه فلا حجة للمتمسك في موته أن لم يدع شيئاً ولا في عجزه
لأنهما في العجز يتساويان في رقبته وكذلك أن ترك الميت ما بال المتمسك مثل ما أخذ
الماطع قال ابن المواز لا اختلاف في هذا عن ابن القاسم وأشهب واحتلف إذا عجز ولم يرقب
للمتمسك الأقل من الآخر لا اختلاف في مال مالك فيه فقال ابن القاسم الخيارات لمسك إن شاء رجع
بنصف الفضل على الآخر أو تمسك بالعبد كله وقال أشهب ورواه عن مالك وعليه إزاء الرجوع
بنصف الفضل فإن احتار المتمسك بالعبد رجع الخيار للقاطع قاله محمد ويذكر أن قاطعه يادنه أو حكم
به فرضي وروى ابن حزم عن عيسى عن ابن القاسم أن قاطعه أحد هما بفراذ من شريكه فعجز
فرقبته عند مالك للذي غسلك بالرق خالما إلا أن يشاء أن يأخذ بنصف ما به من ماله الذي قاطعه وإن
شاء ترك وكان العبد خالوا وإن مات العبد فبأنه لا يتمسك إلا أن يكون الذي قاطعه قد أخذ أكثرهما
ترك العبد فيرجع عليه فإحتمل أنه نصف ما به من ماله قال ابن حزم غلط ابن القاسم في هذه الرواية عن
مالك وهي واضحة في رواية مطرفة عن مالك وقال يعقوب بن يحيى سألت ابن نافع وأخبرته بقول
مالك ورواه ابن القاسم فقال لست أعرى ما يقول عن قول مالك وأرى أن يفسخ ويرجع إلى
نصيبه من الرقبه أن عجز أو من الميراث أن ما على ما أحس شريكه أو كره قال ابن نافع وليست

• قال مالك الأمر الجمع
عليه عندنا في المسكتب
يكون بين الشريكين فإنه
لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه
على حصته إلا بإذن شريكه
وذلك أن العبد ماله بينهما
فلا يجوز لأحدهما أن
يأخذ شيئاً من ماله إلا بإذن
شريكة ولو قاطعه أحد هما
دون صاحبه ثم جاز ذلك
ثم ما بال المسكتب وله مال
أو عجز لم يكن لمن قاطعه
شيء من ماله ولم يكن له أن
يرد ما قاطعه عليه ويرجع
حقه في رقبته

ولكن من قاطع مكتبا باذن شريكه ثم عجز المكتاب فان أحب الذي قاطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعه ويكون على
وإن مات المكتاب وترك ما لا يتوفى الذي بقيت له
(١٨)

الكتابة حقه الذي بقي له
على المكتاب من ماله
ثم كان الذي بقي من مال
المكتاب بين الذي قاطعه
وبين شريكه على قدر
حصصهما في المكتاب
وإن كان أحدهما قاطعه
وتماثل صاحب الكتابة
ثم عجز المكتاب فبطل الذي
قاطعهما شئت أن ترد على
صاحبك نصف الذي
أخذت ويكون العبد
ينسك شطرين وإن
أثبت فجميع العبد للذي
تمسك بالرق قال
مالك في المكتاب يكون
بين الرجلين في قاطعه
أحدهما باذن صاحبه
ثم يقتضي الذي تمسك
بالرق مثل ما قطع عليه
صاحبه أو أكثر من ذلك
ثم يعجز المكتاب قال
مالك فهو بينهما لأنه إنما
اقتضى الذي عليه وإن
اقتضى أقل مما أخذ الذي
قاطعه ثم عجز المكتاب
فأحب الذي قاطعه أن يرد
على صاحبه نصف ما فضل
به ويكون العبد بينهما
نصفين فذلك له وإن أبى
فجميع العبد للذي
لم يقاطعه وإن مات
المكتاب وترك ما لا قاطع الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما فضل به ويكون الميراث بينهما فذلك له وإن كان الذي تمسك
بالكتابة قد أخذ مثل ما قطع عليه شريكه أو أفضل فالميراث بينهما بقدر ما حكمه لأنه إنما أخذ حقه

• وان استوفى منه في الموت مثل الذي استوفى الذي قاطع وأكثرت ما أخفتم بقيته الله عليه من الكتابة ثم يكون ما بقي بينهما نصفين وأما في العجز فهو بخلاف الكتابة إذا استوفى منه مثل ما يستوفى الذي قاطع أو أكثر فليس للذي تمسك أكثر من ذلك والعبد بينهما نصفين وذلك ان في العجز بغير ربة المكتتب وفي الموت قد ذهبت لذلك افتراق ولو ترك المكتتب أقل ما بقي عليه للتمسك لم يكن له غيره ولم يرجع على الذي قاطع بشئ مما أخفله في النوادر وهذا اذا قاطع عبيد فان قاطعه بعرض أو حيوان نظرا إلى قبته نقدا يوم قبضه وكان الأمر على ما تقسم وإن كان ما قبض ميلا أو موزونا رد متله وردد صاحبه ما قبض فكان بينهما (مسئلة) فلو مات المكتتب وقبض للذي قاطع بعض حقه كان له أن يأخذ مما بقي من القطاعة ولا يخرا أن يأخذ ما بقي له من الكتابة وإن عجز ماله عن ذلك تمصافه لكل واحد منهما ما بقي من النوادر

(فصل) وقوله ولو عجز المكتتب فلا يذئ قاطعه أن يرد نصف ما أخذ ويكون العبد بينهما نصفين أو يتأسك بما قبض ويكون العبد كله له سلك ومعنى ذلك ان التمسك لم يقبض منه شيأ فيكون للذي قاطع أن يرد نصف جميع ما أخذ أو أخذ أقل مما أخذ فيكون للذي قاطع أن يرد نصف ما زاد أخذه على أخذ التمسك والفقهاء علم وأحكم ص (قال مالك في المكتتب يكون بين الرجلين في قاطع أحدهما على نصف حقه ماذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق أقل مما قاطع عليه صاحبه ثم يعجز المكتتب • قال مالك ان أحب الذي قاطع العبد أن يرد على صاحبه نصف ما قبضه به كان العبد بينهما شطرين فإن أن يرد فلا يذئ للذي تمسك بالرق حصة المكتتب عليه المكتتب • قال مالك وتفسير ذلك ان العبد يكون بينهما شطرين في كتابته جميعا ثم يقاطع أحدهما المكتتب على نصف حقه ماذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم يعجز المكتتب فيقال للذي قاطعه ان شئت فارد على صاحبك نصف ما قبضته به ويكون العبد بينهما شطرين وإن أن كان للذي تمسك الكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المكتتب عليه خالصا وكان له نصف العبد فذلك ثلاثة أرباع العبد وكان للذي قاطع ربع العبد لأنه أن يرد ثمن ربه الذي قاطع عليه • ش ومعنى ذلك ان أحد الشريرين قاطع المكتتب على نصف نصيبه وهو ربع جميعه وأبقى النصف الآخر من نصيبه على حكم الكتابة مال مالك في الموازي فيبقى ثلاثة أرباع العبد على حكم الكتابة وربعه على القطاعة فهذا ان عجز للذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما قبضته به ويكون العبد بينهما نصفين • قال مالك في الموازي يشاء التمسك بالرق أو أي لان هذا حكم الكتابة بعد العجز ان رجعا على ما كانا عليه قبل الكتابة فإن أي من ذلك نفعه ربع العبد بما قاطع عليه اذا كان قاطع ماذن شره وصار كأنه باع ذلك الربع من شره فصار ثلاثة أرباع العبد لشره والعجز ولم يذئ للذي قاطعه من حصة الاما يبق على حكم الكتابة وخو الربع من العبد (مسئلة) ولو كان قبض التمسك مثل ما قبض المظاع وذلك بأن يفاطحه الأول بمائة وأخذ التمسك مائة كان المقاطع باختيار يبر أن يسلم إلى المدة سلك ما أخذه ويكون له نصف العبد بين أن يأخذ المقاطع من المدة سلك ثلث المائة التي قبض ويسلم له ربع العبد فيكون له سلك ثلاثة أرباعه والذي قاطع وبعه وكذلك ان قبض التمسك مائتين فلا قاطع أخذ ثلثها وإن كره ذلك التمسك ويكون للذي قاطع ربع العبد وإن شاء أخذ منه ثمن وكا العبد بينهما من اثنين قال محمد بن وهار المقاطع لم يأخذ غير ما قاطع عليه فكان حقه أن يأخذ الثلث من كل ما قبض لان له ربع المكتتب ولا يخرا نصه فان شاء أخذ ذلك

• قال مالك في المكتتب يكون بين الرجلين في قاطع أحدهما على نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق أقل مما قاطع عليه صاحبه ثم يعجز المكتتب • قال مالك ان أحب الذي قاطع العبد أن يرد على صاحبه نصف ما قبض به كان العبد بينهما شطرين فإن أن يرد فلا يذئ للذي تمسك بالرق حصة المكتتب عليه المكتتب • قال مالك وتفسير ذلك ان العبد يكون بينهما شطرين في كتابته جميعا ثم يقاطع أحدهما المكتتب على نصف حقه ماذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم يعجز المكتتب فيقال للذي قاطعه ان شئت فارد على صاحبك نصف ما قبضته به ويكون العبد بينهما شطرين وإن أن كان للذي تمسك الكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المكتتب عليه خالصا وكان له نصف العبد فذلك ثلاثة أرباع العبد وكان للذي قاطع ربع العبد لأنه أن يرد ثمن ربه الذي قاطع عليه • ش ومعنى ذلك ان أحد الشريرين قاطع المكتتب على نصف نصيبه وهو ربع جميعه وأبقى النصف الآخر من نصيبه على حكم الكتابة مال مالك في الموازي فيبقى ثلاثة أرباع العبد على حكم الكتابة وربعه على القطاعة فهذا ان عجز للذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما قبضته به ويكون العبد بينهما نصفين • قال مالك في الموازي يشاء التمسك بالرق أو أي لان هذا حكم الكتابة بعد العجز ان رجعا على ما كانا عليه قبل الكتابة فإن أي من ذلك نفعه ربع العبد بما قاطع عليه اذا كان قاطع ماذن شره وصار كأنه باع ذلك الربع من شره فصار ثلاثة أرباع العبد لشره والعجز ولم يذئ للذي قاطعه من حصة الاما يبق على حكم الكتابة وخو الربع من العبد (مسئلة) ولو كان قبض التمسك مثل ما قبض المظاع وذلك بأن يفاطحه الأول بمائة وأخذ التمسك مائة كان المقاطع باختيار يبر أن يسلم إلى المدة سلك ما أخذه ويكون له نصف العبد بين أن يأخذ المقاطع من المدة سلك ثلث المائة التي قبض ويسلم له ربع العبد فيكون له سلك ثلاثة أرباعه والذي قاطع وبعه وكذلك ان قبض التمسك مائتين فلا قاطع أخذ ثلثها وإن كره ذلك التمسك ويكون للذي قاطع ربع العبد وإن شاء أخذ منه ثمن وكا العبد بينهما من اثنين قال محمد بن وهار المقاطع لم يأخذ غير ما قاطع عليه فكان حقه أن يأخذ الثلث من كل ما قبض لان له ربع المكتتب ولا يخرا نصه فان شاء أخذ ذلك

قال مالك في المكاتب يقطع سيده فعتق ويكتب عليه ما يفي من قضاة دينه عليه ثم يموت المكاتب وعليه دين للناس
 قال مالك فان سيده لا يحاص غراما بالذي عليه (٧٠) من قضاة ولغيره ان يبدوا عليه قال مالك ليس للمكاتب

ان يقطع سيده اذا كان عليه دين للناس فعتق ويصير لاني له لان اهل الدين احق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له قال مالك الامر عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقطع بالذهب فيضع عنه ماله من الكتابة على ان يعجل له ما قاطعه عليه انه ليس بذلك باس وانما كره ذلك من كره لانه انزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل اني اجل فيضع عنه وينقده وليس هذا مثل الدين انما كانت قطعة المكاتب سيده على ان يعطيه مالا في ان يتعجل العتق فيص له الميراث والشهادة والحدود وثبت له حرمه العتاق ولم يشتر دراهم بدرام ولا ذهبا بذهب وانما مثل ذلك الرجل قال لغلامه اثني بكتنا وكذا دينارا وانت حروف وضع عنه من ذلك فقال ان جئتني بأهل من ذلك فأتى حر فليس خذنا دينانا ولو كان ديننا ثلثا لحاص به السيد

ثم له ان يختار التماسك بما فيض ولا يكون له غير ربع العبد وان شاء ان يكون له نصف العبد فضل ما أخذ ان كان عنده فضل والله أعلم وأحكم ص قال مالك في المكاتب يقطع سيده فيعتق ويكتب عليه ما في من قضاة دينه عليه ثم يموت المكاتب ويكون عليه دين للناس قال مالك فان سيده لا يحاص غراما بالذي عليه من قضاة ولغيره ان يبدوا عليه قال مالك ليس للمكاتب ان يقطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لاني له لان اهل الدين احق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له ش وهذا على ما قال لان السيد لا يحاص الغراما انما قاطعه عبده له لان ذلك معنى الكتابة والمكاتب لا يحاص بها الغراما فكذلك لا يحاص بالقطعة لان أصل هذا الدين وان كان فعلى النعمة فانما لم يقبح الحكم وكذلك القطعة حكم الحب لانه ليس للعبد المكاتب ان يقطع سيده وعليه دين فيعتق بما في يده كمال يجوز له العتق والعتق في ذلك اذال وان كان يجوز له المعاوضة المحضة قال ان المواز لا يحاص به السيد في فلس ولا دراهم ولا دينار ثابت وعطاء وابن المسيب والزهرى وهو قول أبي حنيفة والشافعي وقال شرح بمحاسن سيده الغراما وبقال القاضي والشمسي والدليل على ما نقوله ما قدمناه والله أعلم ص قال مالك الامر عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقطع بالذهب فيضع عنه ماله من الكتابة على ان يعجل له ما قاطعه عليه انه ليس بذلك باس وانما كره ذلك من كره لانه انزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل اني اجل فيضع عنه وينقده وليس هذا مثل الدين انما كانت قطعة المكاتب سيده على ان يعطيه مالا في ان يتعجل العتق فيص له الميراث والشهادة والحدود وثبت له حرمه العتاق ولم يشتر دراهم بدرام ولا ذهبا بذهب وانما مثل ذلك الرجل قال لغلامه اثني بكتنا وكذا دينارا وانت حروف وضع عنه من ذلك فقال ان جئتني بأهل من ذلك فأتى حر فليس خذنا دينانا ولو كان ديننا ثلثا لحاص به السيد غراما اذا ما ان أو افلس فدخل معهم في مال مكاتبه ش وهذا على ما قال ان القطعة تجوز بأقل مما كتب عليه وأكرع لي التعجيل من الموجل وتأجيل الموجل في الطعام وغيره خلافا للشافعي في قوله لا يجوز ذلك في ان يضع ويتعجل والدليل على ما ذكره ما قاله مالك من انه ليس الكتابة بدین ثابت وانما هي معنى متعلق بالرفقة لانه اذا انتعز أداء الكتابة استرفت الرفقة وتنقل بالقطعة على تعجيل الكتابة الى دين متعلق بالرفقة على حسب ما قدمناه قال الشيخ أبو اسحاق ويجوز بالقد واختلف في النسبة والنقد أحب الى واهل مالك رحمه الله في ذلك فصل آخر وهو ما يقضيه القطعة من العتق المضاعف لاداء الشهادة والموارنة وتعجيل تمام الحرية وان ذلك تأثير في التصحيح

جراح المكاتب

ص قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يجرح الرجل جرحا يقع فيه العتق عليه ان المكاتب قوي على أن يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته أداءه وكان على كتابته فان لم يسو على ذلك فقد تجز عن كتابته وذلك انه ينبغي أن يؤدي عقل ذلك الجرح قبل الكتابة فان تجز عن غراما المكاتب اذا ما ان أو افلس فدخل معهم في مال مكاتبه قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يجرح الرجل جرحا يقع فيه العتق عليه ان المكاتب ان قوي على أن يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته أداءه وكان على كتابته فان لم يسو على ذلك فقد تجز عن كتابته وذلك انه ينبغي أن يؤدي عقل ذلك الجرح قبل الكتابة فان هو تجز عنه

أداء عقل ذلك الجرح

خير سيده فان أحب أن
يؤدي عقل ذلك الجرح
فعل وأمسك غلامه وصار
عبدًا لمولاه وان شاء
يؤدي العقل إلى الجرح
أسمه وليس على السيد
أكثر من أن يسلم عبده
قال مالك في القوم
يكتبون جميعا فيصرح
أحدهم جرحا فيه عقل
قال مالك من جرح
منهم جرحا فيه عقل قيل
له وللذين معه في الكتابة
أدوا جميعا عقل ذلك
الجرح فان أدوا بنتوا
على كتابتهم وان لم
يؤدوا فقد عجزوا ويحذر
سيدهم فان شاء أدى
عقل ذلك الجرح
ورجوا عبدا له جميعا
وان شاء أسلم الجرح
وحده ورجع الآخرون
عبدا له جميعا بعجزهم
عن أداء عقل ذلك
الجرح الذي جرح
صاحبهم قال مالك الأمر
الذي لا اختلاف فيه عندنا
أن المكتتب اذا أصيب
يجرح يكون له فيه عقل
أو أصيب أحد من ولده
المكتتب الذين معه في
كتابته فان عقلهم عقل
العبد في قتهم وأن
ما أخذ لهم من عقلهم

أداء عقل ذلك الجرح خير سيده فان أحب أن يؤدي عقل ذلك الجرح فعل وأمسك غلامه وصار عبدا لمولاه وان شاء أن يسلم العبد إلى الجرح أو أسلمه وليس على السيد أكثر من أن يسلم عبده قال مالك في القوم يكتبون جميعا فيصرح أحدهم جرحا فيه عقل قال مالك من جرح منهم جرحا فيه عقل قيل له وللذين معه في الكتابة أدوا جميعا عقل ذلك الجرح فان أدوا بنتوا على كتابتهم وان لم يؤدوا فقد عجزوا ويحذر سيدهم فان شاء أدى عقل ذلك الجرح ورجوا عبدا له جميعا بعجزهم عن أداء عقل ذلك الجرح الذي جرح صاحبهم ش وهذا على ما قال مالك وذلك ان عقل الجرح يقدم على ملك العبد لان العبد قبل الكتابة لو جنى الزم السيد أن يؤدي ارش الجنابة أو يسلمه فكذلك بعد الكتابة وملك السيد لعبده قبل الكتابة أثبت من حكم الكتابة الذي لم يقرر بعد ولا يمتنع الا بالأداء أو العتق فان اقتدى العبد نفسه فهو على كتابته وان عجز رزق لانه قد عجز عن أداء الكتابة لعجزه عما هو مقدم على الكتابة وذلك يقتضي رجوعه إلى حكم الرق المحض ثم يكون لسيدته أن يفدي به ارش الجنابة أو يسلمه على ما تقدم (مسئلة) ولو كتب عبدا كتابا واحدة فجنى أحدهما وعجز عن ارش الجنابة فأدى صاحبه حين خاف العجز ثم عتقا بعبائهم ما فانه يتبع به ارش الجنابة التي أدى عنه ان كان بمال لا يقتضي عليه مال قال عيسى وان كان من يعتق عليه في التين من رواية أنسب (١) ووجه ذلك أنه مال يعتقان فيه ويسترقان بالعجز عنه فجاز أن يرجع به على الأجنبي كالكتابة (مسئلة) وان جرح أحدهما صاحبه خطأ وهما أجنبيان قبل الجرح اعقل ما جنى وتيقان على كتابته كما يعتب بذلك على مالك من آخر مجموعا ويتبع الجرح الجرح نصف عقل الجرح ان كانا متساويين في الكتابة وان اختلفت أحوالهما في الكتابة رجع إليه بقدر ما ينوب الجرح من ذلك لان ارش الجرح تأدى عنهم ما عتقاه (فرع) فان عجز الجرح عن أداء الارش خاف الجرح أن يعجز بعجزه فأدى الارش كله أو أدى عنه بقدر ما ينوبه من الكتابة اتبعه اذا عتقا بجميع ارش الجنابة لانها اذا اعتدت في القوم فكأنهم ما أتوا الدنيا بالكتابة وبقي ارش الجنابة على الجاني وهذا أدى عنه بعض الجنابة وأما ان أدى جميعا فانه يرجع عليه بارش الجنابة وبقي ما يصيب منها بعد ذلك لانه لو أسلم الجاني أجنبي ارش الجنابة لرجع عليه بذلك القدر ورجع عليه الجاني بقدر ما ينوبه في الكتابة منها لانه أدى عنه ذلك القدر من الكتابة من حق يتخصص به فكان له الرجوع به عليه والله أعلم ولو كان الجاني أبا الجاني عليه أو بعض من يعتق عليه لم يرجع عليه بشئ رواه كلعيسى عن ابن القاسم في الدين (فرق) ولو جنى أحد الأخوين على أجنبي فأدى الثاني ارش الجنابة حين خاف أن يعجز بعجز أخيه عن ارش الجنابة فانه يرجع على أخيه بما أدى عنه قال ابن القاسم والفرق بينهما أن هذا المال تأدى إلى أجنبي ولم يتأدى في جميعا يعتقان به واذا جنى أحدهما على صاحبه ثم أدى الجاني عليه لم يرجع على أخيه لانهم يعتقان وروى ابن مزين عن ابن القاسم أن رجعا عن ذلك وقال لا يرجع عليه بنسبهما أدى عنه ان ارش الجنابة على الأجنبي لانه افتكه به من الملك كما لو اشتراه وهو مكتتب فعق عليه ولم يتبعه بشئ وفي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم انه اذا عجز الجاني عن أداء ارش الجنابة فأداه عنه صاحبه فانه يرجع عليه صاحبه وان كان ممن يعتق عليه بخلاف الكتابة ص قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن المكتتب اذا أصيب بجرح يكون له فيه عقل أو أصيب أحد من ولده المكتتب الذين معه في كتابته فان عقلهم عقل العبد في قتهم وأن ما أخذ لهم من عقلهم

يدفع الى سيده النيلة الكتاب ويحسب ذلك الكتاب (٢٧) في آخر كتابه فيوضع عنه اخنسيه من دينه جرحه * ٥٥

مالك وتفسير ذلك انه كانه
كانه على ثلاثة آلاف
درهم وكان دينه جرحه
الذي اخذ سيده ألف
درهم فان أدى المكاتب
الى سيده ألفي درهم فهو
حر وان كان الذي بقي
عليه من كتابه ألف
درهم وكان الذي اخذ من
دينه جرحه ألف درهم
فقد عتق وان كان عقل
جرحه أكثر مما بقي على
المكاتب اخذ سيده
المكاتب ما بقي من كتابه
وعتق وكان ما فضل بعد
أداء كتابه للمكاتب ولا
يبنى أن يدفع الى المكاتب
شي من دينه جرحه فكل
ويستهلكه فان عجز رجع
الى سيده أعور أو مقطوع
اليدين أو معطوب الجسد
وانما كتابه سيده على
ماله وكسبه ولم يكتبه
على أن يأخذ من ولده ولا
ما أصيب من عقل جسده
فأكله ويستهلكه ولكن
عقل جراحات المكاتب
وولده الذين ولدوا في
كتابته أو كتب عليهم
يدفع الى سيده ويحسب
ذلك باخر كتابه
بيع المكاتب
قال مالك ان أحسن

يدفع الى سيده النيلة الكتاب ويحسب ذلك الكتاب في آخر كتابه فيوضع عنه اخنسيه
من دينه جرحه * قال مالك وتفسير ذلك انه كانه كتابته على ثلاثة آلاف درهم وكان دينه جرحه الذي اخذ
سيده ألف درهم فان أدى المكاتب الى سيده ألفي درهم فهو حر وان كان الذي بقي عليه من كتابه
ألف درهم وكان الذي اخذ من دينه جرحه ألف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه أكثر مما بقي على
المكاتب اخنسيه المكاتب ما بقي من كتابه وعتق وكان ما فضل بعد أداء كتابه للمكاتب ولا يبنى
أن يدفع الى المكاتب شي من دينه جرحه فأكله ويستهلكه فان عجز رجع الى سيده أعور أو
مقطوع اليدين أو معطوب الجسد وانما كتابه سيده على ماله وكسبه ولم يكتبه على أن يأخذ من ولده ولا
ما أصيب من عقل جسده فأكله ويستهلكه ولكن عقل جراحات المكاتب وولده الذين ولدوا في
كتابته أو كتب عليهم يدفع الى سيده ويحسب ذلك في آخر كتابته * ش وهذا على ما قال ان
المكاتب اذا جنى عليه أو على من معه في الكتابة ان عقل جرحه عقل جرح عبد ووجه ذلك ان عبد
ما بقي عليه درهم قال ويدفع ذلك العقل الى سيده لانه عوض عن بعض المكاتب ثلاثين ألف درهم
تلف الجنازة ومجالس بينه وبين العوض منه لان ذلك يؤدي الى رجوع العبد الى بالعزيز ناضا ومعه
فان العوض فوجب أن يدفع اليه
(فصل) وقوله ويحسب له به في آخر كتابته بر يدفع اليه عتقه به لانه لو احتسبه في أول نجم وفيما
لا يتم عتقه به من عبده لادى ذلك الى ما قد ساءه لان دفع ذلك اليه في أول نجم دفع ما ليس بعوض منه
لان الكتاب لا كانت لا تتبع بعض لا يكون عوضا من جميعها الى الدفعة التي يتم العتق بها وأما ما يؤذى
له المكاتب قبل ذلك فتعوز من الغلة لانه ان عجز عن آخر نجم ورجع رقيقا بطل ذلك كله وكان
ذلك بمنزلة من عجز ولم يهبط شيئا فاذا أداه عن أول نجم رجع اليه المكاتب لعجزه فانه بعض
الجنازة وحكم ما قبض من نجومه يحكم الغلة وقد أخذ غلة عبده عوضا عن جزء فذهب منه وذلك غير
جائز كما لو لم يكتبه
(فصل) وقوله وان كان عقل الجرح أكثر مما بقي عليه من الكتاب اخذ السيده من ذلك بغيره كتابه
وعتق العبد ودفع اليه الفضل ووجه ذلك ان عقل الجرح اذا كان فيه أداء الكتابة عجل السيد أدائه
وان كانت اليوم لم تحمل لا تمولم يكن فيها أداء احتسبه به في آخر نجم فاذا كان فيه وفاء عجل له
الأداء انه تعجل به العتق ولا تملأ كان عوضا من عين العبد ولم يجز تسليمه الى العبد ثلاثين ألف
يرجع الى السيد ناضا وكان تعجيل دفعه الى السيد تعجيل عتق المكاتب لم ذلك لانه لا حول العبد
في تأخير بخلاف مال المكاتب فانه لا يعجل السيد قبل حلول اليوم لان ذلك ليس بعوض عن
عين المكاتب ولان المكاتب حقا في نصريه ولا تتنازع به الى أن تحمل نجوم كتابته فافهم ان هذا
الوجه واقفه أعلم وأحكم

بيع المكاتب

ص * قال مالك ان أحسن ما سمع في رجل يشتري مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كان كتابته بدنانير
أو دراهم الا عرض من العروض يعجله ولا يؤخره لانه ان أخره كان دينه دينين ودينه عن الكالي
بالكالي * قال وان كتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الراس
ما سمع في الرجل يشتري مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كان كتابته بدنانير أو دراهم الا عرض من العروض يعجله ولا يؤخره لانه ان أخره
كان دينه دينين وقد نهى عن الكالي بالكالي * قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الراس

فانه يصلح المشتري أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للمعرض التي كاتبه سيده عليها يعجل ذلك ولا يؤخره **ش** وهذا على مقال وذلك انه يجوز بيع كتابه المكتب خلافا لربيعة عبد العز بن أبي سلمة وأبي حنيفة والشافعي في منعهم ذلك والدليل على ما نقوله ان هذا عقد معاوضة فلم يمنع صحتها ما فيه من العتق كالأشترى عبد العتق وهذا اذا باع السيد جميع الكتابة وأما اذا باع جزءا منها ففي جواز ذلك روايتان عن مالك أحدهما المنع والأخرى الجواز قاله القاضي أبو محمد وغيره وجعل رواية الجواز وهي في العتية عن ابن القاسم وأشهب ان هذا مبيع مقصود في نفسه يجوز بيع جميعه فجاز بيع جزء منه كسائر المبيعات ووجعل رواية المنع ان ذلك يؤدي إلى أن يؤدي المكتب كتابته أداءه من مختلفين أحدهما إلى سيده بعد كتابته والثاني إلى امتناع الجزء حتى يتباعه وذلك غير جائز ولذلك لا يجوز أن يكتب الرجل نصف عبده لحق الكتابة ويؤدي النصف الآخر من الخراج بحق الملك (مسئلة) وإن كان المكتب لشريك لم يكن لأحد مبيع حصته دون شريكه قاله مالك في العتية والموازية قال في العتية وإن أذن في ذلك شريكه الآن يبيعه جميعا قال ابن القاسم وكذلك المكتب لا يشتري نصيب أحد الشريكين فيه الآن يشتري جميعه قال عبد الملك في الموازية أمان المكتب فلا يجوز الإرضاء شريكه وأمان غيره فيجوز وإن كرهه شريكه وجه رواية الجواز انها معاوضة مقصودة تجوز في جميع العبد فجازت في بعضه كالبيع والإجارة ووجه الرواية الثانية ما فندناه أيضا وأمان العبد لنفسه فقد قال محمدناها كالقطاعة (فصل) وقوله اذا كاتبه بنابر ودرهم فلا يبيعها الا بعرض معجل لا يتأخر لانه يدخله الكالني بالكالني وإن كانت الكتابة بعرض من ابل ورفيق جاز أن يبيعه بذهب أو فضة أو عرض مخالفه يعجل ذلك ولا يؤخره ما فندناه ولا يجوز بيعها وهي ذهب بورق لانه يدخله ذهب بورق إلى أجل ولا يبيعها وهي عرض بعرض من جسمه أكثر منه إلى أجل لانه يدخله الزيادة مع النساء في الجنس وذلك ممنوع قال القاضي أبو محمد وهذا اذا باع الكتابة من غير العبد فأما اذا باعها من العبد لنفسه فذلك جائز من كل وجه فينقله من ذهب إلى ورق ومن عرض إلى جنسه أكثر منه وأول لانه لم ينقل شيئا من ذمة إلى ذمة وانما نزل ما عاده له عليه وعلى عنه والله أعلم (فرع) اذا ثبت ذلك فان أدى المكتب عتق وولاؤه الذي عقد الكتابة ثم باعه وهذا قال مالك وقال الشافعي وولاؤه للشري وبه قال عطاء والغني وابن حنبل والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق والذي أعتق هو الذي عقد الكتابة وذلك لا ينقض الا بالعجز والبيع لم يتعلق الا بما عليه دون الولاء وما روي أن عائشة اشترت بريرة وجاءت تسعينها في كتابتها ثم ثبت الولاء لها فذلك محمول على انها عجزت فاشترتها بعد العجز والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فهذا حكم الكتابة وأما مبيع الكتابة فلا يجوز وبه قال الشافعي في أحد قوليه وبه قال أبو حنيفة وقال الزهري وبيعة ان كان باذن المكتب جاز ولا يجوز مع عدم اذنه وقال عيسى عن ابن القاسم من باع مكتبه رد الآن يعتقه المبتاع فيضي وكذلك ان مات عن نفسه فله ولا يرجع على البائع بشئ ولا على البائع أن يجعل شيئا مما أخفى رقبته بخلاف المدبر يبيعه ثم يفوت بموت والدليل على ما نقوله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته قاله ابن أبي على الكتابة وانتقل الولاء إلى المشتري بالبيع فهو يبيع الولاء وان ورق لم يجز استرقاقه ومن عجز عن الاداء وذلك لا يجوز باذن المكتب ولا باذن غيره **ص** قال مالك أحسن ما سمعت في المكتب انه اذا بيع كان أحق باشتراء كتابته ممن اشتراها اذا قوى أن يؤدي إلى سيده

فانه يصلح المشتري أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للمعرض التي كاتبه سيده عليها يعجل ذلك ولا يؤخره **ش** قال مالك أحسن ما سمعت في المكتب انه اذا بيع كان أحق باشتراء كتابته ممن اشتراها اذا قوى أن يؤدي إلى سيده

صغار له منها أومن غيره فلا يقدر أن يبيع السبي ثمنه أم الولد إذا كان يتيماً من من غيرها جميع الكتابة على ما قلناه والمكاتب إذا ترك أم ولد لا يحفل بأن يكون لها ولد أو لا يكون لها ولد فإن لم يكن لها ولد لم تستع ولم يعقق وإن ترك أضعاف الكتابة لأنها لم تنفقد عليها كتابة فإتمامه بمنزلة مال المكاتب يصير إلى السيد بعينه (مسئلة) فإن كان معها ولد صغير منها أو من غيرها يخاف عليهم العجز لضعفهم عن السبي يبعث أم الولد ووجه ذلك ما قلناه من أنها بعتر له مال أبيهم فذلك لم يثبت لها حكم الكتابة فتعوز بالأداء وإنما أثبت لها حكم المال ولذلك يجوز للمكاتب أن يبيعها إذا خاف العجز وذلك بقضي أن يؤدى منها الكتابة فيعتق بذلك من ثبت له حكم الكتابة به وشارك فيها من عقدها والله أعلم (مسئلة) ولو ترك المكاتب مالا يؤدى به الكتابة عتق جميعهم وروى سمعون عن ابن القاسم في العتية لا يرجع عليها ولد المكاتب بشئ وإن لم تكن أمهم ووجه ذلك أن أم الولد لا تباع لغرض ضرورة وأما تباع للضرورة وخوف العجز وإذا اتفق ذلك لمكاتب الأداء فلا بد أن يفتى وأما تعق على المكاتب فلا يرجع عليها بشئ مما عتقت به لأن المكاتب إذا عتقت عليه أم ولده لم يرجع عليها بشئ والله أعلم وأحكم (مسئلة) فإن مات المكاتب عن أم ولد وأب وأخ في الكتابة فقد قل ابن القاسم في الموازنة في رمي الأب وإن تركها بالمكاتب وقال أشهب إن تركها عتقت مع الأب والأخ وإن لم يتركها وفا روت ولا تعق في سعيها بعد ذلك ولا تسبي هي الأمع الولد

قال مالك الأمر عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب ثم يهلك المكاتب قبل أن يؤدى كتابته أنه يرثه الذي اشترى كتابته وإن عجز فله رقبته وإن أدى المكاتب كتابته إلى الذي اشترها وعقق فولأوه للذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من

(فصل) وقوله فإذا لم يكن في ثمنها ما يؤدى عنهم ولم تقو هي ولا هم على السبي رجوا رقيقاً للسيدهم يريدان ولد المكاتب - رفروا إذا لم يكن لهم الأداء بما حلفوا به ولا يسعهم يردها ليس في ثمنها ما يؤدى عنهم حتى يبلغ السبي وأما إن كان في ثمنهم ما يؤدى عنهم حتى يبلغوا السبي في الموازنة عن عيسى تباع أو يؤدى عنهم من ثمنها تجوزهم حتى يبلغوا السبي فإن أدوا عتقوا وإن عجزوا رفقوا وروى يعقوب بن يحيى عن ابن نافع لا تباع له إلا أن يكون في ثمنها أن يبعث ما يعقون به وجه القول الأول أنه مال المكاتب فيجوز أن تباع في الأداء عن يمينه كالأب في ثمنها ما يعقون به وإن كل ما يباع في أداء جميع ما عليهم يبعث في الأداء بعض ما عليهم كسائر أمواله ورفيقه ووجه القول الثاني أن هذا لمعتق العتق وتعتق مع الولد فلا تباع مع السلامة كما نرى من أنفق له الكتابة ص قال مالك الأمر عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب ثم يهلك المكاتب قبل أن يؤدى كتابته فله ربه الذي اشترى كتابته وإن عجز فله رقبته وإن أدى المكاتب كتابته إلى الذي اشترها وعقق فولأوه للذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من ولا ثمنه ش فله فممن اشترى كتابته المكاتب ثم ما إن يدر يبره يردها عن حق بالله ليس على وجه الميراث لأن الرقبة تنافي التوارث ولكن بمعنى استحقاق السيد مال عبده ولو عجز المكاتب لكتابته رقبته من اشترها لأنه لا خلاف أنه يسرق بالعجز ولا يجوز أن يسرقه ما بلغ الكتابة لأنه لا يجمع له الثمن وربة العبد

(فصل) وقوله وإن أدى المكاتب كتابته إلى الذي اشترها وعقق فولأوه للذي عقد الكتابة خلافاً للشافعي في قوله الولد لا يشترى به قال ابن حنبل والنخعي ومعنى ذلك أن المكاتب إذا عتق بالعتق الذي تضمنه عقد الكتابة وقد ثبت الولاء لمن أعتقه لم يردى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وإنما الولاء لمن أعتق وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما الولاء لمن أعطى الورق وإن ذلك في نفسه فيها كل فيها المعنى هو الذي أعطى الورق ويحتمل أن يخرج على الغالب فإن غالب الحال أن العتق هو عطي الورق وأما من يشترى الكتابة ويتأدى إليه فليل نادراً فكان ذلك

ولم تكن مأثورة عليه ولم يكن في المال ما تآدى منه الكتابة أو يتأدى من نجوما ما يلغون به
السعي دفع المال كله إلى السيد ورق الولد وأم الولد ولو كان فيه وفاء نجوهم إلى أن يبلغوا السعي مع
محجزهم ونحجزهم الولد عن ذلك دفع المال إلى السيد فحسب في أول نجوهم ثم أدا بلغوا السعي أدا
بمعهم ما ورعوا العجز عن (مسئلة) ولومات المكتتب عن أم ولده وقد كتب معه غيره ممن ليس بولده
فأدا الكتابة في الموازية من راية يحيى بن يحيى عن مالك لا تنفق أم ولده المكتتب في كتابته بعد
. ولده الأم ولده أو ولده قال عيسى كمالها أو من غيرها ممن معه في الكتابة أو ما يبيع غيره من ولد
وأخ فلا ينعق بعقهم وقاله عيسى ومعنى ذلك أن الولد بعض المكتتب فكان لأمه ولد أبيهم معهم
حكمها مع أبيهم ولما كانت تعق بعض المكتتب وإن كانت ماله فكذا مع ولده وأما من ليس بولد
فإنه لا ينعق عليه على الكتابة والله أعلم وأحكم قال عيسى ولكن هي من مال الميت فتباع
ويستغنيون بغيرها إن أرادوا ذلك ويتبعهم السيد بغيرها إن عتقوا وإن استغنيوا عنها وعتقوا رقت
للسيد لأن مال المكتتب عائدا اليه أو ألقه وأحكم (مسئلة) وإذا كاتب المكتتب على نفسه وعلى
أم ولده لم يحجز له أن يدا إلا أن حين كاتب عليها كأنها قد خرجت عن ملكه وصارت لسيده فإن مات
المكتتب كان لها أن تسي وإن لم تمت وأدا بغيرها لم يكن له عليها سبيل إلا بكتاب جديد أن نصبت به
ولادة السيد المكتتب قال عيسى قاله ابن القاسم وبلغني عن ابن كنانة ص قال مالك إذا
كاتب لقوم جميعا كتابه واحدة ولا ربح بينهم فمحجز بعضهم وسعى بعضهم حتى عتقوا جميعا فإن الذين
سعوا يرجعون على الذين محجزوا ويحجزهم ما أدا عنهم لأن بعضهم حلاء عن بعض شرب يدا منهم مع
اطلاق المتقدمين بعضهم حلاء عن بعض لأن ذلك مقتضى جمعهم في كتابه واحدة فإن أدا بعضهم
الكتاب دون بعض فلا يتأول أن يكونوا فأربأ أو جانب فإن كانوا أدا بجمع بعضهم إلى بعض فأدا
عنهم وما يختلف أحكامنا في صفة المراجحة قال مالك في الموازية يرجع على من أدا عنه بقدر ما يقع
عليه على حسب قوته وسعيه وقال ابن القاسم وجدنا وقال أشهب على فتر فترتلى الكتابة وهو على
تقدير قول مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون التراجع على العبدور وإن حبيب عن مطرف
وابن الماجشون على ماله ثم وجه قول مالك أن الذي ينتفع به في الكتابة القوة على الأرفق وجب
أن يكون مأثوره يتسقط بحسب ذلك وقال عيسى في المزية ور بما كانت الحار جة ثمن مائة دينار
ولا قوة لها على الأداء ويكون العبد الخفير عن عشرين دينارا وعرفي الكسبه بل وجب رواية
ابن المواز عن ابن الماجشون بالاعتبار بالعبد ولو اعتبر بالقوة على الأدا ما صح كتابه الصغير
والشيخ الثاني معهم لا أدا فهم فكان مأثوري عنهم زيادة أو سلف وجب رواية ابن حبيب
عن ابن الماجشون أن السيد إنما يبلر قاهم فيجب أن يكون العوض يتسقط على قدر قهتما
(فرع) ادأبث ذلك فإن الاعتبار في ذلك عند مالك وابن القاسم يوم العقد فنظر إلى ما لهم يوم
العقد ورى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون الاعتبار بقهتهم يوم عتقوا ليس يوم كتبوا
وقال أشهب بن يعقوب عالم يوم عتقوا وإن كانت حالهم يوم كتبوا بريدان الاعتبار بالسوق وغلاء
الأثمان يوم العقد والاعتبار بصفاتهم يوم العتق ووجه قول مالك أن العقد إنما اعتبر فيه حال يوم
العقد فيجب أن يكون ذلك المعتبر بهم من حالهم في التقييط فأما ما حدث بعد ذلك فلا ينعقد العقد
عليه وإن قال أشهب في الموازية إن كان فهم يوم عقد الكتابه من لاسمائه من صغيرا أو شيخا فلا ينعق
عليه ووجه ذلك ما نهناه من اعتبار يوم العقد ووجه قول مطرف وابن الماجشون أن عقد

قال مالك إذا كاتب القوم
جميعا كتابه واحدة ولا ربح
بينهم فمحجز بعضهم وسعى
بعضهم حتى عتقوا جميعا
فأدا الذين سعوا يرجعون
على الذين محجزوا بمحصة
مأدا عنهم لأن بعضهم
حلاء عن بعض

الكتابة لأنهم لا ينفس العقد فإن العجز ينقصه وانما يتم بالأداء ويصح العتق فيجب أن يكون الاعتبار بذلك اليوم دون يوم عقد الكتابة يدل على ذلك أنهم لو عجزوا لرجعوا إليه على حالهم ذلك اليوم للسيد بالزيادة والنقص دون تراجع ووجه قول أصبغ أن صفاتهم تغير بحال يوم الأداء لأنه وقت نفوذ العقد على السواء يوم العقد لأن ذلك كان المعتبر في زيادة الكتابة ونقصها والله أعلم (مسئلة) وإن كان فهم صغير فبلغ السعي قبل الأداء ففي الموازية عن أشهب عليه بقدر ما يطبق يوم وقعت الكتابة على حاله قال محمد بن يحيى عليه يوم الحكم أن لو كان هكذا يوم الكتابة بائنا وقال أصبغ عليه بقدر طاقته يوم بلغ السعي أن لو كان بهذه الحال يوم الكتابة وقال في باب آخر لا نرى إلى الصغير والشيخ الفاني يوم العقد

(فصل) وقوله فإن الذين سعوا في الكتابة يرجعون على الذين عجزوا وبجسمه ما أدوا منهم لم يختلف بأن الجانب يرجع بعضهم على بعض فأما الأقارب فلم يختلف في الأولاد والأخوة أنه لا يرجع بعضهم على بعض وروى ذلك عن مالك في الموازية قال ابن القاسم والذي يصح عندي أنه لا يرجع على من بعض عليه إذا ملكه وقاله عبد الملك وابن عبد الحكم وروى عن مالك إذا كانت بينهم مراهبة بنوا رثون بها فلا تراجع بينهم وقال أشهب لا يرجع على ذي رحم وإن كان لا يعتق عليه ولا ربه ووجه قول ابن القاسم أن الأداء عنه بمنزلة اشتراء الكتابة فلا يرجع عليه لأنه بذلك يعتق عليه ووجه قول مالك اعتبار التوارث (مسئلة) فأما الزوجه فربما ابن القاسم عن مالك لا يرجع لها على ابن القاسم هذا استحسان وليس بالقوي ووجه قول مالك أنها توارثه كالابن ووجه قول ابن القاسم أنها لا تناسبه كالاجنبي وإن توارثهما ليس سببه ما لأنه يبطل بالطلاق بخلاف الأقارب والله أعلم وقال ابن مزين والزوجه كذلك أن اعتق بسعة به المرأة والماله لم ترجع عليه بشئ فإن ما لم تره والله أعلم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فلا يخلو يؤدي عنهم بحالهم لأنهم بعثهم أو ما يتبعه عنهم فإن أدى عنهم المالا يتم بعثهم ففي الموازية وغيره لا يرجع عليهم إلا لأنه إنما أدى عنهم ليعينهم على السعي في المستقبل فليس له أن يشغلهم بطلب ما أدى عنهم حتى يتم الأداء وأما أن أدى ما تنبه به عنهم ففي الموازية يرجع عليهم بمجلا قال محمد بن يحيى عنهم على النجوم ولم يجعلها وأما إذا عجل أمسهم الأداء قبل أن تعمل النجوم فأما يرجع عليهم على النجوم ووجه ذلك أنه تبرع بالتعجيل فليس له أن يزمهم ذلك ويحاسب الذي أدى عن أصحابه الغرامة بما أدى عنهم قال في الموازية بل لأن ذلك لما أدى عنهم وعتقوا به صار ديننا ثابتا عليهم والله أعلم وأحكم

عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل محله

ص مالك أنه سمع ربيعة بن عبد الرحمن وغيره يذكر أن مكاتباً كان للرافضة بن عمر الحنفي وأنه عرض عليها أن يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الرافضة فأبى المكاتب مروان ابن الحكم وهو أمير المدينة فقد ذكر ذلك له فدعا مروان الرافضة فقال له ذلك فأبى فأمر مروان بذلك المال أن يقبض من المكاتب في موضع في بيت المال وقال المكاتب اذهب فقد عتقت فاما رأى ذلك الرافضة قبض المال قال مالك فلا أمر عندنا أن المكاتب إذا أدى جميع ما عليه من تجويزه حل محلها جاز ذلك له ولم يكن لسيد أن يأبى ذلك عليه وذلك أنه يضع عن المكاتب بذلك كل شرط أو شرط لأنه لا يتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولا يتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجيب برأيه

عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل محله
حدثني يحيى عن مالك أنه سمع ربيعة بن عبد الرحمن وغيره يذكر أن مكاتباً كان للرافضة ابن عمر الحنفي وأنه عرض عليه أن يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الرافضة فأبى المكاتب مروان ابن الحكم وهو أمير المدينة فذكر ذلك له فدعا مروان الرافضة فقال له ذلك فأبى فأمر مروان بذلك المال أن يقبض من المكاتب في موضع في بيت المال وقال المكاتب اذهب فقد عتقت فاما رأى ذلك الرافضة قبض المال قال مالك فلا أمر عندنا أن المكاتب إذا أدى جميع ما عليه من تجويزه قبل محله جاز ذلك له ولم يكن لسيد أن يأبى ذلك عليه وذلك أنه يضع عن المكاتب بذلك كل شرط أو شرط لأنه لا يتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولا يتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجيب برأيه

ولا أشباه هذا من أمره ولا ينبغي لسيده أن يشترط عليه خدمة بعد عتاقه ❦ ش امتناع الفرافسة من قبض كتابه مكاتب قبل محل تجوهرها يتحمل أن يكون كاتبه على عرض مؤجلة فذلك امتنع من أخفها لما جوازها أكثر فقيمة عند محل تجوهرها وقد قال القاضي أبو محمد وغيره إذا عجل المكاتب كتابته لم يكن للسيد الامتناع من أخذها لأن الأجل حق للكتاب ورفق به فأذا رضى اسقاطه كان ذلك له قال الشيخ أبو القاسم ليس للسيد الامتناع من قبضها وقد قال مالك في الموازنة إذا عجل المكاتب ماعليه من الضمان اعتق أن كره السيد عليه فعتقها على أنها قد حلت لأقربها إلى محلها (فصل) ولما امتنع الفرافسة من قبض ذلك كان لمروان جبره على قبضه إلا أنه رأى تعجيل عتق المكاتب وضع الكتابة في بيت المال لأنه يؤمن عدم الاداء فيه ومثل هذا يجوز فعله إذا رآه الامام لأنه يقوم مقام الجزاء المقصود بتعجيل الاداء وهو انفاذا العتق ولذلك جاز للكتاب تعجيل ماعليه من الكتابة وإن كان عروضا لما في ذلك من تعجيل العتق ولا نيلس يدين ثابت

(فصل) وقوله وذلك انه يمنع عن المكاتب بالاداء كل شرط أو خدمة أو سفر ووجه ذلك ما احتج به من أنه لا تتم عتاقه إن بقي عليه شيء من أسباب الرق ومانس شرط عليه من سفر أو خدمة فذلك كله من أسباب الرق يمنع قبول شهادته وتوهم حرمة ومواراة الاحرار قال القاضي أبو محمد وفي ذلك روايتان احداهما التي تقدمت وهي رواية ابن المواز عن مالك وهي في العتق رواية أشهب عن مالك ووجه ذلك أن مانس شرط من ذلك تابع للكتابة فإذا عجلت سقط مانسبها ووجه الرواية الثانية وهي ثبوت ذلك عليه أنه بعض العوض في عتق الرقبة فلم تسقط كالكتابة نفسها قال خادافنا لا تسقط فيخرج ما يزره على روايتين احداهما أنه يؤخذ به يعني قال الشيخ أبو القاسم ولا يعتق إلا بأدائه والآخر يؤدي قيمة ذلك قال الشيخ أبو القاسم مع كتابته معجلا ولا يؤخره وهذا رواية أشهب عن مالك وقال محمد بن عيسى هذا بشي وقد رجح عنه مالك جميع أحكامه على أنه لا يحمل به عوضا وقال أحسن ميسر القياس رواية أشهب (مسئلة) وأما ما كان من كسوة وخيايا فانه يفرم قيمة ذلك معجلا هذا الذي روى عن مالك ولو قال قائل ان عليه تعجيل الميمن على ما ثبت لها من الصفة بموجب أو إطلاق ما بعد والله أعلم وأحكم ❦ قال مالك في مكاتب مرض من مرضا شديدا فأراد أن يدفع تجوهره كلها إلى سيده لأن ربه ورثته أحرار وليس معه في كتابته ولذله ❦ قال مالك ذلك جائز لأنه لا تتم بذلك حرمة وتجوز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس وتجوز وصيته وليس لسيده أن يأبى ذلك عليه بأن يقول فرقه ❦ س وهذا على ما قال ان حال المرض في ذلك كمال الصحة إذا أراد أن يدفع كتابته ويجعلها حال مرضه جاز له ذلك ولم السيد قبضها منه ويتم عتقه بأدائها حال مرضه كما يتم عتقه بأدائها حال صحته تجوز بذلك شهادته بموجب الاحرار وذلك إذا عقد كتابته في الصحة وثبت دفعه بينه وبينه بذلك وأما ان لم يثبت ذلك إلا بقرار السيد في مرضه فقبضها منه فقد قال ابن القاسم في الموازنة ان حله الثلث جاز وعتق أنفسهم ولم ينههم ووجه ذلك ان عقد الكتابة وقع في الصحة فثبت له حكم الصحة وأما الاقرار بقبض المال فكان في المرض فعمل محمل الوصية ان حله الثلث جاز اقراره وان اتهم بالبلبسه وأما ان لم يجعله الثلث وكان للسيد ولم ينههم وجاز قوله وان لم يكن له ولم يصدق الابينة قاله ابن القاسم في الموازنة وقال أشهب ان لم ينههم السيد بانقطاع المكاتب اليه جاز قوله ووجه قول ابن القاسم انه اذا لم يجعله الثلث لم ينههم على أن يجابوا ويعمل بالمال عن ابنته لان ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة وان لم يكن له ولدا ينههم

ولا أشباه هذا من أمره ولا ينبغي لسيده أن يشترط عليه خدمة بعد عتاقه ❦ قال مالك في مكاتب مرض من مرضا شديدا فأراد أن يدفع تجوهرها كلها إلى سيده لأن ربه ورثته له أحرار وليس معه في كتابته ولذله ❦ قال مالك ذلك جائز لأنه لا تتم بذلك حرمة وتجوز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس وتجوز وصيته وليس لسيده أن يأبى ذلك عليه بأن يقول فرقه ❦

❦

أن يكون أراد الوصية أكثر من الثالث ووجه قول أشهب أنه إذا لم يكن له إليه ميل بعثت التهمة لانه
أجنبي في الحقيقة (مسئلة) ومن كاتب عبده في مرضه قبض الكتابة قبلت نافذان عليه الثالث
وهو يبيع قاله ابن القاسم وقال أشهب ليس كالبعية إذا يجوز حتى يبعده الثالث وهو في خلافهم
في كونه بيعا نه إذا كان بيعا نه الآن يبعده الثالث وان قلنا أنه عتق لم ينعقد الزمان يكون له السيد
أموال ما وأنه كالمعتق في المرض والامتعق حتى يموت السيد ويحمله الثالث وان لم يبعده لم يبر
الورثة في عتقه أو ردوا إليه مانجه السيد يعق منه ما حمل الثالث مثلا

ميراث المكاتب إذا عتق

ص مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما فأن
فان المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يهودى إلى الذي يملك بكتابه الذي يملك له ثم يملكه من ماله
بالسوية قال مالك إذا كاتب المكاتب فعق فاعايرته أولى الناس بمن كتبه من الرجل يوم ترك
المكاتب من ولدا وعصبة قال مالك وهذا أينافي كل من أعتق فاعايرته ليراثه لا يقرب الناس من ماله
من ولدا وعصبة من الرجال يوم يموت المعتق بعد أن يعقق ويصبر مورثا بالولاء قال مالك في كاتب
بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فان المكاتب كان الذي يملك به يصبر بما أخذ من مال المكاتب
ما بقى له يعققتان مابق يقضي أن المكاتب إذا عمل أحد سيده عتقه لم يقوم عليه ولا لغيره
في قوله يقوم عليه والدليل على ما نقله أنه ما أتاه بقدا من العتق في ماله وهو قال مالك في سائر
بعده إذا أحدهما من عتق نصيبه ليس يعقق وانما عتق ما كان له عليه من الكفاية في
الموازيه ابن القاسم قال عتقا جميعا إلى أجل ثم يحمل أحدهما عتق نصيبه ولا ينعقد لغيره بل ماله
لشريكه ما يملكه من الولاء بالتفويض قال ابن حبيب (مسئلة) ولو أعتق من كتبه فاعايرته
معتقون من ماله أنه وصية الآن برضا العتق فهو تركه وأمان أو وصية أن يعقق من ماله
أو يذمه بين آخر أو عتقه فعتقه فعتقه أو وضع له من كتبه في الموازيه أنه قال مالك في سائر
يريد ذلك نافذه الثالث على كل حال وان عجز العبد بعد ذلك وأما أوضح عنه بعض كتابه ثم يخرج
من الباقي فانه يستر في جميعه

افضل وهو في مكاتب المكاتب يعقق فانه أولى الناس بمن كتبه من الرجل يوم يموت برضا
مكاتب المكاتب يعقق فانه أولى الناس يعقق بالأداء فاذن سيده ودوا المكاتب الأولى إلى حكم
الرفق لانه لم يذمه بعد لم يرنه الرق يمنع المرات فاعايرته أقرب الناس إلى المكاتب من حال
مالك الأخوة في الكتابة بمنزلة الرلدادا كوتبوا جميعا ككتبا واحدة إذا لم يكن لاحدهما ولد كان
عليهم أو ولدا وفي كتيبة أو كاتب عامهم ثم الثالث أحدهم ترك مالا أدى منهم جميع ما ملهم من كتباته
وتتروا وكان فضل المال بعد ذلك لولده دون أخوته قال مالك في سائر الموازيه أنه قال مالك في سائر
الولد يرث إذا كوتبوا جميعا ككتبا واحدة فان أحد الأخوة من ماله ولده يعقق ككتباته من ماله
يستوي في ذلك المال الأخوة والولد مفضل منه فهو لولده دون أخوته قال عيسى بن إبراهيم
على الأخوة يترى ما عتقوا به في قول مالك ووجه ذلك أن المال لأخيه ومن ينفق عليه يترى
عليه بأدنى نعم وأما يرجع ما فضل من المال إلى الولد قال مالك في المدة وكذلك لو كان له ولد
لأدى أخوته ماله ثم أن سهمه فترثوا به ليرثهم السيد بشي منه فجعل مالك المال ما يملكه من ماله
من ماله

ميراث المكاتب

إذا عتق
حاشي مالك أنه بلغه
أن سعيد بن المسيب سئل
عن مكاتب كان بين
رجلين فأعتق أحدهما
نصيبه فان المكاتب وترك
مالا كثيرا فقال يهودى
إلى الذي يملك بكتابه
الذي يملك له ثم يقسمان
ماله بالسوية قال مالك
إذا كاتب المكاتب فعق
فاعايرته أولى الناس بمن
كتبه من الرجل يوم
توفي المكاتب من ولدا
عصبة قال مالك وهذا
كل من أعتق فاعايرته
لأقرب الناس من ماله
من ولدا وعصبة من الرجال
يوم يموت المعتق بعد أن
يعقق ويصبر مورثا بالولاء
قال مالك الأخوة في
الكتابة بمنزلة الرلدادا
كوتبوا جميعا ككتبا
واحدة إذا لم يكن لاحد
منهم ولد كاتب عليهم أو
أولاد وفي كتيبة أو كاتب
عليهم ثم حلك أحدهم ترك
مالا أدى منهم جميع ما
عليهم من كتباتهم وعتقوا
وكان فضل المال بعد ذلك
لولده دون أخوته

الشرط في المكاتب

حديثي يعني عن مالك
في رجل كاتب عبده
بذهب أو ورق واشترط
عليه في كتابته سفرا أو
خدمة أو خيعة أن كل شيء

من ذلك هو باسمه ثم قوى
المكاتب على أداء نجومه
كلها قبل عملها قال إذا أدى
نجومه كلها وعليه
هذا الشرط عتق فقط
حرمة ونظر إلى ما شرط
عليه من خدمة أو سفر
أو ما أشبه ذلك مما يعالج
هو بنفسه فذلك
موضوع عنه ليس لسيده
فيه شيء وما كان من نجمة
أو كسوة أو شيء يؤديه
فإنما هو بمنزلة الدنانير
والدرهم يقوم ذلك عليه
في دفعه مع نجومه ولا
يعتق حتى يدفع ذلك مع
نجومه قال مالك الأمر
الاجتماع عليه عند الذي
لا اختلاف فيه أن
المكاتب بمنزلة عبد أعتقه
سيده بعد خدمة عشر
سنين فإذا هلك سيده
الذي أعتقه قبل عشر
سنين فإن ما بقي من خدمته
لورثته وكان ولاؤه للذي
عقد عتقه ولولده من
الرمال أو العصبه قال
مالك في الرجل بشرط
على مكاتبه أن لا تأسافر
ولا تنسكح ولا

يعني بن يحيى عن ابن قانع المال الولد ويرجعون على أعمامهم بما أدوا عنهم فيعتقوا به ولو لم يكن معهم
ولد لعتقوا به ويرجع عليهم السيد باعتقائه حال في المنة أصبح إذا كانت التأديمة من مال الميت
لم يرجع أخوه يعني وإن كانت التأديمة من مال الولد رجوعا على أعمامهم لأنهم لا يعتقون عليهم

الشرط في المكاتب

ص قال مالك في رجل كاتب عبده في ذهب أو ورق واشترط عليه في كتابته سفرا أو خدمة أو
أخية أن كل شيء من ذلك سمي باسمه ثم قوى المكاتب على أداء نجومه كلها قبل عملها قال إذا أدى
نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق فقط حرمة ونظر إلى ما شرط عليه من خدمة أو سفر أو ما أشبه
ذلك مما يعالج هو بنفسه فذلك موضوع عنه ليس لسيده فيه شيء وما كان من نجمة أو كسوة أو شيء
يؤديه فأنما هو بمنزلة الدنانير والدرهم يقوم ذلك عليه فدفعه مع نجومه ولا يعتق حتى يدفع ذلك مع
نجومه شيء هذا على ما ذكره وقد تقدم ذكره من أن العمل المشروط في الكتابة يثبت منه
ما كان منه قبل أداء الكتابة وأما ما مضى من الكتابة قبله فإنه يفتقر على أحد القولين بالخبر سواء
عظم قدره أو صغر وذلك أنه على هذا القول ليس بمال ولا مقصود في الكتابة وإنما يقتضى أنه ليس
بعتق عاقبة وإنما يجري مجرى البيع للرب بشرط العتق وهو مقتضى قول ابن القاسم فقد
سئل عن رجل حال لعله مكاتبك على أن أعطيك عشر بقرات فإن بلغت خمسين فأنت حر هذه
كتابتك قال ابن القاسم ليست هذه عندي كتابة وليس للسيد فسخ ذلك ولا بيع البقر إلا أن رهنه
دين ويختص بأن المنافع تلك المكاتب اسقاطها عن نفسه بدفع الكتابة ولذلك جازله أن يعجل
ما عليه من العروض المؤجلة وإن كان للسيد منفعة في تأخيرها إلى الأجل مضمونة عليه فلا أعمال
المشترط عليه بمنزلة الفسخ للعروض إلى أجل فكما جازله أن يسقط عن نفسه الثمان بتعجيل
الأداء للعروض وإن لم يجز ذلك في البيع المحض فكذلك يجوز له أن يسقط عن نفسه العمل
بتأجيل الأداء وإذا قلنا أنه من العتق المعاني بشرط لم ينفذ عتقه إلا بالانابة بكل ما شرط عليه من
العمل وعلى هذا ينظم القول الثاني أن عليه أن يأتي بما شرط عليه من العمل كما عليه أن يأتي بما شرط
عليه من المال ويختلف قول مالك وأصحابه أن ما شرط عليه من مال هو كالفضايا أو الكسوة فإن
عليه الاتيان به وهو بمنزلة أن يكتب بعين وعوض فعليه أن يأتي بهما وبذلك تتم عاقبته والله التوفيق
ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أن المكاتب بمنزلة عبده أعتقه
سيده بعد خدمة عشر سنين فإذا هلك سيده الذي أعتقه قبل عشر سنين فإن ما بقي من خدمته
لورثته وكان ولاؤه للذي عقد عتقه ولولده من الرجال أو العصبه شيء وهذا على ما قال ابن القاسم
إذا كاتب سيده ثم مات ورثته ورثته فأن يؤدي اليهم ما كاتبه عليه سيده وبذلك يعتق ولاؤه لمن عتقه
كتابته وذلك مثل ما تقدم من أمر أنه ترك مكاتبه ورواينا فإن المكاتب يؤدي الزوج والابن
على غير مواريثهم في الميتة فإن عتق لم يجز الوالدين خاصة وإن تجز رجوعهما للابن والزوج
على حسب وارثهم بمنزلة من أعتق عبده بشرط خدمة عشر سنين ثم مات السيد أو الخدمه
لجميع ورثته من زوج أو بنت وابن وغيرهم ولاؤه لمن يجز إليه الوالدين عتق الذي أعتقه فقد
أشار في هذه المسئلة إلى أنه بمنزلة عتق مطلق وذلك يقتضي لزوم أحداه أنه كما عليه في العتق
المعلن بصفة والله أعلم ص قال مالك في الرجل بشرط على مكاتبه أن لا تأسافر ولا تنسكح ولا

تخرج من أرضى الأباذنى فان فعلت شيئا من ذلك (٣٢) بنفراذنى نحو كتابك يدي وقال مالك ليس نحو كتاب

ييده ان فعل المكتب شيئا من ذلك ولم يرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكتب أن ينسكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الا بذنه اشتراط ذلك ولم يشترطه وذلك أن الرجل يكتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطلق فينسكح المراء فيصدها الصداق الذي يبيعف بماله ويكون فيه عجز فيرجع الى سيده عبد الامال له أو يسافر قهل بنحوه ووعايب فليس ذلك ولا على ذلك كاتبه وذلك سيده ان شاء أذن له في ذلك وان شاء منعه في شربا ودينا على ما قل من شرط على مكاتبه ان فعل فعلا ليسد نحو كتابه فلهذا الشرط نهر لازم وليس للسيد نحو كتابه ولا تأثر لهذا الشرط في الكتابة لانه يسهل ويصعب الكتابة لانه ضده فذهب الكتابة وذلك ان مقتضاها الأروم هاذن شرط فهاضد ذلك من الخيار للسيد والغير لم يردع الشرط وثبتت الكتابة على مقتضاها المناضمة من العتق المبني على التقلب والسرية وحدا كماله وان من عقد كتابة مكتب وشرط الولاء لغيره ثبتت الكتابة وبطل الشرط لما كان ضده مقتضى الكتابة واقفا علم وأحكم

(فصل) وقوله ولم يرفع ذلك الى السلطان يريد ان العبد اذا له فيه اشتراط لم يملك بغيره كتابته وانما يرفع ذلك الى السلطان فينظر في ذلك فان كان عمله المنع منه منعه وان كان ما ليس له منعه لم يحله واقفا علم

(فصل) وقوله وليس للمكتب أن ينسكح ولا يسافر الا باذنه يريد ان مقتضى عقد الكتابة هو نسكحه باذنه ليس للمكتب أن يزوج ولا يسافر وان لم يشترط ذلك عليه لان هذا يلزمه بنفسه مقدما للكتابة وبه قال ابن المسيب في السفر خلافا لأحمد وفي الشافعي ان ذلك جائز له والدليل على منع ذلك انه ممنوع من اتلاف ماله والتقرب به لغيره فممنوع من السفر كالعبود دليل ثان وخوان كل سفر كان له أن يمنع منه عبده فانه ممنوع منه مكتبه كالسفر نحو (مسئلة) ولا ينسكح المكاتب الا باذن سيده قاله مالك وبه قال الشافعي ووجهه انه ممنوع من التصرف التام بحق سيده فلم يكن له الاتجار الا باذنه كالعبد (فرع) فان تزوج بنفراذنى سيده فجاز له السيد جاز وان رده فسخ وللزوجه ان تدخل بها بقدر ما يستعمل به وذلك ثلاثدراهم (مسئلة) وأما ان أذن له سيده وكان معه غيره من المكاتب فقتل اشبه ليس للسيد اجازة ذلك الا باذنه فمن معه في الكتابة الا أن يكونوا مسعارا فيفسخ بكل حال

﴿ولاء المكاتب اذا عتق﴾

ص قال مالك ان المكاتب اذا عتق عبده ان ذلك غير جائز له الا باذن سيده هـ أرز ذلك سيده لهم عتق المكاتب كان ولاؤه للمكتب وان مات المكاتب قبل أن يعتق كان ولاه المقتل السيد المكاتب وان مات المقتل قبل أن يعتق المكاتب ورثه السيد المكاتب هـ قال مالك وكذلك اذا لو كتب المكاتب عبدا فعتق المكاتب الآخر قبل سيده الذي كاتبه فان ولاه السيد المكاتب سالم يعتق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجع اليه ولاه مكاتبه الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الأول قبل أن يؤدي أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولاه مكاتبه هـ لا لم

فعتق المكاتب الآخر قبل سيده الذي كاتبه ولاه السيد المكاتب مالم يعتق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجع اليه ولاه مكاتبه الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الأول قبل أن يؤدي أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولاه مكاتبه هـ لا لم

ييده ان فعل المكتب شيئا من ذلك ولم يرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكتب أن ينسكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الا بذنه اشتراط ذلك ولم يشترطه وذلك أن الرجل يكتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطلق فينسكح المراء فيصدها الصداق الذي يبيعف بماله ويكون فيه عجز فيرجع الى سيده عبد الامال له أو يسافر قهل بنحوه ووعايب فليس ذلك ولا على ذلك كاتبه وذلك سيده ان شاء أذن له في ذلك وان شاء منعه في شربا ودينا على ما قل من شرط على مكاتبه ان فعل فعلا ليسد نحو كتابه فلهذا الشرط نهر لازم وليس للسيد نحو كتابه ولا تأثر لهذا الشرط في الكتابة لانه يسهل ويصعب الكتابة لانه ضده فذهب الكتابة وذلك ان مقتضاها الأروم هاذن شرط فهاضد ذلك من الخيار للسيد والغير لم يردع الشرط وثبتت الكتابة على مقتضاها المناضمة من العتق المبني على التقلب والسرية وحدا كماله وان من عقد كتابة مكتب وشرط الولاء لغيره ثبتت الكتابة وبطل الشرط لما كان ضده مقتضى الكتابة واقفا علم وأحكم

ثبت لأبهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى ينقش * قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه وينسح الآخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا * قال مالك (٣٣) يغضى الذي لم يترك له شيئا مابق له

ثبت لأبهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى ينقش * وهذا على ما قال أن المكاتب إذا عتق عبده لم يخل أن يكون ذلك بإذن سيده أو بفراذه فإن كان ذلك بإذنه فإن المكاتب قبل أن يعتق فإن ولاد العبد المعلق لسيده المكاتب وإن أعتق المكاتب بوماق ولا ذلك العبد المعلق دون سيده ووجه ذلك أنه عقد مستقر ثابت فوجب أن يثبت ولادته لعقته الآن يمنع من ذلك ما ذكره أو غيره فإن منع منه فولادته لأحق الناس به وهو سيده فإن زال المنع بالعقود رجح الولاء إليه * قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه وينسح الآخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا * قال مالك يغضى الذي لم يترك له شيئا مابق له عليه ثم يقتسمان المال كهيئته لومات عبدا لأن الذي صنع ليس بعتا وإنما ترك ما كان له عليه * قال مالك ومما بين ذلك أن الرجل إذا مات وترك مكتبا وترك بنين رجالا ونساء ثم أعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب أن ذلك لا يثبت له من الولاء شيئا ولو كانت عتاقه لثبت الولاء لمن أعتق منهم من رجالهم ونسائهم * قال مالك ومما بين ذلك أيضا أن الرجل إذا أعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق نصيبه مابق من المكاتب ولو كانت عتاقه موقوت عليه حتى يعتق في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق سر كاله في عبده ثم علم بعبه العدل فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق قال ومما بين ذلك أيضا أن من سنة المسلمين التي لا تختلف فيها أن من أعتق شركا له في مكاتب لم يعتق عليه في ماله ولو أعتق عليه كان الولاء له دون شركائه ومما بين ذلك أيضا أن من سنة المسلمين أن الولاء لمن عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولاد المكاتب وإن أعتقن نصيبين شيء أنما ولادته ولد سيد المكاتب الذكور أو عصيته من الرجال * وهذا على ما قال أن المكاتب إذا ترك له أحدي سيده ما عليه فإن ذلك بمعنى الحبس واسقاط الدين لا بمعنى العتق ولذلك إذا مات المكاتب فإنه يغضى الذي لم يترك حقه مابق له عليه من الكتابة فإن حقه مابق له ثم يقتسمان ماضى من مال المكاتب هذا قول مالك رحمه الله وقال الشافعي يكون نصف نصيبه للمالك بحقه وهو ما يقابل النصيب الحر بالأداء والبراء فعلى قوله القديم يأخذ سيده المتمسك أيضا بحق الرق وعلى قوله في الجديد يكون لورثته إن كان له ورثته فإن لم يكن له ورثته فلعقته يأخذها وقال أبو سعيد لا يصطخرى بنقل إلى بيت المال على حسب ما كان يقسمه لومات عبدا يرد لومات ولم يقض شيئا ولا ترك له أحد ما شأ من حقه فبر عن هذا بقوله بمنزلة مال لومات عبدا وهو يعتقد أنه مال عبد الكنته قال ذلك لأحمد عيسى أما إن أراد بمنزلة أن يموت قبل أن ينفذه عقد الكتابة فيخمس نطق عليه اسم عبده على الحقيقة والاطلاق وإذا كوتب فاسم الكتابة لأخص به وأظهر فيه والمعنى الثاني أن يرد ما قد سناه وجهه قول مالك أن العتق لا تمتنع أحكامه فلا يصح أن يكون لبعضهم حكم الرق ويثبت لشيء منه حكم من أحكام الحرية فلا يورث بوجهه وإذا لم يورث وإنما نسيم ماله فيجب أن يقسمه يجمع المالك على ملك رقبته فإن ذلك الحكم باق له حتى يتم عتقه (فصل) وقوله ثم يقتسمان ماضى من مال الكتابة لومات عبدا عند من يقول أنه إذا ترك له أحدهما حقه فقد عتق نصيبه وهو قول الشافعي

سنة المسلمين أن الولاء لمن عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيد المكاتب (٥ - منق - سابع) من النساء من ولاد المكاتب وإن أعتقن نصيبين شيء أنما ولادته ولد سيد المكاتب الذكور أو عصيته من الرجال

(فصل) وقد استدلل مالك رحمه الله على نفي العتق ان الرجل يشوفي ويترك بنين ذكورا وبنات
ومكتوباتا عتق أحد البنين نصيبه من المكتاتب فإنه لا يثبت له من الولاء شيء وانما الولاء لمن يجير اليه
عن السيد من ذكور اولاد دون النساء ولو كان ترك الكتابة بمعنى العتق وترك إحدى الياب حصتها
من المكتوبات واعتقت حصتها ثبت الولاء لها وهما يابان مع التسليم

(فصل) قال وبين ذلك أيضا من أعتق منهم حصته ثم عجز فإنه لا يقدم على العتق من شركائه
ولو كان بمنزلة العتق أقدم عليه على حسب ما يقوله الشافعي وهذا ليس بصحيح لان المكتاتب
باق لا يبطله الا العجز وهو أحد قول الشافعي انه لا يقوم عليه الاعتداله بزواله لا بغيره لان
بالعجز يرجع ملكا لها لان العجز يمنع عتق شيء منه بأداء أو احقاط بعض ما عليه كائنا كان
واحدا فاقسط بعض ما عليه ثم عجز عن باقيه لرجوع جيعه وبقائه والقول الثاني للشافعي ان العتق
عليه حين العتق أو الترك ويكون الولاء للذي عقد المكتابة وهذا أيضا ليس صحيح لان
المكتابة ثابت مثبت للولاء فليس لأحد تغيير شيء من عقد المكتابة الا بالهجز ولا بد ان يشمل الولاء
عن العتق مع كونه محلا

(فصل) وقد استدلل مالك على ذلك أيضا فقال وما بين ذلك أن الولاء لمن عتد له كسارا را
لمن ورث السيد من النساء وان أعتق بصبي من بنين وانما يجير الولاء عن السيد الى ذكور رداء
كان له بنون ذكور او ان لم يكن له أحد من ذكور البنين طلى محبته ولم يتقدم من السيد ما هو
مقام تفسيره وبين من مفسوده والله أعلم وأحكم

✽ ما يجوز من عتق المكتاتب ✽

ص ✽ قال مالك اذا كان القوم جميعا في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحدا منهم ذكورا
أعصابه الذين معه في المكتابة ورضى منهم وان كانوا صغارا فليس مؤامرينهم بشيء ويجوز ردا
قال وذلك ان الرجل ربما كان يسمى على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابهم لم يملكه الله
السيد الذي يؤدي عنهم به نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزا لمن بقي
الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر
ضرر وهذا أشد الضرر ✽ ثم وهذا على ما قاله من كاتب جاء عبيده كتابا واحدا فإنه
كان في جميعهم سعاية لم يكن السيد أن يعتق بعضهم دون الباقين لم يملك كره من الضرر والله
يأخذ بانهم قال أو نوافق ذلك فإن كان جميع المكتاتب كبارا لم يرد مضارهم لئلا يبيعوا
القائم فها وبان أحدهما الجواز وقد رواه ابن المواز عن مالك بشرط أن يكون في السيد
قوة على الأداء والرواية الثانية المنع من ذلك وجوزوا ابتداء عتق السيد ولو كان
يتعلق به الحقوقهم فإذا اتفقوا على إخراج واحد منهم من ذلك بالعتق لم يملكوا ردا
ووجه الرواية الثانية انه يتعلق به حق لله تعالى لجواز أن يكون هذا عيبا إلى اسد طاق سائرهم ولا
يجوز لهم أن يستبقوا ما يسترقون به كماله كان منهم صغير (فرع) فإذا لم يجز ردا
الباقين بقدر ما يبيعهم المكتابة عني فدر سمعهم دون مرأعاهم فله الشئ أبو النعمان

(فصل) وان كانوا صغارا فليس مؤامرينهم بشيء ولا يجوز ذلك عليهم بندان الصغار لانهم
ولا ينفعتهم من كان معهم في المكتابة ممن يتق به ويرجى التجارة بدواخيه مالك رحمه الله قال

✽ لا يجوز من عتق
المكتاتب ✽

قال مالك اذا كان القوم
جميعا في كتابة واحدة لم
يعتق سيدهم أحدا منهم
دون مؤامرة أعصابه
الذين معه في المكتابة
ورضى منهم وان كانوا
صغارا فليس مؤامرينهم
بشيء ولا يجوز ذلك عليهم
قال وذلك ان الرجل ربما
كان يسمى على جميع

القوم ويؤدي عنهم
كتابهم لئلا يبيعوا
فيعد السيد الى الذي
يؤدي عنهم به نجاتهم
من الرق فيعتقه فيكون
ذلك عجزا لمن بقي
منهم وانما أراد بذلك
الفضل والزيادة لنفسه
فلا يجوز ذلك على من
بقي وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا ضرر
ولا ضرر وهذا أشد
لضرر

• قال مالك في العبيد

يكتبون جعاجا لسيدهم
أن يعتق منهم الكبير
الفاني والصغير الذي
لا يؤدى واحد منهما شيئا
وليس عند واحد منهما
عون ولا قوة في كتابتهم
فذلك جائز له

جامع ما جاء في عتق
المكاتب وأم ولده

• قال مالك في الرجل
يكتب عبده ثم يموت
المكاتب ويترك أم ولده
وقد ثبت عليه من كتابته

بقية ويرك وفاء بما عليه

أن أم ولده أمة مملوكة حين

لم يعتق المكاتب حتى

مات ولم يترك ولدا

فيعتقون بأداء ما بقى

فتعتق أم ولدهم بعتقهم

• قال مالك في المكاتب

يعتق عبدا له أو يتصدق

ببعض ماله ولم يعلم بذلك

سيده حتى عتق المكاتب

• قال مالك ينفذ ذلك

عليه وليس للمكاتب أن

يرجع فيه فان علم سيد

المكاتب قبل أن يعتق

المكاتب رد ذلك لم يرجعه

فانه ان أعتق المكاتب

وذلك في يده لم يكن عليه

أن يعتق ذلك العبد

ولا أن يخرج تلك الصدقة

الا أن يفعل ذلك طائعا

من عند نفسه

بان الواحد من الجماعة بما كان هو الذي يسميه يعتقون لقوته على الكتابة وقبته أقل من قبته
سائرهم فيعتقه السيد ليتوصل بذلك الى استرقاق سائرهم فخرج من ذلك المافيه من الضرر بمن شاركه
في الكتابة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ضرر ولا ضرار وليس في الضرر أشد
من الانسب الى استرقاقهم وباطل ما انفعل لهم من عقد الكتاب المتضمن عتقهم والله أعلم وأحكم
ص • قال مالك في العبيد يكتبون جعاجا لسيدهم أن يعتق منهم الكبير الفاني والصغير الذي
لا يؤدى واحد منهما شيئا أو عند واحد منهما عون ولا قوة في كتابتهم فذلك جائز له • ش وهذا
على ما قال انه لا ضرر على الباقيين في تعجيل عتقه قال مالك وابن القاسم في الموازي يتولاه سقط عن
بني • من الكتابة بنى ولو أعتق أحدهما بالاداء رجع عليه • ووجه ذلك انه لا يؤدى عنهم شيئا بقائه معهم
ولا اعتدت الكتابة على رجاها ذلك فلا يسقط عنهم بعتقه شيء • قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه
وهذا عندى في الصغير الذي يرى انه لا يبلغ السبي حتى تنأى الكتابة بأمان يرى انه لا يبلغ قبل
أن تحمل نجوم الكتابة فان لم يتركه في الكتابة المنع من تعجيل عتقه لما يرجو من الاستعانة في
آخر كتابته والله أعلم وأحكم

• جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده

ص • قال مالك في الرجل يكتب عبده ثم يموت المكاتب ويترك أم ولده ومديقيت عليه من كتابته
بقية ويرك وفاء بما عليه • أم ولده أمة مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولدا
فيعتقون بأداء ما بقى فتعتق أم ولدهم بعتقهم • قال مالك في المكاتب يعتق عبدا له أو يتصدق
ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيد حتى عتق المكاتب قال مالك ينفذ ذلك عليه وليس للمكاتب أن
يرجع فيه فان علم سيد المكاتب قبل أن يعتق المكاتب فرد ذلك لم يرجعه فانه ان عتق المكاتب
وذلك في يده لم يكن عليه أن يعتق ذلك العبد ولا أن يخرج تلك الصدقة الا أن يفعل ذلك طائعا من
عند نفسه • ش وهذا على ما قال وذلك انه ليس للمكاتب أن يعتق أحد من عبيده ولا يتصدق
بشيء من ماله لان ذلك لا ضرر بأداءه ومبطل لما كان يجزأه من عتقه • ووجه آخر انه لم
يكمل ملكه بماله ولا كمل تصرفه فيه وانما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك كامل التصرف
فلو أجزأ عتقه بغير ادائه سيد لجوزنا عليه العجز والرجوع الى السيد وقد ألتصما كان بيده • ما كان
لسيده تنازعه منه وماذا إذا ذن له السيد فيه فسيأتى ذكره بعد هذا في الأصل ان شاء الله تعالى
(مسئلة) وهذا ما لم يكن معنى في الكتابة غيره فيجب أن لا يجوز ذلك على القولين لانه متعلق حتى
من شركه في الكتابة بما في يده من ماله فليس له تنويعه بغير عوض وباطل ما رجعى من عتقه به
(فرع) فلو رد السيد عتق المكاتب وصدقه ثم عتق لم يرد ذلك وان بقي ذلك بسيد قاله ابن
القاسم في الموازية • وجه ذلك انه يجوز عليه بحق نفسه وحق غيره فلم يطلب بمارد من
أفعاله كالصغير

(فصل) وان لم يعلم بذلك السيد حتى يعتق المكاتب لزمه العتق ولم يكن للسيد أن يرجع فيه على
ما قال لان حق السيد ما استوفاه ولم يبق له حق يتعلق برده حتى يعتق العبد كالفر ما يعتق غيرهم عبده فلا
يجوزون بذلك حتى يطرأ له مال فيقتضيه فانه ليس لهم رد عتقه كالحاكم منه والله أعلم وأحكم

في الوصية المكتاب ❦ قال مالك أن أحسن ما معفت في المكتاب بمقتضى سيده عند الموت أن المكتاب يقيم على هبة
تلك التي لو بيع كان ذلك الخبز الذي يبلغ فإن كانت الفضة أقل مما بقي عليه من الكتاب وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر إلى
عدد الدراهم التي بقيت عليه وذلك أنه لو قسّل لم يضرم قتله الاقمت يوم قتله ولو جرح لم يضرم جرحه الا دبره يوم جرحه و
ينظر في شيء من ذلك ما لم يكتوب عليه من الدنانير والدراهم لأنه عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وإن كان الذي بقي عليه من
كتابته أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت (٣٦)

﴿ الوصية في المسكاتب ﴾

ص **﴿** قال مالك إن أحسن ما سمعت في المكتبات بعد تقسيمه عند الموت أن المكتبات بقام
هتته تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت القبة أهل بماقي عليهم الكتابه وضع
ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدد الدراهم التي بقيت عليه وذلك أن لو قتل لم يفرم ذلته إلا بمشيه
يوم قتله ولو جرح لم يفرم جرحه إلا بالدية جرح يوم جرحه ولم ينظر في شيء من ذلك إلا ما كتب إليه
من الدنانير والدراهم إلا ما عصبنا في عليهم من كتابته شيء وإن كان الذي بقي عليهم من كتابته أقل من
قيمتهم بحسب ثلث الميت إلا ما بقي عليهم من كتابته وذلك أننا نأخذ الماله ما بقي عليهم من كتابته
فصار ثلث وصية أوصى بها قال مالك وتفسير ذلك أن لو كانت قبة المكتبات ألف درهم ولم يكن من
كتابته إلا ألف درهم فأوصى سيده بالثلث فدرهم التي بقيت عليه حسبته في ثلث سيده فصار
حواها **﴿** من وهذا على ما قال إن من أوصى بحق مكتبة فانه لا يحسب منه في الثلث إلا الباقي
من قيمته ما بقي من كتابته لانه إن كان الذي بقي عليه من الكتاب أكثر من قيمته كان سيده انما
أنف قيمته لانه لا يكون في جانبته على الورثة أسوأ حالاً من الفاتل وإن كانت قيمته أكثر مما بقي عليه
من الكتابة فإن الوصية لعقبه ولا يكون أسوأ حالاً من تركه على حاله ولو تركه على حاله لعن بمافي
عليه فكذلك إذا أوصى بعقته والله أعلم وأحكم ص **﴿** قال مالك في رجل كان عليه دين فمده فمده
أنه يقوم عبداً فإن كان في ثلثه سعة ثمن العبد جازله ذلك **﴿** قال مالك وتسير ذلك أن يكون
العبد ألف دينار فكاتبه سيده على ما في دينار عند وفده فيكون ثلث مال سيده ألف دينار فإذا كان
جائز له وأتاه وصية أوصى بها في ثلثه فإن كان السيد قد أوصى لقوم بوصايا أو من في الثلث
ففضل عن قبة المكتبات بدى **﴿** بالمكتبات لأن الكتابة عاقبة والعقاة تبدأ على الوصايا ثم تجعل ثلث
الوصايا في كتابة المكتبات يتبعونها وما ويجوز ورثة الوصى فإن أجروا أن يبطوا أهل الوصايا
وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكتبات لهم فذلك لهم وإن أبوا وأسلموا المكتبات وما غلبه إلى أهل
الوصايا إن ذلك لهم لأن الثلث صار في المكتبات ولأن كل وصية أوصى بها أحد مال الورثة الذي
أوصى به صاحبها أكثر من ثلثه وقد أخذ ليس له قال ورثة وغيره فيقال لهم **﴿** أو وصى
صاحبكم بمائة غنم فإن أحببت أن تتدوا ذلك لأهله على ما أوصى به الميت والأهله والأولاد
الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان أسلم الورثة المكتبات إلى أهل الوصايا كان لأهل الوصايا ما لا

والعاقبة تبدأ أعز الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في كتابها المذكر . يتبعونها بها ويخبر ورثة الموصي بأن أحبوا أن أعطوا أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابه المسكتب لهم فنقل لهم وأن أوأول أسماؤ المسكتب ومعليه إلى أهل الوصايا فانك لهم لأن الثالث صار في المسكتب وإن كل وصية أوصى بها أحد فقال الورثة الذي أوصى به صاحبنا أكثر من ثلثه ومبدأه من س قال فان ورثة يخبرون فيقال لهم قد أوصى صاحبكم بما علمتم فإن أحببتهم أن تنفذوا ذلك لأجله على ما أوصى به الميت والإفلاسوا لأهل الوصايا ثلث مال الميت كله فان قال أسلم الورثة المسكتب إلى أهل الوصايا كذا لا لأهل الورثة .

من الكتابة فان أدى المكتب ما عليه من الكتابة أخذ (٣٧) واذلك في وصايلهم على قدر حصصهم وان عجز المكتب

من الكتابة قال أدّى المكتاتب ماعليه من الكتابة أخذوا ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وإن عجز المكتاتب كان عبد الأهل الوصايا لا يرجع إلى أهل الميراث تركوه حين خبروا ولأن أهل الوصايا أسلم إليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورث شي وإن مات المكتاتب قبل أن يؤدي كتابته وترك ما لأخوه كما علمه قاله لأهل الوصايا وإن أدى المكتاتب ماعليه عتق ورجع ولأخوه إلى عصبه الذي عقد كتابته **ب** ش وهذا على ما ظن أن من كاتب عبده عند موته كان ذلك في ثلثه وهذا له حكم العتق لا حكم المعاوضة لأنه يفضى إلى العتق وانتزاع ما يملكه العتق وانما يعتبر في ثلثه قيمته لانها هي التي تورث بالكتابة وتنع الورثة من التصرف في العبد بالبيع وغيره وأما الكتابة وأوقعتها فمنه كن ثلثة نفعا نابل الكتابة أحدها

(فصل) وقوله وتفسيره للثاني تكون قبة العبد ألف دينار في كتابته يائتي دينار فان حل ثلث السيد دفعة التي هي ألف دينار جازت كتابته لاهل اوصى بها في ثلثه ولو كانت بألف وقبة العبد مائتا دينار وكان الثلث مائتي دينار جاز ذلك أيضا ولم يعتبر بنقص الثلث عن الكتابة لما قبله مناه

(فصل) وقوله ولوأوصى مع ذلك وصايا ففان التث بدى بالمكاتب لان الكتابة عتاقة تزد
وأوصى بذلك مع ذلك وصايا العوم من دنابر ونباب ورباع وغير ذلك فان الكتابة المصنعة للعتق
تقدم على ملك الوصا فتنفذ الكتابة ما تاجر اليه من العتق ثم تكون تلك الوصايا في الكتابه فيغير
لورثتين أن يؤدوا إلى أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم وبين سلاوا
أسبده عليه عشرة آلاف

لأهل الوصايا بأن أداؤها تخصها فإما يؤيده من الكتابة وإن عجز وأرق لم دون الورثة ووجه ذلك أن الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقدها لما كان ما يؤيده المكاتب متعلقا بالثالث الذي يخص بالوصايا وكان الورثة أحق بأعيان أموال الميت من الوصى لهم بغير معنى خيرا ولا باختيار وأداء الوصايا استغصوا الكتابة ويكونون من المكاتب بمنزلة من كاتبه إن أدى عتق

أن يحجز قلمه وإن أسعدوا كان من أهل الوصايا على مثل ذلك أن أدى الهمس عقون وأن يحجز قلمه
 أن أسلام أورثه الكتابة أنت حقوق أهل الوصايا فيه فلو لم يكن له شيء وإن أدى لم يكن لهم
 ما يؤدى وإن عجز لم يكن لهم غير استقافه ص **قال مالك** في المسكاتب يكون لسيده عليه
 عشرة آلاف درهم فيضع عنه عند وفاة ألف درهم **قال مالك** تقوم المسكاتب فظهر كرهه فان
 عشرة القيمة فيه ضاع عنه

كانت قيمة ألف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القصة مائة درهم وهو عشر الفية
يوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك إلى عشر القصة نفدا وأعادك كيتملو وضع عنه جميع
أعليه ولو فعل ذلك لم يتسبب في ثلث مال الميت إلا قيمة المكتاب ألف درهم وإن كان الذي وضع
بمنصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القصة وإن كان أحد من ذلك أو أكثر فهو على

هذا الحساب $\frac{1}{2}$ ش وهذا على ما قال ان السيد اذا وضع عن مكتبته عددا طقا غير عتق من بعض
من او بجوم معينة فانه اذا وضع عنه جزء من كتابته على حسب ما جاء بالهبة من المسمى في
كتابة فلان سقط الف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم فقد وضع عنه عشرة آلاف لا يحسب
الثالث الا عشرة قيمته ألف درهم واحسب في الثلث عشرة قيمته وذلك كما ذكره لانها وضعت عنه

وضع عن نصف الكتبة
 حسب ثلث مال الميت
 نصف القيمة وان كان أقل
 من ذلك أو أكر فهو على

هنا الجساق قال مالك إذا وضعت الرجل عن مكاتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم أنهما من

أول كتابه أومن آخرها وضع عنه من كل فم (٣٨) عشرة و إذا وضع الرجل عن مكتبه عند الموت ألف درهم.

أول كتابه أو من آخرها وضع عنه من كل نجم عشرة **ش** وخذاعلى مقال أن من وضع من
مكتابه ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم وأطلق ذلك ولم يسمه على ما من أول الكتابة ولا
من وسطها ولا آخرها ولا بنحمان فجوهاه بوضع عنه من كل نجم عشرة ووجدناه ليس ذلك
أولى بما وضع عنه من بعض فوجب أن يفض ذلك على جميع اليوم والقد اعلم من **ش** قال مالك
إذا وضع الرجل عن مكتبته عند الموت ألف درهم من أول كتابته أو من آخرها وكان أسهل للكتابة
من ثلاثة آلاف درهم قوم المكتاتب فبعض التقدم فبعض تلك القبة فيجعل لتلك الألف التي من أول
الكتابة حصها من تلك القبة بقدر قهرهم من أجل وقتها ثم الألف التي من الألف الأولى من **ش** ر
فقطها أيضا ثم الألف التي تليها بقدر فضلها أيضا حتى يؤول إلى آخر دائرة كل ألف بقدر موضعه يأنى
تفصيل الأجل وتأخيرها لأن ما استأخر من ذلك كان أقل في القبة ثم يوضع في نفس الميت قدر
ما أصاب تلك الألف من القبة على تنازل ذلك أن قل أو أكثر فهو على هذا المسبب **ش** و **ش** بنى
ذلك فيارواه عيسى عن ابن القاسم في المزنة أن يكون على الميت ثلاثة آلاف دينار في ثلاثة أشهر
فإن كان الذي وضع عنه المئة الأولى ونظر كم فيها من لو كانت تباع تنقاد في رب عليها وأخرها لأن
آخر التجم أقل فيها من أولها فإن كانت قيمة التجم الأول خمسة مئة وقبض التجم الثاني ثلاث مئة وقبض
التجم الثالث مائتين كان الذي أوصى له بدفعه رقبته فينظر أهله ما على فيه رسته أو أوجب الأول
فذلك يعسر في تلك الميت فإن خرج من الثالث مئة فله وليس للورثة أن يقولوا لا بد من أول
تجم يراد به بقية التجم إنما كانت على الأول قال وعلى حسب هذا يكون لو أوصى له بألف مئة أو
الثلاثين كان التجم الأول فضله ولم يترك الميت ما لا غيره خبر الورثة بأن دفعوا ذلك التجم بعينه
ويعتق الذي كان نصيبه من قيمة رقبته النصف ويسقط عنه ذلك التجم ويكون لها النصف الباقية
فإن استوفوا ذلك وإن رقبته من دفعه بين أن لا يجبر وأفعيته ثلثه ويوضع من كل ثمن ثلثه فإن
يجزوا كان ثلثه وأولنا رقبته قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وأنت سمع من **ش** قال
يحيى بن مزين وليس في شيء من الكتب والساعات باع ولا شاع ما في مال الكتاب ومعنى هذا
رواه أبو زيد عن ابن القاسم في العتية ذكره ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم في العتية بطل
ذلك **ص** قال مالك في رجل أوصى لرجل ربع مكتب وأعتق ربعه فملك الرجل ثم ملك
المكتاب وترك مالا كثيرا أكثر ما في عليه **ط** قال مالك يعطى ورثة السيد الذي أوصى له ربع
المكتاب ما في له على المكتاب ثم يمتدح ما فضل فيكون للوصى له ربع المكتاب ثلث
ما فضل بعد أداء الكتابة ولو رثه السيد الثلثان وذلك أن المكتاب عند ما في عليه من كتابته شيء
فأما لو رثه بالرق **ش** وخذاعلى مقال أن من أوصى لرجل ربع مكتابه ثم يعتق ربعه فله بقية
ثلاثة أرباع على حكم الكتابة للوصى نصه وللوصية ربعه فكان الباقي مئة على مالك **ص** على
الثلثين منها للوصى والثلث بحكم الوصية فإذا مات الوصى انتقل ذلك الثلث إلى الوصى
والثلثان إلى ورثة الوصى فإن مات المكتاب عن ماله أعطى ورثة السيد ما في له للوصى له ما في
له ثم يقسمون البقية للورثة ثلثه وللوصى له ثلثه ووجه ذلك أن المال لما يقبل منه الله على حكم
المالك والذي غلبت مثلا أن يرابعه للورثة ربعه وللوصى له ربع وذلك ينقسم إلى ثلاث وثلاثين
حصا كروا ذلك أن المكتاتب عبد لم ينفى عنه فلا يورث وأما ما في له من ماله لا يبعثه في

من أول كتابته أوم
آخرها وكان أصل
الكتاب على ثلاثة آلاف
درهم فوم المكتب قيمة
النقد ثم فمعت تلك
القيمة فجعل لتلك الألف
التي من أول الكتابة
حصتها من تلك القيمة
بقدر فورها من الأجل
وفضلها ثم الألف التي تلي
الألف الأولى بقدر فضلها
أيضاً ثم الألف التي تليها
بقدر فضلها أيضاً حتى يؤول
على آخرها ينصف كل ألف
بقدر موضعها فيجعل
الأجل وتأخيرها لأن
ما سآخر من ذلك كان
أقل في القيمة ثم يوضع في
ثلث الحب ندر ما أصاب
تلك الألف من القيمة على
تفاضل ذلك أن أقل أو أكثر
فهو على هذا الحساب
* قال مالك في رجل
أوصى لرجل ربع مكتب
وأعقر بربعة تلك الرجل
ثم هلك المكتب وترك
ملا كتباً أكثر مما بقي
عليه * قال مالك يعطي
ورثة السيد والقرى أوصى
له بربع المكتب ملبقى
لهم على المكتب ثم
يقسمون ما فضل
فيكون للوصى له بربع
المكتب ثلث ما فضل بعد
أداء الكتابة ولو ترسل

قال مالك في مكاتبه أعتقه سيده عند الموت قال ان لم يحمله (٣٩) ثلث الميت عتق منه قدر ما حل الثلث و يوضع عنه من

الكتاب. فذكر ذلك ان كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته ألفي درهم فهذا ويكون ثلث الميت ألف درهم عتق نصفه و يوضع عنه شطر الكتاب * قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي فلان حر وكتبوا فلانا تبدا العنقة على الكتابة

كتاب المذبر *
بسم الله الرحمن الرحيم
القضاء في المذبر *
حدثني مالك انه قال الأمر

عندنا فبين درجارية له فولدت أولاداً بعد تدبيره اياها ثم ماتت الجارية بيزلتها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم هلاك أمهم فإذا ماتت الجارية كان دبرها عتقوا ان وسعهم الثلث * وقال مالك كل ذاب رحم فولدها بيزلتها ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدها أحرار وان كانت مدبرة أو مكاتباً أو معتقة إلى سنين أو غنمة أو بعضها حراً أو موهونة أو أم ولد فولدت كل واحدة منهم على مثل حال أمه يعتقون بعقبتها ويرقون برها * ش وهذا على ما قال ان المدبرة ما ولد بعد التدبير فان له حكم المدبر لان الولد تبسع لأمه في أحكام الرق والحرية بعد التدبير وأما الموصى بعقبتها ولدت قبل موت سيدها فلا يدخل في وصيته لان الوصية لا تنبت إلا بموت الموصى وأما قبل موته فلا تنبت لان الوصى الرجوع عنها فادانت حكم التدبير ولدت المدبرة لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد نبوته موت الأم وكذلك المكاتب والمعتقة إلى أجل والمخدمة أو بعضها حراً أو موهونة أو أم ولد فان ولد كل واحدة منهم بيزلتها له حكمها يعتق بعقبتها ويرق برها ويعتق منهم ما عتق منها ويرق منها ما يرق من قبل لان كل ذاب رحم فولدها بيزلتها يرسلها لمنشأ في مالك سيدها أو انعقد له عقد حرة فأما إذا خاف في ملك سيدها أو انعقد له عقد حرة بمن كتابة أو تدبير أو عتق مؤجل فان الولد تبسع أباه وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى

المالك والرق والله أعلم وأحكم ص * قال مالك في مكاتبه أعتقه سيده عند الموت قال ان لم يحمله ثلث الميت عتق منه قدر ما حل الثلث و يوضع عنه من الكتاب فذكر ذلك ان كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته ألفي درهم نقداً ويكون ثلث الميت ألف درهم عتق نصفه و يوضع عنه شطر الكتاب * ش وهذا على ما قال ان معنى الوصية بعقبت المكاتب وهو اسقاط ما عليه فان حل الثلث ما عليه يرد من الكتابة عتق وان لم يحمله عتق منه قدر ما حل الثلث ومعنى ذلك يوضع عنه من الكتابة قدر ما حل الثلث من قيمته تعتبر عنه احتمالات الثلثه جميع الكتاب وعند ضيق الثلث عنها الأقل من قيمة العبد أو الكتابة وهو معنى قوله و يوضع عنه قدر ذلك فان حل الثلث نصفه و يوضع عنه نصف ما عليه من الكتابة وذلك بان يوضع عنه من كل نجمة نصفه فان كانت الكتابة خمسة آلاف درهم وقعة المكاتب ألف درهم وثلث الميت ألف درهم عتق نصفه و يوضع عنه من الكتابة نصفها لانها مغالبة نصف قيمة العبد ص * قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي فلان حر وكتبوا فلانا تبدا العنقة على الكتابة * ش وهذا على ما قال ان الكتابة ليست بعقبة متعق بل يجوز أن تبطل بالعجز مع ما به من التأجيل وأما العتق المبطل فليس به فسيهم بتحقيق العتق التأجيل فكان أولى لان الوصية مبنية على تقديم العتق المعين على غيره من الواجبات فوجزأ أن يقدم ما تحقق منه ويجعل على ما قاله والله أعلم وأحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المذبر

القضاء في المذبر

ص * مالك انه قال الأمر عندنا فمن درجارية له فولدت أولاداً بعد تدبيره اياها ثم ماتت الجارية قبل الذي درها ان ولدها بيزلتها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم هلاك أمهم فإذا ماتت الجارية كان دبرها عتقوا ان وسعهم الثلث * وقال مالك كل ذاب رحم فولدها بيزلتها ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدها أحرار وان كانت مدبرة أو مكاتباً أو معتقة إلى سنين أو غنمة أو بعضها حراً أو موهونة أو أم ولد فولدت كل واحدة منهم على مثل حال أمه يعتقون بعقبتها ويرقون برها * ش وهذا على ما قال ان المدبرة ما ولد بعد التدبير فان له حكم المدبر لان الولد تبسع لأمه في أحكام الرق والحرية بعد التدبير وأما الموصى بعقبتها ولدت قبل موت سيدها فلا يدخل في وصيته لان الوصية لا تنبت إلا بموت الموصى وأما قبل موته فلا تنبت لان الوصى الرجوع عنها فادانت حكم التدبير ولدت المدبرة لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد نبوته موت الأم وكذلك المكاتب والمعتقة إلى أجل والمخدمة أو بعضها حراً أو موهونة أو أم ولد فان ولد كل واحدة منهم بيزلتها له حكمها يعتق بعقبتها ويرق برها ويعتق منهم ما عتق منها ويرق منها ما يرق من قبل لان كل ذاب رحم فولدها بيزلتها يرسلها لمنشأ في مالك سيدها أو انعقد له عقد حرة فأما إذا خاف في ملك سيدها أو انعقد له عقد حرة بمن كتابة أو تدبير أو عتق مؤجل فان الولد تبسع أباه وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى

(فضل) وفله فإذا ماتت التي درها فقد عتق بعقبتها ان وسعهم الثلث يرد بموت السيد تحصل الحرية للبرية ولدها ان وسعهم الثلث لان المدبر انما يعتق من الثلث فان خله الثلث فقد عتق وان لم يحمله عتق منه ما حله الثلث (مسئلة) وهذا حكم الاطلاق وأما الشرط ففي كتاب ابن الموازن من در

قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل ولم يعلم

(٤٠)

سيدها يحملها ان ولدها بمنزلها واتا ذلك بمنز

رجل أعتق جارية له
وهي حامل ولم يعلم بحملها
قال مالك قال سفيان
ولدها يتبعها ويعتق بعتقها
قال مالك وكذلك لو أن
رجلا ابتاع جارية وهي
حامل فالوليدة وما في
بطنها من ابتاعها اشتراط
ذلك البائع وأولم يشترطه
قال مالك ولا يحمل البائع
أن يستني ما في بطنها لأن
ذلك غرض من ثمنها
ولا يدري أصل ذلك إليه
أم لا وإنما ذلك بمنزلة ماله
باعت جنيافي بطن أمه وذلك
لا يحمل له لأنه غرض قال
مالك في مدبر أو مكاتب
ابتاع أحدهما جارية
فوطئها فحملت منه
وولدت قال ولا لكل واحد
منهما من جاريته بمنزلة
يعتقون بعتقه ويرفون
برقه قال مالك فإذا
أعتق هو فأنما أم ولده
مال من ماله يسلم إليه إذا
أعتق

جامع ما جاء في التدبير

أنت على أن ما تلد رقيق مضي التدبير وولدها بمنزلها ووجه ذلك ان هذا انعقدت من العتق وهو
مبنى على التغليب والسراية فإذا شرط فيه شرطاً فاسد ما يبطل الشرط ونفذ العقد كما قاله
أنت حر على أن ما تكسب في المستقبل لي يصح العتق ونفذ بطل الشرط من قال مالك في
مدبرة دبرت وهي حامل ولم يعلم سيدها يحملها ان ولدها بمنزلها واتا ذلك بمنزلة جارية له
وهي حامل ولم يعلم بحملها قال مالك قال سفيان أن ولدها يتبعها ويعتق بعتقها قال مالك وكذلك
لو أن رجلاً ابتاع جارية وهي حامل فالوليدة وما في بطنها من ابتاعها اشتراط ذلك البائع وأولم يشترطه
قال مالك ولا يحمل البائع أن يستني ما في بطنها لأن ذلك غرض من ثمنها ولا يدري أصل ذلك له
أم لا وإنما ذلك بمنزلة ماله باع جنيافي بطن أمه وذلك لا يحمل له لأنه غرض وبذلك قال مالك
دبراً وهي حامل فالتدبير يتناول ما في بطنها فيكون حكمه في التدبير حكمه ما هو كذلك في غيره
وابن عمر وجابر وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وروى عن سهل بن سعد وأبي مالك
على ذلك ابن قال وكذلك لو أعتقها كان ذلك عتقاً لما في بطنها وإن لم يعلم بحملها لأن العتق يسري إلى
التغليب والسراية والولد بمنزلة عضو من أعضائها يتبعها في البيع والهبة بمجرد العقد وإن لم يذكر
من عقود التغليب والسراية فكذلك التدبير والعتق وهما بذلك أول ما يندرجان في ذلك
في مدبر أو مكاتب ابتاع أحدهما جارية فوطئها فحملت منه وولدت قال ولا لكل واحد من
بمنزلة يعتقون بعتقه ويرفون برقه قال مالك فإذا أعتق هو فأنما أم ولده مال من ماله يسلم إليه إذا
أعتق من وهو على ما قال ابن المدبر والمكاتب من ابتاع من المدبر فأنما أم ولده مال من ماله يسلم إليه إذا
يعتق بعتقه ويرفون برقه ووجه ذلك ان كل ولد حدث عن مالك عيين بن عبد الله بن أبي القزوين أن
ذلك الحر يستولد أمته (مسئلة) وهذا إذا وضعت أمه لستة أشهر فما كثر من ولد أمه وولدته
قبل ذلك فهو رقيق رواه ابن سعدون عن أبيه قال وأولدت المدبرة بعد التدبير فهو من كائناً كان
ذلك أو قصر والعرق بينهما أن ما في بطن المدبرة عضو من أعضائها ولذلك لا يجوز أن تسرد بالبيع دون رد
دونها ولا تفر بالبيع دونه وما في بطن أمه المدبر ليس كذلك لأنه لا يجوز أن تسرد بالبيع دون رد
المدبر بالبيع دون الحمل فذلك لم يمتعه إلا إذا حثت بعد عقد التدبير والله أعلم
(فصل) وقوله وإذا عتق هو فأنما أم ولده مال من ماله يسلم إليه إذا أعتق

المدبر من العبد ما خود من الدبر لأن السيد أتمه بعد ماله والهاب دبر الحياه والاهم دبر لون العبد
عن درأى بعد الموت وهذا لا ينظر لم يستعمل إلا في العبد والامامون سائر مالك إنما يستعمل في
العتق الا فيهم من قال مالك في مدبر قال السيد عجل العتق وأما ذلك حسن قال مالك
على فقال السيد نعم أنت حر وعليك خمسون ديناراً نؤدي إلى كل عام عشرة دينارات من ثمنك
العبد ثم لا السيد بعد ذلك اليوم أو يومين أو ثلاثة قال مالك يشبه العتق وصار إلى الجسور
ديناراً ديناعيه وجازت شهادته وثبت حرته وميراثه وحدوده وأوضاعه من سيد سائر
ذلك الدين من وهذا على ما قال وذلك لأن السيد أن يقطع مدبره على مال أخذه من غيره
كل عام عشرة دينارات فرضي ذلك العبد ثم لا السيد بعد ذلك اليوم أو يومين أو ثلاثة قال مالك يشبه العتق وصار إلى الجسور
ديناراً ديناعيه وجازت شهادته وثبت حرته وميراثه وحدوده ولا يوضع عنه موب سائر سائر ذلك الدبر

له العتق فان مات السيد قبل اخذ المال لم يسقط عنه الدين لانه دين متعلق بدينه وعتق العبد بالعتق المجز ولا يعتبر في ذلك ثلث المال لان الحرية قد سبقت له قبل موت السيد ونحو ذلك العوض
 من قال مالك في رجل در عبدا له فأت السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن في ماله
 الحاضر ما يخرج فيه المدير قال بوقف المدير بماله ويجمع خراجها حتى يتبين أمر المال الغائب
 فان كان فيما ترك سيده مما يحمله الثلث عتق بماله وبما جمع من خراجها فان لم يكن فيما ترك سيده
 ما يحمله عتق منه قدر الثلث وترك ماله في يديه ثم وهذا على ما قال ان المدير اذا لم يخرج من
 المال الحاضر وقف وانتظر المال الغائب ووجه ذلك انه لا يجعل استرقاق بعضه مع ما جرى من
 استكمال حربه بالمال الغائب لان حرية المدير متعلقة بالمالين فلا تسقط من أحدهما التضييع (مسئلة)
 ولو كان له دين أو جل الى عشر سنين ونحوها في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم يباع الدين
 بما يجوز بعده حتى يجعل عتق المدير من ثلثه أو ما جل الثلث منه ووجه ذلك أن هذا يتوصل الى
 تعجيل العتق بخلاف المال الغائب فانه لا يستطاع ذلك فيه وفيه أيضا المدير ان يجعل الدين الموزل
 الى عشر سنين استدامة استرقاقه المدة الطويلة التي بدأت الى تمويث عتقه بموته قبل ذلك
 (مسئلة) ولو شئ من الدين لعدم القريم أو بعد غيبته في العتية من رواية عيسى عن ابن
 القاسم يعنى بمعا حله المال الحاضر لان انتظار ذلك لانه في مع ما يخاف من موته وفوق عتقه
 (فصل) وقوله بوقف المدير بماله ويجمع خراجها بريد أن ذلك كله تابع لعتقه في عتقه فلذلك قوم
 به لانه يزاد في قيمته وكذلك اذا جعل عتقه لعدم من عليه الدين لسيده أو بعد غيبته فانه يعنى منه
 ما حله المال الحاضر ويعمل في مال المدير على ما يأتي بعده ان شاء الله تعالى (مسئلة) فان
 اعتق بعضه ثم قدم المال الغائب أو أرى المصمم في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم ان كان
 المدير في أيدي الورثة عتق في ثلث ما أذن من الدين وان خرج عن أيديهم يبيع أو بعه أو غيرها فلا شيء
 فيما قبض المدير وذلك للورثة وقال عيسى يعنى في الثلث حيث كانوا بقي منه شيء المشتري رده
 والذي قاله عيسى قول مالك وأصحابه ووجه ذلك أن العيب قد ظهر على استحقاق المدير العتق بما
 كان للسيد من المال فكان ذلك بمنزلة أن يستحق بحرية

﴿ الوصية في التدبير ﴾

نش قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن كل عتاقه أعتقها رجل في وصية أو وصى بها في حصة أو
 مرض أنه بردها متى شاء وبغيرها متى شاء ما لم يكن تدبيرا فإذا در فلا سبيل له ان يرد ما در ﴿ ش
 وهذا على ما قال ان الوصية بالعتق بردها الموصى متى شاء من حصة أو مرض لان عقد الوصية عقد
 غير لازم وانما يلزم بموت الموصى وقوله فإذا در فلا سبيل له الى ما در بريد أن ما كان من العتق بمعنى
 التدبير فلا سبيل للعتق ان يرد لانه عقد لازم وهذا يقتضى أن حكم الوصية غير حكم التدبير بخلاف
 للشافعي في أحد وجهيه ان حكم التدبير حكم الوصية والدليل على ما نقوله أن اختلاف الانفاذ ظاهره
 اختلاف المعاني واذا كان التدبير مخالفا للوصية فكل واحد منهما لفظ يختص به فأما لفظ الوصية
 فهو ان يقول اذا مت فأعتقوا عبدي فلان هذا يحمل على الوصية ولو وصى الرجوع عنه متى شاء لانه
 عقد غير لازم (مسئلة) وأما اذا قال في حصة لعبده أنت حر بعد موتى في الموازنة عن ابن القاسم ان
 لم يرد به الوصية فهو تدبير وقال ابن وجب عن مالك كل ما عتق الرجل بعد موته في حصة أو مرض فهو

قال مالك في رجل در
 عبدا له فأت السيد وله
 مال حاضر ومال غائب فلم
 يكن في ماله الحاضر
 ما يخرج فيه المدير قال
 بوقف المدير بماله ويجمع
 خراجها حتى يتبين أمر المال
 الغائب فان كان فيما ترك
 سيده مما يحمله الثلث
 عتق بماله وبما جمع من
 خراجها فان لم يكن فيما ترك
 سيده ما يحمله عتق منه
 قدر الثلث وترك ماله في
 يديه

﴿ الوصية في التدبير ﴾
 قال مالك الأمر المجتمع
 عليه عندنا أن كل عتاقه
 أعتقها رجل في وصية
 أو وصى بها في حصة أو مرض
 أنه بردها متى شاء وبغيرها
 متى شاء ما لم يكن تدبيرا
 فإذا در فلا سبيل له الى
 رد ما در

قال مالك وكل ولد له أمه أو هي بنته ولم يدر فإن (٤٧) ولدها لا يستقون معها إذا عتقت وذلك أن سيدنا عيسى

وصيته أن شاء وورثها متى شاء ولم يثبت لها عتاقة وإنما هي بمنزلة رجل قال لجارية إن بقيت عندي فلا تة حتى أموت فهي حرة قال مالك فإن أدركت ذلك كان لها ذلك وإن شاء قبل ذلك باعها ولدها لا تة لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال الوصية في العتاقة مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ما مضى من السنة قل ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد جئنا عليه من مله لا يستطيع أن ينتفع به قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في حخته وليس له مال غيرهم إن كان دبر بعضهم قبل بعض بدين بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وإن كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر وفلان حر في كلام واحد إن حدث في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة واحدة تعاصوا في الثلث ولم يرد أحد منهم قبل صاحبه وإنما هي وصية وأما مله الثلث فيقسم بينهم بالحصص ثم يمتنع منهم

وصيته أن شاء وورثها متى شاء ولم يثبت لها عتاقة وإنما هي بمنزلة رجل قال لجارية إن بقيت عندي فلا تة حتى أموت فهي حرة قال مالك فإن أدركت ذلك كان لها ذلك وإن شاء قبل ذلك باعها ولدها لا تة لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال الوصية في العتاقة مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ما مضى من السنة قل ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد جئنا عليه من مله لا يستطيع أن ينتفع به قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في حخته وليس له مال غيرهم إن كان دبر بعضهم قبل بعض بدين بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وإن كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر وفلان حر في كلام واحد إن حدث في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة واحدة تعاصوا في الثلث ولم يرد أحد منهم قبل صاحبه وإنما هي وصية وأما مله الثلث فيقسم بينهم بالحصص ثم يمتنع منهم

الثلاث بالغا مبلغ قال ولا يبدأ أحد منهم إذا كان ذلك كله في مرضه **ش** وهذا على ما قال ابن من
 در عبيدا واحدا بعد واحد إذا بن حبيب عن مطرف وابن الماجشون في صحة أمرض فانه إذا ضاق
 الثلث عن جميعهم بدى بالأول فالأول لأن السيد إذا در عبيدا فقد تعلق حقهم بثلاثة على وجه
 الوجوب فليس له أن يسقط ذلك بتدبير غيره فعلى هذا يعنى الأول فالأول لأنه على حسب ذلك تعلق
 حقهم بالثلاث وإن أعتقهم جميعا تصاحوا في الثلث لأن حريتهم تعلق بالثلاث متعلقا واحدا أفتيس بعضهم
 أحق بذلك من بعض فإن أعتق جماعة في كلمة ثم أعتق بعضهم جماعة أخرى فعلى حسب ذلك لا يبدأ
 بالجماعة الأولى فإن حلهم الثلث وضاق عن الجماعة الثانية بدى بعق الأولى وتخاصص الجماعة الثانية
 في بقية الثلث وإن ضاق عن الجماعة الأولى بدى بها فخاصصت في الثلث ولم يكن للجماعة الثانية في
 ذلك حق ومعنى الخاصص أن حل الثلث بعضهم أن يعق منهم بقدر ذلك والله أعلم (فرع) ومقدار
 ما يكون من الفضل بين الأول والثاني في كتاب ابن سحنون عن أبيه عن ابن القاسم فبين
 كتب وصية فبدأ بأحد عبيده ثم قام لشغل ثم عاد فكتب الآخر قال يبدأ الأول فالأول وروى
 ابن المواز عن ابن وهب عن المخزومي فبن در فأغنى عليه ثم أفاق فدر آخر قال هذا إن تصاحص
 (مسألة) ومن قال في مرضه قد كتبت فرب فلانا في صحة ثم در آخر في مرضه فإن ذلك ماض
 يعق في ثلثة الأول فالأول قاله سحنون عن ابن القاسم في كتاب ابنه قال ولا يبطل إقراره في مرضه
 بالتدبير لأنه قد صرفه إلى الثلث بخلاف إقراره بالعتق لأنه صرفه إلى رأس المال **ص** قال مالك
 في رجل در غلاما فهلك السيد ولا مال له إلا العبد المدر وللعبد مال قال يعق ثلث المدر ويوقف ماله
 بيده **ش** وهذا على ما قال ابن المدر إذا هلك سيده ولم يترك غيره فانه يعق ثلث المدر فإن كان
 للمدر مال فاشهره من مذهب مالك وأصحابه يعق من العبد ما حله ثلث مال الميت وبقى ماله في يده
 وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك يقوم بماله في الثلث كعضو من أعضائه
 ويتبعه من خرج وإن خرج بعضه أقر سيده جميعا قال سحنون عن ابن القاسم إن كانت قيمة المدر
 مائة دينار وماله مائة وترك سيده مائة فانه يعق نصفه وبقى ماله بيده لأن قيمته بماله مائة ولا ينزع
 منه شيء وهذا قول مالك وروى في العتية عيسى عن ابن وهب عن ربيعة بن يحيى بن سعيد جميع مال
 الميت إلى المدر وماله فإن خرج المدر وماله في ثلث ذلك عتق وكان ماله بيده وإن كان الثلث يعمل
 رقبته وبعض ماله عتق وكان له من ماله ما حل للثلث من ماله ورفيت وإن لم يدع غير المدر وماله وقية
 رقبته مائة دينار وماله ثمانية عتق المدر وكان له من ماله مائة دينار وهكذا يحسب وكذلك من أوصى
 بعق عبده وللعبد مال هكذا يصنع وهذا رأي ابن وهب وبه أخذ قال ابن حبيب فدر بذلك ابن وهب
 عن مالك وأصحابه (مسألة) ومن در عبده واستثنى ماله في العتية من روبة أصبح عن ابن
 القاسم ذلك جائز وقاله مالك وفي المدونة من روبة عيسى عن مالك وابن القاسم مثله وروى عن ابن
 كنانة فليس ذلك له ويتبعه ماله واحتج ابن القاسم للرواية الأولى بأنه لو قال في مرضه غلامى مدر
 وخذوا ماله باز ذلك فكذا إذا قاله في الصحة لانه هنا الشرط دبره وليس هذا بمنزلة أن يدبره
 في الصحة ولا يستثنى ماله يدر لأن ينزع ماله في مرضه لأن ذلك تدبير يقتضى بقاء ماله بيده فليس له
 انتزاعه عنه ظهور رعيته ووجه قول ابن كنانة أنه ليس بمنزلة من أراد أن ينزع مال مدر وعنده
 ماله أو ينزعه الورثة بعد موته فذلك غير جائز وبقى المال للمدر وقال أصبح معنى ذلك أن يستثنى
 بعد موت نفسه إذا عتق ومعنى ذلك على ما قال في العتية أن معنى استثناء ماله أن يستثنى عند عقد

الثلث بالغا مبلغ قال ولا
 يبدأ أحد منهم إذا كان
 ذلك كله في مرضه **ش** قال
 مالك في رجل در غلاما
 له فهلك السيد ولا مال له
 إلا العبد المدر وللعبد
 مال قال يعق ثلث المدر
 ويوقف ماله بيده

التدبير أخذ عند نفوذ العتق وأما عند التدبير وبعده فإله انتزاعه اشتراطه وأول بشرطه (فرع)
 فإذا استثناه في التدبير فقوم بغير مال وحسب ما يهده من مال السيد فقوم المدبر ومنه ما له ابن العام
 وأصبغ في العتية والموازية ص **قال مالك في مدبر كاتبه سيدة فان السيد ولده له مالاً بوجه**
قال مالك يعق من ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته ويكون عليه ثلثا ما في ش وهذا على أقوالهم
 ذلك ان عتق المدبر لا يمنع عقد الكتابة لان الكتابة لا تمنع التدبير ولا تبطل به بل تكون معه
 وأسوأ أحوالها أن يبيع المدبر على حاله وذلك أن السيد انتزاع مال المدبر فإذا أخذه منه على ما قيل
 عتقه فذلك غير مخالف لما عقد عليه تدبيره فان أذى المكاتب كتابته في حياته السيد عجل ذلك
 مات السيد قبل أداء الكتابة عتق منه ثلثه وقطع عنه الثلث لثالث الكتابة وبقى ما في العتق على من
 الكتابة وذلك أفضل له من أن يبيع على حكم الرق ولم يتقدم عتق المكاتب من ثلثه
 في رجل أعتق نصف عبده وهو مريض فبقيت عتقه نصفاً وأقرب منه كماله وندكان بره بالمدبر
 ذلك قال يبدأ بالمدبر قبل الذي أعتقه وهو مريض وذلك أن بلبس الرجل أن يرد ما دبر ولائسه
 بأمر يرد به فإذا عتق المدبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي أعتق شرطه حتى يتم عتقه في
 مال الميت فان لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث بعد المدبر الأول
 ما قال ان المريض إذا ابتداء برعبه له ثم أعتق عبده آخر أو أعتق منه نصفه ثم توفي ومال الثلث
 عنهما فان يبدأ بعتق المدبر لانه ثبت له حكم التدبير وهذا الامر لازم ليس للسيد أن
 غيره (مسئلة) ولو أن المريض دبر أحدهما وبطل عتق الآخر في الدنيا أو بعده أو كثر من
 تحاصفي الثلث - رواه ابن حصون عن ابن العام ووجدناه في المسألة وما في - ولم
 أحدهما الآخر في الرقبه فزعم بحاصهما كالمدين
 (فصل) وقوله وإذا أعتق المدبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي أعتق شرطه حتى يتم عتقه
 كل في ثلث الميت برده له ما لم يمتق بعضه ثم عليه سائر الثلث

مس الرجل وليدته إذا دبرها

ص **قال مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر دبر جاريته فلما كان يسلطوها وهما مدبران في حاله**
عن يحيى بن سعيد بن المسيب كان يقول إذا دبر الرجل جاريته فإن له أن يسلطها أو ليس له أن
يبيعها ولا يهاولها ولدها بمنزلتها مس قوله في الذي دبر أمته أن يسلطها أو يهاولها أو يبيعها
 والشافعي ووجه ذلك ان عتقها انما يكون بعد الحول ومن الثلث كالواصي بعدها ولا نه
 بالون وانتزاع مالها كأولاد وجه آخر وهو ان وطأها بواو كعتقها لأن مالها
 من رأس المال وان بيعت على حالها فاعتق بالثالث وبعدها أن يمال ان المدبر إذا حملت فبطل
 تدبيرها وانتقلت إلى ما هو أقوى من التدبير كإبطل التدبير بالعق
 (فصل) وقوله ولا يجوز له بيعه ولا بهت بردها من حكم التدبير فله فيه فليس له إبطاله يقول ولا
 فعل وقال أبو حنيفة ما كان منه مطلقاً فليس له تقضيه يقول ولا فعل على ما ناله وما كان مبدأ له إبطاله
 وعندنا لا يجوز له إبطال التقيد كالأبطل المطلق وانما قال بعض أصحابنا لا يجوز له أن
 يبيع المقيّد يقول لم أر دبه التدبير فيكون له حينئذ حكم الوصية والبلد على ما نوله ولما لم
 أحسن الرأى بين أن مدبره فوجب أن يكون لازماً كالمطلق (مسئلة) فإذا دبر المدبر في التدبير

قال مالك في مدبر كاتبه سيدة
 فأت السيد ولم يترك مالاً
 غيره **قال مالك يعق**
 منه ثلثه ويوضع عنه ثلث
 كتابته ويكون عليه
 ثلثا ما **قال مالك في**
 رجل أعتق نصف عبده
 وهو مريض فبقيت عتقه
 نصفاً أو بعت عتقه كله وقد
 كان دبر عبده الآخر قبل
 ذلك قال يبدأ بالمدبر قبل
 الذي أعتقه وهو مريض
 وذلك أنه ليس للرجل
 أن يرد ما دبر ولا أن
 يتقبه بأمر يرد **قال**
 عتق المدبر فليكن ما بقي
 من الثلث في الذي أعتق
 شرطه حتى يستتم عتقه
 كل في ثلث مال الميت فان
 لم يبلغ ذلك فضل الثلث
 عتق منه ما بلغ فضل الثلث
 بعد المدبر الأول

مس الرجل وليدته
 إذا دبرها
 * حدثني مالك عن نافع
 أن عبد الله بن عمر دبر
 جاريته فلما كان يسلطوها
 وهما مدبران **قال مالك**
 عن يحيى بن سعيد ان
 سعيد بن المسيب كان
 يقول إذا دبر الرجل
 جاريته فإن له أن يسلطها
 وليس له أن يبيعها ولا يهاولها
 ولدها بمنزلتها

قول واحدا منه اذا اراد به التدبير انه يازم فكذلك المطلق أولى لأنه عندنا صريح في التدبير لا يقبل منه
 انما اراد به غير التدبير وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي في أحدهما عليه الرجوع عن التدبير المطلق
 والمفيد بالفعل دون العوا، والقول الثاني: له الرجوع بالقول والفعل والدليل على ما نقوله قوله
 تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ومن جهة المعنى انه عقد عتق استقاده به اسما يعرف به فلم يكن
 له ابطاله أصله الكتابة ودليل آخر ان هذا عقد عتق ليس له ابطاله بالفعل أصله ما ثبت من ذلك
 لأن الأول ولو أمانا لم يعلقوا به عماري عن جابر بن عبد الله ان رجلا دبر عبد الله ليس له مال غيره فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من بشر به في فاشتراه منه نعم بن النعمان ثمانمائة درهم قالوا وهذا هو أبو
 مدكور العريدي عبد الله فقال له يغفور فباعه الذي صلى الله عليه وسلم فليس فيها ادعوه حجة لأنه
 يتحمل ان يكون عليه دين قبل التدبير فباعه لاداء ذلك الدين وهذا عندنا ما يؤيد وجه هذا التأويل
 انه قال في الثالث ليس له مال غيره وعلى أصلهم لا تأخير لقوله ليس له مال غيره في الحكم لأنه لا فرق
 عندنا بين ان يكون له مال غيره ولا يكون له مال غيره وعلى ما نقوله فهو مدبر لأنه ان كان له مال غيره
 لم يبيع في دينه تقدم وان لم يكن له مال غيره يتأدى منه الدين يبيع حينئذ لاداء الدين وبين هذا ان
 الذي صلى الله عليه وسلم هو باسرايع وأمر به على وجه الحكم عليه ولو لم يكن نعم بن النعمان من أجله
 لم يكن ذلك للشي صلى الله عليه وسلم وانما بيعه مودعهم باختياره وبقول نحو هذا ان سكون
 ومصر وي هذا الحديث به الى اداة الشيخ أبو اسحق عن أبي عبد الرحمن السوسي أن ثور رجل من
 الأنصار غلاما لعن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يقوى
 ما ذهبنا منه من التأويل والله أعلم قال الشيخ أبو اسحق وبقولنا بعض أصحابنا ان ذلك بعد المولود
 وهو ما ثبت له سكون وقال قوم ان باع خدسته فذلك محتمل ولعله اراد به أن يعطيه مالا على تصحيح
 عتقه وذلك جائز كما يجوز في أم الولد وليس ذلك يبيع في ربتها

بيوع المدبر

بيوع المدبر

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المدبر أن
 عليه عندنا في المدبر أن
 صاحبه لا يبيعه ولا يحوله
 عن موضع الذي وضعه
 فيه وأنه ان رفق سيده
 دين فأت غرماءه
 لا يقدر ون على بيعه ما عاثر
 سيده فان مات سيده
 ولادين عليه فهو في ثلثه
 لأنه استثنى عليه
 ما عاثر فليس له أن يبيعه
 حياته ثم يبعته على ورثته
 اذا مات من رأس ماله
 وان مات سيد المدبر ولا
 مال له غيره عتق
 ثلثه وكان ثلثه للورثة
 فان مات سيد المدبر وعليه
 دين يحيط بالمدبر يبيع في
 دينه لأنه انما يعتق في
 الثلث قال فان كان الدين
 لا يحيط الا بنصف العبد
 يبيع نصفه للدين ثم عتق
 ثلث ما بقي بعد الدين

ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المدبر أن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي
 وضعه فيه وأنه ان رفق سيده دين فان غرماءه لا يقدر ون على بيعه ما عاثر سيده فان مات سيده ولا
 دين عليه فهو في ثلثه لأنه استثنى عليه علمه ما عاثر فليس له أن يبيعه حياته ثم يبعته على ورثته اذا
 مات من رأس ماله وان مات سيد المدبر ولما له غيره عتق ثلثه وكان ثلثه للورثة فان مات سيد
 المدبر وعليه دين يحيط بالمدبر يبيع في دينه لأنه انما يعتق في الثلث قال فان كان الدين لا يحيط الا
 بنصف العبد يبيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين
 ليس له أن يبيعه ولا أن يحوله عن موضعه برباذا ما ثبتت له التدبير فان فعل ذلك وباعه قال
 في المواز بن مالك جلاها وأعمدا أو ناسبارد يبيعه ورجع مدبرا كما كان وهذا ما لم يبعته الذي اشتراه
 فان اعتقه قبل الفسخ فبقول الشيخ أبو القاسم في رواية ابنان احدهما ان العتق نافذ غير مردود
 والثاني ان عتقه باطل مردود وفي المواز بن مالك قال ابن القاسم كان مالك يقول في المدبر يبيع سيده
 فيعتق برده عتقه ويعد مدبرا ثم قال غص وان كتمه ذلك ولا يراد اذ ان بالعتق أو بالون ونحوه في
 كتاب ابن حبيب عن مطرف عن مالك وجه القول الاول ان عقد التدبير عقد لازم فلا تنزل بالالة
 الملك عن وجه العتق كالأصل في العتق والبيع وجه آخر ان العتق ههنا مبيع تب على البيع فاذا لم

بجز ابطال التدبير بالبيع لم يصح العتق ووجه القول الثاني ان العتق أقوى من التدبير فوجب أن يبطل به كالمدبرة يطوقها سيدها فقهه منتهان التدبير يبطل بالاستيلاء الذي هو أقوى في باب العتق منه (فرع) فاذا قلنا انه يفوت بالعتق فقد قال مالك لا شيء على البائع والمن يأنفع له خلال ورواه في المزنية عيسى عن ابن القاسم وروى عبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة يؤمر ولو اشترى رجل المدبرة فعتقه عن رقية واجبة منظهار أو غيره في الموازية اختلف فيه فقال ابن القاسم يجزئه ولا يرجع بشئ وقال أشهب لا يجزئه وينفذ عتقه ولا شيء له على البائع ولو اشتراه بشرط العتق لم يثبت بالشراء قال ابن المواز مال المشتري فهو فوت كالعتق من الموازية ووجه ذلك انه أثبت لها حكم ومراعى مدبرة فحلت من المشتري فهو فوت كالعتق من الموازية ووجه ذلك انه أثبت لها حكم العتق الواجب فكذلك أقوى مما يراد اليه من التدبير كالعتق المؤجل (مسئلة) ولومنا المدبر عند المتابع في الموازية قال سحنون من باع مدبرا على انه عبد شاب يبيد المتابع فليظن الى ما بين قيمته عبد او قيمته مدبر افعله في رقبته ولا يقضى بذلك عليه قال مالك في الموازية فبطل في مدبره فان لم يبلغ أعان به في عتق وروى عن سحنون في موضع آخر رد ما بين القديسين الى المشتري وجه القول الاول ان ما صار اليه قد كان استحق عليه بالتدبير المتضمن للعتق قال زاد الله ذلك وجب أن يوجهه الى مثل ما فات لأنه انما أخذه عما كان أعان ووجه القول الثاني ان ما زاد الله حق من حقوق المشتري فيجب ان يرد اليه وفي المزنية عن محمد بن دينار والمغربان العبد اذا مات عند المشتري فانه لا يرجع على البائع بشئ وهو بمنزلة التدبير مدبر وليس له ان الدوب الذي يرجع عليه بما بين القديسين قال لأن البائع يقول مالك ترجع على ان كنت نالما فاما ظلمت نفسي يقول ان المدبر اغايرك العتق ان عاش الى أن يموت سيده فان ما قبل سيده فلم يدركه العتق وان السيد ممنوع من بيعه وقد ظلم نفسه حين تعدى وباءه وذلك لا يتعلق بالمشتري والله اعلم (مسئلة) ولو باع السيد مدبره فلم يرفع امره حتى مات السيد فقتل وروى عبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة في المدبرة ان كان للسيد الذي باعه مال فسحق بيعه ورد اليه وأخذ من ماله ثمنه فبلغ الى المتابع وعتقه فما بلغ ثلث مال الميت ورق باقية للورثة وان لم يكن فيه وفاء بدين المشتري مفسى بيعه قال عيسى وقال ابن القاسم مثله

(فصل) فان رقه دين فان غرماءه لا يقدر ون على بيعه مادام سيده حيا ريدان استحدث دينه بعد التدبير فان ذلك لا ينقض التدبير في حياة السيد تعلق الدين بذه تباينه وأما ان كان الدين قبل التدبير فان الغرماء مات قص التدبير لان العبد أمواهم (فصل) فان مات سيده لادين عليه فهو في ثلثه ريدان يعتق منه بثلث ماله فان حقه عتق جميعه وان لم يجعله الا بعضه لم يعتق منه الا بذلك القدر وان لم يكن مال عبده عتق ثلثه وباقا له بوجبة والساقى وفقهاء الأمام خلافا للمسروق والشعبي في قولها انه يعتق من رأس المال والدليل على صحة قول الجمهور انه ليس له أن يعقد عقد ايصرف فيه جميع ماله عن الورثة ولا يلزم على ذنأ أم الولد فان ذلك لا يثبت لها العقد وانما يثبت بالاستيلاء وهو أقوى من العقد ولذلك لا يتابع أم الولد للدين المتقدم في حياة السيد وبيع المدبر والله اعلم

(فصل) وقوله واذا مات المدبر وعليه دين يحيط بالمدبر يبيع في دينه ريدان كالدين استحدثه بعد التدبير لانه ليس للدين محل غير المدبر لان الذمة تبدلت وهذا كما يقول ان حقوق الغرماء تتعلق

بالسعة التي باعها صاحبها ولم يقبض ثمنها بعد موت الغريم لعدم ذمته ولا تتعلق بها في حياته لبقاء ذمته والله أعلم **ص** قال مالك لا يجوز بيع المذبر ولا يجوز لأحد أن يشتري به إلا يشتري المذبر نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا له أو يعطى أحد سيده المذبر مالا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له أيضا قال مالك ولاؤه لسيده الذي دبره قال مالك لا يجوز بيع خدمة المذبر لانه ضرر اذا يدرى كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح **ش** وهذا على ما قال انه لا يجوز لأحد أن يشتري المذبر نفسه برءان يفتدى نفسه ويعطى عوضا عن خدمته وان كانت مجهولة لما في ذلك من تخلف رقبته وتعتل عتقه ولا ينقض ذلك عقد التذبر ولا يبطل بل هو باق على حكمه وانما يسقط بما يدفعه العبد الى سيده فان كان للسيده عليه من الخدمة والرق فان قاطعه على تعجيل العتق بمال عاجل فضمه سيده عتق مكانه ولا تباعه لأحد عليه وان قاطعه على تعجيل العتق بمال مؤجل أو حال خلت العبد قبل فضمه فترك مالا فانه حر ويتبع بالقطاعة **ر** واء أصبح عن ابن القاسم في العتية وذلك انه فتنعجل العتق وأزال عن نفسه الرق بمال ثبت في ذمته

(فصل) وقوله أو يعطى أحد سيده المذبر مالا ويعتقه سيده الذي دبره برءان أجنيا أعطاه مالا على تعجيل عتقه ولو أعطاه مالا على أن يستخذه الأجنبي بقية مدة الخدمة لم يجوز لان ذلك عمل مجهول وهو الذي قال مالك لا يجوز بيع خدمة المذبر لانه غرر لا يدرى كم يعيش سيده وأما لو كان الاستئجار لمدة معلومة لم يجز ذلك مثل أن يستأجر لخدمته شهر أو سنة فذلك جائز (مسئلة) وان أجبره سنة فقبض الاجارة ثم مات ولا ماله قبل أن يستخذه المستأجر في الموازنة عن ابن القاسم ان كان ما أخذ من اجارته يحيط برقبته لم يتبع منه شيء واستخدمه المستأجر سنة ثم يمتنع ثم يوفى ثلثا وان كانت الاجارة لا تحيط برقبته يبيع منه ثلثه فرفع الى المستأجر ويستخدم المستأجر ثلثه فان فضل من الثلث عن ثلث الاجارة نبي عتق قال محمد حب الينا ان لا يباع منه شيء ولو كانت الاجارة دبنارا واحدا وثمانه وساعا حتى يتم السنة فعتق ثلثه قال لانه لا يباع منه شيء لدرن الاجارة الا ان كان في باقيه حجة لدرن الاجارة **ص** قال مالك في العبد يكون بين الرجلين فبدر أحدهما حصته انهما يتقاولانه فان اشترى الذي دبره كان مدبرا كله وان لم يشتريه انتقص تدبيره الآن يشاء الذي بقي له فيه الرق أن يعطيه شريكه الذي دبره بقبضة فان أعطاه اياه بقبضة لم يزد ذلك وكان مدبرا كله **ش** وهذا على ما قال ان العبد اذا كان بين شريكين فبدر أحدهما حصته ولا يقال باذن شريكه ولا يغير اذنه في الموازنة عن مالك يتقاولانه فيكون رقيقا كله أو مدبرا كله وهذا رواية الموطأ قال ابن المواز ونال أو ضاملا لكان شاء الآخر قوم عليه وان شاء قاومه وقال أيضا ان شاء ترك نصفه مدبرا برءان ويما لك هو حصته على الرق وكذلك لو دبر باذن شريكه بقي نصفه مدبرا ولا حجة للعبد في التقويم فان مضى هذا ان التدبير لا كور في أصل المسئلة كان باذن الشريك والله أعلم ووجه القول بالمقاومة انه قد أدخل فيه بعض المالك بما عقد فيه من العقد اللازم الذي يؤدي غالبا الى العتق ولم يزم أن يقوم عليه لانه عتق لم يكمل ولم يزم له وما تناهاه عن ممارف بعد الموت بالدين ووجه القول الثاني بالخير بين المقاومة والتقويم ان النقص الذي أدخل عليه لم يكن يحض العتق كان للشريك الخيار بين التقويم لانه دخل من جهة العتق وبين المقاومة لانه عتق لم يزم بعد وجه القول الثالث ان النقص لم يقرر فيه العتق وانما هو بمنزلة العيب من غير عتق كان للشريك الرضا به أو التقويم **و** مدبري القاضي أو محمد وابتدأ به انه لا يجوز الا تقويم حصة الشريك على الذي

* قال مالك لا يجوز بيع المذبر ولا يجوز لأحد أن يشتريه إلا أن يشتري المذبر نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا له ويعطى أحد سيده المذبر مالا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له أيضا قال مالك ولاؤه لسيده الذي دبره قال مالك لا يجوز بيع خدمة المذبر لانه غرر لا يدرى كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح * وقال مالك في العبد يكون بين الرجلين فبدر أحدهما حصته انهما يتقاولانه فان اشترى الذي دبره كان مدبرا كله وان لم يشتريه انتقص تدبيره الآن يشاء الذي بقي له فيه الرق أن يعطيه شريكه الذي دبره بقبضة فان أعطاه اياه بقبضة لم يزد ذلك وكان مدبرا كله

وإذا كان موسراً اعتباراً بالعق إلا أن يشاء الشرع أن يدركه كمال التدبير على حسب ما يكون
 في العتق روى أشهب عن مالك في الموازية أن در بادن شريكاً أو بعيراً ليس للمسك الرضا
 بذلك ولا بد من المقاومة ورواه ابن جبير عن مطرف وابن الماجشون قال لا حق للعبد (مسألة)
 ولو در برأحدهما حصته وأعتق الآخر نصيبه فموم على الحق وسقط ولا التدبير أصحته ورواه ابن
 سحنون وغيره وكبراء أصحابنا ولو كان العتق مؤجلاً فموم عليه حتى إلى ذلك الأجل قاله عبد الله
 وأشهب (مسألة) ومن در بعض عبده يحمل عليه تدبير جمعه قاله القاضي أبو محمد وغيره من
 أصحابنا لا ينع بعض عتق ما علكه كالعتق البتل من في وقال مالك في رجل در برأحدهما
 نصراً نياً فأسلم العبد قال مالك يحال بينه وبين العبد حتى يسلم العبد ولا راعاه
 حتى يتبين أمره فإن هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المديرة لأن يكون في المديرة
 الدين فيعتق المديرة من وهذا على ما قاله ابن النصراني إذا در برأحدهما النصراني ثم سلم العبد
 فإنه انتهى إلى حكم بين مسلم ونصراني ينظر فيه على حكم الإسلام ولا يجوز بيع المديرة ممازجاً ما ذكره
 حكم التدبير لكنه زال به السيد عنه ويخارج له لأن الذي بق له نفسه ما دفعه من مائة مائة
 استماتها وبيع من غيره من المديرة فيستوفى ويدفع إليه فإنها من النصراني من دين
 يستغرق ماله ببيع المديرة وفيه منه دينه وإن لم يكن عليه دين أعتق في ثلثه أو ما حصل ثلثه على
 حسب ما فعل لو كان السيد ماله لا فرق بينهما إلا في الزيادة فهو من مائة مائة والله أعلم
 وأحكم (مسألة) ولو أسلم عبد نصراني فدره النصراني في المديرة من روادع الرمن بن
 دينار عن أبي حازم مباع عليه ولا ينفقه تدبيره ولا يجوز له ملكه حين أسلم وروى يمين بن
 القاسم لبيع عليه ويحال بينه وبينه ويخارج عليه وأخراجه من يده فموم بعه عليه وأما
 على حكم العتق أفضل من بيعه لأن ذلك رد له إلى الرق فإن مان النصراني وخرجه من ثلثه حتى يسه
 وأترك ديناراً فترقيع وفيه منه ثمنه وكان يبعه الآن كبيع يوم دره والله أعلم وأحكم

جراح المديرة

ص مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى في المديرة إذا جرح أن السيد أن يسلم ما ملكه
 إلى المجرع فيقتدمه المجرع ويقاصه بجرأحه من دية جرحه قال أدى قبل أن يملك السيد رجوع إلى
 سيده من قوله أن المديرة إذا جرح فإن سيده أن يسلم ما ملكه وهو حجة وأما سيده
 تعاقبها حكم متى أزالته في حياة السيدان استكفي في الجانية فهو على المديرة وإن أسلمه سيده
 في الجانية فإن أدى أرضها بختسته قبل وفاة السيد رجوع إلى سيده على أن كان عليه من المديرة
 (مسألة) ولو أن مديرة حامل جرح جرحاً فقدر في في العتبية عيسى بن ابن التميمي جرح سيده
 إذا وضعت فإن فداها فهو على حكم التدبير وإن أسلمه باعير ولد فخدمت في الجرح فإن أدب
 موم سيدها رجعت إليه وإن لم تؤد حتى مات سيدها وخرجت من ولداها عن التلابة تمت
 ببقية الأرض وإن ضاق الثلث عتق منها ومن ولداها بالخص وبيع ما عتق بها بخصه من دلائل وغيره
 الورثة في إسلام مارق منها أو اقتلها بما عليها (مسألة) وإن مات السيد عز دينه بها ومن
 ولد باعير الدين وبيع منها خاصة بقدر دية الجرح ص قال مالك والأمر عندنا في المديرة إذا
 جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره أنه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجرح أثلاثاً فيكون ثلث العقل

* وقال مالك في رجل
 نصراني در عبداً له
 نصرانياً فأسلم العبد قال
 مالك يحال بينه وبين العبد
 ويخارج على سيده
 النصراني ولا يباع عليه
 حتى يتبين أمره فإن هلك
 النصراني وعليه دين
 قضى دينه من ثمن المديرة
 إلا أن يكون في ماله
 ما يحمل الدين فيعتق
 المديرة

جراح المديرة
 مالك أنه بلغه أن عمر بن
 عبد العزيز قضى في
 المديرة إذا جرح أن السيد
 أن يسلم ما ملكه منه إلى
 المجرع فيقتدمه المجرع
 ويقاصه بجرأحه من دية

جرحه فإن أدى قبل أن
 يملك سيده رجوع إلى
 سيده قال مالك والأمر
 عندنا في المديرة إذا جرح
 ثم هلك سيده وليس له
 مال غيره أنه يعتق ثلثه ثم
 يقسم عقل الجرح أثلاثاً
 فيكون ثلث العقل

على الثلث الذي عتق منه ويكون ثلثاه على الثلثين الذين يابى الورثة ان شاءوا أسلموا الذي لهم في الى صاحب الجرح وان شاءوا أعطوه ثلثي العقل وامكروا نصيبهم من العبد وذلك ان عقل ذلك الجرح اما كان جناية من العبد ولم يكن ديناً على السيد فلم يكن ذلك الذي أحدث العبد بالذي يسطل ما صنع السيد من عتقه (٤٩) وتديره فان كان على سيد العبد دين للناس

على الثلث الذي عتق منه ويكون ثلثاه على الثلثين الذين يأبى الورثة أن شأوا أسلوا الذي لم
فيه على صاحب الجرح وإن شأوا أعطوه ثلثي العقل وأسكنوا فيه من العبد وذلك إن عقل
ذلك الجرح أما كانت جنايته من العبد لم يكن ديناً على السيد يمكن ذلك الذي أحلت العبد الذي
يطلق ما مضى السيد من عقوبته غيره فإن كان على سيد العبد بن للناس مع جناية العبد بيع من
المدر بقر عقل الجرح وقدر الدين ثم يبدأ بالعقل الذي كان في جناية العبد فيقضى من ثمن العبد ثم
يقضى دين سيده ثم ينظر إلى ما بقي بعد ذلك من العبد فمقتلته وبقى ثلثاه للورثة وذلك إن جناية
العبد هي أولى من دين سيده وذلك أن الرجل إذا هلك وترك عبداً برأفته خسون ومائة دينار
وكان العبد قد شجر رجلاً موخه عقلاً خسون ديناراً وكان على سيد العبد من الدين خسون
ديناراً قال مالك فإنه يبدأ بالحسين ديناراً التي في عقل الشجرة فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين
سيده ثم ينظر إلى ما بقي من العبد فيقضى ثلثه وبقى ثلثاه للورثة قال القائل أو جرحي رقبته من دين
سيده ودين سيده أو جرح من التدير الذي أتاها ووصية في ثلث المال الميت فلا ينبغي أن يجوز شي من
التدير وعلى سيد المدر من برقص وأتاها وصية وذلك أن القتل بارك وعلى قال من بعد وصية
بوصيها أو دين * قال مالك إذا كان في ثلث الميت ما عتق فيه المدر بركة متى وكان عقل جنايته ديناً
عليه متبع به بعد عتقه وإن كان ذلك العقل البنية كاملة وذلك إذا لم يكن على سيده دين * ش
وهذا على ما قال إن المدر إذا جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره يراد أن يولد من علمه فإنه يعتق عليه
فيكون على العتق منه ثلث العقل ويجزى الورثة تغيارق منه وهو ثلثا مائة إن يفتكوا ثلثي العقل أو
يسلموه وذلك أن الجناية لم تمنع من ذمة السيد وإنما قطعت بالعبد والعبد لا يكمل منه في حياة سيده
الاخدمته فتعلق بذلك الجناية وبعد سيده هو من الثلث فإن عتق ثلثه فثلث الذمة عليه لأهادية
فتعلق بجزء فتعلق بتمته وإذا استرق ثلثاه فتعلق الجناية بالثلثين ثلثها بالعبد فصار الثلث
له في الجناية حكم الأحرار والثلثين حكم العبد

[illegible]

تبارك وتعالى قال من بعد وصية يوصي بها أودين * قال مالك فان كان في نلتا الميت ما يفتق فيه المدبر كله عتق وكان عقل جنايته ديناً على جميع بعده عتقه وان كان ذلك العقل الذي كالمه وذلك اذا لم يكن على سببه دين

وقال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فأسلمه (٥٠) سيد إلى الجرح ثم هلك سيده وعليه دين ولم يترك ما

وفضلت من العبد ففعله عتق ثلث تلك الفضلة ورق الورثة ثلثها

(فصل) فان كان في ثلث الميعة ما يعق في المدبر وذلك لا يكون الا بعد أداء ما على سيده من الدين عتق من ثلث السيد واتبع بارش الحناية في ذمتهم وذلك انه يقتضي أن تعلق الحناية به علقها بالاحرار فاختصت بذمتهم وان كانت دية كاملة (مسئلة) اذا قتل المدبر سيده فليخلف أو يقتله عدا أو خطأ فان قتله عدا ففي كتاب ابن المواز لا يعق في ثلث مال ولاديه وبيع ولا يتبع بشئ ووجه ذلك ما تقدم في الموارث ان القاتل لا يرث لانه أراد أن يستعجل الميراث يقتل وورثته فنعمة ما أراد أن يستعجل تدبيره بقتل سيده فنعمة ما إذا لم يعق من مال ولاديه استر في واذا استر في لم ينفية بشئ لان العبد لا يتبع عماجنى على سيده ولا يتبع سيده عماجنى عليه (مسئلة) وان قتله بملأمة في المال دون الدين من الموازية فلا ينعجل بقتل الخطأ منه الا نزع بالدية لوجوبها عليه من ثلث مال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فأسلمه سيده إلى الجرح ثم هلك سيده ولم يعر ولم يترك ما قال مالك في المدبر اذا جرح صاحب الجرح وقال صاحب الدين انما أراد على يدك ذلك اذن انك اذرت الجرح شيئا فهو أولى به ويحيط عن الذي عليه الدين فدر ما زاد الفريم على دية الجرح فان لم يزد شيئا لم يأخذ العبد وقال مالك في المدبر اذا جرح وله مال فأبى سيده أن يفتديه فان الجرح وروح يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى الجرح ودية جرحه ورد المدبر إلى سيده وان لم يكن فيه وفاء أخبض من دية جرحه واستعمل المدبر بما بقي له من دية جرحه ما جاعا في جراح أم الولد قال مالك في أم الولد تجرح ان عقت ذلك الجرح ضامن على سيدها في ماله الا أن يكون عقت ذلك الجرح أكثر من قيمة أم الولد فليس على سيدها أن يخرج أكرم من فعتها وذلك أن رب العبد أو الوليدة اذا أسلم وليدته أو غلامه بجرح أصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر العقل فاذا لم يستطع سيد أم الولد أن يسدها لما مضى في ذلك من السنة فانه اذا أخرج فعتها فكانت أساءها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يجعل من جانيها أكثر من قيمتها ش وهذا على ما قال ان أم الولد اذا جرحت على سيدها أن يوردي من ماله ارش جنايتها بأمر لا بد منه ولما كان للدر مال يؤدى منها ارش جنايته لم ينقض عقد تدبيره والله أعلم وأحكم

ما جاعا في جراح أم الولد

ص قال مالك في أم الولد تجرح ان عقت ذلك الجرح ضامن على سيدها في ماله الا أن يكون ذلك الجرح أكثر من قيمة أم الولد فليس على سيدها أن يخرج أكرم من فعتها وذلك أن رب العبد أو الوليدة اذا أسلم وليدته أو غلامه بجرح أصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر العقل فاذا لم يستطع سيد أم الولد أن يسدها لما مضى في ذلك من السنة فانه اذا أخرج فعتها فكانت أساءها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يجعل من جانيها أكثر من قيمتها ش وهذا على ما قال ان أم الولد اذا جرحت على سيدها أن يوردي من ماله ارش جنايتها بأمر لا بد منه ولما كان للدر مال يؤدى منها ارش جنايته لم ينقض عقد تدبيره والله أعلم وأحكم

بسم الله الرحمن الرحيم (كتاب القسامة) تبدئ أهل الدم في القسامة * حنثي يعني عن مالك عن ابن أبي ليلى
ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حقة أنه أخبره رجل من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحمدة خرجا إلى
خير من جهنم أصابهم فأتي محمدة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير بئر أو عين فأني يهود فقال أنت والله قتلتموه
فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك (٥١) ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه

وعبد الرحمن فذهب
محمدة لتسكن وهو الذي
كان بخير فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كبر كبر يريدا لسن فتكلم
حويصة ثم تسكن محمدة
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إيمان أن تدوا
صاحبكم وإما أن تأذونا
بحرب فكتب إليهم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك فكتبوا أنا
والله ما قتلناه فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لحويصة ومحمدة
وعبد الرحمن أتخلفون
وتسحقون دم صاحبكم
فقالوا قال أقتلناكم
يهود قالوا اليسوا بمسلمين
فوداه رسول الله صلى الله
عليه وسلم من عنده
فبعت لهم بمائة ناقة حتى
أدخلت عليهم الدار
قال بشر بن يسار أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري
ومحمدة بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا فأتي حواشيما فقتل عبد الله بن سهل فقدم محمدة فأني هو
وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن لتسكن
لمكانه من أحيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر فتكلم حويصة ومحمدة فذكر أن
عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتخلفون خسين بيننا وتسحقون دم
صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فترسك
آخره أن عبد الله بن سهل الأنصاري ومحمدة بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا فأني حواشيما فقتل عبد الله بن سهل فقدم محمدة
فأني هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن لتسكن لمكانه من أخيه فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر فتكلم حويصة ومحمدة فذكر أن عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتخلفون
خسين بيننا وتسحقون دم صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فترسك

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب القسامة)

تبدئ أهل الدم في القسامة

ص (مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حقة أنه أخبره
رجل من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحمدة خرجا إلى خير من جهنم أصابهم فأني محمدة فأخبر
أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير بئر أو عين فأني يهود فقال أنت والله قتلتموه فقالوا والله
ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه
وعبد الرحمن فذهب محمدة لتسكن وهو الذي كان بخير فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر
يريدا لسن فتكلم حويصة ثم تسكن محمدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمان أن تدوا صاحبكم وإما
أن تأذونا بحرب فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا أنا والله ما قتلناه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحمدة وعبد الرحمن أتخلفون وتسحقون دم صاحبكم فقالوا
لا قال أقتلناكم يهود قالوا اليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعت لهم
مائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركمتني منها ناقة حراء * قال مالك الفقير هو البئر
قال يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد بن بشر بن يسار أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري
ومحمدة بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا فأني حواشيما فقتل عبد الله بن سهل فقدم محمدة فأني هو
وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن لتسكن
لمكانه من أحيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر فتكلم حويصة ومحمدة فذكر أن
عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتخلفون خسين بيننا وتسحقون دم
صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فترسك
آخره أن عبد الله بن سهل الأنصاري ومحمدة بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا فأني حواشيما فقتل عبد الله بن سهل فقدم محمدة
فأني هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن لتسكن لمكانه من أخيه فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر فتكلم حويصة ومحمدة فذكر أن عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتخلفون
خسين بيننا وتسحقون دم صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فترسك

يهود بعضهم يميناً فقالوا يا رسول الله كيف تقبل إيمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فرغم بشير بن يسار أن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم واداه من عنده ثم ش قوله إن محبة أي فأخبر أن عبد الله ابن سهل قد قتل بمحتمل أن يكون أخبره من عابن قتله من أهل العدل ومن غير أهل العدل أو يكون أخبره بذلك من وجده مقتولاً ولم يصاب من قتله ومحتمل أن يكون بقي عبد الله بن سهل قائماً بحكم فيه ويقول قلني يهودي وصف بأنه قتل بمعنى أنه قتل أنفقت مقاتله وقدرى أبو زائدة أن نسراً من الأنصار تجدوا نفر ج رجل منهم بين أيديهم فقتل نفر جوابه فاذابوا حسم يشهد في الدم وذكر حديث القسامة وفيه مقيدة المدعى عليهم بالإيمان وقد قال مالك إن القسامة لا تكون إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دمي عند فلان أو يكون لوث من بيته على القتل وإن لم يكن فاطعه فأما قول المقتول دمي عند فلان فإنه وجب القسامة عند مالك خلافاً لأبي حنيفة والثاني تعلل مالك ومن نصر مذهب أبي ذلك بغير الحارثيين وإن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بالنسامة وبالس فيه أمر قاطع على أن المقتول قال دمي عند فلان ولا على أنه شهد بقتله شاعداً وأما حديث محمد بن روى بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم تأتون بالبينة على من قتل قالوا مالاً بينة فقال أتعلمون فيقول أنهم سارادوا مالاً بينة تستعقبها القصاص وإن كان لهم لوث تستعقب به القسامة وقد أشار قوم من أصحابنا إلى التعلل بالعداوة وأب لها تأثيراً في إيجاب القسامة في الزاد وقد قال بعض أصحابنا ولم يدع النبي صلى الله عليه وسلم الحارثيين إلى الإيمان حتى ادعوا على اليهود للقتل وكان بينهم وبين اليهود عداوة ظاهرة وأمر قوى دعواهم قال ابن المواز فإن قيل قد يدعى المقتول على بعض من يعاديه ولم يكن مثله بل العداوة يزبدى الفتنة والبلغ ويقوى وله مع الإيمان ربه لا يقصد إلى قتله العدو وأنه لا عداوة أعدى اليه من قتله فيجعل أياً بالعداوة تأثيراً في حكم القسامة وحكي ابن المواز عن ابن عبد الحكم قال يوجبها ما يدل على أن القتل بأمر من مثل أن يرى متلطفاً بهم جاء من مكان كالفيه القليل ليس فيه شيء غيره فقل هذا يمكن أن يكون مما يثبت من سهل وجده مقتولاً بالقرب منه جماعة من اليهود وليس بذلك المكان غيرهم وبه أنزسة القتل ما يقتضى أن القاتل لم يعد منه وقد ذهب أبو حنيفة والثوري وجاعة من أهل الكوفة أن الموجب للقسامة في قصة عبد الله بن سهل أنه وجد مقتولاً بغير ومن وجد العتيل بمحلة قوم وبه أن يرجح فهو لوث وقال مالك لا يوجب ذلك قود أولاديه ولا نسامة ولو كان ذلك لم يشأ قوم أديت قوم الألفواقتيلاً بمحلتهم يريد أنه يمكن أن يقتله غيرهم وإذا ما كان ذلك بل هو الأنظر كان من يقتله لا يتركه بحيث ينهم هو بما مكده ذلك فيجب أن لا يكون ذلك شبهة توجب عليهم حكماً (فصل) وقوله وأنه طرح في قبر بئر أو عين الفقير الحفير يخذل في السرب الذي دسعت للماء تمت الأرض يعمل فيه الماء من موضع إلى غيره فيعمل عليه أفواه كأفواه الآبار ما فاض على السرب بتلك الآبار هي الفقر واحد فقير وتكون ذلك الماء محمولاً في السرب من بئر أو عين (فصل) وقوله فأما يهود فقال أنتم والله قتلتموه يقتضى قصه بذلك أحد أمرين أحدهما أنه قد تبين ذلك بغير غير أو بخبرين وما اقترن بذلك من شواهد الحال والثاني أن أضاف ذلك إلى ظنه ومعتقده وما يقتضيه الحال فأراد أنتم والله قتلتموه فيأعتقده فقال يهود والله ما قتلناه مقابلته لاتبانه بالنفي وبينه يمينان تضادهما على بين خمسة توجب عليهم حكماً ولأن يمينهم بنى عنهم حكماً لاها بين لم يفيض ولا استوفى طالب ولا طالب ولا بد في الإيمان التي توجب الخوف أن ينفيها من أن

يهود بعضهم يميناً فقالوا
يا رسول الله كيف تقبل
إيمان قوم كفار قال يحيى
ابن سعيد فرغم بشير بن
يسار أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم واداه من عنده

يقتضيها مستحقها والا لم يثبت بذلك عليهم حكماً
(فصل) وقوله فأقبل حتى قسم على قومه يريد بالدينة وقومه بنو حارثة من الأنصار فذكر لهم ذلك يريد
شأن عبد الله بن سهل وما جرى عليه وما عنده في ذلك فأقبل هو وأخوه حويصة ومهامن بنى حارثة
وعبد الله وعبد الرحمن بن سهل من بنى حارثة أيضاً قال وهو أكبر منه يريد أن حويصة أكبر من
محيمية فذهب محيمية يتكلم لأنه كان هو الذي شهد بخير أذ جرى من أمر عبد الله بن سهل ما جرى وعنه
يؤثر ما يتكلم به في أمره فلذلك أراد أن يباشر الكلام في ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم أكبر كبرك يريد والله أعلم يتولى الكلام معه صلى الله عليه وسلم أسهم إمام الفضيلة بالسن مع تساويهم
في غير ذلك أو لفضيلة عليهم في غير ذلك مع السن الآن الفضائل غير السن أمر غير مقطوع به
ولا ظاهره يمكن بالتداعي فيه وفضله في السن لا ينكر

(فصل) وقوله فتكلم حويصة ثم تكلم محيمية يحتمل أن يريد أنه تكلم حويصة بجملة الأمر
ثم تكلم محيمية بتفاصيله لما شهد ويحتمل أن يكون حويصة تكلم بمعظمه وأن محيمية أكمل ما نسي
منه ولم يكن أخبر به ثم ذكره محيمية فاستوفاه

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيماناً تودوا صاحبكم وإيماناً تأذنوا بحرب يحتمل
أن يريد بقوله أن تودوا صاحبكم إعطاء الدية لأنه قد جرى في كلام الحارثيين أنهم طلبوا الدية دون
القصاص ويحتمل أنهم لم يكونوا ادعوا حينئذ قتله عمداً ويحتمل أنهم لم يبيعنوا القاتل وإنما قالوا
أن بعض يهود قتله ولا يعرف من هولم يلزم في ذلك قصاص وإنما يلزم فيه الدية كالقتيل بين الصنفين
لا يعرف من قتله ولا يقول دمي عند فلان ولا يشهد شاهد بدين قتله فان ديتة على الفرقة المنازعة له
دون نسامة ولذلك لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالقسامة في هذا المقام ولعل هذا كان
يكون الحكم أن لم يقطع يهودانها لم تقتل ولم تنف ذلك عن أنفسها وتقول لا علم لنا وإنما أظهر في
المقام ما يجب من الحق أن لم يقع النفي للقتل الموجب للقسامة أن عليهم أن يؤدوا الدية فان امتنعوا
من الواجب عليهم في ذلك فلا بد من محاربتهم في ذلك حتى يؤدوا الحق ويلتزموا من ذلك حكم
الاسلام

(فصل) وقوله فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك يعني والله أعلم في اعلامهم بما
فعله محيمية في شأن عبد الله بن سهل وبحكمه في ذلك فكتبوا اننا والله ما قلناه وذلك يقتضي نفهم
القتل عن جميعهم وقطعهم على ذلك ولم يكن يدعى القتل على جميعهم وإنما ادعى القتل على أن القاتل
من جملتهم إلا أنه غير معين منهم

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحيمية وعبد الرحمن أن تحلفون بمعنى أنهم
عصيته القائمون بدمه فأما عبد الرحمن فأخوه وهو أخو بني حارثة وهو أكبر من بني حارثة وكانوا واحداً نظروا
من يحلف معه من عصيته لأنه لا يحلف في دم العمد أقل من اثنين * قال القاضي أبو محمد والدليل على
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لجماعة تحلفون ولا خلاف أن أعاء عبد الرحمن هو ولي الدم ومن جهة
المعنى أن إيمان الأولياء أقيم مع اللوث مقام البيعة فكيف لم يكف من البيعة في الدماء أقل من اثنين
فكذلك لا يكفي من الحالفين أقل من اثنين * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأظهر من ذلك
عندي من جهة المعنى أن القسامة لما كانت تتناول الدم في الجهتين احتاج أن يعطى لادعاء في
الجهتين فاحتيط من جهة القتل أو قبل في ذلك ما لا يقبل في الأموال من اللوث عند مالك قول

المقتول : من عند فلان وعند ابن عبد الحكم أن يوجد القاتل بقرب المقتول وليس هناك من يمكن أن يتوجه ذلك اليه غيره فاحتبط الدم المدعى عليه القتل بأن يحلف من أولياء القتل أكثر من واحد وأن يحلفوا أحسين بيننا احتياطاً للمدعى عليه القتل ثلاثاً يسرع إلى قتل من يشهده من الأولياء عدوة في الأغلب أن الاثنين لا يتفقان على ذلك في الظلم وقد جعل الله ذلك حذراً لمن يخاف منه الزلل فقال تعالى فإل لم يمسكوا رجلين فرجى وإما أن من ترضون من الشهداء أن تفضل أحداهما فإل كمر أحداهما الأخرى وجعل الإيمان تكرر على سبيل التغليظ فيما راد التعرض له من الجانبين فيجوز الإيمان في اللعان أربعاً أو بضعاً أو لفظاً خامساً على معنى التحقيق والتغليظ وهذه الإبان عن إيمان الدعاة وقد اتفق العلماء على صحة الحكم بها في الدماء الإما يروى عن قوم من المتقدمين ممن ومع الإتااف والاجاع على مخالفتهم في ذلك وأصل في صحة القسامة هذا الحديث المتقدم وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحارثيين بالإيمان فقال لهم تحلفون وتستحلفون دم صاحبكم

(فصل) وقوله أن تحلفون وتستحلفون دم صاحبكم يحتمل أن أقيم ما يوجب ذلك فلهذا قالوا لا تعاتب كان نكولاً وما قالوا لم تشهد ولم تحضر كان اظهارة لعدم ما يوجب القسامة وقوله وقد قرن دم صاحبكم يحتمل أن يريد به ما يجزى لهم في دم صاهبهم المقتول ويحتمل أن يراد دم صاحبكم الذي تدعون عليه القتل أو الذي يجب عليه القتل بإيمانكم وفي حديث سليمان بن يسار وسعد بن حماد صاحبكم أو قاتلكم فأظهر احتمال الوهين يحتمل أن يراد بالصاحب القتل فيكون ذلك إلى الثالث في اللفظ فإذا قلنا المراد به دم القاتل وانما ادعوا على جماعة يهود يقول بحجة تأتت والله قلته وبه يحتمل أن يكون أو لا لم يتعين له قتله وانما تعطف قتله عندهم واحد أو جماعة من اليهود ثم يعينه القاتل بعد ذلك ويحتمل أن يكون لم يتعين له قاتل يبرأه حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث في بالقسامة دم رجل واحد ولا خلاف في المنصب المستحق بالقسامة مثل القاتل خلافاً للشافعي في قوله لا يستحق بالقسامة القصاص وانما يستحق به الدية والدليل على ما نوه له صلى الله عليه وآله وسلم وتستحلفون دم صاحبكم فنص على أن المستحق هو الدم ولا خلاف أنه أظهر في الأساس ومن جهة المعنى انها حجة ثبت بها القتل عمداً فيجاز أن يستحق بها الدم كالشهود (مسئلة) ولا خلاف أنه لا يستحق بالقسامة الا قتل رجل واحد خلافاً للشافعي في أحدهما وبه الدليل على ما نوه له ماروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال وتستحلفون دم صاحبكم أو قاتلكم ومن جهة المعنى أن القسامة أضعف من الأقرار والبيئة وفي قتل الواحد ردع فلهذا الماضي أبو محمد (فرع) وإذا قلنا لا يقتل الواحد فهل يقسم على واحد أو على جماعة في الجملة ورواية ابن القاسم من مالك لا يقسم الأعلى واحد سواء أثبت القسامة بدعوى الميت أو بولن أو بينة على القتل أو بينة على الضرب ثم عاش أياماً وقال أشهب إن شأواً أجمعوا على واحد أو على اثنين أو دني أكثر أو دلي جميعهم ثم لا يقتلون الواحد من أدخلوه في قسامتهم وجه القول الأول أن القسامة فائدتها القصاص من المدعى عليه القتل فلامعنى للقسامة على من لا يقتل ولا تؤثر القسامة فيه حكماً ووجه القول الثاني أن القسامة انما هي على قدر الدعوى محقة لها ولا يجوز أن يكون في بعضه فإذا وجب لهم القصاص بالقسامة المطابقة للدعوى كان لهم حينئذ تعيين من يقض منه لان القسامة قد تماثلت (فرع) إذا قلنا انما ينقسم على واحد فانهمية ولون في النساء لمسا من ضرب ولا يفولون من ضربهم رواه ابن عبدوس وابن المواز وابن حبيب عن ابن القاسم عن مالك فينبى ذلك ويخلف

الباقون خسين عينا ويحبسون علما

(فصل) وقوله لا يعني لا تحلف بحتم أن يكون نذرها عن الايمان مع تيقنهم قتله و يحتمل أن يكون امتناعا من الايمان للمصلحة ولا يتقنوا مقتضاها وفي رواية سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال لم تحلفون قالوا لم نشهد ولم تحضر وهذا امر الامتناع من أن يفسموا على أمر لم يقع لهم العلم به فأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فثبت بذلك صحة امتناعهم وذلك أن الايمان في القسامة عند مالك على القطع والبر دون العلم ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم وأشهب قال سحنون في المجموعة لأن العلم قد ينال بالعناية والسماع كما أن الصغرا إذا أخبر مشاهدا بتركه آتية جازله تصديقها ثم يدعى ذلك وأما القسامة فقد قامت السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الايمان على من لم يحضر عاينته من لظنهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أتخلف لكم وود يحتمل أن يكون على وجه رد الايمان على المدعى عليهم حين نكول المدعين وهي السنة عند مالك والشافعي أن يبدأ المدعون بالايمان فان نكوا وردت على المدعى عليهم وقال أبو حنيفة يبدأ المدعى عليهم بالايمان فان أقسموا برأوا وان نكوا ردت على المدعى والدليل على ما نقله الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للحارثيين أنتما لغفون وتسعون دم صاحبكم قالوا لا قال فحلف لكم يهود قال القاضي أبو محمد فلما من هذا الحديث دليلان أحدهما يبدأ المدعين بالايمان والثاني أنه نقلها عن نكولهم إلى المدعى عليهم وقد روى أبو قلابة أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعى عليهم بالايمان وهو حديث مقطوع ومرواه مستسنن ورواه أهل المدينة ومن جهة المعنى أن العيين انما ثبت في إحدى الجنبتين واللوث وهو الشاهد للعدل فدقوى جهة المدعين فثبت الايمان في جنبهم

(فصل) وقوله يا رسول الله ليسوا بفسدين على معنى اظهار عداوتهم واستباحتهم قتلهم ورضاهم بالايمان الحائلا على معنى أن لم يغبره من الحقوق وإن ايمان الكفار لا تبرئهم بما ادعى عليهم أو ردت الايمان فيه عليهم ولو كان ذلك لفضي بالله على اليهود ولكنه عدل صلى الله عليه وسلم إلى أن تفضل على الحارثيين وأعطاهم من بيت المال دينه قبلهم حين لم يثبت له في الحكم حين

(فصل) وقوله سهل لقد ركضتني مناباة جعرا على معي اطهار تيمينه للحديث ومساعدته للكتير منه وذلك لما جرى فيه من الأحوال التي يذكر بها أمر الدين وان لم يمتلئ بها حكم واقفه أعلم

(فصل) وقوله في حديث بشير بن يسار أتخلفون خسين عينا وتسحقون دم صاحبكم أو قتلكم تعدد بالأيمان وحصر ما بعد بقتضى اختصاص القسامة به ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت من أرضي في القسامة والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث أن يبدأ بالايمان المدعون في القسامة فيطلقون وان القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دعى عند فلان أو يأتي بولادة الدم بلوث من بينة وان لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهذا ما يوجب القسامة للمدعى الدم على من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين قال

مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان المبدئين بالقسامة أهل الدم والذين يدعون في العمد والخطأ قال مالك وقد بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثيين في صاحبهم الذي قتل بجير ش قوله الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت من أرضي في القسامة أن يبدأ بالايمان المدعون ويستعقوا ما يوجب ايمانهم بربدأ ولادة الدم إذا أتوا بلوث يوجب

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت من أرضي في القسامة والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث أن يبدأ

بالايمان المدعون في القسامة فيطلقون وأن القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دعى عند فلان أو يأتي بولادة الدم بلوث من بينة وان لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهذا يوجب القسامة للمدعى الدم على من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين قال مالك وتلك السنة

التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان المبدئين بالقسامة أهل الدم والذين يدعون في العمد والخطأ قال مالك وقد بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثيين في صاحبهم الذي قتل بجير

القسامة كان لم أن يحلفوا ويستحقوا ما يوجب إيمانهم من القصاص والدية وليس للمدعي عليهم القتل أن يحلفوا ويرى أن الان ينسكل ولاية الدم عن الإيمان فيثبت رد الإيمان على المدعي عليهم
 (فصل) وقوله والقسامة لا تجب إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دمي عند فلان أو يأتي ولاية الدم بلائث من بينة وقد قال الشيخ أبو اسحق تجب القسامة بوجود أربعة الوجوه الأولى المذكور والثاني أن يشهد الضرب والجرح شاهدين مرضيان ثم يقيم المضر وبأ والجروح بعد ذلك بأهل التام يموت والثالث أن يشهد شاهد مرضي أن فلانا قتل فلانا والرابع أن يشهد اللوث أو أهل البدو على قتل فيقسم مع قولهم وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك أن من اللوث الذي يكون به القسامة اللفيف من السواد والنساء والصبيان يحضر من ذلك ومثل الرجلين أو النفر غير المدبول وهذا القول ليس بضابط لقول مالك الأول لأن القسامة في الثلاثة داخله تحت القسم الذي قال فيه مالك أو يأتي بلائث بينة وهذا إذا كان عبد الحكم قسما حاسا وهو أن ينظر إلى الماتل يوجد المقتول بقر به ولم يروه حين قتله ورواه ابن وهب عن مالك في النوادر وذكر القاضي أبو شامة في معونته قسما سادسا في فئتين افتتلتا فوجد بينهما قاتل فيهار وإيمان أحدهما أن وجوده بينهما لو ثبت قسم معه الأولياء على من يدعون عليه قتله فيقتلونه والأخرى لا قسامة فيه قال وجهه ما رواه الأولى أنه يغلب على الظن لحصوله مقتولا بينة ما أن قتله لم يخرج عنه أفكنا ذلك لو أن يوجب القسامة الأولياء ووجهه الآية الثانية أن القسامة لا تكون إلا مع لوث في مشار إليه معين وهذا أصل منه المسألة ثلث فان اللوث إذا طلق معين أثر في القسامة وإذا لم يتعلق بمعين وانما يتعلق بجماعة على أن العاتل من قسم واحد لا يتقن أو أحاد غير معين فهل يؤثر في القسامة أم لا على الروايتين اللتين ذكرناهما (مسئلة) فأما قول المقتول دمي عند فلان فهو عند مالك في الجملة لوث يوجب القسامة خلافا لأبي حنيفة والشافعي وقد استدل أصحابنا في ذكره بقوله تعالى أن الله أكرم أن تدبحوا بقرة الأب في الجموع والموازية قال مالك وما ذكره الله سبحانه وتعالى من شأن البقرة التي ضرب الفيل بها فهي فأخبره عن قتله دليل على أنه سمع من قول الميت فان قيل إن ذلك آية قيل إنما الآية في أحيائه فإذا صار حيالم يكن كلامه آية وقد قبل قوله فيه وهذا مبني على أن شريعة من قبلنا نرى بعثة لنا إماما ثبت أسخه واستدل أصحابنا على ذلك أيضا بما روى هشام بن زيد عن أسس أن اليهود يأتل بآية على أو ضاح لها قتلها بحجر فجيء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبهارة في فقال أتمك فلان فأشارت برأسها أن لا تم القل الثانية فأشارت برأسها أن دم وهذا الحديث رواه عثمان عن أسس فزاد فيه أنه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقبر فرض رأسه بالحجارة واسهلوا من جهة المعنى بأن الغالب من أحوال الناس عند الموت أن لا يتزودون من الدنيا قتل النفس التي حرم الله بل يسعى إلى التوبة والاستغفار والندم على التفریط ورد المظالم ولا أحد أبغض إلى المقتول من الماتل وحال إن يزود من الدنيا سفك دم حرام يعمل الله ويحقق دم قاتله وهذا عمدة ما يتعلق به أصحابنا في هذه المسئلة وهي مسئلة فيانظر والله أعلم وأحكم (مسئلة) إذا قلنا أن قول المقتول إن دمي عند فلان يقتل عمدة الله تأثير في القسامة فإنه إن ادعى رجل على رجل أنه نجه أو ضرب به ضربا زعم أنه يخاف منه على نفسه وقد عرفت بينهما عداوة فقد قال مطرف وابن الماجشون وأصبغ لا يجبس بقوله إلا أن يأتي بطعنين وشبهة قوية أو يكون المدعي بحال يخاف منها الموت وقد يصح من الرجل على عمرة عدوه بالمعنى بأن يخرج نفسه (فرع) فإذا مات وقد قال فلان قتلني وأجرحتني أو ضربتني ففي كتاب

ابن المواز فيه القسامة قال أشهب وكذلك لو قال دى عند فلان أو فلان أصابني وهذا اذا ثبت قول الميت بشهادة شاهدين فاذا لم يكن الا شاهد واحد قال ابن المواز فقد اختلف فيه قول مالك وقال عبد الملك يقسم مع شهادته وقال ابن عبد الحكم لا يقسم الا مع شهادة شاهدين وبه قال ابن المواز واحتج لذلك بان القسامة اتمانكون حيث يكون اليمين مع الشاهد وقال ابن القاسم في العتبية ان الميت كشاهد فلا يثبت قوله الا بشاهدين فيقسم حينئذ وجه القول الاخوان قول المقتول دى عند فلان معنى يؤثر في القسامة فثبت حكمه بالشاهد الواحد لقتل القاتل (فرع) ويكتفى في ذلك بقوله فلان قتلتني وان لم يكن به أثر جرح ولا ضرب ولا وصف ضرب ولا غيره ويجب بذلك القسامة وام ابن حبيب عن مالك وجميع أصحابه في العمد والخطأ وكذلك لو قال سقاني سها والسهم أشد وأوجأ قتلا وهو أعلم ببلغ ذلك وأثبت من معرفته ببلغ الجرح منه فيكون فيه القسامة ولا يبالى بتقياً منه أو لم يتقياً قال ومقتل النبي صلى الله عليه وسلم اليهودية التي سمته الشاة فأتى بها ابن معرور قال مالك ويقتل من سقى السم وقال أصبغ فيه من قرب اليعامر أنه طعاما فما كلفه تقياً مكانه امعاء فلما أيقن بالموت قال اسيدوا انما امرأته وخالتا ومات مكانه فأقرت امرأته ان ذلك الطعام جاء به خالتا واذا ثبت قوله بشهادة شاهدين فليقسم ولانه على احدي المرائين ولا ينفع الزوجة قولها اتيتني به خالتي وقد رب الأخرى مائة وتحبس سنة (مشئلة) وسواء كان القاتل دى عند فلان عمدا هاسقا أو غير هاسق فان القسامة تثبت بقوله في العمد والخطأ رواء ابن القاسم عن مالك في المجوعة واحتج لذلك ابن المواز بأنه لو لم يقبل قوله حتى يكون عدلا لم يقسم مع قول المرأة وقد قال ابن القاسم يقسم مع قول المرأة دى عند فلان وروى ابن القاسم وأشبغ في المجموعة والموازية لا يقسم مع قول الصبي دى عند فلان وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك مثل ذلك وزاد الا ان يكون قد رآه في وأبصر وعرف فيقسم مع قوله وقال ابن الماجشون وأصبغ ولا يقسم مع قول الذي على ذى ولا غيره ولا قول عبد على عبد قاله ابن المواز وقال لانهم لا يحلفون على القسامة قال القاضي أبو محمد وانما جوزنا ذلك للفاسق لان الايمان لا تراعى فيها العدالة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى فيه فتلز لا نه يتنقض بالكافر والعبد فان الايمان تصح منهم ولا يؤثر قولهم في القسامة اللهم الا أن يريد بقوله ان الايمان القسامة لا تراعى فيها العدالة فيقسم حينئذ قال وانما فلا تعتبر فيه الاسلام لان غير الاسلام لا قسامة فيه كالمستأمن وروى ابن حبيب كابن القاسم وقد قال في النصرائي يقول دى عند فلان المسلم ولانه يحلفون ويستحقون الديعة ذكره عن مالك وأسكر ذلك مطرف وابن الماجشون ولم يعرفه مالك ولا لأحد من علمائهم وانما قال مالك ان قام شاهد على قتله حلف ولانه يمين واحدة وأخو الدية من مال القاتل في العمد ومن عاقبته في الخطأ وقاله ابن عبد الحكم وأصبغ وقال ابن نافع ولا تحمل العاقلة دية النصرائي لانها تستحق بشاهد يمين ولا تحمل العاقلة ما تستحق بيمين واحدة وانما سرطاني يكون حر الان العبد مال فلا قسامة فيه كسائر الحيوان (مشئلة) وأما اللوث فهو عند مالك الشاهد العدل على معاينة القتل ووجه ذلك انه يقوى جنبه المدعين وله تأثير في نقل اليمين الى جنبه المدعين في الحقوق على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى باليمين مع الشاهد وهدا قال مالك وأخذه ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وذكر ابن المواز عن ابن القاسم أن شهادة المرائين لو بوجوب القسامة ولا بوجوب ذلك شهادة امرأه واحدة وروى ابن المواز عن أشهب عن مالك يقسم مع الشاهد غير العدل ومع المرأة قال ابن المواز ولم يختلف قول

قال مالك فان حلف المدعون
 استحقاقا صحت
 وقتلوا من حلفوا عليه ولا
 يقتل في القسامة الا واحد
 لا يقتل فيها اثنان بحلف
 من ولاة الدم خمسون
 رجلا وخمسين يمينا فقل
 عددهم او نكل بعضهم
 ردت الايمان عليهم الا ان
 ينكل أحد من ولاة
 المقتول ولاة الدم الذين
 يجوز لهم العفو عنه فان
 نكل أحد من أولئك
 فلا سبيل الى الدم اذا
 نكل أحد منهم قال
 يحيى قال مالك وانما رد
 الايمان على من بقي منهم
 اذا نكل أحد من لا يجوز
 لهم العفو عن الدم وان
 كان واحدا فان الايمان
 لا ترد على من بقي من ولاة
 الدم اذا نكل أحد منهم
 عن الايمان ولكن
 الايمان اذا كان ذلك
 ترد على المدعي عليهم فحلف
 منهم خمسون رجلا
 خمسين يمينا فان لم
 يلفوا خمسين رجلا ردت
 الايمان على من حلف منهم
 فان لم يوجد أحد يحلف
 الا ان الذي ادعى عليه حلف
 هو خمسين يمينا ويرى

مالك وأصحابه ان العبد والصبي والذى ليس بثوب فوجه القول الاول ان الشاهد يعني بقوى جنبه
 المدعين فتثبت لها اليمين فاعتبرت فيه العدالة كالشاهد بالدين ووجه رواية أشهب وهو اختياره
 أنه لو ثبت فيه العدالة كالنذير يقول دى عند فلان لان كل من ينسب له القسامة بقوله دى عند
 فلان فانها تثبت بشهادته كالعدل (مسئلة) وأما العبد والصبيان المشهور من المذهب أن
 الشاهد منهم لا يكون لوثا قال ابن المواز لم يختلف في ذلك قول مالك وأصحابه وذكر القاضي أبو
 محمد في معونه ان من أحصاها من يجعل شهادة العبد والصبيان لوثا وبه قال ربعه ويحيى بن
 سعيد الانصاري وزاد شهادة اليهودي والنصراني والجوسي وجه القول الاول ان العبد والصبي
 لا يدخل لها في ايمان القسامة فلا تأثير لشهادته شاهد من فيها كالجنون ووجه القول الثاني انها
 من المسلمين العقلاء فكان لشهادتهم تأثير في القسامة كالعدل (مسئلة) اذ ثبت ذلك فتد
 قال ابن المواز انما يقسم مع شهادة الواحد في هاتين القسامين اذ ثبت هاتين القسامين فيسبى دى و
 ويجعل قتله كعقرى موت عبد الله بن سهل قال ابن الماجشون لان الموت مذنب والجسد لا يذنب
 وقال أصبغ بن أبي أن لا يجعل السلطان فيه بالقسامة حتى يكشف فاعل شئ أثبت من هذا فادان
 القضاء الاستينافى بالقسامة مع الشاهد وبنو قيس قد سدد وجهه وأم ولدته وتكلم وتيسر بديل
 قتله بالقسامة ولا يحكم التوريث في زوجته ورفيقه وهذا ضعيف واختار ابن حبيب قول أصبغ
 (مسئلة) وهذا في القتل على وجه غير القيلة فاما قتل نيلة فنفذ قال ابن المواز ان لم يدل انه
 قتله فغيلة لم يقسم مع شهادته ولا يقبل في هذا الا شهادتان قال الشيخ أبو شامة وهو أصح
 انه يقسم معه ص قال مالك فان حلف المدعون استعفا وادم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه
 ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان بحلف من ولاة الدم خمسون رجلا وخمسين يمينا فان
 دل عددهم او نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الا ان ينكل أحد من ولاة المقتول ولاة الدم الذين
 يجوز لهم العفو عنه فان نكل أحد من أولئك فلا سبيل الى الدم اذا نكل أحد منهم قال يحيى
 قال مالك وانما ترد الايمان على من بقي منهم اذا نكل أحد من لا يجوز لهم العفو عن الدم وان
 كان واحدا فان الايمان لا ترد على من بقي من ولاة الدم اذا نكل أحد منهم
 عن الايمان ولكن
 الايمان اذا كان ذلك
 ترد على المدعي عليهم فحلف
 منهم خمسون رجلا
 خمسين يمينا فان لم
 يلفوا خمسين رجلا ردت
 الايمان على من حلف منهم
 فان لم يوجد أحد يحلف
 الا ان الذي ادعى عليه حلف
 هو خمسين يمينا ويرى

وينوب عن بقي قال محمد وقول ابن القاسم صواب لان أهل القسامة تجزئ أيمان بعضهم عن بعض ولولم يجوز ذلك لم يقل أشهب ان كانوا اثنتين يحلفون بمينا عينا ثم يحلف عشرون منهم عشرين بمينا ولو كانوا مائة متساوين أجزأ عشرين حسنين قال وأما إذا شاع الأولياء ولم يرضوا أن يحلف بعضهم عن بعض فلا بد من قول أشهب وبه قال ابن القاسم (فرع) وهذا اذا كان أسالك من أسلك عن العيين يحصل ذلك عنه وأما ان امتنع عن العيين فتسقط الدية قاله ابن القاسم (مسألة) ولا يحلف في القسامة على قتل العمد أقل من اثنين قاله مالك في المجموعة والموازية قال ابن القاسم كأنه من ناحية الشهادة اذا قتل بأقل من شاهدين قال أشهب وقد جعل الله لكل شهادة رجل في الزنا عينا من الزوج في التعانة قال عبد الملك ألا ترى انه لا يحلف النساء في العمد لانهن لا يشهدن فيه وإنما عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جماعة والجماعة اثنتان فصاعدا قال الله تعالى فأب كان له أخوة فلامه السدس وأصل هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للحارثيين أن يحلفون وتسحقون دم صاحبكم وإنما كان ولي الدم رجلا واحدا وهو عبد الرحمن بن سهل أخو المقتول عبد الله بن سهل وإنما كان حويدة ومحيفة ابني عم فلما علق النبي صلى الله عليه وسلم الأيمان بجماعتهم ولم يقصرهما على ولي الدم كان الظاهر انها لا تثبت الا في حكم الجماعة وأقل الجماعة اثنتان وقد دص عليه ابن الماجشون وأحج عليه بآية الميراث فان كان له أخوة فلامه السدس ولا خلاف ان الأخوين يصبحان الأم عن الثلث إلى السدس كما يفعل الثلاثة من الأخوة ولا يحجبها الأخ الواحد لان اسم الأخوة لا يتناولها (فرق) والفرق بين ولادة القليل لا يقسم منهم أقل من اثنين ويقسم من جنبه القاتل واحد وهو القاتل ان جنبه القليل اذا عدم منهم اثنتان وبطلت القسامة في جنبه فخرجت في جنبه القاتل فان لم يكن معه من يحلف معه من جهتهم كان للطالب بالدم ما يرجع اليه وهو ايمان القاتل وأوليائه ولولم يقبل من القاتل وقيد عدم أولياء يحلفون معه لم يكن له ما يرجع اليه في تبرئته نفسه (مسألة) فاذا كان ولادة الدم اثنتين حلف كل رجل منهم خسا وعشرين بمينا وليس لأحدهما أن يحلف عن صاحبه شيئا من الأيمان قاله ابن المواز عن ابن القاسم ووجه ذلك انه لا يجوز أن يحلف أحد في العمد أكثر من خمس وعشرين بمينا قال ابن المواز عن ابن الماجشون ولهما رأي يستعينان أكثر من مكنهما من العصة ويبدأ بيمين الأقرب فالأقرب يحلفون بقدر عددهم مع المعينين فان حلف الأولياء أكثرهما بنوبهم في العدد مع المعينين جاز ذلك وان حلف المعينون أكثر لم يجز ذلك ووجه ذلك عندى انه نوع من النكول وأما إذا ناسوا وعلى حسب العدد أو كانت أيمان الولاة أكثرها فها على وجه العون للولاة ولو حلف أحد الوليين خسا وعشرين ثم استعان الآخر بأربعة وعشرين من العصة لم يجزه أن يحلف الا لثلاثة عشرين بمينا لان المعينين تتوجه معونتهم اليه والى صاحبه كالحولفوا قبل أن يحلف الولي الأول (مسألة) فان كان ولي الدم واحدا جاز له أن يستعين من العصة بواحد أو أكثر من ذلك ما بينه وبين حسين رجلا والأصل في ذلك ما روى أبو قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للحارثيين الذين ادعى على الهوداء يحلفون وتسحقون الدية بأيمان حسين منكم فكان الظاهر ان هذا العدد لا يزاد عليه لان عد الأنصار كان أكثر من ذلك وتكون الأيمان بينهم على ما تقدم من التفسير

(فصله) وقوله فان قل عددهم أو نكل بعضهم رد الأيمان عليهم بزيادة قل عدد المعينين من العصة أو نكل بعضهم فان كانوا أكثر من اثنين فنكل بعضهم عن معونة الولي فان بقي مع الولي

ترد عليهم الايمان حتى يستوفوا خمسين يمينا فلا تبطل القسامة بنكول بعض المعينين من العصب. مع بقاء الولي أو الأولياء عن القيام بالدم والمطالبة به ولو نكل الولي لم يكن للمعينين القسامة ولا المطالبة بالدم وكذلك لو كان الأولياء جماعة فنكل واحد منهم لم يكن لغريم قسامة في المشهور من المذهب لانه لا قسامة لغريم وترد الايمان على المدعى عليهم وجه القول الأول انهم لما تساؤوا في الحق لم يكن نكول بعضهم مؤثرا في سقوط حق الباقيين أصله قتل الخطأ ووجه الرواية الثانية ان الحق لجماعتهم وليس بعضهم بأولي من بعض باثباته وهو لا يتبع بعض (فرع) قال القاضي أبو محمد وهذا في العصب وأما بالنون والاخوة فرواية واحدة ان من نكل منهم ردت الايمان على المدعى عليهم ووجه ذلك ان البنين والاخوة يردون الأم من الثلث الى السدس فكان لغريمهم حربة والله أعلم وترد الايمان على المدعى عليهم وفي العتبية وغيره خلاف القاسم ورواية عن مالك اذا نكل ولادة الدم عن القسامة ثم أرادوا أن يقسموا لم يكن ذلك لهم ان كان نكولا يينا ومن نكل عن اليمين فقد أبطل حننه ووجه ذلك ان نكول من يجب عليه اليمين توجب رد اليمين على المدعى عليه كالمدعى حنايشه لانه لا يثبت نكول من اليمين مع شاهدها اليمين ترد على المدعى عليه (مسئلة) واذا حلف الأولياء مع المعينين لهم من العصب بدى بالولي ولا يبدأ بايمان المعينين لهم قاله في المجموعة والمواز يداين القاسم قال وانما هذا من الولي من قرابته منه معرفة يلتقي معه اجدوارته فاما من هو من عشيرته من غير نسب فهو من فلا قسم كان للعتول أو لم يكن

(فصل) وقوله ولكي ترد الايمان على المدعى عليهم فيعلمهم خمسون رجلا ربدا ان يحلف الجماعة في النكول كما يحلف الجماعة في الدعوى لان ايمان القسامة لما لم يحلف بها الاثنان فزاد من الماري عليهم وقدر وى بن حبيب عن مطرف عن مالك انه لا يحلف الا للمدعى عليه وحده بخلاف المدعي وقال مطرف لان الخالف المدعى عليه لا يبرى نفسه ووجه رواة ابن الاسم ماروى ابن داود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان فقال للمدعى ان ترضون خمسين يمينا من اليهود ساموا ما عثرى ذلك ان القسامة تحتمل هذا العدد ولا يزداد عليه لان اليهود كانوا أكثر من خمسين رجلا وجه المعنى انه لما جاز أن يحلف مع ولي الدم المدعى عليه جاز أن يحلف مع المدعى عليه المنكر له عده ووجه آخر ان الدماء مبنية على هذا وهو أن يحلفها غير الجاني مع الجاني كالدني في قتل الخطأ فان الجاني كان خمسين وكانت اليمين الواحدة لا يتبع بعض لم يجوز أن يكون الحانون أكثر من خمسين (مسئلة) فاذا قلنا يحلف غيره من عصبته فقد قال ابن القاسم ورواه هو وابن وهب ان مالك يحلف خمسة وخمسون من أولياء المقتول خمسين يمينا وان لم يكن منهم من يحلف الاثنان حلفا خمسين يمينا وروى المدعى عليه ولا يحلف معهم فيحلف هو بعضا أو لم يوجد من يحلف من عصبته الواحدة لم يحلف مع وحلف المدعى عليه وحده خمسين يمينا وقال عبد الملك يحلفه وروى يسعان بن عيسى بن عيسى السواء وله أن يحلف هو أكثر منهم فان لم يوجد من بعينه حلف هو وحده خمسين يمينا حال محمد بن الولي ابن القاسم أشبه بقول مالك في موطنه وانما أراد محمد قول مالك يحلف منهم خمسون رجلا خمسين يمينا

(فصل) وقوله خمسين يمينا وجه ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم ان قال فبشركم يهود بمائة سنين يمينا ومن جهة المعنى ان الايمان المردودة يبرئ مدتها فبان انه لتعنه كايان الحقوق فكذلك الأيمان الثانية في الحسين فان عده ما فيه اسواء كايان المعان

(فصل) وقوله فان لم يلقوا خمسين رجلا رد عليهم الايمان يحلف أن يربدا ان لم يكن من يجوز

❖ قال يحيى قال مالك وانما

فرق بين القسامة في الدم
والايمان في الحقوق أن
الرجل اذا داب الرجل
استثبت عليه في حقه وان
الرجل اذا أراد قتل
الرجل لم يقتله في جماعة
من الناس وانما يلقيس
الخلوة قال فلو لم تكن
القسامة الا فيما ثبت فيه
البينة ولو عمل فيها كما يعمل
في الحقوق حلتك الدماء
واجترأ الناس عليها اذا
عرفوا القضاء فيها
ولكن انما جعلت القسامة
الى ولاية المقتول بيدون
بها فيها ليكف الناس
عن القتل وليعذر القتال
أن يؤخذ في مثل ذلك
بقول المقتول ❖ قال يحيى
وعند قال مالك في القوم
يكون لهم العدد يثبوتون
بالدم فيرد ولاية المقتول
الايمان عليهم وهم نفر لم
عدد أنه يحلف كل انسان
منهم على نفسه خسين عينا
ولا تقطع الايمان عليهم
بقدر عددهم ولا يبرؤن
دون أن يحلف كل
انسان عن نفسه خسين
عينا ❖ قال مالك وهذا
أحسن ماء معت في ذلك
قال والقسامة تصير الى
عصبة المقتول وهم ولاية
الدم الذين يثبوتون عليه
والذين يقتل بقتلهم

أن يحلف من أولياء القتال من يبلغ خسين رجلا يريد وكان من وجد منهم اثنان فرائد ردت الايمان
على من وجد منهم حتى يستوفوا خسين عينا قال ابن الماجشون في الواخعة لم أن يستعينوا بولايتهم
وعصبتهم وعشيرة لهم كما كان ذلك لولا المقتول وقاله المغيرة وأصبح وقال مطرف عن مالك لا يجوز
للدي عليه وحدا كانوا أو جماعة أن يستعينوا بحلفهم كما يفعل ولاية المقتول لانهم اعماد برؤن
أنفسهم وقد تقدم ذكره ويحتمل أن يريد به فان لم يبلغ الذين طاعوا بالأيمان معه خسين رجلا لان
غيره ممن كان يصح أن يحلف معه أو ممن ذلك فان الخسين عينا تدعى من تطوع بذلك
(فصل) وقوله فان لم يجد المدعي عليه القتل من يحلف معه حلف وحده خسين عينا ويرى والمرق
بين الايمان والافئان أن الايمان لا ضرورة تدعو الى التبعض فيها عن العدد المشروع وقد يصدم في
الأغلب عند الخلافين وقوله ويرى يريد برؤن من الدم وعليه جلمائة وسبعين عام قال مالك وابن
القاسم وان أي أن يحلف سبعين حتى يحلف وفي النوادر وقد ذكر ابن القاسم فيهم عن مالك قولا لم
يصح عند غيره من المدعي عليهم اذا ردن عليهم الأيمان فتركوا فالعقل عليهم في مال الجراح خاصة
ويقتض منه في الجرح ربع دين ثبت جرحه واحتج الى القسامة انه من ذلك الجرح مات وقال
القاضي أبو محمد في المدعي عليه القتل وأي المدعون بما وجب القسامة وتركوا عن ايمان يحلف
المدعي عليه القتل وتسقط عنه الدعوى فان نكل فقهار واثنان احداهما يحبس الى أن يحلف
والثانية تارمه البينة في ماله وأراه أشار رابا ابن القاسم (فرع) فاذا قلنا انه يحبس الى أن يحلف فالح
حبس وطال حبسه فقهر روى القاضي أبو محمد يحيى سبيله وفي العتبية والموازنة يحبس حتى يحلف
قال ابن الموارق قد اتفقوا على أن هذا نكل سجن أبدأ حتى يحلف عن ❖ قال مالك وانما فرق بين
القسامة في الدم والايمان في الحقوق أن الرجل اذا داب الرجل استثبت عليه في حقه وان الرجل اذا
أراد قتل الرجل لم يقتله في جماعة من الناس وانما يلقيس الخلوة قال فلو لم تكن القسامة الا فيما ثبت
فيه البينة ولو عمل فيها كما يعمل في الحقوق حلتك الدماء واجترأ الناس عليها اذا عرفوا القضاء فيها
واكر انما جعلت القسامة الى ولاية المقتول بيدون بها فيها ليكف الناس عن القتل وليعذر القتال أن
يؤخذ في مثل ذلك بقول المقتول ❖ قال يحيى وقال مالك في القوم يكون لهم العدد يثبوتون
بالدم فيرد ولاية المقتول الايمان عليهم وهم نفر لم عدد أنه يحلف كل انسان عن نفسه خسين عينا ولا تقطع
الايمان عليهم بقدر عددهم ولا يبرؤن دون أن يحلف كل انسان عن نفسه خسين عينا ❖ قال مالك
وعنا أحسن ماء معت في ذلك قال والقسامة تصير الى عصبة المقتول وهم ولاية الدم الذين يثبوتون
عليه والذين يقتل بقتلهم ❖ ❖ ❖ وهذا على مقالان الفرق بين القسامة والايمان في الحقوق ان الرجل
اذا داب ان استظهر لحقه بالثبوت والبينة أو العدل فاذا ترك ذلك فن ضيعه له والمقتول انما يلقيس
قاتله موضع خلوة وحين يصدم من رآه فكيف يستظهر بأهل العدل ولا علم عدل المقتول
بذلك فلا يمكنه الاستظهار بالبينة ولا استحضار من يشهد له ولو ان يصرف البينة اقل نصرفه
وامتنع من منافعه ومكاسبه وسجن نفسه وتغر عليه عيشه فلذلك جعل قوله عند مالك دعى عند
فلان مؤثرا في القسامة وجعل الايمان الى ولايته وهذا الفرق انما هو دالى قبول قول المدعي
فلان وبين قوله في عهده عشرة فائز ويحتمل عندي وجها آخر من الفرق وهو ان قول المدعي
دعى عند فلان انما يشهد لغيره لانه انما يستحق ذلك بعد موته فانما يشهد لولاه وقول القاتل دعى عند
فلان درهم أو دينار شهادة لنفسه لانه يستحق هو المطالبة به في حياته فلذلك لم يقبل قوله

بمن يجوز قسامة في العمدن ولادة الدم ❦ قال يحيى (٦٢) قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف

(فصل) وقوله في القوم يعمون بالقتل ترد عليهم الإيمان فإن كل إنسان منهم يحلف بخمين عينا قال مالك في الموازنة لأن كل واحد منهم يحلف عن نفسه إذ لعنه الذي كان يقسم عليه قال عبد الملك في المجوع والموازنة والواحدة لكل واحد منهم أن يستعين في إيمانه بن شامع عن عتبة أبي أن يكون على كل واحد خمسون عينا قال ابن المواز وقاله عبد الملك وإن كانوا مفرقة فلا يستعين أحد غير عصمتهم كانوا من ففوا واحد جازان يستعين أحدهم يقوم ثم يستعين بهم الثمان ثم يستعين بهم الثالثان كان المدعى عليهم ثلاثة ولا يجوز أن يجمع أحدهم في عين واحدة تبرئة الثلاثة فيقول ما فعله فلان وفلان ولكن تفردا يمين عن كل واحد منهم

❦ ما جاء فيمن يجوز قسامة في العمدن ولادة الدم ❦

ص ❦ قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف في القسامة في العمدن أحسن النساء وإن لم يكن للقتول ولادة إلا النساء فليس للنساء في قتل العمد قسامة ولا عفو ❦ قال مالك في الرجل يقتل عبدا أنه إذا قام عصمة المقتول أو مواليه فقالوا نحن نحلف ونستحق دم صاحبا فذلك لهم ❦ قال مالك فإن أراد النساء أن يعفون عنه فليس ذلك لهم العصبه والموالي أولى بذلك منهم لأنهم هم الذين استحقوا الدم وحقوقوا عليه ❦ قال مالك وإن عفت العصبه أو المولى بعد أن يستحقوا الدم وأبى النساء وقلن لا ندع دم صاحباتهن أحق وأولى بذلك لأن من أخذ العمد أحسن النساء والعصبه إذا ثبتت الدم وجب القتل ❦ ش وقوله لا يحلف في قسامة العمد أحسن النساء يريد أنه لا يقسم إلا الأولياء من الرجال ومن له تعصيب وأما من لا تعصب له من الخوة وغيره فلا قسامة لهم وإذا كان القتل أم فإن كانت عتقة أو أعتق أبوها أو وجدها أمس مواليها في العمد فلا ابن الناسم في الموازنة والمجموعتان كانت أم من العرب فلا قسامة في عمنه قال محمد بن النضر العرب خولته ولا يذ للخنوة ومن شهد شاهد عدل بقتله عبدا وقال دعي عند فلان ولم يكن له عصبه وكان له من الأخابر نسأ أو خولة فانه لا قسامة فيه ويحلف المدعى عليهم القتل

(فصل) وقوله ليس للنساء قسامة على ما تقدم وقوله لا عفو يريد قبل القسامة وأما بعد القسامة إذا أمس العصبه فقد قال مالك أن عفا النساء وقام بالدم العصبه أو عفا العصبه وقام بالدم النساء من أراد القود أولى بمن تركه لأن الدم إذا ثبت فقد أوجب القتل ص ❦ قال مالك لا تقسم في مثل العمد من المدعين الاثنان فصاعدا فترد الإيمان على ما حتى يحلفا بخمين عينا ثم قد استعفا الدم وذلك الأمر عندنا ❦ ش وقوله لا يقسم في قتل العمد من المدعين الاثنان فصاعدا يريد أنه إن لم يوجد من يستحق أن يحلف من الأولياء إلا واحد فإن الأيمان لا تثبت في جنيتي القتل ولكن ترد على القاتل ❦ يحلف وحده ما لم يوجد من يحلف معه والفرق بينهما وبينه أن جنة القاتل لا يحلف لآباء الدم الاثنان وفي جنة القاتل يحلف لثني الدم واحد أن جنة القاتل إذا تعذر القسامة فيها لم يبطل ما في لأن رد الإيمان على جنة القاتل فيه استثناء أحقهم وجنة القاتل لم تقبل إيمانه وحده مع كثرة وجود ذلك لم يكن لما قلنا من الحق بدل يرجع اليه لأن الأيمان رد إلى جنة القاتل بانتقالها إلى جنة الأم والقتل والله أعلم ص ❦ قال مالك وإذا ضرب النفر الرجل حتى يموت تحت أيديهم فتأواه جميعا فإن هربوا بعد ضربهم كانت القسامة وإن كانت القسامة لم تكن إلا على رجل واحد ولم يفتل غيره ولم يعلم قسامة كانت على رجل واحد ❦ ش وهذا على ما قلنا أن النفر إذا ضربوا رجلا حتى مات تيقن أن موته كانت القسامة وإن كانت القسامة لم تكن إلا على رجل واحد ولم يفتل غيره ولم يعلم قسامة كانت على رجل واحد

في القسامة في العمدن ولادة الدم ❦ قال يحيى (٦٢) قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف من النساء وإن لم يكن للقتول ولادة إلا النساء فليس للنساء في قتل العمد قسامة ولا عفو ❦ قال يحيى قال مالك في الرجل يقتل عبدا أنه إذا قام عصمة المقتول أو مواليه فقالوا نحن نحلف ونستحق دم صاحبا فذلك لهم ❦ قال مالك فإن أراد النساء أن يعفون عنه فليس ذلك لهم العصبه والموالي أولى بذلك منهم لأنهم هم الذين استحقوا الدم وحقوقوا عليه ❦ قال مالك وإن عفت العصبه أو المولى بعد أن يستحقوا الدم وأبى النساء وقلن لا ندع دم صاحباتهن أحق وأولى بذلك لأن من أخذ القود أحق بمن تركه من النساء والعصبه إذا ثبتت الدم وجب القتل ❦ ش وقوله لا يحلف في قسامة العمد أحسن النساء يريد أنه لا يقسم إلا الأولياء من الرجال ومن له تعصيب وأما من لا تعصب له من الخوة وغيره فلا قسامة لهم وإذا كان القتل أم فإن كانت عتقة أو أعتق أبوها أو وجدها أمس مواليها في العمد فلا ابن الناسم في الموازنة والمجموعتان كانت أم من العرب فلا قسامة في عمنه قال محمد بن النضر العرب خولته ولا يذ للخنوة ومن شهد شاهد عدل بقتله عبدا وقال دعي عند فلان ولم يكن له عصبه وكان له من الأخابر نسأ أو خولة فانه لا قسامة فيه ويحلف المدعى عليهم القتل

من ضربهم قتلاؤه وفي العتية من سباع ابن القاسم فمن ضرب رأس رجل فأقام مغمورا لا يفيق
وقامت بنته بغض به فقال اذا لم يبق فلاقسمه وانما القسامة فمن أطاق أو أطمع أو فتح عينه أو تكلم وما
أشبه ذلك ونفوه قال مالك في الموازية وقال ابن حبيب خلا به أهله أو لم يحل لاقسم فيه اذا لم يبق
وقال أشهب اذا مات تحت الضرب أو بقي مغمورا لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ولم يبق حتى مات
فلاقسمه فيه فان تكلم أو شرب أو فتح عينه وشبه ذلك فلا يضمن القسامة في العمد والخطأ قال وكذا
ان قطع نخذه فعاش يومه أو كل وشرب ومات آخر النهار وأمان شقت حسوته أو أكل وشرب وعاش
أياما فانه يقتل قتله بغير قسامة اذا أنفقت مقاتله وكذلك لو انقطع نخاعه بغير قسامة قال ابن القاسم

(فصل) وقوله قتلاؤه جميعا يريدان الجماعة يقتلون بالواحد

(فصل) وقوله فان مات بغض ضربهم كانت قسامة يريدان يشهد على الضرب شاهداً فمات
المضروب ثم مات ففيه القسامة لمن ضربه قاله ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم ووجه
ذلك ما قدمناه

(فصل) وقوله واذا كانت القسامة لم تكن الاعلى رجل واحد هذا قول مالك وأكثر أصحابه
وقال أشرب ان شاء أو قسموا على واحد أو على اثنين أو على جميعهم ثم لا يقتلون الا واحدا ممن أدخلوه
في القسامة كان ذلك لقول الميت دمي عند فلان أو قلان لا شهادة شاهد على القتل أو شاهدين على
الضرب ثم عاش أياما وجفوه مالك انه لا يقتل في القسامة الا واحد فلا معنى للقسامة على غيره
ووجه قول أشهب أن القتل اذا ادعى قتل جماعة فوجب أن تكون القسامة على قتل ذلك لان
الايان لا تكون الاموافقة للدعوى

﴿القسامة في قتل الخطأ﴾

ص قال مالك القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم ويستحقونه بقسامتهم يحلفون
خمين يمينا تكون على قسم موارينهم من الدية فان كان في الايمان كسور اذا قصمت بينهم
نظر الى الذي يكون عليه أكثر تلك الايمان اذا قصمت فجبر عليه تلك اليمين ﴿ن﴾ وهذا على
ما قال ان وفاة الدم الذين يدعون الدم يقسمون في قتل الخطأ مع الشاهد على القتل قال أشهب
وكذلك ان قال دمي عند فلان قتلني خطأ وقال عبد الملك ويؤخذ في ذلك بشهادة النساء فمن علم
الناس بموته وقال ابن المواز اختلف قول مالك في القسامة على قول القتل في الخطأ وقال عيسى بن
دينار اخبرني عن أبيه ان قول مالك في الغريم لا يقسم في الخطأ بقول الميت ثم يرجع فقال يقسم مع
قوله قال القاضي أبو محمد وجه القول الاول انه يثبتان بر بدعي ولده وحرمة الدم أعظم ووجه القول
الذي يرجع اليه انه معنى بوجوب القسامة في العمد فأوجب في الخطأ كالشاهد العدل (فرع)
فاذا قلنا انه يقسم مع قول القتل فانه يقسم مع قول المسخوط والرجال والنساء ما لم يكن صغيرا أو
عبدا أو ميا

(فصل) وقوله يحلفون خمسين يمينا على ذلك العدد لأنها قسامة في دم فاخصت بالخمسين
كالعمد ولهذا المعنى يبدأ فيها المدعون وتكون الايمان على الورتان كانوا يحيطون بالبراءة على
قدر موارينهم فان كان في الايمان كسر فالقسامة على أكثرهم خطأ منها قاله مالك في المجموعة قال
عبد الملك لا ينظر الى كثرة ما عليه من الايمان وانما ينظر الى أكثر تلك اليمين قال ابن القاسم فان

﴿القسامة في قتل الخطأ﴾

* قال يحيى قال مالك

القسامة في قتل الخطأ

يقسم الذين يدعون الدم

ويستحقونه بقسامتهم

يحلفون خمسين يمينا

تكون على قسم موارينهم

من الدية فان كان في

الايان كسور اذا قصمت

بينهم نظر الى الذي يكون

عليه أكثر تلك الايمان

اذا قصمت فجبر عليه

تلك اليمين

* قال مالك فان لم يكن للقتول ورثة الا النساء فانهن يحلفن ويأخذن الدية فان لم يكن له وارث الارجل واحد حلف خسين
يمينا واخذ الدية وانما يكون ذلك

(٦٤)

كان على أحدكم نصفه وعلى الآخر ثلثه وعلى الآخر سدسها جبرته على صاحب الذمف وان كان
الوارث لا يحيط بالمراث فله لا يأخذ حصته من الدية حتى يحلف خسين يميناً (مسئلة) ولا يعمل
بعض الورثة عن بعض شيئاً من الأيمان في الخطأ. كما تعد لهم بعض العصبية عن بعض في العمد الا في
جبر بعض اليمين فانهما يجبر على أكثرهم خطاها على ما تقدم قاله ابن القاسم قال ابن المواز لا تسأل
ولا يصح على أحد فيه اليمين عن غيره كالديون ص. قال مالك فان لم يكن للقتول ورثة الا النساء
فانهن يحلفن ويأخذن الدية فان لم يكن له وارث الارجل واحد حلف خسين يميناً واخذ الدية وانما
يكون ذلك في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العمد. ش. وهذا على ما قال ان حكم النساء في قتل
الخطأ غير حكمها في قتل العمد لانها لما اخصت القسامة في الخطأ لمالك كان ذلك للورثة. ولا
كانوا أونساء قل عددهم أو أكثر ولا يحلف في ذلك الا وارث وأما تسلي العمد مخن، فمتدار العمد اس
وانما يقوم به العصبية من الرجال فلذلك تعلقت الأيمان بهم دون النساء

في المراث في القسامة

ص. قال مالك اذا بيل ولاة الدم الدية فمهور ورثة على كتاب الله تعالى رثها بنات الميت
واخواته ومن يرثهن النساء فان لم يحزن النساء ميراثه كان ماله من دية الأولى. بنات
النساء. ش. وهذا على ما قال ان الولاية ادا بيلوا البقرة فمهرهن. مهور. بنات الله عز
وجل وهذا اذ رضى بها الأولياء والماتل فان رضى الأولياء دون الماتل وماتل العاتل انما لم يرض
ولا سئل لكم الى مالى

(فصل) وقوله في مهور ورثة على كتاب الله عز وجل رثها بنات الميت واخواته. ان من يرثه من
النساء الام والازوجة والاخوة للام والجدة والاصل في ذلك ما روى من الامام مالك بن انس
انه قال كتابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ورث امرأه أسيم الضبي في دبر زوجها ص
قال مالك اذا قام بعض ورثة المقتول الذي يقتل خطأ يريد أن يأخذ من الدية بقدر حصته
واحبابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيئاً هل ولا أكثر دون أن يستكمل الدية يحلف
خسين يميناً فاحلف خسين يميناً استحق حصته من الدية وذلك ان الدية لا تثبت الا بيمين
ولا تثبت الدية حتى ثبت الدم فان جاء بعد ذلك من الورثة أحد حلف. الحسين يميناً فاحلف
منها وأخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فان جاء أخ لم يأخذ من الدية شيء ولا
يميناً السدس. فن حلف استحق. من الدية ومن نكح. من حلفوا كان بعض الورثة باؤ
صيام لم يحلف الذين حضر واخسين يميناً فان. الغائب. بعد ذلك حلف أو. فاعلم ان الحلف
كل منهما لم يحلفوا على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم. قال مالك وسدد احسن
ما بهت. ش. وهذا على ما قال ان بعض ورثة القتل اذا قام وسائرهم غيب فالا يأخذ شيئاً من
الدية حتى يحلف خسين يميناً لا يستحق شيئاً منها الا باستكمال الأيمان. فان. بعد ذلك بعض ورثة
عاب حلف من الأيمان بقدر ما كان يجب عليه منها لو حضر جميعهم. م أول الامر وأخذ حقه من
من الدية ومن نكح بطل

في المراث في القسامة
قال يحيى قال مالك اذا
قبل ولاة الدم الدية فمهور
ورثة على كتاب الله
رثها بنات الميت واخواته
ومن يرثه من النساء فان
لم يحزن النساء ميراثه
كان ماله من دية الأولى
الناس يجرانه مع النساء
قال مالك اذا قام بعض
ورثة المقتول الذي يقتل
خطأ يريد أن يأخذ من
الدية بقدر حقه منها
واحبابه غيب لم يأخذ
ذلك ولم يستحق من الدية
شيئاً قل ولا أكثر دون
أن يستكمل القسامة
يحلف خسين يميناً فاذا
حلف خسين يميناً استحق
حصته من الدية وذلك
ان الدية لا تثبت الا بيمين
يميناً ولا تثبت الدية حتى
يثبت الدم فان جاء بعد
ذلك من الورثة أحد
حلف من الخسين يميناً
بقدر ميراثه وانما أخذ حقه
حتى يستكمل الورثة
حقوقهم فان جاء أخ لم
أخذ من الدية شيء ولا
يميناً السدس وعليه من
الخسين يميناً السدس
فن حلف استحق من
من الدية ومن نكح بطل

حقه وان كان بعض الورثة غائباً أو صمياً لم يبلغ حلف الذين حضر واخسين يميناً فان جاء الغائب بعد ذلك حلف أو. فاعلم ان
الحلف كل منهما لم يحلفوا على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم منها. قال يحيى قال مالك وهذا أحسن ما ذهب

الدية وكلكت لو نكل بعضهم لم يستحق من لم ينكل شيئاً من الدية حتى يستكمل خمسين مينا
 وأخذ من الدية بقدر حصته منها وحلف جميعهم ويطلق حق من نكل ومن غاب من الورثة أو كان
 صغيراً فهو على حقه حتى يكبر الصغير ويحضر الغائب فطلق بقدر حقه وبأخذه (مسئلة)
 فإذا أنسم الورثة ثبتت الدية على عاقلة إن كانت له عاقلة وإن لم تكن له عاقلة ففي بيت المال مؤجلة
 لأن قتل خطأ مبنى على المواساة والعمل عن القاتل وانما يقسم في الخطأ على القاتل إن كان واحداً
 وعلى جميعهم إن كانوا جماعة وليس لأولياء القتل أن يقدموا على بعضهم لأن الدية تبعض وتقسط
 عليهم بخلاف القصاص فيجب تساوى عاقلة كل رجل منهم بما يحجب ما يصيبه منها (مسئلة)
 وبين الورثة عندى في قسامة الخطأ على البت

(فصل) وقوله فإن نكل بعض الورثة بطل حقه معناه بطل حقه من القسامة في التوارث والظهار
 من قول محمد بن جعفر نصيب من نكل إلى العاقلة بعد ما يمتهم على العلم فإن نكلوا دفعوا ذلك إلى من
 نكل دونهم وبين وجه ذلك عندى باعتبار الحقوق والمال وانما رد الدين على الورثة لأهم الفارمون
 ولأن المدعى عليه القاتل أو أقر لم يقبل انفراده فلذلك تعلقت العين بالعاقلة دونة قال ابن القاسم
 وأشهب في المجموع إذا شهد شاهد على إقرار القاتل خطأ لم يجز به عليه وعلى عاقلة منى إذا أنكر
 الشهادة لأنه كالنساءد على العاقلة فإن ثبت على شهادته ففي ذلك القسامة وعلى العاقلة الدية (مسئلة)
 ولو نكل جميع الورثة قال في المجموع إن نكل جميع ولا القاتل حلف المدعى عليه خمسين مينا
 يريد والله أعلم العاقلة فإن نكلوا غرموا ووجه ذلك أن الدعوى تقول إلى مال فاعتبرت في النكول
 والاستحقاق به والله أعلم وأحكم

﴿ القسامة في العيب ﴾

ص قال مالك الأمر عندنا في العيب أنه إذا أصيب العبد عمداً أو خطأ ثم جاء سيده بشاهد حلف
 مع شاهده مينا واحدة ثم كان له قيمة عبيه وليس في العبد قسامة في عمد ولا خطأ ولم أسمع أحداً من
 أهل العلم قال ذلك قال مالك فإن قتل العبد عمداً أو خطأ لم يكن على سيده العبد المقتول قسامة
 ولا بين ولا يستحق سيده ذلك إلا بينة عادية أو شاهد فعلف مع شاهده قال مالك وهذا أحسن
 ما سمعت من ش وهذا على ما قال إن العبد إذا قتل عمداً أو خطأ فجاء سيده بشاهد واحد على ما يدعيه
 من قتله فقد قال ابن المواز لو قام شاهد على حرانه قتل عبداً لحلف سيده مينا واحدة وأخذ قيمته من

المدى عليه ثم يختلف في هذا ابن القاسم وأشهب قال ويحلف مائة ويحبس سنة

(فصل) وثمة وليس في العبد قسامة في عمد ولا خطأ هدهاهو المشهور عن مالك لأن العبد مال
 وفدر وبان المواز إن العبد إذا قتل مدعى عند فلان فإنه يحلف المدعى عليه خمسين مينا ويرأى قال
 أشهب ويضرب مائة ويسجن سنة فإن نكل حلف السيد مينا واحدة واستحق قيمته عبيه مع
 الضرب والسجن قال ابن القاسم يحلف المدعى عليه مينا واحدة ولا قيمة عليه ولا ضرب ولا سجن فإن
 نكل غرم القيمة وضرب ويسجن وقال ابن الماجشون إنما السجين استبراء وكشف عن أمره
 وضرب أداً ولا يضرب مائة ويسجن سنة إلا من ملك سفك دمه بقسامة أو غيرها ووجه قول أشهب
 يحلف خمسين مينا لأنه مستحلف في دم مسلم محرم عليه سفكه ولا يراً من ذلك إلا بخمسين مينا كقتل
 الحر خطأ ووجه قول ابن القاسم إن مال فلم يجز عليه إلا مينا واحدة تبرى من الدعوى كالدينون
 وانما يضرب مائة ويسجن عام إذا دعا عن الدماء والله أعلم

﴿ القسامة في العيب ﴾

قال يحيى قال مالك
 الأمر عندنا في العيب أنه
 إذا أصيب العبد عمداً أو
 خطأ ثم جاء سيده بشاهد
 حلف مع شاهده مينا
 واحدة ثم كان له قيمة
 عبيه وليس في العيب
 قسامة في عمد ولا خطأ ولم
 أسمع أحداً من أهل العلم
 قال ذلك قال مالك فإن
 قتل العبد عمداً أو
 خطأ لم يكن على سيده العبد
 المقتول قسامة ولا بين ولا
 يستحق سيده ذلك إلا
 بينة عادية أو شاهد
 فعلف مع شاهده قال
 يحيى قال مالك وهذا
 أحسن ما سمعت

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
(كتاب العقول)

ص ﴿مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول أن في النفس مائة من الأبل وفي الأنف إذا أوعب جدعا مائة من الأبل وفي المأومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خسون وفي اليد خسون وفي الرجل خسون وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل وفي السن خمس وفي الموضة خمس﴾ ش روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك الأمر عندنا في الجراح على ما في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعته إلى تجران وموله في النفس مائة من الأبل هناء أنه يجب على قاتل النفس من الدية مائة من الأبل يريد والله أعلم على أهل الأبل وذلك أن الدية على ثلاثة أنواع أبل وذهب وورق فهي على أهل الأبل مائة من الأبل وعلى من يجب بثلاثة أسباب مثل أنما ولا خلاف في وجوب الدية به وقتل العمد وقتل شبه العمد وسواء في ذلك اختلاف فيه إن شاء الله تعالى

(فصل) وقوله في الأنف إذا أوعب جدعا مائة من الأبل يريدنا إذا استوعب قطعته وفقد ذكر الشيخ أبو إسحاق قطع الأنف قال وفي الأنف ما جاء في الخبر إذا أوعب جدعا وكذلك إذا قطع مائة من الأبل استيعاب الجدة قطع جميع الأنف وجعل في قطع مائة من الأنف مثل ذلك ويجعل أن يكون معنى قوله وفي الأنف إذا أوعب جدعا أي إذا استوعب منه بالقطع ما يسمى جدعا ومن ذلك وجبت الكلام إذا استوفيت معناه قال القاضي أبو محمد إذا قطع مائة من الأبل الدية لم يروى في الحديث وفي الأنف إذا أوعب جدعا الدية فجعل قطع الأنف استيعابا للجدع وانما أراد بذلك أن قطع المارن وهو ما فوق العظم الذي هو أصل الأنف قال أشهب هو المارن وهو الأذن وهو الخوالة تبلى إلى أن يكون جدعا كاملا وما قطع منه بعد ذلك بأن يستأصل العظم أو بعضه فزاد على الجديم الكامل ولأشهب في المجموعة روى ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم مضى في الأنف بقطع مائة من الأبل الدية كاملة ولعله ذهب إلى تأويل حديث عمرو بن حزم والله أعلم وفي الموازية روى ابن القاسم وأشهب عن مالك أن قال الذي فيه من الأنف أن يقطع المارن دون العظم ولو استأصل من العظم فإن فيه دية وفي النوادر من رواية بن نافع عن مالك ثلاثة في الأنف وإن ذهب منه حتى يستأصل من أصله قال الشيخ أبو محمد لا تستكمل فيه الدية إلا إذا خاف أن يذهب وفي كتاب الأهرني أن أذهب منه والأنف قائم ففيه الدية وجهه الرواية الأولى وهي المشهورة أن المارن عظم فيه منه كامله وجهه ظاهر فوجب الدية لجدع أصل ذلك البصر وجهه الرواية الثانية أن العظم بقوله صلى الله عليه وسلم وفي الأنف إذا أوعب جدعا الدية وقدينا تأويله على الرواية الأولى والله أعلم (مسئلة) ولو ضربه فأطار أنه تم بلفظ الضربة إلى دماغه ففيه الدية للأنف وثلاث الدية للمأومة وكذلك لو وصل الثقب إلى عظم الوجه الذي تحت الأنف فبلغ فيه دية منقلة ولو وجهه كانت فيه موضة قاله أشهب في الموازية قال ابن القاسم وانما معنى قول مالك في الأنف الدية وإن استأصل العظم ما كان من جرح في الأنف نفسه ليصل إلى ماتحته (مسئلة) وهذا إذا بقي الشم فلما إذا ذهب الشم مع الجدع فقد قال ابن القاسم فيه دية واحدة قال الشيخ أبو القاسم والقياس عندي أن يكون

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
(كتاب العقول)

حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول أن في النفس مائة من الأبل وفي الأنف إذا أوعب جدعا مائة من الأبل وفي المأومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خسون وفي اليد خسون وفي الرجل خسون وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل وفي السن خمس وفي الموضة خمس

فيه دية ووجه ذلك ان الجذع تحجب به الدية لما فيه من اذهاب الانف الذي فيه الجبال الظاهر والشحم تحجب به دية لانه من الخواص وليس مما يجب بقطعه الدية من الانف فتدخل الديتان كمال اذهبه بصره بقطع يديه لوجب فيه مال الديتان فاذا قطع بعض الانف فيه من الدية بحسبه قال مالك في المجموعة والموازية انما يقاس من المارن كالخشفة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في المأمومة ثلث الدية قال الشيخ أبو القاسم المأمومة جرح يخرق الى الدماغ قال مالك يصل الى الدماغ ولو بمداخل ابرة قال والجائفة جرح يصل الى الجوف قال العاضى أبو محمد ولا خلاف في ان في كل واحدة منهما ثلث الدية ومعنى ذلك انها جرحان يجب فيهما ثلث الدية على كل حال وان كانت خطأ و برئت على غير شين وكذلك الموضحة والمنقلة لانها متالف مخوف والموازية في الجائفة والمأمومة مادرة ولذلك لم يكن فيها فاصص وان كانت عمدا فلما كانت هذه حالها ثبتت ديتها على كل حال وان كانت خطأ و برئت على غير شين لحقن الدماء (فرع) وهذا اذا كانت الجائفة غير نافذة فان كانت نافذة ففي الموازية من رواية ابن القاسم وأشهب وغيرهما عن مالك فيها ثلث الدية جائفتين قال ابن القاسم في المجموعة وهو أحب فولى مالك الى قال أشهب عن مالك وذلك في العمدة وخطأ أحب مول مالك الى قال وان كان قدر وى عنه غير هذا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وفي العين خسون وفي الرجل خسون وفي اليد خسون معناه والله أعلم في العين من العينين وأما العين المفردة فقد اختلف فيها العلماء وسيأتى ذكرها بعد هذا ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم خمسون ريد نصف الدية لان الدية مائة وتحجب في العينين واليدنين والرجلين اذ ابقي جميع الدية في احدها نصف الدية ولا تعلم في ذلك خلافا والله أعلم (مسألة) وسواء نطعت الأصابع من اليد دون الكف أو قطعت من الكف أو المعصم أو المرفق أو المنكب فديتها سواء خبثت دية دينار قاله مالك في الموازية قال أشهب وكذلك اذا شلت وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك في الموازية في الرجل يقطعها من الورك أو يقطع الأصابع من أصلها يجعلها سواء قال عنه أشهب كما يستكمل دية الذكر لقطع الخشفة فتكون دية كدية من قطعه من أصله (مسألة) وان قطع كفه وليس فيها الأصابع واحدة فله دية الأصابع قاله ابن القاسم وأشهب وسخنون وان كان فيها أصبعان فله دية الأصبعين وهل يجب له ثلث الكف قال ابن القاسم مع الأصبع الواحدة أحب ان تكون له في بقية الكف حكومة وقال أشهب وسخنون لاني له في بقية الكف في المستثنين وقاله ابن القاسم في الأصبعين وقال المغيرة ان كان الأصبعان أخذتهما عقلا أو قودا فله عقل لانه أصابع دون حكومة وقال عبد الملك الحكومة مع العقل الآن يكون فيها أربع أصابع فلاحكومة له لانه يتقادله من كف لها أربع أصابع ولا يتقادله من كف لها ثلاثة أصابع وقدر وى عن ابن شهاب انه قال في الكف الناقصة أصبعاً أو أصبعين فهادية كاملة والدليل على ما نوقله ان المقصود من الكف الأصابع وبها العمل وعمام الجبال فكان الاعتبار بها (فرع) فاذا قطع يد لها أربع أصابع فقد روى أشهب عن مالك لها دية أربع أصابع وأما لو نقصت أعماله قال كان أخذها عقلا فقد قال ابن القاسم وأشهب يحاسب بها وان لم يأخذها عقلا وانما تلفت تعرض وشبه فلا يحاسب بها قال ابن المواز وأعماله الإبهام في هذا كثير ما يحاسب بها قال أشهب وأما الأعتنان من سائر الأصابع فيعاسب بهما في الخطأ

﴿ العمل في الدية ﴾

ص ماله أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم * قال مالك فأهل الذهب أهل الشام وأهل مصر وأهل الورق أهل العراق * ثم قوله أن عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار الحديث ظاهر اللفظ أنه قوم الدية وليس ثم شيء يشار إليه بالتقوى من الدية الأدبية الأبل في المدينة عن ابن كنانة وابن القاسم وقاله مالك في الموازنة أن عمر بن الخطاب قومها فكانت قيمتها من الذهب ألف دينار ومن الورق اثني عشر ألف درهم فاستقر على ذلك الدية لتغير بتغير أسواق الأبل وهذا قال أبو حنيفة في استقرار القيمة وبالنسبة في القدر وقال الشافعي أن الأبل تقوم على أهل الذهب والورق فتكون قيمتها الدية والدليل على ما نقوله أن الذهب والورق في أصل في الدية كالأبل أن عمر بن الخطاب قوم ذلك بحضور المهاجرين والأنصار ولا يصح أن يرصد دية واحدة لأنه كان يقول قوم دية رجل على أهل الذهب فكانت ألف دينار وقوم دية على أهل الورق فكانت اثني عشر ألف درهم ووجه آخر أنه قال قوم الدية فأولى بالقيمة المستقر من جنس القرى وذلك لا يتأتى أن يكون تأثير الحكم بذلك في جميع القرى ثبت أنها ما أراد الحكم بذلك على القرى في الجملة لما يقع في جميعها في المستقبل ومن ذلك نص عليه في من النبي صلى الله عليه وسلم وقدرى ذلك وإن كان من طريق لا يثبت عندنا أو لنقل أن ذلك هو الوجه عليه ما يسمونه الصعبة فثبت أنها جاع ودليلنا من جهة المعنى أنه معنى اللابل والعين فيه يدخل فوجب أن يكون كل شيء من ذلك أصلاً بنفسه كالأداة (مسئلة) إذ ثبت ذلك فإن على أهل الورق اثني عشر ألف درهم خلافاً لأبي حنيفة في قوله عشرة آلاف درهم والدليل على ما نقوله حديث عمر بن الخطاب وعليه يعتمد في أن الذهب والورق أصول في الدية وقد قرآن ذلك من الورق اثنا عشر ألف درهم كما قرآن قدر ذلك من الذهب ألف دينار وإدانت أحد هاتين الأخر ودليلنا من جهة المعنى أن الذهب مقدر في القطع في السرقة ربع دينار بثلاثة دراهم فإن نازعنا في ذلك المخالف لدلالة ما بالأنار التي نوردناها في القطع في السرقة وإن سلمها فسناعله أنه حكم طريقه الجنائية فوجب أن يكون الدينار فيه مقدر بأبني عشر ألف درهم كالمقطع في السرقة.

(فصل) وقوله وقوم الدية على أهل القرى خص بذلك أهل القرى لأن أهل العمود هم أهل الأبل * قال مالك أهل البادية والعمود هم أهل الأبل وهذا إما لاختلاف فيه فأما أهل مكة فدخل أهل مكة في الموازنة أهل الحجاز أهل أبل وأهل مكة منهم وأهل المدينة أهل ذهب وورق * وأما أهل القرى فالتعينة أهل مكة أهل ذهب (مسئلة) وأما أهل الذهب في الموازنة من مالك أهل الشام وأهل مصر أهل الذهب وقال ابن حبيب وكذلك مكة والمدينة وقال أصح في التعينة هم اليوم أهل الذهب وقال الشيخ أبو القاسم وأهل المغرب أهل ذهب قال ابن حبيب أهل الأندلس أهل ورقة فثبت أن يجمع بينهما قول ابن القاسم فيكون أهل المغرب أهل ذهب الأندلس ويحتمل أن يكون ذلك خلافاً من قولهما (مسئلة) وأما أهل الورق فقد قال مالك أهل العراق أهل الشيخ أبو القاسم وأهل فارس وخراسان * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أنه يجب أن ينظر إلى غالب أموال الناس في البلاد فأى بلد غلب على أموال أهلها الذهب هم أهل ذهب وأى بلد غلب

﴿ العمل في الدية ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك
 أنه بلغه أن عمر بن الخطاب
 قوم الدية على أهل القرى
 فجعلها على أهل الذهب
 ألفي دينار وعلى أهل
 الورق اثني عشر ألف
 درهم * قال مالك فأهل
 الذهب أهل الشام وأهل
 مصر وأهل الورق أهل
 العراق

على أموالهم الورق فهم أهل ورق وورق بما انتقلت الأموال فيجب أن تنتقل الأحكام وقد أشار إلى ذلك في قوله في مكة والمدينة اليوم أهل ذهب (مسئلة) ولا يدخل فيها غيره هذه الأصناف الثلاثة قال مالك في الموازية لا يؤخذ فيها بقر ولا غنم ولا حلال ولا تكون إلا من ثلاثة أشياء ابل أو ذهب أو ورق وذلك خلاف أبي يوسف ومحمد بن الحسن في قولهما يؤخذ من أهل البقر مثل البقرة ومن أهل الغنم ألف شاة ومن أهل الحلال مائة حلة بجانبة والدليل على ما نقوله أن عرفوم الأبل على أهل القرى بالذهب والورق ووافق على ذلك من عاصره من الصحابة وذلك يقتضي فصر الدية على أن ذلك لوجهين أحدهما أن التقويم إنما يكون بالذهب والورق والثاني أن الحكم بذلك كان عامافي جميع القرى فلم يبق من القرى موضع يحكم على أهله بالخلل ومن جهة المعنى أن الخلل نوع من العروض فاشبهه العقار ووجه آخر أن الذهب والورق يحفظ حله وتتساوى قيمته والأبل لا مسقة في نقلها وسائر المواشي تختلف قيمتها ويشق نقلها وإنما ألزم أهل كل بلد أفضيل أموالهم من مالك أنه سمع أن الدية تقطع في ثلاث سنين أو أربع سنين * قال مالك والثلاث أحب ما سمعت إلى في ذلك * ش قوله أنه سمع أن الدية تقطع بقتضى أمر من أحدهما التأجيل والثاني التجهيم على آجال بعضها بعد بعض فآخرا أنه سمع أن ذلك في ثلاث سنين أو أربع سنين ويصطلح ذلك معاني أحدها التصير والثاني الشك والثالث أن يكون سمع القولين كل قول من قائل من أهل العلم برأيه يبقى به دون القول الآخر واختار مالك رحمه الله ثلاث سنين والأصل في ذلك ما روى أن عمر بن الخطاب وعلي رضي الله عنهما قضيا بالدية في ثلاث سنين ولم يختلفا فيها أحدين من جهة المعنى أن العاقلة تبعه لها على وجه المواساة فيجب أن يحفف عنها وكانت في الأصل من الأبل وقد تكون وقت الوجوب حوامل فلا يجوز أن يكفوا إذا حوامل وفي الثانية لو ابن فوجب أن يؤجلوا ثلاث سنين فيضع لهم ما شئى به السن الواجبة قاله القاضي أبو محمد في معونته (مسئلة) وهذا حكم الدية الكاملة وأما أعضاؤها فقد قال الماضي أبو محمد عن مالك في ذلك روايتان أحدهما الحلول والثانية التأجيل وهو جبر رواية الحلول أنه بعض دية فكان على الحلول أصل ذلك مادون الثلث ووجه روايه التأجيل أنها دية تبعه لها العاقلة كالدية الكاملة (فرع) فإذا قلنا بالتأجيل قلنا ثلثا في سنة وثلثا في سنتين فأما نصفها فقال الشيخ أبو القاسم في النصف والثلثة أربع روايتان أحدهما أنها في سنتين قال ابن المواز وقاله عمر بن الخطاب والثانية أنها ترد إلى الاجتهاد وقال القاضي أبو محمد إحدى الروايتين أن النصف في سنتين وكذلك الثلثان والثلث في سنة والرواية الثانية أن ذلك يصرف إلى الاجتهاد وقال ابن المواز والرواية الأولى أخذ أصحاب مالك الأشهب فقال في النصف وخذ الثلث إذا مضت السنة والسدس الباقي إذا مضت السنة الثانية فوجه الرواية الأولى أن الدية مبنية في تجهيها على أعوام كاملة ولذلك لم ينجم على المشهور ولأن المعاني التي تجب من أجلها من تلاحق الإنسان أو تكامل الفناء إنما يحصل بالأعوام فلذلك بلغ النصف إلى الستين ليكمل المقصود في العام الثاني من السدس الزائد على الثلث والله أعلم وأحكم وعلى هذا يجب أن يكون ثلاثة أرباع الدية في ثلاثة أعوام وقد قاله ابن المواز وقاله ابن القاسم في المدونة إلا أنه قال في خمسة أسداسها بجته إذا لم يمت في السدس الباقي وقال ابن المواز إذا جاوزت الثلثين بأمر بين فهي كالكاملة فإن جاوزته بالشيء الحسير فذلك كالأشهب (فرع) وإذا قلنا أن ما زاد على الثلثين يقطع في ثلاثة أعوام فكيف يكون ذلك قال أشهب في المجموعة إذا زادت على الثلثين بماله بالقطع في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه

* وحدثني يحيى عن مالك
أنه سمع أن الدية تقطع في
ثلاث سنين أو أربع سنين
* قال مالك والثلاث أحب
ما سمعت إلى في ذلك

العاقلة فكانت حاله أصل ذلك ما دون الثلث من أرش الجراحات ووجمال واية الثانية انهادية
كاملة فكانت منعمية على ثلاثه أعوام كالتى تعملها العاقلة ص **ع** مالک عن يحيى بن سعيد أن
مر وان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبى سفيان انه أبى مجنون قتل رجلا فكتب اليه معاوية أن
اعقله ولا تقدمه فانه ليس على مجنون قود **ش** قوله ان مروان كتب الى معاوية يسأله على
ما يلزم الامر او الحكم من الرجوع فبأ أشكل عليهم الى قول الاثمة لاسيا من كان منهم محب النبي
صلى الله عليه وسلم ومحب خلفاء الراشد بن بعصره وعلم أحكامهم وشهد له مثل عبد الله بن عباس انه فقيه
وانما كتب اليه مروان يسأله عن مجنون قتل فأجابه عن كتابه ان حكم المجنون القاتل ان يعقل ولا
يقاد منه ووجه ذلك ان فعله من غير قصد فأشبهه قتل الخطأ وقتل الخطأ يختص بالعقل دون القصاص
ويؤكد ما بلغ ثلث الدية فحين عقل جراحه فأما قصر عن ثلث الدية أو تلف من مال ففي ماله ان كان له
مال فان لم يكن له مال اتبع به في ذمته طاعة أشبه وهذا في المجنون الذى لا يعقل ولا يفكر وقد قال ابن
القاسم اذا رجع من أدب المعتوه أن يكف ثلاثا يتخذ عادة فليؤدب ويجب أن يكون هذا في مجنون
يعقل فأما مجنون لا يعقل فسد قال ابن القاسم في المجنون والمعتوه لو وقع على انسان ففرق ثيابه أو
كسر له سنانا فاعمر عليه بدو الله أعلم اذا كان لأفصله (مسئلة) وأما الكبير المولى عليه فيقاد
منه في العمدى النفس والجراح وخطؤه على العاقلة لأن قصده يصح وانما سمعته بمنزلة ماله وحفظه
(مسئلة) وأما السكران فيقاد منه وان قصده يصح وهو مكلف ولو بلغ الى أن يكون مغمى عليه
لا يصح منه قصد ولا يسمع ولا يرى **ع** قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه فعندى لا يلزم معنى وهو
كالعجاء وأما التامم فما أصاب في نومه من جرح يبلغ الثلث فعلى عاقلة طاعة ابن القاسم وأشبه بزيادة
أشبه وما كان دون الثلث ففي ماله كالمجنون والعصى ص **ع** قال مالک في الكبير والصغير اذا
قتل جلا جلا جلا عدا ان على الكبير ان يقتل وعلى الصغير نصف الدية **ع** قال مالک وكذلك الحر
والعبد يقتلان العبد عدا يقتل العبد ويكون على الحر نصف قيمته **ش** وهذا على ما قال وذلك
ان الكبير والصغير اذا قتل رجلا جلا جلا فلا يخولان يقتلاه خطأ أو عدا أو يقتله أحدهما خطأ
والآخر عدا فان قتلاه خطأ فلا خلاف ان على عاقلة كل واحد منهما الدية وان قتلاه عدا فقد قال مالک
يقتل الكبير وعلى الصغير نصف الدية وقال أبو حنيفة والشافعى لا يقتل الكبير والدليل على ما
نقلوه ان القتل كله عدا وانما يسقط القتل عن الصغير لصغره وعدم تكليفه كالموتله أو يروى أجنبي
عدا حرماه فانه يعقل الاجنبى وعلى الاب نصف الدية ان القتل كله عدا لكن القصاص صرف
عن الاب لمعنى فيه لاصفة القتل (مسئلة) فان كان قتل أحدهما خطأ وقتل الآخر عدا فان كان
الخطأ من الكبير فعلى كل واحد منهما نصف الدية وان كان الخطأ من الصغير والعبد من الكبير فقد
قال ابن القاسم عليهم الدية ولا يقتل الكبير قال في الموازنة فلا يدرى من أيهما مات وقال أشبه
بقتل الكبير واختاره ابن المواز قال لان عدا الصبي كالخطأ وحجة ابن القاسم انه لا يدرى من
أيهما مات غير صحيح لأنه اذا عدا الصبي لا يدرى أيهما مات وهو يرى عدا كالخطأ وما قاله ابن
المواز لا يلزم ابن القاسم لا يدرى من أيهما مات لا يدرى هل مات من ضرب عدا أو ضرب خطأ فهذا
الذى يمنع القصاص من المتعد كالمالك ككبيرين أما ان كان الكبير والصغير عامدين فقد علم انه
مات من ضرب عدا وانما يسقط القصاص عن الصغير لمعنى فيه لالغنى في الضرب كالمالك ككبيرين
قتلاه عدا فعنى من أحدهما المسقط بذلك القصاص عن الآخر أو قتل حر وعبد عدا عدا فان

وحدثني عن مالک عن يحيى
ابن سعيد أن مروان بن
الحكم كتب الى معاوية
ابن أبى سفيان أنه أبى
مجنون قتل رجلا فكتب
اليه معاوية أن اعقله ولا
تقدمه فانه ليس على
مجنون قود **ع** قال مالک
في الكبير والصغير اذا
قتل رجلا جلا جلا عدا أن
على الكبير أن يقتل وعلى
الصغير نصف الدية **ع** قال
مالک وكذلك الحر والعبد
يقتلان العبد يقتل
العبد ويكون على الحر
نصف قيمته

سقوط القصاص عن الحر لا يسقطه عن العبد لان ما أسقطه عن صاحبه لم يكن لمعنى فى الفعل وانما كان لمعنى فى الناعل ولو قتل أحدهما عبداً والآخر خطأ لسقط القصاص عنهما لانهما سقط القصاص عن أحدهما لمعنى فى الفعل ولا يدعى هل مات من ذلك الفعل الذى يمنع القصاص من أحدهما أو من فعل الآخر الذى لا يمنع القصاص (مسئلة) ولو قتل رجلان رجلان أحدهما خطأ والآخر عبداً فقد قال ابن الماجشون فى الواخعة والمجموعة على العاد القتل وعلى الخطئ نصف الدية قال ابن حبيب واضطرب فيها قول ابن القاسم فقال مرة يعبر الأولياء أن يقسموا على من شأؤهما مات القتل قصداً أو صدماً واستحسن هذا أصبغ ثم قال مرة يقسمون أن من ضربهما مائة ثم يكون نصف الدية فى مال العاد ونصفها على عاقلة الخطئ وإن كان مات القتل قصداً وثبت فى ذلك بينة قال ولا يقتل المتعمد إذا شاركه الخطئ والذى حكاه القاضي أبو محمد أنه متى استترك فى القتل من يجب عليه القود ومن لا قود عليه كالعبد والخطئ والبالغ والصغير والعادل والمجنون مثل من ربه له قود وكان على الآخر يسقطه من الدية فسوى بين مشاركة الخطئ ومشاركة الصغير فى القصاص ممن شاركه وقال أبو حنيفة والشافعى لا قود على من يشترك أحدهم والدليل على ما نقله قوله دعائى كتب عليكم القصاص فى القتلى الحر والعبد بالعبد ماري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إن شأؤا قتلوا ودليلاً من جهة المعنى أن الاشتراك فى القتل لا يفسد جاسه كاشتراك الحر والعبد فى قتل العبد

(فصل) وقوله وعلى الصغير نصف الدية يحتل أن يريد بدائه فى ماله ويحتل أن يريد بدائه على عاقلة وقد اختلف فى ذلك قول مالك فقال فى الموازية والمجموعة نصف الدية على عاقلة الدية لأن عمده كالخطأ وقاله ابن الماجشون وهو المشهور من منذهب أصحابنا وقول ابن المواز عن مالك أن ما وقع من الدية على الحر أقل من ثلث دية قاتله فى ماله بل يكون على ما وقع على الصغير فى ماله وإن لم يقتله به الاكبر واحداً وانما يكون ما يقع عليه وإن كان أحد عشر على عاقلة إذا كان القتل كله خطأ وبهذا قال الشافعى وجه قول مالك أنه على العاقلة لانه قتل لا يثبت بد القصاص مع ثبوت الدية فكانت الدية على العاقلة كالخطأ وجه قول ابن المواز أنه عمد فلم تجب بدية على العاقلة كعمد الكبير (فرع) فإذا قلنا ان الدية على العاقلة فى مسئلتنا فإن كان القاتلون عشرة وأكثر من ذلك فإن عشر الدية على عاقلة الصغير قاله ابن الماجشون وغيره من أصحابنا لان الاعتبار بأصل الدية وعلى دية كاملة وذلك الجزء وإن هل مؤجل فى ثلاثة أعوام رواه ابن المواز وجه ذلك ما سنده من الاعتبار بأصل الدية وهى دية كاملة فوجب أن ينجم فى ثلاثة أعوام لأن على كل واحد جزءاً من دية كاملة كما ينجم ما ينجم كل إنسان من العاقلة على ثلاثة أعوام وإن كان ذلك أقل من الدية ورأى أن الذى يصيبه من ذلك أقل مما يصيب عاقلة أخرى من ثلث دية ولكن من الدية ما سندهم من الاعتناء بأصولها وعلى حسب ذلك يكون تجبها وتحمل العاقلة لها

(فصل) وقوله وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عبداً فإنه يقتل العبد وعلى الحر نصف دية العبد المقتول وهذا على ما قاله وذلك لأن من منذهب مالك رحمه الله أن الحر لا يقتل بالهبد ويقتل العبد بالهبد وبما قاله الشافعى وقال أبو حنيفة يقتل بعبد غيره والدليل على ما نقله أن هذا أحد نصوص القصاص فلم يجز بين الحر والعبد كالقصاص فى الأطراف (مسئلة) فإذا ثبت أن الحر لا يقتل بالعبد ومثل عبداً حر وعبداً فإنه لا يقتل الحر ويقتل العبد لان القتل كله قتل عمد فاسقط من القصاص عن

الحر لنقص المقتول بالرق عن مساواة الحر لا يسقط ذلك عن العبد القاتل لانه مساو له في الحرية لان
المسقط في القصاص انما هو لمعنى في القاتل لا للمعنى في القاتل قال الله عز وجل الحر بالحر والعبد
بالعبد (مسئلة) ولو قتل راعي عبد وحر فانهما يقتلان به لان الحر مساو للقتول والعبد أدون رتبة
من الحر فيقتل بالحر ولا يقتل الحر به على ما تقدم

✽ ما جاء في دية الخطأ في القتل ✽

عن يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليان بن يسار أن رجلا من بني سعد
ابن لبسأ جرى فرساعلى أصبح رجلا من جهينة فزنا منها فأتى فقال عمر بن الخطاب للذي أذى
عليه أن تلعن ون بالله خدين بيننا لما أتوا وتجرجوا وقال الآخر بن أمية فأتوا فقتلوه
عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعدين ✽ قال مالك وليس العمل على هذا ✽ س مؤله أن
رجلا سميا بطيئ فرسه على أصبح رجلا من جهينة فزنا منها ف يذرمها القم وتزايدت فأتى
الذي في فأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه السعدين أن يلعن وأما ما هنا على ما تقدم من القسامة
انما هو رأي أن يبدأ المدعى بالسلم بالإيمان ونهيب مالك وغيره من العلماء أن يبدأ المدعون
على ما تقدم في كتاب النساء لان ذلك يقضى الحد المرفوع وظاهر ذلك قال مالك ليس
المدعى على يد اربان الذي هو ويحب أن يبدأ المدعو لان جهنهم أظهر على ما تقدم
(قول) ولما ألقى المدعى عليهم المدون من الإيمان وتجرجوا قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه
بشطر الدية على السعدين ريدانه أسلمح بينهم على دنا فسماه قضاء بما يوجد من جهنهم والافاضاء
سب أن يكون من ردت عليه الخمين فنسكضى عليه وفي سئلنا انه اذا رد الإيمان على المدعى
سليم فسكوا عن مالك وأبى أن احدا هما منهم يحسبون حتى يجلتوا فان طال حبسهم خلوا
واراوبة الثانية التي تليهم بالنكول وأبو حنيفة الذي يقول يبدأ المدعى عليهم ما بين ولا يرد
اليمين ويصع أن يكون قول مالك رضى الله وليس العمل على هذا يريد ما تقدم من تبدأ المدعى
عليهم والافاضاء بينهم بنصب الدية ان حل قوله فعضى عمر على السعدين بنصف الدية على أن ذلك حكم
قضى بينهم من غير أن يعتبر في ذلك رضام وانته أعلم وأحكم ✽ مالك أن ابن شهاب وسليان
ابن يسار وربيعة بن عبد الرحمن كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة ✽ س مؤله أن ابن شهاب
وسليان بن يسار وربيعة كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون
وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة ومو نهيب مالك والثاني وقال
الليث وعبد العزيز بن أبي سامة وذهب أبو حنيفة إلى أن دية الخطأ عشرو بنت مخاض وعشرون
ابن لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة والليث على ما نهيب مالك انه من
لا يدخل له في الزكاة فلم يكن له مدخل في دية الخطأ كالهملان (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان دية
الجراح خطأ على هذا انما أيضا قاله مالك في المجموعة فان كان جراحه على أقل من خمس من الابل
كالثعلب كالهملان في هذه الاسنان الخمسة في الأغلة ثلاثة أشهر وثلاث خمسة ثلث بعير من كل
سكن يكون ذبته ثم كالهملان الماشجون في الجحور وموازيه ✽ قال مالك الأمر المجتهد
عليه عندنا انه لا قود بن الصبيان وان مدهم خطأ ما لم تجب عليهم الحدود ويلقوا الحان وان قتل الصبي

✽ ما جاء في دية الخطأ ✽

في القتل ✽

✽ حدثني يحيى عن مالك ✽

عن ابن شهاب عن عراك

ابن مالك وسليان بن يسار

أن رجلا من بني سعد

ابن لبسأ جرى فرساعلى

أصبح رجلا من جهينة

فزنا منها فأتى فقال عمر

ابن الخطاب للذي أذى

عليه أن تلعن ون بالله خمين

بيننا ما مات منها فأبوا

وتجرجوا وقال للآخر بن

أمية فأتوا فقتلوه

عمر بن الخطاب بشطر

الدية على السعدين ✽ قال

مالك وليس العمل على

هذا ✽ وحدثني عن مالك

أن ابن شهاب وسليان

ابن يسار وربيعة بن

عبد الرحمن كانوا يقولون

دية الخطأ عشرون

بنت مخاض وعشرون

بنت لبون وعشرون ابن

لبون ذكر وعشرون حقة

وعشرون جذعة ✽ قال

مالك الأمر المجتهد

عليه عندنا انه لا قود بن

الصبيان وأن مدهم خطأ

ما لم تجب عليهم الحدود

ويلقوا الحان وأن قتل

الصبي

لا يكون الاخطأ وذلك لو أن صيا وكبرا قتلوا رجلا حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية **ش** قوله رحمه الله لا فودين الصبان القود هو القصاص يريد ان عمد الصبي لا قصاص عليه فيه وهو لم يعدم خطأ يريد ان له في ذلك حكم الخطأ وقوله ما لم ينجب عليهم الحدود يريد الحدود التي تجب على من فعل أسبابها من حد قذف وشرب خمر وزنا وقوله وان لم يبلغوا الحلم يريد الاحتلام وقد عجل أن يكون ذلك بمعنى واحد وفي الموازية ما جئني غلام لم يحتلم وصبيته لم تحض من عمد فهو كخطأ وما كان بعد الحيض والاحتلام أقيد منها وان كان في ولاية فعلي هذا يكون معنى لم تجب عليهم الحدود ولم يبلغوا الحلم سواء ويحتمل أن تجب عليهم الحدود بالانبيان لأن الأمر ظاهر وأما الاحتلام فهو ما ينفر دمه فتمت محتمل فيعتدل أن ينكره اذا جئني أو أتى بما يجيب عليه فيه حد والدثر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرى فسد يقتله من الرجل يوم قر بفتنة وغرهم الانبياء لأنه أمر ظاهر والاحتلام أمر غائب يمكن أن يدعي وينكره من وجوه (مسئلة) وهذا حكم الصغير يعقل ويعرف ما يعمل وله قصد وأما الرضيع فلا شيء فيه أفسد وكسر قاله ابن القاسم في الموازية فيقول فلو فاعين رجل فوقف وقال فتكلم الناس في هذا والكسر تندي أبين وقال ابن القاسم في الموازية ان كان المبي ابن سنة وقال عنه عيسى في العتبية ابن سنة وقد فنعو ذلك فكسر لولوة وأنف شيأ في ماله ان كان فنجني وينتهي اذا جروا ما بين سنة أشهر ونحوها لا يزجر وان زجر فلا شيء عليه (مسئلة) واذا سرق المبي الشيء فاستنكبه فمكسأل أشهب من مالك أشد ذلك أن يتبعه وما هو بالبين ومن الأمور ما لا ينسب أبدا وكذلك ما كان دون ثلث الدية من جرأته وهذا اذا كان له مال فان لم يكن له مال فقد قال ابن نافع ودون عليه وقال ابن القاسم عن مالك هو في ذمة (مسئلة) واذا جنى الصبي أدبان كان يعقل ما يمنع قاله ابن القاسم ووجه ذلك انه فيهم الزجر والعقوبة والتعزير انما اوضاع الردع والازجر والتعليم كما يؤدب على تعاليم القرآن وغير ذلك مما ينتفع به والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله ولو قتل صغير وكبير حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية يريد ان العقل كلما كان خطأ كان مما تجب به الدية فليزم كل واحد منهما نصف الدية لان الاتجار في ذلك بعد القاتلين وعلى حسب ذلك تكون الدية مقسومة على عواصمهم والله أعلم وأحكم **ص** قال مالك ومن قتل خطأ فاعاقبه مال لا فوديه وانما هو كغيره من ماله يقضي بدنه ويجوز فيه وصيته فان كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ثم عفا عن دية فذلك جائزه وان لم يكن له مال نير دية جائزه من ذلك الثلث اذا عفا عنه وأوصى به **ش** وهذا على ما قاله ابن العوض من مثل الخطأ انما هو الدية خاصة وهو العقل دون القصاص فاما ذلك مال حكمه حكم مال المقتول بمعنى انه هو يدخل فيه وصاياه وان كانت على الاطلاق قاله أشهب في الموازية واذا عفا المقتول عن العاتل فاما ذلك بمنزله أن يوصى به بذلك قدر من مال يعمدونه فان كان ثلث ماله ودينه يعمل دية جازعه عنها وار، لم يكن له مال غير الدية سقط عن عاقلة القاتل ثلثها وقال في الموازية يخاص بها أهل الوصايا قال أشهب في الموازية يتفأ أصاب أهل الوصايا أخذوه في ثلاث سنين من العاقلة وأخذوا لربته ثلثها كذلك (مسئلة) واذا عفا المقتول عمدا فلا يحل أن يكون قتل غيلة أو غير غيلة فان كان قتل غيلة ففي المجوع من رواية ابن نافع عن مالك ليس له ذلك ووجه ذلك ان حكمه لازم وحد ثابت لا يجوز العفو عنه كالذي يقتله المحارب (مسئلة) فان كان على غير وجه القيلة وعفا عنه قاتله في المجوع عن

لا يكون الاخطأ وذلك لو أن صيا وكبرا قتلوا رجلا حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية **ش** قال مالك ومن قتل خطأ فاعاقبه ماله لا فوديه وانما هو كغيره من ماله يقضي بدنيه ويجوز فيه وصيته فان كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ثم عفا عن دية فذلك جائزه وان لم يكن له مال غير دية جائزه من ذلك الثلث اذا عفا عنه وأوصى به

رواية ابن القاسم وابن وهب وغيرهما عن مالك أن ذلك له دون أوليائه وولده

قال في الموازية ولا

قول لغرمائه ومعنى ذلك أنه أحق بالعفو منهم لأنه مالك البيت منه ولده وأوليائه ولو قال دى عند فلان

فأقتله ولا تقبلوا منه دية لم يكن للورثة أخذ الدية منه ولو عفا بعض أوليائه لم يجز عفوهم قاله أشهب

في المجموعة وقال أصبغ في الواخعة أن ثبت الدم بينه فلا عفو لهم وإن استعفى بالقسماء فالعفو للورثة

(مسئلة) إذا ثبت ذلك فلا يتجاوز أن يكون عفوهم قبل القتل أو بعده فإن كان قبل القتل ففي العتبية

من رواية أبي زيد عن ابن القاسم فبين قال ليتني أجسد من يقتلني فقال رجل أشهد أنك وهبت لي

دمك وعفوت عني وأنا أقنتلك شاهداً له فقتله فقال اختلف فيها أصحابنا وأحسن ما رأيت أن يقاذه

لأنه عفا عن شيء قبل أن يجب وإنما وجب لأوليائه بخلاف عفوهم بعده لأنه قتله ولو أذن له في قطع

يده ففعل لم يكن عليه شيء قال مالك في المجموعة يعاقب القاطع يده ولا غرم عليه في قطع يده ولأنه

قطعه بآذنه (مسئلة) وأما عفوهم عن قتله عمدًا بعد القتل فلا يتجاوز أن يكون جرماً لا يتيقن منه

الموت وأجر حاشيتين منهما الموت وتنفذ مقاتله فإن كان جرماً لا يخفى منه الموت غالباً ثم عفا عنه ثم

نز في جرحه حاشيت في الموازية أن لولاه أن يقسموا ويقتلوا لأنه لم ينفذ عن النفس قاله أشهب

الآن بقول عفوت عن الجرح وماتوا منه فيكون عفوهم عن النفس ووجه ذلك أنه عفا عن جرح

ولم يعلم أنه يؤل إلى نفس وأما إن عفا بعد أن أنفذ مقاتله فذلك الذي يجوز عفوهم على ما فسدها وبالله

التوفيق (مسئلة) فإن كان القتل عمداً فإن أوصى أن تقبل منه الدية وأوصى بوصايا فقدر وى

عيسى عن ابن القاسم في العتبية ذلك جائز وصاياه في دينه وماله ولو أوصى بالعفو عن الدية انتقل

الدم إلى الدية فصار ماله حكم ماله وقال أشهب إن عفا المقتول عن الدية دخلت فيها الوصايا ولو عفا

الورثة عن الدية لم تدخل فيها الوصايا وإن عاش بعد الضرب من الموازية

﴿ ما جاء في عقل الجراح في الخطأ ﴾

ص مالك أن الأمر المجتمع عليه عندهم في الخطأ أنه لا يعقل حتى يبرأ المجرع ويصح وأنه ان

كسر عظم من الإنسان بدأ ورجل أو غير ذلك من الجسد خطأ فبرئ وصح وعاد لهيبته فليس فيه

عقل فإن نقص أو كان فيه عقل ففيه من عقله بحساب ما نقص قال مالك فإن كان ذلك العظم مما

جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى فبحساب ما فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم وما

كان مما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى ولم تخص فيه سنة ولا عقل مسمى فإنه

يجهده فيه قال مالك وليس في الجراح في الجسد إذا كانت خطأ عقل إذا برئ المجرع وعاد لهيبته

فإن كان في شيء من ذلك عقل أو شيء فإنه يجهده فيه إلا الجائفة فإن فيها ثلث الدية قال مالك وليس في

منقلة الجسد عقل وهي مثل موخجة الجسد ش وهذا على ما قل أن المجرع خطأ لا يعقل جرحه

حتى يبرأ وذلك أن الله أن خذ به جرحه قبل البرء بما ترى إلى ما هو أكثر منه فصحت إلى أن تكرر

الحكم والاجتهاد وربما انتقل ارش الجناية عن الجاني إلى العاقلة بأن يكون ارش الجناية الأولى أقل

من الثلث فيكون في مال الجاني ثم ترى إلى أن يبلغ الثلث ويزيد عليه فيجب على العاقلة وربما

بلغ ذهب النفس فصحت إلى القسماء ولا يستعفى شيء من دية النفس إلا بها فيطلب حكماً موقفاً على

اختياره أنه لا يبطل باطله إلا شأه وذلك خلاف ما ثبتت عليه الأحكام من اللزوم (مسئلة) فإن

طالب الأمر المجرع ولم يبرأ فقدر وى عن مالك أنه لا يحكم بدينه حتى يبرأ وإن مضى لذلك سنة واختاره

الجسد

﴿ ما جاء في عقل الجراح في الخطأ ﴾

في الخطأ

﴿ حدثني مالك أن الأمر

المجتمع عليه عندهم في

الخطأ أنه لا يعقل حتى

يبرأ المجرع ويصح وأنه

إن كسر عظم من الإنسان

بدأ ورجل أو غير ذلك

من الجسد خطأ فبرئ

وصح وعاد لهيبته فليس

فيه عقل فإن نقص

أو كان فيه عقل ففيه من

عقله بحساب ما نقص

﴿ قال مالك فإن كان ذلك

العظم مما جاء فيه عن النبي

صلى الله عليه وسلم عقل

مسمى فبحساب ما فرض

فيه النبي صلى الله عليه

وسلم وما كان مما لم يأت فيه

عن النبي صلى الله عليه

وسلم عقل مسمى ولم تخص

فيه سنة ولا عقل مسمى

فإنه يجهده فيه ﴿ قال مالك

وليس في الجراح في

الجسد إذا كانت خطأ

عقل إذا برئ المجرع

وعاد لهيبته فإن كان في شيء

من ذلك عقل أو شيء فإنه

يجهده فيه إلا الجائفة فإن

فيها ثلث الدية ﴿ قال مالك

وليس في منقلة الجسد

عقل وهي مثل موخجة

الجسد

ابن القاسم وبه قال المعبره وروى عنه انه اذا انقضت سنة حكم له بالدية وان لم يبرأ واختار ما شهب
 وذلك كله في الموازنة وجه القول الأول ما قد سنده من ان الحكم بذلك حكم بغير استقرار لان اعتبار
 بالبرء دليل على ائذان برئ فيل السنة لم تعجل عقلة وان لم يبرأ لم يبرأ تعجل عقلة وكذلك بعد
 السنة وقيل قال ابن المواز ما يقتضي ان القولين قوفاً واحداً فقال وانما معنى قول مالك يستأني سنة
 انه عنده لا تأتي عليه سنة الا ويهاجته لان قال مع ذكر السنة فان انتهى الى ما يعرف عقل وقال محمد
 لا يفتل حرج ولا ينقص منه الا بعد البرء وروى ذلك عن الصديق والى هذا ذهب ابن وبيضاوين
 عبد الحكم وجه القول الثاني ان السنة سنة يتقرر فيها امر الجرح فلما برئ أو تقررت على اللفظية
 فيجب أن يعمل لانه قد مضت عليه فمضوا السنة ولا يجوز أن يتزايد الأثر ذلك في النفس وفي
 الغالب يتقرر وفي تركه أكثر من ذلك ابطال الارش واضرار الجاني عليه (فرع) فادعى
 بأنفسا السنة فاضمت السنة فانه يعمل مكانا ثم ان برئ فله ما احدث وان زاد امر الجرح أخذ
 الزيادة ان شاء الظالم آخر من عليه قاله أشهب (فرع) وما دعى علم البرء دل المعبره اذا
 كان أهل المعرفة قد برئ فيل عقل في الخطأ وقال ابن القاسم وأشهب في العين يذهب فيسبل دما
 فثبت الستون كذلك ولم ينقص من بصر العين شي فذهب الحكم وقال ابن المواز ما مثل العين تدعى
 والجراح التي تكون مثل الداء فثبت على ذلك فذلك يعمل مد السنة وأما مردك فلا يعمل الا بعد
 ذلك برئ من البرء ما يقتضي الى ذلك من عليه والنداء علم وأحكم

(فصل) قوله وان كسر نظم من الانسان يدور جل أو يبرأ خطأ برئ وعادى ثم قدس فيه
 عقل وان نقص أو كان فيه مثل فمضت العقل بحسب ما مضى ووجه ذلك ان جديا مثل الجرح
 وجد من فعلها ما يقتضي الفصاص وانما عليه نرم ما مضى فان عا له في نفسه ولم يبرأ شيئاً فلا ريش عليه
 قال في الزينة العقل أن تنقص السيد والرجل فلا تعود لخالفها الأولى من نزل الى لها ولم يبرأ من
 من لها الأولى فان كان ذلك فله ذلك الداء وان كان أهل أو أكثر في حساب ذلك

(فصل) وقوله وان كان ذلك العظم مما فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من مذهب في حساب
 ما فرض فيه ما لم يأب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل من فادى بجهته في برئان كان اليد أو
 ازجل التي فيه نصف اليد كان فيه بقدر ما نقص العقل على ما قال وان لم يكن فيه عقل من مذهب
 الحكم في ذلك برئ من مذهب الحسد مثل ضلع أو تر ووه قد ليس فيها عقل من فان عادى
 له فيها فلا تفي في ذلك وان برئت على نقص اجند الحكم في ذلك

(فصل) وقوله الا الحائسة فان فمألت النفس برئ من داء انسان سدره وذلك لعمرها
 وطرفها وصغرهما وانها ان برئت فانها تاعلى على شجر من فاجعل بها الداء فاعرف الداء
 وردعائها والله أعلم

(فصل) وقوله مالك ليس في عقله الحسد يعمل وفي مثل موحه برئانها اذا برئت الى سلافة
 ثلاثي فيها عقله خطرها وأما نقل الرأس في العقل لعمرها وكذلك الموحية والله أعلم وأحكم
 ص قال مالك الأمر المجتمع عليه سنده ان الطبيب اذا خن فقطع الحائسة فان عليه العقل وان
 ذلك من الخطأ الذي يحمله العالة وان كل ما أخطأ به الطبيب أو عصى ادا لم يبرأ بذلك نفسه
 العقل ش ودنا على ما قال وذلك ان الطبيب والحجام وان والبطار ان ما لم يعلم أحد
 فلا يجتأ أن يعمل المعهود في ذلك أو يتجاوزوه فان فعلوا المعهود فسبوا قال ابن القاسم في

قال مالك الأمر المجتمع
 عليه عندنا أن الطبيب
 اذا خن فقطع الحائسة
 ان عليه العقل وان ذلك
 من الخطأ الذي يحمله
 العالة وان كل ما أخطأ
 به الطبيب أو عصى ادا
 لم يبرأ بذلك فيه العقل

المجموعة لأضبان على أحد متهم أن لم يخالف وكذلك معلم الكتاب والصنعة أن ضرب الصبي للتأديب
الضرب المعتاد فلاضبان عليه ووجه ذلك أنه مأثور بمثل هذا وأذن له فيه فلم يكن عليه ضمان
(مسئلة) وإن جاوز المعتاد مثل أن يقطع الختان الحشنة أو يضرب المعلم لغيره بغير علم أو يتجاوز في
الأدب قال مالك في المجموعة والحجام يقطع حشفة صغير أو كبير أو يؤمر بقطع يد قاصص فيقطع
غيرها أو زاد في القصاص على الواجب فإنه من الخطأ ما كان دون الثلث في ماله وما بلغ الثلث ففعل
عاقلة سوا عمل ذلك باجراً أو بغيره قال عيسى بن دينار في المزنبة في الطبيب يستحق فيقطع الحشفة
سواء نزع من نفسه أو لم يضر ووجه ذلك أنه مشتهر في فعل مأثور فيه لم يعلم بعده فكان له حكم الخطأ
(مسئلة) ومن وطئ امرأة فافتضاها فجرح وحكومتها في ماله أن قصر عن الثلث فإن بلغ الثلث
ففعل عاقلة رواه ابن المواز عن ابن القاسم ووجه ذلك أنه من باب التعدي في فعل مأثور فيه لكنه
بلغ منه فوق المباح فعرم أثره عليها فكان له حكم الخطأ ولو فعل هذا بجنينة كان في ماله وإن جاوز
الثلث صديق المثل والحد ووجه ذلك أنه لما كان زنى كان فعلاً غيره أذن فيه فكان رارث ذلك
في ماله لأنه من باب الحد قال ابن القاسم ولو أذهب عذرة امرأة بأصبعه ثم طلقها ففعلته بغير ما شأنها
عند الأزواج في طلاقها جالع نصف الصداق ووجه ذلك أن تناول ذلك بأصبعه غير مأثور فيه
فكان كالمخرج فعليه ما شأنها ولم يجب عليه بذلك قيمة الصداق ولأنه ليس بوطء والله أعلم وأحكم
(مسئلة) وأما ما يسمى الطبيب من الدواغيب من نزع بهار كان ممن له علم بذلك فلاشئ عليه
وإن كان لا علم له وقد غرم نفسه فقد قال عيسى لا عزم عليه والد به على عاقلة ونمروى أصبح عن
ابن القاسم في مسلم أو نصراني يسقي مسه ادواء غاف فلاشئ عليه إلا أن يقر أنه سقاها شيئاً يقتله به
وروى أشهب عن مالك فيمن سقاها طبيب دواء غاف وتسمى أمه قبله فانت لا يضمن ولو تقدم اليهم
الامام وضمنوا كان حسناً وقال ابن القاسم في المجموعة يتقدم اليهم الامام في قطع العرق وشبهه من
الأمشياء المتخوف أن لا تتم دواغيب من ثمن ذلك الأبدان وأما من كان معروفاً بالعلاج فلاشئ عليه فنجب
عيسى إلى أن من غرم نفسه ولا علم له فالدية على عاقلة وإذا مالك وابن القاسم أن الأمر فيمن منه
ماله التقدم اليهم والاعتذار اليهم أن لا يقدموا على شيء من ذلك وإنه أجرى منهم شيء ضمنوه وصفة
التقدم اليهم فيأمر وأه أشهب عن مالك أن يقال لهم إما طبيب سقى أحداً أو طبعه فانت ضمنه وروى
ابن نافع عن مالك لينسبهم ويقول من دوى رجلاً فانت فعليه دية وأرى ذلك عليهم إذا أنذروا
واعتبرا بن نافع في روايته عن مالك أن يكون موته بالذور من علاجه فقال ذلك مثل أن يسقى حياً
ذئب فكانه فهدأ سم أو يقطع عرقاً فلا يزال يسيل دمه حتى يموت وأما من يعالج المرضى منهم من
يعيش ومنهم من يموت فليس من ذلك ولو سقى رجلاً جارية بها مرضاً فانت من ساعتها فهل هذا
الاسم لا يضمنه أو قبل التقدم اليهم باعتبار ابن مزين وأمر من ولعله أراد أن هذا الوجه الذي يعلم به
أنه من فقهه وأما إذا رآه ذلك واختلف حاله بزيادة ونقصان فهذا لا يعلم أنه من فعله والله
أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في عقل المرأة ﴾

ص * مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب أنه كان يقول تعاقل المرأة الرجل إلى ثلث الدية أصعبها
كأصعبه وسنها كسنة ووجهها كوجهها وكوختها ومنقلتها كمنقلتها * مالك عن ابن شهاب وبلغه عن

﴿ ما جاء في عقل المرأة ﴾

* وحدثنى يحيى عن

مالك عن يحيى بن سعيد

ابن المسيب أنه كان يقول

تعاقل المرأة الرجل إلى

ثلث الدية أصعبها كأصعبه

وسنها كسنة ووجهها

كوجهها ومنقلتها كمنقلتها

* وحدثنى عن مالك عن

ابن شهاب وبلغه عن

عروقة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة أنها ما قبل الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل * قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموضع والمنقطة ومادون المأمومة والخائفة وأشباههما بما يكون فيه ثلث الدية فصاعدا فإذا بلغت ذلك كان عقلاها في ذلك على النصف من عقل الرجل * ش قوله رضي الله عنه تعاقل المرأة الرجل إلى ثلث الدية أصبعها كأصبعه يريدان مادون ثلث الدية عقلاها في عقل الرجل وهو معنى معاقلتها له حتى إذا بلغت في عقل ماجني عليها ثلث الدية كان عقلاها نصف عقل الرجل وهذا قال من ذكره مالك من التابعين وهو قول زيد بن ثابت وابن عباس وماروى عن ابن مسعود نساو بهما في الموضع واختلف عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وأروى عنه ما ساند ضعيفاً على دية الرجل في القليل والكثير وبه قال أبو حنيفة والشافعي وروى عنه ما مثل قولنا والدليل على ما نقلوه أن هذا اتلاف موجب أنه من ثلث الدية فصاعداً في المرأة إلى الرجل أصل ذلك عقل الجنين وانما اعتبر في ذلك الثلث لأنه حد في الشرع بين القليل والكثير ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير جمعت هذا من كلام ابن المواز وأبي بكر بن أبيهم والقاضي أبي محمد

(فصل) وقوله أصبعها كأصبعه وسنها كسنته وخففتها كوخفتها ومنقلتها كمنقلتها يريدان عقل هذه كعقل مادون الثلث فلذلك ساوت في الرجل والملك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموضع والمنقطة ومادون المأمومة والخائفة وما أشبههما بما يكون فيه ثلث الدية فأكثر فإذا بلغت ذلك كان عقلاها نصف عقل الرجل يريدان لها في الخائفة والمأمومة ثلث دية الرجل (مسألة) فلو قطع لها ثلاثة أصابع من كف ففيتها ثلاثون من الأبل لان في كل أصبع عشرة كالرجل قاله مالك ولو قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أعله لكان فيها أحد وثلاثون بيروا وثب بغير الرجل ولو قطع لها ثلثاً أصابع وأعله عادون إلى ديتها فكان لها ستة عشر بيروا وثب بغير ثلث ديتها ولو قطع لها أربعة أصابع لكان لها عشرة وربعها وإذا قال ربيعة لسعد بن المسيب أكل عظمته صبيته فقتلته فقتلها فقال أعزاني أنت أنها السنة يحتمل أن يريد بذلك أنه دى وهذا مما أجرح عليه أهل المدينة ولعله أراد بقوله أنها السنة يريد أنه دى المدينة ويحتمل أن كان يريد بذلك أنه ان كان عنده في ذلك أترأه دى عليه ونسب السنة إليه (مسألة) وإذا قطع لها من بدوا قطعاً ربع أصابع فلا يجاوز أن يكون ذلك في ضربة واحدة وأما هو في حكمها من التتابع والتقارب أو يكون ذلك من فعل بعد فعل فإن كان في ضربة واحدة أو ما هو في حكمها ففيتها عشرون من الأبل وإن كان قطع لثلاثة أصابع في ضربة أو ضرباً ففيتها ثلاثون فإن قطع بعد ذلك أصابعاً تلك الكعب أضيفت إلى ما تقدم وكان فيها خمس لأن الكعب الواحد يضاف بعضها إلى بعض وقال عبد العزيز بن أبي سنان في ما تقدم عشرون من الأبل إذا أردت بالقطع والاضاف إلى ما تقدم كالأسنان وجسمها قاله مالك أن محل الجنابة محل واحد ومعنى ذلك أن اليد فاحسن أصابعه يقطعها بكل ريش اليد وإذا قطع منها واحد لم ينعكس اليد ناقصة بقصاتها فذلك يضاف بعض أصابع اليد إلى بعض وأما المنقلة لأن المنقلة الأولى غير مؤثرة في الثانية وكذلك الأسنان إذا زالت لم تنقص بذلك ريش محلها بخلاف اليد (مسألة) وإن قطع ثلاثة أصابع من كف ففيتها أصبعاً أو أصبعين أو ثلاثة من الكعب الثانية ففيتها أيضاً ثلاثون في كل أصبع

عروقة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة أنها تعاقل الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل * قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموضع والمنقطة ومادون المأمومة والخائفة وأشباههما بما يكون فيه ثلث الدية فصاعداً فإذا بلغت ذلك كان عقلاها في ذلك على النصف من عقل الرجل

• وحدثنى عن مالك أنه سمع ابن شهاب يقول مضت السنة (٧٩) أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح أن عليه

عقل ذلك الجرح ولا نقاد منه • قال مالك وإنما ذلك في الخطأ أن يضرب الرجل امرأته فيصيبها من ضرب بماله يمتد فيضربها بسوط فيقتلها ويحرقها ذلك • قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولدها من غير عصبتها ولا قومها فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنائنها ولا على ولدها إذا كانوا من غير قومها ولا على اخوتها من أمها من غير عصبتها ولا قومها فهو لا أحق بميراثها والعصبة عليهم من زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم وكذلك مولى المرأة ميراثهم ولدها المرأة وإن كانوا من غير قبيلتها وعقل جنائنها المولى على قبيلتها

• عقل الجنين •

• حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت أحدهما الأخرى فطرح جنيها فقتل فيم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو ولده • وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب

عشرة لأنها اختلفت في الضرب والحمل ولو قطع له في فور واحد ثلاثة أصابع من اليد الواحدة وأصبعان من اليد الأخرى فكان ذلك في ضرب بقواحدة أو ضربت في حكم الضربة الواحدة من ضارب واحد أو جاعفة في الأربع أصابع عشرون من الأبل (مسئلة) ولو قطع لهما من كف أربع أصابع فأخضت في عشرين من الأبل ثم قطع لهما من تلك الكف أصبع خاصة فذهب مالك أن في الخامسة خمسة من الأبل وقال ابن الماجشون في الموازية فيها عشرة قال ابن المواز هذا تخلاف مالك وأصحابه وجعلوا مالك ما ذكرناه من اعتبار محل الجنابة • وجعلوا عبد الله بن مالك اعتبارها بانفراد هذه الجنابة ص • مالك أنه سمع ابن شهاب يقول مضت السنة أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح أن عليه عقل ذلك الجرح ولا نقاد منه • قال مالك وإنما ذلك في الخطأ أن يضرب الرجل امرأته فيصيبها من ضرب بماله يمتد فيضربها بسوط فيقتلها ويحرقها ذلك • ش قوله مضت السنة في الرجل يصاب امرأته بجرح أن عليه عقلها ولا نقاد منه بدلالة أنه يقصد إلى أدبها بسوط أو جمل فيصيبها من ذلك ذهاب عين أو غيرها فحقها العقل دون القود أو ما لو تمدها بفق عين أو قطع بد أو غيرها لا يقد منعه ذلك ذهاب عين أو غيرها فحقها العقل دون القود أو ما لو تمدها سفيان الثوري ووجه ذلك أن الزوج له تدبب الزوجة لقول الله تعالى واللاتي تحافون نسوزهن قطعوهن وأهجروهن في المضاجع واضربوهن وهو صدق في جنابته عليها ومخالفتها على المعروف فكان أدبها بما حباها أو لولده فلا قصاص فيموت عمد على الضرب المتلف للأعضاء فعليه القصاص لقول النبي صلى الله عليه وسلم كلها قصاص وفي كتاب الله عز وجل قوله وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ص • قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولدها من غير عصبتها ولا قومها فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنائنها ولا على ولدها إذا كانوا من غير قومها ولا على اخوتها من أمها من غير عصبتها ولا قومها فهو لا أحق بميراثها والعصبة عليهم من زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم وكذلك مولى المرأة ميراثهم ولدها المرأة وإن كانوا من غير قبيلتها وعقل جنائنها المولى على قبيلتها • وحدثنى عن مالك أن حكم الولاية وحكم الوراثة قد يجتلفان فنزلت المرأة زوجها وإنها أو حوتها أمها ولا يدعون عنها إذا لم يكونوا من قومها وعقل عنها عصبتها وهؤلاء أحق بميراثها منهم لأن التوارث قد يكون بغير التعصيب فنزلت الزوجة والاولاد والام ولا تعصيب لهم وتحمل الدنيا انما هو بالتعصيب فكان على ما حكمت السنة في ذلك والله أعلم وأحكم

• عقل الجنين •

ص • مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت أحدهما الأخرى فطرح جنيها فقتل فيم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو ولده • مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو ولده فقال الذي قضى عليه كيف أغرم بالاشرب ولأ كل ولا نطق والاستهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من اخوان السكبان • ش

عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو ولده فقال الذي قضى عليه كيف أغرم بالاشرب ولأ كل ولا نطق والاستهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من اخوان السكبان

قوله ان امرأته من جنبل رمت الاخرى قال في الموازية سواء كالزى أو الضرب عمدا أو خطأ وقوله فطرح جثنتها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبدأو وليدة الجنين المذكور ما تلقته المرأة بما يعرف انه والقال ابن المواز وان لم يكن مخلفا قال داود بن جعفر عن مالك اذا سقط منها وليدة مضغة كان أعظمها كان فيه الروح اذا علم انه ولد قال عيسى قال ابن القاسم مثله عن مالك وقال مالك في المجموعه لم يتبين من خلقه عين ولا أصبح ولا غير ذلك فاذا علم النساء انه ولد فغيبه الغرة وتنقض به العدة وتكون به الاما أم ولد (مسئله) وسواء كان الحنسين ذكرا أو أنثى فانه مالك في المجموعه وقاله الشيخ أبو اسحق ووجه ذلك انه ما لم يسهل صار ثاقبا كانه نون أمه فانه فيه يمشديتها فان كانوا أمين فأكثر في العتية من سماع أشهب فيها غرتان وقوله الشيخ أبو القاسم في غيرهم ورواه ابن نافع عن مالك في المجموعه ووجه ذلك ان كل واحد منهم اجنبى لو انزلوا جربت فيه الغرة فكذلك اذا كان مع غيره

(فصل) وقوله فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة الغرة اسمع على الاذان ذكرا كان أو أنثى وقال مالك في المجموعه الغرة عبدأو وليدة وهو ظاهر في الاذان التي صلى الله عليه وسلم فقضى فيها بغرة وبين أن تلك الغرة يميز فيها عبد أو وليدة ولا يختص أحد منهما وكان يحمل لغا الحديث السلك من الراوى بان يكون مدحفا ان الذي صلى الله عليه وسلم يسمى يجرى وان يملك في تلك الغرة على عود عبدأو وليدة والتأويل الاول الظاهر وبما يفسر مالك وذلك ان كل آدمي يجب بقتل آدمي فانه لا يختص بالذكر ولا بالانثى فالمرأة (مسئله) قال مالك في المجموعه الغرة من الجنان أحب الى من السودان الا ان يقعوا بين أوسط السودان ووجه ذلك ان الجنان أفضل أنواع ارقى والدية واجنفي مال الباقى لم يكن له أيا تباؤا ولا ان يعدم فيكون ليسه ان يأتى باسط من السودان وذلك ما تنقض فيه عن المقدار الذي يأمر بعدد ما انما الله تعالى (مسئله) اذا ثبت ذلك فالغرة موروثة على كتاب الله عز وجل وبما قال ابن تهاب قال ابن حبيب وهذا أخذ أصحاب مالك ابن القاسم وابن حبيب وأشباه ابن الماجشون وبطرف وابن عبد الحكم وأصبغ وهى رواية ابن القاسم وبطرف عن مالك ويقال ابن أبي رزم وقال به بعد ذلك خلاصة وقال ابن خرمزى الملايين فان لم يكن إلا أحدهما فهو له وقال مالك بذلك ثم يرجع الى قول ابن شهاب ويقول ابن خرمزى قال المفسره ووجه الدلول الاول انه ياديه مكاتب موروثة على كتاب الله تعالى كسائر الامان

(فصل) وقوله فقضى في الجنين بقتل في بطن أمه بزمانها لم تلده الا بتأويله في غير ما علمه مالك الذى يسمى عليه كذا ثم من لا يمر ولا أسهل ولا نطف ولا أسهل ومثل ذلك بطن وي وبما طلق فانه من على نص النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم عليه ولعلنا نطن ان ما أو ردعا ثم يرضع فيه بما ظهر من حال الجنين واعتقاد حكم النبي صلى الله عليه وسلم انما يخرج على ان يظن ان الجنين خرج حيا فانكر النبي صلى الله عليه وسلم بان قال انما إذا من اخوان الكهان يردوا الله أعلم لا علم عنده الاما ورد من الامجاع التى يستعملها الكهان على وجه اللباس على الناس أو اهل بيوتهم وقال عيسى بن دينار لا علمي بذلك وقال محمد بن عيسى شبه بالكاهن في شبهه ومير مالك ورواه ليس بقول شاعر وأمر الحكم عليه على ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والحق فانه ما يظن عن الهوى في ملك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال يقول الغرة تنوم بمشقة دينار أو ستمائة

وحدثني عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول الغرة تنوم بمشقة دينار أو ستمائة

درهم ودية المرأة الحرة المسلمة خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم * قال مالك يريد جنين الحرة عشرة دينها والعشر خمسون دينارا أو ستة درهم * ش قوله ان القرعة تقوم خمسين دينارا يريد على أهل الذهب أو ستة درهم يريد على أهل الورق ولم يذكر الإبل في حكم أهل الإبل قال ابن الموزان وعلى أهل الإبل خمس فرائض بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون ذكر ورقة وجذعة وقاله أربعة ولم ينعان مالك في ذلك شي ووضع عنه ابن القاسم وقال لا يدخل للإبل فيها وإن كان من أهل الإبل وقال أصحابه بالإبل وقال أصبغ ولا أحسبه الاوقد قاله ابن القاسم أيضا وروى عنه أبو زيد أنه قاله وقال أشهب لا يؤخذ من أهل البادية فيها الإبل وجهه قول ابن القاسم بنى الاعتبار بالإبل ابن الدناير والدرهم هي قيم المتاع فلذلك قومت بها الفرة والإبل ليست بقيمة المتاع فلذلك لم تعتبر بها الفرة ولذلك كان أصل اليد الإبل لكثرة ذواتها إلى العين وما كان أصله العين لا يرد إلى الإبل ولم يورد الشرع في ذمة الجنين بالفرقة واحتج إلى تعدد هاهنا بما يقع به التزويج وهو العين دون ما يقع به التزويج ووجه قول أشهب ان الإبل أصل في الدية فاعتبر به في ذمة الجنين كالورق والذهب (مسئلة) قال مالك في الفرة تسعة وليس كالتسعة المتجمعة عليها وإذا بذل غرة قيمتها خمسون دينارا أو ستة درهم قبلت منه وإن كان أهل لم تؤخذ إلا إن شاء أهله يريد أن هذا التزويج إنما هو بضرب من الاجتهاد والألفاظ الفرة لهظ مطلق وهو حق لازم وحقوق الآدميين مقترعة فلم أن هذا التقدير فيها هو الذي يعجز عن من في عليه ذلك إلا أن يريد فيها حق من بذلته إلا أن يتجاوز والله أعلم وأحكم وقال عيسى القائل غير بين أن يعطى غرة عبدا أو وليد قيمتها خمسون دينارا أو ستة درهم وبين أن يعطيه الدناير والدرهم ص * قال مالك ولم أسمع أحدا يخالف في أن الجنين لا تكون فيه الفرة حتى يزابل بطن أمه ويسقط من بطنها ميتا * ش وهذا على ما قاله أن الجنين لا تثبت فيه الفرة حتى يزابل بطن أمه وهي حية فإن ماتت ثم خرج الجنين فالدية عليه مالك وجبهوا * أشهب أنه لا شيء فيه وإنما يجب في أمه الدية خاصة وحكي الشيخ أو أسمع قال ابن شهاب يجب فيه الفرة وقال أشهب والشافي وأدليل على ما نقلوه ان هذا حكم يتبع فيه أمه فلا حكم له كالأزكاة وأيضا فان تلقى قبل الانفصال بمزلة عضومنها ولو تلف عضو من أعضائها قبل موتها كانت فيه الدية ولو تلف بعد موتها فلا دية فيه ووجه قول أشهب ان هذا جنين فارق أمه ميتا فزالت فيه الفرة كالموت فزالت قبل أن يموت (فرع) فإذا نزلنا أنه لا يجب بشيء إذا خرج بعد موتها فإذا خرج بعضه ثم ماتت فقد قال الشيخ أو أسمع لا شيء فيه وقال بعض أصحابنا فيه الفرة ووجه القول الأول انه لم يفارقها إلا بعد موتها فلم يكن في شيء ووجه القول الثاني يحتمل أن يكون مينا على قول أشهب ويحتمل أن يكون مينا على قول مالك إلا أنه رأى ابتداء آخر وجهه دون تمامه والله أعلم وأحكم ص * قال مالك وسعت أمانة إذا خرج الجنين من بطن أمه حيا ثم ماتت أن فيه الدية كاملة * ش قوله إذا خرج الجنين حيا ففيه الدية كاملة يريد أن له يخرج وجهه حيا حكم نفسه فيصير بمن الدية ما يجب بالحى الكبير وحينئذ يفرق بين ذكره وإنشاه في الذكر ما تم من الإبل أو ألف دينار أو أثنا عشر ألف درهم ودية الأنثى نصف ذلك إلا أنه ان كان الضرب خطأ ففيه الدية على العاقلة بعد القسامة قاله مالك وابن القاسم قال ابن القاسم من ضرب ثم عاش وقال أشهب ان كل أسهل حين مات مكانه فلا قسامة فيه وإن كان حيا ثم مات ففيه القسامة (مسئلة) ان كل الضرب عبدا فالمشهور من قول مالك انه لا فدية قال أشهب عمده كالتخطأ لأن موته بضرب غيره وقال ابن القاسم في

درهم ودية المرأة الحرة
المسلمة خمسمائة دينار أو
سنة آلاف درهم * قال
مالك فدية جنين الحرة
عشر دينها والعشر خمسون
دينارا أو ستة درهم
* قال مالك ولم أسمع أحدا
يخالف في أن الجنين
لا يكون فيه الفرة حتى
يزابل بطن أمه ويسقط
من بطنها ميتا * قال مالك
وسعت أنه إذا خرج
الجنين من بطن أمه حيا
ثم مات أن فيه الدية كاملة

المجموع وغيره ماذا فعله ما الجنين بضرب البطن أو الظهر أو وضع يديه في القود بقسامة
 فلما أضر برأسها أو يدها أو رجلها فيه القسامة ووجه قول أشهب ما خرج به من أنه غير
 قاصد إلى قتله كمن يرى بقتل إنسان فأصاب غيره ممن لم يردده فان فيه الدية ووجه قول ابن
 القاسم أنه قاصد إلى قتله حين قصد بالضرب موضعاً يصل فيه الضرب إليه ولا يصدق أنه لم يردده والله
 أعلم وأحكم (فرع) فإذا قلنا أنه يجب به الدية فقد قال أشهب الدية على عاقلته وقال ابن القاسم دية
 هذا الجنين الذي ضرب برأس أمه عمداً في مال الضارب قاله مالك ووجه القول الأول أنه قتل حر
 لا يجب به القصاص بوجه فكانت الدية على العاقلة كاختطأ ووجه القول الثاني أنه قتل عمداً
 فكانت الدية في ماله كالمو قصد ضرب بص **ش** قال مالك ولا حياة لجنين الإباستهلان فإذا خرج من
 بطن أمه فاستهل ثم مات فيه الدية كاملة **ش** وهذا على ما قالنا لا حياة لجنين الإباستهلان وهو
 الصباح والاستهلان ورفع الصون قاله أشهب عن مالك في العتبية وفي المواز الاستهلان الذي
 ذكر في الجنين هو البكاء والصراخ ومعنى ذلك متقارب فإذا صاح وجب له حكم الحياة ولم يكن تبعاً
 لغيره فعلى عليه وورث وورث وأما العطاس فقال مالك لا يكون استهلالاً وقال ابن وهب عواستهلان
 قاله عنه الشيخ أبو اسحق وكذلك الرضاع والتحرر ولو بل أو أحدث لم يكن له حياة لأن هذا من
 استرخاء المرسل وليس بحياة قال وقد قال بعض أصحابنا هو حياة ووجه قول مالك ما روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم **ص** قال مالك ونزى ابن في جنين الأمه عشر من أمه **ش** وهذا كما قال إذا
 كان ابنها من غير سيدها فإذا كان ابنها من سيدها حكمه حكم ولد الحرة قاله ابن القاسم وابن نافع من
 مالك في المجموع قال أشهب لانه حر ولو اعتق رجل ماني بطن أمته من غيره فألف جنيناً ميتاً كان
 فيه عشر فدية لأنه لا يتعلق به العتق إلا بعد أن يولد حي ولو ألفتها ميتاً لم يكن فيها دية لحر
 لأن الحرية تثبت فيه وقوله في الأصل عشر من أمه ير يدقبتها قال عنه ابن نافع في المجموع إذا دن
 على الفرة أو قصرت عنها قال مالك كان أبوه حر أو عبداً والله أعلم وبقال ابن المواز وأبو الزناد
 ويعجب بن سعيد ويربيعة في المواز من روبة أبيض عن ابن وهب في جنين الأمه ما نفصها جنين
 وجه قول مالك أنه حر فوجب أن يودي بعشر ما تودي أمه به لجنين الحرة ووجه قول ابن وهب أنه
 تبع للام المارة فإما هو كعضو من أعضائها فوجب أن يازم الجنان ما نفصها لأنها أمه ومن حتى عليها
 فقلبه ما نفصها وهذا إن مات قبل أن يستل صار خافاً مات بعد أن استل صار عاقلاً **ش** وبقال ابن وهب أنه
 بنفسه إن كان حراً فدية حر وإن كان عبداً فدية عبد فقد قال مالك فيه فدية قال ابن القاسم في
 العتبية على قدر الرجا والخوف **ص** قال مالك وإذا قتلت المرأة رجلاً وأمرأة عمداً والقتل
 حامل لم يقتلها حتى تضع حملها وان قتلت المرأة وهي حامل عمداً أو خطأ فليس على من قتلها في جنينها
 شيء فإن قتلت عمداً قتل الذي قتلها وليس في جنينها دية **ش** وهذا على ما قالنا إن الحامل إذا قتلت
 عمداً لم يقتل منها حتى تضع حملها له حق وحرمة وان عجل قتلها مات موتها ولا يلزمه شيء لقوله

تعالى ولا تزوروا زواجرنا

(فصل) وقوله ومن قتل امرأة فليس في جنينها شيء ير يدان بقي في بطنها ولم يخرج حلاً ولا ميتاً بل
 موتها لأنها إذا ماتت ومات قبل أن يفارقها فماتوا معاً وعضو من أعضائها فليس فيه شيء إلا وقد وجب من
 دينها والله التوفيق **ص** وسئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يطرح فقال أرى أن
 فيه عشر دية أمه **ش** وهذا على ما قالنا إن هذا حكم دية اليهودية والنصرانية الحرة إذا كان ابنها

قال مالك ولا حياة لجنين
 الإباستهلان فإذا خرج
 من بطن أمه فاستهل ثم
 مات فيه الدية كاملة
ش قال مالك ونزى ابن في
 جنين الأمه عشر من أمه
ش قال مالك وإذا قتلت
 المرأة رجلاً وأمرأة عمداً
 والقتل حامل لم يقتل
 منها حتى تضع حملها وان
 قتلت المرأة وهي حامل
 عمداً أو خطأ فليس على
 من قتلها في جنينها شيء
 فإن قتلت عمداً قتل الذي
 قتلها وليس في جنينها دية
 قال
 يعجب بن سعيد ويربيعة
 في المواز من روبة أبيض
 عن ابن وهب في جنين الأمه
 ما نفصها جنين
 اليهودية والنصرانية
 يطرح فقال أرى أن فيه
 عشر دية أمه

من يهودى أو نصرانى قال فى الجموعة وكذلك فى المجوسية وذلك إذا كان حملها من زوج سواء كان عبدا أو حرا أو أمانا كان من سيدها فأما فيه ما فى جنين الحرمة المسئلة لأنه من تركون أمه حره وماله لا يكون لأنه هو مسلم لأنه تبع فى الدين لأنبياءه وكذلك ان كانت الكتانية حرة تحت مسلم فإن فيه الحرمة لأنه من تركون أمه حره ومسلم لكون أميهم مسلمان قاله فى الجموعة والله أعلم وأحكم

❦ مافيه الدية كاملة ❦

ص ❦ مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول فى الشفتين الدية كاملة فإذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية ❦ ش قوله فى الشفتين الدية كاملة وهذا مما لم يختلف فيه وإنما الخلاف فيها قال بعد ذلك ان فى الشفة السفلى ثلث الدية فهذا الذى قاله ابن المسيب قال ابن المواز فى كل واحدة نصفها وبه قال مالك ❦ وجيع ❦ أمها بنى فباعنا ولم أخم مالك يقول ابن المسيب ان فى السفلى ثلث الدية قال فى الجموعة ولم ينفى ان أحد افرق بينهما غيره وأراه ومما عليه ولو ثبت عليه ما كان فيه حجة لكثرة من خالفه والحجة أتم عليه أنه قال ان السفلى أحصل الطعام واللعاب فإن فى العليان الجمل أ كثر من ذلك وتختلف يسرى البدن وينما فى المنافع وتساويان فى الدية وهذا قضى عمر بن عبد العزيز وقاله كثر من التابعين قال ابن حبيب وقيل ان فى العليان الشفتين ثلث الدية وهو قول شاذ والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو اسحق والشفة التى يحب بندها نصف الدية كل ما زایل جلد اللحم والحد من أعلى وأسفل مستدير بالظم وحول ما ارتفع عن الانسان واللتاب والله أعلم بر يدان كل ما ينطى الانسان واللتاب من أعلى وأسفل فهو من الشفتين وأما فى الجانب فانهما متصلان بالشفتين وليس ذلك عندى من الشفتين والله أعلم وأحكم ص ❦ مالك أنه سأل ابن شهاب عن الرجل الأعور يفتأ عين الصميح قال ابن شهاب ان أحب الصميح أن يستقيده منه فله القود وان أحب فله الدية ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم ❦ ش قوله ان الأعور يفتأ عين الصميح يريد عمد أو أمانا كان خطأ فسواء كانت عين الجاني هي مثل العين التى أتلها من الصميح أو خلاها فان لبس البجنى عليه الا دية عنه خمسمائة دينار قاله عبد الملك فى الموازنة والجموعة

(فصل) وقوله فان للصميح الخيار يريد اذا كانت العين الباقية للأعور مثل العين التى فقأ الصميح فى كونها عني أو مسرى فاما ان كانت عنه الباقية عني وفقأ يسرى عني الصميح فقد قال ابن المواز أجم ❦ أمها بنى ❦ إلا قصاص له وأعماله دية نصف دية العينين وأما اذا فقأ مثلها فهو الذى قال ابن شهاب ان الصميح بالخيار وقال ابن المواز اختلف الناس فى ذلك فقال ابن القاسم وعبد الملك وأكثروا أمها بنى الجنى عليه بالخيار بين القود وأخذ نصف الدية قالوا فى هذا رجوع مالك وهو قول ابن سعيد ومال ينفى عن عمر وعثمان رضى الله عنهما وكان للمالك قول لبس له إلا القصاص وبه تأخذ واليه رجوع ابن القاسم فى رواية عيسى عنه وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون ان رجوع مالك الى هذا (فرع) فإذا قلنا ان للصميح أخذ الدية فقد قال ابن القاسم الدية ألف دينار واليه رجوع مالك وكان يقول إن غلته دية عنه خمسمائة دينار وجه القول الأول ان الدية عوض عما لبس عليه أخذها وهي عين الأعور وديتها ألف وكان الجنى عليه أن يتركها أو يأخذ عوضا وجه القول الثاني أن التى أصاب الجاني عين الصميح وديتها خمسمائة فأنما له ما تلف عليه دون دية ما فى الجاني من الأعضاء كالأذن واليد والرجل يداها أو أة ألتها لدية بها (مسئلة) ولو فقأ الأعور عني رجل

❦ مافيه الدية كاملة ❦

❦ حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن سعيد

ابن المسيب أنه كان يقول

فى الشفتين الدية كاملة

فإذا قطعت السفلى ففيها

ثلث الدية ❦ حدثني يحيى

عن مالك أنه سأل ابن

شهاب عن الرجل الأعور

يفتأ عين الصميح فقال ابن

شهاب ان أحب الصميح

أن يستقيده فله القود

وان أحب فله الدية ألف

دينار أو اثنا عشر ألف

درهم

صحيح فقد قال أشهب في الموازية تفقأ عينه الباقية وتؤخذ عينه الثانية وبه قال علماء وربيعة
 وقال القاسم بن محمود سالم بن عبد الله ليس له الآن تفقأ عينه بعينه رواء عنهما ابن المواز وروى ابن
 مهنون عنهما التعبير بين ذلك وبين أخنوخية (مسئلة) فأما من فقأ الصبيح عين الأورقان
 الأعور بخيار بين القود وأخذت عينه كاله ابن المسيب وغيره من فقهاء المدينة وقال ابن المواز
 وهو قول مالك وجميع أصحابه لم يختلفوا فيه وذكر أبو بكر الأبهري رواية شاذة أن مالكاً
 اختلف قوله فيه فقال ليس له إلا القود قال ابن القاسم وأشباهه كان الجاني صحيح العينين أو جميع
 العين التي مثلها للأعور صحتها ما لك أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة وأن في اللسان
 الدية كاملة وأن في الأذنين إذا ذهب سمعهما الدية كاملة أصطلمنا أولم نصلها وفي ذكر الرجل
 الدية كاملة وفي الأنثيين الدية كاملة في شموله أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة
 يردعينه وشتمته وأذنه وبديه ورجليه وأنثيه قال الشيخ أبو إسحاق طعنا أو شلنا أو رشتنا حتى
 زالتا وقال مالك من رواية ابن القاسم عنه في المجموع عموماً الموازية في الأنثيين الدية كاملة ولعلنا
 الذكر في مرة واحدة أو تقارب قطعها مسواط قطع الذكر قبل الأنثيين أو بعدهما قال مالك
 روى عن طرف وابن الماجشون عن مالك أن قطع الذكر أولاً أو راء في الآخر حكومة وهما ابن
 حبيب إن قطعنا بعد الذكر فلا دية فيها وفي الذكر الدية قطع قبلها أو بعدهما وإن قطعنا معاً
 ديتان كان القطع من فوق وأسفل هذا الذي ذكره ابن حبيب وروى أبو إسحاق عن مالك
 أنه خالف في ذلك مالكاً فقال له ما قطع قبل صاحبه في الثانية حكومة وقال أبو بكر الأبهري
 قول مالك اختلف فيه فقال مرة هذا إن كان في مرة واحدة أو مرتين والدليل على ما تقدم من قول
 مالك أن كل واحد منهما في دية كاملة فإذا كان قطعها في مال واحد أو ما يكون ذلك حكمه
 فيها، البتة لأن لم يثبت نقص في واحد منهما وإن تأخر ذلك حتى ينبت المع في الآخر حكمه
 يكون له حكم ماصرا له (مسئلة) وفي ذكر النوى لا يأتى النساء دية كاملة وكذلك ذكر الشيخ
 الكبير الذي ضعف عن النساء رواد ابن حبيب عن طرف وابن الماجشون بن مالك قال
 مالك في الموازية ليس اسرنا ذكر الكبير بمنزلة الجنابة حياً وأمر ينزل به من المصا وفي الموازية
 والمجموعة قال أصحاب مالك عنه إن الأمر المجتمع عليه أن ليس في ذكر كرا حتى ياتي في المجموعة
 وهو عسيب طعت حشفته إلا الاجتهاد وأما لو طع أنثى وفي ذكره ففيه الدية كاملة (مسئلة)
 وأما شمر المرأة فروى ابن حبيب وطرف وابن الماجشون إذا سلتا حتى يبدوا العنق من فمها الدية
 وهو أعظم مصيبة عليها من داب يديها أو عينها روى ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 قضى في ذلك الدية

وحدثني يحيى عن
 مالك أنه بلغه أن في كل
 زوج من الإنسان الدية
 كاملة وأن في اللسان الدية
 كاملة وأن في الأذنين إذا
 ذهب سمعهما الدية
 كاملة أصطلمنا أولم
 تصلها وفي ذكر الرجل
 الدية كاملة وفي الأنثيين
 الدية كاملة

(فصل) وموله وفي اللسان الدية كاملة قال ابن المواز عن مالك إذا طع منه مسمع الكلام وإن
 طع منه مالا منع الكلام فقد قال ابن القاسم وأشباهه في المجموعة فيه الاجتهاد وقال الشيخ
 أبو إسحاق إن طع منه مسمع الكلام أو مسمع أو مسمع ففيه الدية وقال مالك إن طع منه مسمع بعض
 الكلام ففيه بقدر ما منع من كلامه ووجه ذلك أن المنفعة المقصودة من اللسان الكلام في جميعه
 الدية وفي بعضه بعض الدية كالبحر والمصحف قال ابن المواز وأما الدية ففيه بقدر الكلام لا ينقص
 مانع من اللسان (مسئلة) وكيف الاعتبار في ذلك لأن المراد إلى عدد الحروف لأن بعضها أثقل
 من بعض ولكن بالاجتهاد وقال أشهب بقدر ما يرسخ في القلب أنه نقص من ذلك قال يحيى بن

يحيى عن ابن القاسم قال العقل يذهب بعضه فان الدية تنقسم على ذلك بحسب الاجتهاد لانه منفعة
بجلاف الجوارح فان الدية تنقسم على عدد احوال منافعها وقال اصبح انه على عدد حروف المعجم
تجزأ ثمانية وعشرين جزءاً فانقص من الحروف نقص من الدية بقدر وهو قول مجاهد ووجه هذا
القول ان الدية ماتحتلص باختلاف اجزائها حتى عليه كالاسنان والاصابع

(فصل) وتوهمه وفي الأذنين اذا ذهب معهما الدية اصطلتا أو لم تطلعا وأما اذا لم يذهب معهما
فقد تقال في المختصر ليس في اثر في الأذنين الاحكوة وكذلك في شعهم وروى البغداديون
عن مالك في ذلك روايتين احدهما التي تقدمت والثانية فيها الدية وجه الرواية الأولى انه قضى
به أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولا يتم مخالفته من الصباغة ولا تليس فيها منفعة مقصودة لان
المع يحصل مع عدمها ولا جال ظاهر لان العامة تسترهما ووجه الرواية الثانية ما احتج به ابن
المواز لان في الحديث في الكتاب الذي ذكره لابن حزم وفي الأذن خسون ومن جهة المعنى أن

فيهما جال انظارا كالأنف وهو قول عمر بن عبد العزيز وأبي الزناد وغير واحد من العلماء وروى
الشيخ أبو اسحاق فيه أقولين أحدهما حكمته والأخرى خمس عشرة فريضة المتفلة قال
وبالقول الأول أقول (مسألة) ولو ذهب المع والأذن بضربة واحدة فقتل ابن القاسم في
ذلك دية واحدة قال الشيخ أبو القاسم وسندى يحيى فيه ما دية وحكوة أو يتان على اختلاف
الروايتين ووجه ذلك ان المع يبطئ مع ذهابه فهو منفعة في غيرهما لم يجب أن يتدخل ارشها

من مال مالك ان بلغه ان في ثدي المرأة الدية كاملة * وأخف ذلك عندي الحاجبان
وثدي الرجل * ش قوله رحمه الله ان لمعان في ثدي المرأة الدية كاملة معناه أن لها منفعة مقصودة
ورضاع الولد قال ابن القاسم اذا قطع الحلمتين وأبطل مجرى اللبن ففيهما الدية وروى ابن حبيب
عن ابن الماجشون أن حذلمو يوجب الدية فيهما داهب الحلمتين قال أشهب في المجموعة كان
أذهب منهما ما عدا الصدر ما واولتها ولولدها ففيهما الدية وان كان على غير ذلك ففيهما بقدر
شبههما أو ما نديا الرجل فقال عيسى في المنية معنى قول مالك ان أخف ذلك عندي الحاجبان وثدي
الرجل معناه أن الدية لا تتم في ذلك وانما فيها الاجتهاد ورواه يحيى عن ابن نافع (مسألة) وأما
ألتا المرأة فقد قال ابن القاسم وابن وهب ففيها محكومة وقال أشهب الدية كاملة من * قال
مالك الأمي عندنا أن الرجل اذا أصيب من أطرافه أكثر من دية فذلك اذا أصيب بداه ورجله
وعيناه فله ثلاث ديات * ش وهذا على ما قال ان من أصيب من أطرافه ما فيه ديات كثيرة بقيت

نفسه فانه يأخذ به كل شيء من ذلك وان بلغت ديات عندها ديات نفوس كثيرة فانها لا تتدخل مع بقاء
النفس وانما تدخل كلها في دية النفس اذا تلفت النفس فيكون في ذلك كدية واحدة ومن
ذلك أن في العينين دية وفي الشفتين دية وفي اللسان دية وفي اليدين دية وفي الصلب اذا كسرية
وفي العقل دية وفي الذكورية وفي الأثنين دية وفي الرجلين دية في الرجل تسع ديات غير مختلف
فيها من * قال مالك في الأعور الصعبة اذا فقت خطأ أن فيها الدية كاملة * ش وهذا
على ما قال ان في عين الأعور الدية كاملة قال ابن سعنوان وابن المواز أجمع أحبا بنا على ذلك وقاله
أشهب في المجموعة والموازية وقال العمريون فيهما نصف الدية كاحدى اليدين وهما غير مشبه
اليدين لانه يصبر بالعين الواحدة ما يصبر بالعينين ولا يعمل بيد واحدة ما يعمل بيدتين ولا يسعى
برجل واحدة مع رجلين قال وأما المع فيسأل عنه فان كان يده مع الأذن الواحدة كما لمع

* وحديث يحيى عن
مالك أنه بلغه أن في ثدي
المرأة الدية كاملة * قال
مالك وأخف ذلك عندي
الحاجبان وثدي الرجل
* قال مالك الأمي عندنا
أن الرجل اذا أصيب
من أطرافه أكثر من دية
فذلك له اذا أصيب بداه
ورجله وعيناه فله ثلاث
ديات * قال مالك في عين
الأعور الصعبة اذا
فقت خطأ أن فيها الدية
كاملة

بالأذنين فهو كالبصر والا فهو كاليد والرجل (مسئلة) ولو ضرب ضرباً أثبت نصف بصر إحدى عينيه ثم ضرب ضرباً أخرى أذهب الصعيقة ففقدنا لشئاً الذي كان العينان أثبت عليه ثلثا ما بقي من بصره قال ابن المواز عن ابن القاسم وعبد الملك أذا بقي من الأولى شئ فليس له في الصعيقة الا نصف البصر فإذا لم يبق من احداهما نظر فما أثبت من الأخرى فحساب ألف دينار سواء كانت الأولى أو الثانية والله أعلم وأحكم

ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها

ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن زيدا بن ثابت كان يقول في العين القائمة اذا طفت مائة دينار * وسئل مالك عن شتر العين وحجاج العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا أن ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين * قال مالك الأمر عندنا في العين القائمة العوراء اذا طفت وفي اليد السلاء اذا قطعت ان ليس في ذلك الا الاجتهاد وليس في ذلك شئ * قوله وفي العين القائمة اذا طفت مائة دينار العين القائمة هي التي قد بقيت صورها وهي تهاو ذهب بصرها فيعمل أن يكون ذلك على معنى تقديره لها في الجملة وبمعنى أن يكون حال ذلك في عينه مبنياً ذاه اجتهاداً الى نزعنا المفاد عنها وهذا هو الصواب فيها وفي المواز بنو الحنابلة عن مالك أن المجتمع عليه أنه سمع أن لا من في العين القائمة التي ذهب بصرها بقيت الا الاجتهاد وكذلك اليد السلاء وتقطع والأصابع ومعنى ذلك ان نافعها تذهب وانما بقي منها شئ من الجمال فلذلك كان فيها الاجتهاد ولم تقدر عليها لان ذلك انما يكون في عضو باقي المنافع أو بعضها والله أعلم وأحكم * وروى ابن المواز عن مالك وكذلك الرجل العمى لم يبق فيها نفقة وقال في الكتابين ابن وهب عن مالك وكذلك الذراع يقطع بعد ذهاب الكف قال ابن القاسم وكذلك الكف يقطع بعد ذهاب الأصابع قال في كتاب ابن المواز وليس في استرخاء اللسان أو الذكر من الكبير ونسب العين من كبر أو رمه أو الرجل من الكبر بمنزلة الجنابة عليها ولا بمنزلة ما ينزل بهما من الله تعالى فما كان من الكبر ثم أصيب العضو ففيه اليد كاملة * وروى ابن المواز عن مالك في عين الكبير قد ضعفت أو مصيها شئ فينقص بصرها ولم يأخذ لها عولاً في كل من أصابها اليد كاملة فتساوى بين ما ينقص من الجراحة بمرض وكبر وقال أشهب في الموازي من أصاب في رجله أمر من عرق يضرب أو يرمد بعينه فينقص بصرها ثم يحسب فاعاله بحساب ما بقي منها كما لو أصابها بمنزلة ذلك أحد من ساوي بين ما يصيبها من أمر الله تعالى وما يصيبها من الكبر فقد غلط في كل جراحة لا بد أن تضعف من الكبر وأما المرض فنقد يسمونه كثير من الناس

(فصل) وقوله وأما شتر العين وحجاج العين فهو العظم المستد رحول العين ويقابل والاولى الذي تحت الحاجب والجمع أحجة وقد قال ابن المواز ان شئ حاجبه فبرئ على من فيه حكمية ان سلمت العين وأما ان نقص بذلك من بصره شئ فليس له الا قدر دية ما نقص من بصره يريد أن الحاجب وان كل عضو غير العين فانه من الآلة وتوابعه فاذا أصاب بغيره بتواحدة لم يؤثر في غير الحاجب اعتبر بتأثيرها في الحاجب واذا أثرت في البصر الذي هو قصد العين سقط تأثيرها في الحاجب اذا كان فيه الاجتهاد ولم يكن فيه ارش مقدر فاذا لم يبلغ الموضحة فاعاله فيه الاجتهاد وان كان قد أثر ضرب شئنا فان لم يؤثر في البصر ثبت حكم ذلك الشئ وان أثر في البصر بطل وكان تبعاً

ما جاء في عقل العين
اذا ذهب بصرها
* حدثني يحيى عن مالك
عن يحيى بن سعيد عن
سليمان بن يسار أن زيد
ابن ثابت كان يقول في
العين القائمة اذا طفت
مائة دينار * قال يحيى
وسئل مالك عن شتر العين
وحجاج العين فقال ليس
في ذلك الا الاجتهاد الا أن
ينقص بصر العين فيكون
له بقدر ما نقص من بصر
العين * قال يحيى قال
مالك الأمر عندنا في العين
القائمة العوراء اذا
طفت وفي اليد السلاء
اذا قطعت انه ليس في
ذلك الا الاجتهاد وليس
في ذلك عقدهم

لما نقص من البصر ولو كانت الشجة يحجبها أرش مقدر كالموخة في الحاجب لكان أرشها مع دية ما نقص من البصر لأن أرش المخوخة أمر ثابت بنفسه غنى عن الاجتهاد فيمكن تبعا لغيره مما لا يكون في ذلك العضو وذلك أن الحاجب عضو غير العين التي فيها البصر (مسئلة) وإذا كانت العين قائمة وفيها بياض وقال ذهب بصرها أو قل ذلك في عينه فقل قال أشهب يقبل قوله ويشار إلى عينه أو إلى العين التي يدعى ذلك فيها وإن لم يستدل على كذب حلف وأخذ ما دعه قال أشهب في المواز إذا اختلف قوله بأمرين لم يكن له شيء ووجهنا أنه لا طريق إلى معرفة صدقه إلا بمثل هذا أو ما جرى من الضرب الذي مثله يحدث هذا يشهد له فإذا تبين كذبه باختلاف قوله بطلت دعواه والله أعلم وأحكم وقال ابن حبيب وأصبغ ولو ضرب قاعدى أن جاع النساء ذهب منه فإن أمكن أن يقتصر اختبار الاحلف وأخذ الدية فإن رجع الجماعة بقرب ذلك أو بعدهر دما أخذ وكذلك كل ما لا يقدر أن يعرف بالينة مثل أن يدعى ذهاب كلامه أو سمع بقاء الجارحة فليضرب ثم يحلف ويأخذ الينة ثم إن رجع ذلك اليعر دما أخذ وإن بطلت له ابن الباسم

﴿ ما جاء في عقل الشجاع ﴾

ص ﴿ ما جاء في عقل الشجاع ﴾ سمع سليمان بن يسار يذكر أن المخوخة في الوجه مثل المخوخة في الرأس الآن تصيب الوجه فيزاد في عقلها ما بينها وبين عقل نصف المخوخة في الرأس فيكون بها خمس وسبعون دينار ﴿ ش قول سليمان أن المخوخة في الوجه مثل المخوخة في الرأس يدل أن لها مثل حكمها يجب بكل واحدة منهما نصف عشر الدية وذلك أن معنى المخوخة من جهة اللغة ما أوضح عن العظم وأظهره وصول الشجة إليه وقطع مادونه من لحم وجلسه غير ذلك مما ستره وهذا موجود من جهة اللغة في كل عضو من أعضاء الجسد إلا أن أرش المخوخة التي قدره الشرع بنصف عشر الدية سواء عظمت المخوخة أو صغرت إنما يختص بموخخة الرأس والوجه لأن العظم واحد وهو جبهة الرأس قال ابن القاسم في المواز يذوكل ناحية من الرأس في المخوخة وحد ذلك منتهى الجبهة فإن أصاب أسفل منها فهو من العنق لا لموخخة فيه وقال أشهب كل ما لو فتمته وصل إلى الدماغ فهو من الرأس ووجه ذلك أن الخطر يعظم بوصول الجرح إلى ذلك العظم دون سائر عظام الجسد فلذلك اختصت موخخته بهذا الحكم فإذا أطلق في الشرع المخوخة فإما تطلق على المخوخة التي ثبت لها هذا الحكم ولا تكون إلا في الوجه والرأس لما قد ساءه وروى ابن وهب عن مالك في المواز في المخوخة في الرأس والوجه من اللحي الأعلى وما فوقه وليس في الأنف ولا في اللحي الأسفل وموخة وفيها الاجتهاد وقال ابن القاسم في أخذ المخوخة (مسئلة) وهذا إذا برئت على شين لأنه عقل يختص بها لوصول الشجة إلى ذلك العظم فأما إذا برئت على شين وهو قبح الأثر فإنه يزاد في موخخة الوجه والرأس بقدر ما شانه بالاجتهاد شانه قليلا أو كثيرا وهذا قول مالك في المواز به وأخذ ابن القاسم قال ابن القاسم ولم يأخذ مالك بقول سليمان بن يسار يزاد في موخخة الوجه ما بينها وبين نصف عقلها وقال مالك وما سمعت أن غيره قاله وقال ابن نافع عن مالك لا يزاد فيها شيء إلا أن يكون شيئا منكر أفراد في ذلك وقال أشهب لا يزاد لشينها شيء لأن فيها دية موخخة وجه قول مالك أن الوجه يختص بقرع المنظر دون الرأس لأنه ظاهر ولهذا المعنى تأثير في العقل كالذي في سائر الجسد وإنما يختص عقل المخوخة بالشجة ووصولها إلى عظم الدماغ فأما الشين فأنما هو معنى أي يذ

﴿ ما جاء في عقل الشجاع ﴾

﴿ وحدثنى يحيى عن مالك ﴾

عن يحيى بن سعيد أنه

سمع سليمان بن يسار

يذكر أن المخوخة في

الوجه مثل المخوخة في

الرأس الآن تصيب الوجه

فيزداد في عقلها ما بينها

وبين عقل نصف المخوخة

في الرأس فيكون فيها

خمس وسبعون دينار

بعد ذلك فيجب ان يكون فيه الاجتهاد ووجه قول أشهب ما احتج به من ان ذنب الموشحة مقدسة لا تختلف بصفرها ولا كبره فلا تختلف بقبح أثرها كموشحة الرأس ص **ع** قال مالك والامر عليه عندنا ان في المتقلة خمس عشرة فريضة قال والمنقلة التي يطير فراشها من العظم ولا يخرق الى الدماغ وهي تكون في ارس في الوجه **ح** ش وقوله ان في المتقلة خمس عشرة فريضة يريد خمس عشرة من الابل فالفرضة منهاها الواحد مما يجب به العقل من الابل ولا نعلم خلافا في ذلك وأما المنقلة فهي من الشجاج ما خرج منها عظم يكسر الشجة له وبقي سائر العظم المنجوج وثقله أن يظهر فراش العظم وهو أعلاه

(فصل) وقوله وعي تكور في الرأس والوجير بدانها تخص بذلك العظم دون غيرها كما لو شحبه وان كانت المخلقة من جهة وضع اللغة موجودة في غيرها من الاعضاء وأما الهائنة فهي التي تشتم العظم ولا يخرج شيء منها فان خرج شيء من العظم صارت مثله ص **ع** قال مالك الامر بالمنع عليه عندنا المأمومة والجانة وليس فيها قود **ح** قال مالك والمأمومة ما خرج من العظم الى الدماغ ولا تكون المأمومة الا في ارس وقد قال ابن شهاب ليس في المأمومة قود **ح** قال مالك وما يدل الى الدماغ اذا خرق العظم **ح** ش وفيما على ما قال ان المأمومة وعي التي يصل منها الى الدماغ **ح** ش خرز ابرة فأكثر والجانة وعي التي يصل منها الى الجوف مثل ذلك وليس في شيء منها قود وبهذا قال أكثر المها وهو المروى عن أبو بكر الصديق رضي الله عنه قال ابن المواز أجمع الشجاء على ذلك الا ربيعة والدليل في ما نوه ان معنى العصا ان يحدث نسيه مثل ما نحن ولما كان العالم من هذه الجانبة أتم الاتقف على ما انتهت اليه في الجنى عليه بل نؤدى الى الناس لم تترك العصا من هذا لأن قصد العصا بمد الى اتلاف النفس (مسئلة) وقال المغيرة في المجموعة ما سد في كل جرح الا في أجمع العلماء على أنه لا قصاص فيه كالأمومية والمانعة وكسر الذنخ ولا قود في كسر الصلب قال ابن المواز وأجبتنا على أنه لا قصاص في عظام العنق والذنخ والصلب ونسب ذلك من المتألف وقال ابن القاسم عن مالك في المجموعة القود في الاسان ان كان يستفاد المودنة ولا يجافي وان كان متنا فلا قود فيه وقال أشهب أجمع العلماء أن لا قود في الخوف واللسان نسي يخوف فلا قود فيه وقال مالك قال القاضي أبو محمد ذلك كله جنى على امكن المأثملة فان تأثرت به ولم يعظم اخوف على النفس وجب القصاص وان عظم اخوف لم يجز القصاص وهذا على صريه أحدنا

ملا يمكن فيه العاص ما عندنا ان القاتل به منه الهلاك فلا يجب فيه القصاص من يرح كالايجب القتل والضرب الثاني ما لا يمكن فيه القصاص لتعدا استعمال المثل والعلم به والذبرة على الموصل اليه وذلك مثل جرح اللسان المذهب لبعض السكالم فقد وعى أشهب عن مالك العتيق فمن عض لسان رجل فقطع منه ما نفعه الكلام شهرين ثم تكلم ومنصف كلامه قال أحب الى أن لا قود فيه لأنى أخاف أن يذهب من كلامه أكثر من ذلك وجميع الكلام ومن عرب عتب رجل فأيضت فقد قال ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب لا قود في البياض قال ابن المواز ان كان أصابه بعضا أو غير ذلك فشيء موضحة فانه يستقاده منه وان أبيضت شيئا فلا قود فيها العقل وان كان أصابه بما لا قود فيه كاللظمة أو الضربة بعضا من غير ان ندى فان انحطت شيئا لم يبدل من عنه فقط وان لم تحسف فليس له الا عقلا وقال عبد الملك في المجموعة لا قود في العين الآنصاب كلها فان أصيب بعضها أو أكثر فلا قود فيه لأنه لا يوفى على حد والسمع لا قود في جميعه ولا

ح قال مالك والامر عندنا أن في المنقلة خمس عشرة فريضة قال والمنقلة التي يطير فراشها من العظام ولا تخرق الى الدماغ وهي تكون في الرأس وفي الوجه **ح** قال مالك الأمر بالمنع عليه عندنا أن المأمومة والجانة ليس فيها قود **ح** قال مالك والمأمومة ما خرق العظم الى الدماغ ولا تكون المأمومة الا في الرأس وقد قال ابن شهاب ليس في المأمومة قود **ح** قال مالك وما يصل الى الدماغ اذا خرق العظم

في بعضه اذ لا يقدر عليه وانما فيه العقل بحسب ما ذهب منه (مسئلة) ومن ضرب رجل فاقبل
 يده في الموازية والمجموعة قال ابن القاسم عن مالك فيها القود يضربه كما ضرب به فان شلت يده والا
 فعملها في مال الضارب (مسئلة) وأما كسر العظم ففي المجموعة والموازي قال مالك الأمر
 المجتمع عليه في كسر اليد والرجل القصاص قال أشهب وماعلمت من منع من الأهل العراق وقالوا
 ادلايد سوى الكسر ان وعدنا يفسد لأنه انما اختلف القود في الجراح لتجاوزه ومعنى قوله هذا
 أن الأغلب انكسر من المائلة وان المخالفة فيه تنقل وتندر كالثود في الموصضة وكقطع العضوم
 المفصل لا يستطاع في شيء من ذلك المائلة بخلاف الجائفة والمأومة وكسر عظم الصلب فان الجائفة
 يبقى منها ان تنزى الى الموت وكان ذلك الغالب من حلقها وقد أقاد عمر بن عبد العزيز من كسر
 العظام مما ليس بمثلها وبذلك قال ابن شهاب بوربيعة وقدرى أشهب عن مالك في احدي صبي
 اليد القصاص ان استطيع ذلك فعله هذا بالتمكن من المائلة ومدحى القاضى أبو محمد أن قدور
 في كسر العظم لأنه مطلق أما نيزال فخذ فيسر وايتان قال وذلك يعني على امسا المائلة فان تأتت
 ولم يعلم الخوف على النفس وجب القصاص وان استند الخوف لم يجب (مسئلة) وأما ظلم
 الصدر فتسدى قال أشهب لا ماص فيه لأنه متفر رواه ابن المواز وقال ابن القاسم يسئل عن عدل
 المعرفه قال لا غير محروى اتص منه وفي المجموعة والموازي في الاثني لو طعهم ما وأخرجها
 ففيها الدوى ولا رد في رضى الأنثى وان لم تستمافهت به بطل ص . قال مالك
 الأمر عندنا ان ليس فيادون الموصضة حتى تبلغ العظم وانما العظم في الموصضة
 شافوه في ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الى الموصضة في كتاب لعمر بن حزم فجدل
 فيها خمس الاجل ولم يقض الاثني في القديم ولا في الحديث فيادون الموصضة بعقل ش قوله
 ليس فيها . ون الموصضة عظم يريدها مقسدا كعظم الموصضة وأول الجراح الداء يسببها التي بدى
 الجلد منها و تمها ثم اخارصة وهي التي تشق الجلد ثم المصاح وهي التي تكشط ثم الباضعة وهي
 التي تبضع اللحم ثم الملاححة وهي التي تطع اللحم في عدة واضع ثم اللطاة وهي التي تبقى بينها
 وبين انكشاف العظم سائر رقيق ثم الموصضة وقال ابن المواز اللطاة هي المصاح وهي التي لا تقطع
 الجلد وتشم العظم وتنقب الشعر وتدى ولا تطل من الجلد تيا والدائمة هي التي تدى ولا تقطع شيئا
 من الجلد ولا تشم عظمها والباضعة هي التي تبضع في الرأس ولا تبلغ العظم وقال ابن حبيب أسماء
 الجراح في الوجه والرأس عشر أولها الدائمة وهي التي تدى الجلد بعد ش ثم اخارصة وهي التي
 تخرس الجلد أي . تم وهي المصاح وهي تسليخ الجلد كأنها تكشط عظم العظم ثم الباضعة تقطع
 اللحم بعد الجلد ثم الملاححة وهي التي أخذت في اللحم في غير موضع ثم اللطاة بينها وبين العظم صفاق
 رقيق ثم الموصضة وهي التي توضع عن العظم ثم الهاتمة وهي التي تشم العظم ثم المملة وهي التي تطير
 فراش العظم مع الدواء أو هتمة وان لم ينظر وصر عمو بينها وبين اللماغ صفاق صمغ ثم الدامغة وهي
 ما أفضى الى اللماغ فكل ما ذكرناه قبل الموصضة فان كان عمدا ففيه القود قال الله تعالى والجروح
 قصاص وان كان خطأ ففيه الاجتداء وليس فيه عقل معنى فاما الموصضة وهي التي كشفت اللحم عن
 العظم فان كانت في الرأس والوجه ففيها نصف عشر الدية وان كانت في سائر الجسد ففيها حكمه وفيها
 القود ان كانت عمدا ثم الهاتمة وهي التي هتمت العظم وفيها ما في الموصضة من الدية . وأما القصاص
 فسندكر حكمه بعد هذا ان شاء الله تعالى ص . مالك شعر يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب

* مال مالك الامر عندنا
 أنه ليس فيادون الموصضة
 من الشجاع عس حتى
 تبلغ الموصضة وانما العظم
 في الموصضة ما فوقها
 وذلك أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انتهى الى
 الموصضة في كتاب لعمر و
 ابن حزم فجدل فيها خمس
 من الاجل ولم تقض الاثني
 في الحديث ولا في الحديث
 فيما دون الموصضة بعقل
 * وحدثنى يحيى عن مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 سعيد بن المسيب

أنه قال كل نافذة في عضو من الأعضاء فيه ثلث عقل ذلك العضو * مالك كان ابن شهاب لا يرى ذلك
والأثر لا يرى نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد أمر المجتمع عليه ولكني أرى فيها الاجتهاد يجتهد
الامام في ذلك وليس في ذلك أمر مجتمع عليه عندنا * ش قول ابن المسيب ان في كل نافذة في
عضو ثلث عقله وأنكره ابن شهاب وغيره من العلماء وقال مالك انما يكون فيه الاجتهاد بربا لله
أعلم ان جرح الخطأ لا يعقل حتى يراى فان يرى على غير شين فلا شين فيه وان يرى على شين ففيه
الحكومة ومعو ما يؤدى اليه اجتهاد المجتهد فلما نقص ذلك الجرح الذي حتى عليه من مناوله ذلك
العضو وليس فيه عقل مقدر فيوقف عنده قال أنسب وقد خوف قوم ينادون الموصحة من ان الدية
قال مالك والأصل لذلك التوقيف وأول من كتب به ما عو به ثم طرحة عمر بن عبد العزيز ولى
وفدا أنكر مالك ما روى عنه أنه حدث به عن عمر وعثمان في المظلة قال القاضي أبو شامة انما كان
فيادون الموصحة الاجتهاد وهو الحكومة * وكذلك جرح ابي اسد لان ينادي العقل لا يؤخذ به القياس
وليس في ذلك شرع معدود وهو أن يقول المجتئ عليه لو كان عبدا كمن كان يساوى لبي فيقال مائة
دينار ثم يقوم به الجرح فيساوى ثمانين فيعلم ان الجناية قد نقصت خمس مائة فيقال انما حسن بدته
وانما أوردت هنا الفصل هنا وقد تقدم لغيره لانه قال في بيان المقادير لا تتنبت بالقياس واذكر تنقي
أحكام النصول (مسئلة) وأما الجائز اذا كانت ناعمة في الموازنة من مالك بن رواه ابن القاسم
وأشهر وغيرهما فبأية جائزتين ثلثة الدية قال ابن القاسم في الجرح * وتقوم واجب مالك الى قال
أنسب وقد قضى بذلك أبو بكر الصديق وقال مالك في العمدة والحل قال مالك ولو ابرأ من يدينهما
لكن كانت واحدة ص * قال مالك الأمر عندنا ان المؤمن والمؤمنة والمؤمنة لا تكون الا في
الوجه والرأس فما كان في الجسد من ذلك ليس فيه الا الاجتهاد قال مالك فلا يرى اليأس الا في
الأفمن من الرأس في جراحهما لانهما منفردان وأما بعدهما عظم واحد * من قوله
ان المؤمنة والمنفلة والوجه لا تكون الا في الوجه والرأس على ما تقدم ان ذلك من ثلثة * منهم واحد
وهو الجرحمة ولذلك قال مالك والرأس بعد اللحن الأسفل والأفمن واحد * منهم واحد
الخطر فيجعل لجرحها ارشامة قدرا ولا يعتبر بما تبار عليه فندبر إلى برهين فيه لما ارشاه جعل فيه
ارشام قدرا من جراحها وارباعا على نهاية الضرر والتوق لاسيما مع اجتماع الرأس من المصيبة والمصلحة بال
الحيا فأما الموصحة والمنفلة فتكون في الوجه والرأس جميعا وأما المؤمنة فقد روي ابن القاسم
وغيره عن مالك في الموازنة والجمجمة لا تكون المؤمنة ولا في الرأس وما يصل الى الدماغ ولو بعد
بمخلابة وقال أنسب لو ضرب بها طار أنه تم بدب الضرر الى دماغه في ذلك ليس بويلر يدين
وصل الى الدماغ حيث كان فهو مؤمنة سواء وصل الى الوجه أو الى الرأس وقال أنسب بكل ما سدت
من موصلى الى الدماغ فهو من الرأس وهو لا يتقدم من قول مالك

(فصل) ولا يرى اللحن الأسفل والأفمن من الرأس هذا مذنبه مالك وجميع أصحابه وقال الشافعي
الأفمن الوجه واللحن الأسفل من الرأس ص * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الله عن أنس بن مالك
الله بن الزبير أقدم من المنقلة * ش قوله ان عبد الله بن الزبير أقدم من المنقلة بما اختلف فيه من
العلماء فقال أبو بكر الصديق لا ودفه وقاله المغيرة في الجمجمة ورأه ابن القاسم وغيره من مالك
في الجمجمة والموازنة قال عنه ابن نافع لا يرى ما صنع ابن الزبير ولم يعض عليه الأمر وقال القاضي
أبو محمد فيما روايتان احدهما وجود العود والاخرى نفيه وجه الجواب ان أمرها أخف من

أنه قال كل نافذة في عضو من الأعضاء فيه ثلث عقل ذلك العضو * مالك كان ابن شهاب لا يرى ذلك
من الأعضاء فيه ثلث عقل ذلك العضو * وحديثي
مالك كان ابن شهاب
لا يرى ذلك وأنا لا أرى
في نافذة في عضو من
الأعضاء في الجسد أمر
مجتمعا عليه ولكني أرى
فيها الاجتهاد يجتهد الامام
في ذلك وليس في ذلك
أمر مجتمع عليه عندنا
* قال مالك الأمر عندنا
أن المؤمنة والمنفلة
والموصحة لا تكون الا
في الوجه والرأس فما كان
في الجسد من ذلك فليس
فيه الا الاجتهاد * قال
مالك فلا يرى اللحن
الاسفل والافمن من
الرأس في جراحهما لانهما
عظمان منفردان والرأس
بعدهما عظم واحد
* وحديثي يحيى عن مالك
عن ربيعة بن أبي عبد
الرحن أن عبد الله بن
الزبير أقدم من المنقلة

المأمون لأن أكثر ما يمرض العظم مع بقاء الصفاق وذلك لا يكون منه التلف غالباً أن أكثر ما يمرض القود ووجهه في القود انه جرح كسر عظم الرأس فلم يكن فيه نكود كما أموتة (مسئلة) وأما الهامة في المواز بقوا الجمجمة وعلا فود في هامة الرأس لانها لا بد أن تعود منقولة وقال أشهب فيها القصاص الآن تنقل فحسب منقولة فلا قود فيها وقال ابن المواز يري يستقادمها موصحة أن لم تستقل بالشعبة الأولى وتز بدعي الهشم كان حشمت مثل الأولى فوجهه وإن رثت موصحة ولم تبلغ الهشم لم يكن له شيء لأنه ليس عنده فضل عقل بين الموصحة والهامة ومقاله أشهب صواب أن كان يرى الجرح موصحة ثم حشمت فمالوا كانت الضربة حاشته لم يكن فيها قود على قول مالك وهذا في شجاع الرأس وروى ابن القاسم عن مالك في هامة الجسد القود الاما هو مخوف كالنخذ وروى ابن المواز عن ابن القاسم وأشبغ يقادم موصحة الجسد منقولة وقد تقدم من رواية القاضى أبى محمد في المنع من القود في كسر عظام الجسد والله أعلم (فرع) وإذا اقص من الجرح فعبث من ذلك على وجه السرار بزيادة على ما قبله من الجرح لم يضمن خلافاً لأبي حنيفة والدليل على ما نقله انه لو طع اسحق عليه سبب كان منه يضمن كالقطع في السرقة والله أعلم

✽ ما جاء في عقل الاصابه ✽

﴿ ما جاء في عقل ﴾

الاصابع *

* وحدثني يحيى عن مالك

عن ربيعة بن أبي عبد

الرحمن أنه قال سألت سعيد

ابن المسيب كم في أصبم

المرأة فقال عشر من

الايل فقلت كم في أصبعين

قال عشرون من الابل

فقلت كم في ثلاث فقال

ثلاثون من الابل فقلت

کم و اربع قال عشرون

من الابل فقلت حين عظيم

حرحها واشتدت مصيبتها

نقص عقلها فقال سد

أعراقى أنت فقلت بل عالم

متنبت أو جاهل متعلم

فَقَالَ سُبْحَانَكَ أَيُّهَا الْمَلِكُ

عائنا من أخيه

يا ابن أخى

ص يروي عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب كفي أصعب المرأة فقال عشر من الإبل فقلت كم في أصبعين قال عشر ومن من الإبل فقلت كم في ثلاث فقال ثلاثون من الإبل فقلت كم في أربع قال عشر ومن من الإبل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها تنص قلبها فقال سعيد أعرأيت فقلت بل عالم مثبت أو جاد لم تعلم فقال سعيد هي الستة ثمان أخشى قوله أن في ثلاثة أصابع من يد المرأة ثلاثين من الإبل وفي أربعة أصابع عشرون على أن المرأة تساوي الرجل في أرش الجنائيات حتى تبلغ الثلث الدينية فيكون على النصف من يد الرجل خلافاً لابي حنيفة والشافعي في قولهما إن المرأة نصف ذرية الرجل فياخذون وكثير من الجنائيات والدليل على ما نقله أنه إجماع الصحابة لا ندرى عن عمر وعلي وابن عباس وبن زيد بن ثابت رضي الله عنهم ولا يجب عندنا أحسن الصعاب خلافهم وما روى في ذلك عن عمر وعلي بما يخالف ما قلناه فظهر ضعفه لا تثبت قال ذلك أبو بكر بن الجهم وأما ثبت عن زبدوان بن عباس مساواة الرجل في الموضعة فألق الفقهاء ما دون الثلث بذلك لأن الثلث حد في الشريعة بين القليل والكثير قال أبو بكر بن الجهم ودون الثلث الفقهاء السبعة بالمدينة قال ابن هرمز وهو من كبار التابعين وإنما أخذنا ذلك عن الفقهاء ودلينا من جهة المعنى أن هذا أرش نقص عن الدين فهو جبان يساوي فيه الذكر والأنثى كالجنين فيمرة ذكرًا كان أو أنثى (مسئلة) وهذا ما دون الثلث فإذا بلغ الثلث فقد قتل الشيخ أبو بكر بن الجهم أن الإجماع قد وقع في الثلث أنها ترجع إلى حساب دينها بنصف ما في جرح الرجل والله أعلم وأحكم (فرغ) إذا ثبت ذلك فإن كان الجراح الراس يبلغ الثلث من ضربة واحدة فتحكم به حكم الجرح الواحد وإن كانت في ضربات فإن كانت في قور واحد ففي كسرة واحدة قاله مالك في الموازية بخلافه لعبد الملك بن الماجشون وأصح أشبه بقول مالك بالسارق ينقل المتاع من البيت قليلاً قليلاً بدخل ويخرج فإن حكمه حكم ما يخرج في مرة واحدة فإن أحشيأتم بالله فلا تخف غيره فلعل واحدة حكمه وكذلك لو جرح جهاجاً مالاً يبلغ ثلث القيمة ثم بدله فجر جهاجاً آخر لكان لكل جرح حكمه كما

لو باعد ما بينهما

(فصل) وقول ربيعة حين عظم حرجها واشتدت مصيبتها نقص عقلها اعراض على فتوى ابن المسيب الآن يتبقى بارتى الموحدة أو ضحى في جانب رأسه موحدة صغيرة وفي الجانب الآخر مثلها له عشر من الابل وإذا أوضح مثل ينك الموحدة ونوصل منه ما عظم من ماله خمس من الابل فكما عظم مصيبتها نقص ما يأخذ ولا خلاف في صحة هذا ولذلك قال ابن المسيب اعراض أنت بمعنى التنبيه على ضعف حجته فان أهل العراق كانوا عند أهل المدينة موصوفين بالتقصير عن درجهم والبعد عن المسائل والتنقيب عنها والاعراض عليها بالحجج الضعيفة حين لم يكن عندهم من الأصول ما كان عند أهل المدينة فكان تضرعهم واعراضهم تعلفا برأى لا يستند إلى أصول وإنما معنى ذلك تقصيرهم فيه عن درجة أهل المدينة لانهم منهم وخلوهم من نيل درجة الاماء فيه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول ربيعة بل عالم مثبت أو جاهل متعلم بديانته لا يعترض في هذا الاعراض الذي ناله به وإنما يعترض اعراض رجل من أهل العلم فاعلم المسئلة الا لا يعترضه شبهة فأراد أن يثبت ما علمه لغيره ثلاثة الشبهات أو سؤال جاهل بريد التعلم فسال عنها فلما علم ما لم يعلم اعترضته الشبهات التي أوردتها فأراد أن الله ما في نفسه وقول ابن المسيب انها لا تستحق عمل أن بديانته عند النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى ذلك الغاضى أبو محمد من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن بديان السنة تقرر في الشرع أن تعظم المصيبة بغير الارش فلا تذكره ولعله ذكره أو أمثاله والله أعلم وأحكم ص : قال مالك الأمر عندنا في أصابع الكف اذا قطعت ففقدت عقلها وذلك أن خمس الأصابع اذا قطعت كان عقلها كف الكف وخمس من الابل في كل أصبع عشرة من الابل قال مالك وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون دراهم وثلاث دينار في كل أيلة وهي من الابل ثلاث فرائض وثلاث فريضة : ش قوله في الأصابع اذا قطعت ففقدت عقلها يريد ان في كل أصبع عشرة من الابل فاذا قطعت الأصابع كلها فقبحا وخسرون وذلك مدة الابد سواء قطعت الأصابع وقطعت الكف أو اليد من المرفق أو المنكب ويروى ان المواز وغيره عن مالك اذا قطعت أصابع الكف تم عقلها خبيثه كما لو قطعت من الكف أو المنكب قال غنمه ابن وهب وكذا يروى عنه من الورك فما بها مثل ما في قطع الأصابع قال ابن القاسم وأنتهب ولو قطع فأشمل ساعده فاعلم عيبه في الكف وعون الذهب خمسة دينار لكل أصبع مائة دينار ومن الورق ستة آلاف درهم لكل أصبع ألف درهم ومائتا درهم

(فصل) وقوله وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون ديناراً وفي الأصابع ثلاثمائة دينار في كل أيلة ثلاث المائة وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاثون قال ابن المواز عن مالك الابهام في ما أكلنا فاداه لعلنا فيه ما عشرين من الابل في كل واحد منهم ما خمس لانها اذا ذهبت فقد ذهبت المنفعة وابهام الرجل مثلها قال وما سمعت فيه شيئاً وهو رأى قال ابن سحنون وروى ابن كنانة عن مالك في الابهام ثلاثة أمانيل في كل أيلة ثلاث دينار قال والبرجع مالك وأخذ أصحابه بقوله الأول وجه القول الأول ما احتج به أشهب قال لو لم يكن في أصبع الكف لينة لزم في سائر الأصابع أن يكون لها في مثل ذلك دية تأملها ربيعة وهذا خلاف الأمة ووجه القول الثاني ان هذا أصبع فكانت أمانيل ثلاثاً أصل ذلك سائر الأصابع

قال مالك الأمر عندنا في أصابع الكف اذا قطعت بدم عقلها وذلك أن خمس الأصابع اذا قطعت كان عقلها عقل الكف وخمس من الابل في كل أصبع عشرة من الابل قال مالك وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون دراهم وثلاث دينار في كل أيلة وهي من الابل ثلاث فرائض وثلاث فريضة : ش قوله في الأصابع اذا قطعت ففقدت عقلها يريد ان في كل أصبع عشرة من الابل فاذا قطعت الأصابع كلها فقبحا وخسرون وذلك مدة الابد سواء قطعت الأصابع وقطعت الكف أو اليد من المرفق أو المنكب ويروى ان المواز وغيره عن مالك اذا قطعت أصابع الكف تم عقلها خبيثه كما لو قطعت من الكف أو المنكب قال غنمه ابن وهب وكذا يروى عنه من الورك فما بها مثل ما في قطع الأصابع قال ابن القاسم وأنتهب ولو قطع فأشمل ساعده فاعلم عيبه في الكف وعون الذهب خمسة دينار لكل أصبع مائة دينار ومن الورق ستة آلاف درهم لكل أصبع ألف درهم ومائتا درهم

﴿جامع عقل الاسنان﴾

﴿جامع عقل الأسنان﴾

[illegible]

وحديثي مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في العبد صاب (٩٥) بالجراح أن على من جرحه قدر ما نقص من ثمن العبد

قال مالك والأمر عندنا

أن في موهجة العبد نصف

عشر ثمنه وفي مأمومته

وإن ثلثته في كل واحدة

منها ثلث ثمنه وفيما سوى

هذه الخصا الأربعة مما

يصاب به العبد ما نقص

من ثمنه فينظر في ذلك

بعد ما يصح العبد ويرأى كم

بين قيمة العبد بعد ما

أصابه الجرح وقيمة

عصا قبل أن يديه مدا

ثم يفرم الذي أصابه ما بين

الفيتين قال مالك في

العبد إذا كسرت يده أو

رجله ثم صرح كسره فليس

على من أصابه شيء فإن

أصاب كسره ذلك نقص

أو عطل كان على من أصابه

قدر ما نقص من ثمن العبد

قال مالك الأمر عندنا

في القصاص بين المالك

كهيفة فصاص الأحرار

نفس الأمة بنفس العبد

وجرحها بجرحه فإذا قتل

العبد عبدا أعتدا خير سيد

العبد المقتول فإن شاء

قتل وإن شاء أخذ العقل

فإن أخذ العقل أخذ دية

عبدته وإن شاء رب العبد

القاتل أن يطبق ثمن العبد

المقتول فعل وإن شاء

أسلم عبده فإذا أسامه

فليس عليه غير ذلك وليس

لرب العبد المقتول إذا

أى حالها تغير نقص من الجسد وما سواه من الجرح ذهب من جسده ونقص من أعضائه وما كان
بما أصاب به من ذلك أبطله فلذلك لم ير واقع إلا ما نقص من ثمنه فيقام بحصها ومعيها فيفرم ما نقص من
قيمتها بحصها قال وأجرح برمي بن يحيى عن نافع مثله ص (٩٥) مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم
كان يقضي في العبد صاب بالجراح أن على من جرحه قدر ما نقص من ثمن العبد (٩٥) ش قوله أن كان
يقضي في جرحه بقدر ما نقص من ثمنه أن يريده غير هذه الشجاعة الأربع المتقدم ذكرها فهي التي
لا تكتد بتبرأ في الغالب إلا على نقص من النسيمة وربما كان ما ينقص من القيمة بها أكثر من قدر
أرضها وأما ما لا يجازي أربع فإنها تبرأنا بدون شين مع أنها متالم مخوفة فلم يلزم الجاني فيها إلا
ما نقص من ثمنه من الجاني أرواش الحانة فكان ذلك نوعا من الإغراء بالجناية والتسلط فها على العبد وفي
الزمان الجاني فمدار أثرهما من فيه العبد زجرنا والله أعلم وأحكم ص (٩٥) قال مالك والأمر عندنا
أن في موهجة العبد نصف عشر ثمنه وفي مأمومته وإن ثلثته في كل واحدة من ماله ثلث ثمنه وفيما سوى
هذه الخصا الأربع ما يصاب به العبد ما نقص من ثمنه فينظر في ذلك بعد ما يصح العبد ويرأى كم بين
قيمة العبد بعد ما أصاب به الجرح وقيمة عصا قبل أن يديه مدا ثم يفرم الذي أصابه ما بين
الفيتين قال مالك في العبد إذا كسرت يده أو رجله ثم صرح كسره فليس على من أصابه شيء فإن
كسره ذلك نقص أو عطل كان على من أصابه من ثمنه ما نقص من ثمن العبد (٩٥) ش قوله في الشجاعة
الأربع على ما تقدم وفيه أسوأها من الشجاعة ما نقص على ما تقدم ثم يرين وجه ذلك وكيف العمل
فيه بعد ما ينظر في قيمته يوم الحكم وإلى قيمته ما بين الذي أحدثته فيه الجناية فيفرم الجاني ما بين ما
لسيد العبد لأن ذلك المقدرة والذي أثبت عليه من عبده والله أعلم

(فعل) فإن كسرت يده أو رجله ثم صرح برمي دون شين ولا نقص فليس على من أصابه شيء وأما في
الخط قدره ظاهرا وأما المدفعية في الأدب الذي يكون فيه ادع والزرع من مثل هذا وليس عليه
غرم لأن برأه على غير شين وعودته إلى ما كان عليه نادرا رواد وروى ابن مزين عن عيسى بن
دينار أن على الجاني غرم ما نفع عليه سيده في جرحه والقيام عليه إلا الأدب الموجه أن كان جرحه
عمدا والله أعلم وأحكم

(فصل) وهو أنه إذا أصاب كسره ذلك نقص برمي من ثمنه أو عطل برمي من ثمنه في فيج منظر فعلية
در ما نقص برمي ما تقدم من أن عليه غرم ما نقص من قيمته والله أعلم وأحكم ص (٩٥) قال مالك
الأمر عندنا في القصاص بين المالك كهيفة فصاص الأحرار نفس الأمة بنفس العبد وجرحها
بجرحه فإذا قتل العبد عبدا أعتدا خير سيد العبد المقتول فإن شاء أحد العمل فإن أحد
العقل أخذ دية عبده وإن شاء رب العبد العاتل أن يرضى عن العبد المقتول فعل وإن شاء أسلم عبده
فإذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول إذا أخذ العقل فليس عليه أن يرضى به أن يقتله
وذلك القصاص كل بين العبد في قطع اليد والرجل وما أشبه ذلك بمنزلة في الثمن (٩٥) س وهذا
على ما قال أن القصاص بين المالك كهيفة فصاص الأحرار يقتل الذكر بالأنثى لقوله تعالى وكنتنا
عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين وهذا مما لا يمتنع فيه خلاف وأما قوله جرحها بجرحه فهو
مذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يصاص بينهما في الأطراف والدليل على ما نقوله قوله
تعالى وكنتنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنثى بالأنثى وهذا عام في كل ذكر وأنثى
أخذ العبد المقتول ورضى به أن يقتله وذلك في القصاص كل بين العبد في قطع اليد والرجل وما أشبه ذلك بمنزلة في الثمن

وان كانت عذره واردة في التوراة فان شرع من قبلنا لازم لنا اذا ورد في القرآن أو حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى نسخه وقد اخرج مالك في أن الأب يسأمر ابنته ان تسكنها بقوله تعالى في سورة القصص ان أريد أن تسكنك إحدى ابنتي هاتين ولم يدركا ستائرا ودليلنا من جهة القياس أن كل شخصين جرى بينهما القصاص في الأنفس فلا يجزى بينهما في الأطراف كالحرين

(فصل) وقوله واذا تل العبد عبدا عدا خير سيد العبد فان شاء فقل يريده العبد السابق وان شاء أخذ العقل يريده ان شاء عفا عن القتل فيكون سيدا لقاتل الجانيين أن يدفع القيمة بمسده المقتول لانه الذي أتلف عليه أو يسلم اليه العبد الجاني لان ليس عليه أكثر من ذلك وقال الشافعي سيد الجاني مخير بين أن يبتدي بارش الجاني أو يسلمه بالبيع فان كان سيده قد ارش الجاني ما كان الباقي لسيد الجاني والدليل على ما نسوله لا يتخلو أن يكون الجاني عليه بمال السبا أو ربه العبد ولا يجوز أن يتعلق بمال السيد لا ذلك يوجب أخذ ما جازع ماله فلم يأت الأثر في

رقبة العبد وذلك يوجب استحقاقه من مال السيد لا من مال غيره يارب العبد وماله أو قال يارب العبد السابق يخرج إلى ما ذكره بعدد ما ماله من جاز العبد على اليهودي أو لا يرا ولا يرا واية ص قال مالك في العبد المسلم يجرى ردى أو النصراني ان سيد العبد ان شاء يرد له ما قد أصاب قبل أو أسلمه في بيعه قبل الردى أو النصراني من بين العبد أو ماله كله أو ما طرأ عليه ولا يعطى اليهودي ولا النصراني بما أسلمه من مال ما كان له من مال العبد اذا جرح السباي فتعذر القصاص لانه لا يعمل به لم وان كان له ما يكافؤ ان كان له ما يكافؤ من بين يدي من بين القاسم ولو تمسكه الذي فقد اختلجه به الله المولى من ابن الماسم على وأحب إلى أن يرد به ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم في العبد يريه أن يبيع من مال المولى وقد قبل ابن القاسم أن يضرب ولا يقتل وماله أصبغ وقال سحنون عا لم يمتكلف وروى ابن المولى من مالك ليس بين العبد المسلم والذي هو في نفس ولا جرح لان في هذا جرحه هذا اسما

(فصل) وقوله فان لسيدته أن يعقل يريده أن يؤدي قبل الجرح ان شاء فان أبى من ذلك وأسلمه فقد قال عنها انه يباع فبعطى من العن عقل الجرح فان مصر عن العقل ليس لليهودي والنصراني غير تمتع وان زاد على العمل أعطى منه قدر العمل قال ابن مزيه سألته يريده يبيى برى بارع دول في ههنا المسئلة أخطأ في الكتاب أم ما معناه قال ابن الماسم هو خطأ في الكتاب وممكن يقرأ مالك فلا يغيره وانما الأمر فيه اذا أسلمه سيده يبيع فأعطى الكتاب أو يرد به ممن عليه غير الاسلام عن جميع العبد كما كان وأما كثر من الدول ومالك وعدا الذي أسكره ابن القاسم يحتمل أن يكون رواية عن مالك مدعية ثم روى عنها إلى ما معه منه ابن الماسم واستصوبه ولذلك لم يكن تصرفي كتابا كان مطاوعه وشاعرا عا وقد أخذ الشافعي بهنارة واية الثانية التي في الموطأ والله أعلم وأحكم لآب التعليل في أن المسئلة تمتع هذا الدول وهو قوله ولا يعطى اليهودي والنصراني عبدا مسدا لانه اذا امتنع الاسلام من أن يدفع اليه وسبأ يباع عليه ويدفع اليه جميع غنوهما بضاعته ورثته وأسلم عنده وأما اذا لم يدفع اليه منه الا لاعتد ارش جنايته فهذا يقتضى انه لم يبيع عليه وانما يبيع ليوفى ارش جاز استحق وأما الاستحقاق فلم يتعلق بهينه ولا حكمه ووجه أن يكون هذا حكمه لو كان نصرانيا جرح نصرانيا أو كان مسلما جرح مسلما والله أعلم وأحكم

قال مالك في العبد المسلم يجرى اليهودي أو النصراني ان سيد العبد ان شاء أن يعقل عنه ما قد أصاب فعل أو أسلمه في بيعه فيعطى اليهودي أو النصراني من بين العبد أو ماله كله ان أحاط بثمنه ولا يعطى اليهودي ولا النصراني عبدا مسدا

﴿ ماجاه في دية أهل الذمة ﴾

ص ﴿ مالک أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودى أو النصرانى إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم ﴾ ش قوله رضى الله عنه أن دية اليهودى أو النصرانى على النصف من دية المسلم وهذا قال مالك وقال أبو حنيفة مثل دية المسلم وقد روى عن عمرو بن العاصى عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه قال دية الكافر نصف دية المؤمن ولم يرد من طريق صحيح غير أنه بقورده من مثل هذا الطريق وأضعفه دية الكافر مثل دية المسلم وتأول أصحابنا ذلك عنه لتسامح فى تأويل ما لم يصح إسناده اذ معنى المثل هذا فى العين والجنس وقد قال مالك فى الموازى بما عرفت فى نصف الدية فهم الإضفاء عمر بن عبد العزيز وكان امام حدى وأتباعه ودليلنا من جهة المعنى أن الكافر ينقص يؤثر فى القصاص فوجب أن يؤثر فى نقصان الدية ينسب بين من تكمل دية كارك ووجه آخر أن نقص الكفر أعظم من نقص الاثوة بدليل أن الاثوة لا تمنع القصاص والكفر بمنه فاذا كانت الاثوة تؤثر فى نقص الدية فبأن يؤثر فيه الكفر أولى وأحرى (مسئلة) فاذا

ثبت أن دية الكتابى أقل من دية المسلم فهى نصف دية المسلم وقال الشافعى ثلث دية المسلم والدليل على ما نقله ان دية انص يتبع مساواة الرجل المسلم فى الدية فلم يقصر على الثلث كتقص الاثوة ص ﴿ قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر يريد أن يقتله وهو مسلم فإنه لا يقتل به ولو قتلته وهو كافر ثم أسلم لقتل به فإنه بمنع وجوب القصاص ولا يمنع استيفاء وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بالذمي والدليل على ما نقله ما روى عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقتل مؤمن بكافر ودليلنا من جهة المعنى أنه ناقص بالكفر فلم يحبه الفود على المؤمن كالمستأمن (مسئلة) ويقتل الكافر بالمسلم ولا خلاف فيه وأما القصاص فى الأطراف فقد قال مالك فى الموازى به والمجموعة لأقصاص بينهم فى الأطراف وروى عن مالك أنه توصف فى ذلك وقال ابن نافع فى الموازى به بحسب المسلم فإن شاء استفاد وإن شاء أخذ العقل قال القاضى أبو محمد والصواب إرأه عليه القصاص والدليل على صحة هذا القول أن كل من يقاد به فى النفس فإنه يقاد فى الجرح كالذكر والأنثى (فرع) فاذا قتلنا لا يقتل المسلم الكافر فإنه يعطى مائة ويسجن سنة وتجب به الدية وعلى من الدية فى المدوية قال أشهب الدية على عاقلة القاتل قال ابن القاسم وعبد الملك وابن عبد الحكم وأصنع فى مال القاتل وجهه قول أشهب ما حجب به من أنه عمد لا فودف فكأن دية على العاقلة كدية الجماعة ووجه القول الثانى أنه عمد منع القصاص فيه بعض الجريمة كقتل العبد (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالقصاص يجرى بين اليهودى والنصرانى قال القاضى أبو محمد والكفر فى ذلك مله واحدة تتكافأ دماؤهم وقال على بن يزيد عن مالك فى المجموعة يقتل اليهودى بالمجوسى وهذا على ما قال لان نقص دية عن دية اليهودى لا يمنع الآن يقتل به اليهودى كذا يقتل الحر بالمرأة وان كانت دية ما نصف دية (مسئلة) واذا اتحاكم الناصرانيان فى قتل فقال القاتل ليس فى ديننا نقصا فى العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا يقتل به وقيل ان شهده عليه ذوا عدل يسل الى ولى المقتول بقتله ان شاء فإن عا عنه ضر به الا ما مائة وسجنه سنة وجه القول الأول أن أحكامهم بينهم موقوفة على مقتضى شريعتهم ووجه القول الثانى أن هذا من التظالم فيحكم فيه بينهم بحسب الاسلام

ص **يحيى** عن **مالك** عن **يحيى بن سعيد** أن **سليمان بن يسار** كان يقول ذرية **المجوسى** ثمانمائة درهم **قال** مالك وهو الأمر عندنا **قال مالك** و**جراح اليهودى** والنصرانى **والمجوسى** فى دياتهم على حساب **جراح المسلمين** فى دياتهم الموصفة نصف عشر دية والمأمورة ثلث دية والخالقة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراتهم كلها **ش** قوله ذرية **المجوسى** ثمانمائة درهم وهو قول **مالك** **وقال أبو حنيفة** مثل ذرية المسلم وقت قسم الدليل عليه **وقد استدل القاضى أبو محمد** فى ذلك بأنه إجماع الصحابة **حكم** **عمر بن الخطاب** بمحض من العصاة **فليرتكبه أحد** وكان يكتب بذلك إلى عماله **قال ودليلنا من جهة المعنى** أن كل جنس لا تؤكل ذياتهم فإنه لا يساوى المسلم فى الدية كالأنثى والمرت وذرية المرأة منهم نصف دية الرجل وكذلك سائر المال وإذا ارتد المسلم قُتل فى حال ارتداده لم يقتل فإنه واجب الدية واختلاف أصحابنا فى دية من فى كتاب **ابن سحنون** عن **ابن القاسم** وأصبغ وأشهب دية **مدياة المجوسى** فى العمد والخطأ فى نفسه و**جراحهم** إلى الإسلام أو تلى على دينه **وروى سحنون** عن **أشهب** دية الذى ارتد إليه وجه القول الأول أنه لا يقر على كمره فصار له حكم أهل الأديان **ومودن** من لا كتاب له ووجه القول الثانى أنهم من أهل الكتاب لأنه انما انتقل إلى دينهم فكان له حكمهم كما لو كان عليه مولودا

يحيى ما يوجب العقل على الرجل فى حاصه ماله **يحيى**

حدثني يحيى عن مالك

ص **يحيى** عن **مالك** عن **هشام بن عروة** عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقله عقل فى قتل العمد ما ناعلمهم عقل قتل الخطأ **يحيى** عن **مالك** عن **ابن شهاب** أن **أدخال** مضت السنة أن العاقله لا تحمى شيئا من دية العمد إلا أن يشاؤ ذلك **يحيى** عن **مالك** أن **ابن شهاب** قال مضت السنة فى قتل العمد حين يغفرو أولياء المقتول أن الية تكون على القاتل فى ماله خاصة الآن نعيه العاقله عن طيب نفس منها **ش** قوله على عاقلته من دية العمد **ش** وذلك أن جنايات العمد تلى ضربين منها ما يكون فيه القصاص كالقتل وقطع اليدوفى العين فهذا الاخلاق فى أن العاقله لا تعمد والضرر الثانى لامصاص فيه وسأقى ذكره ان شاء الله تعالى وفى هذا أربعة أبواب (١) الباب الأول فى معرفة العاقله وصفة تحملها للدية **والباب الثانى** فى صفة العمد ويمسره من الخطأ **والباب الثالث** فيما يجب بخيانة العمد **والباب الرابع** فى معرفة تحملها العاقله من الخيانة (الباب الأول فى معرفة العاقله وصفة تحملها للدية)

فأما العاقله فيعتبر فيها ثلاثا أشياء الفباثل فلا تعقل قبيلة مع غيلة ما دام فى قبيلة الخاني من يحمل الجناية والديوان فان أهل الديوان يعقل بعضهم عن بعض وان كان فى غير الديوان من غير العشرة والآق فلا يعقل شامى مع مصرى ولا شامى مع عراقى وان كان أقرب إلى الخاني من يعقله من أهل أقطه قال مسنون ويضم أهل افرقية بعضهم إلى بعض من طرابلس إلى طنجة (مسئلة) واختلف فى البدوى والحضرى فقال مالك فى المدونة لا يعقل أهل البدو مع أهل الحضر لانه لا يستقيم أن يكون فى دية واحدة ابل وعين وهنه قال ابن القاسم وجوز ذلك أشهب وعبد الملك ورواه ابن

وه عن **مالك** فى كتاب **ابن سحنون** وجه القول الأول أن الية مبنية على جنس واحد ولذلك جعل على أهل الذهب والذهب وعلى أهل الورق والورق وعلى أهل الابل والابل ولو حاز بعضها لمكان على كل انسان ما عندهم ولرجع فى ذلك إلى القيمة ووجه الرواية الثانية أن العاقله مبنية على المشاركة

عن **هشام بن عروة** عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقله عقل فى قتل العمد انما علمهم عقل قتل الخطأ **وحدثني يحيى** عن **مالك** عن **ابن شهاب** أنه قال مضت السنة أن العاقله لا تحمى شيئا من دية العمد إلا أن يشاؤ ذلك **وحدثني يحيى** عن **مالك** أن **ابن شهاب** قال مضت السنة فى قتل العمد حين يغفرو أولياء المقتول أن الية تكون على القاتل فى ماله خاصة الآن نعيه العاقله عن طيب نفس منها

(١) قوله أربعة لم يوجب لثالث والرابع منها ولينظر اه

والمعاونة والمواصلة وقد يضاف الى القبيل من ليس منهم مع تباعدهم فبان يضاف الى أهل الحاضرة من أهل البادية من هو من عصبه الجاني واخوته أولى وأخرى ولا مضرة على المجنى عليه في تبعض أصناف الدية والله أعلم وأحكم وهذا كما لو قتل رجل رجلا من أحد هاتين من أهل الابل والآخري من أهل الورق لكان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية على حسب ما هو عليه (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان عائلة الرجل عشرته وقومه قال في النوادر وقال في المجموعة ان ذلك على نخذ الجاني ان استطاع اذ ذلك والاضم اليهم أقرب القبائل اليهم أبدأ حتى يجمعوا اذ ذلك وهي على الرجال الأحرار البالغين مع اليسار فأما المعدم فقال ابن الماجشون لاشئ على المعدم قال ابن القاسم ولا على مدين لانها انما هي على سبيل العمل والعون على مالزم من الغرم فيجب أن يختص ذلك بأهل اليسار والامكان فأما المدين والمعدم فيحتاج أن يعطى كالأمة تؤخذ من الأغنياء وتعطى الفقراء لما كان طريقها المواساة (مسئلة) ويعقل السفيه مع العاقلة رواه أصبغ عن ابن القاسم في العتية وقاله ابن نافع وقال ابن نافع توضع عنه الجزية وجه ذلك أن العاقلة حكمها حكم المعاونة فيعقل ويعقل عنه وأما الجزية فيحكم يختص بمن أخذ منه لا يؤدى عن غيره فهو دى هو منه (مسئلة) والولى المعتق يعقل عن المعتق لانه عصبه وأما الولي من أسفل فهو يعقل عن معتقه وعن قومه وروى أصبغ عن ابن القاسم في العتية يعقل مولى القاتل من أسفل وبه قال الشافعي وقال سحنون لا يعقل قاله في كتاب ابنه وبه قال أبو حنيفة وجه قول ابن القاسم انه مولى يعقل جنانية مواله كالنعم بالعتق وجه الرواية الثانية أنه ليس له تعصيب يورث بجهنم فلم يكن له مدخل في العاقلة كالعبد (مسئلة) ويؤدى الجاني مع العاقلة قاله مالك في المجموعة وغيرها وبه قال أبو حنيفة ومن أصحابنا من قال هذا استحسان وليس بقياس وجه القول الاول ان العاقلة انما تؤدى على سبيل المواساة والعون له فيجب أن يكون عليه بعض ذلك وجه القول الثاني ما احتج به القائل بذلك انه لو قتل نفسه وعاقلته المسلمون لم يجب عليهم أن يؤدوا اليه دية (مسئلة) وأما النساء والميكان فلا مدخل لهم في العاقلة قاله مالك في المجموعة وغيرها قال أصبغ وكذلك المجنون وجه ذلك أن النساء ليس من أهل التعصيب والنصرة وأما الصبي والمجنون فقير مكلف فلا مدخل لواحد منهما في شئ من ذلك لانه أسوأ حالا من المرأة (مسئلة) اذا كانت الصفات المعتبرة في العاقلة تنقل كالبلبل والسن والعفر والكبر فيجب أن يبين وقت الاعتبار بهذه الصفات فأما الصفات فتعتبر في حق الجاني وحق العاقلة وقال عبد الملك من كان من العاقلة يوم تقسم عليهم الدية على الماء بقدره وعلى العسر بقدره ولا يعتبر بذلك يوم الجرح ولا يوم الموت ولا يوم يحكم بالدية وجه ذلك أنه يوم يلزم دمة كل واحد منهم وأما يلزم مالاً من الدية وأما من كان غائباً فقدم قبل ذلك وأصغراً فبلغ أو كافر أو أسلم فإنه لا شئ عليه لان الدية تعلق بغيره فلا تنقل اليه (مسئلة) فمن مات من العاقلة بعد توزيع الدية عليهم قال أصبغ ترجع على سائر العاقلة ورواه يحيى عن ابن القاسم وأنكر ذلك سحنون وقال اذا صحت صارت كدين ثابت وقاله ابن الماجشون وقال هو دين ثابت في دمه في الموت والعلس (مسئلة) وتجبر العاقلة على أداء الدية قاله مالك من رواية أشهر وجه ذلك انه حق لازم بالتزام وعذا على قولنا انه يلزمهم ابتداءً ظاهر وأما على قول من قال انه انما يلزم الجاني ثم تحمله عنه العاقلة فإنه أيضا حتى ينتقل بالشرع فليقف على اختيار من يجب عليه كالشفعة وغيرها (مسئلة) وقال مالك لاحد لعدد من تقسم عليهم الدية من العاقلة ولا لعدد ما يؤخذ

من كل واحد منهم وإنما ذلك بحسب الاجتهاد وليس المكتر كالقل ومنهم من لا يؤخذ منه شيء لا قتاله
يريدان منهم من بلغ حال العدم فلا شيء عليه من ذلك ومن يؤخذ منهم أيضا لا تستوى أحوالهم منهم من
له المال الواسع فيؤخذ منه بقدر ذلك ومنهم من ماله ليس بالكثير فيؤخذ منه مالا يحفظ به دوائه
يذهب في ذلك إلى التقييف قال ابن القاسم عن مالك كان يؤخذ من كان عنده ديوان من كل مائة
درهم من عطائه درهم ونصف والله أعلم

(الباب الثاني في صفه العمد وتعيينه من الخطأ)

قال ابن وهب عن مالك في المجموعة العمد أن يعمد للقتل فيأمر الناس وقال في الكتابين والجمع
عليه عندنا من عمد إلى ضرب رجل بعضا أو رماء بحجر أو غيره فإبى ذلك فهو عمد ويجب
عليه القصاص قال عنه ابن القاسم فكذلك لو طرحه في نهر ولا يحسن العوم على وجه العداوة
وقال مالك والعمد في كل ما يعمد به الرجل من ضربة أو وكزة أو لطمه أو رمية بنبذة أو حجر أو
ضرب بقتيل أو عصا أو غير ذلك ولو قال لم أرد الضرب لم يصدق وكل ما عمده إلى اللعب من رمية أو
وكزة أو ضرب بدبب أو واضطر غافلا فلا يؤخذ فيه ولا يثم بما يثم به المتعاضد لنهر أو الملابس منها فلا
تؤخذ فيه قال ابن حبيب عن ابن الماجشون ولو تناقوا في الماء في نهر أو بصر فإبى أحد منهم فهو من
الخطأ إلا أن يعمد النائي مثل المنقول بان يقطع حتى يوب فيه الفود (مسئلة) ومن أثار على
رجل بالسيف فإبى فقد قال ابن المواز إن تهادى بالاتارة وهو يثر منه فخطئه حتى مات عليه
القصاص وقال ابن القاسم إن طلبة بالسيف حتى سقط فليقسم ولا تأنه أبى حواشيه وينتأونه
والمرق بينه وبين مسئلة ابن المواز بحتم أن يكون ما من السفطة وهي من فعل نسيه فذلك
كانت فيه العسامة وفي المسئلة الأولى لم يوجد شيء من فعله يحمل عليه موته فلم يجب فيه عسامة وهذا
قال ابن حبيب في هذه المسئلة على الطالب القصاص ولم يذكر قسامة قال وبه قال ابن الماجشون
والمفسرة وابن القاسم وأصبح فإن كانت إشارة فقط فإن قاتلها فيه البدية عند ابن المواز على العالمة
ونحوه قال ابن القاسم ووجه ذلك أن هذا فعل لا يقع به الموت غالبا ولم يصل منه إلى القتل ما يرى أنه
تعمده (مسئلة) ومن قتل رجلا عمدا فظنه غيره ممن لوقته لم يكن فيه قصاص قال ابن المواز
لأقصاص فيه وقد مضى مثل ذلك في مسلم قتله المسلمون بعد النبي صلى الله عليه وسلم فإبى فؤده من
المشركين فؤده صلى الله عليه وسلم ولم يقدر به (مسئلة) وأما شبه العمد باختلاف قول مالك فيه فمرة
أثبت ومرة نفاه فروى ابن القاسم وغيره في الجموع وغيره أن شبه العمد باطل إنما وعد أو
خطأ وقال ابن وهب بالثبت شبه رواه ابن حبيب عنه وعن ابن شهاب وروى ببيعة وأبى الزناد وحكا
أصحابنا العراقيون عن مالك وبأبى أروحية والشافعي قال الناضي أبو محمد وجه شبهه هو السالى
ومن قتل مؤمنا خطأ قال تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فذكر الخطأ والعمد ولم يذكر برهما
ومن جهة المعنى أن الخطأ معقول وهو ما يكون من غير قصد والعمد معقول وهو ما كان به عمدا لا عمل
ولا يصح أن يكون بينهما قسم ثالث ولا يصح وجود العمد وعدمه لكونهما ضدين ووجه إثباته ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا إن قتل العمد والخطأ قتل السوط والعصا فمما منهن الأبل
أربعون منها خلفه ثابت شبه العمد وهذا الحديث غير ثابت رواه علي بن زياد بن جعدا وهو
ضعيف عن القاسم وابن ربيعة عن ابن عمر ولم يلق الله اسم ابن عمر وجه المعنى أن شبه العمد
ما أخذ منها من العمد وشبهها من الخطأ فلم يكن له غير حكم أحد هما على التعدي (فرع) ادأبت ذلك

فإن شبه العمد الذي ذكرناه قال القاضي أبو محمد إن شبه العمد أن يقصد إلى الضرب وشبه الخطأ أن يضر به بما لا يقتل غالباً فكان الظاهر أنه لم يقصد القتل فوجب أن يكون له حكم بين الحكمين والذي قاله ابن وهب أنه ما كان بعصاً أو كزرة أو لطمه فإن كان على وجه الغضب فيه القود وأرجو أن لا يكون عليه أثم قاتل النفس وإن كان على وجه اللعب ففيه الدية مغلفة وهو شبه العمد لأقصاص فيه قال ابن حبيب وأما مالك وبقا أصحابه وعبد العزيز بن أبي سلمة فلا يرون تغليظ الدية إلا في مثل ما صنع المدلجى ويرون في ذلك كله القود قال الشيخ أبو محمد يعني ابن حبيب ما كان على نائرة هذا المعروف من قول مالك قال ابن حبيب قال العراقيون لا قود فيه كان لنائرة أو غيرها فهذا الذي أورده ابن حبيب عن ابن وهب على أنه شبه العمد غير ما حكم به شيوخنا العراقيون أنه شبه العمد لأن ما حكم به العراقيون من المالكيين بأنه شبه العمد ويرونه عن مالك أنهم أوجبوا قصده في الضرب على وجه الغضب وأما داخل فيه شبه الخطأ من جهة الآلة التي ضرب بها أنه لا يقتل بمثلها وشبه العمد لأنه قصد الضرب على وجه الغضب وأما على قول ابن وهب فإنه شبه العمد لقصد الضرب وشبه الخطأ من وجهين أحدهما أنه لا يقتل بمثلها غالباً والثاني أنه قصد اللعب دون غضب ولا خفي يقتضي قصد القتل والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو إسحق إن شبه العمد ما أوجب الدية المغلظة بربده والله أعلم المثلثة وهو نحو قوله في المجموعة والموازبة أن الدية المغلظة هي شبه العمد التي لا تكون إلا في مثل فعل المدلجى ثلاثاً أو سنان وقاله ابن وهب فإذا قلنا إن قتل الأب لابنه حدها هو شبه العمد فلا خلاف في أنبائه في العمد وإن قلنا أنه شبه العمد محاكمه القاضي أبو محمد وغيره من شيوخنا العراقيين عن مالك وقاله ابن وهب في أن في شبه العمد روايتان على ما تقدمناه وأما تكون الروايتان في التسمية والتغليظ دون غير ذلك بلحق بذلك وجه آخر وهو أن يكون الضرب على الأب في المجموعة من رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك في الزوج يضرب زوجته بجعل أو سوط فيصحبها منه ذهاب عين أو غيره ففيه العقل دون القود وكذلك ما جرى على الأدب مثل المعلم أو الصائم أو الفراق يؤدون ما لم تعتمد بسلاح وشبهه ورواه ابن القاسم عن مالك بأثر تغليظ الدية على الأب فقال ليس الأح والموسائر الفرابية كالأبوين والأجداد الآن يجري ذلك على وجه الأدب كالمعلم وذى الصنائع من غير سلاح وشبهه فظاهر هذا يقتضي أنه إذا كان على وجه الأدب فيما يؤدب به إن فيه الدية مغلظة فيكون هنا على أربعة أوجه ما قصده الضرب بالآلة لا يقتل بمثلها على وجه اللعب بمثل تلك الآلة فأما في روايتان أحدهما التغليظ والأخرى في التغليظ ولا قود فيه جلة والوجه الثاني أن يقصد الضرب بما لا يقتل بمثله غالباً على وجه الحق والغضب من ليس له أدب فهذا في كونه شبه العمد روايتان ويرجع الخلاف في ذلك إلى وجوب القود أو نفيه وتغليظ الدية والوجه الثالث أن يقصد الضرب بما لا يقتل بمثله غالباً من له أدب من القرابة ممن ليس له عليه ولادة فهذا يتعلق الخلاف في كونه من شبه العمد بتغليظ الدية خاصة ولا خلاف أنه لا دود فيه والوجه الرابع أن يوجد القتل من الأب بما يقتل بمثله غالباً على وجب فيه الحذف والرمي أو الضرب الذي لا يتيقن به قصده القتل فهذا لا خلاف في تغليظ الدية (فرع) وتغليظ الدية يكون على وجهين أحدهما في العمد المحض وهو على وجهين أحدهما أن يتفقاً على العقو عن الدية على الإطلاق والثاني أن يعفو أحد الوثر ويطلب بأقبح حصته من الدية فهذا هو في الدية فتكون أرباعاً على ما تقدم والوجه الثاني تغليظ شبه العمد فإن الدية تكون أثلاثاً على ما تقدم كبر عبدان شاء الله تعالى وهذا في الأبل والتغليظ في العين على وجهين أحدهما أن

يزاد على البتة ما بين قيمة الدية المثلثة وبين قيمة الدية المحضة والثاني أن تكون الدية قيمة الإبل مثله ما لم تنقص من دية العين والله أعلم وأحكم ص **قال مالك والأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعدا** فبلغ الثلث فهو في مال الجارح خاصة **قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فمن قبلت منه الدية في قتل العمد أو في شيء من الجراح التي فيها القصاص أن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشأوا** وإنما عاقل ذلك في مال القاتل أو الجارح خاصة أن وجد له مال فإن لم يوجد له مال كان ديننا عليه وليس على العائلة منه شيء **الآن يشأوا** ش ظاهر قوله أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث يقتضي أن من الدية ما يجيب على العاقلة ابتداء قال بعض العلماء إنها لا تجب ابتداء على العائلة وإنما تجب على الجاني ثم تنتقل إلى العائلة ما بلغ منها الثلث فإذا زاد عليه وهو أظهر من قول شيخنا إنها لا تنتمز العائلة بالقسمة وأما من مات من العاقلة بعد القتل أو قبل قسمة الدية أو غاب فلا شيء عليه ومن كان صغيرا بعد القتل فكبر قبل القسمة أو غاب فأقدم قبل القسمة فإن الدية ترمز ومظاهر هذا يقتضي التحمل يوم القسمة

(فصل) وقوله حتى تبلغ الثلث فصاعدا يراد أن ما قصر عن ثلث الدية لا تحمله العاقلة لأنه في حين التليل الذي لا يحتاج إلى العاقلة في معونة الجاني في غرمه وأما ما بلغ الثلث فإذا زاد فإنه في حين الكثير الذي يحتاج إلى العاقلة في مواساة العاقلة في غرمه وما كان على هذا الضويع المواساة يفرق بين قليله وكثيره كالزكاة إلا أنه لما كان الجاني يتعلق به التفرط ويراد بمعاونة العقوبة كان حاله أشد من حال مخرج الزكاة الذي لا يتعلق به ذلك فأفرد من ذلك بمقدار لا يتميز به أموال الزكاة وقال أبو حنيفة تحتمل العاقلة من الدية ما بلغ نصف العشر فزائدا وقال الشافعي في الجدي تحتمل العاقلة ثلث الدية وكثيره ما هو في القديم قولان أحدهما مثل قولنا والثاني أنها لا تحتمل إلا الجيع الدية وقال ابن شهاب تحتمل ما زاد على الثلث ولا تحتمل الثلث فأدونه ودليلا على أي حنيفة والشافعي أن هذا مال قصر عن الثلث فلم يجب على العاقلة كالمعمود بقولنا قال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير رضي الله عنهم (فرع) وحرم من يعتبر الثلث التحمل دية الجاني والمجني عليه روى أشهب عن مالك في المجموعة والعتبة أنما ينظر إلى دية المجني عليه أو الجاني فإن بلغت دية الجاني ثلث دية أحدهما حملته العاقلة وقاله ابن القاسم وروى أشهب أن ابن كثة قال لمالك الذي كان يعرف من قول مالك أن الاعتبار في ذلك بدية المجرم وأكره ذلك مالك وبه قال ابن الماجشون ورواه في العتبية يحيى عن ابن القاسم وروى ابن المواز عن ابن الماجشون أن العائلة لا تحتمل الاثني عشر رجل يكون الجاني فان لم يكن له مال اتبعه دينار يرد أي كان المجني عليه من كان (فصل) وقوله فيكون ذلك في مال الجاني فان لم يكن له مال اتبعه دينار يرد هذا القدر من الدية يختص بالجاني فيلزمه في خاصته ولا توسيه العاقلة في تحمّل شيء منه الآن يشأوا ذلك فان لم يشأوا ففي خاصة له فان لم يكن له مال تعلق بذمته يتبع به أن يسير والله أعلم وأحكم ص **قال مالك ولا تعقل العاقلة أحدا أصاب نفسه عمدا أو خطأ بشيء وعلى ذلك رأى أهل الفقه عندنا ولم أعلم أن أحدا ضمن العاقلة من دية العمد شيئا وبما يعرف بذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه عن أبي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بأسحسان فتفسير ذلك فيأمر الله أعلم أنه من أعطى من أخيه شيء من العقل فليتبعه بالمعروف وليؤد إليه بأسحسان**

أوخطأ يريدان من أصاب نفسه على وجه العبد أو أخطأ فجنانيته هدر وقال الأوزاعي وابن حنبل أن جنني على نفسه خطأ فدية ذلك على عاقلة تدفعها إليه إن عاش وإلى ورثته إن مات والدليل على ما نقلوه أنه لو الجاني على نفسه فلو تعلقت جنانيته بما حد لتعلقت به وذلك غير لازم لأنه لا يجب لأحد على نفسه من يتعلق بدمته وإذا لم تجب عليه الدية لم تتحملها العاقلة

(فصل) وقوله وبما عرفت به أن العاقلة لا تتحمل جنابة عمد قوله تعالى فمن عني له من أخيه شيء فاتباع المعروف وأداء إليه باحسان قال مالك فتفسير ذلك في أرى وذلك يقتضي تفسير الآية برأيه واجتهاده من أعطى من أخيه شيء من العاقلة فليتبعه بالمعروف يريدان الدية على هذا التأويل لا تجب على قاتل العمد فتحملها عنه عاقلة وإنما تكون الدية بينه وبينه ليصقن بهادمه وقد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية ف قيل معنى عني له من أخيه شيء أي بذله لأخوه القاتل الدية فيكون هـ عني له بذله والضمير في له راجع إلى ولي المقتول والأخ هو القاتل فتسبب ولي المقتول إلى الرضا بذلك والمطالبة بما بذله من الدية بمعروف ويؤدي القاتل إليه باحسان وهذا على إحدى الروايتين عن مالك وروى عنه ابن القاسم وأشهب في المجموعة ليس عليه الدية إلا أن يشاء ذلك وإنما عليه القصاص وبه قال الشافعي ودليل ذلك من جهة المعنى أنه معنى يجب به القتل فلا يستحق به التعبير بين القاتل والدية كالزنا وروى مالك أيضا أن ولي القاتل غير بين القتل والدية يصير عليها القاتل وهو اختيار أشهب وبه قال أبو حنيفة وتفسير الآية على هذا المنهج فممن ترك له يريد القاتل أخوه برء ولي المقتول برء ترك قتله فله طلب الدية بالمعروف وعلى القاتل أن يؤدي إليه باحسان ودليل هذا القول من جهة القياس أن هذا قاتل فلا يجب به غير بدل واحد كقتل الخطأ والله أعلم وأحكم ص **قال مالك في الصبي والمرأة التي لا مال لها إذا جنى** أحدهما جنابة دون الثلث أنه ضامن على الصبي والمرأة في مالها خاصة إن كان لهما مال أخذ منه والا فجنابة كل واحد منهما دين عليه ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ أبو الصبي بعقل جنابة الصبي وليس ذلك عليه **قال مالك** الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أن العبد إذا قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل ولا تتحمل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيء أقل أو أكثر وإنما ذلك على الذي أصابه في ماله خاصة بالغام بالغ وإن كانت قيمة العبد الدية أو أكثر فذلك عليه في ماله وذلك لأن العبد سلعة من السلع **ش** وهذا على ما قال ابن الصبي والمرأة إذا كانت جنابتهما دون الثلث اختصت دية ذلك بأموالهما فإن لم يكن لهما مال ثبت ذلك ديناً عليهما ولا يتعلق شيء من ذلك بالعاقلة وهذا إذا كان الصبي بعقل وأما الرضيع فما أثبت وجوب فدية وأما ما زاد على ثلث الدية من جنابة الصبي الذي لا يعقل والمرأة فعلى العاقلة

(فصل) وقوله ولا يؤخذ أبو الصبي بعقل جنابة الصبي يريدان إذا كانت دون الثلث في ماله ودمته وإن كانت الثلث فرائدا فعلى العاقلة والأب أحكم وإنما أراد ما دون الثلث ليس على الأب منه شيء وإنما على الصبي جميعه وما بلغ الثلث فليس على الأب جميعه وإنما هو رجل من عاقلة (فصل) وقوله في العبد يقتل فيه القيمة يوم يقتل برء سواء زادت القيمة على الدية أضعافاً مضاعفة أو قصرت عن ذلك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة إن كانت قيمة أقل من دية الحر بعشرة دراهم ففيه القيمة وإن زادت على ذلك لم تزد على هذا القدر والدليل على ما نقلوه أن ما نقص من جميعه بالقيمة فإنه يضمن بجميع القيمة كالمهجة

قال مالك في الصبي الذي لا مال له والمرأة التي لا مال لها إذا جنى أحدهما جنابة دون الثلث أنه ضامن على الصبي والمرأة في مالها خاصة إن كان لهما مال أخذ منه والا فجنابة كل واحد منهما دين عليه ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ أبو الصبي بعقل جنابة الصبي وليس ذلك عليه **قال مالك** الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أن العبد إذا قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل ولا تتحمل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيء أقل أو أكثر وإنما ذلك على الذي أصابه في ماله خاصة بالغام بالغ وإن كانت جنابتهما دون الثلث اختصت دية ذلك بأموالهما فإن لم يكن لهما مال ثبت ذلك ديناً عليهما ولا يتعلق شيء من ذلك بالعاقلة وهذا إذا كان الصبي بعقل وأما الرضيع فما أثبت وجوب فدية وأما ما زاد على ثلث الدية من جنابة الصبي الذي لا يعقل والمرأة فعلى العاقلة

فنزأ في جرحه ثبات فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب قد كرز ذلك له فقال له فقال عمر أعددي على ما قدي عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم اليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول فقال لها أنا ذا فقال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء ثم قوله أن رجلا من بني مدلج يقال له فتادة حتى ابنه بسيف فأصاب ساقه فنزأ في جرحه فان برده انه رماه بالسيف فأصاب ساقه فكان ذلك سبب موته فلم ير عمر رضي الله عنه على الأب القصاص وذلك لأن قتل الأب ابنه يكون على ضربين أحدهما أن يفعل به فعلا يتبين أنه قصدي قتلته مثل أن يضعه في ذبحه أو يضعه فيشق بطنه وهو الذي يدعيه الفقهاء قتل غيلة والثاني أن يرميه بحجر أو سيف أو رمح مما يحتمل أن يرميه غير القاتل من المبالغة في الأدب أو التهيب فيقتله فأما مثل الغيلة فذهب مالك إلى أنه يقتل به وقال أشهب لا يقتل به ويدل أبو حنيفة والساقى ووجه القول الأول قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية وقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الخ والعبد العبد وناعام فيدخل على عموم الاماخرة الدليل ومن جهة المعنى انه انما يقتل من كان ثانيا في الدين والحرمه فكان القصاص جاريين ما لا جنبيين ووجه القول الثاني انه شخص لوقته حذفا بالسيف لم يقتل به فاذا ذبحه لم يقتل به كالسيد يقتل عبده (فرع) اذا قلنا يقول مالك فان أقت الأم ابنتها في برأ أو مرض قال مالك في المجموعة أن أقتته في برأ أو بجر كثير الماء قال ابن القاسم في الموازي أو في مرض حاس لا ينهي من مثله وقال في الموازي أو يكون البتره مائة لا يدرك ولا ينزلون كانتيسا فلنقتل قال مالك في المجموعة عفى أهل أن يقتل وأمان كان مثل بتر الماشية الذي يرى أنه يؤخذ سنه وشبه ذلك فلاتقتل وروى أشهب عن مالك في العتية انه منه متعددة لا تتسل كالذبح (فرع) واذا قلنا يقول مالك في قتل الغيلة فان جرحه على هذا الوجه ففي المجموعة أن الجراح تجري في ذلك مجرى القتل وذلك ما أخذ سكيننا فقطع به يده أو أذنه أو أصبعه فأدخل أصبعه في عينيه فقتلها فان هذا يقا به قاله ابن القاسم وأشهب في الموازي (مسألة) وأما اقتله على الوجه الآخر من الاحتمال وعلى نحو ما فعله المدعي فانه اذا حذفه بالسيف فقتله فانه لا يقتل به في قول مالك وكذلك اذا ألغاه في بئر ليلته الماشية مثل بتر الماشية فان هذا كله فعل محتمل غير القتل قال المغيرة في المجموعة بعد ذلك من الأب كاذب جاوز به حده فهو كالمخطئ يرمي الماء من حنوا لا يشققه مع ماله من التسلط والادب ما ليس لغيره ففعل منه على غير العبد ولو وجد من أحد عدم لم يعتبر به ذلك الاشفاق ولا كان له ذلك التسلط عليه في الأدب

(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لسراقه اعدي على ما قدي عشرين ومائة بعير يحتمل أنه خص سراقه بذلك وليس هو مقاتل وانما هو سبب بالقوم لأنه واجب الدية على العاقلة ويحتمل أنه خاطبه بذلك لأنه هو الذي سأله عن المسألة واقتضى جوابها فاعطاه خاطبه بذلك ليكون هو الذي يأخذ الأب باحضارها واحتلف قول مالك وأصحابه في ذلك فقال أشهب وابن عبد الحكم وعبد الملك هي على العاقلة وابن القاسم رآها على الأب قاله ابن المواز وروى ابن حبيب عن مطرف وهي على الأب إلا أن يكون له مال فيكون على العاقلة لئلا تبطل الدية (فرع) فاذا قلنا ان الدية المغلظة في قتل الأب ابنه على الأب في ماله فقال ابن حبيب عن مطرف هي عليه حاله قال ابن المواز عن أصبغ وآخر قول ابن القاسم انها في مال الأب حاله وكان يقول هي على العاقلة منجمة وبه

فنزأ في جرحه ثبات فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب قد كرز ذلك له فقال له فقال عمر أعددي على ما قدي عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم اليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول فقال لها أنا ذا فقال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء

قال أصبغ وقال سحنون في كتاب ابنه أجمع أصحابنا حاله واختلفوا في أحد ما من العاقلة
أوالأب وروى ابن حبيب عن مطرف أن كان الأب عديماً فهي على العاقلة حالة وجهه الرواية
الأولى ما احتج به عبد الملك من أن عمر بن الخطاب قال لسراقة أعدد لي على ما قديده عشرين ومائة
بعر وليس بالأب القاتل وإنما هو سيد القوم فتأول ذلك على أنه سيد العاقلة واحتج من جهة المعنى بأنه
قتل لاعتبر عدماً لما كان من جهة الأدب فكأن ديتة على العاقلة كقتل الخطأ وجه القول الثاني
أنه بالعمد أشبه فلم تحمله العاقلة لأنه قد وجد فيه القصد والله أعلم

(فصل) وقوله ومائة وعشرون بعيراً يحتمل أن يريد أن يختار منها المائة التي هي الدية ويحتمل
أن يكون أراد أن يغلظها بالعدد فأخذ العشرين والمائة ثم ظهر إليه أن التغليظ بالعدد في الأبل أو
في الدنانير غير سائغ فأعطى منها مائة في الدية وترك الباقي ويحتمل أن يكون خص مائة بعيراً بذلك
لأنه يحتمل بقاء الأبل مع كونه أمرب المواضع التي هي في طريق عمر رضي الله عنه من المدينة إلى مكة
إلى موضع بني مدج لأن إبل الأبل الخواضر يشق إقله سارحها وتأذى أهلها بقاء الأبل عندهم
وإنما واصل الأبل بالسائمة المسارح والقيافي

(فصل) وقوله فأخذ من عمر ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه قد تقدم في كتاب الزكاة
ذكر الحقة والجذعة وأما الخلفة فهي الحامل من الأبل والخلفان الحوامل قال مالك التي في بطنها
أولادها وروى ابن المواز عن مالك وهي ما بين نية إلى بازل عامها وقال ابن المواز لا تنال بالخلفات
إذا كانت حوامل من أي الأسنان كانت وأحب إلينا الثنيات إلى بازل عامها ورواه عن أشهب
(مسألة) وإنما غلظت الدية إلى هذه الأسنان لثقلها قال أشهب الدية المغلظة في سبعة عمدة الذي
لا يكون إلا في مثل فعل المدعي ثلاثة أسنان على ما ذكر في الحديث والقاتل في الحديث إنما كان
الأب وقد قال في المجموعة مالك الحسد كالأب وقال ابن القاسم وأشهب الأم كالأب قال عبد الملك
الأجداد والجدات كالأبوين وقال ابن القاسم عن مالك وليس الأخ والعمة وسائر الفرباب مثل ذلك
وقال ابن القاسم في الموازية بالتغليظ في الأب وأب الأب والأم وأم الأم ووصف عن أب الأم وأم الأب
وقال أشهب أم الأب فكأن الأب وأم الأم فكأن أجنبي وجهه قول عبد الملك أن من له عليه ولادة
هنا بمنزلة الأبوين وروى ابن سحنون عن أبيه أن قول ابن القاسم بخلاف ما روى عنه ابن المواز
من أنه توقف في ذلك ولعله توقف في ذلك ثم رآه (مسألة) وأما الجراح فعلى ضربين جراح
لا يقتص منها وجهه وجراح يقتص منها فأما لا يقتص منها وجهه كالجامة والمأوأة والمنقلة فقصه
قال سحنون في المجموعة والعشبة لتغليظ فيها لا تدل على قود في عددها ورواه القاضي أبو محمد عن عبد
الملك قال ووجه ذلك أن التغليظ عوض من سقوط القود وهذه الجراح لا تستلحق بها القود فلم تغلظ
فيها الدية وفي المدونة عن مالك أنها تغلظ ووجه ذلك أنها دية تحمّلها العاقلة فتعلق بها التغليظ
كالدية الكاملة وأما الجراح التي يثبت فيها العصا بين الأجناب فإذا وقعت من الأب على وجهه
لا قود فيه في المجموعة عن مالك تغلظ فيها الدية ووجه ذلك أنها جناية بها القود على الأجنبي فإذا
دري القود على الأب عن الأب وجب أن تغلظ الدية أصل ذلك القتل (فرع) فإذا قلنا أنها تغلظ
فقد قال ابن القاسم وأشهب وغيرهما تغلظ الدية فيما صغر من الجراح وكبر وقد قال ابن القاسم إن ذلك
فيما بلغ ثلث الدية فأكثر (مسألة) إذا قلنا أنها تغلظ على أهل الأبل فهل تغلظ على أهل الورى
والدعوى قال القاضي أبو محمد فهار وإيتان أحدهما إثبات التغليظ والثانية تنفيه وأما الرواية

الأولى فهو قول ابن القاسم وأكثر أصحابنا وأما الرواية الثانية في نفي التغليب فرواها ابن سحنون عن مالك ورواها ابن عبد الحكم عن مالك وجه القول الأول أن حكمة دية فيما أن يلحقها التغليب بزيادة العدد كدية الأبل وإذا لم يغلظ الذهب والورق بزيادة العدد لم يلحقه تغليب لأنه لا يتصور التغليب في صفته لأنه لا يترفع فيها إلا الجسد الخالص والله أعلم وأحكم (فرع) فإذا قلنا أنها تغلظ فكيف صفة التغليب قال ابن المواز وابن عبدوس عن مالك ينظر إلى قيمة الدية المحض من الأبل وإلى دية المغلظة منها فينظر إلى ما تر بدالدية المغلظة من الأبل على دية الخطأ بزيادة ثلث القدر على دية الذهب والورق وقال البغداديون وينظر كم قيمة الدية المغلظة من الأبل فتكون تلك الدية قال الشيخ أبو محمد وينبغي أن يضاف في هذا القول ما لم ينقص عن ألف دينار فلا ينقص وجه الدول الأولى أن أصل تغليب الدية معتبر بالصفة وذلك متغير في الذهب والورق فاعتبر بتغير صفات الأبل فيزيد في عدد الذهب والورق قدر ما بين قيمتي الصفتين لأنه إن لم يفعل ذلك لم يبرزها حكم التغليب لأنه قد تكون فيه أسنان للتغليب أقل من دية الذهب فلا يلحقها تغليب ورم بما قصرت عن ذلك فبطل الاعتبار بها وأدى ذلك إلى نقص الدية بالتغليب عن كانت عليه قبل التغليب (مسئلة) وأما دية العمد فقد تقدم من قول مالك أنها أر باع أنات كلها خمس وعشرون بنت خالص وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وقدرى ابن المواز أنها في أسنانها كدية الخطأ وجه القول الأول أنه يقتل سقط إلى دية وجب أن تكون مغلظة كدية قتل الأبائه وجه الرواية الثانية أن الواجب بالقتل العمد انما هو القصاص حال اتفاقا على إسقاطه بشئ ما زعموا ذلك ولم يرتفعوا على شئ وأما لفظ الدية وجب أن تترجم في ذلك الدية المعروفة وهي دية الخطأ فإذا قلنا أنها تغلظ على أهل الأبل فهل تغلظ أيضا على أهل الورق والذهب فقد قال ابن المواز ما يلزم من تغلظها على أهل الذهب والورق غير أشبه والكلام فيه على حسب ما تقدم (فصل) وقول عمر رضي الله عنه لأخي المقتول خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للمقاتل شئ يريدانه سلم جميع الدية إلى أخي المقتول وأنه كان المحيط بمرائه دون أيه ليكون أيه قتلا للوروث واحتج على ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للمقاتل شئ وهذا ينبغي أن يكون له شئ من دية وأموار وقد قال ابن القاسم في المجموع والموازي لا يرث من مار الابن ولاديته وجه ذلك ما قاله أشبه أنه كالعمد وما تدري عنه الحلد لشبهة ص مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئل أن تغلظ الدية في الشهر الحرام فقال لا ولكن يزدادها للحرمة فقيل لسعيد هل يزداد في الجراح كما يزداد في النفس فقال نعم قال مالك أراها أراد مثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عقل المدلج حين أصاب ابنه ش قول سعيد وسليمان رضي الله عنهما لا تغلظ الدية للشهر الحرام هو قول مالك ولا تغلظ للحرم ولا لدوى الحرم وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تغلظ لكل واحدة منهما والدليل على ما نقله قوله تعالى ودية مسلمة إلى أهله واطلاق لفظ الدية يقتضي الدية المقترضة دون غيرها ويجب حل الآية على عمومها إلا ما خص من دليل ومن جهة القياس أن الدية معنى يجب بالقتل فلم تغلظ بالحرم ولا بالشهر الحرام كالكفارة ومثل ذلك أن الكفارة حق لله تعالى والدية حق للآدميين فإذا لم تغلظ حق الله تعالى بالحرم والشهر الحرام فبأن لا تغلظ به الدية وهو حق للآدميين أولى وأحرى

(فصل) وفوقها ولكن يزدادها للحرمة على ما فسر مالك أنها تغلظ لما سقط من القتل لحرمة

• وحدثنى مالك أنه بلغه
أن سعيد بن المسيب
وسليمان بن يسار سئلا
أن تغلظ الدية في الشهر
الحرام فقال لا ولكن
يزدادها للحرمة فقيل
لسعيد هل يزداد في الجراح
كما يزداد في النفس فقال
نعم قال مالك أراها
أراد ما مثل الذي صنع عمر
ابن الخطاب في عقل
المدلج حين أصاب ابنه

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح العجاء جبار والبتر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس قال مالك وتفسير الجبار أنه لا دية فيه ش قوله صلى الله عليه وسلم جرح العجاء جبار العجاء هو الحيوان لا النطق له وهو كل ما لا يعقل وأراد بذلك الجرح الذي لا صنع فيه لا حول ولا كان بسبب أحواله الذي تصح إضافته إليه على الحقيقة فقال فيه جرح العجاء وأما ما كان بسبب غيره من سائق أو قائم أو سافر فلا يختص به لأن لغيره فيه سبباً وقد فسر مالك الجبار بأنه هدر لغني ذلك ما اختص بالعجاء من الجراح والجنائيات بطل ولا يقضى منه دية ولا شيء

(فصل) وتوله والمعدن جبار لمعدن حيث يعمل الناس لاخراج بعض ما في الأرض من ذهب أو فضة أو حديد أو حجارة أو وكل أو غير ذلك فيكون فيها الغيران العظيمة التي من سقط فيها وسقطت عليه غلب عليه الهلاك فأخبر صلى الله عليه وسلم بأن من أصيب بذلك دون فعل أحد فانما حدثت عليه بسبب ذلك من جنابة فانه جبار يعني انه مطول وأما قوله وفي الركاز الخمس فقد تقدم ذكره في كتاب الزكاة والله أعلم ص قال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل به شيء ترمحه وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل قال مالك فالقائد والراكب والسائق آخرون أن يضمنوا من الذي أجرى فرسه س وهذا على ما قال ان القائد هو الذي يمشي أمام الدابة فيقوده بالجام أو غيره والسائق وهو الذي يمشي خلف الدابة فيسوقها والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة يريد اذا كان ذلك من فعلهم ولا يتولون يكونوا جمعة من أو متفرقين فان كانوا جمعة عين فلا شبهة في الموازي يعقل كل واحد منهم ثلث دية ما جنحت قال ابن الموازي اذا كان الراكب شركهم ومعنى ذلك أن ما جنحت الدابة بوطء نطو فان ذلك من فعل القائد الذي يقوده والسائق الذي يسوقها لانه مقتضى السوق والقود ولا صنع للراكب في ذلك اذا كان يمسك فان شاركه ما ركض أو جاز أو ضرب أو أشاره كان شريكه ما في جنائياتها تلك (مسئلة) واخبرنا عليه قاه ابن القاسم وأشهب في الجموعة وانما ذلك على السائق والمائد يريد ان لا اختصاصهما بسبب الجنابة فان كانت جنائيتهما بكم أو نفع من غير تهيب أحده فقد قال أشهب في الموازي والجوعة أحقهم بالضمان السائق ان كان سوقه يذعره جاز أو ضرب أو نخس وكذلك الراكب لو ضرب به رجليه فكسدت ضمن وكذلك القائد لو أضره فانه يضمن فعلى هذا انما ينبغي أن يكون السائق أحقهم بالضمان اذا لم تكن جنائياتهما تترن بهما تعديت من قبل أحدهم الآن للسائق حكم ذلك بان يحقره لما يقربه منها وحركة شبهة خلفها وهذا معنى قول أشهب وهذا نوع من الجنابة مخالف لجنائياتها بالوطء على شيء تبلغه لان جنائياتها على ما دأب عليه وهو مقتضى السوق والقود وسبب الراكب لا يحتاج في ذلك الى تجديد بسبب لان سببه موجود وأما ان تكدم أو تنفع فليس ذلك بمقتضى الأسباب الموجودة منهم وانما هو مقتضى ما يجتمع من ضرب أو جرح أو نخس فاذا عرى من ذلك فقد قال أشهب في الكتباين لا يضمن أحدهما شيئاً من ذلك قاله ربيعة (مسئلة) لو انفرد كل واحد منهم فوجاه من لما جنحت بالتيدير وأما التكدم والنفع والضرب بالدفقة قال مالك في الكتباين لا يضمن أحدهم شيئاً من ذلك الآن يكسبه أو يحركها بخلاف ما طوئت وقاله كلما أشهب على حسب ما تقدم واذا ركب اثنان على دابة فأصابت الدابة بوطء أو صدم فقد قال مالك هو من المتقدم وذلك انه هو السار بها والمسلك قال مالك الآن يكون المؤخر شركها أو ضرب بهما فيكون ذلك عليه ومعنى ذلك أن يخرج عما كانت عليه من المشي

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح العجاء جبار والبتر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس قال مالك وتفسير الجبار أنه لا دية فيه وقال الجبار انه لا دية فيه وقال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل به شيء ترمحه وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل قال مالك فالقائد والراكب والسائق آخرون أن يضمنوا من الذي أجرى فرسه

بضرب المؤخر أو زجره بأر تنفر أو تسرع في المشي وأما ما كان من جنابها بكم أو تفتح فهذا ليس من التسير فإن كان من سبب أحدهما فهو المنفر وبالضمان وإن كان من سبب ما اشتركا في الضمان وإن كان من غير فعلهما فهو هدر على ما تقدم قاله مالك وأشهب في الموازية قال أشهب وإن القاسم وإن كان اللجام يمدل المقدم فقتلته وهو القاتل (مسئلة) وأما القائدية ود القطار فإنه يضمن ما لو طئ عليه بعير من القطار في أوله كان أو في وسطه وآخره قاله ابن القاسم وأشهب قال أشهب لأنه أو طأه بقوده ولو قاده بة عليها سرج أو متاع فوقع شيء من ذلك على إنسان فقتله ضمن وذلك إن كان قائدها حل المتاع عليها فإن كل غيره حمله فذلك على حامله إلا أن يكون ذلك من شدة قوده ومعنى ذلك أن يكون الذي حل المتاع قصر فيه بضعف حبل أو وجه غير معتاده أو من (مسئلة) ولو اصطدم فارسان فقد روي ابن نافع عن مالك في فارسين اصطدما فأصاب فرس أحدهما صبيان على عاقتهما اللدبة وذلك أن الجناية بسببهما ولو اصطدم فارسان فأتوا من فرسهما على عاقلة كل واحد منهما بادية الآخر وفيه فرسه في ماله قاله ابن القاسم وأشهب ولو كان أحدهما عبدا أو الآخر حرافقة العبد في مال الخروديه الحرف في رقة العبدية فخاص كان زاد على دية الحر فليده الزيادة في مال الحر وإن كانت دية الحر أكثر فلا شيء على سيد العبد وقال ابن المواز إلا أن يكون للعبد مال فزادته في ماله وقال أصبغ في العتية قيمة العبد في مال الحر يأخذها السيد بقاله افتد العبد بالدية فإن أتم القعة فليست لولاءه الحر وإن فداه فداه بجميع الدية (فرق) ولو اصطدمت سبنتان ففرت أحدهما عابها في المجموعة والموازية لابن القاسم عن مالك لاثني في ذلك على أحد لادن الرج تعظم والفرق بين السفينتين والفارسين أن السفينة لا تجري إلا بالرج ولا عمل في ذلك للسفينتين وأما الفرسان فجرهما من فعلهما والفارسان أرسلهما على ذلك وحركهما إليه قال مالك إلا أن يعلم أن النواتية قادرون على صرفه ما على وجه يؤدى إلى هلاكهم فلا ينعوا عنهم ضامنون قال ابن القاسم وكذلك لو قدر وعلى صرفهما على وجه يؤدى إلى هلاكهم فلا ينعوا عنهم ضامنون وفيه عواقبهم الديات ويضمنون الأموال في أموالهم ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق أو يربط الدابة أو يضع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما أصابت في ذلك من جرحه أو غيره ما كان من ذلك عقله ثلث الدية فهو من ماله خاصة ومبلغ الثلث فضا دعه هو على العائلة وما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطر والدابة ينزل عنها الرجل للحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحد في هذا غرم من هذا على ما قال ابن كل ما صنع الإنسان مما حاسبه ينعس على قسمين أحدهما ما هو ممنوع عنه مثل أن يحفر بئرا على الطريق لغير غرض مباح فإنه يضمن ما أصاب به أو يحفر بئرا في دار غيره بغير إذنه فقد قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة يضمن قال أشهب لأنه حق بغير إذن رب الدار أو يحفر في ملكه أو ملك غيره ليتلف به سار فاقدر روي ابن وهب عن مالك يضمن السارق وغيره قال وكذلك لو حدد قصباً أو عوداً ليتعلق بها بئره ليدخل في رجل الدابة في حائطه من سارق أو غيره فإنه يضمن وكذلك من جعل على حائطه شوكة يستضر بها من يدخل أو رشح فناه به بذلك أن يزل من حجر به من إنسان أو غيره فهذا يضمن وكذلك من جعل في الطريق من يربط الدابة فهو ضامن لما أصاب فيه لأنه مستعمل في هذا كله وكذلك من اتخذ كلب الدار ليعقر من دخلها أو في غفلة ليعمل على أن أرهاها

قال مالك والأمر عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق أو يربط الدابة أو يضع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما أصابت في ذلك من جرحه أو غيره ما كان من ذلك عقله ثلث الدية فهو من ماله خاصة ومبلغ الثلث فضا دعه هو على العائلة وما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطر والدابة ينزل عنها الرجل للحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحد في هذا غرم

فانه يضمن وأما من عمل من ذلك ما يجوز له قال ابن القاسم عن مالك في المجموعة من يترحفرها للطر
قال ابن القاسم وأمر حاضر يحفره إلى جانب حائطه قال أشهب ما لم تضر البئر والمرحاض بالطريق أو
يحفر بئر في داره لغير ضرر أحد أو في دار غيره يذنه أو يرش فناءه تبردا وتنظفا فيزني به أحد ذلك
أو ارتباط كلب في داره للسيد أو في غفلة السباع فعقرت فلا ضمان عليه أو أخرج رومًا من داره أو
عسكرا أو نصب جبال السباع أو وقف على دابة في الطريق أو نزل عنها الحاجة فأوقفها في الطريق
أو نزل عنها الحاجة فأوقفها في الطريق بباب مسجد أو حمام أو باب أمير أو سوق أو ما أشبه ذلك فلا
يضمن وأصل ذلك أن ما كان على الوجه المباح فلا ضمان فيه وما كان غير مباح فهو يضمن ما تلف به
(مسئلة) ومن حفر بئرًا للماشية بقرب بئر ماشيته بغير إذنه فعطب بها انسان فقد قال أشهب لا يضمن
لأنه يجوز له أن يحفر كما جاز للابل وإن قرب منها لأنه لا يدرى أي ضرر بها أم لا فإن علم أنه يضر بها أمر
بردها فإن أصيب أحد بعد أن أمر بذلك يضمن ومعنى ذلك أن الأرض مباحة فلا يمنع أحد من الحفر
فها الحاجة إلا بعد أن ثبت ما يوجب منع ذلك من أضرار بئر من تقدمه أو ما أشبه ذلك فيحكم به عليه
فإذا حكم عليه بالتمنع كان متعديًا ببقائه فيضمن ما أصيب به بعد الحكم عليه بالتمنع والأمر له برده إلى
ما كان عليه (مسئلة) ومن وضع سيفًا بطريق أو غيره يرد يقتل رجل فعطب به ذلك الرجل فقد قال
ابن القاسم في المجموعة يقتل به وإن عطب به غيره فالدية على عاقلة الجاعل ومعنى ذلك أنه لا يصدق
رجل بعينه فوضعه للسيف في ذلك الموضع كان قد صدق على قتله برمي السيف أو ضرر به فعليه العود
فإن أصاب به غيره كان بمنزلة من رمى إلى رجل يرد يقتله فيصيب غيره فإن حكمه حكم الخطأ فالدية
على عاقلة (فرع) وكل ما ذكرنا أنه يضمنه المتعدى من ذلك فانه في ماله دون الثلث وما بلغ الثلث
أو زاد عليه من ديانت الأحرار فعلى عاقلة ماله في المازية قال ابن المواز وأما ما ضمن من عبد
أو دابة أو غيره ذلك في ماله يرد إن العاقلة أتممتها لم يدخل في تحمل ديانت الأحرار دون قيم الأموال
والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك في رجل ينزل في البئر فيدركه رجل آخر في أثره فيجذب الأسفل
الأعلى فيضرب في البئر فيهلك جميعا ان على عاقلة الذي جذب الدية **ع** ش وهذا على ما قال ان
على عاقلة الجاذبة الأعلى لانهما تبتسبب بجنبه وأمادية الجاذبة فروى ابن المواز عن عيسى ان دية
هدر لانه قتل غيره وقتل نفسه وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله ومعنى ذلك انه تعدى في جذب
له ووقع الأعلى عليه إنما كان بسبب جذبته ولو لم يكن للأعلى في ذلك صنع فلما كان موته بسببه
أبطل دية وقال أشهب لا تعقل العاقلة قاتل نفسه (مسئلة) ولو قاذب بئرًا في موضع البصر في
بئر ووقع عليه الأعمى فأت البصر روى ابن وهب عن مالك دية على عاقلة الأعمى وروى ذلك
عن عمر بن الخطاب ومعنى ذلك أن البصر لم يكن يجب على الأعلى ويحمله وإنما كان الأعمى يتبعه
وكان سقوطه عليه لا صنع فيه للبصر وإنما هو من فعل الأعمى خاصة واتباعه فلما انفرد بالجناية
كانت الدية على عاقلة (مسئلة) ولو حفر رجلان في بئر فانه ديت عليهما فإن أحدهما في
المجموعة عن أشهب على عاقلة الباقي نصف دية المالك لأن البئر سقط من حفرهما فلذلك كان على عاقلة
الباقي نصف الدية لأن نصف الثاني هدر ولوضعه لضمنه عاقلة لانه قاتل نفسه وقاتل نفسه
لأعقل له ولو ماتا جميعا لضمنت عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر لأن كل واحد منهما شارك
في قتل نفسه فهدر من دية بقدر ذلك (مسئلة) ومن سقط من دابة على رجل فأت الرجل فدية
على عاقلة الساقط قاله أشهب في المجموعة والموازية قال وهو من الخطأ ولو انكسرت سن الساقط

وقال مالك في رجل ينزل
في البئر فيدركه رجل آخر
في أثره فيجذب الأسفل
الأعلى فيضرب في البئر
فيهلك جميعا ان على
عاقلة الذي جذب الدية

والعمل تحت الجدران فهذا يضمن ان يستأجر بغير اذن سيده في ذلك العمل بعينه قال سحنون وهذا أحسن من رواية ابن القاسم الآن يكون سيده قد حجر عليه ان يؤاجر نفسه وأبنا ذلك وأشهد عليه فان استعانهما أو استعمله ما في أمر يخوف في المسدنة سألت عيسى عن قول مالك في الصبي يأمره الرجل برقي في التخله أو ينزل في البئر فيعطى في ذلك انه ضامن ووجه ذلك ما في هذا العمل من الخطر الغالب المستفاد فالمستعمل له متعمد على السيد متلف له (مسئله) ولو

أذن له سيده في العمل على الاطلاق فاستأجره هذا فهو غير يخوف من الاعمال فلا ضمان عليه وان استأجره في مخوف من الاعمال فمقدور ويأجره عن مالك في الموازية من استعمل عبدا عملا شديدا فيغرر بغير اذن أهله فأصيب فيه ضعفه وان كان قد أذن له في الاجارة لأن هذا غير ما أذن له ومعنى ذلك أن الاذن المطلق انما يتناول المعتاد من الاعمال دون التمرر قال مالك وكذلك لو خرج

في سفر بغير اذن سيده (مسئله) والصبي الذي يضمن من استعمله بغير اذن سيده قال مالك فمن أعطى صبي ابن اثني عشر سنة أو ثلاث عشرة سنة دابة يسقىها فيعطى ان دبت على عاقلة وان كان كبيرا فلا شيء عليه وقد قال أشهب ان المولى عليه يضمن في العمل المخوف فيصمل أن يرده بالمولى عليه من لم يبلغ الحلم ويحتمل أن يرده مالك بالكبير غير المولى عليه والله أعلم وأحكم ص

قال مالك الا امر الذي لا اختلافي فيه عندنا انه ليس على النساء والمياني عقل يجب عليهم أن يعقلوه مع العاقلة فيأخذها مع العاقلة من الديان وانما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال وقال مالك

في عقل المولى تنزيمه مع العاقلة ان شأوا وان أبوا فكانوا أهل ديوان أو مقطعين وقد تعاقوا الناس في زمن رسول الله صلى

الله عليه وسلم وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم في زمن أبي بكر الصديق قبل أن يكون ديوان وانما كان الديوان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فليس لأحد أن يعقل عنه غيره ومواليه لأن الولاء لا ينتقل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق قال مالك والولاء نسب ثابت في قوله عقل المولى تنزيمه

العاقلة ير يدؤخذ به عاقلة وماليه كالوحي رجل من أنفسهم وسواء كان المولى من العرب أو غيرهم فان مواله يعقلون عنه دون القليل الذي هو منهم ويمروى بن الماجشون ومطرف وابن كنانة وان القاسم وأصبغ ان من أسلم من البرر ولم يستر فيهم يتعاونون كالعرب وأما من سبي وأعتق فعقله على مواليه وروى ابن المواز عن مالك من أسلم ولا قوم له فليسوا يعقلون عنه

(فصل) وقوله ان شأوا وان أبوا يعني انهم يجبرون على ذلك ولا يكون ذلك مصر وقال اختيارهم ووجه ذلك انه أمر قدلزمهم للشرع غير ما كان في قوله وقاله أهل ديوان أو مستطيعين يردها مواليه يعقلون معه ان كان المولى ومعتقوه

أهل ديوان يشملهم أو كانوا غير أهل ديوان فان كان المولى من أهل ديوان ومعتقوه أهل ديوان آخر أولم يكونوا أهل ديوان في الموازية أهل ديوان يعقلون معه وألم يكونوا من قبيله قال أشهب وان كان منهم من ليس من أهل الديوان لم يدخلوا مع من في الديوان وليضم اليهم أقرب القبائل اليهم من أهل ديوانه قاله أصبغ قال أشهب وهذا اذا كانوا أهل ديوان وأما اذا انقطع فانما ذلك على

قومه كانوا أهل ديوان أو مقطعين ولعله الذي أراد مالك بقوله كانوا أهل ديوان أو مقطعين يرده

قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه ليس على النساء والصبيان يعقل يجب عليهم أن يعقلوه مع العاقلة فيأخذها مع العاقلة من الديان وانما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال وقال مالك في عقل المولى تنزيمه مع العاقلة ان شأوا وان أبوا فكانوا أهل ديوان أو مقطعين وقد تعاقوا الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم في زمن أبي بكر الصديق قبل أن يكون ديوان وانما كان الديوان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فليس لأحد أن يعقل عنه غيره ومواليه لأن الولاء لا ينتقل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق قال مالك والولاء نسب ثابت

أن قومهم يقاتلون عنه إذا كان الجاني وعائلته عليه وفي زمن أبي بكر قبل أن يكون ديوان بر يدانه ليس من شرط التعاقب الديوان لأن التعاقب يكون بالنسب وانما يعتبر بالديوان اذا وجد سبب حكمة العطاء منحدث رسم الديوان من زمن عمر بن الخطاب لأنه أخص من النسب لمصلحة أهل الديوان في موضع واحد على عطاء واحد ومحاماة واحدة فاذا اعدم الديوان رجع الاعتبار إلى الانساب والولاء لأنها لا تنتقل ولا تفسر ولذلك قال مالك الولاء نسب ثابت ص **ع** قال مالك الأمر عندنا في أصيب من البهائم أن على من أصاب منها شيئاً قدر مات نقص من ثمنها قال عليه القتل فيصيب حداً من الحدود أنه لا يؤخذ به وإن القتل يأتي على ذلك كله إلا الفرقة فانها تثبت على من قتلته يقال له مالك لم تجلد من افترى عليك فأرى أن يجلد المفترى بل دم من قبل أن يقتل ثم يقتل ولا يرى أن يقد منه شيء من الجراح إلا القتل لأن القتل يأتي على ذلك كله **ع** ش وهذا على ما قال أن الحدود تدخل في القتل فنوجب عليه حد الله تعالى من زنى أو شرب خمر ووجب عليه القتل في قصاص فإن القتل يأتي على ذلك كله ولا يؤخذ بالحد لأنه من حقوق الله تعالى وأما حد الفرقة فيؤخذ به لأنه من حقوق الأديمين فلا ينسقط باستيفاء حقوق الله تعالى ولما لم يحق المقذوف من العار والتعير بتحقيق ما قيل له حين لم يجد قاتله وأما القصاص في الأطراف فيسقط أيضاً مع القتل لأن القتل يأتي على اتلاف ذلك العضو الذي استحق الجني عليه اتلافه وانما ينسقط عنه التعذيب بقطع العضو قبل قتله لأنه لم يقصد هذا التعذيب ولو قصداً للتعذيب لاخذ به والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك الأمر عندنا أن القاتل اذا وجد بين ظهري في قوم في ذم أو غير عالم يؤخذ به أقرب الناس إليه داراً ولا مكاناً وذلك أنه قد يقتل القاتل ثم يلقى على باب قوم ليطغوا به فليس يؤخذ أحد بمثل ذلك **ع** ش وهذا على ما قال أن وجود القاتل في محلة قوم أو عند دارهم لا يوجب لطلوعه ولا يعلق بهم تهمة قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة فلا يوجب ذلك قوداً ولا دية قال مالك ومعه مدر ووجه ذلك ما أحج به مالك من أن القاتل قد يبعده من محله ويلقيه في محلة غيره وعند دار من يريد أذيته وربما ألقاه القاتل عند دار أولياء المقتول وفي محله فتجتمع الجناية عليهم وأخذ القود أو الدية منهم (مستله) ولو وجد في محله أعداء فبدى ولأنهم قتلوه قال المعبر في المجموعة لاشئ على من وجد في محله إلا أن يستبرأ قدر مات تكون الظنة بر يد الله أعلم البعث مما يوجب عليهم ظنة أو يقوى تهمة روي ابن القاسم عن مالك في رجل نزل عند امرأة فوجد عندها ميتاً فأنهها وليه فقال لا بقران يثبت وجه التهمة إلا أن يكشف أمرها فإن كانت غير متهمة لم تجبس وتخلى سبيلها ومن مات من زحام أو غيره أو وجد ميتاً حين يفيض الناس من مرة أو مات في شيء من زحام الناس في المواز ينعن مالك لاشئ فيهم من دية ولا غير حالوا لقاسم وذلك أنه لا تتعلق التهمة بهم ولا معينين وكذلك قال ابن القاسم في المجموعة عن قاتل وجد في أرض المسلمين لا يدرى من قتله فبطل دمه لما ذكرناه والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فأنكسفوا وبينهم قاتل أو جريح لا يدرى من فصل ذلك به أن أحسن ما سمع في ذلك أن فيه العقل الذين نازعوه وكن القاتل أو الجريح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعاً **ع** ش وهذا على ما قال أن من قتل بين الفريقين في النائرة تكون بينهم فإن كل فرقة تضمن من أصيب من الفرقة الأخرى وذلك أنه إذا لم يعلم من قتله ووجه ذلك أن الظاهر أن قاتل كل فرقة إنما قتله الفرقة الأخرى ولا قصاص فيه لتعذر معرفة قتله وعدم اتفاق الطائفة الأخرى على قتله فلم يبق إلا الدية ولا يحتاج

فيما أصيب من البهائم أن على من أصاب منها شيئاً قدر مات نقص من ثمنها قال مالك في الرجل يكون عليه القتل فيصيب حداً من الحدود أنه لا يؤخذ به وإن القتل يأتي على ذلك كله إلا الفرقة فانها تثبت على من قتلته يقال له مالك لم تجلد من افترى عليك فأرى أن يجلد المفترى بل دم من قبل أن يقتل ثم يقتل ولا يرى أن يقد منه شيء من الجراح إلا القتل لأن القتل يأتي على ذلك كله وقال مالك الأمر عندنا أن القاتل اذا وجد بين ظهري في قوم في ذم أو غير عالم يؤخذ به أقرب الناس إليه داراً ولا مكاناً وذلك أنه قد يقتل القاتل ثم يلقى على باب قوم ليطغوا به فليس يؤخذ أحد بمثل ذلك وقال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فأنكسفوا وبينهم قاتل أو جريح لا يدرى من فصل ذلك به أن أحسن ما سمع في ذلك أن فيه العقل الذين نازعوه وإن كان الجريح أو القاتل من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعاً

في ذلك ان قسامة لان القاتل لا يتعين (مسئلة) ولو أقر رجل من غير طائفة فقال أنا قتلته في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم ان ولادة القتييل مخير وبن بين أن يقتلوه أو يتركوه أو يازموا الدية وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون ان شأوا قتلوه وان شأوا تركوه وأزموا الدية لانه بينهم باقراره بطرح الدية التي وجبت عليه وعلى طائفته قال الشيخ أبو محمد قوله ان شأوا أزموا الدية غلط لقوله في احتجاجة الدية التي وجبت عليه وعلى طائفته قال وأراه من غلط النافل (مسئلة) ولو علم من أصابه وشهدت بذلك بينة فيه القود وان لم تكن بينة كاملة وانما كان شاهداً وقول المقتول دعى عند فلان أو عند جماعة ساهم فقتل وي سخنون عن ابن القاسم في العتية لا قسامة فيه قال الآن يشهد لجر حمرجلان ثم مات من ذلك بعد أيام ففيه القسامة وقال أشهب ومطرف وابن الماجشون فيه القسامة لان كونه بين الصفيين لم يرد دعواه الآخرة قال ابن المواز وقد رجح ابن القاسم بعد ان قال لا قسامة فمن قتل بين الصفيين بدعوى الميت ولا شاهد وقوله هنا خطأ (فصل) وان كان القتييل من غير الطائفتين فحقه عليهما على ما قاله قال ابن القاسم وكذلك اذا لم يعرف من أي الفريقين هو وجه ذلك انه لم يثبت له حكم الفريقين فكل كالأجنبي (فصل) وقوله فان عقله على القوم الذين نازعوه وقوله في عقل الأجنبي على الفريقين يربط أموالهم قاله ابن المواز عن مالك فجعل لذلك حكم العبد لان علمهم ومضاربهم بقصد ولم يجعل فيه القود لما لم يتعين القاتل (مسئلة) ولو ان إحدى الطائفتين مشت إلى الأخرى بالسلاح إلى منازلهم فقاتلهم فقتل بينهم قتييل فان كل فرقة قضت من أعضائها من الأخرى قاله مالك في الموازية واجموعة قالوا لا يطل دم الزاحفة لان الزخوف البسم لوشأوا لم يقتلوه واستأذوا السلطان قال غير وفي غير اجموعة وذلك اذا أمكن السلطان أن يحجز بينهم فان عاجلهم تأسدوهم القتلان أبو خاليس ونحوه في المذنبات ومعنى ذلك انه لا دية عليهم (مسئلة) وما أصيب بعضهم من الجراح فحقه على الطائفة المنازعة لها قاله مالك ولو كان الجرح من غيرها لكان عقل الجرح عليها (مسئلة) وهذا اذا كانت جراحهم لئارة وقصبت فان كانت لتأويل فحقه قال ابن حبيب ليس بين أهل الفتن قود في بعضهم من بعض على التأويل ولا تباعة في مال الدنيا كان قائماً بعينه لم يفت وقال ابن القاسم في العتية ليس على القاتل قتل ولا دية وان عرف بخلاف غيرهم (مسئلة) ويعرف ان سهرهم لئارة بينة تشهد بذلك أو باقرار الطائفتين روى أصبغ عن ابن القاسم في العتية في الثنتين تأتي كل طائفة تدعى على الأخرى جراحات وتنكر دعوى الأخرى وأقر تأبأصل اللئارة ان كل طائفة ضامنة لجراح الأخرى فان لم يقرارا بالئارة وقامت بينة عليها حلفت كل طائفة على ما دعت عليه واستقادت منه وان لم تعرف كل واحدة من الجراح تحالفوا على أن الجراحات كانت من الفئة الأخرى ويضمن بعضهم جراحات بعض فان لم تأت بينة بأصل اللئارة ولا تتارار لم يرد بعضهم على بعض بالدعوى

﴿ ما جاء في الغيلة والسحر ﴾

ص وحديث يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة وأربعة رجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تمألاً عليه ما أكل صنعا لقتلتم جميعا ﴿ ش قوله ان عرق قتل جماعة برجل قتلوه قتل غيلة فيه بيان ﴾ أحدهما في قتل الجماعة بالواحد ﴾ والثاني في معنى الغيلة

﴿ ما جاء في الغيلة

والسحر ﴾

﴿ وحدثنى يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد عن

سعيد بن المسيب ان عمر

ابن الخطاب قتل نفرا

خسة وأربعة رجل واحد

قتلوه قتل غيلة وقال عمر

لو تمألاً عليه أهل صنعا

لقتلتم جميعا

(الباب الأول في قتل الجماعة بالواحد)

فأما قتل الجماعة بالواحد فيجتمعون في قتله فأنهم يقتلون به وعليه جماعة العلماء وبه قتل عمر وعلي وابن عباس وغيرهم وعليه فقهاء الأمصار الأمازيغ عن أهل الظاهر والدليل على ما نقوله خبر عمر هذا وصارت قضية بذلك ولم يلم له مخالفته ثبت أنه إجماع ودليلنا من جهة القياس أن هذا حلو وجب للواحد على الواحد فوجب للواحد على الجماعة كقتل القنفذ (مسئلة) قال مالك في الموازية والمجموعة يقتل الرجلان وأكثر بالرجل الحر والنساء المرأة والأماة والعبيد كذلك قال ابن القاسم وأشهب وإن اجتمع نفر على قتل امرأة أو وصي فتلوا به (فرع) وهذا إذا اجتمع النفر على ضربه يضربونه حتى يموت تحت أيديهم فقد قال مالك يقتلون به وقال ابن القاسم وابن الماجشون في النفر يجمعون على ضرب رجل ثم ينكشون عنه وقدمات فأنهم يقتلون به وروى ابن القاسم وعلي بن زياد عن مالك أن ضربه بهذا سلاح وهذا يصح وتعادوا عليه حتى ما بفتلوا به إلا أن يعلم أن ضرب بعضهم قتله (مسئلة) وإذا اشترك في قتل عديم حر وعبد في الموازية والمجموعة عن مالك يقتل البدوي الحر نصف قيمته وإذا قتله صغير وكبير قتل الكبير وعلى عاقلة الصغير نصف الدية وروى ابن حبيب أن ابن القاسم اختلف فيها قوله فقرة قال هذا ومرة قال إن كانت ضربة الصغير عمدا قتل الكبير وإن كانت خطأ لم يقتل وعليها الدية قال أشهب في الموازية يقتل الكبير قال ابن المواز وهو أحب إلي قاله أشهب ومن فرق بين عبد الصبي وخطفه فقد أخطأ وحجته أنه لا يدري من أيهما مات وكذلك في عبد الصبي لا يدري من أيهما مات وعورى عمه كالخطأ (فرع) فإذا المنا بملك وجب على الصغير حتمته من الدية فقد قال ابن المواز ما يمنع من الدية على الصغير في ماله وإنما يكون عليه ما يمنع على العاقلة إذا كان القتل كله خطأ وهذا ظاهر قول ابن القاسم وقال أشهب ذلك على العاقلة وإن هل ذلك وأما إذا اشترك العلماء والمخطئ فقد قال ابن القاسم لا يقتل العايد إذا شاركه المخطئ وقال أشهب في المجموعة لو أن قوما في قتال العدو ضربوا مسلما فقتلوه منهم من ظن من العدو ومنهم من ندمه لمعاونة قتل به المتعمد وعلى الآخر من ما يذهب من الدية

(الباب الثاني في قتل الغيلة)

أصحها ما يورده على وجهين أحدهما القتل على وجه التعبد والخدمة والثاني على وجه القصد الذي لا يجوز عليه الخطأ فأما الأول ففي العتية والموازية قتل الغيلة من الحمار به إلا أن يقتل رجلا أو صبيًا فيخذه حتى يدخله موضعا فإما خنما معه فهو كالحمار به فهذا بين في أحد الوجهين ص مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أنه بلغه أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت قال مالك الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل ذلك له غيره هو مشر الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه لاله في الآخرة من خلاق فإرى أن يقتل ذلك إذا عمل ذلك هو نفسه ش قوله أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها فأمارتها فقتلتها فأنه اختصت بقتلها أما أن تكون بشارت ذلك وأمرت به من أطاعها وقد روى عن مالك أنه قال وقد أمرت حفصة في جارية لها سحرها أن تقتل ويحفل أن ير بدليل أنها رفعت أمرها إلى من له النظر في ذلك من أمير أو غيره وأثبت عندنا ما أوجب ذلك فنسب القتل إليها ما كانت سببه ويحتمل أن يكون من ثبت عنده من الأمراء

وحدثني يحيى عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن ابن سعد بن زرارة أنه بلغه أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت قال مالك الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل ذلك له غيره هو مشر الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه لاله في الآخرة من خلاق فإرى أن يقتل ذلك إذا عمل ذلك هو نفسه

بعد أن حكم القتل ومباشرته الهاشمية أو أمرت به من ناب عنها هذا ما جمعه اللفظ على أنه قد روى أنها أفردت بذلك دون أسير ولا حكم حاكم به . وقد روى نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرت حفصة فوجدوا أسيرها فاعترفت على نفسها فأمرت حفصة عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فقتلها فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فأكرهه فأتاه ابن عمر فقال إنها أسيرتها ووجدوا معها أسيرها فاعترفت على نفسها فكأن عثمان أكره عليها ما فعلت دون السلطان فالساحر وإن كان يجب قتله فإنه لا يلي ذلك إلا السلطان وفي الموازية عن العبد والمكتب يسير سبيده بقتل وبلي ذلك السلطان قال أصبغ وليس لسيده ولا لغيره قتله . ووجه ذلك أنه قتل بحق الله تعالى يجب على من يظهر الإسلام فلا يلي ذلك إلا الامام أو حكمه بقتل الزنديق (مسألة) ولا يقتل حتى يثبت أن ما يفعله من السحر الذي وصفه الله بأنه كفر قال أصبغ بكشف ذلك من يعرف حقيقته يريد . ويثبت ذلك عند الامام لأنه معنى يجب به القتل فلا يحكم به إلا بعد ثبوته وتحقيقه كسائر ما يجب به القتل وفي الموازية في الذي يقطع أذن الرجل أو يدخل السكاكين في جوف نفسه إن كان هذا سحرا قتل وإن لم يكن من السحر فلا يقتل (مسألة) ومن قتل الساحر فقد قال ابن المواز من قول مالك وأصحابه إن الساحر كافر بالله تعالى فإذا أسحر هو في نفسه يريد أنه مباشر ذلك قال فإنه يقتل قال والسحر كفر قال الله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يقولوا اتما نحن فتنة فلا تكفر . وقال حفصة وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وسالم بن عبد الله ووجه ما تعلق به مالك رحمه الله تعالى من أنه كفر بنص القرآن وهو من الكفر الذي لا يقر أحد عليه ولا سيما إذا تقدمه إسلام فالساحر به مرتد . ويحتمل أن يوصف الساحر بأنه كافر بمعنى أن فعله هذا دليل على الكفر الذي هو الجحد الباري تعالى كالو أخبرنا نبى صادق أن لا يدخل دار كذا إلا كافر ثم رأينا رجلا دخلها لحكمنا بكفره وإن لم يكن دخوله الدار كفرا أو لكان استدلاله على كفره وإن أخبره عن نفسه بأنه مؤمن علمنا كذب بلان الصادق أخبرنا عنه بأنه كافر (مسألة) إذا ثبت ذلك فن عمل السحر قتل فإن كان مسلما ففي الموازية من رواية ابن وهب عن مالك يقتل سحر مسلما أو ذميا قال مالك يقتل ولا يستتاب وقال ابن عبد الحكم وأصبغ هو كالزنديق ومن كان السحر أول الزندقة مظهر استتباب فإن لم يثبت قتل قال ابن المواز السحر كفر فمن أسره وظهر عليه قتل وإن أظهره فكمن أظهره كفره وحكى القاضي أبو محمد أنه لا يستتاب وإن ناب لم تقبل أو تبس مخلافا للشافعي وحل ذلك على قول مالك واستدل على ذلك بأن علمه كفر لقوله تعالى ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على المسلمين إلى قوله فلا تكفروا يعلم السحر فقرر من ذلك أن ما حكاه عن ابن عبد الحكم وأصبغ وابن المواز يخالف لقول مالك أو أتوا ولا عليه غير ما أوله القاضي أبو محمد (فرع) قال ابن عبد الحكم وأصبغ إن كان لسحره مظهر أقتل حين لم يثبت فإله في بيت المال ولا دمي عليه وإن استتره بمصره فإله بعد القتل لورثته من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فإن فعلوا فهم أعلم (مسألة) وإن كان الساحر ذميا فقد قال مالك لا يقتل الآن يدخل سحره ضررا على المسلمين فيكون ناقضا للعهد فيقتل نقضا للعهد ولا تقبل منه توبة غير الإسلام وأمان سحر أهل ملته فليؤدب الآن يقتل أحدًا فيقتل به وقال سحنون في العتية في الساحر من أهل النمة يقتل الآن يسلم فيتركه سب النبي صلى الله عليه وسلم فظاهر قول سحنون أنه يقتل على كل حال الآن يسلم بخلاف قول مالك لا يقتل الآن يؤذى مسلما أو يقتل ذميا . ووجه قول مالك ما احتج به ابن شهاب من أن لبيد بن الأعصم اليهودي سحر النبي صلى

الله عليه وسلم فلم يقتله ولأن اليهودى كافرة فان كان السحر دليلا على الكفر فاعلم ان كافر اليهودى على ما هو معلوم ووجه قول سحنون انه ناقض للعهد ومنقول الى كثر لا يقر عليه وقد قال أشهب في اليهودى يتبأ انه ان كان معناه استتيب الى الاسلام فان تاب والاقتل (مسئلة) وأما من ليس يباشر عمل السحر ولكنه ذهب الى ان يعمل له في المواز فيؤذبه بأشدها ووجه ذلك انه لم يكفر لانه لم يوجد منه العمل فلذلك لا يقتل ولكنه يستحق العقوبة الشديدة لانه أثر الكفر ورغب الى من يأتيه ويفعل ما يقتضيه (مسئلة) اذا ثبت ذلك فقد قال القاضي أبو بكر ان للسحر حقيقة وقاله القاضي أبو محمد في معونته واستدل على ذلك بقول الله تعالى ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فجعلهم كفارا يستلزمه ان له حقيقة والدليل على ذلك من جهة الستماروى عن عائشة رضی الله عنها انها قالت سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان يجبل اليه انه يفعل الشيء وما يفعله وأن لبيد بن الأعصم سحره في مسط ومشاة في جف طلعة فخلدوا كروجه لتعتر عوفه في يثردوان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اسخره وعافاه الله

ما يجب في العمد

ص قال مالك عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت فداء أن عبد الملك بن مروان أقاد ولى رجلا من رجل قتله وليه بعضا قال مالك والأمر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن الرجل اذا ضرب الرجل بعضا أو رماه بحجر أو ضرب به عمدا مات من ذلك فان ذلك هو العمد وفيه القصاص قال مالك فقتل العمد عندنا أن يعمد الرجل الى الرجل فيضرب به حتى تفيض نفسه ومن العمد أيضا أن يضرب الرجل الرجل في النائرة تكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فيزى في ضربه فيموت فتكون في ذلك القسامة س قوله أن عبد الملك أقاد في القتال بعضا أن يقتل بعضا وقال مالك ان الأمر الذي لا اختلاف فيه عندهم ان من ضرب رجلا بعضا أو رماه بحجر فمات من ذلك ان فيه القصاص وفي هذا مسئلتان احدهما انه من قتل بعضا أو حرقه فانه يقتص منه والثاني انه يقتص منه بمثلها فأما المسئلة الأولى فان من ذهب مالك رحمه الله ان من قتل حرا بالتي يقتل بمثلها أو قعدا القتل وجب عليه القود سواء شذخه بحجر أو عصا أو غرقه في الماء أو حرقه بالنار أو خنقه أو دفعه أو طعن عليه بيضاء أو بهالة الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة لا قود عليه اذا قتل بهذه الأشياء إلا بالانار أو المحمود من الحديد أو غيره مثل البطة أو الخشبة المحمودة أو الحجر المحدد وعنه في منقل الحديد روايتان وبه قال الشافعي والثعبي والحسن البصري ودليلنا ما روى ابن هبديار ضخم رأس جارية بممن الأنصار بسبب أو ضاح لها فأتى بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها من بك أقلان فأشارت أن لا فقال أقلان يعني اليهودى فأشارت برأسها أن نعم فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر فأمر به فصرخ رأسه بين حجرين ودليلنا من جهة القياس ان هذا قتل ظلمان بكافة بما الغالبان حقه فيه فوجب عليه القصاص أصله اذا قتله بمحدد (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان كل ما تعمد به الرجل من ضرب بقاء أو كزاة أو طمعة أو رمية بينة قتله أو بحجر أو قضب أو بعضا أو بغير ذلك فقد قال مالك ان هذا كله عمد وقال أشهب ولم يختلف أهل الحجاز في ذلك فقد قصد الى القتل بغير الحديد ويكون اوحى منه فان قال لم أجد الضرب لم يقبل قوله ولو علمنا أنه كان يجب أن لا يموت ما أزلنا عن القود لتعمد الضرب وقد احتج على ذلك ابن المواز بأنه لو رماه يده جسده ففقا عنه لا فيدمنه (مسئلة)

ما يجب في العمد
سحنون يحيى عن مالك
من عمر بن حسين مولى
عائشة بنت فداء أن
عبد الملك بن مروان
أقاد ولى رجلا من رجل
قتله وليه بعضا قال
مالك والأمر المجتمع عليه
الذي لا اختلاف فيه عندنا
أن الرجل اذا ضرب
الرجل بعضا أو رماه
بحجر أو ضرب به عمدا مات
من ذلك فان ذلك هو
العمد وفيه القصاص
قال مالك فقتل العمد
عندنا أن يعمد الرجل
الى الرجل فيضرب به حتى
تفيض نفسه ومن العمد
أيضا أن يضرب الرجل
الرجل في النائرة تكون
بينهما ثم ينصرف عنه
وهو حي فيزى في
ضربه فيموت فتكون
في ذلك القسامة

ومن طرح رجلا لا يحسن العموم في نهر على وجه العداوة والقتل فقد روى ابن القاسم عن مالك في الموازية يقتل به وقال ابن المواز فيمن أشار على رجل بالسيف فسكر ذلك عليه وهو يفر منه فطلبه حتى مات عليه القصاص وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون فيمن طلب رجلا بسيف فغتر المطلوب قبل أن يدركه فأتى عليه القصاص وقاله المغيرة وابن القاسم وأصبخ

(فصل) وأما المسئلة الثانية في أن القصاص يكون بمثل ما قتل به ومن ألقى رجلا في النار فأتى هو في النار بأى شيء قتل بمثله هذا المشهور من المذهب وقال أبو حنيفة لا يجوز القودالا بالسيف خاصة والدليل على ما نقوله قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله تعالى فمما قتلوا بمثل ما عوقبتم به ودليناكم من جهة السنة الحديث المتقدم أن يهود يارضخ رأس جارية من الأنصار بمحجر فاعتز في قاتني به النبي صلى الله عليه وسلم فرضخ رأسه بين حجرين ودلينا من جهة القياس أن هذا أحد نوعي القصاص فجاز أن يستوفى بالسكين كالقصاص في الطرف (فرع) إذا ثبت ذلك فإن لا محالة في فروع هذه المسئلة اختلاف وأصل المذهب ما قدمناه فقد روى ابن المواز عن ابن الماجشون أنه قال من قتل بالنار لم يقتل بها والمشهور من قول مالك وأصحابه يقتل بها على ما تقدم ووجه قول مالك قوله تعالى وإن عاقبتهم فمما قتلوا بمثل ما عوقبتم به ومن جهة القياس أن هذه آله يقتل بها غالبا فجاز أن يقتص بها كالسيف ووجه قول ابن القاسم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يذهب بالنار الأرب النار واحتج من جهة المعنى بأن قال النار تصيب ووجه من جهة القياس أنه تقويت روح مباح فلم يجز تقويتها بالنار كآلة (فرع) وإن غرقه في الماء قال ابن القاسم يفرق به ورواه عنه عبد الملك بن الحسن في العتية وقاله في المجموعة أشهب وعبد الملك قال ابن القاسم إن كتفه وطرحه في نهر ففرق صنع به مثل ذلك قال أشهب فإن كان بمن إذا كتف لم يفرق وحله الماء أنقل بشئ ينزله إلى القعر حتى يموت (فرع) وقال عبد الملك بن الماجشون من قتل بالزبي بالحجارة لم يقتل بذلك لأنه لا يأتي على ترتيب القتل وحقيقته فهو من التعذيب والمشهور من المذهب ما قدمناه ووجه وهو أن هذه آله يقتل بها الكفار فجاز أن يقتص بها كالسيف (مسئلة) ومن قتل بعصا فقد قال مالك في المجموعة يقاد بها وروى عنه أشهب في العتية أن كان ضربه ضربة واحدة يجهز عليه فيها فاما أن تكون ضربات قال عنه أشهب ينظر من أولى فإن خيف أن لا يموت من مثل ما ضرب به فليقتل بالسيف قاله ابن جاز ذلك فضرب بالعصا مرتين كما ضرب ففرت فإن رأى أنه انزله عليه مثل الضربة والاثنتين مات به عليه حتى يموت وقال ابن القاسم يضرب بالعصا حتى يموت وقال عيسى بن دينار في المدينة ما كان من قود بعضا أو خنق أو حجر أو ما أشبه ذلك فإن الولي يضرب أيدا بمثل ما قتل به وليه حتى تفيض نفس القاتل ولكنه يؤمر بالاجتهاد في قتله ولا يترك والتطويل عليه لتعديبه وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله ورواه ابن وهب عن مالك في المجموعة وقال مالك يقتل بالعصا لم يذكر عندنا فقول مالك هذا يحتمل أن يتأول على القولين ورواية ابن وهب بينة في خلاف قول أشهب والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولو أن القاتل قطع يدي رجل ورجليه ثم قتله فقتل عيسى في المدينة يقاد منه كذلك قال القاضي أبو محمد وهذا قال أبو حنيفة والشافعي قال وأما مالك فيرى أن القتل يحيى على جميع ذلك وكان ينكر أن تقطع يده ثم يقتل والذي قلت هو رأي حنابلة على التفاضل قال أصبغ إن كان القاتل لم يرد قطع يده والعبث أو اللام فإنه يقتل فقط وإن كان أراد ذلك فعل به مثله

قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد (١٢٠) الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك

وقال ابن حزم في تفسيره ان القاتل أخذ المقتول فقطع يده ثم جرحه عليه وجه التعذيب والتطويل عليه فهذا الذي ينبغي أن يفعل به، ثم قال ما أن أصاب بذلك على وجه المقاتلة في النائرة فبضر به يده قتله فيميب يدمها يرى أنه إنما أراد بالضرب الأول والثاني القتل دون التعذيب والتطويل فليس في هذا الا القتل (مسئلة) ولو قتل رجل أعيناعدا أو قطع أيديا وقتل فان القتل يأتي على ذلك كله قاله عيسى في المدونة وقال أبو حنيفة يقاد منه في ذلك كله والدليل على ما نقوله ان القصاص بذل للنفس فدخلت الأعضاء فيه بما للنفس كاليدين قال فان عفا ولي القتل على دية أو غيرهما فحل الجراح على حقوقهم من القود في جراحهم وهو عندي بمنزلة ما لو قتل رجلين ففأولى أحدهما السكن لولي الآخر القتل والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولو قتل رجلا عدا ثم أصاب آخر خطأ بقتل أو جراح فقد روى ابن وهب عن مالك في المجموعة سواء كان العمد قبيل الخطأ أو أخطأ قبيل العمد ان الخطأ واجد على عاقبته ويقتل بالعمد قال ابن القاسم وأشباه ولو قطع يدرجل خطأ ثم قتل بعد القتل به ودية البدعي العاقلة ووجه ذلك أن الخطأ غير متعلق برقبته وانما هو مال متعلق بدمه المألة والعمد متعلق بنفسه فلذلك لم يتداخلما كأنما من جنسين مختلفين وكان محل أحدهما غير محل الآخر ص قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجل الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك والعبد بالعبد كذلك ش قوله الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجل الأحرار بالرجل الحر الواحد على ما تقدم من قتل الجماعة بالواحد اذ كانت كانوا في الحرية وكذلك النساء بالمرأة ولم ير ادانه لا يقتل النساء بالرجل ولا الرجل بالمرأة لحكم ذلك على ما تقدم فان من قتل واحدا منهم واحد قتل جميعهم به ولما كانت المرأة تقتل بالرجل قتل النساء بالرجل ولما كان الرجل يقتل بالمرأة فكذلك تقتل جماعة الرجال بالمرأة أو حكم العبد كذلك بقتل العبد بالعبد ويقتل العبد بالحر ولا يقتل الأحرار بالعبد لانه لا يقتل الحر بالعبد والله أعلم وأحكم

﴿القصاص في القتل﴾

ص قال مالك انه لمعه من مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبي سفيان يذكر انه أتى بسكران فمقتل رجلا فكتب اليه معاوية أن يقتله به ش ووجه ذلك ان السكران اذا قصصا القتل قتل لانه يبقى معه من الميز ما يثبت به عليه القصاص وسائر الحقوق ولو بلغ حد الانعام الذي لا يصح معه قصود ولا فعل لكانت جنايته كجناية المغمى عليه والنائم وفي القيد من ابن القاسم يقاد من السكران بخلاف المجنون يرد الى الجنون المطبق والصبي الذي لا يعقل ابن سنة ونصف ونحوها فهذا من ما قد فسد من أموال الناس هدر ولا يتبع به أحد مثل ان يشعل المجنون ناراً في بيت أو يهدم بيتاً أو يكسر أنبياً أو يكسر الصبي لوله أو يلق جوهراً في النار فذلك هدر والله أعلم وأحكم ص قال مالك أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فهو لا الذكور والاثني بالاثني ان القصاص يكون بين الاثني كما يكون بين الذكور والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة كما يقتل الحر بالحر والاثني بالاثني كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال والقصاص أيضا يكون بين الرجال والنساء وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فقد كرر الله تبارك وتعالى أن النفس بالنفس فنفس المرأة الحرة

والعبد بالعبد كذلك ﴿القصاص في القتل﴾ * حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كتب الى معاوية ابن أبي سفيان يذكر أنه أتى بسكران قد قتل رجلا فكتب اليه معاوية أن يقتله به * قال يحيى قال مالك أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قول الله تبارك وتعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فهو لا الذكور والاثني بالاثني ان القصاص يكون بين الاثني كما يكون بين الذكور والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة كما يقتل الحر بالحر والامة تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال والقصاص أيضا يكون بين الرجال والنساء وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فقد كرر الله تبارك وتعالى أن النفس بالنفس فنفس المرأة الحرة

بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه **ش** وهذا على ما قاله في تأويل الآية قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبدان ذلك في الذكور والله أعلم فان الآية تقتضي القصاص بين الاناث كما تقتضي القصاص بين الذكور وان ذلك لا يمنع القصاص بين الذكور والاناث وان منع القصاص للعبد من الاحرار فانما ثبت ذلك بغير هذه الآية فان الآية انما تقتضي اثبات الاحكام المنصوص عليها من القصاص بين الاحرار وبين العبيد وبين الاناث ولا يمنع القصاص بين الاحرار والعبيد ولا القصاص بين الاناث والذكور ولا يشبهه واتمايبت ذلك دون سائر آدلة الشرع والذي عليه جمهور الفقهاء ان الحر لا يقتل بعينه ولا بعبد غيره وروى عن ابراهيم التيمي انه يقتل الحر بعينه وتعلق في اثبات ذلك من الآية بوجهين أحدهما من جهة الحصر لمن فعل الألف واللام من حر ووف الحصر والثاني من جهة دليل الخطاب وتذكرنا ذلك كله في أحكام الفصول ودليلنا على نفي القصاص في ذلك ان القتل أحد بدلي النفس فلم يثبت للعبد على سيده كالدبة (مسئلة) ولا يقتل الحر بعبد غيره وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقتل بعبد غيره والدليل على ما نقوله ان هذا اجاع للصبا لانه مروي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وابن الزبير وابن ثابت ولا يخالف لهم ومروى الخا كم بن عيينة عن ابن مسعود انه قال يخلف ذلك فرسل لانه يلقي ابن مسعود ودليلا من جهة القياس ان كل من لا يكافئه في حد القتل فانه لا يكافئه في القصاص كالعبد وسيده (فصل) وقوله والقصاص يكون بين الرجال والنساء بريدان الرجل يقتل المرأة والمرأة بالرجل وعليه جمهور الفقهاء وروى عن الحسن البصري لا يقتل الرجل المرأة والدليل على ما نقوله قوله تعالى وكتبنا عليهم فان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف ثم قال تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فانهم الكافرون ثم قال في آخر الآيات فاحكم بينهم بما أنزل الله والظاهر ان راجع الى جميع ما تقدم مما ذكر ان الله تعالى أنزله ودليلا من جهة القياس انهما شخصان مستكثفتان في حد القتل فوجب ان يتكاثفي القصاص كالرجلين والمرأتين

بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه **ش** قال مالك في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه فموت مكانه انه ان أمسكه وهو يرى أنه يريد قتله قتله جعيا وان أمسكه وهو يرى أنه انما يريد الضرب بما يضرب به الناس لا يرى أنه عمد لقتله فانه يقتل القاتل ويعاقب المسك أشد العقوبة ويضمن سنة لانه أمسكه ولا يكون عليه القتل

(فصل) وقوله ونفس المرأة الحرة بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه بريدان القصاص يجري بينهما في الاطراف وهو قول مالك وجمهور الفقهاء لقوله تعالى والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن ولم يفرق **ص** قال مالك في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه بمقبوت مكانه انه ان أمسكه وهو يرى انه يريد قتله قتله جعيا وان أمسكه وهو يرى انه انما يريد الضرب بما يضرب به الناس لا يرى انه عمد لقتله فانه يقتل القاتل ويعاقب المسك أشد العقوبة ويضمن سنة لانه أمسكه ولا يكون عليه القتل **ش** وهذا على ما قاله مالك ان أمسك الرجل لمن قتله وهو يرى انه يريد قتله ان على القاتل والمسك القتل وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقتل المسك والدليل على ما نقوله انه أمسكه نظما لما علم انه قتله فأشبه اذا أمسكه لسهح حتى أكلما وفي تاريخي أحرقتة (فصل) وقوله ولو حبسه وهو يرى انه انما يريد الضرب بما يضرب الناس بريد الله أعلم بالضرب المعتاد على وجه الادب الذي لا يخاف منه الموت فقد قال مالك يعاقب المسك أشد العقوبة ويضمن سنة نظرا لنقص في الكتاب على معنى العقوبة وقد روي يحيى بن يحيى عن ابن نافع يحبس ويحد بغير ما يرى السلطان من ذنبه وما يستريح من أمره وناحية صاحبه الذي حبسه قال عيسى بن دينار يحد ما لم يخطئ قال ابن مزين القول ما قال ابن نافع وجه قوله ابن نافع انه ضرب من لم يضمن لونه لوجب قتله وانما هو عقوبة لا مساك نظما لما لم يتقدر بغيره لا يزداد عليه ولا ينقص منه وانما هو

بحسب ما اعتقده في أساكه وانتهى إليه ظله فيه ووجه قول عيسى أنه ضرب شبه القتل فكان
المجن في مقدار فوجب أن يكون الضرب فيه مقدرا كضرب القاتل يعني عنه (فرع) اذ اثبت
ذلك في المزية أنه يستدل على أنه حسب القاتل بأن يرى القاتل يطلبه ويده سيفاً أو رمحاً فقتله
فهناك يقتلان جميعاً قال وان كان حبسه ولم يرمه سيفاً ولا بحامشوه رافاً فإنه يقتله فلا تمل على
الحابس وان كان من سبه أو ناحيته لأنه يقول ظننت أنه يريد به غير القتل ص **ح** قال مالك في
الرجل يقتل الرجل عمداً أو بفقأ عينه عمداً فيقتل القاتل أو تفقأ عين المأق قبل أن يقتص منه أنه
ليس عليه مدية ولا قصاص وإنما كان حق الذي قتل أو فقئت عينه في الشيء الذي ذهب واتخاذ ذلك
عزلة الرجل يقتل الرجل عمداً ثم يموت القاتل فلا يكون لصاحب الدم إذا مات القاتل شيء دية ولا
غيرها وذلك لقول الله تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد **ح** قال
مالك فأنما يكون له القصاص على صاحبه الذي قتلته فإذا تلبأ بأمر السماء أو يقتل
ولاديه **ح** ثم وهذا على ما قال لأن حق المقتول متعلق بنفس القاتل فإذا تلبأ بأمر السماء أو يقتل
غيره في قصاص أو غيره بطل حقه لأن ما تعلق به حقه قد عدم فلا سبيل إلى القصاص لعدم محله
ولأن الدية لا تلي الدية إنما هي عند من يرى التخيير بين القصاص والدية لاستيفاء النفس فإذا لم تكن
عناك نفس تستحق ببذل الدية لم يكن سبيل إلى الدية وكذلك لو فقأ عين رجل أو أعرى جماعة أو قطع
أنامل جماعة ثم قام رجل منهم فاقتص منه بقطع عينه ثم قام غيره ببيئته أو بافراره فلا تلي عليه لأن
محل حقه قد ذهب وكذلك لو دعت عينه أو عينه بأمر من السماء قاله مالك ثم رواية ابن القاسم
وغيره ووجه ذلك ما قدمناه من أن ما تعلق به حقه قد تلف فبطل حقه لعدمه (مستقلة)
ولو فقأ عين رجل الهنبي وليس للجناني عين يميني الجنابة أو قطع يمينه يده وليس له يميني فله يميني
عليه دية عينيه أو يده قاله مالك ووجه ذلك أن الجنابة حدثت وليس للجناني مثل ذلك العضو يتعلق
بفتملكت به **ص** **ح** قال مالك ليس بين العبد والحر قود في شيء من الجراح والعبد يقتل بالحر
إذا قتله عمداً ولا يقتل الحر بالعبد وان قتله عمداً وهو أحسن ما سمعت **ح** ثم وهذا على ما قال
وذلك على وجهين أحدهما أن يعني الحر على العبد فإنه لا يقتص له منه وقال أبو حنيفة والشافعي
ووجهها أن نقص دية العبد عن دية الحر يمنع أن يقتص له منه وإنما عليه قيمته إن قتله أو فقه ما جنى عليه
وان جنى العبد على الحر فقفاً عينه أو قطع يده فالمشهور من مذهب مالك أنه لا قصاص بينهما وقال
القاضي أبو محمد إذا جرح الكافر المسلم أو قطع طرفه لم يقتص منه وكاتبته الدية عليه وقال يمينه
السلطان في ذلك وتحتل هذه الرواية القود وإذا جرح الحر عبداً أو قطع طرفه لم يقتص منه
ويحتمل على ما قدمناه وهو الصحيح أن يقاد منه وجه القول الأول نقص بد العبد عن بد الحر فلم
يقدمنا كالدالة لئلا تنقطع بالصحة ووجه القول الثاني أن كل شخص جري بينهما القصاص
في الأنفس فإنه يجري بينهما القصاص في الأطراف كالخمر

(فصل) وقوله والعبد يقتل بالحر ولا يقتل الحر بالعبد على ما قاله لأن الأدون يقتل بالأعلى ولا يقتل
به الأعلى وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقتل الحر بالعبد ولا يقتل بعبد ودليلنا من جهة
القياس أن هذا شخص لا يكافئه في قصاص الأطراف فلم يكافئه في قصاص النفس كعبد

ح قال مالك في الرجل
يقتل الرجل عمداً أو بفقأ
عينه عمداً فيقتل القاتل
أو تفقأ عين المأق قبل
أن يقتص منه أنه ليس
عليه دية ولا قصاص
وأنما كان حق الذي قتل
أو فقئت عينه في الشيء
الذي ذهب وإنما ذلك
عزلة الرجل يقتل الرجل
عمداً ثم يموت القاتل فلا
يكون لصاحب الدم إذا
مات القاتل شيء دية ولا
غيرها وذلك لقول الله
تبارك وتعالى كتب
عليكم القصاص في القتلى
الحر بالحر والعبد بالعبد
ح قال مالك فأنما يكون
له القصاص على صاحبه
الذي قتلته وإذا هلك قاتله
الذي قتلته فليس له قصاص
ولاديه **ح** قال مالك ليس
بين الحر والعبد قود في شيء
من الجراح والعبد يقتل
بالحر إذا قتله عمداً ولا يقتل
الحر بالعبد وإن قتله عمداً
وهو أحسن ما سمعت

﴿ العفو في قتل العمد ﴾

ص * يحيى عن مالك أنه أدرك من رضى من أهل العلم يقولون في الرجل إذا أوصى أن يعفى عن قاتله إذا قتل عمدا أن ذلك جائز له وأنه أولى بدمه من غيره من أولياء من بعده * ش وهذا على ما قاله ابن المقتول عمدا يجوز له أن يعفو عن قتله وذلك مثل أن يجرحه جرحا أثبت به مقاتله وتبقى حياته فيقف عنه فإن عفوه جائز قال ابن نافع عن مالك لا في قتل القبيلة قال في المواز يقولون في ذلك لولد له ولا لغيره وإن أحاط الدين بماله (مسألة) ولو أوصى أن تقبل الدية من قاتله في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم فمن قتل عمدا فأوصى أن تقبل الدية وأوصى بوصايا أن ذلك جائز ووصاياه في دية وماله ووجه ذلك أن القتل قد وجد من قبل القاتل فكان حقا من حقوق القاتل

﴿ العفو في قتل العمد ﴾

* حديث يحيى عن مالك

أنه أدرك من رضى من

أهل العلم يقولون في

الرجل إذا أوصى أن يعفى

عن قاتله إذا قتل عمدا

أن ذلك جائز له وأنه أولى

بدمه من غيره من أوليائه

من بعده * قال مالك في

الرجل يعفو عن قتل

العمد بعد أن يستغفقه

ويجب له أنه ليس على

القاتل عقل يلزمه الآن

يكون الذي عفا عنه

أشترط ذلك عند العفو

فما جاز عفوه فيه على الدية صار ما لا تقلبت به وصاياه ولو أوصى بدية لسان ولا مال له غيرها فليس للموصي له الائتلاء (مسألة) ومن أشهد لرجل أنه قتله فقد ذهب دمه فقتله فقد روى أبو زرعة يدعي ابن القاسم في العتية اختلف فيها أصحابنا وأحسن ما رأيت أن يقتل بدياته عفا عن شيء قبل أن يجب وأن واجب لأولياءه بخلاف عفوه عنه بعد علمه أنه قتله ولو أذن له في قطع يده فعمل لم يكن عليه شيء (مسألة) ومن أمر رجلا بقتل عبده ففعل فأنه يفرم فقتله حرمة القتل كإلزامه مدينة الحر إذا قتله بأذن وليه ففقا عينه ويلزم الأمر والمأمور ضرب مائة وجس سنة ورواه ابن حبيب ص * قال مالك في الرجل يعفو عن قتل العمد بعد أن يستغفقه ويجب له أنه ليس على القاتل عقل يلزمه الآن

يكون الذي عفا عنه أشرط ذلك عند العفو * ش وهذا على ما قال ابن الولي إذا أطلق العفو عن دم العمد ثم قال أنا عفا عن الدية فقد روى مطرف عن مالك أن كان ذلك بمحضرة ما عفا فذلك له وإن كان قد طال ذلك فلا شيء له وقاله ابن الماجشون وأصبح وقوله فذلك له بريدان شرطه في ذلك ثابت ويكون بمنزلة من شرطه في عفوه (مسألة) وإن طال ذلك أو قال لم أره دحين العفو ولو شرط الدية عند العفو لم تكن له مطالبة بالدية وقد لزمتها ما أطلق من العفو ولو شرط الدية عند العفو لم يلزمه العفو الأعلى الوجه الذي شرط فإن رضى بذلك القاتل ثبت الحكم بينهما وتقرر ثبوت الدية في مال القاتل وإن أقر ذلك القاتل فهل يجبر على أداء الدية أم لا عن مالك في ذلك روايتان أحدهما أن الواجب بقتل العمد القود وهو اختيار ابن القاسم وبه قال أبو حنيفة وأبو الزناد والثانية تعفى الولي بين القود والدية وهو اختيار أشهب وبه قال ابن المسيب ويحيى بن سعيد وربيعه واختار ما بن وهب وبه قال الشافعي وجه الرواية الأولى أن هذا معنى يوجب القتل فلم تجب به الدية أصل ذلك الزنا والرودة ووجه الرواية الثانية أن هذا وإن ثبت له القود فجاز له أخذ الدية من غير رضى القاتل أصل ذلك إذا عفا بعض الورثة (مسألة) وأما الجراح فإن أراد المجنى عليه أن يعفو عن الدية لم يكن له ذلك إلا بامتناع الجاني قال ابن المواز لم يختلف مالك وأصحابه والفرق بينهما أن الجراح براد استفاء المال لنفسه والقاتل لا براد استيفاء لنفسه لأنه إذا قتل قصاصا ترك المال لغيره قال أشهب فهو مضار بامتناعه من الدية فلم يكن له ذلك (مسألة) وإذا عفا بعض الأولياء عن الدم لم يمكن القصاص ولزم القاتل من الدية حصة من لم يعفو ولم يكن له الامتناع من ذلك ولا خلاف فيه وقال ابن وهب لم أسمع في الجراح أن المجنى عليه غير الآتي الصحيح يفتاعين الأعور أو الأعور يفتاعين الصحيح أو العبيد يحيى بعضهم بعضا أو الكبير يحيى الصغير فإن

حيب وجه القول الأول أنه سفك دم محرم بوجوبه الجلد والسجن أصل ذلك قتل المسلم ووجه القول الثاني أن هذا ليس بمحقون الدم لاسلامه وقال ابن القاسم وأشهب وأصبغ لو قتل السيد عبده زمه بالجلد والجس قال محمد وأذقت أم الولد سيدها فجلد بالجلد والجس ولو قتل غير سيدها جلدن لم يجس (مسئلة) العبد إذا قتل حراً أو امرأة فبقتل فليجلد وسجن قاله أشهب في العتية والموازية قال أصبغ في الموازية ليس على عبد ولا على أمة جس وعلمها جلدها سواء أسلموا أو أفندوا وقاله المغيرة وجه القول الأول أنه قد سفك دم محقون بحق فزمه بالجلد والجس كالحرة ولأن حق سيده في خدمته لا يبطل حق الله تعالى من جلد وسجن وجب لأجل المخالفين كعقوبة الخرابه وجه القول الثاني أن السجين إذا اقترن بالجلد سقط في حق العبد كالتعريب في الزنا (مسئلة) وعلى المرأة إذا قتل حراً أو عبداً أو ذمياً أو غيره من الجسد والجس قاله ابن القاسم وأشهب ومالك وأصبغ في الذم والعتية إذا قتل ووجه ذلك ما قدمناه (فرع) فأشهب يبدأ قال أشهب في الموازية بذلك وأصعب يبدأ بالجلد والجس وظاهر رواية عيسى عن ابن القاسم في العتية أنه يبدأ بالجلد لأنه قال وتنف به جس سنة من يوم جلد ولا يجتسب بماضى وجه قول أشهب أنها عقوبات ليس بينهما ترتيب فكانت على التعيير ووجه قول ابن القاسم في تأخير الجلد تعرض لأبطال الحد جزاء أن يموت في أثناء السنة (مسئلة) إذا قلنا بجس سنة حتى يكون أول العام روى عيسى عن ابن القاسم يكون من يوم الجلد قال عبد الملك يقيس ما دام الطبخ الذي سجن فيه فإذا زمه جلدها تخرج عليه الحكم أزيل عنه الحد به وسجن سنة فاقضى ذلك ان السنة احتسب بعد تحقق الحكم عليه فأما السجن الذي كان قبل ذلك لاستبراء أمره والنظر فيه فليس من هذا الجنس في شيء بل حكمه مخالف لحكمه لما يجتسب به من التعيير وغيره ص قال مالك وإذا قتل الرجل عبداً وأقامت على ذلك البيعة للقتول بنون وبنات فعفا البنون وأبى البنات أن يعفون فعفو البنين جائز على البنات ولا أمر البنات مع البنين في القيام بالدم والعفو عنه ش وهذا على ما قاله ابن البنين إذا اجتمعوا في ولاية دم العمدان البنين أحق بالعفو والقصاص من البنات وما اتفق عليه البنون من ذلك أن كانوا جماعة وقضى به إلا بنان كان واحداً فلهذا لا يلزم البنات ليس لهن مخالفته وقد حكى القاضي أبو محمد أن مالكا اختلف في النساء هل لهن مدخل في الدم أم لا فقال عنه في ذلك روايتان أحدهما أن لهن مدخل فيه والثانية لا مدخل لهن فيه وجه الرواية الأولى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلاً فآله بين خبرتين أن شأوا فقتلوا وأن شأوا فعفوا وأخذوا الدية ثم ولان القصاص مستحق على استحقاق الموارث فوجب أن يثبت لجميع الورثة كسائر الحقوق ووجه الزوايه الثانية أن ولاية الدم مستحقة بالنصرة وليس النساء من أهل النصره فلم يكن لهن مدخل في الولاية المستحقة بها (فرع) فإذا قلنا لهن مدخل في ذلك في أي شيء لهن مدخل روايتان أحدهما لهن مدخل في القود دون العفو والثانية لهن مدخل في القود وجهاً إلى الأولى أن العفو إسقاط للحق وليس لهن ذلك وإنما لهن المطالبة (مسئلة) إذا ثبت ذلك كان للقتول بنون ذكر وأما فهم أولياء الدم لم القود دون العفو وإن عفا أحدهم لم يكن لغيرهم قود وإنما يكون لهم حصتهم من الدية وإن أبى القاتل وكذلك إذا لم يكن للقتيل ولي غير أخوة كور قال ابن المواز وهذا مما لم يختلف فيه مالك وأصحابه وأما من عدا البنين والأخوة من سائر العصباء كالأعمام والموازي وغيرهم فقد اختلف فيه قول مالك وأصحابه فروى أشهب عن مالك أن كان الدم يقسم متفكلاً بعض العصبه

• قال مالك وإذا قتل الرجل عبداً وقامت على ذلك البيعة للقتول بنون وبنات فعفا البنون وأبى البنات أن يعفون فعفو البنين جائز على البنات ولا أمر البنات مع البنين في القيام بالدم والعفو عنه

أقيم مكانه رجل من العشيرة والارادت الايمان على من بقي ولا يكون لأحدهم أن يعفو عن غيره الولد
والاخوة وكذلك لو عفا أحدهم بعد القسامة وبنوا الاخوة كالعصبة وروى ابن وهب وابن القاسم
عن مالك أن عفا بعض بني عمه بعد القسامة جاز ذلك على من بقي منهم إذا استوا في القصد ولمن لم
يعف نصيبه من الدية وإن كره القاتل زاد ابن القاسم وكذلك المولى وكذلك نكول بعضهم عن
القسامة وهذا قال عبد الملك وأصبح وجهه راية أشهبان للبنين والاخوة من الاختصاص بالدم
والعفو عنه ما ليس لغيرهم ولذلك جاز عفوهم على جميع النساء ووجهه راية الثانية أنهم عصبة لهم
القيام بالدم كالبنين والاخوة (مسئلة) وإذا اجتمع أب وبنون في الموازية أجمع مالك وأصحابه
على أنه لا قول للاب معهم في عفو ولا قود والأب أولى من الاخوة وقال ابن المواز الأب بعد الولد
الذ كر أولى من جميع من ترك الميت من اخوة وغيرهم لا اختلاف فيه قال ابن المواز وعفو الجسد مع
الاخوة جائز لأنه كاخ منهم عند ابن القاسم وقال أشهب لا قول للجسد مع الاخوة وهم أولى منه بالعفو
والقود لأنهم أقدمون معهم كام لأب قال وكذلك ابن الأخ وابن ابن الأخ وجهه قول ابن القاسم أن الجد
أقوى سببا في الميراث فكان أقوى سببا في العفو والقود كالاب ولذلك جعل ابن القاسم الجد أولى
بذلك من ابن الأخ وجهه راية أشهب أن الأخ وبنيه أقرب تعصبا ولذلك كانوا أحق بالولاء
والقيام بالدم طريقه قوة التعصيب فكان الاخوة أحق به ويجزى قول ابن القاسم هذا على ال راية
المتقدمة في أن لا مدخل للنساء في الدم ويجزى قول ابن القاسم على أنهن من خلافه والله أعلم
وأحكم (مسئلة) والاخوة الأشقاء أولى من الاخوة للاب قاله أشهب في المجموعة قال ابن القاسم
وليس للأخوة للام في العفو عن الدم نصيب ولا للزوج وإنما ذلك للعصبة ويحتمل أن يكون قول
أشهب في هذه المسئلة مبني على أن لا مدخل للنساء في ولاية الدم (مسئلة) وأما البنات مع الأب
ففي كتاب ابن سحون لا عفو للاب إذا قام البنات بالدم وقال ابن المواز اختلف فيه فأشهب براه
أولى بالعفو في القتل ولم يجز ابن القاسم عفو دونهن ولا عفو عن دونه ويحتمل أن يكون قول
أشهب في هذه المسئلة مبني على أن لا مدخل للنساء في ولاية الدم (مسئلة) وأما البنات مع
العصبة فقد قال ابن حبيب أن البنات مع الجد لا يجوز عفو دونهن ولا عفو عن دونه وكذلك
روى ابن وهب عن مالك في البنات مع العصبة أو مع المولى ثبت الدم بقسامة أو بغير قسامة وهذا
روى عن مالك وأشهب وأصبح أن ذلك للبنات وللأخوات دون العصبة ثبت الدم بقسامة أو بغير
قسامة وقال ابن وهب العفو والقود للبنات والاخوة دون العصبة وروى ابن حبيب عن مطرف
وابن الماجشون أن البنات مع العصبة أو الأخوات مع العصبة أو البنات والاخوة مع العصبة أن ثبت
الدم ببينة والبنات والأخوات أحق بالعفو والقود وإن ثبت بقسامة فمن طلب القود أحق بمن
عفا وجهه راية ابن وهب أن البنات أقرب إلى الميت والعصبة أبعد بطلب الدم فاما أدلى كل واحد
من الفريقين بسبب لا يدل به الآخر لم يكن أحدهما أحق فلم يكن لها حكم الإلالتان فان وجد
الاختلاف على ما تقدم رجع إلى ما ثبت من القصاص ووجهه الرواية الثانية أن البنات أقرب ولهن
مدخل في القيام بالدم فاعتبر بأقوالهم دون أهوال العصبة كالابن مع العصبة وجهه قول مطرف
وابن الماجشون وقد قال به غيرهما أن الدم إذا ثبت بالبينة اعتبر فيه القرب والتعدد وإذا ثبت
بالقسامة كان لمن ثبت بقسامته فيه حق لا يكون لمن ثبت بقسامته أسقاطه وإن كان فيه حق
(مسئلة) ولو اجتمع بنات وعصبة فعفت بنت واحدة دون العصبة في العتية من رواية عيسى

عن ابن القاسم ان ذلك يجوز على من بقى وفي الموازية عن أشهب لا يجوز العقوبة الاجتماعية من البنات والعصبة ولوعفا الجميع الا واحد من العصبة أو واحدة من البنات لكان القائم بالدم أولى قال ابن المواز العفو عنه لا يجوز مع الاختلاف الا في البنين والاخوة فقط (مسئلة) واذا ترك القتل أبوا وأما في الموازية لاحق للام مع الأب في عفو ولا قود وكذلك الأخوات مع الأب (مسئلة) وأما الأم فهل لها مدخل في ذلك أم لا روى عيسى عن ابن القاسم ان لها مدخلا في ولاية الدم وهو قول ممالك من رواية مطرف وغيره وروى عن ابن حبيب وابن الماجشون ليس للام ولاية في دم العبد الا ان يصير مالا فترث فيه لها ليست من ولاته ولا من قومه وجه القول الأول انها أحد الأبوين كالأب ولانه لما كان المشتق بها تقدم على الأخ للاب صرح أن لها مدخلا فيه وجه قول ابن الماجشون انها ليست من العصبة فلا حق لها في الولاية كالزوجة (فرع) فاذا قلنا لها مدخل في الدم فقدر روى مطرف عن مالك انها أولى من العصبية وروى ابن وهب عن مالك في المجموعة في أم وأخ وعصبة لا عفو للام دونهما وقال أشهب في الموازية لأمر للام مع العصبة وجه القول الأول انها أحد الأبوين فكانت أولى من العصبة كالأب وجه القول الثاني انها أقوى سببا منها لانها معنى تسحق بالتعصيب وهي لا ترث التعصيب ولا مدخل لها فيه وانما يختص بذلك البنات والأخوات على ما تقدم (مسئلة) وأما المال مع البنات فالبنات أحق منها بالدم مع الأخوات قاله في الموازية وقال أيضا أشهب في ولد الملائنة لا عفو للبنات وللوالى دون الأم ولا عفو الا باجتماعهم وأما الأم والأخوات فقد قال في الموازية البنات أقرب من الأم والأم أقرب من الأخوات ولا تجرى الجدة للاب ولا للام مجرى الأم في عفو ولا قود (مسئلة) واذا قاتل المقتول دمي أو فلان فهو له ان شاء قتل وان شاء عفا على غير دية وان شاء عفا على دية فيكون لو رثنا المقتول وان كان الدم بقسامة فالقسامة لعصبة والقتل والعفو الى هذين وأما ابن المواز عن أشهب وجهه ذلك ان المقتول أحق بدمه من غيره بدليل انه لو عفا عنه لم يكن لغيره قود وليس لغيره عفو حال حياته فاذا جعله الى غيره فقد جعل ما كان له فيه اليه فكان أحق به بمن تقدم ينوب عنه وينوب فيه دون أن يجعله اليه

(فصل) واذا كان أولياء المقتول أولاد ذكورا فعفا بعضهم فان لم يبق حفله من الدية والاي سقط حظ العاقب خاصة وان كان الأولياء أولاد ذكورا وانانا وأخوة ذكورا وانانا فعفا بعض الذكور كان لمن بقى من الورثة حصته من الدية وان عفا الذكور كلهم قال ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب انه يسقط حق البنات اذا عفا البنون وسقط حق الأخوات اذا عفا جميع الأخوة وذكر أشهب عن مالك مرة أخرى ان عفا الذكور فحق اخوتهم من الدية يبق في القول الأول قال من أدر كتمان أصحاب مالك وهو أصله في موطنه ودينان القولان مبنيان عندى على ما ذكره القاضي أبو محمد من اختلاف أصحابنا في النساء هل هن مدخل في العفو أو في المطالبة وجه القول الأول ان النساء تبع للرجال في دم العمد وجه القول الثاني ان حقهن ثابت لاسيما اذا انتقل الى الدية واستحال مالا لا يملك اخوتهن اسقاط حقهن من ذلك كما لا يكون اسقاط حقهن من دية الخطأ (فرع) فاذا قلنا انه يسقط حق النساء بعفو الرجال فالنساء اذا عفا الرجال في فور واحد فاما اذا عفا عنهم ثم بلغ الآخر فعفا فلا يضر ذلك من معهم من أخت وزوج أو زوجة لانه مال ثبت بعفو الأول قاله ابن المواز وجه ذلك انه ان عفا أحدهما فثبت لسائر الورثة حقهم من الدية فاذا عفا بعض من بقى فانه يسقط حقه من الدية فلا يتعلق ذلك الى حق غيره (مسئلة) واذا وجد العفو من بعض الورثة مطلقا ثم

أراد أخذ الدية فقد قال ابن القاسم في بعض مجالسه ليس عفوهم عن الدم عفواً عن الدية إلا أن يرى لذلك وجه مع العفو والأفله عليه الدية وقال مالك إذا قال ما عفوت الأعلى أخذ الدية يحلف ما أراد ترك الدية يأخذ حقه منها ثم يرجع مالك فقال لا شيء له إلا أن يعلم لما قال وجه وبهذا قال ابن القاسم وجه القول الأول أن العفو عن الدم لا ينافي المطالبة بالدية ولذلك يجوز أن يقرب به فيقول عفوت عن أخذ الدية وإذا ثبت ذلك كان لمن أطلق العفو أن يقول لم أعف الأعلى الدية ولما احتمل ذلك واحتمل العفو عن الدية لزمه أن يحلف ويكون على حقه ووجه القول الثاني أن العفو معناه الترك وإذا أطلقه اقتضى أن لا مطالبة له به ولا غيرها (مسئلة) فإن كان مع البنين بنات ومع الأخوة أخوات في الموازية لا تدخل البنات مع البنين ولا الأخوات مع الأخوة في شيء من ذلك وقد قال القاضي أبو محمد ما يدخل النساء مع الرجال في التمداد لم يكن الرجال في درجتهم فيجب أن لا يدخل البنات مع البنين في ولاية التمدد على الروايتين وكذلك لا تدخل للأخوات مع الأخوة وأما البنات مع الأخوة فقد قال ابن المواز هنا يختلف فيه قال أشهب عفو أحد الأخوة يجوز على البنات وعلى باقي الأخوة وقال ابن القاسم لا يجوز عفو الأخوة إلا مع عفو البنات ولا عفو البنات إلا مع عفو الأخوة

❦ القصاص في الجراح ❦

❦ قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أنه من كسر يدا أورد جلا عدا ان يقاد منه ولا يعقل ❦ ش قوله أن من كسر يدا أورد جلا فانه يقاد منه ولا يعقل يدا أن الفود لا يرد ليس للجاني أن يتمتع منه ولا للجاني عليه غيره ولا ينجبر بينه وبين الأرض على ما روى عن مالك في القتل على رواية التخيير (مسئلة) وذلك أن الجناية على ضربين ضرب لا يود فيه وضرب فيه الفود فأما ما لا يود فيه فعل قسمين قسم لا يود فيه لا يدرى فيه المائلة وقسم يتمتع الفود فيه لما الغالب منه التلغ فأما ما لا يستقامد منه لعدم العلم بالمائلة فكلاطمة ❦ قال مالك في الموازية والمجموعة لا يود فيها وفي العقوبة وقال أشهب لا يود فيها ولا في الضربة بالسوط أو بالعا أو شيء من الأشياء إذا لم يكن جرحاً لأنه لا يعرف حدثاً للضرب وهو من الناس مختلف بالقوة والضعف وقال ابن نافع عن مالك ليس دوا الفضل والمروءة والشرف كالدين والوضيع والصبي ولا القوى كالضعيف وقبروى عن النخعي يقاد من الضربة بالسوط والدليل على ما نقوله قوله تعالى والجروح قصاص يتعلق به من أجهلنا من يقول بلبس الخطاب ودليلنا من جهة المعنى ما احتج به من اختلاف حال الضارب والمضروب في القوة وتعرض دون أثر فتدرفها المائلة (مسئلة) ومن تنفلية رجل رأسه أو شارب فهد قال المتغيرة في المجموعة لا يود فيه وفيه العقوبة والسمن وقال ابن القاسم في الأدب وقال أشهب فيه القصاص وفي الشارب وأشمار العينين وجه القول الأول أنها جناية ليس لها أثر جرح فلم يكن فيها القصاص كالطامة ووجه الرواية الثانية أنها جناية أتلفت شيئاً من الجسد فيه جال فكان فيها القصاص كقطع الأنف (فرع) إذا قاضيا فيها القصاص كقطع الأنف فقد قال الشيخ أبو محمد أعرف لا صبغ فيها أحسب أن القصاص فيها الوزن وعاب ذلك غيره وقال الغيرة لا يجوز ذلك لاختلاف النجس بالعظم ولو أقاد جميع اللحية بجميع اللحية لكان ذلك صواباً فأما إذا انتف بعض فليس فيه إلا ما يرى الإمام من العقوبة

(فصل) وأما القسم الثاني مما لا قصاص فيه لأن الغالب منه التلغ كالخائفة والمأومة والمنقلة

❦ القصاص في الجراح ❦

❦ قال يعقبي قال مالك

الأمر المجتمع عليه عندنا

أن من كسر يدا أورد جلا

عدا ان يقاد منه ولا يعقل

وكسر المخضو الصلب والخفوم قاله ابن القاسم عن مالك في الموازية والمجموعة (فرع) فإذا قلنا
لأقصاص فيه فبني الدية لأنها أحد البدلين فإذا قلنا أحد همارجنا إلى الآخر وعلى من يجب الدية
عن مالك في ذلك ثلاث روايات أحدها أنها على الجاني الآن يكون له مال فتكون على العاقلة
والثانية أنها على العاقلة قال أشهب والبارجج مالك والثالثة (١) وجه القول الأول (٢)
وجه القول الثاني ما حجة به ابن الماجشون أن الدية لو زمت لم تنقل عنه وما كان من العمد الذي
لأقصاص فيه مع وجود عملة فإن العاقلة تحمله كعمد الصبي

(فتل) وأما الضرب الثاني وهو الذي فيه الأقصاص فكل جرح لا يخاف منه التلف غالباً وقد تقدم
ذكره ومن الذي يباشر القود * قال مالك في الموازية والمجموعة من جرح أنف رجل أو فم أو عينه
أو كسر يديه فلا تستبد لنفسه ولیدع له من البصر بالقصاص فيقتص له بقدر ما نقص من ذلك
قال ابن القاسم ويديه له أرفق من يده رجليه من أهل البصر فيقتص له أرفق مما بقدر عليه * قال
مالك في المواز يولي ليس كل أحد يحسن القصاص وقد يتعدى وجع بخلاف القتل فإن القاتل يدفع
إلى الأولياء والفرق بينهما أن القاتل قد أتى بالأولياء عليه اتلاف جلتهم وأما الجرح فإنه لا يدفع
عليه غالباً يتلف منه بقدر ما أتلف هو من الجني عليه فإن زاد على ذلك أتلف ما لا يستحق اتلافه
وقال أشهب في الكتابين لا يمكن ولي المقتول أن يقتل بيده مخافة أن يتعدى فيقطع أعضاء وأعضاء
معنى يدفع البهم القاتل أن لم يقتله (مسألة) فإن كان الجرح موشحة ففي الكتابين عن أشهب
يشترط في رأس الجاني مثلهما وقال ابن القاسم غير أنهما اختلفا في معنى المثلثة فقال أشهب إن
أخذت الموشحة من الجني عليه ما بين قرنيه وهي لا تبلغ من الجرح إلا نصف رأسه فاما ينظر إلى قدر
ما أخذت من رأسه فإن أخذت ما بين قرني الجني شق ما بين قرني الجاني لا ينظر إلى عظم الرأس ولا
صغره وقد قال ابن المواز واختلف في هذا قول ابن القاسم فقال قدما يشق في رأس الجاني بطول
ما شق في رأس الجني عليه فإن استوعب رأس الجني ولم يستوعب طول الشق فليس عليه أكثر من
ذلك قال وكذلك الجهة والذراع يؤخذ منه بطول ذلك ما لم يضر عنه العضو فلا زاد عليه قال ابن
المواز عن أصبغ قول ابن القاسم عند اليس بنى قال ابن المواز ولا أعلم الآن ابن القاسم يرجع عنه
ويقول أشهب يقول وجه قول أشهب أن القصاص في الجراح مبني على أن المثلثة اعتق بالأساء
ولذلك تقطع يد كبير أو صغيرة وصغيرة بكبيرة ولا ينظر إلى عظم الجرح ولا إلى صغره ووجه قول
ابن القاسم أن الاعتبار في الجراح بالصفات ولذلك يفاد من الموشحة بموشحة ومن الصفات المعتمدة
الطول والصغر كما يعتبر فيها الوصول إلى العظم (فرع) فإذا قلنا بقول ابن القاسم في اعتبار
طول الشق فنقص رأس الجاني عن مقدار ما يلزمه من الشق فليس عليه غير ذلك لا تشدي الرأس
إلى الجهة ولا الذراع إلى العضو ولا قود في الباقي ولادية وقال عبد الملك يؤخذ من الباقي فيما جاوزه
في الذراع من أي ذراعيه شاء من نحو العضد ونحو الكتف لأن ذلك موضع فيه الحد لا من
الآخر (مسألة) ومن قطع بعض أصبع غيره عدا قطع من أصبعه بقدر ذلك لا ينظر إلى طولها
ولا قصرها فنقطع من أظفار الجرح لها قطع من أظفارها وأشهب وابن نافع عن مالك في العتية
وغيرها واختلف مع ابن القاسم في ذلك على ما تقدم في الموشحة (مسألة) وإن أخطأ الطبيب
فراؤنقص فأما لزيادة قدره أو يوزع عن ابن القاسم أن بلغ الثلث فعلى العاقلة وإن قصر عن
ذلك ففي ماله لانه جناية خطأ وأما ما نقص في المجموعة من رواية أبي زيد عن ابن القاسم لا يرجع

(١) هكذا ياض
بجميع النسخ التي بأيدي

أه

فيقتص له من بقية حقه لانه قد اجتهد له وكذلك الأصبع مخطئ فيه بأعلة ولا يقاد مرتين وروى
أصبع عن ابن القاسم في الموازنة والعينة ان علم بحضرة ذلك قبل أن يذبل ونبت اللحم أتم ذلك
عليه وان فات ذلك فلا شيء له في تمام ذلك ولأدبته قال أصبع في الكتابين ليس حكذا ولكن اذا
فصر سيرا فلا يعاد وان كان في موضعه قال في العينة قبل البر وبعدة قال في الكتابين وان
كان كبيراً كان بغفوره اقتص له تمام حقه وان كان ردوا أخذه الدواء فلا يرجع اليه برىء وألم برىء
أو يكون في الباقي عقل كان هوولى الفصاحس أو من جعله اليه السلطان

(فصل) وأجرة الفصاحس على الذي يقتص له قاله في الموازنة والمجموعة ابن القاسم عن مالك وقال
ابن القاسم في العينة لانه يوكل من يطلب دينه ويقتضيه فيكون جعله على الطالب ص **بر** قال
مالك ولا يقاد من أحد حتى تبرأ جراح صاحبه فيقادم فان جاء جرح المستقادم منه مثل جرح الأول
حين يصح فهو القود وان زاد جرح المستقادم منه أو مان فليس على الجرح الأول المستفيد شيء وان
برىء جرح المستقادم منه وشمل الجرح الأول أو برئت جراحه وها عيب أو نقص أو شلل قال
المستقادم منه لا يكسر الثانية ولا يقاد لجرحه قال ولكنه يعقل له بقدر ما نقص من بدل الأول أو فسد
منها والجراح على الجسد على مثل ذلك **ش** وهذا على ما ظاهراً انه لا يستقادم منه من جرح حتى
يرأى به قال أبو حنيفة وقال الشافعي يستقادم منه قبل البرء والدليل على ما نقوله انه بمؤجل جرح
الجناية الى النفس فيعاد القود ثانية وذلك خروج عن المأثلة قال أشهب ولا يؤخذ بنقص جرح
ونفس

(فصل) وهو له حتى يبرأ جرح صاحبه برىء الجاني عليه فيقادمه هذا لفظ الموطأ انه ينتظر به
البرء على كل حال قال ابن المواز وروى ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفي كتاب ابن
المواز قلت أينتظر بالجرح قبل ان يحكم فيه بدية أوصاص الى السنة أو الى البرء فان جاوز السنة
فقال فذكرنا الوجهين عن مالك قال عنه ابن القاسم وابن وهب في السن قسر والعين بدع والشجة
والكسر كله والظفر ونحوه يؤخر ذلك سنة وقال أشهب ان مضت السنة والجرح بحاله عقل
مكانه وقال الفسيرة لم أسمع في ذلك توقفا الا ان يقول أهل المعرفة انه قدرى فيقتص في العمد
ويعقل في الخطأ قال ابن المواز أمان مثل العين بدع وما أشبه ذلك من الجراح بدست على ذلك
وبرئت فقلت تعقل عند السنة وأما غير ذلك من جميع الجراح فلا عقل ولا فصاص الا بعد البرء وانما
معنى قول مالك يستأني به سنة انه عنده لا تأني عليه سنة الا وانه انتهى لانه قال مع ذكر السنة فان انتهى
الى ما يعرف عقل وجه اعتبار السنة أنها حد في معناه ماورد الشرع بمعاماته كعانة المعصر عن
زوجته لان السنة تستوعب أنواع فصول المعانة ووجه اعتبار البرء ما دناه من حرفي تمام
الفصاص في الاطراف والنفس ووجه تفرق ابن المواز بين العين بدع وبين ما حاله هان
الجراح ان تلك حال البرء العين انما برأ على فساد ولا يرجع لها غير ذلك كالمو برىء الجرح على غلط

وفساد (فرع) فاذا ظننا بانتظار البرء وانقضاء السنة فان المجيء عليه ففيه الفصاص بالفسامة

(فصل) ودوله فان جاء جرح المستقادم منه مثل جرح الأول حين يصح فهو القود فان زاد أو
مان فليس على المستقادم شيء وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة السراية من الفصاص مضمونة
والدليل على ما نقوله ان كل قطع كان مصوناً في الابتداء كان ما يسرى اليه مضموناً كقطع البد
الأولى وكل قطع كان غير مضمون في الابتداء فلا يضمن ما يسرى اليه كالتقطع في السرعة ولذلك قال

* قال مالك ولا يقاد من
أحد حتى تبرأ جراح
صاحبه فيقادم منه فان
جاء جرح المستقادم منه
مثل جرح الأول حين
يصح فهو القود وان زاد
جرح المستقادم منه أو مان
فليس على الجرح الأول
المستفيد شيء وان برىء
جرح المستقادم منه وشمل
الجرح الأول أو برئت
جراحه وها عيب أو نقص
أو شلل فان المستقادم منه
لا يكسر الثانية ولا يقاد
بغير حقه قال ولكنه يعقل له
بقدر ما نقص من بدل الأول
أو فسد منها والجراح في
الجسد على مثل ذلك

مالك أن يرى الاستفادة من قتل البحر وح أو رثت جراحته وبها عيب أو نقص أو عتق فالاستفادة منه لا يكسر ثأنية ولكن يعقل بقدر ما نقص قال في المجموعة ابن الماسم وابن وهب عن مالك من أصاب أكلة عمد أفادته أصعباً أو أصعبين أو شلت يده ثم رأى أنه يستفاد بالأكلة ويترص بها فان بلغ ذلك من الجاني ما بلغ من الأول يرى الجاني وأن نقص عن ذلك عقله ما يليق وإنه لا يترص به فيه وهذا أحب ما فيه إلى قال ابن المواز والفرق بين سرية الجرح إلى النفس فيقتله ولا يقتص وما سرى إلى غير النفس فإنه يقتص من الأول وله عقل السرية أنه إذا لمخ إلى النفس اقتص من النفس وسقط حكم الجرح وإذا سرى إلى عضو آخر لم يقتنص (مسألة) وإذا شجعه موشحة عمدا فأذهبت سمعه وعقله فاقص له من الموشحة فإن أذهب من الجاني مثل ذلك فلا شيء له ولا فدية السمع والعقل في مال الجاني قاله ابن القاسم وأسهب في المجموعة وفي الموازية عن أسهب دية السمع والعقل على العاقلة وكذلك لو سرت إلى أذهاب يد أو رجل وجه القول الأول ما احتج به ابن المواز أنها جناية جرحا العمد فلم تلزم العاقلة لأنها انما تليق بها عضو مثله من جسده لا يتحاى منه التلف غالباً ووجه قول أسهب أنها جناية لا ثبت فيها القصاص مع وجود عمله كالتلف ص **﴿ قال مالك وإذا عمد رجل إلى امرأته ففقا عنها أو كسر يدها أو قطع أصبعها أو شبه ذلك فاعتاد منه متعمداً فاعتاد منه وأما رجل يضرب امرأته بالجل أو بالسوط فيصيبها من ضرر به مالم يرد ولم يتعمد فإنه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه ولا يقاد منه ﴾** وحديثي يحيى عن مالك أنه بلغه أن أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم أقاد من كسر الفخذ **﴿ ما جاء في دية السائب وجنائه ﴾**

﴿ ما جاء في دية السائب وجنائه ﴾

ص **﴿ قال مالك ﴾** أي الزناد عن سليمان بن يسار أن سائباً اعتقه بعض الحجاج فقتل ابن رجل من بني عائذ فبعاه العائذي أبو المقتول إلى عمر بن الخطاب يطلب دية ابنه فقال عمر لاديه فقال العائذي أريت لو قتله ابني فقال عمر إذا تخرجون دية فقال هو إذا كالأرقم إن يترك يلقم وإن يقتل ينقم **﴿** ش قوله إن سائباً اعتقه بعض الحجاج عتق السائبه هو أن يقول للعتق أدهر فأنت حر سائبه قال ابن القاسم في العتية والموازية أو يقول أنت سائبه فبريد العتق قال أصبح لا يعجبني قوله يرد العتق ولفظ التسميع لفظ الحرية لم يردوا إلا أن يكون لقوله سب غير الحرية وقيل ابن القاسم في العتية كره عتق السائبه لأنه كرهية الولاء قال أصبح ويحتون لا يعجبنا كراهية لذلك ويدعو جائز كاعتق عن غيره ولا كراهية فيه وفي الموازية قال مالك وقد تركت الإنسان عتق السوائب فإن فعله أحد فالولد للسامين ورأى عمر بن عبد العزيز أن ولادته لعتقه قال يحتون في كتاب ابنه وقوله ابن نافع وقد تقدم ذكر ذلك بأوسع من هذا وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال السائبة ليوها يرد يوم القيامة وقال يحتون في كتاب ابنه في التفسير وذلك مثل الرجل يعتق عبده سائبة ثم يموت المحتق ولأورثه فليس للعتق أن يأخذ من ميراثه شيئاً (فصل) وقوله فقتل ابن رجل من بني عائذ فطلب أبو المقتول دية ابنه يقتضي أن قتله كان خطأ ولذلك لم يجب فيه غير الدية ويحتمل أن يكون عمداً واختار الدية على رواية التخيير (فصل) وقول عمر لاديه معناه والله أعلم أنه لا عاقلة له تازمها الدية لأداء السائبه تازم العاقلة وهذا

﴿ قال مالك وإذا عمد الرجل إلى امرأته ففقا عنها أو كسر يدها أو قطع أصبعها أو شبه ذلك فاعتاد منه متعمداً فاعتاد منه وأما رجل يضرب امرأته بالجل أو بالسوط فيصيبها من ضرر به مالم يرد ولم يتعمد فإنه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه ولا يقاد منه ﴾ وحديثي يحيى عن مالك أنه بلغه أن أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم أقاد من كسر الفخذ **﴿ ما جاء في دية السائب وجنائه ﴾**

﴿ حديثي يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن سليمان بن يسار أن سائباً اعتقه بعض الحجاج فقتل ابن رجل من بني عائذ فبعاه العائذي أبو المقتول إلى عمر بن الخطاب يطلب دية ابنه فقال عمر لاديه فقال العائذي أريت لو قتله ابني فقال عمر إذا تخرجون دية فقال هو إذا كالأرقم إن يترك يلقم وإن يقتل ينقم

لأعاقبه ومذهب مالك رحمه الله أن من لا قوم له يعقل عنه المسلمون ويرثون عقله رواه ابن الموز
 وغيره عنه وهذا إذا قلنا أن ولأه للمسلمين وإذا قلنا بقول ابن نافع ولأه لمعتقه فقال ابن الماجشون
 عقل من أعق من البربر على مواله وهو قول ابن القاسم وغيره ويحتمل أن يكون هذا المعق
 سائبة غير مسلم وقد ائتمر المقام بأرض المسلمين على أداء الجزية فلم يوجد من يعقل معه ولم يكن له مال
 وبمثال المغيرة أن أهل الجزية أن وجدت لهم معاقل يتعاونون عليها حلوا عليها والأف ذلك في مال الجاني
 ويكون معنى قول عمر لاديقه بر يديس له الآن دينه لعدم عاقله الجاني وفقره وقال أشهب وسحنون
 يعقل معه أهل جزيرته فلا يصح على هذا ما تقدم من التأويل ويحتمل أن يكون المعق سائبة أن كان
 غير مسلم أن يدخل بأرض الحرب ثم يدخل مستأنفا فيقتل مسلما خطأ فبذلك تهب في العتية
 يحبس ويرسل إلى أهل موضعه وكورته التي هو فيها فجزير ومن منع وما يبرهم في حكمه فإن
 أدوا عنه والامر به ما دام كان يؤذي معهم وروى عنه سحنون أن الدية في مال الجاني دون غيره
 فلي هذا يحتمل أن يقول عمر زديله أن لم يكن للجاني مال وروى أبو زيد عن ابن القاسم الدية
 على أهل دينه الحريريين

(فصل) وقول العائذي أ رأيت لو قتله ابنه علي معنى استعمال حكمه ولعله جوز لا لادية كما
 لادية عليه فاعلمه رضي الله عنه أن عاقبته خطأ لادية إذا كان من له عاقله فقال العائذي إن سدا
 كالأرقم يريد كالحية أن يترك ما قيم به يبعص وينس وإن يقتل بنقمر بر يديس ثم من جاتله ضربه مثلا
 لقاتل ابنه أن يبتغى من جنى إليه ولا يبتغى من جناية يمتنها

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
 (كتاب الحدود)
 ﴿ ما جاء في الرجم ﴾

ص ﴿ حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال جاء اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وأمرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في النوراة
 في شأن الرجم فقالوا نفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم فيها آية الرجم فأوبأ بالتوراة
 ففشر وهافوض أحدهم يده على آية الرجم ثم أمرأ ببلها وما بعد عاقبته فقال له عبد الله بن سلام ارفع
 يدك فرفع يده فادأها آية الرجم فقالوا صدق ما تجد فيها آية الرجم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فرفجأ فقال عبد الله بن عمر فرأى الرجل يحى على المرأة بمها الحجارة مالك يعني يحيى بك
 عليها حتى تقع الحجارة عليه ثم شق قوله جاء اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا
 له أن رجلا منهم وأمرأة زنيا يحتمل أن يرده أخبار اليهود ورجائهم وروى عيسى عن ابن
 القاسم في المزنية أن إذا أُرأسافته اليهود والنصارى إلى عاكم المسلمين من زنى من أهل ملتهم ليحكم
 بينهم ليس ذلك حتى يرضى الزاني بذلك فإن رضى بذلك فالجأكم بخبرنا شحك بينهم وإن شاء
 لم يحكم بينهم وأوجب إلى أن لا ينظر إلحكم بينهم فلي هذا يحتمل أن يكون الزانيان مديريا بذلك
 رضا الأمانة أو اختار إلحكم أن لا ينظر بينهم ومتمم بينهم التي على الله وسلم أنه
 يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم إنما أنه علمه لم يحكم بينهم ولم يكن نزلهما حد لآذ عليه وفي
 النوادر ونحوه في كتاب محمد أمما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اليهود فيما ظهر عليهم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
 (كتاب الحدود)

﴿ ما جاء في الرجم ﴾
 ﴿ حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وأمرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفع يده فادأها آية الرجم فقالوا صدق ما تجد فيها آية الرجم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفجأ فقال عبد الله بن عمر فرأى الرجل يحى على المرأة بمها الحجارة مالك يعني يحيى بك عليها حتى تقع الحجارة عليه

في التوراة وهذا قبل نزول الحدود والحاكم منا اليوم لا يحكم عليه بحكم التوراة وانما يحكم على من يحكم بحكم الاسلام وقال أشبه في الموازية واذا طلب أهل الذمة إقامة الرجم بينهم على من زنى منهم فان كان ذلك فيما بينهم فذلك لهم كانوا أهل صلح أو عذرة الا من كان منهم رقيقا لمسلم من عبدا أو أمة فليس لهم فيه رجم ولا جلد ولا قتل ووجه ذلك ان حق السيد المسلم يتعلق بهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم يحتمل أن يكون قد علم بالوحي ان حكم الرجم فيها ثابت على ما نرى لم يلحقه تغيير ولا تبديل وان كان قد خلق كثيرا من أحكامها تغييرا جازها رجم وتبديلهم لها وتحريمها عليهم اياها ويحتمل أن يكون علم بذلك بخبر عبد الله بن سلام ومن أسلم من علماء اليهود على وجه حصل له به العلم بصحة نقله ويحتمل أن يستلهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يستعلم حجة ذلك من قبل الله تعالى وهذا يقتضي انه قصد الحكم بينهم في التوراة لأحد وجهين اما لانهم انما حكموه للحكم بينهم بالتوراة وأظهروا اليه انهم قصدوا بذلك انفاذه الحكم بينهم اذا كان الحكم بمصر وفا اليه ومقصودا اعليه وقدرى عيسى عن ابن القاسم عن مالك لم يكونوا أهل ذمة ولكنهم حكموا النبي صلى الله عليه وسلم في حكم بينهم وقد تقدم من رواية ابن الموازي انما حكم بينهم النبي صلى الله عليه وسلم بما أظهر عليهم في التوراة والوجه الثاني على قول مالك ان شريعة من قبلنا انما ننفذ ما ثبت عندنا منها بقرآن أو حديث عن نبينا صلى الله عليه وسلم بجميع حتى ثبتت عندنا نسخها اما من يعتنا فقط واما من يعتنا وشريعة من قبلنا من ينشأ وينتسب منه من الرسل وعلى هذا الوجه يجب أن يكون علم انه لم ينسخ هذا الحكم من التوراة بشريع موسى ولا شريع لغيره من الرسل بعده عليهم الصلاة والسلام

(فصل) وقوله انهم يجدون في التوراة نقضهم ويجلدون ظاهر ما نهم قصدوا التبديل والتصريف والكتب على التوراة امارا جاء ان يحكم بغير ما أنزل الله واما لانهم قصدوا بتحكيمه صلى الله عليه وسلم التفريق على الزابيين ورأوا ان ذلك يخرجهم عما أوجب عليهم من إقامة الرجم عليهم سألوا لعلمهم قصدوا بذلك اختيار أمر اذا اعتقدوا ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على الحكم بباطل فعصمه الله عنه الى وأظهر أمر مما أو بطل كيدهم وسداه الى الحق والحكم بما أنزل الله وجعل سده ذلك بان كذبهم عبد الله بن سلام وقال لهم ان في التوراة الرجم وأتوا بالتوراة وتساها في المكربا جعل قارئهم يده على آية الرجم وفر ما نقلها وما بعدها ولم يقرأها ليرى ان التوراة لا تنقض الرجم حتى أمر برفع يده منها فاذا فيها آية الرجم وهذا يقتضي ان فصول التوراة تسمى آيات لما دلت عليه من الهدى والحق النبي نزل على سبيل الهدى والحق ما لم ينسخ فاذا نسخ حكمها وتلاوها امتنع ذلك فيها

(فصل) وقوله فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجا يحتمل أن يكون حكم الرجم قد نسخهم أو لم ينسخهم صلى الله عليه وسلم انما ذلك فيما ينسخه لهم له وجهان ذلك ولم يكن لهم الرجوع عن نسخهم ولذلك لم يذهبوا اليه مع نقلهم في اسقاط الرجم فيما تقدم من ادعاء عدمه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجمهم وهذا يقتضي ان الامام لا يباشر ذلك بنفسه فقال مالك في المنزلة وهذا ما اتفق عليه الا عند الحدود فلم يعلم احد منهم تولى ذلك بنفسه والارزوم ذلك البيضة به قال مالك والشافعي وقار أبو حنيفة ان ثبت الزنا بالاعتراف كان على الامام أن يسدأ بالرجم ثم يتبعه سائر الناس وان كان ثبت ببينة بدأ بالشهود ثم الامام ثم سائر الناس والدليل على ما قلناه ان هذا احده من الحدود فلم يلزم الامام مباشرته كالجلد والقطع في السرقة

بكر الصديق فقال له ان
الآخر زني فقال له أبو بكر
هل ذكرت هذا لأحد
غيري فقال لا فقال له أبو
بكر فبئس الله واستر
بستر الله فان الله يقبل
التوبة عن عباده فلم تقرر
نفسه حتى أتى عمر بن
الخطاب فقال له مثل ما
قال لأبي بكر فقال له عمر
مثل ما قال له أبو بكر فلم
تقرره نفسه حتى جاء إلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال له ان الآخر
زنا فقال سعيد فأعرض
عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثلاث مرات
كل ذلك يعرض عنه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى إذا أكرمه عليه
بعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى أهله فقال
أيشنكى أم بدجئة فقالوا
يا رسول الله والله انه
لصحيح فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بكر
أم تيب فقالوا بل تيب
يا رسول الله فأمر به رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فرجم * وحدثنى مالك

(فصل) وقول ابن عمر فرأيت الرجل يحنى على المرأة قال مالك معناه يكب عليها قال مالك ولا يحذر
للرجوم ولا معناه أحداهن مضى يحذر ذلك وهذا قال أبو حنيفة وقال الثوري يحنى بغير المرأة قال
مالك ودل قوله فرأيت الرجل يحنى على المرأة أنه لا يحذر له ولو حفر له ما استطاع أن يحنى عليها قال
أشهب وان حفر له فاحب إلى أن يحنى له يداه ويحسن عنده أن لا يحذر له ولا يربط القاضى أبو
محمد والدليل على أنه لا يحذر للمرأة ان هذا شخص مر جوم في الزنى كالرجل قال ولان اذا كان على
وجه الأرض أنت الحجارة على جميع أعضائه فكان أسرع لأمره قال عيسى بن دينار الامام بن علي
من ذلك ما أحب قال ابن مزي عن أبي بصير يحفر للرجوم ويرسل له يداي يستتر بها ويدبر أهما عن
وجهه ما أحب

(فصل) وقوله يقبها الحجارة يقتضى انه يرمى بالحجارة المعتاد رميها قال مالك يرمى بالحجارة
التي يرمى بها فاما ما لا يخور العظام فلا استطاع الرمي بها ولا يرفع عنه حتى يموت وكذلك المرأة
ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلا من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق
فقال له ان الآخر زني فقال له أبو بكر هل ذكرت هذا لأحد غيري فقال لا فقال له أبو بكر فبئس الله
والله واستر بستر الله فان الله يقبل التوبة عن عباده فلم تقرر نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له
مثل ما قال لأبي بكر فقال له عمر مثل ما قال له أبو بكر فلم تقرر نفسه حتى جاء إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال له ان الآخر زني فقال سعيد فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات
كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا أكرمه عليه بعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى أهله فقال أيشنكى أم بدجئة فقالوا يا رسول الله والله انه لصحيح فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بكر أم تيب فقالوا بل تيب يا رسول الله فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرجم * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل
من أسلم فقال له زنا لم نزال لوسترته بدائل لكن خيرا لك قال يحيى بن سعيد فحدثت بهذا الحديث
في مجلس فيه يزيد بن نعم بن هزال الأسدي فقال يزيد هذا الجاني وهذا الحديث حق * ثم
قوله أن رجلا من أسلم قال عيسى بن دينار كان اسمه ما عزا وكان يتبعنا عند زوال وفاداه ما عزا بن
مالك الأسدي فأني أبا بكر فأخيه أن الآخر زني قال ابن مزي عن سعيد بن المسيب أن رجلا من أسلم جاء إلى أبي بكر
كلام العرب ان الآخر كتابة يكتبيها الانسان عن نفسه أو عن الخطاطب اذا أخبر عن مخاطب أو
مخاطب بلا استتبع وقول أبو بكر هل ذكرت هذا لأحد غيري حتى إذا أخبر عن مخاطب أو
بذلك من يقيم عليه الشهادة ممن لا يجري إلى السترة عليه ولعله يفعل ذلك من يمتنع أن يظهر هذا
عليه مرة وكان أبا بكر اعتقاد أن ستره أفضل ما لم يبلغ إلى الامام ويجب الحسد ورأى عمر في ذلك
رأى أبي بكر وقال كرهه

(فصل) وقوله فلم تقرر نفسه يريد ان لم يقم بعمه مخافة أن لا ينجيه مما عثره في الاقامة الحديثه
والطهره فأني الذي صلى الله عليه وسلم فقال له مثل ذلك فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم
ثلاث مرات حتى أكرمه عليه يحتمل انه إنما كان يعرض عنه لانه لم يطمع فيه تغييرا في دله وضعفا
في ميزه وانما عجزه لا يقرره بين هذا أنا بعث إلى أهله فقال أيشنكى أم بدجئة بين ذلك اعراضه
الله عليه وسلم قال لرجل من أسلم قال له زنا لم نزال لوسترته بدائل لكن خيرا لك قال يحيى بن سعيد فحدثت بهذا الحديث
في مجلس فيه يزيد بن نعم بن هزال الأسدي فقال يزيد هذا الجاني وهذا الحديث حق

عنه ومن يقول لا يلزمه الحبس اقراره مرة واحدة ولا يعتبر الاعراض وانما يعتبر المجالس وهذا مجلس واحد والنبي ذهب اليه مالك والشافعي وجهو والعلماء ان الحديزمه باقراره مرة واحدة وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك حتى يقر أربع مرات في أربعة مجالس والدليل على ما نقوله ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من يبدى لنا صفحته نقتل عليه كتاب الله والمقر مرة قد أبدى صفحته ودليلنا من جهة القياس ان كل حشد يثبت بالاقرار لم يقتل بالكرار كحد السرقة والقتل ولان كل ما أكد انكاره أكد اقراره كسائر الحقوق وفي الموازية قال مالك ما عرف هذا ان الامام يعرض عن المعترف حتى يعترف أربع مرات

(فصل) وقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى أهله فقال أيسئكم أبعثه يري بذلك ان كان تازمه الحدود فلما أعلموه انه صحيح العقل من تازمه الحدود وقال أبكر أم نيب يعتمل أن يكون قال ذلك لما عزمنا أخبر بصحة عقله وزوم اقراره وقد قال مالك يشل الامام الزاني هل هو بكر أم نيب ويقبل قوله انه بكر الآن تقوم بينة انه نيب وقيل لا يشله حتى يكشف عنه فان وجد من ذلك علما والأساؤه وقيل فله دون عين قال ابن المواز وهذا أحب النافعي هنا يحتمل أن يكون سأله عن كونه بكرا أو نيبا ليعلم أن الحدين يتعلق به حد النيب يري المحسن أو أحدا البكر يري الذي لم يحسن فلما أعلم بحاله أوجب عليه الرجم لانه حكم المحسن الزاني

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فخر الزاني فخره بدائه لكان خيرا لك هذاهو هزل بن زيات بن زيد بن كليب الأسلمي ويري بقوله لو سترته بدائه لكان خيرا لك يري دما أظهرته من اظهار أمره واخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر به فكان ستره بان أمره بالتوبة وتكون خبيته وانما ذكره لاداعى وجه المبالغة بمعنى انه لو لم يجد السبيل الى ستره الا بأن تستره بدائه من يشهد عليه لكان أفضل مما أنه وتسيب الى إقامة الحد عليه والله أعلم وأحكم ص * مالك عن ابن شهاب انه أخبره أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافة على نفسه * س قوله أن رجلا عرف على نفسه بالزنا وشهد على نفسه أربع مرات على سبيل الاخبار بما جرى له من الاقرار على نفسه لاعلى ان عدداقاره بشرط في لزوم الحد وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمر به فرجم قبل أن يستوعب العدد المذكور ثم استوعبه بعد أمره ويحتمل أن يكون استوعب العدد من غير قصد وع بدغير رجل واحد بل شهد على نفسه عند قوم ثم شهد على نفسه عند آخرين حتى أكل أربع مرات ويحتمل أن يكون ذلك في مجلس وفي مجالس وكل ذلك ليس بشرط في لزوم الحد والله أعلم ولذلك قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافة على نفسه فعلى ما يؤخذ به بالاقرار المطلق دون العدد والله أعلم ص * مالك عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه زيد بن طلحة عن عبد الله بن أبي مليكة انه أخبره أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى ترضعي فلما وضعت جاءته فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى ترضعي فلما أرضعت جاءته فقال اذهبي فاستودعته فاستودعته ثم جاءه فأمر بها فرجت * ش قوله ان امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل يحتمل أن يري بها انها أخبرت عن نفسها بانها زنت حين حملها من غيره

* وحدثنى مالك عن ابن شهاب انه أخبره ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافة على نفسه * وحدثنى مالك

عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه زيد بن طلحة عن عبد الله بن أبي مليكة انه أخبره أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى ترضعي فلما وضعت جاءته فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى ترضعي فلما أرضعت جاءته فقال اذهبي فاستودعته فاستودعته ثم جاءه فأمر بها فرجت

* وحدني مالك عن
 ابن شهاب عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود عن أبي هريرة
 وزيد بن خالد الجهني أنهما
 أغضاهما أن يرجلينا خضما
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال أحدهما
 يا رسول الله افض بيننا
 بكتاب الله وقا الآخر وهو
 أفهمهما أجل يا رسول الله
 فافض بيننا بكتاب الله
 واثنى في أن أشكم
 فقال تكلم قال ان ابني
 كان عسيفا على شذا
 فزلفاه ثم أخره وفي ان
 على ابني الرجم فانكسيت
 منه بالثأمة وبتجارية في
 نهائي سألت أهل العلم
 فاجبروني ان ماعلى انا
 جلد مائة وتغريب عام
 واجبروني انما الرجم
 على امرأ فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اما
 والذي نفسي بيده لا تفين
 بينكما بكتاب الله اما
 غفلت وجاريتك فرد
 عليك - ولد ابنه مائة
 وغره عاماً وأمر أنسا
 الاسمي أن يأخذ امرأته
 الآخر فان اعترفت رجمها
 فاعترفت فرجمها * قال
 مالك والعصفاء الأحر

ولعلها يثبت أن ذلك من غير زوج ولذلك لم يثبت عن أحسان ولا غيره ويحتمل أنها زنت أو
الآن حامل من ذلك أو غير فأمر عار رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تذهب حتى تضع وهذا يقتضي
أن حكم الإفراف قلزها ولو لم يزلها لم يمنع الحمل من إقامة الحد عليها وإنما كان يمنع من ذلك عدم
تكرار إقرارها فكأن يقول أذهبي حتى يتكرر إقرارك لكنك منع من إقامة الحد عليها الحمل لأن
ما في بطنها لا يجعب عليه مثل سواء كان من زني أو غيره وقبل فولها فإذا ذهبت من الحمل أن كل ظاهرها
لأنهم وره وإن كان غير ظاهر فليقتل أمها وفي الموازية في المشهود عليه زني أو شرب خمر أو
قتل أو فساد ية ولأنها حامل لا يجعل عليها الإمام حتى يتبين أمرها فإن كانت حاملا ركت حتى
تضع
(فصل) وتوله فلما وضعت جاءه قال لها أذهبي حتى ترضعي يحمي نكاحه ما لم يرضع منه ولو
كان له مال ولم يقر به رضاع غيره فافعل هذا الرجم حتى تتم رضاعه وفاربه من زني لأن ما قبل الولد
وأما قبل رضاع غيرها وكان له مال يرضع له منه في الموازية عن عيسى هذا والله على حديث
المرأة التي أمرت بآزواجي ما لم فأمرها أن تذهب حتى تضع حملها فإن كان يمنع في ذلك كما صنع
النبي صلى الله عليه وسلم لكن سنة نسبها وقال ابن القاسم وأشبب الموازيان وجد لانها
ما نرضع له بدو كان له من رضاعهم عليه الحد لا فخر حتى تستقل من نكاحها قال محمد وهذا في
القتل والرجم وحكي ابن من عن أبي بصير عن ابن القاسم وكذلك كل حديث يكون فيه ماثل فانه
يستعمل بالمرض ولا ينفذ به القصاص وقال أبو حنيفة أنها رجم ولا تنتظر به بدو الولادة ودليلا
الحديث المتحوص
(فصل) وقوله فلما أضرعت به نكح فقال أذهبي فاستودع به يحتمل أن يردها ونكحها الله عند من
يحتضنه ويكده لأن طهر حسد إلى هلاكه والله ما كان له من أدله من قبل أبو أن كان لرسالة أو من
يحبس له أن كان اثنتين يقوم بذلك فله آتت في ذلك كله أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فخرجت ص (ما لك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا اختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنال أحدهما
رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتاب الله وقال الآخر وهو أفضلهما جمل يا رسول الله فاض بيننا بكتاب الله
وأنا في أن أسكن فقال تكلم قال ابن أبي كان عيسى على هذا فصار أبا خلفا فزني أن في أبي
الرجم فأنكبت سمع عاتشة ويحار إلى ثم سألت أبي العلم ما روي أن ما لي أبي عاتشة
فقر بعام وأخر وزنا أبا الرجم على أمر أفضلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذين
يهدوا لأفضلهما بكتاب الله أماءك وجارئك فرد عليك وجلبات ما نكحها بعاما وأمر أنسا
لأنه سألني أن يا أمرأة الآخر أن اعرفت رجلا طاعه فقتل رجلا ما لك والعديف
لأجبر من قول أحدا من جلد المتخاصمين رسول الله صلى الله عليه وسلم أفض بيننا بكتاب الله
فنزوجل فيل معنا أفض بيننا ما كتب الله أي فرض ولم رد القرآن ويحتمل أن يردها بنفي
نهيها بالحق الذي أوجب كتاب الله المزل عليا ويحتمل أن يردها نصف كتاب الله من الحكم دون
بيرة ولذلك قال إن الآخر كان أفضلهما ويحتمل أن يكون وصفا أو أنه من المهاجرين بما ورده
بجمل أن يكون وصفا بذلك ما كان عليه وصف ذلك من روي للمهاجرين أن يكون وصفا
لأنه وصف الأمة على ما جرت وأورد من أمته ولو بدو أحكام وأما الأول فمردن ما في ذلك

(فصل) وقوله ان ابني كان مسيحا على هذا قال عيسى بن دينار العسيف الأجير وقوله فرني بأمر آته اخبار عن ابنه وعن زوجته خصمه بالزنى وحكم هذا انهما ان صدقه حد اولى يكن قاذفا وان كتباه فان قاما ليطالباه بعد القذف في كتاب ابن الموازن ان قام بيته على قاذفه عند الامام ثم اكذب بيته وأكذب نفسه لم يقبل منه ويحد القاذف لانه كالعقور وى ابن حبيب عن أصبغ واذاهم الامام بضرب القاذف فأقر القاذف على نفسه بالزنى وصدقه فان ثبت اقراره حد القاذف بالزنى ولم يحد القاذف وقال ابن الماجشون اذ ارجع عن اقراره بتوريك درى عن القاذف الحد اقراره قال ابن حبيب هذا أحب الى المايين انه أراد باقراره اسقاط الحد عن القاذف فيبطل اقراره وأما اذالم يبطل ذلك القاذف ولم تقم له بيته فهو قاذف لها ولعل هذا قد علم من حالها انهما قد أقرا بذلك بحضرة بيته فشهد به بذلك أوازن له بيته بزناهما يثبت ذلك به عليهما ان احتاج الى ذلك بتكذيبهما أو تكذيب أحدهما والله أعلم

(فصل) وقوله فاجبر وفى ان على ابني الرجم فاشتدت منه عاتية شاة وجارية فى نص في انه أعطاه الغنم والجارية ليسقط عن ابنه المطالبة بذلك فيجوز ان يعطاه ذلك لما اعتقد انه حق له يصح اسقاطه ويحتمل أن يكون أعطاه إياه ليسر عليه ويركضه به ولا يجوز أن يأخذ عوضا على ذلك بوجه لان الرجم حق لله تعالى فليس لأحد تركه بعوض ويبطل الصلح في ذلك من وجه آخر ان ما اعتداه يلزم ابنه من الرجم غير لازم له وكذلك أخبر أهل العلم والداراني البكر أن ليس على ابنه الاجلدمائة وتقرى بعام وانما الرجم على امر آته فأخذ عوضا على اسقاط المايين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسى بيده لأقضي بينكما بكتاب الله يحتمل أن يريد به انه يقضى بينهما بما بالحق الذى ورد كتاب الله بالحكم به ويحتمل أن يريد انه يحكم بينهما بما تضمنه كتاب الله من حكم مستثنيه فيذهب في رد الجارية والغنم الى قوله تعالى ولأنا كلوا أموالكم بينكم بالباطل وفى الجلد الى قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفى الرجم الى ما روى عن عمر أنه نزل من القرآن من حكم الرجم على الزنيب من الرجال والنساء

(فصل) وقوله انه صلى الله عليه وسلم جلد ابنه مائة وغربه عاماص في تعريب الزاني وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا تعريب على الزاني ودليلنا من جهة المعنى ان كل عصية يتعلق بها قتل أو مازود ونه من جلد أو قطع فان مع الأرون الحبس كالقتل والخرابة (مسألة) اذ انبت ذلك فان التعريب على الحرالة كزود المرأة ودون العبد خلا للشافعي ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ انبت الأمة فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يعوها ولو بضيق وهذا موضع تعليم فاتقوا انه استوعب ما عليها ومن جهة المعنى ان المرأة عورة وفى تعريبها تعريض لها وال السرقة والامنة حتى السبب متعلق بمنافها وانما يقرب الرجل عقوبة ليقطع عن منافعه وايضا فان العقوبة اذا لم يتبعها لم تلزم العبد بالزنى كالرجم (مسألة) اذ انبت ان التعريب يتعلق بالحرالة كزفانه يبعد قال مالك فى الموازية ينفى من مصر الى الحجاز والى مثل شعب وما والاها ومن المدينة الى مثل فدك وخير ذكر مالك انه ينفى عندهم كذلك فى عمر بن عبد العزيز من مصر الى شبة ، وقال ابن القاسم وينفى من مصر الى أسوان والى أدون منها وذلك بحيث يثبت له حكم الاغتراب ولا يبعد كل البعد باضاع وبعد عن أن يدركه منفعة ماله وأهله (مسألة) وكراؤه في سيرة عليه في ماله فى الزنى والمجارب قاله أصبغ وان لم يكن له مال فى المسلمين (مسألة) ويكتب الى والى البلد الذى يقرب اليه أن يقبضه

حدثني مالك عن سويل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو أني وجدت مع امرأتي رجلاً أمهلها حتى آتي بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وحديثي مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا حصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ﴿ ش قول سعد فمن وجد مع امرأته رجلاً أمهلها حتى يأتي بأربعة شهداء أعظمها لهذا وانظروا لما في نفسه من العبرة وما جبل عليه من الاسراع إلى قتله أو غير ذلك مما يقتضي أن يقابل به قبل هذا من عند فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه ليس التسرع اليه بشيء من ذلك إلا بينه بقت وحكم امام يستوفي في القوف ويقم الحدود وأما أن يسرع اليه فلا (فصل) وقول عمر بن الخطاب الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى إذا حصن يرتد به ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنه إنما أنزل في القرآن من آية الرجم وسيأتي ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى وقوله إذا قامت البينة يرتد بالزنى أو كان الحبل والاعتراف يرتد أن ينظر بالمرأة حبل بالحق بأحد لا ينفى بلعان وأما الحق بزواج أو سيد أو نفي بلعان فلا يوجب حداً وهذا يقتضي أن من وطئ في غير الفرج ودخل من مائه في قبلها فلا يكون منه ولد ولو كان منه ولد لم يجز على من ظهر به حمل حدواً لأن يكون المباشرة لها وطئ في غير الفرج وذلك لا يوجب الحد وأما الاعتراف فسيأتي ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب أنه رجل وهو بالشام فذكره أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن الخطاب بأبواقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأنها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لم يرتد بها وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقنها أشباه ذلك لتزعم فأتت أن تزعم وتعتلى الاعتراف فأمر بها عمر فزجرت ﴿ ش قوله إن عمر رضي الله عنه أنه رجل وهو بالشام يقتضي أن الامام حيث حل من علمه ونظر في الأحكام ولماد كرهه الرجل أنه وجد مع امرأته رجلاً أرسل أبواقد الليثي يسألها عن ذلك لما تعلق من الأحكام المختلفة بأمرها وانكارها وأمر رسول أبواقد الليثي نأبأ عنه في توقيفه على ما ذكر عن ناز وجها وثبت عنده أفراداً وانكارها وحكمه في ذلك حكم الحاكم ولذلك يجري فيه الحد

ويستجئ سنة عند قال ابن القاسم في الموازية قال ابن حبيب عن مطرف بن روم مجتبه ومعنى ذلك أن يتوصل به إلى معرفة استيعابه العام (فصل) وقوله وأمر أنيس الأسلمي قيل أنه أنيس بن الضحاك الأسلمي أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجلاً ولم يذ كر جلدًا ولا جلد على الثيب وهو مذهب جمهور العلماء وروى عن داود جلد الثيب ويرجم والدليل على ما نقله قوله صلى الله عليه وسلم واغدي أنيس على امرأته ما كان اعترفت فارجه وهو وقت تعليم واستيفاء الحكم ولم يذ كر جلدًا ثبت أنه ليس من حكم الثيب الزاني ومن جهة المعنى أنه معنى بوجوب القتل بحق الله تعالى فلم يجب فيه الجلد مع القتل كأربعة وفي كتاب ابن المواز من جلد في الزنى ما أنه جلد ثم ثبت أنه محصن فإنه يرجم ولا يجوز له الجلد وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بريدانه أن صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فإنه يجوز على هذا والله أعلم وأحكم

ص ﴿ مالك عن سويل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو أني وجدت مع امرأتي رجلاً أمهلها حتى آتي بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ﴿ مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا حصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ﴿ ش قول سعد فمن وجد مع امرأته رجلاً أمهلها حتى يأتي بأربعة شهداء أعظمها لهذا وانظروا لما في نفسه من العبرة وما جبل عليه من الاسراع إلى قتله أو غير ذلك مما يقتضي أن يقابل به قبل هذا من عند فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه ليس التسرع اليه بشيء من ذلك إلا بينه بقت وحكم امام يستوفي في القوف ويقم الحدود وأما أن يسرع اليه فلا (فصل) وقول عمر بن الخطاب الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى إذا حصن يرتد به ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنه إنما أنزل في القرآن من آية الرجم وسيأتي ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى وقوله إذا قامت البينة يرتد بالزنى أو كان الحبل والاعتراف يرتد أن ينظر بالمرأة حبل بالحق بأحد لا ينفى بلعان وأما الحق بزواج أو سيد أو نفي بلعان فلا يوجب حداً وهذا يقتضي أن من وطئ في غير الفرج ودخل من مائه في قبلها فلا يكون منه ولد ولو كان منه ولد لم يجز على من ظهر به حمل حدواً لأن يكون المباشرة لها وطئ في غير الفرج وذلك لا يوجب الحد وأما الاعتراف فسيأتي ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب أنه رجل وهو بالشام فذكره أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن الخطاب بأبواقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأنها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لم يرتد بها وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقنها أشباه ذلك لتزعم فأتت أن تزعم وتعتلى الاعتراف فأمر بها عمر فزجرت ﴿ ش قوله إن عمر رضي الله عنه أنه رجل وهو بالشام يقتضي أن الامام حيث حل من علمه ونظر في الأحكام ولماد كرهه الرجل أنه وجد مع امرأته رجلاً أرسل أبواقد الليثي يسألها عن ذلك لما تعلق من الأحكام المختلفة بأمرها وانكارها وأمر رسول أبواقد الليثي نأبأ عنه في توقيفه على ما ذكر عن ناز وجها وثبت عنده أفراداً وانكارها وحكمه في ذلك حكم الحاكم ولذلك يجري فيه الحد

مالك عن يحيى بن سعيد

عن سعيد بن مسيب أنه سمعه يقول لمصدر عمر ابن الخطاب من منى أناخ بالبطح ثم كوم كومة بطحاء ثم طرح عليها رداءه واستلقى ثم مديده الى السماء فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت ريعي فافضني اليك غير مضيع ولا مفرط ثم قسم المدينة فخطب الناس فقال أيها الناس قد سنت لكم السن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة الآن تضالوا بالناس فابعدى يديه على الأخرى ثم قال أيما كمن تهلكتوا عن آية الرحمن يقول قائل لا تجد حدين في كتاب الله فقدر جرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلنا الذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله سعيد بن المسيب فأنسلخ ذوالحجة حتى قتل عمر رحمه الله قال يحيى سمعت مالك يقول قوله الشيخ والشيفه يعني الثيب والنبهة فارجعوا اليه ش قوله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمصدر من منى يريد في آخر حجة التي قتل بعد انصرافه منها فارجع من منى الى مكة يوم الصدر أناخ بالبطح وهو بأعلى مكة المانراى العصب مشروعاً ولانه زل به حتى يقضى ما عليه ويطوف للوداع ثم يقفل منه الى المدينة فكم كوم بطحاء يريد جمع كوما وهو الكنية من التراب ثم طرح على السكوم رداءه ليقبه التراب ثم استلقى لعله يريد على ظهره ثم مديده الى السماء يريد رفعه مارغباً الى الله فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي يريد انه ضعف عما كان عليه من الاجتهاد في العبادة والنظر للسلمين مع انتشار ريعته وبعد الأظفار فافضني اليك غير مضيع ولا مفرط ويحتمل أن يريد بذلك أن يهيم من العون على ما كلفه ما يصعب من التضييع والتفريط الى أن يموت ويحتمل أن يدعو بتعجيل ميتة لما خشى أن يقع منه تضيع أو تفريط لضعف قوته وانتشار ريعته وليس هذا مما يهني عنه صلى الله عليه وسلم من أن يدعو أحب الموت لضرب به وتمادى عمر بالموت خوفاً من التفريط وتقدم في الموطن من دعا النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أردت بقوم فتنة فافضني اليك غير مقنون وهذا أشبه بما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال فأنسلخ ذوالحجة حتى قتل عمر رحمه الله

(فصل) وقوله فأخبرها أبو واقد الليثي بما قال زوجها وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وأشباه ذلك لتزعم على معنى التلقين لها ثلاثاً يكره من الأمر ما يهتواو عنهما من النظر لنفسها والقيام بحجتها والمداخلة عنها لما تآمن على الاعتراض أمرها فرجت يريدانه لارجح ذلك اليها أبو واقد أمرها فرجت وهذا يقتضي أن النائب عن الحاكم بأمره ثبت عنده ما ثبت عند النائب بقوله ويحتمل أن يكون رفع ذلك اليه شاهدان أو شاهدان أو واقد على ثبوت عندهما ورفع ذلك الى عمر غير الشهود عليها بما تآمن على الاعتراض والله أعلم وأحكم ص مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول لمصدر عمر بن الخطاب من منى أناخ بالبطح ثم كوم كومة بطحاء ثم طرح عليها رداءه واستلقى ثم مديده الى السماء فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت ريعي فافضني اليك غير مضيع ولا مفرط ثم قسم المدينة فخطب الناس فقال أيها الناس قد سنت لكم السن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة الآن تضالوا بالناس يميناً وشمالاً وضرب باحدى يديه على الأخرى ثم قال أيما كمن تهلكتوا عن آية الرحمن يقول قائل لا تجد حدين في كتاب الله صلى الله عليه وسلم ورجلنا الذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكنتنا الشيخ والشيفه فارجعوا اليه ش قوله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمصدر من منى يريد في آخر حجة التي قتل بعد انصرافه منها فارجع من منى الى مكة يوم الصدر أناخ بالبطح وهو بأعلى مكة المانراى العصب مشروعاً ولانه زل به حتى يقضى ما عليه ويطوف للوداع ثم يقفل منه الى المدينة فكم كوم بطحاء يريد جمع كوما وهو الكنية من التراب ثم طرح على السكوم رداءه ليقبه التراب ثم استلقى لعله يريد على ظهره ثم مديده الى السماء يريد رفعه مارغباً الى الله فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي يريد انه ضعف عما كان عليه من الاجتهاد في العبادة والنظر للسلمين مع انتشار ريعته وبعد الأظفار فافضني اليك غير مضيع ولا مفرط ويحتمل أن يريد بذلك أن يهيم من العون على ما كلفه ما يصعب من التضييع والتفريط الى أن يموت ويحتمل أن يدعو بتعجيل ميتة لما خشى أن يقع منه تضيع أو تفريط لضعف قوته وانتشار ريعته وليس هذا مما يهني عنه صلى الله عليه وسلم من أن يدعو أحب الموت لضرب به وتمادى عمر بالموت خوفاً من التفريط وتقدم في الموطن من دعا النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أردت بقوم فتنة فافضني اليك غير مقنون وهذا أشبه بما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال فأنسلخ ذوالحجة حتى قتل عمر رحمه الله

(فصل) وقوله ثم قدم المدينة فخطب الناس لعله قد استشعر اجابة دعوته فخطب الناس معه الم بما خاف اشكاله من الأحكام ومنكرها لم يوافقوا مودعا قال أيها الناس سنت لكم السن وفرضت لكم الفرائض يحتمل أن يريد بالسن طرق الشرع وأحكامها وبالفرائض المقدرات قال وتركتم على الواضحة يريد على الطريقة الواضحة البينة التي لا يخاف على سالكيها ضلالاً الآن تضالوا بالناس ظاهره أنه خاطب بذلك الصعابة رضي الله عنهم وأهل العلم عذراً لهم عن أن تضالوا بالناس فيعلمهم على غير الطريقة الواضحة على حسب ما يفعل الصالح عن الطريق يأخذ عن غيرها وأعن شهاها (فصل) وقوله ضرب باحدى يديه على الأخرى يحتمل انه ضرب باحدى يديه على الأخرى على معنى

القطع لكلامه والاشارة الى أن مقالة أمر قد فرغ منه لا اعتراض فيه ويحتمل أن يضرب بأحداهما على الأخرى أو يزِيلها عنها الى جانب على سبيل أن يفضل العلماء الناس جميعا ولا

(فصل) وقوله وإياكم تهلكوا عن آية الرجم يريد الله تعالى أن تهلكوا بالانكار لها والاعتراض عنها ويحتمل أن يريد بالانكار لزم لها فيما أنزل الله من القرآن ويحتمل أن يريد بالانكار لبقائه حكما وهذا ذلك بيان يقول قائل لا يجد حدين في كتاب الله تعالى ويحتمل ذلك وهو بين أحدهما أن يعيب قول من قال لم تنزل آية الرجم بقرآن وإنما ثبت بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وفعله والثاني أن يعيب قول من ينكر الرجم جملة أن كان أنكره أحد وزعم أن حذو زعم أن حذو الزن في الجلد المحصن وغير المحصن وأنه هو الموحود في كتاب الله عز وجل دون الرجم ثم قال عمر رضي الله عنه قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلنا فطاعنا فما يقتضي إثبات الرجم خاصة والرّد على منكره من التحليل لماعابه ويحتمل أن يريد به قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم امتثالا لآية الرجم ورجلنا على ذلك الوجه

(فصل) وقوله والذي نسمي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبناها سيدي بر بداية الرجم ويحتمل قوله أن يقول الناس زاد ابن الخطاب في كتاب الله أن فرماؤه في أن آية الرجم زلت في منزل من القرآن ولا يصح أن أت القرآن إلا بإجماع وخبر من أنزله في قوله في أنهما من القرآن يقول زاذ في القرآن ما ليس منه ومن يوافقه على أنها زلت في القرآن أن يقول زاذ في القرآن ما لا يجوز أن يثبت فيه لكونه مخالفاً لآياته ويحتمل رواها آخر وهو أن يكون جميع الناس وافقه على أنها زلت في القرآن ولكن نسخت تلاوتها في حكمها فلا يجوز زلاتها في المصحف لأنها لا يثبت في الأمانة ثلاثون دون مائة تلاوتها وإن بقي حكمها فيكون عمر رضي الله عنه الخافق عن آياته أي يد في المصحف مخالفة فإن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله عز وجل بأن كتب في مصف لا يكتب فيه لأنه قد نسخ آياته في المصحف كما نسخت تلاوته مذكرا الآية إلى أشار إليها في الشيخ والشيخ طاهر جويها التمولجلا: أحد فجاز ذكره من أحكام هذه السنية وفيه في ذلك احتيال الناس من أجل عصره بأمر القرآن والمنع من أن يراد فيه ما لم يثبت في المصحف أو ينقص شيء منه لأنه إذا نعت الزيادة فإن منع النقص أولى لأل الزيادة أنما منع للنسب إلى القرآن ما ليس منه ونقص بعض القرآن وأطراحه أسد ولعل ما أضيف إلى أبي ونسبه من إثبات القنوب أغرب وفي المصحف إنما كان في أول زمن عمر رضي الله عنه ممنوع الإجماع بعد ذلك على المنع منه واتفاق الزمن عمن رضي الله عنه ما أثبت على أن قرآن مما رآه بعض الصحابة لما أنه كان من القرآن من نسخ أولاته ولم فيه ولم يرم الإجماع عليه فنقل عمر رضي الله عنه في ذلك وأن زال عنه بعض تلك الألفاظ التي زعم بعض الناس أنها أثبتت في مصف ابن مسعود أو غيره وجميع الناس على المسوات المتدني عليه واستوعب المصحف الذي أثبت جميع القرآن ونقص ما ليس من القرآن والحمد لله رب العالمين

وحدثني مالك أنه بلغه أن عمن بن عفان أبي بصرة قد ولد في ستة أشهر فأمر بها أن ترجم فقال له علي بن أبي طالب ليس ذلك عليها إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه

(فصل) وقول ابن المسيب: أن السلف ذوا الحجة حتى قتل عمر رحمه الله بن أن خطبته تلك كانت في آخر عمره وبين يدي نيته وقول مالك: سمعت أن معنى قوله الشيخ والشيخ يعني النبي والثنية يريد بذلك المحصن والمحصنة لأن النيو يعني القاتل يكونهما الاحسان ويحتمل أن يتناول بذلك الاحرار والحرائر وأما أعلم ص مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان أبي بصرة قد ولد في ستة أشهر فأمر بها أن ترجم فقال له علي بن أبي طالب ليس ذلك علم إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه

العزیز وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وقال والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فالجمل يكون ستة أشهر فلا يرجع عليها فبعث عثمان بن عفان في أثرها فوجدها قد رجعت نحو من قوله أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أتى بأمره أنه قد ولدت في ستة أشهر يريد بعد أن نسكت فأمر بها فرجع وهذا يقتضي أنه اعتقد أنه لا يكون حمل الا عن وطء بلتي فيه الختان واعتقد أن الحمل لا يكون من ستة أشهر ما لأنه اعتقد أنه لا يكون الا على الوجه المعتاد من تسعة أشهر ونحوها فلذلك أمر برجها اذ يقتضي اعتقاد الامر بن أنه حمل من جماع متقدم على نكاحها ولم يكن ثم فرائض يضاف اليه من نكاح متقدم عليه لموت يلحق فيها الولد وانما أتت به بعد النكاح الاول لمدة قد لا يلحق بالاول لان قضاء أكثر مدخل وقد تقدم ذكره فحكم بان من زنى وكانت ثيبا لا نه قد تقدم بناء الزوج الاول بها ولو لم يكن ثم زوج أول لا يقتضي ذلك انها زنت في وقت بكرة فلم يكن حكمها الا بالجلد وان أعيم عليها الجسد الاحسان لان الاعتبار بمحلها حين وقوع الجماع دون وقت إقامة الحد والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ليس ذلك عليها يحتمل أنه لم يحضر المجلس الذي أمر فيه برجها وأنه أعلم بالامر فبادر انكاره واطهار ما عنده في ذلك كما يلزم الرجوع اليه واستدل على ذلك بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وهذا نص على امدى الحمل والرضاع ثم قال تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فيبان من مدة الرضاعة علمان وذلك يقتضي أن مدة الحمل ستة أشهر ويجوز أن يكون ذلك أكثر أمدا للحمل فاننا نعلم من مشاهدة أن مدة الحمل قد تكون أكثر من هذا فليس يبق إلا أن تكون الستة أشهر أقل أمدا للحمل وعلى هذا جماعة الفقهاء وقد تقدم ذكره

(فصل) وقوله فبعث عثمان في أثرها فوجدها قد رجعت يعني أنه قد أراد الرجوع عما أمر به من رجها لما ظهر اليه من الحق فوجدناه قد نفذ ما كان أمر به من رجها وهذا يقتضي أن للحاكم أن يرجع عن حكم حكمه بالى ما هو عنده أصوب ويقابل ابن القاسم وقد تقدم هذا أن كان رأى أن الحكم الاول وجها سائغا من الابتداء ويمتثل أيضا أن يكون عثمان رأى أنه كان خطأ فعاد الى المصواب ولعله قد أدى دينها والله أعلم وأحكم

ص ماله أنه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم لوط فقال ابن شهاب عليه الرجم أحسن أو لم يحسن م ش قول ابن شهاب في الذي يعمل عمل قوم لوط رجم أحسن أو لم يحسن وهو قول مالك وهذا هو المشهور من المذهب وقال ابن حبيب وكتب أبو بكر الصديق أن يحرقوه بالنار فعمل وفعل ذلك ابن الزبير في زمانه وهشام بن عبد الله في زمانه والسدي بالأعراف ومن أخذ بهذا لم يحطن وقال الشافعي حكمه حكم الزاني رجم المحسن ويجلد غير المحسن مائة وقال أبو حنيفة ليس فيه سعد وانما فيه التعزير والدليل على ما نقله ما ذكره ابن الحواز قال مالك قال النبي صلى الله عليه وسلم اقتلوا الفاعل والمفعول به قال مالك ثم نزل نسمع من العامة انهم يرجان أحسن أو لم يحسن قال مالك ثم يبعث الرجم هي العقوبة التي أنزل الله تعالى وقوم لوط ولأن هذا فرج لأدى فتعلق الرجم بالابلاج فيه كالقبل ولأن هذا الاستباح بوجه فلذلك تعاقب به من التخليط أشق ما تعلق بالقبل ولا يبالج لادعى زنى فلم يعتبر فيه الاحسان كالابلاج في الهبة (فرع) قال كانا عبيدين فقد تلبس رجلا فقال أشبه بعد العبدان خسين خسين ويؤوب الكافران (مسئلة) وأما المتساخاتن من النساء في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم

العزیز وحمله وفصاله

ثلاثون شهرا وقال

والوالدات يرضعن

أولادهن حولين كاملين

لمن أراد أن يتم الرضاعة

فالجمل يكون ستة أشهر

فلا يرجع عليها فبعث عثمان

ابن عفان في أثرها فوجدها

قد رجعت وحديث

مالك أنه سأل ابن شهاب

عن الذي يعمل عمل قوم

لوط فقال ابن شهاب

عليه الرجم أحسن أو لم

يحسن

ليس في عقوبتهما حد ذلك اني اجتهد الخاكم وقال ابن شهاب سمعت رجلا من أهل العري يقولون
يجلدهن مائة والدليل على صحة قول ابن القاسم انه بمعنى المباشرة لانه لا يصيب الحد الا بالتقاء الختانين
وذلك غير متصور في المراتين فلزم به التعزير قال اصبح مجلدان خسين خسين ونحوها وهذا
التعزير عندي على ما رواه في ذلك الوقت والصواب انه موقوف على اجتهد الامام على ما قاله ابن
القاسم (مسئلة) ومن وطئ امرأته في دبره حكم ذلك حكم الزاني برجم الحصن ونما ويجلدون لم
يحصن جلد قاله ابن المواز ورواه ابن حبيب عن ابن الماجشون ووجهه انه أحد فرجى المرأة
كالقبل وقال القاضي ابو الحسن حكم ذلك حكم اللواط برجمان أحصنا ولم يحصنا لانه وطء عرم في
دبر كالزنا (مسئلة) والشهادة على اللواط كالشهادة على الزنا برجمتهاء وبقاله الشافعي
وقال ابو حنيفة ثبت بشاهدتين والدليل على ما نقوله انه معنى يجب به الرجم من غير قصاص فلم يثبت
الا برربعة شهداء كالزنا

ما جاء فمن اعترف على نفسه بالزنا

من (مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فدخله رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط مكسور فقال فوق فمأقا، وبوط
جديد لم تطلع غرته فقال دون هذا فأتى بسوط فمركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله
عليه وسلم فجلد ثم قال أيها الناس بدان لكم ان تنبوا عن حدود الله من أسباب من هذه القادورات شيئا
فليست بستر الله فانه ينبد ما شاء من غير ان يخطئ عليه كتاب الله شيء وله ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر فيه انه عرض عنه ولا تكرار قراره ولعله ان يكون
ذلك لما ظهر من جهاد قراره وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجلده ما علم انه غير محسن فدخله بسوط
ليجلده بغير أسوة مكسور فقال فوق فمأقا، وبوط جديد لم تطلع غرته
قال عيسى بن دينار في المزمة الخثرة الطرف بر يدان طرفه محد لم تنكسر حدنه ولم يحلق بدهمال
رسول الله صلى الله عليه وسلم دون هذا فأتى بسوط فمركب به ولان يبدن انكسر حدنه ولم يمتار
ولا بلغ من اللين مبلغا لا يألم من ضرب بدهافضى ذلك انه انما يجلد بسوطين والضرب في الحدود كلها
سواء وبقاله الشافعي وقال ابو حنيفة والضرب في الزنا أشد من في الفذف وضرب الخمر وأشد في
التعزير والدليل على صحة ما نقوله انه ان جلد في الفذف جلد في حد أشبه بالزنا كضرب الخمر
(مسئلة) وضرب الرجل قائما ولا ينام خلاها قاله يعقوب والدليل على ما نقوله انه خسين وجب
حدنه في دبره من عليه الأيام كالأرأة (مسئلة) ويجوز الدال جل في الحدود وكما هو برك على المرأة ما سترت
ولا بغيرها بالضرب وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجزى حد الفذف والدليل على ما نقوله انه تعالى
ما جلدون ثم بان جلدونه ثلثة ضعى بما سترهم بالضرب قاله القاضي أبو بكر بن محمد المعنى انه حد
نوجب راء الرجل فيه كحد الزنا (مسئلة) والحدانما يكون في الظاهر ومأقا، وبوطا في حنيفة
والشافعي في قولهما يضرب سائر الأعضاء التي تلي الوجه والمخرج وزاد ابو حنيفة الرأس والدليل على
انه قوله لا يس الغرض اطلاق الا ناه ومنه ما يصح افساده بالضرب فيه والناه أحصل لذلك
فكان محله من (مالك عن نافع) ضحية بنت أبي عبيد أخبرتنا أن أبابكر الصديق أتى رجل
موصح على جارية بركها فاجابها ثم اعترف على نفسه بالزنا ولم يكن أحسن فأمره أبو بكر فجلد الحد

ما جاء فمن اعترف على نفسه بالزنا

مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه
بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخله
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط
مكسور فقال فوق هذا فأتى

بسوط جديد لم تطلع غرته فقال دون هذا فأتى بسوط
فمركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجلد ثم قال أيها الناس بدان لكم ان تنبوا عن هذه
القادورات شيئا فليست بستر الله فانه ينبد ما شاء
من غير ان يخطئ عليه كتاب الله شيء وله ان رجلا
اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يذكر فيه انه عرض عنه ولا تكرار قراره
ولعله ان يكون ذلك لما ظهر من جهاد قراره وحكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بجلده ما علم انه غير
محسن فدخله بسوط ليجلده بغير أسوة مكسور فقال
فوق فمأقا، وبوط جديد لم تطلع غرته قال عيسى
بن دينار في المزمة الخثرة الطرف بر يدان طرفه
محدد لم تنكسر حدنه ولم يحلق بدهمال رسول الله
صلى الله عليه وسلم دون هذا فأتى بسوط فمركب به
ولان يبدن انكسر حدنه ولم يمتار ولا بلغ من اللين
مبلغا لا يألم من ضرب بدهافضى ذلك انه انما يجلد
بسوطين والضرب في الحدود كلها سواء وبقاله
الشافعي وقال ابو حنيفة والضرب في الزنا أشد من
في الفذف وضرب الخمر وأشد في التعزير والدليل
على صحة ما نقوله انه ان جلد في الفذف جلد في حد
أشبه بالزنا كضرب الخمر (مسئلة) وضرب الرجل
قائما ولا ينام خلاها قاله يعقوب والدليل على ما
نقوله انه خسين وجب حدنه في دبره من عليه الأيام
كالأرأة (مسئلة) ويجوز الدال جل في الحدود وكما
هو برك على المرأة ما سترت ولا بغيرها بالضرب
وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجزى حد الفذف والدليل
على ما نقوله انه تعالى ما جلدون ثم بان جلدونه
ثلثة ضعى بما سترهم بالضرب قاله القاضي أبو بكر
بن محمد المعنى انه حد نوجب راء الرجل فيه كحد
الزنا (مسئلة) والحدانما يكون في الظاهر ومأقا،
وبوطا في حنيفة والشافعي في قولهما يضرب سائر
الأعضاء التي تلي الوجه والمخرج وزاد ابو حنيفة
الرأس والدليل على انه قوله لا يس الغرض اطلاق
الا ناه ومنه ما يصح افساده بالضرب فيه والناه
أحصل لذلك فكان محله من (مالك عن نافع) ضحية
بنت أبي عبيد أخبرتنا أن أبابكر الصديق أتى رجل
موصح على جارية بركها فاجابها ثم اعترف على
نفسه بالزنا ولم يكن أحسن فأمره أبو بكر فجلد الحد

ثم نفي إلى فذلك ثم أمر أبو بكر رضي الله عنه بمن اعترف على نفسه بالزنا ولم يحسن أن يجلد
 ثم نهاه إلى فذلك على ما تقدم من أنه يجزى أن ينفى الزاني إلى فذلك ونحوها ص **قال مالك في**
الذي يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك ويقول لم أفعل وإنما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا
لشئ يذكره أن ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد وذلك أن الحد الذي هو لله لا يتردد إلا بأحد وجهين
أما بينة عادلة تثبت على صاحبها أو ما باعتراف يقيم عليه حتى يقام عليه الحد فإن أقام على اعترافه أقيم
عليه الحد قال مالك الذي أدركت عليه أهل العلم أنه لا نفي على العبيد إذا زنا ثم قوله في الذي
 يعترف بالزنا ثم يرجع ويقول إنما قلته لوجه كذا المعنى يذكره أن ذلك يقبل منه ويقال وذلك أن الذي
 يعرف بالزنا لا ينتظر به شيء ولكن يقام عليه الحد فإن نكح على الاعتراف فنفذ عليه ذلك وإن رجع
 عن الإقرار والاعتراف إلى الإنكار فلا يتناول ينزع إلى وجهه وإلى غير وجهه فإن رجع إلى وجهه قال
 محمد بن سنان أن يقول أصبت امرأتي أمضا أو جاريته وهي التي من الرضاة فظننت أن ذلك زنا فإنه
 يقبل رجوعه وسقط عنه الحد قال ابن المواز لم يختلف في هذا أصحاب مالك وأما إذا رجع إلى غير
 شبهة فقد قال القاضي أبو محمد فيسره وأبان والذي روى ابن المواز عن مالك من روافقه وروى
 ومطرف أنه يقال به قال ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وروى عن مالك لا يقبل منه إلا
 بأمر يعذر به به قال أشهب وعبد الملك وهو مروي في حنفية والشافعية وجه القول الأول أنه
 مروي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة قال القاضي أبو محمد ولا تغالغ في العلم ولأنه
 قتل هو حق لله تعالى لزمه يقول فوجب أن يسقط إذا رجع عنه كالقتل بالردة ووجه قوله لا يقبل
 ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فإنه من بئسنا صفت وجهه ثم عليه كتاب الله تعالى وما
 روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لأنيس فإن اعترفت فأرجعها ومن جهة المعنى أن الإقرار معي
 يجب عليه بشئ واحد لا ينافي سقط بأكذابه كالشهادة (مسئلة) وهذا إذا رجع قبل ابتداء إقامة
 الحد عليه فإن شرع في إقامة الحد عليه ثم رجع فقد روى ابن المواز عن ابن القاسم أن نزع بيمان
 جلدًا بكتاب الحد قيل وإن لم يرجع يعزر وقال أشهب وعبد الملك لا يقال إلا أن يورك فيقال لم يضرب
 أكثر الحد فيتم عليه وإن يورك وجه القول الأول ما روى في حديث ما عزا أنه لما أفضته الحجارة جرح
 فرماه وجلب جمل فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تركه لعله يتوب فيتوب الله عليه
 وبهذا أحسن ابن عبد الحكم بمقتضى أن يرد به الرجوع عن الإقرار بالتوبة وإن أعاد وحكم
 (مسئلة) وهذا إذا كان الحد ثابتًا بقراره وأما إذا ثبت بالبينات قبل أن ينكره لولا أن لا آخر
 (فصل) وقوله وذلك أن الحد الذي هو لله تعالى لا يثبت إلا بأحد وجهين أما بينة عادلة تثبت على
 صاحبها وفي المواز لا يجب حد الزنا إلا بأحد هذه الوجوه المبطل لار رجوع فيه حتى يحد أو
 بأربعة شهود عدول على الرؤية أو جل يظهر بأمره غير طارئة لا يعرف لها نكاح ولا ملكة لا يقول
 مالك وأصحابه قال مالك حتى يقولوا كالمروفي المكحلة في البكر والتب قال محمد وذلك إذا لم
 يكن في شهادتهم أنه زنى وإنما شهودوا على ما وصفوا (مسئلة) إذا كل عدد الشهادة في الزنا أقيم
 الحد على من شهد عليه وإن لم يكمل عددهم حد الشهادة وحدهم والقذف وبه قال أبو حنيفة وهذا أحد
 دوى الشافعية وله قول آخر لا حد عليهم قال القاضي أبو محمد والدليل على ما قوله أن ذلك إجماع
 الصواب لأن عمر جلدًا بأكبره وصاحبه لما توقف زياد وروى مثل ذلك عن علي ودليلنا من
 جهة المعنى أنهم أدخلوا المضرة عليه بإضافة الزن إلى سبب لم يرجب الحد عليه فكأنوا فقه كمن

ثم نفي إلى فذلك ثم قال مالك
 في الذي يعترف على نفسه
 بالزنا ثم يرجع عن ذلك
 ويقول لم أفعل وإنما
 كان ذلك مني على وجه
 كذا وكذا لشيء يذكره
 أن ذلك يقبل منه ولا يقام
 عليه الحد وذلك أن الحد
 الذي هو لله لا يتردد إلا
 بأحد وجهين أما بينة عادلة
 تثبت على صاحبها أو ما
 باعتراف يقيم عليه حتى
 يقام عليه الحد فإن أقام
 على اعترافه أقيم عليه الحد
 قال مالك الذي أدركت
 عليه أهل العلم أنه لا نفي
 على العبيد إذا زنا

وسلم أن زنت فاجلدوها وسواء كان العبد أو الأمة تزوجين أو غير متزوجين وحكى عن ابن عباس
أنهما إن لم يكونا تزوجا فلا جعل عليهما والدليل على ما نقله قوله صلى الله عليه وسلم في الأمة إذا زنت
ولم تحسن فاجلدوها (مسئلة) ويجلد من فبرق أو بقيق منه نصف جلد آخر في الزنى حسن
جلده خلافا لمن روى عنه خلاف ذلك والذكر والأثني في ذلك سواء والأصل في ذلك قوله فجلهن
نصف ما على المحصنات من العذاب والمحصنات الحرائر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إن زنت فاجلدوها يحتمل أن يكون خطابا للأمة ويحتمل
أن يكون خطابا للسادات وذلك أن السيد أن يقيم حد الزنى على عبده أو على أمته وبه قال الشافعي
وقال أبو حنيفة ليس ذلك والدليل على ما نقله ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا
زنت أمة أحكم فليجلدها وقال أبو حنيفة لا يقيم الحد إلا للامام ودليلنا من جهة القياس أن كل من
يملك زنى شخص بغير فرا به ولا ية جاز له أن يقيم الحد عليه كالامام (فرع) وهذا إذا ثبت
زنى العبدية أو أقرار أو أداما لم يكن ذلك إلا بعلم السيد فهل يقيم عليه الحد قال الشيخ أبو القاسم
في رويته أن أحداهما جاز ذلك والأخرى منعه

(فصل) وقوله في الثالثة فإن زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بغير الفجر الجلد وسئل عيسى بن
دينار هل تباع ببدل عاذا ذلك وتغرب فقال ببيعها بذلك البلد وأحيث شاء قال وكان يسحب بيها بعد
ثلاث ولا يوجه قال ابن مزي بن ذلك تحريض من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقضى به على أحد
(مسئلة) ومن زنى بدمية فعليه حد الزنى من رجم وجلد وتردهى إلى أهل ذمتها ودينها ومن دخل
دار الحرب بأمان فزنى بصرية أو غيرها فافر بذلك أو شهد عليه أربعة عدول قال ابن القاسم عليه
الحد وقال أشهب لا يحد وذكر القاضي أبو محمد وغيره من شيوينا العرافين إذا دخل مسلم دار
الحرب فزنى بصرية أو غيرها فعليه الحد قال أبو حنيفة لا حد عليه إلا أن يكون على الجيش أمير مصر
من الأمصار ودليلنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ومن جهة المعنى
أنه سلم زنى فوجب عليه الحد أذ زنى في دار الإسلام ص **م** مالش نافع أن عبدا كان
يقوم على رفيق الخنس وأنه استكرهه جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر بن الخطاب ونفاه
ولم يجلد الوليدة لأنه استكرهها **م** ش وقوله إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جلد العبد الذي
استكرهه جارية من الرقيق ونفاه يحتمل أنه رأى في ذلك رأى من يرى النفي على العبد بالزنى وهو
أحد قولى الشافعي ويحتمل أن يكون نفاه لما افتقر من الزنى ومن الاستكرهه ولا تغرب على
عبد عن مالك في شيء من ذلك ويحتمل أن ير بدنفاه أن يباع بغير أرضها وفروى ابن الموازع
ربعة في العبدية استكرهه الحرة تصدو يباع بغير أرضها لبعدها عنه والدليل على ما نقله أنه حد
من حدود الزنى لم يستقص في حق العبد فلم يزمه جمعه كالرجم

(فصل) وقوله ولم يجلد الوليدة لأنه استكرهها يحتمل أن تقوم البينة بالاستكرهه لها أو ثأني متعلقة
به تسمى وأما وظاهرها حل ولا زوج لها ولا سيد يقر بوطئها فقالت استكرهت فانه لا يقبل
قولها وتجلد (مسئلة) وأما نقص الأمة في رقية العبد الذي استكرهها يقبل إقرار العبد في أن
كان بغير ما قبل وجاءت متعلقة به تسمى وأما ما يبعد فلا يقبل قوله فيا يتعلق برقيقه وما كان في جسده
من حد بقاء عليه فانه يقبل فيه قوله ص **م** مالش عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره أن
عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة المخزومي قال أمرني عمر بن الخطاب في قتيمة من قريش فجلدنا ولا ولد

م مالش عن نافع أن عبدا
كان يقوم على رفيق
الخنس وأنه استكرهه
جارية من ذلك الرقيق
فوقع بها فجلده عمر بن
الخطاب ونفاه ولم يجلد
الوليدة لأنه استكرهها
م وحدثنى مالش عن يحيى
ابن سعيد أن سليمان بن
يسار أخبره أن عبد الله
ابن عباس بن أبي ربيعة
المخزومي قال أمرني عمر
ابن الخطاب في قتيمة من
قريش فجلدنا ولا ولد

من ولادة الامارة حسين حسين في الزنى * ش قول عبد الله بن عياش بن ابراهيم ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه امرني في فتية من قرش يملكون ولادة الامارة حسين حسين في الزنا وفي المدينة سألت عن امره للجماعة أليكونوا طائفة أم لاواضربهم فقال بل هم الذين جلدوهم وكانوا ايضا مع ذلك طائفة . وقد حكى القاضي أبو محمد سعيد اللامام احصاء طائفة من المؤمنين لاطاعة الحدود الأصل في ذلك قوله وليس بعد هذا طائفة من المؤمنين والطائفة المستعينة في ذلك أربعة فاعدا وحكى عن عطاء أو غيره ثلاثة وقيل اثنان والدليل على ما نقوله ان اللاربعة من الجماعة اختصا صابرا في مكان ذلك أولى ما سن فيه . وقال الشيخ أبو القاسم وبنى للامام أن يحضرا أربعة فساعداه ان اسرار العدول وكذلك في عبده وامته (مسألة) . ويحتمل أن يكون عبد الله بن عياش قد شاهد اقرار الولائد بنى أو قيام البينة علم بذلك ويحتمل أن يكون عمر رضى الله عنه امرهم بذلك دون أن يعرفوا وجه الحد عليهن وفي المدينة سألت عنه في أمر دامام يقتل رجلا في حد أو يجلد له فقال ان كان الامام عادلا مؤنالا يخاف عليه جور ولا جهل فجلد فعل امره به وان كان يخاف عليه جهلا أو جورا فلا يقتل امره الا ان يعرف أن الذي امر به الامام قدوجب عليه فجلد مثل أمره (فصل) . وقوله فجلد ناعم حسين حسين يحتمل أن يكون ذلك في أوقات مختلفة ويحتمل أن يكون في وقت متفق فيه اجتماع اقرارهن أو سبب باقرار واحدة منهن اقرار سائرهن والله أعلم وأحكم

(ما جاء في المغتصبة)

ص (قال مالك الأمر عندنا في المرأة ترجدها ولا ولا زوج لها فتقول استكرهنا أو زوجنا ذلك لا يقبل منها وانما يقيم عليها الحد الآن يكون لها على ما أدعت من الاستكراهية أولى أنها استكرهت أو جاءت بتدوى ان كانت بكرا أو استغاثت حتى أتيت وتدوى على ذلك أو ما أشبهه من الأمر الذي تبلغ به فضيحة نفسها قال فان لم تأت بشئ من هذا أفهم عليها الحد ولم يقبل منها ما ادعت من ذلك * ش فتقدم الكلام في هذا كله ص (قال مالك والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرأ نفسها بثلاث حيض قال فان اربأت من حيضها فلا تنكح حتى تستبرأ نفسها بثلاث الرية * ش فوله والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرأ نفسها بثلاث حيض برادة المارة وكذلك المرأة بأسرها العذوة فالأمة فان حيضة واحدة تبرأها الا أن ترتاب وقد تقدم ذكرها في رزمة النكاح والله التوفيق

(ما جاء في العلف والنفى والتبريض)

ص (قال مالك عن أبي الزناد قال جلد عمر بن عبد العزيز ربيعة في قرية ثمانين قال أبو الزناد فسألت عبد الله بن عاص بن ربيعة عن ذلك فقال أدرت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان واخلفاءهم جوا فإرايت أحد جلد عمر بن ربيعة في قرية ثمانين قال نعم قال الله تعالى والذين يرون المحصب ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فرأى عمر بن عبد العزيز أن حد العلفي ذلك كحد الحار وروى عن عبد الله بن عاص بن ربيعة عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان واخلفاءه الى أنه كانوا يجلدون العلفي الفندون ربيعة نذبا لمرقة مالك في العلف والنفى فيه ربيعة ريق من مابر أو أم ولد أو غيرها والله أعلم على ذلك اننا حديثه بعضه كان حد العلفي نصف حد الحار

الأمر عندنا في المرأة توجد حاملا ولا زوج لها فتقول استكرهت أو زوجت ان ذلك لا يقبل منها وانما يقيم عليها الحد الآن يكون لها على ما أدعت من الاستكراهية أولى أنها استكرهت أو جاءت بتدوى ان كانت بكرا أو استغاثت حتى أتيت وتدوى على ذلك أو ما أشبهه من الأمر الذي تبلغ به فضيحة نفسها قال فان لم تأت بشئ من هذا أفهم عليها الحد ولم يقبل منها ما ادعت من ذلك * قال مالك والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرأ نفسها بثلاث حيض قال فان اربأت من حيضها فلا تنكح حتى تستبرأ نفسها بثلاث الرية (الحد في العلف والنفى والتبريض) * حدثني مالك عن أبي الزناد انه قال جلد عمر بن عبد العزيز ربيعة في قرية ثمانين قال أبو الزناد فسألت عبد الله بن عاص بن ربيعة عن ذلك فقال أدرت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان واخلفاءهم جوا فإرايت أحد جلد عمر بن ربيعة في قرية ثمانين قال نعم قال الله تعالى والذين يرون المحصب ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فرأى عمر بن عبد العزيز أن حد العلفي ذلك كحد الحار وروى عن عبد الله بن عاص بن ربيعة عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان واخلفاءه الى أنه كانوا يجلدون العلفي الفندون ربيعة نذبا لمرقة مالك في العلف والنفى فيه ربيعة ريق من مابر أو أم ولد أو غيرها والله أعلم على ذلك اننا حديثه بعضه كان حد العلفي نصف حد الحار

كعد الزنى ص. ثم مالك عن زريق بن حكيم أن رجلا قال له مصباح استعان ابنه فكذا نه استبطأه فلما جاءه قال له يا زاني قال زريق فاستعداني عليه فلما أردت أن أجلسه قال ابنه والله لئن جلدته لا يؤان علي نفسي يا زني فلما قال ذلك أشكل علي أمره فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز وهو الوالي يومئذ كره له ذلك فكتب إلي أن أجز عقوه قال زريق وكتبت إلى عمر بن عبد العزيز أيضا أرايت رجلا افتري عليه أو علي أبو به وقد هلك أو أحدهما قال فكتب إلي عمر أن عفا فجز عقوه في نفسه وإن افتري علي أبو به وقد هلك أو أحدهما فغلبه بكتاب الله عز وجل الآن يرد سرا قال يحيى سمعت مالكا يقول وذلك أن يكون الرجل المفتري عليه يخاف أن كشف ذلك منه أن تقوم عليه بينة فإذا كان على ما وصفت فمعاجز عقوه ثم قول مصباح لابنه على وجه السب يا زاني قتني له وكذلك من قال لعمره يا زاني فانه قافله يجب عليه من الخصال ما يجب على القاذف فان قال أردت أن أراي في الجبل يعني أنه صاعدا إليه قال زنا في الجبل إذا صعدت إليه قال أصبح عليه الحبلوا بقبل قوله الآن يكونا كأناني تلك الخال وبين أنه الذي أراد ولم يقبله مشاة قال ابن حبيب يرد أصبغ ويحلف (فصل) وقوله فاستعداني عليه فلما أردت أن أجلسه يقتضي أنه كان يرى أن الأب يجلد لعد في ابنه بما يخشع من القنف وبقال مالك وأصحابه الأمار واه بن حبيب عن أصبغ أنه لا يجلد الأب له أصلا وبه قال أبو حنيفة والثاني وجه قول مالك أن من يقتل به إذا أقر بأنه أراد قتله فانه يجلد فذا إذا كان محصنا أصل ذلك الأجنبي ووجه قول أصبغ محتمل أن يكون مينا على قول أشهب لا يقتل الأب بابنه (فرع) فإذا افتنا الأب لابنه فان ذلك يسقط عدالة الابن رواد بن المواز قال لأن الثبارة ونعاني قال في كتابه ولا تتل لم أرى ولا تهرما وهذا يضربه (مسئلة) وإذا قال الأب لابنه في منازعة أشهدكم أنه ليس بولدي وطلب الام أو ولداه من غيره الحد وقد كان فارقه فاعفوا والده فقال مالك يحلف ما أراد فذا وماله إلا يعني أنه لو كان ولدي لمصنع ما صنع ثم لا شيء عليه وهذا يقتضي أن الحد عليه نائب أن لم يحلف وأنه لا يسقط به بعض الولد إذا قام به بعضهم والله أعلم واحكم (مسئلة) فأما الحد والعلم والخلاف في العتية من سماع ابن القاسم عن مالك يحدون له في الفرقة أن طلب ذلك وجه ذلك أن الأب أعظم حواءهم وهو يحد للابن فأن يحد هؤلاء أولى على قول أصبغ أن هؤلاء كلهم يقتل به فكذلك يحدون له وأما أن يشتموه ففي العتية لا شيء عليهم إذا كان على وجه الأدب وكان لم ير الأخ منهم إذا شقه ووجه ذلك أن لم عليهم رتبة بالأبوين فكان لهم تأديبه بالقول وتعليمه (فصل) وقول الابن لئن جلدته لا يؤان علي نفسي يرد العفوع أيه واسقاط حد القنف عنه وأنه أن لم يقبل ذلك منه متولى الحكم أفر يا زني فأسقط عن أبيه بذلك حد القنف وهذا يقتضي أن زريق بن حكيم كان يرى أن العفو المقذوف عن القاذف عند الامام غير جائز وهي إحدى الروايتين عن مالك إلا أن مالكا قال في الولد له العفوع أيه ولم يرد سرا به كتب عمر بن عبد العزيز إلى زريق إذا سلمه عن ذلك (فرع) وأما عفو عن جده فقال ابن القاسم وأب ي يجوز عفو عن جده لا يه وإن بلغ الامام ولا يجوز ذلك في جده لأنه ووجه ذلك أن الجد للاب مدلل الأب ويوصف بالأبوة وأما الجد للام فلا يوصف بذلك فلا يكن له حكم الأب وقد قال ابن الماجشون عفو الأب عن ابنه جائز وإن لم يرد سرا به ذلك والله أعلم أن الشافعي قد يجعله عند ربه بإيقاع الحد به على أن يقر على نفسه بما ذنبه فيقع قياما أشد من القنف

(فصل) وقد قال عمر بن عبد العزيز بن زريق افتري عليه أن عفا فجز عقوه في نفسه يرد ان العفو بعد

وحدثني مالك عن زريق
ابن حكيم أن رجلا قال له
مصباح استعان ابنه
فكذا نه استبطأه فلما جاءه
قال له يا زاني قال زريق
فاستعداني عليه فلما أردت
أن أجلسه قال ابنه والله
لئن جلدته لا يؤان علي
نفسى يا زنا فلما قال ذلك
اشكل علي أمره فكتبت
فيه إلى عمر بن عبد العزيز
وهو الوالي يومئذ كره
له ذلك فكتب إلي أن
أجز عقوه قال زريق
وكتبت إلى عمر بن عبد
العزيز أيضا أرايت رجلا
افتري عليه أو علي أبو به
وقد هلك أو أحدهما قال
فكتب إلي عمر أن عفا
فجز عقوه في نفسه وإن
افتري علي أبو به وقد هلك
أو أحدهما فغلبه بكتاب
الله الآن يرد سرا قال
يحيى سمعت مالكا يقول
وذلك أن يكون الرجل
المفتري عليه يخاف أن
كشف ذلك منه أن تقوم
عليه بينة فإذا كان على
ما وصفت فمعاجز عقوه

باو غ الامام جائز وقد اختلف قول مالك في غير الأب في المسئلة عن ابن القاسم كان مالك يجيز العفو
بصدق ما يبلغ الامام كإبراهيم بن عمر بن عبد العزيز وقال في كتاب ابن المواز وان لم ير دسترا قال ثم
رجع مالك فلم يجزه عند الامام الآن ير دسترا وجه القول الأول انه حق من حقوق المقدوف يجوز
له العفو عنه قبل باو غ الامام فكان له العفو عنه بعد باو غ الامام كاليون والقصاص ووجه القول
الثاني أن الله يحقها وما ملق به حق لله تعالى لم يجز العفو عنه بعد باو غ الامام كالقطع في السرقة
(مسئلة) وأما العفو قبل باو غ الامام فجائز عند مالك رواه عنه ابن القاسم وابن وهب وابن
عبد الحكم وروى عنه أشهب ان ذلك ليس بلازم وله القيام به متى شاء الآن ير دسترا وقاله ابن
شهاب ووجه القول الأول انه حق لمخلوق لم يبلغ الامام فلم يجز العفو عنه لانه لم يتعلق به حق لله تعالى
وانما يتعلق به بالقيام عند الامام ووجه القول الثاني انه حق لله يجوز القيام به ولا يلزم العفو فيه بعد
باو غ الامام فلم يكن قبل باو غه كذا في

(فصل) ونفوه وان اقرى على أبو بهود علكا وأحمدنا نخله بكتاب الله عز وجل ير بدلا يجوز
عفو اذ اوصل الى الامام لان المقدوف غيره وقيل ابن المواز عن مالك انما يجوز العفو ير بدلي
قول مالك اذ انفق نفسه فاذا انفق أبو بهود أو أحدهما فمات المقدوف لم يجز العفو عنه بعد باو غ
الامام ومعنى ذلك انه قد لم الامام القيام بالحد والاحد للمقدوف به لان حد القذف يعني على انه
لا يجوز عفو بعض الفاعلين به بخلاف ولادة الدم لان ذلك ليس بدلا من المال والدم بدل من المال
فيقتل بعض من قام بالدم اليما اذا عفا بعضهم
(فصل) وقوله الآن ير دسترا قال مالك قد ضرب الحسن في أن يظهر عليه ذلك الآن فلما ان
عمل شيء لم يعمل أحد غيره فلا يجوز عفو عن الامام في ذنوبه ولا غيره الا بالدم وروى ابن حبيب
عن أبي بصير معنى قوله في عفو المقدوف في نفسه أو أبو بهود عند الامام ان قال أردت سدا لم يقبل منه
ويكسفه ذلك الامام فلما خاف أن يثبت ذلك عليه أجاز عموه والابن جزه ورواه ابن القاسم
عن مالك وقال ابن الماجشون عن مالك معنى قوله الآن ير دسترا ان كان يشك به فعل ذلك باز
عفو ولا يكف الآن ية ولأردت سدا وأما العفيف الفاضل فلا يجوز عفو (مسئلة) وأما
القاذب يعطى المقدوف دينار على أن يعفو عنه في العتية من روايا أشهب عن مالك لا يجوز ذلك
ويجعله الحد ووجه ذلك انه حق يتعلق به حق لله تعالى فلا يقط مال كالقطع في السرقة (مسئلة)
ولا يزوف أن يكتب به كتابا متى شاء قام به قاله مالك في المواز به قاله مالك وان لا كره ومعنى ذلك
حينئذ قبل أن يبلغ الامام وأما اذا باع الامام دار الامام بقرم الحد ولا يؤخره وقد رأت مالك يتوعدا
وقال تدايشه العفو (مسئلة) ومن أطام بنية على قاذفه عند الامام ثم كذبهم وأكذب نفسه
في المواز فلا يقبل قوله ويحد المادق لانه اسقاط للحد كالعفو واذا صدق القاذف فاهر على نفسه
بازن فقد روى ابن حبيب عن أبي بصير ان ثبت على اقراره حد ولم يجد القاذف وقال ابن الماجشون
ان يرجع عن اقراره فقد صدق عنه الحد وروى عن القاذف الحد باقراره قال ابن حبيب وهذا
أصح الى ما لم يثبت انه أراد باقراره اسقاط الحد عن القاذف فيبطل امراره صرح مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه انه قال في رجل قذف ومأجبا تانه ليس عليه الاحد واحد قال مالك وان
تفرقوا فليس عليه الاحد واحد س قوله في قاذف الجماعة ليس عليه الاحد واحد قاله مالك
وأما جبه غير ما كتاب سوا فقد فهم عمة من أو فتر من فحلهم أو واحد منهم فذلك لكل قذف

• وحديثي مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
انه قال في رجل قذف فوما
جاعة انه ليس عليه الا
حد واحد • قال مالك
وان تفرقوا فليس عليه
الاحد واحد

قام طالبوه ولم يقوموا ووجه ذلك انه حدى من الحدود فتداخل كحد الزنى والقطع في السرقة وهذا
 فارق حقوق الآدميين فانها لا تتداخل وقد روى عيسى عن ابن القاسم في العتية فيمن قتل قوما
 وشرب خمر افاته بجزء لذلك حد واحد قال عيسى بن يمان من حد القذف مستخرج ووجه ذلك
 عندى ان الحد بن ادناسوا في القدر والصفة تداخل كالحد بين سبهما واحد (مسئلة) ومن قتل
 فحد في القذف فلم يكمل جلده حتى قذف رجل آخر فقتل روى ابن حبيب عن ابن الماجشون ان
 كان مضى مثل السوط والأسواط السيرة قال أشهب والعشرة الأسواط بسيرة قال ابن
 الماجشون فانه يتأدى ويجز به لها قال ابن القاسم في الموازنة اذا جلد من الحد الاول شيئا ثم قتل
 ثانيا فانه يتنف من حين الثانية وقال ربيعة وان بقي مثل سوط أو أسواط أو ثم ابتدأ حدانيا قال
 ابن المواز اذ لم يبق الا اليسير الحد مثل العشرة والخمسة عشر فليتم الحد ثم يوتف قال أشهب وان
 ضرب نصف الحد أو أكثر أو قل قليلا فليؤتف حينئذ قال ابن الماجشون ان مضى مثل الثلاثين
 والأربعين ونحوهما ابتدأ لها قبض على قول أشهب انه على ثلاثة أقسام قسم اذا ذهب السير عمد
 وأخر الحد لها وقسم ثالثا اذا مضى نصف الحد أو ما يقرب منه استوفى لها فكن من حد الاول ثم
 بين للقذف الثاني بقية حده من حين قذف وقسم ثالث أن لا يبق الا اليسير من الحد الاول فانه يتم
 الحد الاول ثم يستأنف الثاني وعلى مذهب ابن القاسم على قسمين أحدهما انه متى مضى شيء من الحد
 الاول انه لا يستأنف من حين القذف الثاني لها ولا يحسب بما مضى من الحد الاول والقسم الثاني أن
 يبق اليسير فيتم حد الاول ثم يستأنف الحد الثاني فلا يتداخل الحدان والله أعلم وأحكم (مسئلة)
 ومن قتل مجهولا فلا حد عليه قاله ابن المواز وروى في رجل قال لجماعة أحدكم زنا وابن زانية فلا
 حد اذ لا يعرف من أرادوا ان قام به جميعهم فقتل فليس لاحد عليه وان قام به أحدهم فاذى انه أن اراده
 يقبل منه الا بالبيان انه اراده ولو عرف من اراده لم يكن للامام أن يحده الا بعد أن يقوم عليه ومعنى
 ذلك ان حد المقتوف من شرط وجوبه أن يقوم به وليه فاذا لم يتعين المقتوف لم يصح قيام أحد به ولا
 يتعلق به حتى لله تعالى الابدان أن يقوم به عنه من هو ولي فيه وكذلك لو سمع الامام رجلا يقذف
 رجلا لم يكن عليه أن يعرفه فاذا قام به وبوت عنه تعلق به حتى لله تعالى فلم يكن لوليائه القائم به العفو
 عنه (مسئلة) ومن قال لرجل يا زوج الزانية وتحت امرأتان فعف احداهما وقامت الأخرى تطلبه
 في العتية والواختع من ابن القاسم يحلف مألرا اذ التي عفت ويرأفان نكل حد ومعنى ذلك ان
 عفو المقتوف قبل القيام لازمه وجائز عليه فلما عفت احداهما سقط حقها من ذلك ولو قامت
 الثانية وكان اللفظ محتملا له ارادها حلف أنه مألرا اذ اقامان لم يحلف حد لتي قامت وان حلف بثبت
 قذف لتي عفت فسقط عنه الحد (فرع) وقوله في هذه المسئلة ان احداهما ان قامت وقعدت
 الاخرى حلف لها والحد قال ابن المواز في القائل لجماعة أحدكم زنا ان قام به أحدهم فاذى انه
 اراده لم يقبل منه الا بالبيان يراد انه اراده وان قام جميعهم فقتل لا يحل له ان يحتمل ان الجماعة في
 مسئلة ابن المواز خرجوا بكثرتهم عن حد التعيين وان الاثنين في مسئلة العتية وما قرب من ذلك في
 حين المعين ويحتمل أن يكون اختلافا من القولين والله أعلم وأحكم ص عبيد الله عن ابن الزيات
 محمد بن عبد الرحمن بن عارضة بن النعمان الانصاري ثم من بنى التجار عن أم عمر بنت عبد الرحمن ان
 رجلا استباني زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال أحدهما للآخر والله ما لي بزنا ولا بى
 بزانية فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل مدح أباه وأمه وقال الآخرون قد كان لأبيه

• حدثني مالك عن أبي
 الرجال محمد بن عبد الرحمن
 ابن حارثة بن النعمان
 الانصاري ثم من بنى
 التجار عن أم عمر بنت
 عبد الرحمن أن رجلا
 استباني زمن عمر بن
 الخطاب فقال أحدهما
 للآخر والله ما لي بزنا
 ولا بى بزانية فاستشار في
 ذلك عمر بن الخطاب فقال
 قائل مدح أباه وأمه وقال
 آخرون قد كان لأبيه

وأمدح غير هذا ترى أن تجلده الحد فجلده عمر الحد ثمانين وقال مالك لا حد عندنا الا في نفي أو قنف
أو تعرض يرى ان قائله انما أراد بذلك نفيا أو تنافعا فعلى من قال ذلك الحد ثلثا ش قوله ان أحد
الرجلين الذين استبا في زمن عمر بن الخطاب قال للآخر والله ما بي زانية يقتضى ان قال له ذلك
على وجه المشافة والقوم في لسان العرب من هذا اضافة مثل هذا الى أم المسبوب ونحوه عليه
بسلامة أمه بذلك مع شاهد الحال من المشافة يقتضى ار أم المسبوب معية بذلك ولو استوفى في
السلامة لم يكن هذا وقت ذكرها لأنه لا يتضمن ذلك مرة للسبب على المسبوب ولما كان اللفظ
فيه بعض احتيال ويحتاج في كونه فلفظا الى نوع من الاستدلال أو التأويل أو العدول عن ظاهر هذا
اللفظ استشار فيه عمر بن الخطاب علماء الصحابة فتعلق بعضهم بظاهر اللفظ وقال مدح أمه وتعلق
بعضهم بالمفهوم منه مع شاهد الحال وقد كان لامه مدح غير هذا يرى ليس هذا بما يقصده الانسان مدح
أمه أو ما يحده بالصواب المحمودة في الغالب وانما يقصد الى وصفها بهذا البر في فضلها على من يوجد فيها
هذه المعايير لاسماعه ان يشهد لذلك من حال المشافة وقد وكل واحد منهم الى ذم الآخر وهو أبو يه وذلك
يقتضى ذكر أبيه من الفضائل بما يوجد في أبيه من شائمه ضد ذلك من المثالب ولذلك أحد عمر بن
الخطاب يقول من أوجب فيه حد القذف وبه قال مالك قال من السنة أن لا يجلد أحد حد حلف الا
في نفي مصرح أو تعرض أو حلف يظهر بامرأة غير طارئة وقد جلد عمر بن الخطاب في المعرض
وقال حق الله لا ترى جوانبه وبه قال عمر بن عبد العزيز وقال أبو حنيفة والشافعي ليس في
التعرض حد والدليل على صحة ما نقله ما استدلى به القاضي أبو عثمان لفظ يفهم منه القذف
فوجب ان يكون قد أفضله التمرح قاله عمر ان يكون صفة قد أفضاوا المسئلة لان الخلاف
بيننا وبينهم انما هو في ما يفهم بالمرح فادام يفهم ذلك فلا خلاف في أنه لا حد فيه وجوابنا وهو ان
عرف القاطب في ما نقلوا لان أهل اللغة يسمون التعرض بما فهم معنى التمرح ولذلك أخبر
الله عن قوم شيب عليه السلام انهم الوأصولا نكأ تأمر أن نركأ ما يعبد أبائنا أو أن نفعلي في
أموالنا ما نماننا انك لا تستد الخليم الرشيد وانما أرادوا ضد ذلك ودليلا من جهة المعنى أينما ان العلم
بمقاصد الخطأ يعلم المشاهدة ضرورة كعلم ضرورة العلم بما يقع منه من خجل أو غضب أو يزعر
أو مرض أو استمال (مسئلة) اذا قل رجل لرجل في شائمه اني لعنه فالفرج وما ناباز في
المواز به عليه الحد وقال ابن الماجشون من قال لامرأة في شائمه اني لعنه فف عليه الحد والله لرجل
عليه الحد الا ان يدعي انه أراد به عفيف في المكسب والمطعم فيمكسب ولا حد عليه وسلك لأن المرأة
لا تعرض لها بذكر العفاف في المكسب والرجل يعرض له بذلك حاله عيب المال ومن قال في
مشائمه انك لعنيت الفرج حد فقال ابن العاصم ومن قال فعنت به لانه في أمكناها أو بن نفديا حد
وقال أشهب لا يحد ووجه قول ابن العاصم انما قاله هو من التعرض بل هو أشد من التعرض
ووجه قول أشهب انه لا يفهم منه الجاع فلا يجب بالحد وانما يجب الحد على من فنه بما يوجب الحد
(مسئلة) ومن قال لرجل يا ابن العفيفة فقد قل ابن وهب بلغني عن مالك يخلف ما أراد العفاف
ويعاقب وقال أصبح ان قاله على وجه المشافة

(فصل) ومن قال لأحد مالك أو لافضل في القدية عن مالك لا حد عليه وقال أصبح عليه
الحد وقيل الا يكون من العرب فقه الحد ووجه قول مالك انه انما في صفة أصله ويحتمل أن ينفي
بذلك النفي وأما أصله فحل فيه لأنه من أحد الاله أصل ووجه قول أصبح ان اللفظ يتضمن

وأمدح غير هذا ترى
أن تجلده الحد فجلده عمر
الحد ثمانين وقال مالك لا حد
عندنا الا في نفي أو قنف أو
تعرض يرى ان قائله انما أراد
بذلك نفيا أو تنافعا فعلى من
قال ذلك الحد ثلثا

نفي النسب وهو الاصل وذلك يوجب الحد ووجه قول من فرق بين العرب والعجم ان العرب هي التي تتماثل بالنسب وتحافظ عليها دون العجم (مسئلة) ومن قال يا ابن منزهة الركب ان في الواحشة انه يبعد وكذلك من قال يا ابن ذات الراية وذلك انه كان في الجاهلية المرأة التي تنزل الركب وتجعل على بابها راية وفي الموازية من قال لرجل أنا فتري عيسك وأنا أفذكك فلاح عليه ويخلف ما أراد الفاحشة (مسئلة) وهذا في الاجانب وأما الأب فمقتضاه مالك لا يحد في التعريض بانه ويحفل ان يكون ذلك ان ما علم وجعل عليه الأب من محبة الولد والاشفاق عليه والحرص على الشئاء عليه ودفع الذم عنه يمنع من ان يتناول في لفظ محتمل انه أراد به القنف واصافة العيب اليه قال ابن حبيب عن ابن الماجشون عن مالك وهذا كما قلنا انه لا يقتل به على وجهه وقتل به الأجنبي لقتل ويحتمل أن يدرك عنه على قولنا أصبح فاذا قلنا بالوجه الأول فلا يجب أن يحد الابن بالتعريض للاب لان حرص الولد على اطراء الوالد يدفع المعاييب عنه أمر جليل عليه الأبناء كالأب في حق الابن وكثر واذا قلنا بقول أصبح فمحفل الوجهين وانما علم ص قال مالك الأمر عندنا انه اذا نفي رجل رجلا من أبيه فان عليه الحد وان كانت أم الذي نفي مملوكة فان عليه الحد ش قوله في الرجل يني الرجل من أبيه ان عليه الحد وذلك انه اذا نفي عن أبيه فقصر في أمه بالزنا وقطع نسبه وكلا الأمرين يوجب حد القنف وذلك يكون بان نفيه عن أبيه أو ينسبه الى غير أبيه فاما نفيه عن أبيه فبان يقول له لست ابن فلان ويسمى أباه المعروف فانه يحد وكذلك لو قال لست لأبيك وقال ابن القاسم وأشبه في الغائل للسلم ليس أبوك فلا ينعى جده ثم قال انما اردت ليس ابنته لصلبه ولم ارد نفيه حد لم يصدق قال أشوب الأب يكون له وجه مثل أن سمعه يقول أنا فلان بن فلان فيذكر جده فيقول ليس بأبيك (فرع) وهذا اذا كان غير مجهول فان كان مجهولا لم يحد قال محمد وذلك ان المجهولين لا يثبت بينهم مادعوه من الاسباب (فرع) ومن نفي رجلا من جده فقال لست ابن فلان يحد جده وان كان الحد مشركا حاشا نفيه عن أبيه العبد والمشارك رواه محمد عن أصبح قال مالك ومن نفي نصرانيا عن أبيه وللنصراني وللمسلم لم يحد حتى يقول للمسلم ليس أبوك فلان يعني الجسم الميرك أبوه وجده مجهولا ووجه ذلك انه اذا نفي النصراني عن أبيه فاما يتناول نفيه فقطع النصراني وذلك لا يوجب الحد كما لا يوجب حده فان نفي المسلم عن نفسه المعلوم وجب عليه الحد لانه حق للمسلم ونه قطع نسبه (مسئلة) واذا قال الرجل للرجل لا أب لك في الموازية لانه في النسب عليه الآن يري به النفي وهذا مما يقوله الناس على الرضا وأما من قال على المشتاق والغضب فذلك شديد وليصفا ما أراد نفيه ومعنى ذلك ان هذا اللفظ جرت عادة العرب باستعماله على وجه غير النفي فاذا اقترن بذلك من شاهد الحد لما يدل على ان المراد به غير النفي فهو محمول على المعتاد واذا اقترن به من المشتاق والمضاجرة ما يقوى شبهة القنف احلفنا ما أراد القنف لما احتمل الأمرين فان حلف برئ (مسئلة) ومن قال لرجل ليس لك أصل ولا فصل في الموازية لاحد عليه وقال أصبح فيه الحد وجعل الآن يكون من العرب فيه الحد وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه ان قال في شاة كان لم يكن من العرب فيه الأدب الخفيف مع السجرات وان قاله لم يري حد لانه قطع نسبه الآن يحد بجعل يصف ما أراد قطع نسبه وعليه ما على من قاله لغير العربي وان لم يكن يحد بحد وجه القول الأول ان هذا اللفظ قد يستعمل على غيره وجه القنف وقطع النسب وانما ارد به أن ينسب الى الضعة والجول ونفي التعريف فلا يجب بذلك الحد وانما يجب به العفو به ووجه قول أصبح ان تمتضي اللفظ في موضوع اللفظ نفي النسب ولا يكاد يستعمل

قال مالك الأمر عندنا
انه اذا نفي رجل رجلا
من أبيه فان عليه الحد وان
كانت أم الذي نفي مملوكة
فان عليه الحد

الافى مشامة فحمل على ذلك ووجه الفرق بين العرب والعجم ان العرب هى التى تتعلق بالانساب
وتواصل بها وتتفاخر بانسابها وتقدم بانقطاعها تختص هذا الحكم بها (مسئلة) ومن نسب رجلا
الى غير ابيه فقال أنت ابن فلان نسبته الى غير ابيه واغبرجه فقد قال ابن القاسم عليه الخد وان لم يقبله
على سبب ولا غضب الا ان يقوله على وجه الاخبار وقال أشهب لا يجد الا ان يقوله على وجه السباب
لانتهيقوله وهو يرى انه كذلك (فرع) ولو نسبته الى جده فى مشامة لم يجد قال ابن القاسم وقال
أشهب يجد قال محمد قول ابن القاسم أحب الى الا ان يعرف انه اراد القنفى مثل أن ينتمى اليه
ونحوه والا لم يجد فنسب اليه لم يشبهه خلق أو طبع (فرع) ومن نسب رجلا الى عم أو خال أو
زوج أمه فعليه الخد عند ابن القاسم قال أشهب لا حد عليه الا ان يقوله فى مشامة وقاله أصبغ ومحمد
قال أصبغ وقد سمي الله عز وجل فى كتابه العلم أبأ فقال الهك وإله أبائك ابراهيم واسحق
(مسئلة) ومن قال رجل يا ابن البر يرى أو يا ابن النبطى فان كان قال ذلك لمر فى حدوان كان قاله
لمولى فقد قال ابن الماجشون ان قاله يا ابن البر يرى وأبوه فارسى فلا حد عليه فى البياض كذا وان
كان أبوه أسود فلا شيء عليه فى السواد كله اذا نسبته الى غير جنسه من السواد الا ان يكون أبيض
فيكون ذلك نفيا ويحد مثل أن يقول لاسود يا ابن النار سى فانه يحد وفى الموانىذ من قال لمولى يا ابن
الاسود حد ومن قاله يا ابن الحبشى لم يحد لان من دعاه مولى الى غير جنسه لم يحد وان دعاه الى غير لونه
وصفته حد وكذلك من خرج الى لون ليس فى آياته ذلك اللون حد مثل يا ابن الأزرق أو الأصهب
أو الأبيض أو الأحمر أو الأخضر أو الأقطع فمعه الخد وان قال مولى الا ان يكون فى آياته من هو كذلك
حدير يلقى له يابن كذا قال مالك ومن قال لمرى يا ابن الاسود فنادى به فاقضى ذلك انه ان
كان من جنس الأبيض ينسبه الى غير جنسه أو وصفه بصفة ذلك الجنس فلا شيء عليه وان وصفه بصفة
غير ذلك الجنس مثل أن يكون من السودان فيصفه بالبياض أو وصفه بصفة لا تختص بعنصر لكرام
معدود فى آياته فمعه الخد (مسئلة) ومن قال رجل مسلما يا ابن اليهودى أو يا ابن النصرانى
أو يا ابن عابدون فقد قال ابن القاسم الا ان يكون فى آياته من هو على ذلك فينكح قال أشهب لا يجد اذا
حلف انه لم يرد نفيا ولو قال له يا ابن الخياط أو الخلد أو يا ابن الحائك أو يا ابن الحجام فرى ابن الامام
وابن وهب عن مالك ان كان عريا حاد الا ان يكون فى آياته من هو كذلك وقال ثمامسا ولا حد عليه
ويحلف مالار دنفا وان لم تكن له بيتة وكأنه قال له أبوك الذى ولدك حجام أو أمك فلا حد فيه وان
كان عريا

﴿ملا حد فيه﴾

(فصل) وقوله وان كانت أم الذى نفي مملوكة كان عليه الحد يردان الحد واجب عليه لمصلحة نسبه
وفى الموانىذ من قال رجل يا ولد الزنا أو أنت زنا أو ولد زانية أو فرخ زنا طلق ذلك كله وان كانت
أمه مملوكة أو مشرك أو أبوه حرة كذلك لان العنف توجه الى المسلم المندوف وذلك بخلاف قوله يا ابن
الزانية وأمّه مملوكة أو زانية يردان له لا حد عليه ووجه ذلك ان القنفى اخضع بالأم وقد تكون زانية
وبتت ابنتها من أبيها والله أعلم وأحكم

﴿ملا حد فيه﴾

قال مالك ان أحسن ما
مع فى الأتبع بها الرجل
وله فيها شرك انه لا يقام
عليه الخد وانه يلحق به
الولد وتقوم عليه الجارية
حين حلت فيعطى
شركاؤه حصصهم من
الثمن وتكون الجارية له

ص ﴿قال مالك ان أحسن ما مع فى الأتبع بها الرجل وله فيها شرك انه لا يقام عليه الخد وانه
يلحق به الولد وتقوم عليه الجارية حين حلت فيعطى شركاؤه حصصهم من الثمن وتكون الجارية له

* قال مالك على هذا الأمر عندنا في ش وهذا على ما قال ابن من وطئ أمته فيأشرك بر بدخمة من رقبته سواء كانت تلك الحصة فدية أو كثير أو قليل من الباقي منها لو أوحاد أو جماعة فإنه لا حث عليه وذلك أن حصته التي يملك منها شبهة فنسقط الحث عنه (مسئلة) ولو كان بعضها له وبعضها فوطئها في الموازنة في رجل وطئ أمته نصفها ونصفها لم يجد وجه ذلك أن له فيأشرك كما وجب لها أحكام الرق كالتى نصفها فريقي لغيره (مسئلة) ومن تزوج بأمه فوطئها قبل البناء زوجته فقد قال ابن القاسم لا حث عليه قال أصبغ وكذلك لو أصدقها درهم تجهزت بمخاد فزنى بالخادم قبل البناء فهو سواء قال عبد الملك وأشبه عليه الحد والقول الأول مبنى على أن الزوجة أمة تلك العقد نصف الأمة وإنما تلك النصف الآخر بالبناء ولذلك قال ابن القاسم أن وطئها بعد أن يبنى فهو زان برجم والقول الثاني مبنى على أن الزوجة تلك جميعها بنفس العقد ولذلك قال أشب لو أراد أن يتزوج أمه التي أصدق قبل أن يبنى بامرأته كان له ذلك وقد اختلف قول مالك في هذا الأصل وتقدم ذكره في النكاح وأما قول أصبغ في الجارية التي تجهزت بها إليه واشترى بالصدق فبني أصبغ على الأصل الذي اختاره ابن القاسم وعلى أصل آخر وهو ما شترته الزوجة فأصدقته من الدرهم من أمة أو شورية مما يجهز به النساء لازم واج لازم للزوج وكذلك أن طلقها قبل البناء كان له نصفه ولم يكن له أن يرجع عليها بالدرهم ولم يكن له أن ينع من ذلك وقال أصبغ أن الزوج لها كالشريك قبل أن يبنى لأنه لو طلقها وبسات الأمة كانت بينهما ولهما معا والحد بدرأه من هذه الشبهة (فرع) إذا طلقها

❖ قال مالك وعلى هذا
الأمر عندنا

(۱) بیاض بالأصول جميعها

(فصل) وقوله وبلحق به الولد يراد بها ان حلت خاتم الوالد لاحق به يراد به ان يملحقه في النسب ويعتق عليه ما علق قولنا بلامه بالوطء فلانه مخلوق في ملكه وما علق قولنا يوم الحكم فلان حصته من معتق عليه فعبثه بالباقي بالسر اية والاستيلاء والنكاح فالملك في الموازنة ويتبع الواطن بنصف

(فصل) ويقام عليه الجارية حين جلت على ماقال ولا تلصق الجارية اذا وطئها من ان لا تحمل أو تحمل فان لم تحمّل في الموازي بان الشريك يخبر في قول مالك أو يحاسبه بردين تقوم حصته على الواطئ وبين أسفا كما هو بقائها على حكم الشركة قال مالك ان لم تحمّل قيت بينهما وجه القول الأول انه (١) ووجه القول الثاني ان نصر في أحد الشرطين في الأمة المنسركة تصرف لا ينقص ذقهان فلا يوجب تقويمها عليه كما لو استخدمها (فرع) قال لولها الشريك أن يقومها فقتل محمد عن ابن العاصم لأشئ علمي في نقصها قال محمد وار فيها للشريك أن يأخذ قتها فاذا ترك ذلك لم يكن له انقصها هذا أصل مالك وأحساه كان الواطئ ملياً أو مسد مالانه تقوم عليه حصته في عدمه ثم يناب عليه تلك الحصة في الفقه فان وثب بالقيمة أو بالقيمة عاتق في ذمت وهو أحق بهامن الغرماء ان كان عليه دين (مسئلة) وأما ان جلت وهي مسئلة الكتاب بديل ان قال ويقام عليه الجارية حين جلت فانه لا يدين التقويم قال محمد شاء الشريك أو أفي في ملاته ووجه ذلك انه نعلق المتق بخصته لتعديه فازم أن تقوم عليه حصة شركه كما لو اعتق حصته من أمة مشركه (مسئلة) وأما ان كان لتعدي معلما في الموازي عن مالك تكون حصة الواطئ منها حكم أم الولد والباقي رفق لشركه

وقد كان مالك يقول تقوم عليه في عدمه ويتبع بالقية واليه يرجع ابن القاسم ووجه القول الأول انه معنى يقتضى العتق فوجب التقويم مع الملاء فلم يأنه أن يقوم عليه في الاعسار كالعتق ووجه القول الثاني أن الاستيلاء قد سرى في جميعها فكان أقوى من العتق لذى اختصاص بمحضه منها (فرع) فاذا قلنا بالقول الأول فقد قل مالك بلحق الولد بأبيه وعلى أبيه نصف قيمته قال محمد بمقتضاها الوطء وأباه ابن القاسم قال لانه لو شاء لقومها عليه وجه القول الأول انه لم يقومها عليه للاعسار وكان لحصته حصته من الولد ولحق بأبيه لشبهة حصته ودرى الخدعته وعليه كان له بقدر حصته من قيمة الولد ووجه القول الثاني ان الجناية انحاضت في فعله فعليه ما نصفت جنايته من قيمة الخادم وأما الولد فليس من جنايته وانما الجناية في الوطء أو الحمل ووجه قول ابن القاسم ما احتج به من أن المجنى عليه اذا كان له أن يطلب القية فاختر لنفسه لم يكن له في الجناية وانما فيه الجناية اذا لم يكن له تقويم العين المجنى عليها (فرع) فاذا قلنا تقوم عليه في الملاء وكفى في الوطء القية حين الحمل وقال في الموازية وقد قبل يوم الحكم وقيل يوم الوطء قال محمد والصواب عندنا ان كان وطئ مراً فالشر يك بالخيار بين قيمتها يوم وطئت أو يوم حلت وجه القول الأول ان الحمل هو يوم تعلق بها ما ينضم من العتق ويوجب التقويم ووجه القول الثاني ان يوم الحكم هو يوم تعلق القية بذمته فوجب أن يكون ذلك وقت اعتبار القية وهذا القولان مبنيان على ان التقويم لا يتعلق بالوطء ووجه القول الثالث انه معنى وجب به التقويم فوجب أن تعتبر القية بوقته كعتق الحصة وهو معنى على أن الوطء يتعلق به التقويم ولذلك اختار ابن المواز تغيير الشر بدين القية يوم الوطء والقية يوم الحمل لانه أن يقوم بكل واحد منهما ولأنه قال قال لم يكن بها حمل فرضي بأسا كما ثم ظهر بها حمل ثم تقوم الايام الحمل وقاله مالك في الوطء يريد قوله ويقام ذهابا بارية حين حلت وليس فيها مرضى بأسا كما قيل ظهور الحمل فتأول محمد قول مالك حين حلت على ذلك حين اختار هو التغيير بين القية يوم الوطء والقيمة يوم الحمل

قال مالك في الرجل يحمل للرجل جاريته انه ان أصابها الذي أحلت له قومت عليه يوم أصابها حلت أو لم تحمّل ودرى منه الحد بذلك فان حلت الحق به الولد

(فصل) وتو له يعطى تركاؤه حصصهم يريد يعطون من القية بقدر حصصهم من الجارية وتكون ابارية للواطي أم ولد والله أعلم وأحكم ص قاله مالك في الرجل يحمل للرجل جاريته انه ان أصابها الذي أحلت له قومت عليه يوم أصابها حلت أو لم تحمّل ودرى عنه الحد بذلك فان حلت الحق به الولد س وهذا على ما قال ان الرجل اذا أحل للرجل وطع جاريته يريد أطلق له ذلك وأذن له فيه مع تمسكه برقبته فان هذا يكون بقدر يقتضى الاباحة كعقد الكاح وقد يكون بغير عقد فأما اذا كان بقدر النكاح مثل أن يزوج الرجل أمته على أنها أمه أو يسهلها البعل ذلك ويطؤها والزوج تحمّل منه الأمانة مباح وما ولدت من هذا فهو رقيقه اسيداً لأمته ومن زوج أمته من رجل وقال له هي ابنتي فولدت من الزوج فلا حد على الزوج والولد حر وعليه في الولد يوم الحكم من الموازية وكتاب مصنفون ووجه انه ووطء بشبهة ودخل على حر به ولده فلا سرفقون وما كانت أمهم أمة كانت على الأب فمتم في النكاح كالتي غرت من نفسها والزواج أن تمسك بنكاحها وعليه جميع المهر وما ولدته بعد معرفته فهو رقيق ولا يكون عليه من المهر الا ربع دينار (مسئلة) ولو زوجها بنته فأدخل عليها أمه على أنها ابنته فأنشكون ان حلت أم ولد وشكونا عليه يوم الوطء حلت أم لم تحمّل ولا يحد عليه في الولد بانه لم يأنه أحل أمه لرجل وابتنى وجعله ولو علم الواطي أن التي وطئ غير زوجته فلا حد عليه (مسئلة) وأما اذا ألبس له

وطأها بنزعها بعد الإباحة مثل أن يقول أعيركها نطو وأمر فتيانها أن هذا ليس باحلال على الخفيقتان العقد غير حلال ولكنه اذن في الوطء وفي كتاب ابن سحنون الواطئ يزوجها بمقتضاها يوم الوطء ولا يرجع اليها كان للواطئ مالاً ولم يكن ويتبعه في عده فان جلت به في له أم ولد زاد ابن المازز ولو بيعت في القيمة ما ذل تحمل لم يجز البيع أن يأخذها بمقتضاها ووجه ذلك أن ما دخل عليه من اعارة الفرج غير مباح إلا أنه اذا فاضل صحيح بتسليم الواطئ الرقية لا يملكها ولا غير عقد نكاح إلا بذلك (مسئلة) ومن أخدم جاراً فوطئها فقد روي ابن سحنون عن أبيه ما رواه أن به الخدم فانه تكون له به أم ولد اذا حلت وكان موسراً وان كان معسراً فهي زوجها وبلحق الولد بأبيه ولا تكون به أم ولد وكذلك لو اشترها بعد أن أيسر وذلك فيما كثر من التعبد كالسنتين الكثير أو ما في المدة اليسيرة كالشهر ونصف الشهر فيصلا تكون به أم ولد ولا يلحق به الولد ووجه ذلك أن طول المدة شبهة فلا يقدمك منها مانع سيها من بيعها والتصرف فيها وأما المدة اليسيرة فانه لا يستشبهها لانها لا تمنع السيد من التصرف فيها والله أعلم وأحكم (مسئلة) ومن أمر بشرا جارية فاشترى ائلا حر بيته أو بغير بيته ثم وطئها حملت فهو زان وبأخذ الأمر الأمة وولدها رقيقا له قال ابن المازز ووجه ذلك أن الأمر فملكها بالشراء فلا تزول عن ملكه إلا بإرضاء والله أعلم وأحكم ص ﴿ قال مالك في الرجل يبع على جارية بانه أو ابنته ما يدركه عنه الحد وتقام عليه الحار به حلت أو لم تحل ﴾ ش وهذا على ما قال ابن الأذواطي جارية بانه لم يملكها إلا الأب له في مال ابنته حتى فكان كالشريك بطا جارية له في شريك فيسدر عنه الحد بماله فيها من الحق وتقوم على الأب وان لم تحل ولا يزوجها على الشريك إلا أن تحمل وذلك ان وطئ الأب يجزئها على الابن ولا يجزئ وطئ الشريك الأمة على شريكه وبالله التوفيق ص ﴿ قال مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب قال خرج بجارية بلامرأته معها في سفر فقارت امرأته فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فساء له عن ذلك فقفا وهو جاني فقال عمر لتأني بالبينة أو لأمرينك بالجارية قال فاعتقت امرأته أنها وجبت له ﴾ ش قوله ان الخارج بجارية بامرأته في السفر إذا بها فرقت ذلك امرأته لعمر بن الخطاب يحتمل أنها ردت ذلك اليه بعد أن أشهدت على إقراره بالوطء أهل العدل والا كانت فاذت له وان أنكر الوطء والشرع يحتمل ان قامت بيينة بوطئها اياداً وقول الرجل وهبتها لادعاء لا يحاطوطها اياداً مع امرأته بذلك فان كان ذلك ثابتاً بمآثره فقد روي عن حبيب عن ابن الماسحون في من قال اشترى أمة غلام فوطئها لا يكف بيته بالشراء ولا يملكه لأنه لم يوجد مع امرأته بوطءها فيقول أمتي فهذا الذي يكف البينة ان لم يكن طاراً وقال مطرف وأصبغ وقال مالك فيمن أضر بوطء امرأته وادعى النكاح حذوان كان محسناً رجم ووجه ذلك انه ثبت عليه معنى بوجبا الحد كالوئب الوطء ووجه القول الأول ان الافرار بالزنى لصاحبه الرجوع منه ليه على احدي الروايتين ولغير وجه على الزاوية الثانية فلذلك أنزله ادعاء الإباحة واذا قامت بيينة بالجماع لم يكن للزاني الرجوع عن ذلك الى وجهه ولا الى غير وجهه فلذلك لم يقبل ما ادعاه من ادعاء الإباحة وقال ابن القاسم في العينة من رواية عيسى فيمن يبيده جارية بامرأته بوطئها قال اشترى بانيق سوق المسكين أو قال اشترى بيهانك ولا بيينة بالشراء فقام رجل بدمعها بيقته بيهانك بدمعته لحدوقال ابن القاسم في الواضحة اذا كان المدعى شرا الجارية عازراً لهما لم يحذوان لرقم شاهداه علف السيد ما عا بأخذها وفستولدها وقاله أشهب وزاد ودعاه امرأته الى عمر بن الخطاب

* قال مالك في الرجل
 يقع على جارية ابنه أو
 ابنه انشأ يدرأ عنه الحد
 ويقام عليه الجارية حلت
 أو لم تحمل * مالك عن
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن
 أن عمر بن الخطاب قال
 لرجل خرج بجارية
 لامرأته معه في سفر فارت
 امرأته فذكرت ذلك
 لعمر بن الخطاب فبأه
 عن ذلك فخان وهبها
 فقال عمر لثني البينة
 أو لارميك بالخبرة
 قال فاعتزت امرأته أنها
 وهبها

فقال وطئ زوجي جاريتي فسأله فاعترف وقال باعتهامني فقال عمر أتم البيعة والار جتلك فاعترفت
زوجته البيعة فتركه فهذا يدل على فيمن وطئ جارية وادى شراها وأقرسها أنه لا حد عليه وإن
تأدى على انكاره وحلف حد الواطئ فعلى قول ابن الماجشون لا حد عليه أقرب زوجته وأتأدى
على الانكار وعلى قول ابن القاسم لا حد عليه وإن تأدى الزوج على الانكار لانه جائز وعلى قول
أشهب لا حد عليه لأن الزوجة قد رجعت إلى الأمرار ولو تأدت على الانكار لحدوا وشأ به بقول
عمر وقبروى ابن مزين عن عيسى بن دينار في الرجل الذي خرج في سفره بجارية أمر أنه فردها
قد حلفت فأراد عمر رجعه حين رفعت ذلك إليه أمر أنه فله أن يترك المرأة أنها وبهتاله أسقط عنه الحد
أنه يؤخذ بذلك اليوم (مسئلة) ولو شهدت بيعة انهمراً وأفرجه في فرج امرأته غابت عنها لا تدرى
من هي فقال هو كالبنتى وقد باعها وهو معروف أنه غدرى أمة ففقد قال ابن الماجشون يصدق
ولا يكف البيعة ولو أخذته معها كلفته البيعة ا لم يكن طارثا والله أعلم وقبروى ابن مزين عن
عيسى في رجل وطئ أمة رجل فلما أخذتها ورغمها إلى الامام قال قد كانت وهبتها وصدقها صاحبها
ولا يعلم ذلك الا بقولها انه يدرأ عنه الحد وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله

(فصل) ودوله فأقرن أمها وبهتاله قال ابن وهب في غير حديث مالك أنها لما أعتقت حدها انفلز
ماه من ذلك وكيف تكون هادى وهو مفر بالوطء وكان مالك يقول لا حد عليها لأنها غير فاذقه وقد
روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن امرأته أذت عنه ذلك على زوجها فقال ان سددت
رجعا وان كذبت جلدناك فمالت تردى إلى أعلى غبرى غبرى وقال علي بن أبي جارية أمر أن يرد
وقبروى ابن مزين عن عيسى لا حد على المرأة ويحد لمن أن يكون بهتاله الجارية أن تكون
وبهتة رقيتها وظنت أن لا يطؤ ما فادى وطئها غار وأراد انكار الهبة ثم ذهب إلى الأقرار ما تضرع بها
من سفك دمه وأشفاقا من رجعه وبهتة لمن أن تكون هبتها بالاحدا لوطء فاما ما لم أراد ان القيام في
حفظها فاسئل عن الهبة أو ربها والاول أظهر والله أعلم وأحكم

﴿ ما يجب فيه القطع ﴾
« حدثني مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قطع في بجن ثمنه
ثلاثة دراهم

﴿ ما يجب فيه القطع ﴾

ص « مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة
دراهم « ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم يريد قطع من سرف
بجن ثمنه ثلاثة دراهم والاصل في الدفعة السرقة قوله تعالى والسارق والسارقة فاطعوا أيديهم
جزاء ما كسبوا نكالا من الله

(فصل) وقوله في بجن ثمنه ثلاثة دراهم يذهب في التطيع في العروضة وبهذه جماعة العلماء وإن
اختلفوا في بعض أنواعها فقال مالك يقطع في جميع المنقولات التي يجوز بيعها وأخذ بالعوض
عليها كان أصلها مباحا كالماء والصيد والارباب والخيش أو محظورا كالسياب والعقار وبما مال
الشافعي وقال أبو حنيفة ما كان أصله مباحا فاقطع على من سرقه والدليل على ما نفعه قوله
تعالى والسارق والسارقة فاطعوا أيديهم « جزءا ما كسبوا نكالا من الله ودلالة من جهة المعنى
أنه نوع ماله بول ما إذا كان سيابا والصيد ويقطع من سرق المصنف خلا لا من جهة أدينا
ووجهه انهم (مسئلة) ومن سرق زيتا وقع في عارة فاست في المواز يدين أسهب بقطع اذا
كان يساوي لول يسع على ثمنه ثلاثة دراهم ومن سرق جلد بئمة غير بدوغ لم يقطع وأما البدوغ

فقد قال أشهب يقطع وقيل إذا كان قيمته ما فيه من الصنعة ثلاثة دراهم قطع والآخر يقطع وقال مالك لأقطع في الميتة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتفاع بعظمها (مسئلة) ومن سرق صليبا من خشبة أو من ثال من كنيسة أو غيرها فإن كانت قيمته على أنه غير صليب ثلاثة دراهم قطع سرقه مسلم من ذى أودى من مسلم (مسئلة) ومن سرق كلبا نهى عن اتخاذه لم يقطع واختلف فيه إذا كان كلب صيد أو ماشية فقد قال أشهب يقطع وإن كنت أنهى عن بيعه وقال ابن القاسم لا تقطع في كلب لصيد ولا غيره (مسئلة) ومن سرق لحم أخصية أو جلدها فقد قال أشهب يقطع إذا كانت قيمته ثلاثة دراهم وروى ابن حبيب عن أصبغ أن سرقها قبل الذبح قطع وإن سرقها بعد الذبح لم يقطع لأنها لا تباع في فلس ولا تورث مالا إنما تورث لتؤكل وإن سرقها ممن نصدق بها عليه قطع لأن المعطى يملكها ووجه قول أشهب أن ما لا يجوز بيعه فلا قطع على من سرقه (مسئلة) ومن سرق مزمارا أو عودا أو دفا أو كبرا أو غير ذلك من الملاهي ففي العتية من روايه عيسى عن ابن القاسم أن كانت قيمته بعد الكسر ربع دينار وكان فيها فضة زنة ثلاثة دراهم قال ابن حبيب علم بها السارق أو لم يعلم قطع سرقه من مسلم أو ذى لأن على الإمام كسرها عليهم إذا أظهرها وأما الدف والكبر فانه يرى قيمته ما يحصى لانه أرخص في اللعب بهما (مسئلة) وقال في الموازية و يقطع في كل سبي حتى الماء إذا أحرز أو ضوأ أو شرب أو غيره وكذلك الحطب والعلف والخبث والورد والياسمين والرمان والرما إذا كانت قيمته ثلاثة دراهم وسرق من حرزه (فصل) وقوله ثمن ثلاثة دراهم يحتمل أن ذلك قيمته ويحتمل أنه يبع بثلاثة دراهم وإن ذلك العدد منه ونسبته لقيمة دليل على أن القطع متعلق بقدر معلوم والافلا فائدة لذكره وهذا يختلف العلماء في ذلك فذهب مالك إلى أن النصاب من الورق ثلاثة دراهم ومن الذهب ربع دينار وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لأقطع في أقل من عشرة دراهم والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث المنصوص أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمة ثلاثة دراهم وماروى عن عائشة رضي الله عنها قالت ما طال عليّ وما نسبنا القطع في ربع دينار فصاعدا (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن للورق من خلا في نصاب المطع خلافا للشافعي في قوله لا تعلق للنصاب بالورق والدليل على ما نقوله الحديث المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمة ثلاثة دراهم وهذا يثبت الاعتبار بالورق ودليلنا من جهة القياس أنه أصل مال من جنس أصول الأيمان وقيم المتلفات فاعتبر بها في نصاب القطع كالذهب (فرع) وإذا ثبت ذلك فإن العروض تقوم بالدرهم دون الذهب فإن كانت قيمته ما سرق منها ثلاثة دراهم قطع سارقه وإن لم تبلغ قيمته من الذهب ربع دينار وإذا سرق عن ثلاثة دراهم لم يقطع وإن بلغ ربع دينار قال في الموازية سواء كان ذلك حيث يجري الذهب أو لم يكن هذا المشهور من المذهب وكان الشيخ أبو بكر يقول لما إذا كان الغالب على نقد الباد الورق وإذا كان تعاملهم بالذهب فانه تقوم بالذهب وجه القول الأول أن الدرهم هو الذي جرى العرف بالتعامل بها في هذا القدر فكان الاعتبار بها في قيمته وأما الزكاة فإن نصابها ما جرب العادة أن تعامل بها بالدينار في بلد الذهب ووجه القول الثاني أن الاعتبار في فهم العروض بما يتابع به غالب في لد الترويح كقيم المتلفات (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن ما اعتبر به النصاب من ذهب أو وري فقد قال ابن المواز إنما ينظر إلى وزنها كان ذلك دينيا أو جديا نفرة كان أو تبرأ قال عيسى عن ابن القاسم في العتية وإن لم يرج رواج العين قال عيسى بن دينار وأحليا ولا ينظر إلى

بها اتصال خلقه وفي العتية من روابية أشهب عن مالك في الزرع القائم لا قطع فيه وإذا كانت التخلية في الدار فالدار مسكن وحز لما كان فيها من شجرة أو غيرها المتصل بها (مسئلة) وأما إذا جد القمح ووضع في وصل التخلية في العتية من روابية أشهب عن مالك يقطع وإن لم يكن عند مارس وكذلك الزرع يحصد فيجمع في موضع من الحائط ليصل إلى الجرين ففيه القطع وبه قال أشهب وإن نافع وروى عن مالك في زرع مصر بمصر ويترك في موضعه ألبايبس ليس هذا جربنا وما هو عندنا إلا أن يقطع فيه قال ابن المواز وهذا أحب إلينا وقال ابن القاسم لا يقطع ووجه القول الثاني أن ما كان له موضع بحر فيه فإن وضعه ليصل إليه ليس بحر زله كالماشية في المرى ليس المرى حزالها لأنها تنقل منه إلى حرزها وهو المراح والمبيت (مسئلة) وفي العتية من روابية أصبغ عن ابن القاسم لا قطع على من سرق من المقتاة حتى يجمع في الجرين وهو الموضع الذي يجمع فيه ليصل إلى البيع لأنه قبل ذلك موضوع للنقل إلى الحرز وفي الموازية ويقطع في البقل إذا لم يكن قائما إذا حصد وحز لأنه لا ينقل إلى موضع يجمع فيه ولو نقل إلى الموضع يجمع فيه البيع لكان حكمه حكم المقتاة (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا في حرسه جبل يريد والله أعلم بالماشية التي تحرس في الجبل راعية قال ابن القاسم في العتية حرسه الجبل كل نبي يسرح الرعي من بعير أو بقرة أو شاة أو غيره ذلك من الدواب لا قطع على من سرق منها وإن كان أصحابها عندها ووجه ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ولا في حرسه جبل ومن جهة المعنى أن ذلك ليس بحر زله وإنما هو موضع مشبها ورعها والموضع مشترك والله أعلم (مسئلة) وأما إذا أوى الماشية المراح ففيها القطع وإن كان في غير دور ولا تحظر ولا غلق وأهلها في مدنها قاله مالك وابن القاسم وفي العتية من روابية عيسى عن ابن القاسم وابن وهب عن مالك في الراعي يعذب نفسه فذكره الجبل في موضع لم يكن لها من أحافضها نسيبت فيسرق منها قال يقطع السارق وهو كراحي ووجه ذلك أنه جعل ذلك الموضع حرزا لما هو مستقرا في مبيتها (مسئلة) وإذا جع الراعي غفقه فساقها إلى المراح فسرق منها في طريقها عليه القطع وروى ابن جبيب عن أصبغ في الذي يسرق غفقه من مراحها إلى سرحها فسرق منها أحدي قبل أن تخرج من بيوت القرية عليه الفطخ وكذلك إذا ردها من سرحها إلى مراحها فسرق منها بعد أن دخلت القرية ففيها القطع وإن لم تدخل المراح ووجه ذلك أنه إذا تخرج من القرية فهو بعد مجتمعة غير سارحة وإذا خرجت من بيوت القرية أخذت في السرح فكان لها حكم السارحة في الجبل ويحتمل أن يرد ابن القاسم بقوله فجعلها وساقها للمراح أنه أدخلها بيوت القرية بل أنه حينئذ يجمعها غالباً والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله نادا أوى إلى المراح والجربين فالقطع يريد إذا أوى إلى المراح الماشية والجربين التفرع بها للقطع لأن ذلك حرز ومستقر لكل واحد منهما وقوله فيا لخم ثمن الجرب يحتمل أن يكون من قول الراوي والله أعلم ص مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة بن عبد الرحمن أن سارقا سرق في زمن عثمان بن عفان أربعة فأمر بهما عثمان أن تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صرف اتني عشر درهما بدنا ر فقطع عثمان بن عفان يده مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما طال على وما نسيبت القطع في ربع دينار فصاعداً ش فوله أن سارقا سرق في زمن عثمان بن عفان أربعة في المزنيسة من روابية ابن القاسم عن مالك كانت أربعة فتؤكل وروى ابن وهب عن ابن سمعان أنها كانت من ذهب كالخصة

• وحديث عن مالك عن
عبد الله بن أبي بكر عن حمزة
بن عبد الرحمن أن سارقا
سرق في زمان عثمان أربعة
فأمر بهما عثمان أن تقوم
ان تقوم فقومت بثلاثة
دراهم من صرف اتني
عشر درهما بدنا ر فقطع
عثمان يده • وحديث
عن مالك عن يحيى بن
سعيد عن حمزة بن عبد
الرحمن عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
أنها قالت ما طال على وما
نسيبت القطع في ربع
دينار فصاعداً

مشتراكا ولما اشترى الله عنهما أولولتين موضع منفرد لم ينزل فيه الغلام ولم يؤذن له بالدخول فيه فسرق منه فلذلك لم ينزله القطع وقيل مالكا في الموازية في الزوجين يسرق أحدهما من متاع صاحبه من بيت قد حجر عليه انه لا يقطع عليه فيه اذا كانت الدار غير مشتركة فان كان فيها ساكن غيرهما فعليه القطع وكذلك على مالكهما اذا أذن لهم في دخول الدار وهي مشتركة فلا يقطع فاسرق بمحجر عليه من بيوتها قال مالك ومن أضاف رجلا في داره وهي غير مشتركة فيسرق الضيف من بعض بيوتها بمحجر عنه فلا يقطع عليه وكذلك لو دق خزانة في البيت الذي كان فيه أو تابوتا كبيرا فسرق منه فلا يقطع عليه وروى أشهب عن مالك في العتية من أدخل رجلا منزله فسرق ما في كفه فلا يقطع عليه كالأوسر ذلك أجبره ولازوجه وفي النوادر عن سحنون في الضيف يسرق من متاع البيت الذي قد أغلق عنه أو خزانة في البيت مغلقة أو تابوت كبيرا فانه يقطع اذا أخرج ذلك بمحجر عليه وان وجد في الدار وكذلك لو سرق أحد الزوجين من صاحبه من بيت فداً أغلق عنه وجه القول الأول انه محجور عليه فلذلك له في الدخول فيه ففعله ما فيه كأخذه من موضع مستور أو وعاء مغطى أو خريطة محترمة أو احتمال للصندوق وذلك ينفي القطع عنه لانه أخذه من موضع مأذون له فيه وذلك من باب الخيانة لا من باب السرقة ووجه القول الثاني أنه أخذ السرقة وأخرجها من موضع منع منه ولم يؤذن له فيه كماله كانت الدار مشتركة (مسئلة) ولو دخل قوم الى صنع فسرق بعضهم من بيتهم فيه أو يطرب بعضهم من قم بعض أو يحمل من كراه أو يسرق رداءه أو نعله في الموازية عن أشهب وابن وهب عن مالك يعاقب ولا يقطع عليه لان الكم ليس بمحرز في بدان البيت قبل أن يلم في دخوله والكم ليس بمحرز فلا يجب القطع بالاخراج منه (مسئلة) ومن أدخل رجلا داره ليعمل فيه من خياطة أو غير خياطة ذهب وبعده فيسرق من ذلك البيت أو من خزانه فيه مغلقة أو تابوت فيه كبير فقد قال مالك يعاقب ولا يقطع عليه وهي خيانة قال العاضى أبو الوليد رضى الله عنه والذي عندي انه لا يوجب القطع عليه أن يكون في الدار مع ساكن غيره وانما يجب عليه القطع اذا كان في الدار ساكن معه اذا سرق من بيت في الدار معلق عليه لانه حينئذ انما يقتصر الاذن بالبيت الذي صار فيه واذا لم يكن معه ساكن فلا إذن متعلق بالدار كلها على ما تقدم (مسئلة) ومن دخل حائوت رجل يسوم فيه زافد سرق منه قدر روى أشهب عن مالك في العتية ما معناه انه ان كان احد داخل الموضع باذن فانه عدائته فلا يقطع وأما لو كان الموضع يدخله الناس من غير اذن فليس هذا على الاثنان فليقطع وجه ذلك ان الموضع الذي يدخله جميع الناس بغير اذن ليس بمحرز لما فيه وانما حرز ما فيه موضعه فعلى من أخذه وأزاله عن موضعه القطع وأما اذا كان لا يدخل فيه الا باذن فأذن للدخل فقد ائتمنه وصار الموضع المأذون فيه والحرز فلا يقطع المؤتمن ولا غير حتى يخرج عنه جميع ذلك الموضع وروى عيسى عن ابن القاسم في الحوائث التي في السوق تدخل بغير اذن ليس على من سرق منها القطع

(فصل) وقوله فاسئل العبد عن ذلك فاعترف بمجتمعا له ما اعترف وجب عليه القطع وقامت اليقظة بالبرد لما جبه أو أقر به سيد الغلام وأما اذا تم يقظة بالبرد ولم يقر به سيد الغلام وانما أقر به السيد فانه يقطع العبد ولا تغضى بالبرد لمن يدعيه ويقر له به العبد ويبيح السيد بعد أن يحلف انه ما يصرق لهذا الوجه فيه حقا ولو قال هو بيد عبدي ولا أدري لمن هو لعبدي أو لغيره فهو العبد ابدأ ولا يقبل اقراره به قاله في الموازية قال مالك ولا يقبل من اقرار العبد الا ما ينصرف الى جسده

في ما جاء في قطع الآبق والسارق ❦ حدثني عن مالك أن عبدا لعبد الله بن عمر سرق وهو آبق فأسر به عبد الله بن عمر إلى سعيد
 العاصي وهو أمير المدينة ليقطع يده فأبى سعيد أن يقطع يده وقال لا تقطع يدا الآبق السارق إذا سرق له عبد الله بن عمر في أي
 كتاب الله وجدت هذا أم؟ عبد الله بن (١٦٢) عمر فقطعت يده ❦ وحدثني عن مالك عن زريق بن حكيم أنه أخبره

أنه أخذ عبدا آبقا قد
 سرق قال فاشكل على
 أمره فكنت فيه إلى عمر
 ابن عبد العزيز أسأله عن
 ذلك وهو الوالي يومئذ قال
 فأخبرته اني كنت أسمع
 أن العبد الآبق إذا سرق
 وهو آبق لم تقطع يده
 فكتب إلى عمر بن
 عبد العزيز فيفيض كتابي
 يقول كتب إلى انك كنت
 تسمع ان العبد الآبق إذا
 سرق لم تقطع يده وان
 الله تبارك وتعالى يقول
 في كتابه والسارق
 والشارقة فاقطعوا
 أيديهما جزاء بما كسبا
 نكالا من الله والله عز وجل
 حكيم فان بلغت سرقته
 ربع دينار فصاعدا فاقطع
 يده ❦ وحدثني عن مالك
 أنه بلغه ان القاسم بن محمد
 وسالم بن عبد الله وعروة
 ابن الزبير كانوا يقولون
 اذا سرق العبد الآبق
 ما يجب فيه القطع قطع
 قال مالك وذلك الأمر
 الذي لا اختلاف فيه
 عندنا ان العبد الآبق اذا

❦ ما جاء في قطع الآبق والسارق ❦

عن مالك أن عبدا لعبد الله بن عمر سرق وهو آبق فأسر به عبد الله بن عمر إلى سعيد بن
 العاصي وهو أمير المدينة ليقطع يده فأبى سعيد أن يقطع يده وقال لا تقطع يدا الآبق السارق إذا سرق
 فقال له عبد الله بن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا أم؟ عبد الله بن عمر فقطعت يده ❦ عن مالك
 عن زريق بن حكيم أنه أخبره أنه أخذ عبدا آبقا فسرق قال فاشكل على أمره فكتب فيه إلى عمر
 ابن عبد العزيز أسأله عن ذلك وهو الوالي يومئذ قال فأخبرته اني كنت أسمع أن العبد الآبق إذا سرق
 وهو آبق لم تقطع يده فكتب إلى عمر بن عبد العزيز فيفيض كتابي يقول كتب إلى انك كنت
 تسمع ان العبد الآبق إذا سرق لم تقطع يده وان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والسارق والشارقة
 فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عز وجل حكيم فان بلغت سرقته
 ربع دينار فصاعدا فاقطع يده ❦ وحدثني عن مالك أنه بلغه ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة
 ابن الزبير كانوا يقولون اذا سرق العبد الآبق ما يجب فيه القطع قطع ❦ قال مالك وذلك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان العبد الآبق
 إذا سرق ما يجب فيه القطع قطع ❦ (هذا الباب لم نعثر على شيء له في نسخ النسخ التي بأيدينا)

❦ ترك السعاة للسارق إذا بلغ السلطان ❦

عن مالك عن ابن شهاب بن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية قبل له ان
 لم يهاجر ذلك فقدم صفوان بن أمية للمدينة فقام في المسجد فوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه
 فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه

سرق ما يجب فيه القطع قطع ❦ ترك السعاة للسارق إذا بلغ السلطان ❦ وحدثني عن مالك عن ابن شهاب بن
 صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية قبل له ان لم يهاجر ذلك فقدم صفوان بن أمية للمدينة فقام في المسجد فوسد
 رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن تقطع يده فقال له صفوان أني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قبل أن تأتي به * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو ير يدان يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال لا حتى أبلغ به إلى السلطان فقال الزبير إذا بلغت به إلى السلطان فلعن الله الشافع والمشفع * ثم قال له صفوان ابن أمية قيل له إنهم لم يهاجروك يحتمل أن يكون قال له ذلك من علم وجوب الهجرة قبل الفتح فاعتقد بقاء حكمهم المان أسلم بعد الفتح والهجرة من مكة إنما كانت قبل الفتح لأنها كانت دار كفر فكان المهاجرون يهاجرون من دار الكفر إلى دار الإسلام وكان يهاجرون بقوم بنصرة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا يكون إلا بالمقام معه فلما افتتحت مكة وأسلم أهلها وكثرت الإسلام صارت مكة دار إسلام فلم تزل المهاجرة منها واستغنى النبي صلى الله عليه وسلم بمن معه من المسلمين وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا

(فصل) وقوله فقدم صفوان بن أبيه ريدا المدينة مؤذيا لما اعتقد وجوبه عليه من فرض الهجرة فنما في المسجد فوسد رداءه فأخذته سارق وذلك يقتضي مع ماروى عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطعه أنه أخذ من حرزه فجعل أن يكون وجب فيه القطع لأن صاحبه كان معه وحارسه فكان ذلك بمعنى الحرز له وبما قال ابن القاسم في العتية فمن سرق من بسط المسجد إلى تطرح فيه من خان فان كان عنده صاحبه قطع والإفلا وكذلك قال مالك في محارس الاسكندرية يعلق الناس فيها السيوف والمتاع فتسرق ان كان صاحبه معه قطع سارقه قال مالك لأن صفوان لم يرق عن رده ولا تركه ويحتمل أن يكون السارق دخل ليلا من غير الباب فسرقة وقد قال مالك في محارس الاسكندرية يعلق الناس فيها السيوف والمتاع فينقب سارق ولا يدخل من مدخل الناس فيسرق من ذلك لأنه يقطع وان لم يكن عنده حارس ويحتمل أيضا أن يكون في المسجد بيت نزل فيه صفوان بن أمية فقد قال مالك في المسجد يكون فيه بيت لحصره أو بيت نزل فيه الفطرية أو فيه غير ذلك فمن دخل فيه باذن لم يقطع ان سرق منه ومن دخله بغيا ذن فسرق منه حتمت اقطاع اذا خرج من البيت إلى المسجد (مسئلة) ومن سرق حصر المسجد قال عيسى عن ابن القاسم يقطع وان لم يكن للمسجد باب ومن سرق الأبواب قطع قال أصبغ ويفتح سارق حصر المسجد وفناديله وبلاطه وقال محمد بن كمال سرق بابا مستترا أو خشبة من سقفه أو جوارحه وقال أشهب لا قطع في شيء من حصر المسجد وفناديله وبلاطه وجه القول الأول أن ذلك مستقره فكان حرز له ووجه قول أشهب أنه ثابت فيه وموضع الانتفاع به من اباحة الوصول اليه فكان ذلك مأخوذا من غير حرز (فرع) فإذا لم يكن يقطع فقد روى عن ابن القاسم يقطع على الإطلاق وروى عنه أن سرق الحصر نهارا لم يقطع وإن سرقها ليلا لقطع وقال سحنون أن سرق الحصر وقد خط بعضها إلى بعض قطع واللام يقطع وقال ابن الماجشون يقطع من سرق حصر المسجد وفناديله وبلاطه ليلا أو نهارا وإن أخذ في المسجد وحرزه أو مضى أو ذلك الطنفسة يسقطها الرجل في المسجد لم يقطع إذا كانت تنزل فيه ليلا ونهارا وقاله مالك وأما طنافس تحمل وترد فربما يناسب أصحابا فتركها فلا يقطع في هذه وإن كان على المسجد غلقان الفلق لم يكن من أهلها (مسئلة) ومن سرق من الجامع إذا دخل من باب لم يقطع الآن يكون عند الباب حارس يحرسه قال ابن حبيب عن أصبغ عن مالك وفي الموازية عن مالك إذا سرق من دخل الجامع من نيب الناس فإن كان معها حارس أو كانت

وسلم أن تقطع يده فقال له صفوان أني لم أرد هذا
 صفوان أني لم أرد هذا
 يا رسول الله هو عليه صدقة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فلما قبل أن تأتي به *
 مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن
 أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ
 سارقا وهو ير يدان يذهب به إلى
 السلطان فشفع له الزبير ليرسله
 فقال لا حتى أبلغ به إلى
 السلطان فقال الزبير إذا
 بلغت به إلى السلطان فلعن الله
 الشافع والمشفع

في بيت تحرز فيه بئلق فيها القطع وأما ما وضع في بعض محال الجاهل بنهر حارس للجاهل ولا غلق عليه فلا قطع فيه الآن يسرق من لم يدخل من مدخل الناس وانما نقب واحتال فانه يقطع قال ابن وهب وقالة الأوزاعي * قال مالك وليس ما في الجاهل من متاع الناس لاجل حارس له قطع وليس هو مثل ما يوضع بالأسواق من متاع ويذهب عنه به ففي هذا القطع (فرق) والفرق بينهما قال ابن القاسم عن مالك ان سارق الجاهل لا يقطع لانه بما أخطأ الرجل ور بما غفل قال سحنون يريد انه قال طهنتوي * وقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى أن الفرق بينهما أن المتاع يقصد وضعه في ذلك الموضع واحرازه فيه لنفسه فلذلك يصر القطع على من سرقه وان لم يكن معه أحد

(فصل) وقوله فتوسد رداءه فسرقت وفي الموازنة فيه من سرق رداءه في المسجد ولم يكن تحت رأسه وكان ثوبه يمانعه يقطع ان كان منبها وكالعلين بين يديه وحيث يكون ان منه فليل له فليقطع في رداء صفوان بن وهب قال ذلك كان تحت رأسه وقال عبد الملك في العلين وفي ثوب النائم سرق يريد من تحت رأسه يقطع ففرق بين النائم وغيره في لا يكون تحت رأسه وانما هو بين يديه وعلى حسب ما يكون من يجرسه ويقال انه بين يديه ومعه وأما ما كان تحت رأسه فيقطع في النائم واليفظان والمرق بينهما ان ما كان تحت رأسه يجرسه غالبا النائم واليفظان لانه اذا أخذ من تحت رأسه يستفظ به وأما ما كان بين يديه فلا يجرسه الا اليفظان والحارس تأثير في القطع والله أعلم

(فصل) وموله فأخذ صفوان السارق يحمله أن يكون أحده في المسجد ور وي ابن المواز عن ابن القاسم في زكاة الفطر التي توضع في المسجد من سرق منها لا يقطع الآن يكون مع حارس فيقطع وان لم يخرج من المسجد كما قطع سارق رداء صفوان وهذا أخذ في المسجد ولو كانت الفطر في بيت المسجد لقطع اذا أخرجه من المسجد ور وي محمد بن خالد عن ابن القاسم في اللقمية فمن جعل ثوبه فرياشه ثم قام على فسر سارق انه يقطع اذا أخذ ثوبه فرياشه قبل أن يتوجده قال ولو لم يقطع حتى يتوجه به لعل لا يقطع حتى يخرج من المسجد وهذا قال أصبغ في غير رواية ابن حبيب يقطع كان معه حارس أولم يكن كسادل المسجد وحرمه وقال ابن حبيب ليس ذلك كفناديله وحرمه لان ذلك موضعها ومن صاحبة المسجد وأما النظرة فليس ذلك موضعها ولا جعلت فيه للمسجد

(فصل) وقوله صفوان السارق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع لم أره هذا رسول الله عليه صدفه يريد انه لم ير أن يقطع وانما يقطع وانه قد وجبه الثوب ليعين بذلك انه لم يرد به الا يقطع ويحتل أن يكون ومعه ذلك الماعية بان ذلك لا يسقط عنه القطع ويحتمل أن يكون استعدان الحنف من حقوقه فصدق به عليه يعني انه استقطعه عنه وذلك كله لا يسقط القطع عن السارق بعد وجوبه به عليه سواء و به اباه قبل المرافع أو بعده وقال أبو حنيفة يسقط ذلك القطع وفرق قوم بين قبل المرافع وبعده والدليل على ما نقله موله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما واحديهما صفوان المتكلم من جهة القياس انه انما يتملك بعد السرقة فلم يؤثر في انقاط القطع كالموعبه لابي (مسألة) ولو سرقنا ناعا وقامت بذلك بيته فقال كنت أودعته عند صاحب المنزل فأتى سارقا مني عن ابن القاسم انه يقطع وان معه معه احب المتاع وقال يبي احب الى ان صدقه أن يقطع وجه القول الأول ان المتاع لو وجب به سرقته ثبتت فلا يسقط به لك السارق في المسرق أصل ذلك لو صدق به عليه وجه قول عيسى ان اقرار صاحب المتاع يعني ثبت بتفاسمه لك ينع ذلك وجوب القطع

أصل ذلك لو قامت بيته بكون المتاع له قال أشهب في قيام البيعة وكذلك لو مات صاحب المتاع وورثه السارق فلا يسقط عنه القطع قاله أشهب ورواه ابن مزيين عن ابن القاسم قال أشهب وكذلك لو ادعى عليه ودينه بغيره فاحصده فأخذها من بيته على وجه السرقة فإنه يقطع الآن بغيره بيته أنه أودع ذلك وإن لم يشهدوا عليه لها وقد روي ابن حبيب عن أبي بصير عن مالك في السارق يؤخذ في الليل فداخمتها من دار رجل فزعم أنها أرسله فصدقه الرجل قال إن كان يشبهه ما قال وله إليه القطع لم يقطع قال أصبغ يعني قوله يشبهه ما قال أن يدخله من مدخله غير مستتر به وفي وقت يجوز أن يرسله فأمّا أن أخذه مستترا أودخل من غير مدخل أو في حين لا يعرف فليقطع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فلا تلبسوا أن تأتينا به يقتضي تجوز ذلك قبل أن يرفع إلى الإمام واستناعه بعد الاتيان به إليه وإن واصلوه إلى الإمام تأثرا في المنع من الترك لأقامة الحد قال ابن مزيين مناه فلا تركه قبل يقول تتركوا الحدود فبابينكم فإذا بلغت إلى فقد وجب الحد وفي الموازية من رواية عيسى عن ابن القاسم عن مالك لأحب أن يشفع لاحد وقع في حد من حدود الله تعالى بعد أن يصل إلى الإمام وأخرس وهم الشرط وأما قبل أن يصل في أيدي هؤلاء الشفاعة حينئذ للرجل إذا كانت منه فلتة ولم يشهد وأخذ عند أخرس فأما من عرف سره وأذاه للناس قال مالك فأحب إلى أن لا يشفع له

(فصل) وله أن الزبير رضي الله عنه لقي رجلا أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له على ما تقدم من جواز الشفاعة لمن وجب عليه الحد قبل أن يبلغ الإمام الذي يقيم الحد لأن ظهور الحد ودان الإمام وجب عليه فأقامها فلا تجوز الشفاعة حينئذ يستعمل أن يكون السارق أنما كان مع رجل أخذه دون حرس ولا شرط لأن الحرس والشرط ثنائيان عن الإمام فلا تصح الشفاعة في حد ظهر اليهم وقول الزبير رضي الله عنه فإذا بلغ السلطان فلن الله الشافع والمشفع يقتضي أن ذلك محظور عنه يأثم من فعله من تنافع أو مشفع له والله أعلم وأحكم

﴿جامع القطع﴾

ص مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من أهل اليمن أقطع اليد وأرجل قدم على أبي بكر الصديق فشكا إليه ابن عامل اليمن فظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك مالمالك بلبيل سارق ثم أنهم فقدوا عقدا لاسماء بنت أبي عيسى امرأه أبي بكر الصديق فجعل الرجل يطوف بهم ويقول اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الخلى عند صانع زعم أن الأقطع جاءه به فاعترف به الأقطع أو شهد عليه بدأه أبو بكر الصديق فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر والله لا عاؤه على نفسه أشد عندي عليه من سرقته ﴿س﴾ قوله أن الأقطع الذي ورد من اليمن زل على أبي بكر الصديق رضي الله عنه يستعمل أن يرده به أنه أنزله في موضع دينه ويكون فيه بأمره ويستعمل أن يكون أنزله في دار يسكنها أبو بكر في بيت فيها أمان أن يكون البيت الذي يسكنه أبو بكر أو بيت آخر ويستعمل أن يكون أنزله تلك الدار لا يسكنها غير أبي بكر ويستعمل أن يكون يسكنها مع غيره وشكا الأقطع إلى أبي بكر أن عامل اليمن فظلمه يستعمل أن يرده في قطعه يده فكان الأقطع يصلي من الليل فيقول أبو بكر لما يرى من صلاته لبيل وأبيك مالمالك بلبيل سارق يريد أن لبيل السارق أنما هو النعم المتصل أو للشي والنسب إلى سره أموال الناس وأما الصلاة

﴿جامع القطع﴾

﴿حدثني يحيى عن مالك﴾

عن عبد الرحمن بن القاسم

عن أبيه أن رجلا من أهل

اليمن أقطع اليد والرجل

قدم على أبي بكر الصديق

فشكا إليه ابن عامل اليمن

فظلمه فكان يصلي من

الليل فيقول أبو بكر

وأبيك مالمالك بلبيل سارق

ثم أنهم فقدوا عقدا لاسماء

بنت أبي عيسى امرأه أبي

بكر الصديق فجعل الرجل

يطوف بهم ويقول

اللهم عليك بمن بيت أهل

هذا البيت الصالح فوجدوا

الخلي عند صانع زعم أن

الأقطع جاءه به فاعترف

به الأقطع أو شهد عليه به

فأمره أبو بكر الصديق

فقطعت يده اليسرى

وقال أبو بكر والله لا عاؤه

على نفسه أشد عندي عليه

من سرقته

بالليل فليست من أفعال السارق ويحتمل ان يكون أبو بكر يقول وأبيك على عادة العرب في تحاطبها وتراجمها دون ان يقصده القسم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله ينهاكم ان تعلموا بايكم

(فصل) وقوله انهم قد قعدوا عقدا لأسماز وج أي بكر الصديق فأخذوا يطلبونه ويبحثون عنه وهو يعيش معهم في ذلك ويدعوا على من سرقه فيقول اللهم عليك بمن بنت أهل هذا البيت الصالح يريد سرقهم ليلا أو صبرهم في ليالهم الى مثل ذلك الحال من التعب والاشتقة ثم ان الخلي وجد عند صائغ زعم أن الاقطع جاء به وعدا لا يوجب على الصائغ قطعاً لو أنكر الاقطع لأنه من وجد عنده متاع وزعم انه له أو انه اشتراه أو وهب له فاستخذه منه مستحق زعم انه سرق له فانه لا يخاف ان يكون غيره منهم أو انها فان كان غيره منهم فقد قال ابن القاسم فيمن توجده معه السرقة فيقول ابتغتها من السوق ولا يعرف بالثمن وهي ذات بال أو لا بال لها أو ادعى المستحق انها أكثر مما وجد معه ان ترد الى من استخذه بالبينة بعد ان يخلف انه ما خرج عن ملكه فان كان من وجد بيده من أهل الصفة خلى سيده ولا يمين عليه وروى ابن حبيب عن أصبغ انه ان كان من أهل الصلاح والبراة أدب المديني وقال مالك لا يردب اذا كان ذلك منه طلب الحق وان قاله على وجه المشاقمة نكل له وفي المواز يذعن أن يذهب لأدب المديني الا انه يثم انه يريد عيبه وسبه ووجه قول ابن القاسم انه اذا ضاف اليه السرقة ووجه ثمة عنها فوجب عليه الادب كما لو قد شتمه ووجه القول الثاني انه يحتاج الى ان يقوم بدعواه فيمكن له يخرج يصرف عنه الادب كالغافد از وجهه (مسئلة) وأما ان كان مجهول المال فلنأمر ما في المدة يقتضي انه لا أدب على المديني عليه وعوايه في الموازنة ما يقتضي انه يخطئ سيده دون يمين وذلك انه قال ان كان منهما بوصوفا بذلك يحدو يمين وأحلف وان لم يكن كذلك لم يعرف له وان كان من أهل الصلاح أدب له المديني والقولان بنيان على ثبوت يمين التهمة أو نفيها وفرد وروى ابن حبيب عن مطرف من سرق له متاع فاتهم من جيرانه رجلاً غير معروف وأتهم رجلاً غير يابا انه يسجن حتى يكشف عن حاله ولا يطال حبسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً اتهم ماله من روق منه سرقة لقبره وقد حبس في السجن فارق ابن حبيب وقد قاله ابن الماجشون وابن عبد الحكم (مسئلة) واذا كانا تنهما في المواز يذعن أشهب يمين بالسجن والأدب ويجلد بالسوط بمجرد اذ أصبغ لا يعذب وظاهره في الشرب وأما الحدس فيحبس بقدر رأى الامام قال مالك ولا يسجن حتى يموت وكتب عمر بن عبد العزيز ان يسجن حتى يموت وبه قال الليث وقال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ فيمن سرق له متاع فاتهم رجلاً معروفاً بذلك وجه القول الاول ان السجن نفي عن فيجب ان يكون بمصر وقال ابن جندب الامام وجه القول الثاني ان السجن انما وله بعض أدبه عن الناس اذا كان معروفاً بذلك لتكرره منه مع اصراره على الإنكار والفاق أموال الناس فيجب ان يترك بعض عنهم بالسجن وليس بعض الاوقات بأولى بذلك من بعض مع تساوى حاله فيها (فرع) وهل عليه يمين مع ما تقدم ذكره من الادب والسجن روى ابن حبيب وابن المواز عن أصبغ انه يهدو ويدين ويختلف وروى ابن المواز عن أشهب يمين عليه وجه اثبات اليمين عليه ان الدين تزمه لما ادعى عليه من حق المال ووجه نفي اليمين ان الادعى انما تطلعت بالسرقة وقد ثبت بسببها من العقوبة ما ينافي اليمين كما في اخبرنا في المطرف في السرقة

(فصل) وقوله فأمرنا أبو بكر فقطعت يده اليسرى يحتمل ان يكون قطع يده اليسرى لما كانت

يده اليمنى قد عذمت بقطع عامل اليمن لها في سرقة أو غيرها لأن الشرع قرر أنه إنما تقطع في السرقة اليمنى لمن كانت يده سالمين فمن كانت يمينه ناقصة الأصابع أو أصابعه لم تقطع قاله في الموازية ابن القاسم وأشهب قال القاضى أبو محمد لأن بقاء أكثر الأصابع يبقى معه أكثر النافع وبقاء الأقل أكثر كبقاؤه الجميع وذهاب أكثرها يذهب معه أكثر المنافع فكان كذهاب الجميع (مسئلة) وإن كانت يده اليمنى شلأه في الموازية أن كان الشال يميناً لا يقتص منها ولو أخطأ الذى قطعه فقطع يده اليسرى أو ألافه فقال مالك يصير ذلك عنه فان سرق ثانية فقد قال ابن القاسم في المزنية تقطع رجله اليمنى وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع تقطع رجله اليسرى واحتج عيسى بقول ابن القاسم إنما أجزأه قطع اليسرى أول مرة كان ذلك بمنزلة أن يكون القطع تعلق بها ولا وشهرعت المخالفة في المرة الثانية فلزم أن تقطع رجله اليمنى واحتج ابن نافع بقوله بأن قطع اليسرى أولاً كما كان على وجه الخطأ فلا ينبغي أن يتعمد موافقة الخطأ في القطع الثانى والله أعلم (مسئلة) وإذا عذمت اليد اليمنى فإن عذمت بقطعها في سرقة فإن القطع يتقيل في سرقة ثانية لرجله اليسرى ثم في سرقة ثالثة يسهل اليسرى ثم في رابعة لرجله اليمنى فإن سرق بعد ذلك عوقب ولا يقتل هذا المشهور عن مالك وأصحابه إلا أبو مصعب قال فإنه يقتل ووجه قول مالك قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله فيجعل العقوبة على السرقة تخمئة بقطع اليد فلا ينتقل عنه الأدليل ووجه قول ابن مصعب أن هذه سرقة فتعلق بها فقطع عضو كالأولى قال القاضى أبو محمد ولا خلاف أنه أول ما يقطع يمينه ثم يسرى لرجليه وإنما الخلاف في الثالثة فعندنا وعند الشافعى أن الحكم في الثالثة والرابعة على ما تقدم وعند أبي حنيفة لا يقطع بعد الثانية ولكن يحبس ويعاقب والدليل على ما نقلوه أنها لا يقطع في القصاص فجاز أن تقطع في السرقة كما بينى (مسئلة) وإن عذمت يده اليسرى بشلل أو كان خاقا يغير يمينه فقد روى ابن وهب عن مالك ينقل القطع إلى رجله اليسرى وبه قال ابن القاسم ثم قال مالك المحب أنتم قال تقطع يده اليسرى وبه قال ابن القاسم وأشهب وأصابع وجه القول الأول أن عذا سرى ولا يعنى له فوجب أن تقطع رجله اليسرى كما لو قطعت يده اليمنى في سرقة ووجه القول الثانى أن عذا قطع تعلق بالسارق أول مرة فوجب أن يتعلق بيده كما لو كانت له يمين (فرع) ولما قطعت يمينه في قصاص فقد قال ابن القاسم إن كانت شلأه قطعت يده اليسرى وإن قطعت في قصاص قطعت في السرقة لرجله اليسرى وقال أصبغ تقطع يده اليسرى في الوجهين فتمهل أن يكون أبو بكر رضى الله عنه إنما قطع يده اليسرى لما لم يثبت عنده أنه قطعت يده اليمنى في سرقة فرأى في ذلك رأى من قال من أحبا ناناها إذا قطعت في غير سرقة تعلق قطع السرقة بيسراه (مسئلة) ولو أتبع صاحب السرقة السارق فضرب يده بسيف قطعها في الموازية ليس عليه أن يأخذ غير ذلك. يدانه ليس من شرط القطع أن يأمر بذلك السلطان وإن كان ذلك حكمه ومن تعدى عليه قبل ذلك بقطع يده أجزأه عن القطع وعوقب القاطع (مسئلة) ولو قطع السارق يمين رجل قبل أن يسرق أو بعد ذلك فإن يمينه تطفعت للسرقة ولا فصاص للجنى عليه ولأدية قاله ابن المواز ومعنى ذلك أنه محل لحقن لالحمل لهما مع كونه على هذه الصورة غير أنه فلى يعلو أحدهما بغيره ولو قطعت يده للسرقة ثم قطعت يمين رجله لكانت عليه الدية لأنه لا يوم قطع يمين الرجل لم تكن له يمين بخلاف المسئلة الأولى (مسئلة) ولا يقطع السارق في شدة البرد بما يكون القطع فيه حتماً ولا يقطع في شدة الحر وليس بمختلف وإن كان فيسب بعض الخوف رواء في الموازية أشهب عن مالك

وقال ابن القاسم أرى أن يذبح في الحرا إذا خيف فيه ما يخاف في شدة البرد أو ما لمرض الخوف فلا يقطع فيه ولا يجلد لحدوث النكاح (مسئلة) وحده القطع في اليد الكوع وفي الرجل من مفصل الكعبين ذكره ابن عبد الحكم في مختصره عن مالك وجه ذلك قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم باجزاء بما كسبنا من ذلك إن الله مفصل الذكور والنساء وما قصه الله عليكم ليبين ما يتقون (مسئلة) وحده القطع في اليد الكوع أول مفصل يقع على ما قطع منه اسم اليد وكذلك مفصل الكعبين هو أول مفصل يستوعب بقطعه ما يقع عليه اسم الرجل والقدم ولما تعلق بالقدم كما تعلق باليد تعلق بأول ما يقع عليه الاسم كاليد (مسئلة) وتقطع يد السارق ثم يحسم ووضع القطع بالنار قاله ابن عبد الحكم في مختصره عن مالك ومعنى ذلك أن يحرق بالنار ليقطع جري الدم لكسب ما يجره حتى ينزف فيموت فإذا أحرقت أفواه العروق وأمنع ذلك جرى الدم ووجه ذلك أنه لا يجب عليه بالسرة القتل وإنما يجب عليه القطع فيجب أن يدفع عنه ما يغشى إلى الزيادة على القطع من الموت أو ذهاب سائر أعضائه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فاعترف به الأنطع أو شهد عليه ما اعترف به في حقه على أن يكون ابتداءً ويحتمل أن يكون بعد تمديد بدو تشديده عليه فاما من اعترف به افتدخال مالك في الموازين فمن أعترف على نفسه بالسرقة على وجه التوبة وهو حر أو عبد فانه يقطع قاله مالك في الموازين بدو تشديده على أن التوبة لا تسقط الحدود (فرع) وحده الرجوع بعد الإقرار روى الشيخ أبو القاسم أن رجلاً من شبيهة سقط عنه القطع وزنه الغرم قاله مالك في الموازين بدو تشديده عليه من ظهور بعض المتاع وهو من أدل أنهم فلا يقبل رجوعه روى ابن القاسم عن مالك في التوبة من السرقة من شربة خمر ولا ترويع لم يقبل (فرع) فادخلنا أن يقبل رجوعه على أنه يشهد بالشيخ أبو القاسم أن رجلاً من شبيهة وكذب على نفسه فغيره وإتاه أحد أصحابه سقط القطع والأخرى يلزمه القطع وقد تعاد القول بمثل ذلك في حد الزنا وإنما يجب عليه الغرم إذا سقط عنه القطع لأن الإقرار بالمال لازم ليس للرجوع عنه (مسئلة) وأما من اعترف بمحقة فقد روى محمد بن خالد عن ابن القاسم في العتية إذا أمر بها على الشرب وعينها فلا يقطع إذا نزع قال عنه عيسى إذا سرق فيه صرب ثمرة أسواط أو حبس ليلة لم يزمه إقراره كان الوالي عدلاً أو غير عدل وربما أخطأ العدل روى ابن وهب عن مالك في الموازين إذا أقر في محنته وأخرج المتاع قطع الآن يقول دفعه إلى فلان وإنما أمر رب الشرب فلا يقطع ويدفعه عين قاله وأما إذا لم يعين فلا يقطع يقال وقال أشبه في الموازين إذا أخرج السرقة فيه روى أنها المسرفة فنهية فانه يقطع وإن أقر به مسجاً ونفسه ووعيد وإن نزع لم يقبل قوله وقته روى عن ابن عمر أن قال في المد من الله أنه لا يقطع حتى يترزأ له ثم قاله يحيى بن سعيد بن ربيعة عن أبي عبد الرحمن بن عمار قال مالك الأثر - مدنا الذي يسرق من إراة ثم يمدى عليه أنه ليس عليه الآن قطعه يده لجميع من سرق منه ما لم يكن أقر عليه أنه يقطع ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع أيضاً - قوله في الذي يسرق من إراة ليس عليه إلا قطع يده لجميع من سرق منه عنه أنه لا يقطع له إلا اليد واحدة وإن سرق مائة مرة أو عدة أو جماعة عمل أن يقطع فإن قطع يده يجرى عن ذلك كله دون زيادة عليه وإن قطعت يده لسرقة واحدة أو أكثر كبره ثم سرق بعد ذلك فانه يقطع أيضاً كسائر الجرائم ثم يده فلا يجلد له إلا الجاد واحد كان سرق من واحد ثم إن جلد لشرب مرة أو مراراً فإنه يستأنف حده فيجدل كجاد أول مرة والله أعلم وأحكم ولو سرق جماعة فقام عليه واحد منهم فقطح ولا يدخل بينهم فقد روى ابن الموازين

قال يحيى قال مالك الأمر عندنا في الذي يسرق من إراة يستعدى عليه أنه ليس عليه الآن تقطع يده لجميع من سرق منه إذا لم يكن أقيم عليه الحد قبل ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع أيضاً

مالك ذلك لكل سرقة متقدمة فيها أولم يرق ص **ع** مالك ان أبا الزناد أخبره ان عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراية ولم يقتلوا أحدا فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك فكتب إليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأيسر ذلك **ح** ش قوله ان عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراية المحارب قال القاضي أبو محمد القاطع للطريق الخفيف للسبيل الشاهر للسلاح لطلب المال فان أعطى والاقتل عليه كان في مصر أو خارجا عن مصر قال ابن القاسم وأشهب وليكون محاربا وان خرج بغير سلاح وفعل فعل المحاربين من التلصص وأخذ المال مكابرة وليكون الواحد محاربا بغير سلاح وفي العتية والموازبة ان من خرج لقطع السبيل لغير مال فهو محارب مثل أيديهم ولا أدع ولا يخرجون إلى الشام أو إلى مصر أو إلى مكة فهذا محارب وكذلك كل من حمل السلاح على الناس وأخافهم لغير عداوة ولا نازعة فهو محارب قال ابن القاسم ووجه ذلك انه قاطع للسبيل مفسد في الأرض قال الله عز وجل انما جزاء الذين يماربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا قال ابن القاسم وقتل القبيلة أيضا من المحارب ان يقتل رجلا أو صبيا فيضد عتق يدخله وضعا فيأخذها معه فهو كالحراية وكل من قتل أحدا على ما معه قتل أو أكثر فهو محارب فسل ذلك يجر أو عبيد ومن ضرب رجلا بصلب أو أخذها معه مات فإنه يقتل ولم يرد تله لانه من الحراية ولو لم يكن ليأخذها معه لكن لعداوة بينهما وشرف فيه القصاص أو العفو وقاله كمال مالك ومن العتية من ساع أشهب عن مالك فبين لقي رجلا فاطعهم السويق فمات بعضهم وأبسط بالباقي فلم يبقوا مثلها فقال ما أردت منهم وانما أردت أخذها معهم وانما أعطاني السويق رجل قال يسكر فقال مالك يقتل قال في كتاب محمد ولو قال لم أرد منهم ولا أخذ أموالهم وانما هو سويق لاثم في انهم لما ماتوا أخذت أموالهم قال لاثم عليه غير رد المال قال مالك في الموازنة والمعلن والمنسحق من المحاربين سواء اذا أخذ الأموال والرجال والنساء والأحرار والعبيد والمسجون وأهل الذمة في ذلك سواء (مسئلة) واذا أخذ السارق المتاع ليلا فطلب رب المال المتاع منه فكأبره عليه بالسلاح أو بالسكين أو بالعصا حتى يخرج به أو لم يخرج حتى كفر عليه الناس في كتاب ابن سحنون عن أبيه وهو محارب وذلك يقتضي انه لا يراعى في الحراية اخراج المتاع من الحرز ولو أدركه رب المتاع فجاء به أياه حتى أخذه فهو محارب وان حاربه كجمله المختلس فليس بمحارب (مسئلة) ولو لقي رجل رجلا معه طعام فسأله طعاما فأثى عليه فكتفه وزع عنه الطعام وزعوه فقال هذا يشبه المحارب بدهانه مغالب على أخذ المال مكابرة وصفته صفة المحارب (مسئلة) والمحارب في مصر وغير مصر سواء قال ابن القاسم وأشهب في كتاب ابن سحنون قال القاضي أبو محمد م سواء في الحكم وقال أبو حنيفة لا يكون محاربا بالاقطعة في الصحراء والبربة النائية عن البلد وقال عبد الملك بن الماجشون لا يكونون محاربين في القرية إلا ان يربدوا بذلك القرية كلها فاما المختفي في القرية لا يوثق إلا الواحد والمستضعف فليس في القرى محاربين والدليل على انه محارب في القرية بقوله تعالى انما جزاء الذين يماربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض وهذا عام في الحضر وغيره والدليل على ذلك من جهة المعنى انه قد وجبته أخافة السبيل ونطح الطريق وقتله لأخذ المال فاستحق اسم المحارب وحكمه كمال وكان في الصحراء وان كل فعل يوجب حدا في الصحراء فإنه يوجب مشبهه في الحضر كالسرقة ونهب الخمر والزنى (مسئلة) ويستحق المحارب بأخذ المال اليسير ما يستحقه

• وحدثنى عن مالك ان
أبا الزناد أخبره ان عاملا
لعمر بن عبد العزيز
أخذ ناسا في حراية ولم
يقتلوا أحدا فأراد أن
يقطع أيديهم أو يقتل
فكتب إلى عمر بن عبد
العزيز في ذلك فكتب
إليه عمر بن عبد العزيز
لو أخذت بأيسر ذلك

بأخذ الكثير (مسألة) قال ابن المواز لم يختلف مالك وأصحابه في إجازة قتل المحاربين وإن من قتل في ذلك خير فقتل قال مالك وينشأه الله ثلاثاً فإن عاجله قاتله وقال عبد الملك لا يدعوه وليبادر إلى قتله ووجه قول مالك أنه يوعظ ويذكر فمضى أن يتوب وينصرف عما هو عليه فيكون ذلك أولى من معالجته بالمقاتلة التي ربما أدت إلى قتل أحدهما وربما غلب المحارب فاستأصل النفس والمال ووجه قول عبد الملك أنه قد استحق حكم الخرابية بخروجه فالصواب إذا وثق بالفلمور عليه أن يعاجل مدافعة والقتل له ما لم ينظر فيه قال محمد فانظر به فلا يل قتل ولیدفعه إلى الامام الآن يخاف أن لا يقيم عليه الحكم قليل هو من ذلك ما كان يليه الامام (مسألة) قال طلب اللص الشيء اليسير من المال كالاطعام والخبز وما شئت قال مالك يعطاه ولا يقاتل وقال سحنون في العتية وغيره ما لا يعطى شيئاً وإن قتل وليقاتل لأنه أقطع لطمعهم وقال عبد الملك لا يعطى اللصوص شيئاً طلبوه وإن قتل وإنما في العدد المناصف لهم والراجح لقتلهم وأما من يتقن أنه لا قوة له بهم ولا مضافة فهو كالأسير وعسى أن يعذر فيما يعطهم إن شاء الله تعالى (مسألة) ويقابل اللصوص إذا أربوا الاقتال أو يطلبوا ما لا يجب أن يعطوه قال مالك وابن القاسم وأشبه جهادهم جهاد وقال عنه أشهب بن أفضل الجهاد وأعظمه أجراً قال مالك في أعراب قطعوا الطريق جهاد ثم أحب إلى من جهاد الروم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وإذا قتل دون ماله ومال المسلمين فهو أعظم لأجره (مسألة) ولا يجوز أن يؤمن المحارب إذا طلب الأمن بخلاف المشرک إذا أمنت على حاله ويبيده أموال الناس ولا يجوز للامام أن يؤمن المحارب وينزله على ذلك ورواه ابن سحنون عن عبد الملك (مسألة) وإذا امتنع المحارب بنفسه حتى أنطى الأمان فأخذ على ذلك قال ابن المواز إذا اختلف فيه ففيل بتمه ذلك وتبيل له ليس ذلك ويؤخذ بحق الله تعالى وقاله أصبح سواء امتنع في حصن أو مراكب أو فرس سواء أمنت السلطان أو غيره قال لأنه حتى لله تعالى لا يزال الإلالتوبة قبل أن يقدر عليه ووجه القول الأول بتجوز الأمان له أنه هاسق ممنوع فاذا عاهد لم الأمان كالكافر والعرق بينهما على قول أصبح ماتقدم من قول عبد الملك (مسألة) ولو ارتد المحارب ولحق بدار الحرب فمات المسلمهم فأسر استتابه الامام فان تاب سقط عنه النسل بالردة وأخذ بأحكام الخرابية قبل الردة في حق الله وحقوق المسلمين ولا يزال عنه ذلك ردته وإن لم يتب فقتل على الردة والخرابة قاله سحنون عن عبد الملك ورواه عن ابن شهاب وروى عنه في الزناد ووجه ذلك أن الزدة لا تسقط حقوق المسلمين النابتة عليه قبل ردته كما لو دأب أو غصب أموال الناس ثم ارتد لما تسقط عنه برده شيء من ذلك فاما حقوق الله تعالى فإذا تعلمت بحقوق الآدميين لم تسقط بالردة وإنما يسقط منها ما لا نفع له بالآدميين كالصوم والصلاة والحج والله أعلم (مسألة) ولو فر المحارب فدخل حصناً من حصون الروم فحاصره المسلمون فنزل أهل به بعد ونزل المحارب بلمان آمنه أمير السرية قال سحنون لأن الله ولا يزال حكم الخرابية عنه جهل من آمنه وقد نظر قبل التوبة ووجه ذلك أن حقوق الناس قد تعلقت به من فصاص واتلاف أموال الناس فلا يجوز أن يعاهد على إسقاطها ولو عاهد على ذلك لم يصح إسقاط الامام لها عنه أصل ذلك الغاصب والمقاتل بغير المحارب والله أعلم وأحكم (مسألة) وإذا فر اللصوص فقدر وى أصبح عن ابن القاسم إن كان قتل أحدًا فليتبع وإن لم يكن قتل أحدًا فليأحب أن يتبع ولا يقتل وقال سحنون يتبعون ولو بلغوا برك الغياور وى عنه أنه يتبع منهم ويقتلون

مقبلين ومديرين ومنهزمين وليس هروهم ثوبه أو ما للتذفيف على جريحهم فإن لم يستحق هزيمتهم وخيف كرتهم ذفف على جريحهم وإن استعقت الهزيمة فجر جريحهم أسير والحكم فيه إلى الامام وفي الموازية قال ابن القاسم لا يصح هزيمتهم على جريحهم ولم يره سحنون (مسئلة) وإذا أخذ الصوص قبل التوب منهم الحد وهو القتل والصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف والنفي والجس والأصل في ذلك قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض قال ابن المواز وابن سحنون عن مالك أن ذلك على التخيير وقال أبو حنيفة والشافعي حسم على الترتيب فلا يقتل من لم يقتل ولا يصلب ولا يقطع فإن قتل ولم يأخذ ما لاقتل فقط ولم يصلب ولم يقطع وإن أخذ المال ولم يقتل قطع وإن قتل وأخذ المال قال أبو حنيفة الامام غير أن شاء جمع القتل والقطع وإن شاء جمع القتل والصلب ثم قتل بعد الصلابة وقال الشافعي يقتلهم حتى تأم صلبيتهم والدليل على ما نقله قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ولم يره لفظه أو ظاهرها التخيير ولم يشترط أن يكونوا قتلوا (مسئلة) إذا ثبت أنه على التخيير فإنه تخيير متعلق بالجهاد الامام ومصر وفي إلى نظره ومشورة الفقهاء بما يراه لهم للصلحة وأدب عن انسداد قاله مالك في الموازية وليس ذلك على هوى الامام ولكن على الاجتهاد يريد بقدر ما يخبره فإذا ثبت أنه على الاجتهاد فإن للامام أن يقتل المحارب وإن لم يقتل ولا أخذ مالا ولا يتخلص من أحد أمرين ما أن يكون طال أمره وأخاف السبيل أو أخذ بحضرة خروجه فإن كان طال أمره وأخاف السبيل ولم يقتل ولا أخذ مالا فقد قال محمد بن عمر بن قنبر في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف أو وضع به ونفيه وذلك بقدر ذنبه وروى ابن القاسم عن مالك هو غير في ذلك إذا أخذ بحضرة ذلك أو بعد طول زمان قال أشهب في الذي أخذ بحضرة ذلك ولم يقتل ولم يأخذ المال فهذا الذي قال فيه مالك لو أخذه فيه بأسر ذلك قال عنه ابن القاسم أحب إلى أن يعجله ونفي وبحسب حيث نفي إليه قال أشهب فإن رأى الامام أن يقتله أو يقطعه من خلاف فذلك له على الاجتهاد فيه فيقتضي هذا أنه على التخيير بشرط الاجتهاد ومعنى ذلك أن يكون مصر وفالي نظر الامام فأذا أه اليه اجتهاده كان له إنفاذه ومقاله مالك من اختياره لكل جنابة نوعا من العقوبة على ما ذكرناه وبذكر بعده فأنما هو على وجهين وجه الاجتهاد والارشاد إلى الصواب فيسمو الله أعلم وأحكم والذي طال أمره وأخاف السبيل وشهد ذكره إلا أنه لم يقتل ولم يأخذ مالا فقد تقدم فيه قول مالك ومحمد (مسئلة) وأما أن طال أمره وأخذ المال ولم يقتل فقد قال مالك وابن القاسم في الموازية يقتل ولا يختار الامام فيه غير القتل قال أشهب هو غير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف وروى ابن حبيب عن مالك إذا أخاف السبيل وأعظم الفساد وأخذ الأموال ولم يقتل أحدًا فليقتله الامام إذا ظهر عليه قال وهو غير بين القتل والصلب أو قطع الخلف أو النفي

(فصل) وقوله إن عاملا لعمري بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراقة أراد أن يقطع أيديهم أو يقتل فكتب إليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأسر ذلك وهذا يقتضي أن العامل رأى قتلهم أو قطع أيديهم ولا يعلم ما بلغت حراقتهم وكتب إليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأسر ذلك على سبيل الخضر والندب لا على سبيل الانسكار ويحتمل أن يكون عمر بن عبد العزيز قال لو أخذت بأسر ذلك وقد علم أنهم أخذوا بالشرع وجههم قبل أن يخيفوا سبيلا أو يقتلوا أحدا أو يأخذوا مالا وقد روى ابن

المواز عن مالك انه قال فحين هذه صفته لو اخذ فمهم بالأيسر قال ابن القاسم وهو الجلود النفي وقد تقدم من قول أشهب انه قال الامام بخير ويقضى من قول عمر أن للحكم أن يحكم باجتهاده وان رأى خلاف رأى الامام اذا كان مباحس ع فيه الاجتهاد وقال به العلماء ولو كان ممن لا يجوز له ذلك ولم العامل لأن لا ينفذ الا رأى الامام يقدم عليه في ذلك اذا رآه الأفضل ويحتمل أن يكون العلماء شاوره في ذلك بعد ان ظهر له فيه اعتماده صحته من قتل أو قطع وأعلم عمر بما ظهر اليه ليعلم بذلك موافقته له أو لظهور اليه عمر بن عبد العزيز في الحكم الذي يختاره دليلا يرى الرجوع اليه والعمل بمقتضاه وبه قال أصحابنا في مسئلة الحكمين ان لهما أن يحكما بما إذا هما اجتهادهما اليه وان كان ذلك مخالفا لرأى من أرسلهما (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالقتل الذي ذكره الله في الآية واختاره مالك فمن طالب اخافته السبيل وأخذ المال ولم يقتل ولم يأخذ مالا أن يقتل فقط ولا يزداد على ذلك قال محمد ولا يجلد بالسياط قبل القتل قال أشهب في كتاب ابن سحنون ولا تطع يده ولا رجله مع القتل (مسئلة) وأما الصلب فهو الربط على الجنود قال الله تعالى ولأصلبكم في جذوع النخل قال محمد قول الله تعالى أو يصلبوا أي يصلبه ثم يقتله مصلوبا بطعته قاله ابن القاسم ورواه ابن حبيب عن مالك وقال أشهب انه يقتله ثم يصلبه وله أن يصلبه ثم يقتله مصلوبا وجه قول ابن القاسم وهو الظاهر من قول مالك وهو الذي روى العرافيون من أصحابنا خلافا للشافعي في قوله يقتل بالأرض ثم يصلب ان التغليب بالقتل لا تأثر له في نفس المحارب ولا غيره وانما التغليب بما يفعل حين الموت من الصلب والتنسيق ووجه قول أشهب ان القتل في الحدود يمنع ما بسبه من حقوق الله تعالى ولذلك لا يقطع ولا يضرب قبل القتل ثم يقتل فلما امتنع التغليب بالضرب قبل القتل وورد به النص وجب أن يكون بعد القتل (فرع) ولو حبسه الامام لصلبه فأتى السجن فانه لا يصاب ولو قتله أحد في السجن أو قتله الامام فلدصلبه وجه ذلك انه اذا مات حنط أنفه فقد خافت العقوبة فيه فلامعنى لصلبه لانه انما هو صفة من صفات القتل أو تشبيه للقتل بصدوقه فاذا أتى القتل بالموت سقطت صفته وتوابعه وانما يصلب ليطهر قتله وليبقى فينظر اليه فيزدجر به واذا مات فلامعنى لصلبه لبقى على هذه الحال لانها حال كل نفس وأما اذا قتل في السجن فقد وجب القتل فثبت توابعه (فرع) واختص أصحابنا في بقاءه على الجذع فقال أصبح فلا بأس أن يحل لمن أراد من أهله أو غيره من ازاله فيصلى عليه ويدفن وروى ابن سحنون عن أبيه اذا صلب وقيل نزل تلك الساعة يدفع الى وليه يدفنه ويصلى عليه وقال ابن الماجشون م. ورواها ابن حبيب عنه لا يمكن منه أهله ولا غيره حتى تفي الخشبة وتؤكل كلة الكلاب وجه القول الأول انه ميت على الاسلام قتل في عقوبة فثبت له حكم الصلاة عليه والدفن كسائر من قتل في حد ووجه قول ابن الماجشون أنه انما صلبه لتسليم أمره ويبقى معنى الازدجار به وذلك بنا في ازاله (فرع) فاذا لما نزل فقد قال سحنون نزل فغسله أهله ويكفن ويصلى عليه ثم رأى اعادته الى الخشبة ففعل وروى ابن سحنون أنه قال ذلك لمن سأله من الأندلس قال وأما الذي قال لي أنا فلا يعاد الى الخشبة ولا يترك عليها بعد القتل ولكن ينزل ويدفع الى أهله فعنى القول الأول انه يبقى على الخشبة لبقى وجه الازدجار به وعلى القول الثاني انه يقتل بعد الصلب لتسليم صفة قتله خاصة وليس الصلب لبقاء حله (مسئلة) واذا رأى الامام قطعه فانه يقطع يده ورجله م. بخلاف والأصل في ذلك قوله تعالى انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن ينزلوا أو يصلبوا أو تطع أي يدهم وأرجلهم من خلاف أو

ينقومان الأرض وذلك أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولو كان أقطع اليمنى أو كانت يده اليمنى
شلاء فقد قال أشهب تقطع يده اليسرى ورجله اليسرى وقال ابن القاسم تقطع يده اليسرى
ورجله اليمنى ووجه قول أشهب أن المقطع أول مرة تعلق بيده اليمنى والرجل اليسرى فإذا منع
من قطع اليد اليمنى مانع انتقل القطع إلى اليد اليسرى وبقي القطع في الرجل اليسرى على ما كان
فانه لم يمنع منه مانع ووجه قول ابن القاسم أن الخلاف مشروع في قطع اليد والرجل بنص القرآن
قال الله تعالى أو تمطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فإذا تعذر ذلك بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
وانتقل إلى اليسرى وجب أن ينتقل قطع الرجل إلى اليمنى وبذلك يوجد الخلاف قال محمد ولا يجلد
مع القطع من خلاف والله أعلم وأحكم (فرع) والقطع في اليدين من السكوع رواه أشهب عن
مالك في العتبية ولذلك يقول الله تعالى أو تمطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وقال في السرقة والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا سكراً من الله فكان القطع في الحراية كالقطع في
السرقة الآن المحارب يقطع في يسير ما يأخذه وكثيره ولا يعتبر فيه نصاب ولا السرقة يعتبر فيها النصاب
لأن آياتها مخصوصة بالسنة والله أعلم وقال أشهب لا يقطع فيها دون النصاب ودليلاً من جهة المعنى
أن ما لا يعتبر فيه الحز لا يعتبر فيه النصاب كاسقاط العدالة (مسألة) وأما النفي فقد قال ابن
القاسم في قول مالك يؤخذ بيسر ذلك وهو الجلب والنفي قال الفاضل أبو محمد النفي المار به في آية
المحارب بين هواجرهم من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره وجبهم فيه وقال أشهب وإن جلدته مع النفي
لضعف وإنما استحسنه لما خفف عنه من غيره ولو قاله قائل لم أعبه قال ابن القاسم عن مالك النفي
ويحبس حيث ينفي إليه حتى تظهر توبته قال أصبغ يكتب إلى عامل البلد الذي ينفي إليه بذلك قال
ابن القاسم عن مالك وليس جلدته حد الاجتهاد إلا ما فيه وقال مطرف عن مالك إذا استحق عنده
النفي فليضربه ويصغنه ببلده حتى تظهر توبته فذلك عنده نافي وتغريب وبه قال أبو حنيفة وقال ابن
الماحولون ليس عندنا النفي الذي ذكره الله عز وجل أن ينفي من قرية إلى قرية ليسجن بها وإنما
يقول الله تعالى أو ينقوا من الأرض معناه أن يطلوا أو يفتقروا ويتم تطلبونهم لتقام عليهم العقوبة
فإذا ظفر بهم فلا بد من إحدى ثلاث عقوبات القتل والصلب والقطع هو في ذلك مخير قال وكنا
قال مالك والمغيرة وابن دينار قال ابن حبيب وقوله أشهب وبه أقول قال الفاضل أبو محمد وبه قال
الشافعي وجه القول الأول أنه نفي وجلد أو قيم مقام التل فكان نفيًا وتغريبًا إلى بلد آخر كتغريب
الزاني (فرع) إذا ثبت حكم النفي على قول ابن القاسم وغيره من العلماء فإذ ذلك يختص بالأحرار
وأما العبيد قال ابن القاسم وأشهب في كتاب ابن سحنون لأنفي على العبيد ووجه ذلك اعتبارا
بأثره وقادر بعتل النفي المسلم المحارب من بلد إلى أرض العدو ولكن يصح في أرض القرية
(فصل) إذا أخذ المحارب قبل أن يتوب فقد قال مالك أن لا عفوية لآمام ولا ولي تبيل ولا ربح متاع
وهو جلدته تعالى لا شاعته فيه (مسألة) وإذا رأى العاصي في محارب أو يسله إلى أولياءه من قتل
فعفوا عنه فأما ابن القاسم فقال هو حكم تنفذي لا ينقض للاختلاف فيه وبه قال سحنون وقال
أشهب ينقض ويقتل ولا خلاف أنه لا عفوية به قال ابن الماجشون قال الشيخ أبو محمد في النوادر
يريد أشهب أن الشاذ لا يعد خلافاً إذا قتل واحداً من المصوص فتبيلاً قال ابن القاسم قد استوجب
جميعهم القتل ولو كانوا مائة ألف وذكر العاصي أبو محمد هذه المسئلة فقال إذا قتل أحدهم وكان
سائرهم رأوا أو نالوا بالسرور القتل فإن جميعهم يقتلوا خلافاً للشافعي في قوله لا يقتل إذا قتل

والدليل على ما نقوله أن من حضر الواقعة يشارك في الغنمة وإن لم يشارك القتل فكذلك هذا (مسئلة) لا يراعى في القتل بالحرابة تكافؤ الدماء فيقتل المسلم بالذمي والحر بالعبد وقال الشافعي في أحد أقواله لا يقتل الا من يكافئه والدليل على ما نقوله قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ومن جهة المعنى ان هذا يقتل لا يسقط بالعفو فلم يسقط بعدم التكافؤ أصل ذلك القتل بالردة قال القاضي أبو محمد ولا نه ليس يقتل قصاص وانما هو حق لله تعالى وهذا يحتاج الى تأمل لان قتل الحرابة للإمام تركه اذا رأى غيره أفضل ولا يجوز له ترك القتل اذا كان قد قتل وانما معناه انه حق للآدميين فقط بحق الله تعالى لانه قتل على وجه الحرابة فلم يجوز لآدمي واحد العفو عنه والله أعلم وأحكم

(فصل) واذا تاب المحارب قبل أن يقدر عليه قال ابن الماجشون الذي يستحب ماله في توبة المحارب ما رواه ابن وهب وابن عبد الحكم ان يأتي للسلطان وان أظهر توبته عند جيرانه وأخلد الى المساجد حتى يعرف ذلك منه فبجائز أيضا قال أصبغ وكذلك ان قعد في بيته وعرف أن ذلك منه ترك معروف بن يوبح به بالتوبة جازله ذلك وقال عبد الملك بن الماجشون ان لم تكن توبته الا اتيانه السلطان وقوله جئتك تأبالم ينفعه ذلك حتى يظهر توبته قبل مجيئه لقول الله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن يقدر عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم يبدآن هذا فقد ر عليه قبل أن يظهر توبته ووجه قول مالك ان اتيانه السلطان على وجه التوبة والاستسلام والانتقاد للحق هو نفس التوبة لان المراد من قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم اظهار التوبة وبإتقادها بالقلب فلا طريق لنا الى معرفتها واذا أتى المحارب السلطان على هذا الوجه فقد أظهر التوبة قبل أن يقدر عليه والله أعلم وأحكم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان توبته المحارب قبل أن يقدر عليه تسقط عنه ما كان لله عز وجل من حد الحرابة ويتبع بمقوق الآدميين بحسب ما لو فعلها بغير حرابة فان قتل في حرابته فقتل به قتل قصاص فاعتبرت المسكافاة فلا يقتل الحر المسلم بعبد ولا ذمي وعابه دية النصراني وقبوه العبد في ماله ويقتل بالحر المسلم ان شاء ذلك أولياء المقتول ويجوز عفوهم واذا سقط عنه القتل لعدم مكافاة أول العفو ضرب مائة سوط ويسجن سنة حكاه ابن المواز ووجه ذلك ما قدمناه من ان حقوق الباري قد سقطت عنه بالتوبة وبقيت حقوق الآدميين فاعتبر فيها ما يعتبر في حقوقهم اذا تجردت وقد روى في العتيسة عبد الملك بن الحسن عن أشهب اذا تاب المحارب وقد كان زني أو سرق في حرابته لم يوضع ذلك عنه لانه اذا ن سقط عنه حد الحرابة خاصة دون سائر الحدود والله أعلم وأحكم (مسئلة) واذا قتل أحد المتحاربين في المواز ينعن مالك وابن القاسم وأشهب اذا ولي أحد المحاربين قتل رجل ميم قطعوا عليه ولم يماونه أحد من أصحابه قتلوا أجمعين ولا عفوهم لامام ولا لولي قال ابن القاسم ولو تابوا كلهم فان لولي قتلهم أجمعين ولهم قتل من شاؤا والعفو ممن شاؤا على دية أو دون دية وقال أشهب ان باؤا قبل القدرة عليهم سقط عنهم حد الحرابة ولم يقتل منهم الا من ولي القتل أو أعان عليه أو أسكه لم يعلم انه ير يذفته ولا يقتل الآخرون ويضرب كل واحد منهم مائة ويسجن عاما (مسئلة) واذا أخذ المحاربون مالا فقد ر عليهم قبل التوبة فسد مال مالك وابن القاسم وأشهب في المواز ان أخذ المال أحدهم فقد ر عليه قبل التوبة وقبل القدرة على غيره فانه يلزم غرم جميع ذلك المال أخذه من ذلك حصه أو لم يأخذ ولو تاب أحدهم وتدا قسموا المال فان هذا التائب يغرم جميع المال لأن الذي أخذ المال انما قوى بهم وقال محمد بن عبد الحكم لا نرى على كل واحد منهم الا ما أخذ فعلى هذا سلم أشهب في المال وفرق بينه وبين القتل وسوى بينهما ابن القاسم في

ان كل واحد منهم يؤخذ بما جنى أصحابه (مسئلة) واذا اقيم على المحارب حدا الحاربة فقتل أو قطع
أذني لم يرتع بشئ مما جناه في عهده وان أيسر بعد ذلك واذا تاب قبل ان يقدر عليه اتبع في عهده
بأموال الناس كالسارق ويقطع في السرقة قالة مالك وابن القاسم وأشباه الله أعلم وأحكم
(فصل) وتقبل شهادة الذين قطع عليهم الطريق على اللصوص أنهم قطعوا عليهم الطريق قالة في
الموازاة بمالك وابن القاسم وأشباه قالوا لأنه من حدود الله تعالى وتقبل شهادة بعضهم على بعض
بما أخذهم ولا تقبل شهادته لنفسه ولأبائه وتقبل شهادته ان هذا قتل ابنه لأنه يقتل بالخرابة
لأب الفاص اذا عفو فيه ولو شهد عليه بذلك بعد ان تاب لم تقبل شهادته لأن الحق له في العفو
والقصاص فان سخطون لأن المحاربين انما يقطعون للفاوز حيث لا يئنة الامن قطعوا عليه ويقضى
على المحاربين رد ما أخذوا وان كانوا أسياء قال وذلك اذا كانوا وعدوا فان كانوا عبيدا أو نضارى أو
غير عدول لم يقبلوا ولكن اذا استفاض ذلك من الذكرو كثرة القول أدبهم الامام ويغنيهم (مسئلة)
قال سخطون في كتاب ابنه اد ابغ من شهرة المحارب باسمه ماتا كدواته فأتى من يشهدان هذا قتلان
وقالوا لم يشهد قطعه للطريق أو قطعه على الناس وأخذ أموالهم إلا أن نعره بعينه وفداستفاض عندنا
وأشهر مطعه للطريق أو قطعه للناس أو أخذ أموالهم وما شهر به من القتل وأخذ أموال الناس
والفساد قال فان الامام يقتله بهذه الشهرة وهذا أكثر من شاهدين على العيان أرأيت دبوطا
أحتاج الى من يشهد له انه عاينه يقطع ويقتل (مسئلة) وما وجد بأيدى اللصوص فاذعوا انمال
لم فسد قال أشبه عولم وان كثر حتى يقيم مدعو البينة وأما اذا أقروا انه ما أخذوه بالخرابة
فقبل في ذلك شهادة الرفقة أهل بعضهم لبعض ولا يجوز لنفسه ومن ادعى شيئا ولم تكن البينة فقد
قال مالك في الموازى يؤتى كتاب من سخطون يدفع اليه بعد الاستئذان بعد ان يقضو ذلك ولا يطول جدا
بعد ان يحلف مدعوه يضمنو ذلك ولا يطالب منهم جملة (مسئلة) ولو ادعاه رجلان ولا يئنة لها
حلفا وكان بينهما ما ومن نكل منهما فهو لصاحبه ان حلف فان نكل لم يكن لواحد منهما قالة أشبه
في الموازاة قال محمد وذلك ان المؤمنين يهتألبينها السلطان والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في الذي يسرق أمتعة الناس ﴾

﴿ ما جاء في الذي يسرق
أمتعة الناس ﴾
قال يحيى ومعت مالكا
يقول الأمر عندنا في الذي
يسرق أمتعة الناس التي
تكون موضوعة
بالاسواق محرزة قد أحرزها
أهلها في أوعيتها وضموا
بعضها على بعض انه من
سرق من ذلك شيئا من
حوزه تبلغ قيمته ما يجب
فيه القطع فان عليه القطع
سواء كان صاحب المتاع
عند متاعه أو لم يكن ليلا
كان ذلك أو نهارا

ص قال يحيى ومعت مالكا يقول الأمر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون
موضوعة بالاسواق ومحرزة قد أحرزها أهلها في أوعيتها وضموا بعضها الى بعض انه من سرق من ذلك
شيئا من حوزة تبلغ قيمته ما يجب فيه القطع فان عليه القطع سواء كان صاحب المتاع عند متاعه أو لم
يكن ليلا كان ذلك أو نهارا ﴿ ش قوله في الذي يسرق أمتعة الناس الموضوع بالاسواق محرزة انها
وضعت في السوق على وجه الاحراز لها على ما يقوله من يقصد السوق فينزل فيه من غير حائوت فيضع
متاعه في موضع يتسلم لنفسه موضعا وحزها لمتاعه يضعه فيه للبيع وقد قال مالك في الموازى بما موضع
في السوق للبيع من متاع وان كان على قارة الطريق من غير حائوت ولا تحصين فانه يقطع من
سرق منه ووجه ذلك ان هذا موضع آخر في متاعه كالحائوت (مسئلة) وكذلك الشاة توفى
بالسوق للبيع فانه يقطع من سرقها وان لم تكن مربوطة قالة مالك في الموازاة قال ابن القاسم
وأشبه وكذلك البعير يقوله صاحبه في السوق ليحمل عليه قال مالك وكذلك الأبل المأخوذة موضع
يرتاد فيه الكراء قد عرف لذلك ووجه ذلك ان موقف الشاة للتسويق حوزها ولذلك وقتت به

وكذلك مناج البعير حرز له فن أخرجه عنه على وجه السرقة له حكم السارق (مسئلة) والغسل
يفسل الثياب فينشرها على الشجر فيسرق منها أو يسرق ما على جبال الصباغين من الثياب
المشورة في الطريق روى في الموازية ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك لا قطع في شيء من ذلك
وروى عن مالك لا قطع فيها وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ فيمن سرق
جبال الغسل أو سرق للنساء ثيابا يقطع وجه النول الأول ما احتج به من ذلك أنه موضع لا توضع
فيه على وجه الحفظ لها وإنما توضع فيه على وجه الإصلاح مع كونه مأوى في الأصل فكان بمنزلة
المناشئة في المرحى لا قطع على من سرقها ويقطع من سرقها من حرزها ووجه الأول الثاني أنها
موضوعة فيه على وجه الحفظ وليس ما صدمت نتيجة فيها بما من أن يكون ذلك حرزا لها كالثياب
التي توضع في السوق للبيع فليس ذلك بمناع ما أن يكون ذلك الموضع حرزا لها وإن لم
(فصل) وقوله كالصاحب المتاع عنه لم يكن يقتضى أن ذلك حرز له بانفراده ومن الموضع
ما لا يكون حرزا إلا بشهادة صاحب المتاع أو غيره به منه ومنه قدم بعض ذكر ذلك ومعنى ذلك أن
ما اتخذ صاحبه مستقرا أنه يكون حرزا أو غاب صاحبه عنه والمحرز عنه نزلا ولا فرارا وإنما وضع
فيه ما نزل عليه من أسبابه لا يهايه إلى موضع أو محاولة أمر حتى تفرغ فباخذنه أو وضعه من يده إلى
أن يقوم فيجعله من ذلك لا يكون حرزا إلا مع كونه معه وحفظه له أو غيره فان دمته لم يكن
حرزا ونقل مالك في العتبية والموازية في هذا بر بالسلاية يحرز فيها الطعام وما في حتى لا تعرف
فهذا لا يقطع من سرقه ولو كان المطعم بيتا معروفا قطع من سرق منه ويجوز ذلك
إن الذي أخفى مكانه لم يجعله حرزا ولا اعتد على ذلك وإنما اعتد على الخفاء وسره والذي ترك
ظاهرا وكان يقرب منزله أو اعتمد في حفظه طعامه على موضعه مع قربه من مراعاته ثبت له حكم
الحرز (مسئلة) ومن طرح ثوبا بالصحر أو ذهب خا جف فسرق قال كان منزلا ليزله قطع سارقه
والا لم يقطع ورواه ابن المواز عن ابن القاسم وقال أشهب إن طرحه موضع ضيقة فلا قطع فيه وإن
طرحه بقرب نفسه أو من خبائه أو من خباء أحد به لقطع من سرقه من غير أهل الخباء ومعنى ذلك أنه
إنما طرحه بالقلة ولم يجعل ذلك منزلا له لم يمتد على الموضع في حفظه ولا ثبت للموضع حكم الحرز
وإن نزل بموضع اتخذه محلا ثبت له حكم الحرز لأنه قد اعتمد فيه على حفظ أسبابه وكذلك إن وضعه
بقرب داء أو بقرب خباء أو بقرب خباء غيره وقد اعتمد في حفظه على موضعه وجعله حرزا له لم يكن
من مراعاته أو مراعاة أهل الخباء به من سرقه من لا يشاركه في موضعه ثبت في حقه القطع (مسئلة)
ولو كان صبي على دابة عند باب المسجد فسرق رجل ركاب سرجها فسرقت سرجها عن مالك
في العتبية والموازية إن لم يكن الصبي نائما وكان مستيقظا فعل سارقهما القطع وإن كان نائما فيسبه أن
لا قطع عليه وقال أشهب إن كان نائما فلا قطع على السارق ومعنى ذلك أن الموضع لم يزل له صاحب
الدابة فليس يحرز بنفسه وإنما يكون حرزا بمحفظ الصبي مادام يقظا فإذا نام مع كونه صبيًا زال عن
الموضع حكم الحرز وقال ابن حبيب عن أصبغ فيمن نزل عن دابته وتركها ترى فسرق رجل
سرجها من عليها فلا قطع عليه كن سرق شيئا كان مع صبي لا يدفع عن نفسه وروى ابن المواز عن
أصبغ عن ابن القاسم فمن سرق قرطامن اذن صبي أو سوارا عليه ومعها الصبي الذي لا يعقل
ولا يحرز ما عليه فإن كان معه أحد يخطه قطع السارق وإن لم يكن معه أحد يخطه أو يصحبه فلا قطع
على السارق الآن يكون الصبي في حرز فيقطع سارق ما عليه وإن كان الصبي يعقل ويحرز

دارا فانه حرز لسا كنه دون مالكة فن استعمار بيتا فأحرز فيه متاعا وأغلق عليه بابا فنقب عليه مالك البيت البيت وسرق المتاع فانه يقطع خلافا للساقى والدليل على ما نوقله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ومن جهة المعنى انه مكلف سرق نصبا لاشبهة فيه من حرز مثله فلهذا يقطع كالأجنبي لان كون الحرز ملكا له لا يني عنه القطع كالأول كانت داره فاكرا (مسئلة) اذا ثبت ذلك فن أحرز متاعا في بيت من داره فلا يتناولون تكون الدار غير مباحة أو مباحة فان كانت الدار غير مباحة فساكن الدار واحدا وسكنها جماعة سكنى مشاعا فان جميع الدار حرز واحد لا يقطع الا من أخرج السرقة عن جميعها وان ساكن الدار جماعة كل واحد منهم ينفر دبسكتناه وبغلقه عن الآخر فان كل ساكن مهاجر قائم بنفسه فن سرق من مسكن منها فانه يقطع اذا أخرج السرقة منه وان وجد في الدار ونداءه في قول مالك في الموازية وغيرها وان كانت الدار تدخل بغير اذن فلا يتناولون ينفر دسا كنها أو يسكنها جماعة فان سكنها واحد منفرد قد حجر على نفسه في بعضها ففي العتية من رواية ابن القاسم عن مالك في الدار التي هذه صفتها ولاباب لها انه من سرق من بعض بيوتها فيوجد فخرج به الى الموضع الذي يدخل منه بغير اذن انه لا يقطع حتى يخرج من الدار قال ابن القاسم في كتاب محمد وان كان معه ساكن آخر فليقطع وان لم يخرج من الدار وقال أبو محمد وأما الدار المباحة التي هي طرق للدار المشتركة النافذة فهي عندي كالقياس بالفسطاط ليس الحرز فيها الا من أحرز متاعا على حدة فن نزل منها موصعا ووضع متاعه وتابو فلا ينقلب به ليلوا نهارا وليست أبوابها حرزا لما فيها وهي كاللور تغلق بالليل وتباح بالنهار فعلى من سرق من ذلك الحرز فيها القطع وان أخفى الدار فاذا اجتمعنا بين القولين فان الاذن العام في الدار لا يخرجها عن أن تكون دارا حتى تكون طريقا للدار نافذا فلا يتعلق به حينئذ حكم الحرز وانما يكون كالرخص لا يكون الحرز فيه الا بتأخذه مستقرا فلهذا حكم الدار التي ينفر دبسكتناها لساكن أو حكم مساكين الدار المشتركة وأما ساحتها فقد قال ابن القاسم في العتية ولو نشر في الدار بعض الساكنين ثوبا فسرقة أجنبي قطع ولا يقطع ان سرقه بعض أهل الدار (فرع) وهذا حكم ما يتعلق بالموضع وقد يختلف حكم الحرز باختلاف ما يكون فيه وقد تقدم ما ذكر لأصحابنا في أمتعة البيوت فأما الدابة فتكون في الدار المشتركة فيها البيوت يسكن كل واحد منهم ويتعلق عليهم ويربط بعضهم في الدار دابته في كتاب محمد من خلع بابها أو نفضها فأخذ من قاعها دابة فيؤخذ قبل أن يخرج بها من الدار فالقياس أن يقطع اذا حلها وان بها عن منودها بالأمر البين وان لم يخرجها من الباب وكذلك رزمة الثياب يكون ذلك موضعها مثل الأعمام والأعدال والشئ الثقيل فجد جعل في موضعه فهو كالدابرة على منودها اذا أزره عن موضعه قطع وأما اذا لم يكن فيها الا ساكن واحد أو لساكن فيها فلا يقطع حتى يخرج منها وذلك بنزلة الخشب الملقاة والعمود وأما ما لا يشبه أن يكون ذلك موضعه وانما موضع ليعمل الى مخزنه كالثوب والعتية ونحوه فلا يقطع فيه وان أخرج من باب الدار اذا كانت مشتركة وان لم تسكن مشتركة فالتما يقطع اذا أخرج من باب الدار بين ذلك انما كان موضعه حرزا لها فانه يقطع بنقله عنه في الدار المشتركة لان موضعه حرز له وان كانت الدار غير مشتركة فجميعها حرز له وأما موضع في غير حرزه المختص به لينقل الى حرزه فان كانت الدار مشتركة فلا يقطع فيه لانه ليس في حرزه وان كانت غير مشتركة فجميعها حرز له لانه لا ينقل عنها وانما ينقل فيها من موضع الى موضع فيتمسك القطع بانجازه من جميعه دون نقله من موضعه والله أعلم وأحكم

﴿ ملا قطع فيه ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن عبد السارق وديان حائط رجل
فغرس في حائط سيده فخرج صاحب الودي يلمس ويدفع وجهه فاستعدي على العبد من وان بن
الحكم فسمع من مروان العبد وأراد قطع يده فاطلق صاحب العبد إلى رافع بن خديج فسأله عن
ذلك فأخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر والكثير الجار فقال
الرجل فان مروان بن الحكم أخذ غلاما لي وهو يريد قطع يده وأنا أحب أن تمشي معي إليه فقضيه
بالذي سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعه رافع إلى مروان بن الحكم فقال أخذت
غلاما لهذا فقال نعم فقال مالك ما أنت صانع به قال أردت قطع يده فقال له رافع سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر فأمر مروان العبد فأرسل كثر ش قوله أن عبد السارق
وديان حائط رجل فغرس في حائط سيده فأراد مروان قطع يده والودي والغسيل وهو صغار
التل وقد روى ابن وهب عن مالك في الموازي لا يقطع من سرق نخلة صغيرة أو كبيرة قال القاضى
أبو محمد ولا قطع في الجار والأصل في ذلك سارو بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر ولا
كثر والكثير الجار قال القاضى أبو محمد في الثمر الملق لا قطع فيه لأنه لم يضعه عندك من قصد أحراره
وهو ذلك أن الثمر في الشجر ليس بموضوع على وجه الأحرار وكذلك النخلة والودي ولو وضع
في منبته مالا أحرار وانما وضعت للثأر فلم يكن حرزاً يؤتى في إثبات القطع (مسئلة) ولو أقطع
النخلة من موضعه وأخرج مقطوعة الرأس وأخرج بها لم يقطع ولو كانت خشبة مغلقة تركت في الحائط
اكتفى بها القطع قال ابن القاسم عن مالك إذا قطعها بها ووضعها في الجنان قطع سارقها وكذلك
جميع الشجر قال محمد وأظنه لا حرز لها إلا حيث ألقت فيه أو وضعت فيه لتعمل إلى حرز لها
لم يقطع حتى تقسم إليه وهذا أحب إلى وأحب فيما اختلافاً (مسئلة) ولا قطع في الثمر الملق
رواه القاضى أبو محمد وروى ابن المواز أن ذلك ما كان في الخواطر والبساتين فأما من سرق من
ثمر نخلة في دار رجل ومنزله فمينا يقطع إذا بلغت قيمتها على الجاء والخوف ربع دينار فيجعل
الدار تأثراً في حرز مثل هذا ويكون صاحب الدار ساعداً كما معها والله أعلم وأحكم (فرع) فإذا جدد
الثمار وضع في أصل النخلة ففي التبيين من رواية أشهب عن مالك فيه القطع وإن لم يكن غنسه
حارس كما لا يرعى في الحرز حارس ويقضى بمذهب ابن القاسم في مسئلة الزرع أنه لا يقطع وأحتج
أشهب بن نفعاً بطول مناله وجه قول ابن القاسم أن ذلك ليس بحرز لأنه لا يرق فيه وما هو موضع
ينقل منه إلى الجرب وإذا أودع الجرب قطع سارقها كان أو يابساً وبهذا قال السافى وقال
أبو حنيفة لا يتباع في الأشياء المطبوخة وما يسمع إليه الأساد والدليل على ما نقوله أنه سرق نصاباً من
مال أشبهه فيه من حرز منله فوجب عليه القطع كما سرق يابساً (مسئلة) وأما الزرع فيجسد
ويربط يابساً ويضم بعضه إلى بعض ليجعل إلى الجرب فيسرق من ذلك المكان ففي التبيين والموازي
يقطع سارقها وإن لم يكن معه حارس وليس كالزرع القائم قال في التبيين وموضعه له حرز وربما
طال مقامه فيه وبه قال أشهب وابن نافع وروى ابن حبيب عن ابن القاسم لا يقطع إلا أن يكون له
حائط فيقطع من سرق منه وبه قال أصبغ ووجه ما تقدم (مسئلة) ومن سرق من ثمر المشاة
فلا يقطع عليه حتى يبيع في الجرب ومن في الموضع الذي يجمع فيه ليدل إلى البيع قال ابن القاسم

﴿ ملا قطع فيه ﴾

«وحدثني يحيى عن مالك
عن يحيى بن سعيد عن
محمد بن يحيى بن حبان
أن عبد السارق وديان
حائط رجل فغرس في حائط
سيده فخرج صاحب
الودي يلمس ويدفع
وجهه فاستعدي على
العبد من وان بن الحكم
فسمع من مروان العبد
وأراد قطع يده فاطلق
صاحب العبد إلى رافع بن
خديج فسأله عن ذلك
فأخبره أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا قطع في ثمر ولا كثر
والكثير الجار فقال الرجل
فان مروان بن الحكم
أخذ غلاماً لي وهو
يريد قطع يده وأنا أحب
أن تمشي معي إليه فقضيه
بالذي سمعت من رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فمعه رافع إلى مروان
بن الحكم فقال أخذت
غلاماً لهذا فقال نعم
مالك ما أنت صانع به
قال أردت قطع يده فقال
رافع سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
لا قطع في ثمر ولا كثر
فأمر مروان العبد فأرسل

في العتبية والموازبة ووجه ذلك ما قدمناه

(فصل) وقوله نخرج صاحب الودي يلقس وديه بريدانه وجهه من وسافي حائط سيد العبد فيحتمل أن يكون وجهه به قبل أن يعلق أو بعد ما علق ويمكن إذا اقتلع ان يعلق أو بعد أن يفوت ذلك فيه وعلى الدالين الأولين صاحب الودي يخبر بين (١) (مسئلة) ونقل الودي الى الموضع القريب الذي لا شقة في رده ولا قيمة للجله لا رقت اسرماعه فان نقله الى بلد بعيد تلحق المشقة برده وجله قيمة كثيرة فقدر روى عيسى عن ابن القاسم في العتبية فيمن سرق طعاما فنقله الى بلد آخر فلقسه به فليس له به أخذه وانما له أخذه بمثله في بلد سرقه به الا ان يتراضيا على ما يجوز في السلف وفي الموازبة عن مالك انما له مثله ببلد سرقته لا قيمته ولا أخذه حيث وجدته وقال أشهب هو مخير ووجه القول الاول انما لأخذ مثله في بلد سرقته لم يكن له أخذه حيث وجدته الا انه بمنزلة أن أسلفه اياه حيث وجدته ووجهه من أن أشهب انه بعد نقله وذلك لا يمنع المستحق من أخذ عين ماله كما لو أحدث فيه عملا يغير عنه وما أبين لأنه لا تميز عينه بالنقل (مسئلة) وأما في غير السارق المتاع فلا يصح لو ان يكون ذلك في الحرز أو خارجا من الحرز فان وجد داخل الحرز كالشاة يذبحها أو الطيب يطيب به أو الثوب ينطعمه فان بلغ قيمته ما خرج به منه النصاب لم يملكه القطع وان لم يبلغ ذلك فلا قطع عليه لأن لم يخرج من الحرز نصابا لم يجب عليه القطع وما أتلفه في الحرز فليس له حكم السرقة وانما له حكم الاتلاف (مسئلة) ولو أكل طعاما في الحرز يبلغ النصاب لم يجب به القطع ولو أتلفه دنابر ثم خرج له ما ألحق لأن الدنابر لم تنلف بالنسب لاعتدوا عليه والله أعلم وأحكم ولو غير ذلك بعد اخراجه من الحرز لم يسقط عنه القطع لأن القطع وجب عليه باخراجه من الحرز (فرع) اذا ثبت ذلك فان قطع السارق وجد صاحب المتاع متاعه بعينه فله أخذه وان أتلف السارق الشيء المسروق فلا يصح لو كان موصرا أو موصرا فان كان موصرا اتبع بغيره وقال أبو حنيفة لا يجتمع عليه الغرم والقطع وكان صاحب المتاع مخيرا ان شاء أغرمه ولم يقطع وان شاء أقطع ولم يغرمه والدليل على ما نقله قوله تعالى فمن اعتدى عليك فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال القاضي أبو محمد ولأن الغرم والقطع لا يتنافيان لاختلاف سببهما لأن الموجب للغرم اتلاف المال والموجب للقطع حق الله تعالى في هتك الحرز واذا لم يتنافيا جاز ان يجتمعا كالعبد المملوك فيه الحد والقيمة لأنه غير معلق عليها حق لله تعالى في هتك الحرز واذا لم يتنافيا جاز ان يجتمعا كما لو غصب أمة فوطئها وهلك عنده للغرم والحد (فرع) واذا كان مسررا فقطع ولم يتبع بشئ خلا للشافعي قال القاضي أبو محمد ولأن اتلاف المال لا يجب فيه عقوبتان والاتباع للغرم عقوبة فلما ناسب بالقطع لم يحصل عليه عقوبة أخرى ومعنى ذلك عندى أن احدي المطالبين متعاقبه والثانية منفصلة عنه متعلقة به فذلكا جمعها (فرع) واذا ثبت ذلك فانما ما يسقط عنه بالقطع ما أتلفه خارج الحرز واذا ما أتلفه داخل الحرز فلا يسقط عنه بالقطع في سره وعصره لأن القطع انما يجب بما أخرج من الحرز وأما ما أتلفه داخل الحرز فلم يجب به قطع فله قيمته على كل حال

(فصل) وقوله فاستدى على العبد يحتمل أن يكون صاحب الودي انما استعدي على العبد في أن يراد له وديه يحتمل أن يكون استعده بمعنى انه طلبه بأن يقطع به فيكون معناه أعده منه بما يوجب القطع عليه وكان سببا لثبوت ذلك عنده امالانه أقام عنده بذلك بينة أو لأنه كان سببا لقرار

خلافه لا يـ حنيفه وأخذ قول السافى في قوله لا قطع في ذلك والدليل على ما قوله قوله تعالى والـ سارق والـ سارقة فاقطعوا أيدهما ودليلنا من جهة المعنى أنه مكافئ لسرق مالا شبهة فيه من حرز مثله كالأجنبي (مسئلة) ولا يقطع الأب بسرقة مال ابنه واختلف في الجذ في الموازنة عن ابن القاسم لا يقطع وقال أشهب يقطع ويقطع من سواهم من القرابات ووجه قول ابن القاسم أنه يدل بأبيه كالأب ووجه قول أشهب أنه لا يقتضي بالشفقة علب فقطع لسرقته كالأجنبي ويقطع الابن بسرقة مال أبيه خلافا للسافى لما ذكرناه لان الابن لا شبهة له في مال الأب بدليل أن الورث بامته سرق فهو كالأجنبي وإذا سرق العبد من مال ابن سيده قطع قاله ابن القاسم في العتية يريد والله أعلم لا نسرق مالا شبهة فيه ولا نفقه له منه وليس قال السيد في وجوب عليه القطع كالسارق مال الأجنبي (فصل) وقول عمر خادمكم سرق متأنك يقتضى أن الخادم لو سرق مال من هو خادمه فلا يقطع عليه وهذا إذا كان جميعه ملكا له فإن كان العبد مشركا فسرق مال بعض من له فيه حصة في الموازنة لا قطع عليه ولو سرق عبدا أو مكاتبك أو مدبرك من مال سيدك أو مكاتبك أو مدبرك مما حاجر عنه لم يقطع. ص. مالك عن ابن شهاب عن مروان بن الحكم أن بلسان قد اختلس متاعا فأراد قطع يده فأرسل إلى زيد بن ثابت فقال زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع. ش. قوله أن مروان أتى بسارق قد اختلس متاعا فأراد قطع يده بمقتضى أن يكون سارقا لـ السرقة تقدمت له قبل هذا الاختلاس من حكم السرقة ولذلك أراد أن يقطع يده. وحيث ذلك أنه ظهر ذلك اليه من حكمه ولكنه أراد الاستظهار على ما ظهر اليه من ذلك أو يحققه ما كان لم يتحقق سؤال أهل العلم زيد بن ثابت وغيره فقال زيد بن ثابت وغيره ليس في الخلسة قطع والخلسة أن يأخذ الشيء مسارعا ويأخذها أخذه منه على غير وجه الاستمرار والسرقة ما علم أخذه على وجه الاستمرار من غير اختلاس ولا مبادرة وقال عطاء يتقطع اليد المختنسة ولا تقطع المختنسة. ص. مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أخذ بنطيحا قد سرق خواتم من حديد فحبسه ليقطع يده فأرسلت إليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاهما قال لها أمية قال أبو بكر فجاءتني وأنا بين ظهري الناس فقالت تقول لك خلتك عمرة يا ابن أختي أخذت بنطيحا في شيء يسير ذكرني فأردت قطع يده قلت نعم قالت فإن عمرة تقول لك لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا قال أبو بكر فأرسلت الببطي. ش. قوله أنه أتى ببطى قد سرق خواتم حديد النبطي بمقتضى أن يكون من أهل الذمة بمقتضى أن يكون نذ أسلم وعلى كلاً الحالين يقطع في السرقة وكذلك المماخذ المستعمل والسافى قولاً ودليله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما وهذا ما يدلنا من جهة القياس أنه حق لله تعالى يتعلق به حتى لا يـ فوجبان بتمام على أهل الذمة والعهد كالحقن (فصل) وقوله بحسبه ليقطع يده بمقتضى ما قلناه من أنه اعتقد وجوب القطع فأراد أن يستظهر بقوة الماء فجاءه إلى أن يتفرغ لذلك ويحتمل أن يكون سجنه ليأتى من يستوفي ذلك منه ويحتمل أن يكون سجنه لمدة وقت منه عليه فسجنه إلى أن يزول المانع من شدة برد أو مرض

أو غير ذلك والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله أخذ بنطيحا في شيء يسير يقتضى اعتبار النصاب ولا حجة الخواتم تنقص عن ذلك ولا يثبت النصاب بقولها وذلك ربع دينار وتقدم ذكره (فرع) وأرساله النبطي عند ما أتى اليه من قولها دليل على حصة فتوى النساء ووجه الأخباف قولهم إذا كن من أهل العلم وإن

• وحديثي عن مالك عن ابن شهاب أن مروان ابن الحكم أتى بلسان قد اختلس متاعا فأراد قطع يده فأرسل إلى زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع. • وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أخذ بنطيحا قد سرق خواتم من حديد فحبسه ليقطع يده فأرسلت إليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاهما قال لها أمية قال أبو بكر فجاءتني وأنا بين ظهري الناس فقالت تقول لك خلتك عمرة يا ابن أختي أخذت بنطيحا في شيء يسير ذكرني فأردت قطع يده قلت نعم قالت فإن عمرة تقول لك لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا قال أبو بكر فأرسلت النبطي

الواحدة تجزئ في ذلك على ظاهر الأمر لانه من باب الخبر والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك والأمر بالمجمع عليه عندنا في اعتراف العبيدانه من اعترف منهم على نفسه بشئ يقع الحذفه أو العقوبة فيه في جسده فان اعترافه جائز عليه ولا ينعى على نفسه هذا قال مالك وأما من اعترف منهم بأمر يكون غراما على سيده فان اعترافه غير جائز على سيده **ع** ش وهذا على ما قاله ان من اعترف من العبيد بشئ يوجب عقوبة في جسده كالقتل والعطع في السرقه وغير ذلك من الحدود فان اقراره نافذ عليه وأما ما كان يوجب اقراره فنقل ربهته الى غير سيده مثل أن يقر بجنابة خطأ أو يقر بما يوجب غراما على سيده أو ديناً في ذمته أو متعلماً برقبته فانه لا يقتل ذلك بقوله إلا أن يصدقه سيده **ع** قاله الشيخ أبو القاسم فانه ينعى في ذلك ولا ينعى في سيده وقتقدم ذكرهنا وبالله التوفيق قال الشيخ أبو القاسم إذا أمر العبد بالسرقه وأتسرك سيده فطعت به العبد والمال لا سيد دون المقر له **ع** ص **ع** قال مالك ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يستعينانهم سرقاهم فطعم لان حالهما ليست بحال السارق وانما حالهما حال الخائن وليس على الخائن ان الأجير ولا خادم المؤمن على الدحول والخر وج **ع** فطعم عليهم لان أخذ هؤلاء ليس على وجه السرقه وانما هو على وجه الخيانة والخائن لا يقطع عليه لان صاحب المتاع قد استثنى على الوصول الى ماسرقوه فأنشبه المودع يحمي ويخون لان التطف في السرقه من سر وطها الحرز ومن أبيع له الوصول الى وضعه فليس ذلك في حقه **ع** ص **ع** قال مالك في الذي يستعير العار بغير جده ما عليه قطع وانما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجهده ذلك فليس عليه ما جده **ع** ط **ع** ش وهذا على ما قاله ان المستعير لا يقطع عليه في جده العار به حلالاً لاجد نحبيل في قوله عليه العطع والدليل على ما نوهه ان هذا مؤمن فلم يجب عليه العطع بمجدهما اثنين عليه كالمودع **ع** ص **ع** قال مالك الأمر بالمجمع عليه عندنا في اعتراف السارق بوجود في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج منه ما ليس عليه قطع وانما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خبز البشر بها فلم يفعل فليس عليه حد ومثل ذلك رجل جلس من امرأه مجلساً وهو يراد أن يصيبها أو ما لم يفعل ولم يبلغ ذلك منها فليس عليه أيضاً في ذلك حد **ع** قال مالك الأمر بالمجمع عليه عندنا انه ليس في الخلسة قطع بلغ منها ما يقطع فيه أو لم يبلغ **ع** ش وهذا على ما قاله ان السارق اذا دخل الخرز فوجد المتاع فأخذ قبل أن يخرج به فلا يقطع عليه لان سرقته لم تتم بعد اخراج المتاع من الخرز ونه له عنه ولو قرب المتاع الى باب الخرز وله آخر خارج من الخرز طع الذي دخل بها وعوب المغرب للمتاع ورايه واجب عن مالك وقاله ابن القاسم وروى العاضى أبو محمد في الذي يعرب المتاع الى النقب يتركه فيه دخل صاحبه من خارج الخرز يذم ما أخذه ان العطع على الذي أخذه وحتى عن الشيخ أبي القاسم انه طالع يقطع ويحتمل أن يقال لا يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع واحدهما وقال العاضى أبو محمد وروى لسان العطع يجب بهنك حرمة الخرز واخراج السرقه منه وموجود ذلك من الخارج فوجب أن يلزمه العطع وقال أشهب اذا أدخل به الخارج الى الخرز فناولها الداخل طعاماً جدياً وأخذ الداخل في الخرز فبطل حروجه وقال ابن القاسم لوجه ما أتدعيهما في البيت في تناولها قطعاً جميعاً فيحتمل قول ابن القاسم الوفاق لقول أشهب وانه اذا قرب الى النقب ولم يناولها فلا يقطع عليه فان تناولها فليس عليه العطع وهذا قال ابن القاسم في الداخل يربط المتاع لغيره الخارج فالحق انهما

أو العقوبة فيه في جسده فان اعترافه جائز عليه ولا ينعى على نفسه هذا قال مالك وأما من اعترف منهم بأمر يكون غراماً على سيده فان اعترافه غير جائز على سيده **ع** قال مالك ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يستعينانهم ان سرقاهم قطع لأن حالهما ليست بحال السارق وانما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع **ع** قال مالك في الذي يستعير العار بغير جده ما عليه قطع وانما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجهده ذلك فليس عليه ما جده **ع** ط **ع** ش وهذا على ما قاله ان المستعير لا يقطع عليه في جده العار به حلالاً لاجد نحبيل في قوله عليه العطع والدليل على ما نوهه ان هذا مؤمن فلم يجب عليه العطع بمجدهما اثنين عليه كالمودع **ع** ص **ع** قال مالك الأمر بالمجمع عليه عندنا في اعتراف السارق بوجود في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج منه ما ليس عليه قطع وانما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خبز البشر بها فلم يفعل فليس عليه حد ومثل ذلك رجل جلس من امرأه مجلساً وهو يراد أن يصيبها أو ما لم يفعل ولم يبلغ ذلك منها فليس عليه أيضاً في ذلك حد **ع** قال مالك الأمر بالمجمع عليه عندنا انه ليس في الخلسة قطع بلغ منها ما يقطع فيه أو لم يبلغ **ع** ش وهذا على ما قاله ان السارق اذا دخل الخرز فوجد المتاع فأخذ قبل أن يخرج به فلا يقطع عليه لان سرقته لم تتم بعد اخراج المتاع من الخرز ونه له عنه ولو قرب المتاع الى باب الخرز وله آخر خارج من الخرز طع الذي دخل بها وعوب المغرب للمتاع ورايه واجب عن مالك وقاله ابن القاسم وروى العاضى أبو محمد في الذي يعرب المتاع الى النقب يتركه فيه دخل صاحبه من خارج الخرز يذم ما أخذه ان العطع على الذي أخذه وحتى عن الشيخ أبي القاسم انه طالع يقطع ويحتمل أن يقال لا يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع واحدهما وقال العاضى أبو محمد وروى لسان العطع يجب بهنك حرمة الخرز واخراج السرقه منه وموجود ذلك من الخارج فوجب أن يلزمه العطع وقال أشهب اذا أدخل به الخارج الى الخرز فناولها الداخل طعاماً جدياً وأخذ الداخل في الخرز فبطل حروجه وقال ابن القاسم لوجه ما أتدعيهما في البيت في تناولها قطعاً جميعاً فيحتمل قول ابن القاسم الوفاق لقول أشهب وانه اذا قرب الى النقب ولم يناولها فلا يقطع عليه فان تناولها فليس عليه العطع وهذا قال ابن القاسم في الداخل يربط المتاع لغيره الخارج فالحق انهما

حد **ع** قال مالك الأمر بالمجمع عليه عندنا انه ليس في الخلسة قطع بلغ منها ما يقطع فيه أو لم يبلغ

بقطعان جميعا وحكام القاضي أبو محمد من المذهب خلافا للسافى في قوله القطع على المخرج وحده
ودليلنا على وجوب القطع عليهما أن كل واحد منهما سارق قد نكأ الحرز بالخروج المتاع منه فالتى
ربطه بمنزلة ماله جعله على ظهر دابة فخرجت به فانه يملكه بالقطع (مسئلة) ولوروى أحدهما
بالتناع من الحرز الى خارجه ثم يؤخه فويل أن يخرج من الحرز فانه يقطع قاله ابن القاسم ورأه عن
مالك أشهب وابن عبد الحكم وروى ابن القاسم عنه يقطع لأن القطع في خروج المتاع لا في خروج
السارق (مسئلة) ولو كان أحد السارقين على ظهر البيت والآخر أسفله فقد قال ابن القاسم إن
أدلى له حبلا فربط به الأسفل المتاع ورى به اليه وقال في موضع آخر ورفعها لعلها يقطعها
قال محمد وهذا أحب الى لتعاونهما على إخراجهما مع حاجتهما الى التعاون وكالتى يعمل على الآخر
ما يخرج به وهذا أخذ أشهب ورأه ابن القاسم وأشهب عن مالك ولوناو الذى أسفل البيت
والذى على ظهر البيت دون الذى في الطريق وقاله ربيعة وعبد الملك وقال الشيخ أبو القاسم القطع
على من أخرجه من الحرز الى الطريق أو أخرجه الذى على ظهر البيت بمنزلة الذى أسفله دون الذى
يناوله من أسفل الدار قال وأحسب أن فى الأسفل وابن عن مالك وجهه الذى على ظهر
البيت بمنزلة الذى أسفله وإنما الإخراج من الحرز بطريقه فى الطريق ومادام على ظهر البيت فلم
يخرج بعد من الحرز ووجه رواية ابن القاسم بنى القطع عن المناول من أسفل الدار انه لم يخرج
شيئا من الحرز وإنما ناوله لمن كان معه فى الحرز فالتقطع على من أخرجه من الحرز وقال ابن وهب عن
مالك لو أخرج الذى داخل الحرز يده بالسرة فقتلنا ولها منه أحد خارج الحرز فالتقطع على الداخل
لأنه هو المخرج لها من الحرز والله أعلم وأحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الجامع)

الدعاء للدين وأهلها

بسم الله الرحمن الرحيم
(كتاب الجامع)

الدعاء للدين وأهلها

حدثني يحيى بن يحيى

قال حدثني مالك بن أنس

عن اسحاق بن عبد الله

ابن أبي طلحة الأنصارى

عن أنس بن مالك أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اللهم بارك لهم

في مكياهم وبارك لهم في

صاعهم ومدهم بمعنى أهل

المدينة وحديث يحيى

عن مالك عن سهيل بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي

هريرة أنه قال كان الناس

إذا رأوا أول الفجر جاؤا به

الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم فإذا أخذوه

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اللهم بارك لنا

في ثمرنا وبارك لنا في

مدينتنا وبارك لنا في

ص مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصارى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في مكياهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم بمعنى أهل المدينة
دعاهو صلى الله عليه وسلم أن يبارك لأهل المدينة في مكياهم وصاعهم ومدهم يقتضى تفضله لها
وحرصا على الرفق بمن يسكنها لما افترض على الناس في زمن الهجرة من سكنها ثم زال حكم الفرض
وبقى الندب ويحتمل أن يريد بالكيل الماع والمصدق كرها أو باللفظ العام ثم كسب اللفظ الخاص
ويحتمل أن يريد به غير ذلك من المكسب ماله أعظم من الأوسق وغيرها وما هو أصغر منها كصف
الموغيره ويحتمل أن يريد بالبركة أن يبارك بركة دنيا وآخرة ففي الدنيا أن يكون الطعام الذى
يكتل هذا الكيل لا خصا صاع أهل المدينة تكثر بركته بل يجزى منه المعدل لا يجزى ما كيل
بغيره أو يبارك في التصرف به على وجه التجارة بمعنى الارباح أو يريد به المكيل فيكون ذلك دعاء
في كثرة ثمارهم وغلاتهم وتجاراتهم وأما البركة الدينية فأنها الكيل يتعلق كثير من العبادات
من أداء كافة الحبوب وزكاة الفطر والكفارات ص مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة أنه قال كان الناس إذا رأوا أول الفجر جاؤا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا
أخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في

صاعنا وبارك لنا في منادى اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونبيك واني عبدك ونبيك وانه دعا مكة واني ادعوك للمدينة بمثل مادعاك بمكة ومثله معهم ثم يدعو اصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر ثم قوله رضي الله عنه كان الناس اذا راوا اول الثمر يريدوا اول الثمر لانهم مقصود ثمارهم اتوا به للنبي صلى الله عليه وسلم تبركا بدعائه واعلامه يبدو صلاح الثمار اما ان كان يتعلق به من ارسل اخصاص الى ثمارهم ليسعوا اكلها وبيعها او التصرف فيها واماليه لموه جواز بيع ثمارهم ليسه صلى الله عليه وسلم عن بيعها قبل بدو صلاحها

(فصل) وقوله فاذا اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا بر يد اخذه لينظر اليه ويدعوهم فيه ثم دعا لهم مع ذلك في مدينتهم بر يد والله اعلم في غير ذلك من مرافقها وما فيها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونبيك واني عبدك ونبيك بر يد اظهار وسيله الى الله تعالى وذكره شئ عليه كما كنتم على ابراهيم ثم قال وان ابراهيم دعا مكة بر يد صلى الله عليه وسلم قوله عز وجل رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات وقوله صلى الله عليه وسلم واني ادعوك للمدينة بمثل مادعاك بمكة ومثله معه قال القاضي ابو محمد في منادى ليس على فضل المدينة على مكة قال لان تضعيف الدعاء لها انما هو اقامه لها على ما قصر منها قال القاضي ابو الوليد رضي الله عنه والذي عندي ان وجه الدليل من ذلك ان ابراهيم عليه السلام دعا لاهل مكة بما يخص بني نعيم فقال وارزق أهله من الثمرات وقال واجعل أئمتك من الناس تهوى اليهم وارزقهم من الثمرات وان النبي صلى الله عليه وسلم دعا لاهل المدينة بمثل ذلك ومثله معه فيعطيه ان بر يد به وبدعاه آخره وهو ولا امر آخرهم فتكون الحسنات تضاعف للمدينة بمثل ما تضاعف بمكة وانما معنى فضيلة احدى القبتين على الاخرى في تضعيف الحسنات وغفران السيئات ويحتمل ان بر يدان ابراهيم ايضا دعا لاهل مكة بما رآه من ابراهيم عليه وسلم بمثل ذلك ومثله معه فيعود الى مثل ما قد مر ذكره ويحتمل ان بر يد ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لاهل مكة في ثمراتهم ببركة فداها الله دعاءه وفيه وأنه صلى الله عليه وسلم دعا لاهل المدينة في ثمراتهم ايضا بمثل ذلك ومثله معه فلا يكون هذا لدليلا على فضل المدينة على مكة في امر الآخرة وانما يدل ذلك على ان البركة في ثمارهم مثل البركة في ثمار مكة اما القرب منها ولها اولكترتها اولفضلها اولالبركة في الاقتيات بها اوليواصل من يقتات بهما من المدينة الى متى ما يتوصل به من يقتات في مكة بخيارها والله اعلم

(فصل) وقوله ثم يدعو اصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر يحتمل ان بر يد بذلك غظم الاجر في ادخال المسرة على من لا ذنب له له منه فان سرور ذلك به اعظم من سرور الكبير والله اعلم واحكم

ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها

ص ما لك عن علي بن وهب بن عمير بن الاجدع ان جعس مولى الزبير بن العوام أخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاه تسلم عليه فقالت اني أردت الخروج جالبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر اقصدي لكع اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصير على لأوائها وشذتها أحد الا كتبه شقيا وشهدا يوم القيامة ثم قول المرأة لعبد الله بن عمر رضي الله عنه اني أردت الخروج تريد من المدينة وقولها اشتد عليها الزمان تريد والله اعلم لقلة الأنواء ولضيق التصرف بهما من أجل الفتنة ولعلها قد افترقت بذلك من منع

صاعنا وبارك لنا في منادى اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونبيك واني عبدك ونبيك وانه دعا مكة واني ادعوك للمدينة بمثل مادعاك بمكة ومثله معهم ثم يدعو اصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر ثم قوله رضي الله عنه كان الناس اذا راوا اول الثمر يريدوا اول الثمر لانهم مقصود ثمارهم اتوا به للنبي صلى الله عليه وسلم تبركا بدعائه واعلامه يبدو صلاح الثمار اما ان كان يتعلق به من ارسل اخصاص الى ثمارهم ليسعوا اكلها وبيعها او التصرف فيها واماليه لموه جواز بيع ثمارهم ليسه صلى الله عليه وسلم عن بيعها قبل بدو صلاحها (فصل) وقوله فاذا اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا بر يد اخذه لينظر اليه ويدعوهم فيه ثم دعا لهم مع ذلك في مدينتهم بر يد والله اعلم في غير ذلك من مرافقها وما فيها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونبيك واني عبدك ونبيك بر يد اظهار وسيله الى الله تعالى وذكره شئ عليه كما كنتم على ابراهيم ثم قال وان ابراهيم دعا مكة بر يد صلى الله عليه وسلم قوله عز وجل رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات وقوله صلى الله عليه وسلم واني ادعوك للمدينة بمثل مادعاك بمكة ومثله معه قال القاضي ابو محمد في منادى ليس على فضل المدينة على مكة قال لان تضعيف الدعاء لها انما هو اقامه لها على ما قصر منها قال القاضي ابو الوليد رضي الله عنه والذي عندي ان وجه الدليل من ذلك ان ابراهيم عليه السلام دعا لاهل مكة بما يخص بني نعيم فقال وارزق أهله من الثمرات وقال واجعل أئمتك من الناس تهوى اليهم وارزقهم من الثمرات وان النبي صلى الله عليه وسلم دعا لاهل المدينة بمثل ذلك ومثله معه فيعطيه ان بر يد به وبدعاه آخره وهو ولا امر آخرهم فتكون الحسنات تضاعف للمدينة بمثل ما تضاعف بمكة وانما معنى فضيلة احدى القبتين على الاخرى في تضعيف الحسنات وغفران السيئات ويحتمل ان بر يدان ابراهيم ايضا دعا لاهل مكة بما رآه من ابراهيم عليه وسلم بمثل ذلك ومثله معه فيعود الى مثل ما قد مر ذكره ويحتمل ان بر يد ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لاهل المدينة في ثمراتهم ببركة فداها الله دعاءه وفيه وأنه صلى الله عليه وسلم دعا لاهل المدينة ايضا بمثل ذلك ومثله معه فلا يكون هذا لدليلا على فضل المدينة على مكة في امر الآخرة وانما يدل ذلك على ان البركة في ثمارهم مثل البركة في ثمار مكة اما القرب منها ولها اولكترتها اولفضلها اولالبركة في الاقتيات بها اوليواصل من يقتات بهما من المدينة الى متى ما يتوصل به من يقتات في مكة بخيارها والله اعلم (فصل) وقوله ثم يدعو اصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر يحتمل ان بر يد بذلك غظم الاجر في ادخال المسرة على من لا ذنب له له منه فان سرور ذلك به اعظم من سرور الكبير والله اعلم واحكم ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها

يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وينق العراق فيأتي قوم
يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون * ش قوله صلى الله عليه
وسلم يفتح العين فيأتي قوم يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم معنى يسون يقال في زجر الدابة إذا
سبقت بس وس هو من كلام العرب يقال بسست وأبست قل ذلك أبو عبيدة يحتمل أن يكون
معنى يسون يسوقون وقد قيل في قول الله عز وجل وبست الجبال بسا أي سبقت وقال محمد بن
عيسى الأعمش يسوزن يسبرون عناسيرا أقواجا ونز أقول الله عز وجل وبست الجبال بسا قال
سيرت الجبال سيرا قال عيسى بن دينار ونوله يسون معناه يؤلفون أهل المدينة إلى غيرها
ويزنئون لهم الخروج منها وقاله ابن وهب وروى ابن القاسم عن مالك يسون يدعون

(فصل) ونوله صلى الله عليه وسلم فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم يريد من يخص بهم من الأهل
الذين يرحلون رحيله ومن أطاعه من لا يرحل رحيله ونوله صلى الله عليه وسلم والمدينة خير لهم
لو كانوا يعلمون يريد والله أعلم أن ما فوته من الأجر بالالتصالح عنها أعظم وأفضل مما نالته من
الخصب وسعة العيش حيث يتفانون إليه من الأمن والسام والعراق والله أعلم ص * مالك عن ابن
جاس عن عمه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لتزكن المدينة على أحسن
ما كانت حتى يدخل السكب أو الذئب فيعدي على بعض سوارى المسجد أو على المتبرقا أو يارسول
الله فمن تكون النار ذلك الزمان قال العوفي الطبر والسباع * ش قوله صلى الله عليه وسلم
لتزكن المدينة على أحسن ما كانت يحتمل أن يرده في وقت تكون فيه أحسن ما كانت عليه في
أمر دين أو دنيا أو فيها * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والأظهر عندي أن يرده حسن تجارتها
وتعامها ولذلك قالوا له فمن تكون النار يومئذ ويحتمل أن يرده على ما تقدم من حسناتها في وقت
صلاحها وعمارة المسلمين لها فيكون أحسن معنى الحسن كما قالوا في قول الله عز وجل وهو أهون
عليه معناه وهو حين عليه والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لتزكن المدينة ظاهره ترك سكنها فيحتمل أن يكون ذلك
لما منع منع سكنها من فتنة أو شدة مال ويحتمل أن يكون ذلك لئلا يشارهم غيرها عليها خصب أو معنى من
المعاني والله أعلم ونوله صلى الله عليه وسلم حتى يدخل السكب أو الذئب فيعدي على بعض سوارى
المسجد يقتضي إخلاء جملة حتى لا يكون بها من سكنها من لا يمنع هذا والله أعلم ومعنى يعدي على
سوارى المسجد قال ابن بكير معناه يبول وعندي أن حقيقة هذه اللفظة أنه يعط بوله دفعة دفعة
يقال عدا بوله إذا دفعه دفعة وقال أبو عبيدة معناه عدا العرى وغيره يعدي ومنه قيل البعير يمدو
ببوله أدارى به متقطعا

(فصل) وقولهم فمن تكون النار في ذلك الزمان سؤال يحتمل أن يردها به الاستفهام عن
انقطاع الناس عنها جملة وهل يكونون منها على حال من شأنها في وقت النار قال صلى الله عليه وسلم
تكون للعوفي الطبر والسباع وقال أبو عبيدة الهروي العوفي من الوحش والسباع والطير ما يؤخذ
من فولك عنقون فلانا أعفوه إذا أتيت تطلب ممره وقال فلان كثيرا الناس في العافية أي فضائه
السؤال والطالبون فانتفى ذلك انقطاع أهلها عنها وترك تجارتها حتى لا تكون إلا للطير والسباع
والله أعلم وأضاقها إليها يحتمل أن يرده بها أنها تيس منها ويحتمل أن يرده بها أنها تنفرد بها دون
أربابها والله أعلم وأحكم ص * مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت

يسون فيتعلمون بأهلهم
ومن أطاعهم والمدينة خير
لهم لو كانوا يعلمون وينق
العراق فيأتي قوم يسون
فيتعلمون بأهلهم ومن
أطاعهم والمدينة خير لهم
لو كانوا يعلمون * وحدثني
يحيى عن مالك عن ابن
جاس عن عمه عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لتزكن المدينة على أحسن
ما كانت حتى يدخل
السكب أو الذئب فيعدي
على بعض سوارى
المسجد أو على المتبرقا أو
يارسول الله فمن تكون
النار ذلك الزمان قال
للعوفي الطبر والسباع
* وحدثني مالك أنه بلغه
أن عمر بن عبد العزيز
حين خرج من المدينة
التفت

الها فيكس ثم قال يا من احم انخشي أن تكون ممن نفت المدينة ﴿ شريد عمر بن عبد العزيز والله أعلم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انها تنفي خبيثا فخاف أن يكون ممن نفت المدينة لكونه ممن الخبيث لخالفه سنة أوضلال عن هدى ومنله من أهل الفضل والدين يخاف على نفسه وقال ابن أبي مليكة أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخافون النفاق على نفسه وقال الحسن ما حافه الا مؤمن ولا آمنه الا منافق وقال ابراهيم التيمي ما عرضت قولي على عمل الا خشيت أن أكون مكنيا فقل هذا أهل الدين والعلم والفضل من الخوف على أنفسهم والاهتمام لها والله أعلم

﴿ ما جاء في تحريم المدينة ﴾

ص ﴿ مالك عن عمرو بن مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم ان ابراهيم حرم مكة واني أحرّم ما بين لابتيها ﴿ ش قول أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد قال عيسى بن دينار معناه بداه فقال صلى الله عليه وسلم هذا جبل يحبنا ونحبه قال عناد بن جهم قال القاضى أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن يكون معناه انتفاعنا به انتفاعنا بمن يحبنا في الحايه وغير ذلك من وجود المنافع ويحتمل أن يريد به أن يحبنا له محبتنا لم يحتمل بعينه انه يحبنا فهو كد الجنب والله أعلم (فصل) ورواه صلى الله عليه وسلم اللهم ان ابراهيم حرم مكة وروى يحيى بن مزين عن طرف عن مسلم بن خالد الزنجي حرم مكة بمالي المدنه نحو من أربعة أيال أو دنائشاً نحو التسعم بمالي طريق العراق على ثمانية أيال وبمالي طريق نجد سبعة أيال وبمالي طريق أيبال موضع بمال به أضاة وبمالي جده عشرة أيال بالحبيبية ﴿ قال القاضى أبو الوليد رضي الله عنه هذا الذي ذكره فيه بطر والذى عدى ان بين مكة وعرفة نحو ثمانين عشرين يلا و نحو ما بين مكة والحبيبية وبين مكة والجعرانة وبين مكة وخيبر ثمان مائة مسافر يلا ولو كان بين مكة والمدينة مائة أيال لم يكن بين مكة وجدة مائة مسافر فيه الصلاة وهذا مالك ان بينهما ثمانية وأربعين ميلا وتقصيرها الصلاة وأما غيره اليوم مع الحسن بن الحسن في الحرز في قدر الميلى والذي حكي ابن حبيب أنه باع كل باع من دراهم وأهل الحساب وكثير من الناس معه دون على أن كل باع أربعة أدرع فشاووا لأمر والله أعلم وأحكم وأما الذين هم فأنهم بمكة سدوا سائر أكناف الناس يذكرونها خمسة أيال ولم أسع في ذلك خلافاً لمعنى ما بها ولو كان بين مكة والنجر أربعة أيال أو دون واجب أن يكون بين مكة والحدييه على هذا المقرر بخرم من خمسة عشر يلا ما نفاهاه من ثلاثين يلا

(فصل) ورواه صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة وقد روى ابن عمر بن العدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان مكة حرمها الله ويحرمها الناس ووجه ذلك عدى أن ولده ان ابراهيم حرم مكة فيحتمل أن يكون معناه ادعائى يحرمها وان البارى الى أجب دعاءه وحرمها ويحتمل أن يريد به ان ابراهيم كل ما يحرم باجتهاده وانما ادعاه اجتهاده الى يحرمها فاصف ذلك الى يحرم الله عز وجل لانه أمره حرمه وأضاف يحرمها الى ابراهيم عليه السلام لانه الذى حكم بذلك ويكون المعنى ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس لم يحرمها أحد من الناس من لا يازم يحرم ولا يثبت حكمه لانه لا يؤمر بذلك بالاجتهاد في ذلك ولم يسبق غيره التحريم فلا يلزم الناس امتثال أمره واجتناب ما به عن حرمه

الها فيكس ثم قال يا من احم انخشي أن تكون ممن نفت المدينة ﴿ ما جاء في تحريم المدينة ﴿ حثني يحيى عن مالك عن عمرو بن مولى المطلب عن أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم ان ابراهيم حرم مكة واني أحرّم ما بين لابتيها

أشد وصححها وبارك لنا في مدها وصاعها وانتقل جاحا فاجعلها بالجحفة * قال مالك عن يحيى بن سعيد

أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وكان عامر بن فهيرة يقول

قد رأيت الموت قبل ذوقه * أن الجبان حقه من فوقه

* مالك عن نعيم بن عبد الله المجر عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال * ش قولها رضى الله عنها لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر والعك ازعاج الحى المريض وتجر يكهاياه يقال وعكته وعكا ودخول عائشة رضى الله عنها على أبيها وبلال على وجه العبادته لها وهي من الغرب وقد روى البراء ابن عازب أن أم نال النبي صلى الله عليه وسلم أن يتبع الجنائز ونفوس السلام ولأن ذلك

كان قبل أن ينزل الحجاب وفولها وكان بلال إذا ألق عنه قال عيسى بن دينار يريد تذهب عنه الحى فأفاق وقولها رضى الله عنها يرفع عقيرته قال ابن نافع وعيسى بن دينار تريد صوته قال محمد بن عيسى الأعشى والأذخر والجليل شجر تل طيبتان تكونان بأودية مكة وأراه بر بالعباب فان الأذخر والجليل انما هما بنت وليسا بشجر قال محمد بن عيسى وشامه وطيفل جبلان من جبال مكة

(فصل) ومعنى انشاد بلال اليتين المذكورين على معنى التثنية لمكة ونواحيها والى أسفل هاته مما خلف منها والى التوجه للمقام بالمدينة التى لم يبعدها والى أسفل هاهنا وألف هاهنا وقدر وى أنس بن مالك أن اناسا من عكل أو عريثة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا يا نبي الله اننا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف واستوخوا المدينة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بدود وراغ وأمرهم أن يخرجوا فيه فشر بوا من ألبها وأبوها

(فصل) وقول عائشة رضى الله عنها فحسب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك تريد يقول أى بكر وبلال فماذا اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد دعاء من النبي صلى الله عليه وسلم أن يذهب من أنفسهم الاتصاف عن مغارم مكة وسكنى المدينة والدعاء فى أن يحبب الله إليهم المدينة كحبهم مكة فيكبرون الانتقال عنها كما كرهوا الانتقال من مكة

(فصل) ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم انشاد الشعر على أى بكر وبلال وذلك دليل على جوازهم وقد أنشده حسان وكعب بن زهير ومده الأعشى وكعب بن مالك وجماعة من شعراء الجاهلية والاسلام وانما الشعر مكرام فحسنه كحسن الكلام وقبحه كقبح الكلام وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأن يتلى جوف أحدكم قيصا حتى يذهب خير له من أن يتلى شعر افتدال قوم معناه من الشعر الذى هجى به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من بسى لأن ذلك لا يحل أن يعظم بيت واحدا منه ولا انشاده ولا اصفاء إليه الا لمن يريد الدعى قاله ولا انتصار منه ولا طهران معناه من غاب عليه ومنعه من التعظم على الشريعة وغير ذلك مما يحتاج إليه وفى الغيبة ان مالكا شغل عن انشاد الشعر فقال ما يحض منه ولا يكر ومن عبيد ان الله عز وجل يقول وما عناه الشعر وما ينبغي له قال مالك وبلغني أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعرى أن اجمع الشعراء واسلمهم عن الشعر وهل بقيت معهم معرفته وأحضر لبيد ذلك قال فجتمعهم وسألهم فقالوا اننا لنفر فونفوله وقال لبيد ما قلت يبت تعزى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ قول ما أنزل الله الحمد لك الكتاب لا ريب فيه على التحقيق

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وصححها وانتقل جاحا الى الجحفة يريد أن يذهب عنها الوخامة التى

أشد وصححها وبارك لنا في مدها وصاعها وانتقل جاحا فاجعلها بالجحفة * قال مالك

وحديث يحيى بن سعيد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وكان عامر بن فهيرة يقول قد رأيت الموت قبل ذوقه

أن الجبان حقه من فوقه * وحديث عن مالك عن نعيم بن عبد الله المجر عن

أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال

﴿أما جاء في إجلال اليهود من المدينة﴾ وحدثني عن مالك (١٩٥) عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز

يقول كاتب من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال قاتل الله عليه وسلم أن قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب وحدثني عن مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع دينان عليه وسلم قال لا يجمع دينان بجزيرة العرب

﴿أما جاء في إجلال اليهود من المدينة﴾

ص مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان من آخر ما تكلم به رسول الله عليه صلى الله وسلم أن قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب * مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع دينان بجزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه الثلج واليقين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر قال مالك وقد أجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك فأما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء وأما يهود فدك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الأرض فأقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الأرض فبقي من ذهب وورق وأبل وجمال وأقتاب ثم أعطاهم القيمة وأجلاهم منها * ش قوله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود والنصارى بديوانه أعلم لعنهم الله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب بديوانه أعلم الأرض التي كانت تحت يميني العرب وتلقهم عليها في الجاهلية وقال في حديث ابن شهاب لا يجمع دينان في جزيرة العرب قال عيسى بن دينار وروى عن مالك بجزيرة العرب مكة والمدينة واليمن وروى ابن حبيب بجزيرة العرب من أقصى عدن أبين وما والاها من أرض اليمن كلها إلى ريف العراف في الطول وأما العرض فنجد وما والاها من ساحل الصرا إلى أطوار الشام ومصر في الغرب وفي الشرق ما بين يثرب إلى منقطع المأوى وقال مالك بجزيرة العرب منبث العرب فبيل لها جزيرة العرب لا حاطة البحر والأنهار بها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب بديوانه أعلم لا يبق فيها غير دين الإسلام وإن يخرج منها كل من يشد بن بغير دين الإسلام قال مالك يخرج من هذه البلدان كل يهودي وأنصراني أو ذي كان على غير ملة الإسلام ولا منع ذلك من دخولهم إياها مسافرين فقد كان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يجلب النصارى من الشام إلى المدينة لخدمة الوزير والتمتع منها

(فصل) وقوله فلما أدر عبد الله بن عباس ناداه عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال أنت المائل
 المسكة خير من المدينة قال عيسى بن دينار كأنه كرمه تفضيله مكة على المدينة دار الهجرة قال محمد بن
 عيسى ولو أقره بذلك لضر به ير بلاذبه على تفضيله مكة وهذا من عمر رضى الله عنه يجعل أن يريد
 به أنكر تفضيل مكة على المدينة لا اعتقاده تفضيل المدينة على مكة أو هو يرى ترك الأخذ في تفضيل
 أحدهما على الأخرى إلا أن الوجه الأول أظهر لما شهر من أخذ الصحابة في ذلك دون نكير ومعنى
 أفضل أن لسا كما العامل فيها بالطاعة من الثواب أكثرهما للساكن والعامل بذلك في الأخرى
 ولا خلاف أنه كان السكنى بمكة وغيره ممنوعا والانتقال إلى المدينة مقترضا قبل الفتح وقداختلف
 العامة في ذلك بعد الفتح في حق من تقدمت هجرته قبل الفتح فقال الجمهور أن ذلك في حقهم وقال
 جماعة أن لمن هاجر قبل الفتح أن يرجع إلى مكة بعد الفتح إلا أنه لا خلاف أن المقام بالمدينة كان أفضل
 ولذلك أقام بها النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرون وقدا تنقل جماعة من المدينة إلى العراق والشام
 ولم يرجع منهم مشهور بالفضل إلى سكنى مكة أعرج الباهن صفره من أن يكون له حكم الهجرة
 كعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس والجمهور على خلاف ذلك فلا خلاف أن المدينة أفضل له في
 حق هؤلاء وأما من لم تسكن له هجرة فلا خلاف في أنه يجوز له سكنى مكة وسكنى المدينة وذهب
 مالك أن سكنى المدينة أفضل وقال أبو حنيفة والسائي سكنى مكة أفضل واستدل القاضي أبو محمد
 على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الإيمان ليأرز إلى المدينة ككتاب زاحية إلى
 جحرها قال يخص بذلك المدينة وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمرت بقرية تأكل
 القرى قال فلامعني لفعله تأكل القرى الأعلى ترجع فضلها على غيرها وزادها عليها وقوله صلى
 الله عليه وسلم اللهم حبب لنا المدينة كحببنا مكة وأشد ولا يدعو صلى الله عليه وسلم في أن يحبب لنا
 سكنى المدينة وسكنى غيره أفضل ووجه من جهة المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم اختار سكنها
 بعد الفتح فإن كان ذلك قد افترض عليه فلا يفترض عليه السكنى إلا في أفضل البقاع وإن لم يكن
 ذلك فمن ضاعبها واختاره فلا يختار إلا مستطاة واستطاة الإمامة وفضلاء الصحابة إلا أفضل البقاع
 وفي التسمية قال مالك من مكة وبكف قال كعبه ضرب البيت وكف غيره ذلك برمد القرية

(فصل) ونول عبد الله بن عباس رضي الله عنه وأبو بابة في قوله صلى الله عليه وسلم على أظهر ما سكت به من قبلة
 مكة قال محمد بن عيسى ولم أقره بذلك لضر به ير بلاذبه على تفضيله مكة وإنما أخرجه بفضل مكة
 وهذا لا خلاف في صحته على الجدل الذي كرمه ولذلك قاله عمر رضى الله عنه تأول في بيت الله
 لا يقرى من الله ناداه أنا أعلم أني لا أنكره فلهذا روى أني أنت القائل المسكة خير من المدينة ما مناه
 لا أنكره عليك وإنما أنكره لك ما بلغك من تفضيلها إلى المدينة فهل كان ذلك منك
 فعاد عبد الله بن عباس إلى قوله الأول لم يزد لي ولا لغيري ما أه عنه ثم انصرف ومعنى ذلك والله
 أعلم أنه رأى ما أقره من قوله الأول إذا أعاد ما سواها غير ممنوع

﴿ ما جاء في الطاعون ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد
 الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام حتى إذا كان
 بسمرة لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام قال ابن

﴿ ما جاء في الطاعون ﴾
 وحديثي مالك عن
 ابن شهاب عن عبد الحميد
 ابن عبد الرحمن بن زيد
 ابن الخطاب عن عبد الله
 ابن عبد الله بن الحارث
 ابن نوفل عن عبد الله
 ابن عباس أن عمر بن
 الخطاب خرج إلى الشام
 حتى إذا كان بسمرة لقيه
 أمراء الأجناد أبو عبيدة
 ابن الجراح وأصحابه
 فأخبروه أن الوباء قد
 وقع بالشام قال ابن

وحدثني عن مالك عن

محمد بن المنكدر وعن

سالم بن أبي الصرمولى

عمر بن عبيد الله عن

عامر بن سعد بن أبي

وقاص عن أبيه أنه سمعه

يسأل أسامة بن زيد ما

سمعت من رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

الطاعون فقال أسامة

قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم الطاعون رجز

أرسل على طائفة من بني

اسرائيل أوعى بن كان

قبلكم فإذا سمعتم به بأرض

فلا تدخلوا عليه وإذا وقع

بأرض وأتيم بها فلا

تخرجوا قرارا منه

وحدثني عن مالك عن

ابن شهاب عن عبد الله

ابن عامر بن ربيعة أن

عمر بن الخطاب خرج

الى الشام فلما جاء سرغ

بلغه أن الوباء قد وقع

بالشام فأخبره عبد الرحمن

ابن عوف أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

إذا سمعتم به بأرض فلا

تقدموا عليه وإذا وقع

بأرض وأتيم بها فلا

تخرجوا قرارا منه فرجع

عمر بن الخطاب من سرغ

وحدثني عن مالك

عن ابن شهاب عن سالم

ابن عبد الله

الشام أو يكون ذلك موضع إقامته بالشام والأول أظهر لأنه لم يكن بلغ بعد موضع الوباء فلو كان

موضعه يريد أن يقيم به ولأولاهم بالاحتياج الى الرجوع والله أعلم

(فصل) وقولنا في عبيد رضى الله عنه أفرأمن قدر الله على معنى الاتكار لا نصرافه يريد أنه

ينجو بذلك وينجى الصعابة من الوباء الذى لا يصيب الا من قدر الله عز وجل أن يصيبه وأنه لا يجومنه

من قدر له أن لا يصيبه فقال عمر لو غيرك فالهايا بأعبدة قال محمد بن عيسى وكان عمر يحب موافقته

في جميع أموره وبكره مخالفته ويحتمل أن يكون ذلك لما تحقق من فضله وأمانته فقد ساءه النبي

صلى الله عليه وسلم أمين هذه الأمة

(فصل) وقوله لو غيرك فالهايا بأعبدة قال محمد بن عيسى الأعمشى يريد عمر رضى الله عنه بذلك

لنكتة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله يريد أنه لا يستقدانه بالقرار ينجو مما قدر عليه وأما معتقده أنه

يرجع عما يخاف أن يكون قد قدر عليه من الوباء ون وصل الى ما رجوا أن يكون قد قدر له من السلامة

ان يرجع ولذلك يجوز للانسان أن يتخذ الدرع والجن ويفر من العدو الذى يجوز الفرار منه لكن كثره

ويجتنب الفرار والخوف ولا يكون ذلك فرارا من قدر الله ولا يجوز أن ينجو به مما قدر الله تعالى بل

أكد به ما موره وقد مثل ذلك عمر بن الخطاب تمثيلا لهما بما أسلمه أبو عبيدة وهوان من كانه ابل

يريد حفظها وحسن القيام عليها فبسط بها واديا له عدوتان احدهما خصبة والأخرى جذبة أليس ان

رعى الخصبة رعاها بقدر الله عز وجل وان رعى الجذبة رعاها بقدر الله يريد أنه مثل أمره ان انصرف

بهم الى موضع يأمن به الوباء انصرف بقدر الله عز وجل وان أقدمهم على ما يخاف عليهم من الوباء

أقدمهم عليه بقدر الله فكذلك صاحب الابل أن ينزل بها الجانب الخصب ولا يعد بذلك أنه فار من

قدر الله بل مياحبتنا تمثيلا لأمر الله سبحانه ومسلما لنفسه وراجيا خبره فكذلك الامام

بالمسلمين اذا انصرف بهم عن بلاد الوباء الى بلاد الصنوف والسلامة والله التوفيق

(فصل) وقوله فجاء عبد الرحمن بن عوف فقال ان عندي هذا عما يقتضى ان ما عنده من العلم

في ذلك مقدم على ما كان عند غيره من رأى فان كان موافقا له فهو موافق وان كان مخالفا له وجب تقديمه

عليه الا أنه قد دافع الاجماع من جميعهم على صحة القوم بارأى والقياس لان كل واحد منهم قال في ذلك

برأيه ولم يكن عند أحد منهم أثر ولم تذكر عليهم ذلك عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ولا غيره مع أن

القضية شاعت وانتشر روى جميع بلاد الاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم اداهم به بأرض

فلاتقدموا عليه يريد المقيمين للتضرع واداء وقع بأرض وأنتم بها فلاتخرجوا قرارا منه استسلاما

للاعداء رضى الله عنه وأما رأى الذى اختار ما صاع عنده من أمر النبي صلى الله عليه وسلم

والله أعلم ص مالك عن محمد بن المنكدر وعن سالم بن أبي النضر ولى عمر بن عبيد الله عن

عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع يسأل أسامة بن زيد ما سمعت من رسول الله صلى الله

عليه وسلم في الطاعون فقال أسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز أرسل على

طائفة من بني اسرائيل أوعى بن كان قبلكم فإذا سمعتم به بأرض فلاتدخلوا عليه وإذا وقع بأرض

وأتيم بها فلاتخرجوا قرارا منه مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ان عمر بن

الخطاب خرج الى الشام فاجامع رعى بلفان الوباء قد وقع بالشام فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم به بأرض فلاتقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا

تخرجوا قرارا منه فرجع عمر بن الخطاب من سرغ مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

أن عمر بن الخطاب أثار رجس بالناس مر مرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف **ش** قوله صلى الله عليه وسلم رجس أرسى على طائفتين من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم يحتمل وجهين أحدهما أن يريد أنه أول منازل إلى الأرض وحديث بالناس حدث بهم على هذا الوجه والوجه الثاني أن يكون نزل في بلد على أنه غريب وأنه تكرر بعد ذلك في ذلك البلد وقد روي أنه كان عذاباً لأولئك ورجة للؤمنين لمن ظهر ببلده أو قام صابراً محتسباً فاصيبه ونسروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطاعون شهادة لكل مسلم وروى عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطاعون شهادة لكل مسلم وروى عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كان عذاباً لعن الله على من يشاء فجعله رجة للؤمنين طيس من عبد منع الطاعون فيبكت في بلده صابراً يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد

(فصل) وقوله فلا تخفوا فراراً منه خص بالخرج الخروج على هذا الوجه فيجوز لمن أراد الخروج منه فذلك الوجه من حاجة نزل به إلى السفر منه أو الانتقال عنه ويجوز أن استوخ زمان استوخ أرضاً أن يخرج منها إلى بلد أو في جملة ما روي أن أسير به مالك أن ما سار من شكل أو عن سنة راء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلا وبألا ملازم أنواياني الله أنا كذا أو من ع ولم يكن أهل ريف واستوخوا المدينة فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بدود وبراغ وأمرهم أن يخرجوا فيه

(فصل) وقول سالم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أثار رجس بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يحتمل أن يكون أي بلدته ما دى به عرفى الناس أنه أصبح على ظهر وارجعه به أبو عبيدة من أنكار الرجوع عليه قبل أن يأتي عبد الرحمن بن عوف ويحتمل أن يكون بلده ذلك فتأول في قوله أني أصبح على ظهر أي على سفر رايه ولم يعينه وانما أي الاستخارة فيه ومعاودة المناورة إلى العنوان معني قول أي عبيدة له فراراً من قدر الله معناه أنه أنكر عليه الارتياح في مثل هذا والتوقف عن الإقامة عليه والله أعلم **ص** مالك أنه قال لعني أن عمر بن الخطاب قال لبيت بركة أحب إلى من عشرة أياب بالشام * قال مالك يريد لطول الأعمار والبقاء ولشدة الوباء بالشام * **ش** قوله لبيت بركة أحب إلى من عشرة أياب بالشام قال محمد بن عيسى ركة هي أرض بني عامر وهي ما بين مكة والعراق وقال ابن قتيب ركة من أرض الطائف في أرض مصحفة وقال محمد بن عيسى وهي أرض صحراوية فأراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ساكنها أطول أعماراً وأصح أبداناً من الوباء والمرض ممن سكن الشام وغيره من البلدان * قال عيسى ولم يرد بهذا سكني الأرسى يريد في أعمارهم ولكن لما أمر الله عز وجل أعمارهم طويلاً أسكنهم تلك البلدة قال عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك يريد بركة ووباء الشام * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أن الله عز وجل قد أجرى الملاءمة بصفة من سكن ركة وطول أعمارهم وأمراض من سكن الموضع الذي أراد من الشام وفصر أعمارهم ولعله أراد ركة وما قاربها كما جرت العادة بأن من تناول نوعاً من الطعام والشراب صحبه مع من تناول نوعاً آخر كثرت أمراضه وإن كانت الأمراض معلقة بالمدر يتعلق الموت والله أعلم وأحكم

بالناس من سرغ عن حديث
أن عمر بن الخطاب أثار رجس
عبد الرحمن بن عوف
* وحديثي عن مالك أنه
قال بلغني أن عمر بن
الخطاب قال لبيت بركة
أحب إلى من عشرة
أياب بالشام قال مالك
يريد لطول الأعمار والبقاء
ولشدة الوباء بالشام

استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار يخرج من قول مسلم بن يسار الجهنى سئل عمر بن الخطاب عن هذه الآية وإذا خسر بك من بني آدم من ظهورهم ذر ياهم الآية دليل على أن المحابة كانت تشكك في هتفه المعاني من الاعتقادات وتبصت عن حقائقها وتفتي بذلك حتى نظهره ونستل عنه الأئمة والخلفاء لتعقب على الصواب منه وتنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ما حفظته عنه وإن قول من قال من علماء التابعين كانوا يكرهون الكلام في أليس تحت عمل الإيمان صرف إلى أحد أمرين إما أن يتوجه إليه في ذلك إلى من ليس من أهل العلم من يخاف أن تزل قدمه وتعلق قلبه بشبهة لا يقدر على التخلص منها قال مالك رحمه الله كان يقال لا يمكن زائغ العلب من أدنك فأنك لا تدري ما يفتلك من ذلك ولقد سمع رجلا من الانصار من أهل المدينة ساء من بعض أهل القدر فعلق قلبه فكل بأني اخوانه الذين يستصحبهم فإذا نهروا قال فكيف بما علق قلبي لو علمت أن لله رضا أن ألقى نفسي من فوق هذه المنارة فطلت والوجه الثاني أن يتوجه المنع في ذلك إلى أن يشكك في ذلك بمذهب أهل البدع ومخالف السنة

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بهيئة يقتضي أن البارئ تعالى موصوف بان له يمينا قال الله تبارك وتعالى والسموات مطويات بيمينه وروى أبو الزناد عن الأعرج بن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يد الله ملائكة لا تعصيانها نعمة ورواه معمر بن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بين يمين الله ملائكة لا يعصيانها شيء معناه الليل والنهار أرايتهم أنفق من خلق السموات والأرض فانه لم ينفق شي مما في يده وعرضه على الماء وبه الأخرى القبض أو القبض ورفع ويخفض وروى مالك عن سمعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يقرأ أهل الله أحد والذى نفسي بيده أنها لتعمل ثلث القرآن وقال الله عز وجل بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول شيء خلقه الله عز وجل القلم خلقه فأخذ به يمينه وكلنا يده يمين وأجمع أهل السنة على أن يده صفة وليس بجوارح كجوارح الخلق فإن الله سبحانه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وروى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه جاء جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد إن الله يضع السموات على أصبع والأرضين على أصبع والجبال على أصبع والشجر على أصبع والأهبار على أصبع وسائر الخلق على أصبع ثم يقول بيده أنا الملك أن ملوك الأرض فصلحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجيبا منه وتصديقا له ثم قال صلى الله عليه وسلم وما قدر وألله الحق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه وقال جماعة من أهل العلم الأصعب النعمة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاستخرج منه ذرة فقال هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرة فقال هؤلاء للنار ويعمل أهل النار به لو لم يمتضى والله أعلم أنه خلق هؤلاء ليدخلهم الجنة وخلق هؤلاء ليدخلهم النار وخلق هؤلاء ليدخلوا بعمل أهل الجنة وخلق هؤلاء ليدخلوا بعمل أهل النار وروى عبد الله بن مسعود حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق أن خلق أحدكم كبحم في بطن أمه أربعين يوما أو أربعين ليلة ثم يكون علقة مثله ثم يكون مفتة مثله ثم يبعث الله إليه الملائكة فيؤدون بأربع كلمات فيكسبر زهوا وجهه وعمله

استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار

وشق أو سعيدهم بنفع فيه الزوح فان أحكم يعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل النار فيدخل النار وإن أحكم يعمل بعمل أهل النار حتى لا يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها وهذا يقتضي أنه سبق الكتاب بما يعمل ويخاص به إليه وأنه قد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً صالحاً ثم في آخره عملاً سيئاً ثم يموت عليه وينقلب إليه ويسبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً سيئاً وفي آخره عملاً صالحاً ثم يموت عليه فيصير إليه

(فصل) وقوله فقال رجل يا رسول الله ففيم العمل معناه فإذا كان قد سبق الكتاب بمكان أحسننا من الجنة والنار وأنه لا يحيد عنه ولا بد من غير تكلف العمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم إن الله تعالى إذا خلق العبد الجنة استعمله يعمل أهل الجنة أو إذا خلقه للنار استعمله يعمل أهل النار يريد صلى الله عليه وسلم والله أعلم أنه قد سبق الكتاب بما عمل من خيراً أو شراً ليسبق الكتاب بما يصير إليه من الجنة أو النار وقدرى أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كُنَّا فِي جَنَازَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَن مَنَعَ نَفْسٍ مَنَفُوسَةً أَنْ تَكُتِبَ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْأَقْدَامُ كَتَبَتْ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَنْتَكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَتَدْعُ الْعَمَلُ قَالَ أَمَا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيَسَّرُ رُبَّ لَعْلٍ الشَّافَةِ فَيَسِّرُ رُبَّ لَعْلٍ الشَّافَةِ ثُمَّ قَرَأَ فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَآتَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى الْآيَةَ

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة وفي أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار يقتضي أن آخر الإنسان أحق به وعليه يجازى وقد تقدم ذلك في حديث ابن مسعود ووجهه أنه إذا كان أول عمله سيئاً وآخره حسناً فقد تاب من السيئ وحكمه حكم التائبين ومن انتقل من العمل الصالح إلى السيئ حكمه حكم المرتد وانتقل إلى الفسوق على ذلك يكون جزاؤه واقعاً على من لا مالاً له بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسك بهما كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ١ ش قوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسك بهما على سبيل الخس على تعلمها أو التمسك بهما والافتداء عما فيها وبين صلى الله عليه وسلم الأمرين فقال كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يريد الله أعلم ما سنه ونشره وأبنا عن تحليله وتحريمه وغير ذلك من سننه وهذا فيما كان فيه كتاب أو سنة وما لم يكن فيه كتاب ولا سنة فرددوا إليها ومعه ٢ بهما وقدرى ابن وهب عن مالك في المجموعة الحكم على وجهين فالأدى يحكم بالقرآن والسنة فذلك الصواب والذي يجهل العالم نفسه فيه فالمرأى فيه شيء فعله يوفق وثالث متكلف بما لا يعلم فما أشبهه أن لا يوفق مقتضى هذا والله أعلم أن الحكم بالكتاب والسنة مقدم فيافية كتاب أو سنة وما عدا ذلك فيه اجتهد العالم فيه بالمرأى والقياس والرد إلى ما ثبت بالكتاب والسنة وأما الجاهل فلا يتعرض لذلك فإنه متكلف بما لا يعلم وبما لم يكنه ويوشك أن لا يوفق ٣ ص ١٢٢ مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس البخاري أنه قال أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاوس ومعه عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز ٤ ش قول طاوس أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون على وجه التصحيح لما حكاه لفضل القائلين له وعلمهم ودينهم وأنهم

١ وحديثي عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسك بهما كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ٢ وحديثي يحيى عن مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس البخاري أنه قال أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاوس ومعه عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز والعجز

الذين هموا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلموا ما جاء به وشكروا أخذهم وسامعهم لما قاله
 وفيهم المراد وسؤلهم النبي صلى الله عليه وسلم عما أشكل عليهم واتفاقهم على صحة النقل عنه فيه هم
 يقولون كل شيء بقدر وقد قال العز وجل أنا كل شيء خلقنا بقدر ويحصل من جهة مقتضى
 لسان العرب معنى أحدها أن يكون معناه خلقنا منه شيئا مقدرا لا يراد عليه ولا ينقص منه الثاني
 أن يكون معناه خلقناه على قدر ما لا يزداد فيه ولا ينقص منه قال الله سبحانه ونمائي قد جعل الله
 لكل شيء قدرا والثالث أن يكون معناه تقديره عليه قال جل ذكره بلى قادرين على أن نسوي بنانه
 الرابع أن يراد به بقدر أن نخلق في وقته فقدر له عز وجل وقتنا خلقه فيه وقال الحسن الخواص
 أملى على علي بن المديني سألت عبد الرحمن بن مهيدي عن القدر فقال كل شيء بالقدر والطاعة
 والمعصية بقدر وتما عظم القرية من قال أن المعاصي ليست بقدر وقال العلم والقدر والكتاب
 سواء وعرضت كلام عبد الرحمن على يحيى بن سعيد فقال لم يبق بعد هذا الخليل ولا كثير وهذا الذي
 قاله عبد الرحمن بن مهيدي في الجملة هو منهج أهل السنة وهو موافق لمعنى الحديث غير أن العلم
 والقدر والكتاب كل واحد منها يرجع إلى معنى يختص به غير أنها ما من مقار به وقد تستعمل من
 طريق تدار بها معنى واحد قال مالك وقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب الله تبارك
 وتعالى لعلماني أعلمه من علمه وجهه من جهله يقول الله عز وجل فانكم وأنبيس من أنتم عليه
 بفاتين إلا أن هو صال الحليم وقال نوح رب لا تنزلني على الأرض من الكافرين ديارا المان أن تدرهم
 يضادوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا وأخبر نوح عن لم يكن بانه فاجر كفار بما سبق لهم من الله تبارك
 وتعالى وبمرته تلمس قال مالك وما رأيت أهله من الناس إلا أهل بضاعة عقول وخفة وطيش وقد
 اعتقدت في هذا الباب على إيراد أقوال الفقهاء والحديث لما في أقوال غيرهم من الغموض وما في
 احتجاجهم مع المخالف من التطويل وتبلغ الفاضل أبو بكر بن الطيب المالكي في كتبه من دنا
 الباب إلا أن يبدله ولا حاجتنا الطالب إلا ليسر منه وكان الشيخ أبو ذر محمد بن أحمد الهروي مالكي
 وكان على مذهبه وهم أخذ عنه وكان الشيخ أبو عمران موسى بن حجاج القاسمي فدرج إلى وأخذ
 عنه سبعة وكان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد والشيخ أبو الحسن علي بن محمد المابسي يتبعان
 مذهبهم وقرأ عليه القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر وهو ممن أخذ عنه واتباعه وعلى ذلك أدركت
 علماء شوخنا بالشرق وأهل هذه المفاطم الذين زيارهم بهم أهل السنة
 (فصل) وقوله سمعت عبد الله بن عمر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قول كل شيء بقدر
 حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز وعلى وجه الشك من الراوي ومعناه والله أعلم كل شيء
 بقدر وإن العاجز قد يعجزه والكيس قد تدركه وله أن أراد بذلك العجز عن الطاعة والكيس
 فيها وجه من أن يراد في أمر الدين والله أعلم والله أعلم صرح مالك عن زيد بن سمدة عن عمرو بن
 دينار قال سمعت عبد الله بن عمر بن عبد الله بن الخطاب يقول في خطبته أن الله عز وجل خلقنا من
 رضى أن عني في خطبة من الله عز وجل والهادى والهادى والهادى من الله عز وجل
 مختلفا له متدولا والنطق والحض إلى الأخذ فيه والاعمال له والإشاعة له ومعناه ولذلك كان
 عبد الله بن أبي ربيعة في خطبته في المحافل ومجمع الناس والله أعلم قال الله جل ذكره أخبرنا عن
 كل شيء عليه السلام في مناجاته أن هو لا تقتل فضل بر امرئ نساء وتهدى من نساء والهادية
 تكون في شئ من أحد مما معنى الاعتصام والارشاد يقال أهديت فلانا الطريق أي أرشدته إليه

وحدثني عن زيد بن سعد
 عن عمرو بن دينار أنه قال
 سمعت عبد الله بن أبي ر
 يقول في خطبته أن الله
 هو الهادي والهادي

والآخر بمعنى التوفيق قال الله عز وجل انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء معناه والله أعلم لا توفق من أحببت ولكن الله يوفق من يشاء ولا يجوز أن يرده بها هذا الارشاد والايضاح لانه لا خلاف بين المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم تدأرشدين وأوضح وبلغ من يحب ومن لا يحب وأما الفتنة فمناه في كلام العرب الاخبار الأنها مستعملة في عرف الغالب بمعنى الخذلان يقال فتن فلان إذا خذل وصل وفلان مفتون ويدل على صحة هذا التأويل انه قال الهادي بمعنى الموفق فمناه والله أعلم انه الموفق بفضل الله والخذل لمن شاء بعينه لا الله الا هو الفاعل لما يريد ص **ع** مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك أنه قال كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال مارأيك في هؤلاء القدرة قال فقلت رأيي أن تستيتهم فان قبلوا والا عرضتهم على السيف فقال عمر بن عبد العزيز وذلك رأيي * قال مالك وذلك رأيي **ع** ش قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه مارأيك في هؤلاء القدرة * اختلف أهل العلم فيما هو با قدر يتفقال قوم من أهل العلم سمو بذلك لانهم نفوا القدر كما سمى داود بن علي الأصمى القياسى لانه في القياس وقال قوم سمو بذلك لانهم ادعوا أن لهم قدرة على خلق أفعالهم ونفوا قدرة الباري سبحانه عليها قال عبد الملك بن الماجشون ويدهى القدرى ان الأمر اليه وانما شاء فعل وأنه ير يدان يعصى وان الله تعالى ير يدان يطيع فيكون ما أراد هو ولا يكون ما أراد الله عز وجل * وأما المعتزلة منهم طائفة من القدرة واختلف العلماء في تسميتهم بذلك فقالت طائفة سميت بذلك لان عمرو بن عبيد كان يلزم مجلس الحسن البصرى ثم انه قال بالقدرة ومما خالف فيها الحسن ثم اعترضه وروى عنه جاس الحسن فسموا بذلك معتزلة وقيل ان العصاة رضى الله عنهم كان جميعهم على مذهب أهل السنة يقولون ان المذنبين من المؤمنين في المشقة ثم حدث الخوارج فكفروا بالذنوب ثم حدثت المعتزلة فاعتزلوا الطائفة بين قالوا ان المرتكب للكبائر ليس بمؤمن ولا كافر وانما هو فاسق لكنه مخلد في النار * وأما المرجئة قال ابن حبيب هم الذين يدعون أن الايمان قول بلا عمل يريدون أن يشرب نفس الايمان وهو التصديق يستحق النجاة من النار ودخول الجنة وانما ذهب أهل السنة ان الايمان قول وعمل يريدون أن الايمان الذي يستحق به النجاة من النار ودخول الجنة فهو الأعمال ايماناً وهي في الحقيقة شرائع الايمان التي تجب من البار امتثال ما أمر الله تعالى به منها والايمان في الحقيقة هو التصديق لكنه من وجد منه الايمان دون شرائعه فلا يقطع بأنه ينجو من النار وانما يقطع بأنه يدخل الجنة إيماناً بغير الله لا ابتداء فدخله الجنة أو يعافيه على ترك العمل ثم دخله الجنة بفضل رحمة قال الله عز وجل ان الله لا يفرق بين أن يشرك أو لا يشرك مادون ذلك لمن يشاء فهذا معنى قول أهل السنة ان الايمان قول وعمل

(فصل) وثوله وأرى أن تستيتهم فان تابوا والاقتلوا قال ابن المواز قال مالك وأصحابه في القدرة رأيي أن يستابوا فان تابوا والاقتلوا وهو قول عمر بن عبد العزيز قال ابن القاسم عن مالك في الأباضة ليردو يتأهل الأهواء كلهم يستأون فان تابوا والاقتلوا اذا كان الامام عدلاً وذهب إلى انهم من الخوارج وقال ابن حبيب يستأ سائر الخوارج والأخصه والصفورية والقدرية والاهتزية يستأ المرتجة الذين يقولون ان الايمان قول بلا عمل * وأما النسقة منهم فمن أحب منهم ما لم يفعل فمنا ديننا ومن غلامنا بنض عيان والبراءة منه أذب أداً سديداً ومن زاد غلامنا بنض أبا بكر وعمر مع عيان وشتمهم فالوقو بعقله أشدو بكر ضره ويطاول مجنحه حتى يموت ولا يبلغ به القتل الا في سب النبي صلى الله عليه وسلم وأضره من الأبناء وأمان تجاوزهم

وجدتني مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك أنه قال كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال مارأيك في هؤلاء القدرة قال فقلت رأيي أن تستيتهم فان قبلوا والا عرضتهم على السيف فقال عمر بن عبد العزيز وذلك رأيي * قال مالك وذلك رأيي

الى الاخلاذ فزعم أن عليا رفع ولم يمت وسينزل الى الأرض وانه دابة الأرض ومنهم من قال كان
الوحي يأتيه بعد ذريته مفترضة طاعتهم ونعوهم من الاخلاذ فهذا كفر يستتاب قتله ويقتل ان لم
يتب وذكرا أن قوما بالغرب اتخذوا نبيا سموه صالحا أظهر لهم كتابا بلسان البربر وقال محمد بن
العرب فأكلوا رمضان وصاموا رجب واستحلوا زويج تسع نسوة وشبهه هؤلاء من تدون يقتلون
وان لم يتوبوا ويجاهدون ولا تسبي ذرارهم كالمرتدين وميراثهم للسدين وروى ابن المواز عن ابن
الماجنشون في الحر وروى اذ لم يخرج على الامام العدل فيدعوا الى بدعته أو يقتل أحدا لم يقتله
فأما ان قتل أحدا على دينه ذلك أو يخرج على الامام العدل فليست تب فان تاب قبل منه والقتل
وكذلك الجماعة منهم وقال سحنون في كتاب ابنه أمان كان بين أظهرنا وفي جماعة فلا يقتل
وليضرب مرة بعد مرة ويحبس وينهى عن مجالسته والسلام عليه تأديبا له وقد ضرب عمر رضى
الله عنه ضيما ونهى عن كلامه حتى حسنت توبته فأمان بن منهم عن الجماعة ودعوا الى بدعتهم
ومنعوا فرضة من الفرائض فليدعهم الامام العدل الى السنة والرجوع الى الجماعة فان أبوا قاتلهم
كما فعل أبو بكر الصديق رضى الله عنه بمن منع الزكاة وكما فعل على بن أبي طالب رضى الله عنه
بالحرورية ففارقوه وشبهوا عليه بالكفر فلم يهجم حتى خرجوا ووزلوا بالهر وان فأقاموا شهرافلم
يهجم حتى سفكوا الدماء وقطعوا الطريق فقاتلهم وقال عمر بن عبد العزيز يستتابون فان لم
يتوبوا على وجه النسي فغنى قول عمر رضى الله عنه فداوه حتى قول مالك رحمه الله انما هو من خرج
وبان بداره وخرج عن سلطان الامام فأمان هو في سلطانه من المعتزلة فمن يتبأمن على وعثمان أو
من أحد هما رضى الله عنهما أو يظهر بدعة القدران الأمر اليه وانه يبدأن يعصى الله والله يريد
أن يطيعه فيكون ما أراد هو دون ما أراد الله فاستتبهأب تاب فأوجهه وضربا فبأضى وكذلك من
كفر عليا أو عثمان أو أحدا من الصصابة رضى الله عنهم فأوجهه وضربا وروى عن سحنون من كفر
الخلفاء الأربعة يقتل ويؤدب في غيرهم قال أبو القاسم الجوهري روى عن بن عيسى سمعت
مالك بن أنس يقول ليس لمن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا التي حق فقد قسم
الله عز وجل التي فقال للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم الآية وقال عز وجل
والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم الآية وقال تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وانما التي لهؤلاء الثلاثة الأصناف وقال سبهم بن همار سمعت
مالك بن أنس يقول من سب أبابكر وعمر جلد من سب عائشة قتل قيل له ولم يقتل في عائشة قال لان
الله عز وجل يقول يعظمكم الله أن تعودوا والمثله أبدا ان كنتم مؤمنين فمن رماها فقد خالف القرآن
ومن خالف القرآن قتل (مسئلة) وروى ابن المواز في الخوارج انهم ليسوا بكفار ومن لم يرتب
منهم فقتل بغسل ويكفن ويصلى عليه غير الامام ورثه وورثته وتنفذ وصيته وكذلك قال سحنون في
كتاب ابنه في جميع أهل الاهواء لا يخرجون من الايمان ببدعتهم * وقال مالك رحمه الله في أهل
القدر من قتل منهم فبرأته لم يورثه أسر ذلك أو أعلنه ولا يصلى على القدرية ولا الاصابة فان قتلوا بذلك
أحرى قال سحنون يعنى أدبهم فان ضاعوا فليصل عليهم وفي العتبية قال ابن داود عن ابن
كنانة قال أهل الاهواء أهل بدع وضلالة وليس ذلك بالذي يخرجهم عندنا من الاسلام وتأويل
سحنون صحيح لانهم لم يكونوا عند مالك مؤمنين لم يرتبهم ورثتهم قال ابن القاسم ولا تعاد الصلاة
خلف أهل البدع في وقت ولا غيره وهو قول جميع أصحاب مالك وأشهب والمغيرة وابن كنانة وغيرهم

وليس بكافر وليس يخرج من دينه من الإيمان ومن كفرهم ركب قول الحرورية في التكفير بالذنوب
 وذهب ابن حبيب إلى أن الخوارج الذين كفروا الناس بالذنوب كفار وأنه يستتاب من ظهر عليه
 منهم أياما ويسجن خرجوا لذلك أو لم يخرجوا إذا أظهروا ذلك لغيره فقتل ومن تاب ترك ومن
 ردها من كتاب الله معاند كافر ولا يحمل سي ذرارهم وكذلك سائر الخوارج من الإباضية
 والصغرة وكذلك القدرية والمعتزلة وكذلك تستتاب المرتجة الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل
 وأما الشيعة فلا يبلغهم القتل إلا يرى في السبني وأما من قرن بذلك شيئا من الاتحاد فقد كفر
 وقد روي أن يومسهر قال قلت لمالك بن أنس خطب إلى رجل من القدرية أفأزوجه فقال لا قال الله
 عز وجل ولعبد مؤمن خير من مشرك وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن الضمك قال قال مالك
 لا يرى أن يصلى وراء القدرية ومن صلى وراءه رأيت أن يعبد (مسئلة) * قال مالك في العتبية
 لا يسلم على أهل القدر قال ابن القاسم وكأني رأيت أنه يرى ذلك في أهل الأهواء كلهم قال ابن القاسم
 وهو رأي لا يسلم عليهم وروي أشهب عن مالك لا تجالس القدرية ولا تسلمه إلا أن تجلس إليه بغير
 عليه يقول الله عز وجل لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فلا
 توادهم (فرع) وقوة العدى في مال الله تركه ما هو عليه ومن لم يمت بقتل وان كانوا جماعة فقد
 قال مالك أن من جوعا إلى الإمام العدل يقتل منزههم ويجهز على جريحهم ومن أسر منهم فلا مام
 قتله ما لم ينقطع الحرب فان كان الامام قد نظر عليهم بنفسه فلا يقتل ويستتاب فان تاب قبل منه
 وان لم يمت ولم يرجع قال عبد الملك لا يقتل وليؤوب ان لم يمت

جامع ما جاء في أهل القدر

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل
 المرأة طلاق أخنها لتستفرغ حفتها ولتسكح فان لها ما قدر * مالك عن يزيد بن زياد عن محمد بن
 كعب القرظي قال قال معاوية بن أبي سفيان وهو على المنبر أيها الناس إنه لا مانع لما أعطى الله ولا
 معطى لما منع الله ولا ينفع ذا الجدم منه الجد من رد الله بخيرا يفقه في الدين ثم قال سمعت هؤلاء
 الكهات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأعواد * مالك أنه بلغه أنه كان يقول الحمد لله
 الذي خلق كل شيء كائني الذي لا يعمل شيء إياه وقدره حسي الله وكفى سمع الله من دعا ليس وراء
 الله شيء * مالك أنه بلغه أنه كان يقول أن أحدا لم يموت حتى يستكمل رزقا فجاءوا الطلب * من
 قوله صلى الله عليه وسلم لا تسأل المرأة طلاق أخنها لتستفرغ حفتها هي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك لما فيه من البغي والأذى والظلم التي تشترط طلاقها ويحتمل أن يرد به صلى الله عليه وسلم
 ما يشترط النساء عند عقد النكاح من أن كل امرأة معها طلق وأن لا يزوج عليها ولا يسرى معها
 ولا يخذلهم ولديهم هذا التأويل قوله بمسءلك ولتسكح يريدوا علمه ولتسكح ولا تسأل طلاق
 غيرها ويحتمل أن يرد بذلك النبي عن أن ترميه المرأة ابتداء دعا عمت ابنا الزوج لها أن تسأله
 طلاق صاحبها أو قال أخنها وأما أراد أخها في الدين ووصفها بذلك ليدكر ما بينهما من الحرمة التي
 توجب اشفاقها عليها وتركها فماتها بان يسأل طلاقها وقوله صلى الله عليه وسلم لتستفرغ إناها
 يحتمل والله أعلم أن يرد بذلك أن تنفر بنبقة الزوج وماله ولا تسكحها بذلك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولتسكح فان لها ما قدر لها يريد أنه ما قدر لها أن تناله من خير

الزوج ونفقت له لا بد أن تصل اليه ولا سبيل إلى الزيادة على ذلك بفراقه من وجه ولا النقص منه
بأسا كما هو مقتضى ذلك أن الرزق مقدر والاجال في الطلب مشرور

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما منع لما أعطى الله ولا معطى لما منع الله يريد والله أعلم أن
ما أعطى الله من خير دين أو دنيا فلا يمنع له وما منع من ذلك فلا معطى له ، ونحو قوله عز وجل وإن
يمسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لعهده يصيب به من يشاء من عباده

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا ينفع ذا الجد منه الجد قال أبو عبيد معناه لا ينفع ذا الغنى منه
غناه أعمتفه طاعتك والعمل بما يقرب به منك يدال جدار جل مجددا إذا صار له جد وقال بعض
الناس لا ينفع ذا الجد منك الجد بكسر الجيم وهو معطى لا الجد الإنكاش يريد الاجتهاد وعمل أن
لا ينفع الناس الاجتهاد في طاعة الله وهذا الذي قاله أبو عبيد في نظر ويحتمل أن يقال ولا ينفع
ذا الجد منك الجد بمعنى أنه لا ينفع ذلك الاجتهاد منك الاجتهاد في اجتلاب منعة أو دفع ضرر فانه
لا بد أن يصل اليه ما قدر له اجتهاداً ولم يجتهد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من ردائه بخبرائه في الدين يريدوا نداءً أعلم أن الله في الدين
يقضى أراذله سبحانه وتعالى الخير لم يبدعه وإن من أراد الله بآثاره في دينه وانتبه وأهدى إلى
دخول الجنة والسلامة من النار قال الله عز وجل فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد يريد
بذلك بيان صحته الكمال وخص أمة محمد صلى الله عليه وسلم على المبر لانها بما قاله انبهم عليه
السلام على المنبر وبلغه إلى الامة متبعين شائعا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد يريد
بذلك بيان صحته الكمال وخص أمة محمد صلى الله عليه وسلم على المبر لانها بما قاله انبهم عليه
السلام على المنبر وبلغه إلى الامة متبعين شائعا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد يريد
بذلك بيان صحته الكمال وخص أمة محمد صلى الله عليه وسلم على المبر لانها بما قاله انبهم عليه
السلام على المنبر وبلغه إلى الامة متبعين شائعا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد يريد
بذلك بيان صحته الكمال وخص أمة محمد صلى الله عليه وسلم على المبر لانها بما قاله انبهم عليه
السلام على المنبر وبلغه إلى الامة متبعين شائعا

﴿ ماجا في حسن الخلق ﴾

ص ﴿ مالک ان معاذ بن جبل قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت
رجلي في النيران قال أحسن خلقك للناس معاذ بن جبل ﴾ ش قول معاذ رضي الله عنه آخر

﴿ ماجا في حسن الخلق ﴾
« وحديثي مالك ان
معاذ بن جبل قال أخبرني
مأوصاني به رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين
وضعت رجلي في النيران
ان قال أحسن خلقك
للناس معاذ بن جبل

ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم تنبيهه على تأكيدهما وأوصاه به واعتبأه صلى الله عليه وسلم بولائه ولا يهتبل في ذلك من الوصية من يودع المسافر الإبا وكما يوصيه وقوله حين وضعت رجلى في الغرز للراحلة نزلها قال كابد ليلته وأتار بذلك إلى تأخير الحال التي أوصاه عليها وأنها حين غافرت له وقوله بعد توديعه إياه وذلك كله دليل على تأكيدهما وأوصاه به وبالفقه في وصيته

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أحسن خلقك للناس معاذين جيل تحسبن خلقه أن يظهر منه لمن يجالس أو ورد عليه الشمر والخم والأشمار والصبر على التعليم والتودد إلى الصغير والكبير وقد قال مالك والغلبة مكروه لقول الله عز وجل ولو كنت فظا غليظ القلب لاتنصروا من حواك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم للناس وا كان لطله عالما إلا أنه يريد بذلك من يستحق تحسين الخلق له فأما أهل الكفر والاصرار إلى الكبر والتأذى على ظلم الناس فلا يؤمر بتحسين خلقه لهم بل يؤمر بأن يفظ عليهم قال الله عز وجل يا أيها النبي هد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقال سبحانه وتعالى والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذ بها من بعدهم إنهم مسلمون الله ان كان كتم يؤمنون بالله واليوم الآخر ولي هدناهم طائفة من المؤمنين وفي العتية من سباع أئيب ممالك ثلث عائشة رضي الله عنهناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان خافه وأخره النرا وأتباعه ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قالت ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر من قط إلا أخذنا يسرهما ما لم يكن إلماها كان إلماها كان إله الناس منه واتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه الآن تنهك حرمة الله فيهم فذهب بها حين قول عائشة رضي الله عنها ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما يجهل أن يريد بذلك ما خيره الله عز وجل بين أمرين من الأعمال مما يكفه أمته إلا اختار أيسرهما وأرفقها بأبائهم ويجهل أن يريد ما خيره الله تعالى بين عقوبتين ينزلهما عن عصاه وحاله إلا اختار أيسرهما ويجهل أن يريد بذلك ما خيره الله عز وجل بين أمرين لم يدخل في طاعته ولا آمن به بين أمرين كان في أحدهما ما دعه ومسألة في الآخر عاربه أو مشافة الاختار ما فيه الموادة وذلك قبل أن يؤمر بالمحامدة ومنع الموادة ويجهل أن يريد به جميع أوقافه وذلك بان يخيره بين الحرب وأداء الجزية فإنه كان يأخذ أيسر فقبل منهم الجزية ويجهل أن يريد به أن أمته المؤمنين لم يخيره وبين التزام الشقة في العبادة وبين الأخذ بما يجب عليهم من ذلك الاختار لم أيسرهما فقامهم ونظر لهم وحوالهم يكتب عليهم اسمهم ما يعجزوا عنها

(فصل) وقوله ما لم يكن إلماها كان إله الناس منه واستثناء منقطع لان الباري تعالى لا يختار بين الإخم والطاعة وان كان الخيرة الكفار والمنافقون بمن يعت اليهم فيكون استثناء متصلا ويكون معناه الآن يكون أيسر الأمرين للدين خير فلهما إلماهاه يكون إله الناس منه ولا يختار ما يختار الأيسر إذا خير بين جائز ومشروع وان كان الخيرة المؤمنين من أمته فالظاهر أنه استثناء منقطع لانهم أيضا لا يختارونه بين التزام فعل طاعة أو التزام فعل معصية ويجوز على بعد أن يكون استثناء متصلا بمعنى أن يختاروه بين التزام ما يجوز والتزام ما لا يجوز وهم معتمدون بما يجوز فيكون أبعد الناس من أن يسرع لهم ما لا يجوز بل يبين لهم المنع منه ويحذرهم من أتياه ويعمل بهم إلى الجائز وان شق ذلك عليهم

(فصل) وقوله ما رضي الله عنها وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه يريدها الله أعلم أنه

« وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إلماها كان إلماها كان إله الناس منه وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه الآن تنهك حرمة الله فيهم فذهب بها

لا يصل اليه اذى من مخالفه ارادة ربه فيا يجتمع فينتقم بذلك لنفسه قال مالك بلغني ان يوسف عليه السلام قال ما انتقم لنفسى من شيء فذلك اليوم زادى من الدنيا وان على قدر خلقه يسمي اباؤى فأخفوا قبرى بقبورهم وروى ابن حبيب قال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفون عن شتمه

(فصل) وقولهم رضى الله عنها الآن تنهك حرمة الله فينتقم لله بها رضى الله عنها علم ان يؤذى اذى فيه غضاضة على الدين فان في ذلك انها كالحرمات الله عز وجل فينتقم لله بذلك اسقاطا لخلق الله تعالى وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز ان يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بفعل مباح ولا غيره واما غيره من الناس فيجوز ان يؤذى بمباح وليس له المنع منه ولا يأنم فاعل المباح وان وصل بذلك اذى الى غيره قال ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اذ اراد على بن ابي طالب رضى الله عنه ان يتزوج ابنة ابي جهل انما طامة تضعة منى وانى والى لا حرم ما أحل الله ولكن والله لا اجتماع ابنة رسول الله وابنة عدو الله عند رجل ابدأ فاجعل حكمها في ذلك حكمه لا يجوز ان يؤذى بمباح على كل حال ذلك بموله عز وجل ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد اقعدوا حدوا ربهم ان يؤذوا بغير ما اكتسبوا او اظن ان اذى في خاصة النبي صلى الله عليه وسلم لا يأتى الا بالله (مسألة) ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يحلوان سبه او سب ما كان سبه مسلم نزل ولم يستب قاله سبى بن دينار عن ابن العاصم عن مالك في العتبية وقال ابن العاصم وكذلك رعا به أتتفقه فاه يمتثل كالزناديق لا تؤمن تؤتمه وادرس انما تفرزه وتؤتمره هال انه عز وجل فالذين آمنوا به وعزروه وعصروه وفي شتم فهو بمنزلة من أدركه فلم يفره ولم يفره (مسألة) ومن لم ينصره لم يؤمن به ومن سب نبيا من الأنبياء مثل قال سحنون وأوسع ان انتقمه قتل ولم يستب كسب شتم نبينا صلى الله عليه وسلم قال انه عز وجل لا تغرق بين أحد منهم قال الشيخ أبو محمد في نوادره وكذلك من سب ملكا من الملائكة (فرع) ومن شتم نبينا صلى الله عليه وسلم من أهل الكتاب فلا يحلوان يكون سبيا أو دميما فان كان سبيا فحكمه اذا طفر به حكم سائر الكفار والامام يلزمه ان يقتل المسرف في ذلك الذي قد سهر به كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ابن خطل وفي مقيس ابن صباة وفي القبتين اللتين كانتا تغنيان بسبه صلى الله عليه وسلم هان سبى ونادى باد سلام لم يقتل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) وان كان دميما وذلك اذا شتم اليهودى والنصراني بغير الوجه الذي كسره قال سحنون وفرق بين من سب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين وبين من سبه من أهل الكتاب لان المسلم لم ينتقل من ديننا الى غيره من فعل شيء خدمه عندنا القتل ولا عفو فيه لأحد كالزناديق الذي لا تقبل توبته ادا لم ينتقل من ظاهرى الى باهرى والكتاب الذى كان على الكفر لما انتقل الى الاسلام بعد ان سب النبي صلى الله عليه وسلم غفر له ما قد سب فلم يقتل قال انه عز وجل قتل للذين كفروا ان ينتهوا يعفونهم ما قد سب كسائر الحدود التي لله عز وجل اذا ثبت في حق المسلم لم يسقط عنه واذا ثبت في حق الذي سقط عنه بالاسلام قال سحنون فان قيل فلم تلت الذي بذلك ومن دينه سب النبي صلى الله عليه وسلم وتكذيبه قيل لاننا لم نعطهم العمد على ذلك ولا على قتلنا وأخذ أموالنا قتل واحدنا لقتلنا وان كان من دينه استهلال دمانا فكذلك سب النبي صلى الله عليه وسلم ادا أظهره قال وكذلك لو بذل لنا أهل الحرب الجزية على ان نقرهم على اطهار سب النبي صلى

الله عليه وسلم لم يحز لنا ذلك فثبت ان العهد ينتقض بينا وبينه بسببه النبي صلى الله عليه وسلم ويحل
لنا منه فان قيل لوسب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أسلم لسلط عنه القتل ولو قتل مسلما ثم أسلم ثبت
عليه القتل قيل القصاص من حقوق الآدميين فلا يسقط بالاسلام وهذا من حقوق الله تعالى فيسقط
بالتوبة من دينه الى ديننا فظاهر لفظ سحنون يقتضي أنه غير كافر وأنه يقتل حدا وظاهر ما في العتية
يقتضي أنه يقتل كقرا ولا يستتاب منه (فرع) فاذا قال المجوسي ان محمدا النبي لم يرسل اليه
وانما أرسل اليكم وانما نينا موسى أو عيسى أو نوحا فقدر وي عيسى عن ابن القاسم لاني عليهم
لأن الله سبحانه وعالي أفرم على مثل ذلك على أخذ الجزية وأما ان سبه فقال ليس بنبي ولم يرسل ولم
ينزل عليه قرآن وانما هو نبي بقوله ونوحه فهذا يقتل وجه ذلك انه اذا قال انه نبي انما أرسل الى قومه
فلم يكذب به وانما يكذب الناقل عنه لمرسالة العامة لأنه قد أقره بالنبوة وهذا يقتضي تجوز الكذب
واذا نفي عنه النبوة فقد كذب به وذلك وجهه من السب (فرع) ولو قال نصراني لمسلم دينا
خير من دينكم وانما دينكم الحمر ونحو ذلك من القول أو يقول المؤمن اذا قال أشهد ان محمدا
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب لعنكم الله فقدر وي عيسى بن دينار عن ابن القاسم دنا فيه
الادب الوجيع والصحن الطويل (فرع) ومن تقاضى دينه من رجل فأغضبه فقال له صل
على النبي فقال لا أخول صلى الله على من صلى عليه قال سحنون في العتية اذا كان على ما ذكر
من وجه الغضب والضيق فليس هو كمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم وقال أو ابسحق البرقي
وأصبح لا يقتل لأنه انما شتم الناس برأيه ان شتم ذلك الرجل الذي صلى عليه خاصة لأنه هو الذي
أغضبه وذهب الحارث وغيره في مثل هذا الى القتل وجه ذلك انه حله على ان لعنه توجه الى كل من
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم والملائكة من جهنم (فرع) ولو قال نبطي مسكين لمحمد بنجر كم
انكم في الجنة فهو الآن في الجنة فخاله لم يرض عن نفسه حيث كانت الكلاب تأكل ساقير وي بن
القاسم في الموازية وغيره أرى ان يضرب عنقه (فرع) ومن تعجب من شيء فقال صلى الله على
النبي قال سحنون ذلك مكر وه ولا ينبغي أن يعلى على النبي صلى الله عليه وسلم الاعلى وجه الاحتساب
ورجاء الثواب (مسئلة) ومن شتم أحدا من الصابة فقال عيسى بن دينار من شتم أحدا منهم أبا
بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية أو عمرو بن العاصي فان قال انهم كانوا على ضلال وكفر فانه يقتل ولو
شتمهم بغير ذلك من مناسم الناس فليس بكل نسكلا شديدا وقال سحنون في كتاب ابنه من كفر عليا
أعني أبا وغيره من الصابة فأوجه جلد اقال الشيخ أبو محمد أمت في مسائل رويت عن سحنون
من كتاب موسى ان قال في أربكر وعمر وثمان وعلى انهم كانوا على ضلالة وكفر فانه يقتل ومن شتم
غيرهم فلا من الصابة بمثل هذا فاطمالة كمال الشديد ص م مالك عن ابن شهاب عن علي بن
حسين بن علي بن أبي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حسن اسلام المرأة تركه ملا
يعني محسن قوله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرأة تركه ملا يعنيه الاسلام والاستسلام
من قولهم أسلم فلان لله اذا انتقادا والايان هو التمددين قال الله تعالى قالت الأعراب آمنا قل لم
ؤمنوا ولكن كفروا أسلموا ولم يدخل الايمان في قلوبكم فكل إيمان اسلام وليس كل اسلام إيمانا
لأن المؤمن قد استسلم لله وانتقادا بإيمانه وهو قوله تعالى ومن يسلم وجهه الى الله وهو محسن فقد
استسلم وجهه الى الله والوقت فالاسلام يؤتى بعلى أحسن وجوهه بما يتقرب به الى الطاعات واجتناب
المشكرات وغدا يكون على ذلك اذا عر من الاجتناب بالطاعات ومن حسنه ان يترك الانسان ملا

• وحدثنى عن مالك
عن ابن شهاب عن علي
ابن حسين بن علي بن أبي
طالب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
حسن اسلام المرأة تركه
ملا يعنيه

• وحدثنى عن مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة وأنامه في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بش ابن العشرة ثم أذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فلم أنشب أن سمعت خفك النبي صلى الله عليه وسلم معه فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ما قلت ثم لم تنشب أن تخفك معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتقاء الناس لشعره • وحدثنى عن مالك عن عمه أبي سهيل ابن مالك عن أبيه عن كعب الأحبار أن قال إذا أجبت أن تلعوا ما لعد عند ربه فانظروا ماذا يتبعهم حسن النساء • وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن المرء ليدرك بحسن خلقه درجة القائم للبلل الطائي بالهواجر • ش فوله إذا أردتم أن تلعوا وما لعد عند ربه أراد بهم الفرار أو العتاب أو الرضى عنه أو السخط عليه فانظروا ما يتبعهم حسن النساء قال ابن مزين يري في الحياة وفيه ما الموت وقاله محمد بن عيسى الأشجري يري ما يجري على السنة الناس من ذكره فان لقي الله تعالى له على السنة الناس الشا الجبل فذلك دليل على صلاح ما يصير اليه وان لقي الله تعالى على السنة الناس الذكرا القبيح فذلك دليل على شديده ما يصير اليه وهذا انما يري به الذكرا الشائع عنه • جهور الناس وأهل الدين والتأثير وأما ما ينفر به الواحد وأهل الضلال والفسق فلا اعتبار بالان فليكون للانسان العذوبة تبعه الذكرا الصبيح وأما أهل الضلال فلا يدركون أهل الدين والصلاح انالشر وانما الأمر إلى ما تدعووا إليه أعلم

يعني فيستغل بهور بما شمله عما يعنيه أو أداه إلى ما يزمه اجتنابا والله أعلم وأحكم وتقال حزة الكنانى هذا الحديث ثلث الاسلام وثلث الآخرة انما الاعمال بالنيات وثلث الثالث الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات فمن ترك ما يشابه كان أبرأ لدينه وعرضه وفي العتية من سماع ابن القاسم عن مالك في رجل دخل على عبد الله بن عمر وهو يصف فعله فقال يا أبا عبد الرحمن لو ألفت هذا النمل وأختت آخر جديدا فقال له نعلي حاتم بك هذا أجل على حاجتك ص • مالك انه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة وأنامه في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بش ابن العشرة ثم أذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فلم أنشب أن سمعت خفك النبي صلى الله عليه وسلم معه فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ما قلت ثم لم تنشب أن تخفك معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتقاء الناس لشعره • ش فوله رسول الله صلى الله عليه وسلم للسناء قال ابن مزين قال ابن حبيب ان هذا الرجل هو عيينة بن حصن الدزاري وكان يقال له الاحق المطاع فقال صلى الله عليه وسلم فيه بش ابن العشرة يري عشرين ونصف العرب الرجل ينادي ابن العشرة بمعنى انه ابن منها أو وصيه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ليعلم بحاله وليس ذلك من باب الغيبة لأنه أمر بان يعلم بحاله ليعذر أمره والله أعلم وأحكم (فصل) وما روى عن عائشة انه لما دخل خفك معه النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاستئلاف له ودفع مضرة ص • مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن كعب الأحبار أن قال إذا أجبت أن تلعوا ما لعد عند ربه فانظروا ماذا يتبعهم حسن النساء • مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن المرء ليدرك بحسن خلقه درجة القائم للبلل الطائي بالهواجر • ش فوله إذا أردتم أن تلعوا وما لعد عند ربه أراد بهم الفرار أو العتاب أو الرضى عنه أو السخط عليه فانظروا ما يتبعهم حسن النساء قال ابن مزين يري في الحياة وفيه ما الموت وقاله محمد بن عيسى الأشجري يري ما يجري على السنة الناس من ذكره فان لقي الله تعالى له على السنة الناس الشا الجبل فذلك دليل على صلاح ما يصير اليه وان لقي الله تعالى على السنة الناس الذكرا القبيح فذلك دليل على شديده ما يصير اليه وهذا انما يري به الذكرا الشائع عنه • جهور الناس وأهل الدين والتأثير وأما ما ينفر به الواحد وأهل الضلال والفسق فلا اعتبار بالان فليكون للانسان العذوبة تبعه الذكرا الصبيح وأما أهل الضلال فلا يدركون أهل الدين والصلاح انالشر وانما الأمر إلى ما تدعووا إليه أعلم (فصل) وفوله ان الرجل ليدرك بحسن خلقه درجة القائم للبلل الطائي بالهواجر يري والله أعلم انه يدرك بحسن خلقه درجة المتفضل باليوم والصلوة لصبره إلى الأذى وكفه عن أذى غيره والمعارضه عليه مع سلامة صدره من الغل (مسئلة) ومن حسر الخلق بجملة الزوجة ولألى ومعاشرتهم والتوسعة إليهم • قال مالك ينبغي للرجل أن يحسر إلى أهل داره حتى يكون أحب اليه اليهم قال في المختار وفي سعة أن يأكل من طعام لا يأكل منه دينه وبله شيئا لا يكسوه من ثلها ولكن يكسوه ويطعمهم قال وأكره ان يسئل الرجل عما دخل داره من الطعام ولا ينبغي أن يقاضى المرأة ولا يكثر من اجتهادها ولا تردادها أو الأصل في ذلك ما روى مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه • رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المرأة كالضلع ان اقترها كسرته وان استعت بها استمتع بها وبها زوج وروى أبو ذر عن أبي هريرة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استوصوا بالنساء خيرا فانهم خلقن من صلع وان أعوج شيء في الصلع أعلاه فلا ذهبت تقية كسرته وان تركته لمزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيرا **عن مالك** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت عبيد بن المسيب يقولوا ألا أخبركم بخبر من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين وياكم والبغضة فانها هي الحالقة **عن** قول سعيد اصلاح ذات البين بر يد الله أعلم صلاح الحال الذي بين الناس فذكر أنها خير من كثير من الصلاة والصدقة يحصل أن بر يديه التوافل فيكون معه ما أنها خير من كثير من جنس الصلاة والصدقة يحصل أن بر يديها انها خير من كثرة الصلاة والصدقة وهو انصارا جاع الى النافلة ويحصل ان بر يديها انها خير وأكثر ما يابا عبيد بعضهم الى بعض مع ما اصلاح ذات البين من حسن المعاشرة والمناجعة والتعاون ويحصل أن بر يديها كثرة الثواب تكون باحتساب الأذى

(فصل) وقوله وياكم والبغضة فانها هي الحالقة قال الأخنوخ أصل الحالقة من خلق الشعر واذ وقع التسايد بين قوم من حرب أو تبغض حلتهم عن البلاد أي أجلبهم وفرقتهم حتى يتخافوا ويحصل عندي أن بر يديها لا يتبع شيئا من الحسنات حتى يذهب بها كما يذهب الخلق بالشعر من الرأس حتى يتركه عاريا **عن** مالك انه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثت لأتم حسن الأخلاق **عن** ش يحصل أن بر يديه بعثت بالاسلام لأتم شرائعه وحسن عديده ويزيد سمعته حسن الأخلاق لان العرب وان كانت أحسن الناس أخلاقا لم يبق عندهم مما تقدم من الشرائع فليهم فقد كانوا أفعال الكفر عن كثير منها ومنها ما خص به نبينا صلى الله عليه وسلم فتم بالأمم من محاسن الأخلاق وقال تعالى وان الله لي خلق عظيم وقالت عائشة كل خلفه القرآن وما يخلق بأوامر القرآن وأنها هي كل أحسن الناس خلفا وقد قال تعالى خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين فضحت هذه الآية من حسن الأخلاق ما لا يستطيع امتثاله الا من وفقه الله عز وجل فكيف سائر ما تضمنه القرآن وسنة النبي عليه السلام

❦ اتمام في الحياء ❦

عن مالك عن سلمة بن صفوان بن سادة الزرقعي زهير طلحة بن ركانة يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق وخلق الاسلام الحياء **عن** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل وهو يعطى أخاه في الحياء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني الحياء من الانام **عن** قوله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق في بسجته ثم عرفت فيه وخص بأهل ذلك الدين بها وكانت من جملة أعمالهم التي يباوون عاداتها ويحصل أن بر بسجته لأهل ذلك الدين أو أكثرهم أو أفضل أهل المصالح منهم وزيد بن زيادة اصلاح وتلقا بقلته وان خلد الام الحياء والحياء يتصل بأهل الاسلام على أحد وجهين أو علم ما والمال والربا والله علم الحياء يتصل على اربعة فاما ما يؤدي الى ترك فعل العلم فلا يتصل بشيء وع قالت عائشة عرضي الله عن نعم النساء لانه لم يمتعن من الحياء ان يمتعن في الدين وقالت أم سلمة يا رسول الله ان الله لا يهدي من أحبب الى الله مني من الحق هل علي المرأة غسل اذا احتلمت قال نعم اذارت الماء وقال الحسن بن أبي الحسن اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ومتكبر وكذلك لم يرد شرع الحياء المانع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بالحق والقيام بأداء التهاديات

❦ وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت عبيد بن المسيب يقول ألا أخبركم بخبر من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين وياكم والبغضة فانها هي الحالقة **عن** مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت عبيد بن المسيب يقول ألا أخبركم بخبر من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين وياكم والبغضة فانها هي الحالقة **عن** مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت عبيد بن المسيب يقول ألا أخبركم بخبر من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين وياكم والبغضة فانها هي الحالقة

❦ ما جاء في الحياء ❦

❦ وحدثنى عن مالك عن سلمة بن صفوان بن سادة الزرقعي زهير طلحة بن ركانة يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق وخلق الاسلام الحياء **عن** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل وهو يعطى أخاه في الحياء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني الحياء من الانام **عن** قوله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق في بسجته ثم عرفت فيه وخص بأهل ذلك الدين بها وكانت من جملة أعمالهم التي يباوون عاداتها ويحصل أن بر بسجته لأهل ذلك الدين أو أكثرهم أو أفضل أهل المصالح منهم وزيد بن زيادة اصلاح وتلقا بقلته وان خلد الام الحياء والحياء يتصل بأهل الاسلام على أحد وجهين أو علم ما والمال والربا والله علم الحياء يتصل على اربعة فاما ما يؤدي الى ترك فعل العلم فلا يتصل بشيء وع قالت عائشة عرضي الله عن نعم النساء لانه لم يمتعن من الحياء ان يمتعن في الدين وقالت أم سلمة يا رسول الله ان الله لا يهدي من أحبب الى الله مني من الحق هل علي المرأة غسل اذا احتلمت قال نعم اذارت الماء وقال الحسن بن أبي الحسن اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ومتكبر وكذلك لم يرد شرع الحياء المانع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بالحق والقيام بأداء التهاديات

على وجهها والجهاد في سبيل الله عز وجل

(فصل) وقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياة يريد له على كثرة الحياة بقوله أنك لتسعى حتى قد أضرت ذلك بك ومنعك من بلوغ حاجتك وقوله صلى الله عليه وسلم دعه يريد بالامساك عن وعظه في ذلك فإن الحياة من الإيمان يريد والله أعلم من شرائع الإيمان ولذلك روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أشبه حياء من العنراء في خدرها ويحتمل أن يريد به امرأته من أفيق للإيمان كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أنت مني

﴿ ماجاء في الغضب ﴾

ص ﴿ مالک عن ابن شهاب عن جديدين عبد الرحمن بن عوف أن رجلا أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله علمني كلمات أعيش بهن ولا تكثر علي فأثنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغضب ﴿ مالک عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب ﴿ ش قول السائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني كلمات أعيش بهن ولا تكثر علي فأثنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغضب وبجمل أن يريد به والله أعلم استعين به على عيشي ولا تكثر علي فأثنى ولعله عرف من نفسه أنه لا يخطئ فأراد الاختصار الذي يحفظه ولا ينساه فجميع له النبي صلى الله عليه وسلم أخير في لفظ واحد فقال لا تغضب ومعنى ذلك والله أعلم أن الغضب يفسد كثيرا من الدين لأنه يؤدي إلى أن يؤدي إلى ذنوب كثيرة في وقت غضبه من القول والفعل ما يأم به ويؤثم غيره ويؤدي الغضب إلى البغضة التي قلنا أنها الخالقة والغضب أيضا يجمع كثيرا من منافع دنياء ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تغضب يريد والله أعلم لا تمض ما يعتك عليه غضبك وامتنع منه وكف عنه وأما نفس الغضب فلا يملك الإنسان دفعه وانما يدفع ما يدعو إليه وقدر روى عن الأحف بن قيس أنه قال لست بحمار ولكني أحمال (فرع) وأما أراد النبي صلى الله عليه وسلم امتناعه من الغضب في معاني دنياء ومعاملاته وأما فيما عدا ذلك إلى القيام بالحق فالغضب فيه فيكون واجبا وهو الغضب على الكفار والمبائات فهم بالجهاد وكذلك الغضب على أهل الباطل وإنكاره على ما يجوز وفيكوز مندوب بالسوء والغضب على الخطي إذا علمت أن في إبداء غضبك عليه من دعاء الله على الخطي وقدر روى زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سأله رجل عن مثاله لأجل غضبك حتى أحمررت وجهي وأهوج وجهه وقال مالک وشا وغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شكا إليه رجل من بني سعد أن رسول الله يطول بهم في الصلاة ويحتمل أن يكون هذا الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغضب يعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن كان كثيرا الغضب قليل المالك لنفسه عنه وإن كان ما كان يدخل عليه نقص في دينه وحاله من جهة الغضب نفسه بالنبي عن ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس الشديد بالصرعة الصرعة الذي يصرع الناس ويكثر منه ذلك كما قال الذي يكثر منه الضحك ضحكة والذي يكثر منه النوم نومة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الشديد بالصرعة علم برذني الشدة عن الصرعة فإنه يعلم بالضرورة شدة وأما أراد صلى الله عليه وسلم والله أعلم أحدا من يحنتمل أنه أراد أنه ليس بالهاتية في الشدة وأشد منه الذي يملك نفسه

﴿ ماجاء في الغضب ﴾

﴿ وحدثنني عن مالک عن

ابن شهاب عن جديدين

عبد الرحمن بن عوف أن

رجلا أتى لرسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال

يا رسول الله علمني كلمات

أعيش بهن ولا تكثر علي

فأثنى فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لا تغضب

﴿ وحدثنني عن مالک عن

ابن شهاب عن سعيد بن

المسيب عن أبي هريرة

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ليس الشديد

بالصرعة إنما الشديد

الذي يملك نفسه عند

الغضب

بعض الغير، معنى واحد لذلك من جهة الشرع وفي المزية لعيسى بن دينار معنى لا تباغضوا ولا يبغض بعضكم بعضا ولا يبغض بعضكم بعضا الى بعض

(فصل) ووله صلى الله عليه وسلم ولائها مدوار يدو له أعلم لا يحسد أحدكم أجاه على نفسه مخولة
له أيا وأمر بالله عز وجل أن تقن دعوى بضع من شر الحاسد فقال عز اسمه ومن شر حاسد إذا حسد
وقدنا الله تعالى ولا تسوا فاضل الله به عسكم على بعض وذلك من وجه الحاسد وإنما يكون على
وجهين أحدهما أن ترى نفسك مثل ما تنسأ جلت من أمر دين أو عمل صالح ولا تريد أن يزول ما عنده
من ذلك فهذا غير مذموم وقاله غير مذموم والوجه الثاني أن ترى زواله فتهتم عند أحسن المسامحة
حواء أردت انتقالها إليك أو لم ترد هذا الحسد المذموم وفي الغيبة ، ملاك بدني أن أول مصيبة
كانت الحسد والكبر والافح حسد ابليس وسكر على آدم وشج آدم فنزل له كل من شجرة الجنة
كل الا التي نهى عنها فشح فأكل نوافر المزية حتى ووله صلى الله عليه وسلم ولائها مدوا ان تنافس
أحاط في الشيء حتى تحسد به عليه فبحر ذلك إلى الطعن والعداوة فقلنا الحسد

(فعل) ونوواصلی الہ لیموعلم وندبارواتالی المرتبة نو، لانرضن بوجک م، أخیک
توبه درک اعتدالاله وبصا بن یمل عام واربط لوجهل الاستطعت ناله بیس دیار
ورواه بیس بنیحی من این نام

(ممل) وقوله صلى الله عليه وسلم يا أيكم والنظر فإن الظن أكذب الحديث قال عيسى بن دينار في الزينة يريد بنظر السوء ومنه ما أن تصادى ألاث وصدة لها على ظن فطبعة دون تحقيق أو تحسب بأمر على ما تظنه فتقتله على أنك مدعته ويحدث من يريد به والله أعلم أن يحتم في دينه ما مجرد الظن دون أعمال نظره ولا استدلاله بدليل وقد قال عز وجل ولا تنصم ما ليس لك به علم والسمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا وقد قال تعالى إن بعض الظن اثم وهذا يقتضى أن منه ما ليس باثم وهو ما يؤول إلى الحكم فيه بالنظر والاجتهاد من كان من أهل النظر والاجتهاد والله أعلم وأحكم

(فصل) و قوله صلى الله عليه وسلم ولا تجسوا رءوس الناس ولا تجسسوا
الان لا احدكم استماع ما في اخوة او عيان اخيه ولا تجسسوا أي تدس من يستل ان
يخال في اخيه من الشر وما ياله نيل وغال في المنزلة محمد بن عيسى مثله وروى يحيى بن يحيى عن
ابن رافع قال قال في كلمة متصرفه في ذلك لا تجسس الانسان على اموره اية التي يخاف ان يعييه
و يدسه ولا يكثر السؤال عما ذكره اخوه ان دله عليه من حاله

[illegible]

أن يريدوا له أعلم في الحديث بالمصافحة ان يصفيه بعضهم عن بعض من المصافحة وهو التجاوز والغفران وهو أشبه لأن ذلك ذهب الفل في الأغلب واحتج مالك لمنع المصافحة بالسيد لقوله عز وجل اذ دخا عليه فوالله لاسلام قال سلام قوم منكرون ولم يذكر مصافحه وتوله صلى الله عليه وسلم يذهب الفل بريد الله أعلم العداوة ومعنى ذلك انه اذا صفح عن أخيه وصفحه عنه أخوه ذهب ما في أنفسهما من الفل وكذلك أيضا اذا مصافح باليدى لانهما يابا ما يتودده المسلم والمواصل على قول من حمله على ذلك والله أعلم

(فصل) وتوله صلى الله عليه وسلم تهادوا وتجاوبوا بريد الله أعلم انها من أسباب التواصل التي تؤكد المودة وقد نبيل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية وقال لو أخذت إلى كراع لقيت وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم لاحد وجهين أحدهما أنه كل شئ على الهداية والثاني أن فضله وعصمته ثبتت بالهدية البينة التي وقع العلم وأما غيره من اليه النظر في أمور الناس من أمير أو كفو لا ص مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا الأربعة كانت بينه وبين أخيه ثعناء فيقال أنظروا هذين حتى يسطلحا أنظروا هذين حتى يسطلحا مالك عن مسلم بن أبي حريم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن إلا عبدا كانت بينه وبين أخيه ثعناء فيقال أتركوا هذين حتى يفتشوا أتركوا هذين حتى يفتشوا مالك عن مسلم بن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس بريد الله أعلم ان يصفح في هذين اليومين عن الذنوب العظيمة ويثبت فيها الكثير من الحسن الدرجة الرفيعة فتكون بمنزلة فتح أبوابها وتعتبر بفتح الأبواب على الأقبال على الأمر والأناعم فيقال تفتح فلان باب طعامه وباب عطائه فلا ينفقه عن أحد فيقال في مشادة حرب العدو تقتص أبواب الجنة معناه والله أعلم وجدت أسباب دخولها وغفران الذنوب المانعة منها وفي الحديث الآخر تعرض أعمال العباد في هذين اليومين فيغفر لكل عبد مؤمن إلا عبدا كانت بينه وبين أخيه ثعناء فاتقضى ذلك أن عرض أعمال المؤمن بما أراد الله من الغفران له فهو يعبر عنه بأن أبواب الجنة تدقق وتحتفل أن يكون فتح أبواب الجنة ويكون فتح أبواب الجنة علاءة عليه فتم كل مسلم الام كانت بينه وبين أخيه ثعناء تحدد برامن بقا الثعناء وهي العداوة بين المسلمين وحشا على الإفلاق عن ذلك وارجوع عنه إلى التودد والمواخاة قاله العز وجل أعمال المؤمنين أخوة فأصلحوها بين أخويكم وقال تعالى هتفوا اند وأصلحو ذات بينهم

(فصل) وتوله صلى الله عليه وسلم فقال أنظروا هذين حتى يسطلحا يعني والله أعلم أخروا الغفران لها حتى يسطلحا وقال في الحديث الآخر أتركوا هذين حتى يفتشوا أي رجعا إلى الملح أو أتركوا هذين يحتمل أن يكون تبيننا من أراوى معنى أتركوا أخروا يقال تركت الشئ أخرته وتركته في الأمر أخرت قاله صاحب الأفعال

تقولها العرب عند انكار أمر ولا يريدون بذلك الدعاء، على من يقال له ذلك فدا مع ذلك الرجل وعلم أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم غالباً يستجاب اعتقاداً يستجاب له أو نفي أن يكون من موجدته عليه لما أتاه قد أخرجت هذه اللفظة منه على وجه الدعاء إذا علم من حاله أن ما يقوله يكون على حسب ما يقوله فقال الرجل يا رسول الله في سبيل الله فقال قول من يتيقن وقوع ما قاله صلى الله عليه وسلم وهذا لا يكون إلا مع ما علم من تكرار ذلك منه حتى لا يقع منه خلافة وهذا من عظيم الآيات مع قوله عز وجل قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مكني السوء وقوله تعالى قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم إن أتبع إلا ما يوحى إلي فأراد الرجل أنه إذا اعتقد أنه سيقتل أن يكون قتله في سبيل الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم على معنى توجيه قوله أو دعائه إلى ما اختاره الرجل من الشهادة لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم من الخير وكان صلى الله عليه وسلم بالمؤمنين رحماً

(فصل) وهذا على سبيل المبالغة في الحضيض على التجميل في اللبس والرجوع عن تركه وذلك يكون على وجهين أحدهما في لون اللبوس وحسنه وسياً في ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى والثاني في اللبوس نفسه وذلك أن أفضل زي ما لبس في الرأس الماهم وهي تيجان العرب قال مالك اللمعة والاحتباء والاتصال من عمل العرب وكانت اللمعة في أول الإسلام ثم لم تزل حتى كان هؤلاء القوم يريدون أن يهائم فتركوا ما كانوا من خلافهم لأنهم لم يلبسوها ولم أدرك أحد من أهل الفضل إلا وهو يتعممون كثيراً في حلقه ربيعة أحد أولاد ابن رجلا ستمين وأما منهم وكان ربيعة لا بدعاً حتى قطع الثياب قال ربيعة وأني لأجد هذا يزيد في العقل (مسألة) أذا ثبت ذلك فإن الاقتطاع منى عنه وهو أن يتعمم ولا يجعل تحت ذنبيه شيئاً وتذكره مالك رحمه الله وقد ذكر أبو عبيد في غريب الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقتطاع وفسره بما ذكرناه قال مالك الأ... يفعل ذلك الرجل في بيته وعند اغتساله وفي مرضه لأبأس به (مسألة) وهل يرغى بين كتفيه الثوب أو يرسلها بين يديه قال مالك لم أدرك أحداً يرسل بين كتفيه إلا ما كان من عامر بن عبد الله بن الز... برقانه كان يرغى بين يديه وكان ربيعة وابن هرم من يسدل ثيابهم أي يدهما ولست أكره أرغاهما من خطمه لأنه حرام ولكن هذا أجل قال القاضي أو الوليد رضي الله عنه وهذا عندني يدل على جواز الأمرين وإن كان العمل بأحدهما أكثر فوجب أن يكون العمل به أظهر فإن موافقة الجمهور أولى وأصوب (مسألة) وفي العتية سئل مالك عن الثلاسن هل كانت قديمة فقال كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل ذلك فإني أرى وكانت ثلاثين الوليد قلنوه ص... عن مالك عن أيوب بن أبي تميمة عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم جمع رجل عليه ثياب... مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال إني لأحب أن أنظر إلى القاري الأبيض الثياب... قوله رضي الله عنه إني لأحب أن أنظر إلى القاري الأبيض الثياب يحتمل أن يراد القاري القرآن المعروف بذلك والمشهور به وهم كانوا أهل العلم والدين في زمانه فكان رضي الله عنه يرغب أن تكون هذه صفتهم ويكون هذا رايهم وذلك على وجهين أحدهما أن يكون يستحب لهم لبس البياض دون لبس المصبغات من المعصرات المتشعبة وغيره وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير ثيابكم البياض والوجه الثاني أن يراد به نقاء ثيابه وسلامتها من الوضوء وأن لا تدنس ألوان الثياب ويغير بياضها لانتفاء الثوب من حسن الزى

• وحدثنى مالك عن
أيوب بن أبي تميمة عن ابن
سيرين قال قال عمر بن
الخطاب إذا أوسع الله عليكم
فأوسعوا على أنفسكم جمع
رجل عليه ثياب... وحدثنى
عن مالك أنه بلغه أن عمر
ابن الخطاب قال إني
لأحب أن أنظر إلى
القاري الأبيض الثياب

ودليل على توقي لابس والمحافظة على طهارته ويحتمل أن يريد والله أعلم بالقارىء العابد ومنه قولهم
 من لم يحسن يتقن لم يحسن يقرأ يريد ولم يتعد وهذا يقتضى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم
 يستحسن للمبادىء خروج عن حسن الزى الى اللبس المستحسن لان ذلك خروج عن العادة
 ومداخل في الشبهة ونسأل ابراهيم بن آدم (جل تسلك فلس الصوف رأيت تسلك تسلكاً عجيباً فاعاب
 ذلك عليه ثم وجه من عادة ثلثه وسئل مالك عن لباس الصوف القليل فقال لا خير في الشهرة ولو
 كان بلبسه نارة وتتركه نارة لم تجوز ولا أحب المواظبة عليه حتى يشهر ومن غلب القطن ما هو بمثل
 ثمنه واحتج على ذلك قال وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الرجل فلبس عليك مالك وكان عمر بكسو
 الخلل وقال عمر أحب أن أرى القارىء أبيض الثياب قال مالك وهذا لم وجد غيره فأما من لم يجد
 غيره فلا كرمه واستحسن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لاجل العلم والصالح حسن الزى
 والتجمل بالثياب المباحة لان ذلك مشروع وفيه روى عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله جليل يحب الجمال وسئل مالك عن قول الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا
 وأحسن كما أحسن الله اليك فقال لا يعيش وياً كل ويشرب غير مضيق عليه في رأى وقد شرع في
 الصلاة التجمل وحسن الزى والهيئة ومنع الاحتزام وشبهه بالكمين وما جرى مجرى ذلك ما بينا في
 زى الوقار وكذلك شرع في أيام الحج التجمل باللبس والتطيب لاجتماع الناس فالعالم من يجتمع اليه
 الناس ويدرون عليه فشرع له التجمل باللبس دون أن يخرج عن عادة ثلثه والله أعلم
 (فصل) وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه اذا أوسع الله عليكم فأوسعوا بى بدواؤه أعلم اذاوسع
 الله على الرجل في ماله فليوسع على نفسه في ملبسه فيه على نفسه على عادة ثلثه ولا يجمل بماله حتى يكره
 النظر اليه لولايته ويشع بذلك ذكره وقوله جمع رجل عليه ثياب يريد والله أعلم في الصلاة وهذا
 اللفظ وان كان بلسا تخبر فعناء الأمر ومعنى جمع رجل عليه ثياب به صلى في ثوبين ولم يتصر في ثوب
 واحد وقد فسر ذلك أيوب في روايته عن محمد بن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال
 جمع رجل عليه ثياب به صلى في ثوبين وقص في ازار وقص في ازار وقباء في سراويل ورداء في
 سراويل وقص في سراويل وقباء في ثياب وقص وأحسبه قال في ثياب ورداء فأما لباس الثوبين
 في الصلاة على الثوب الواحد لانه أجل في اللباس وأشبه بزي الوقار والله أعلم

ما جاء في لبس الثياب
 المصبغة والذهب
 وحديثي عن مالك عن
 نافع أن عبد الله بن عمر
 قال بلبس الثوب المصبوغ
 بالمشق والثوب المصبوغ
 بالزعفران

ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب

ص مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان بلبس الثوب المصبوغ بالمشق والثوب المصبوغ
 بالزعفران ثم قوله ان عبد الله بن عمر كان بلبس المصبوغ بالمشق وهو المقري والمصبوغ بالزعفران
 يقتضى استحباب ذلك فأما المصبوغ بالمشق فاتفق عليه وأما المصبوغ بالزعفران فذهب عبد الله
 ابن عمر رضى الله عنه الى اباحته ذلك وبه قال مالك وأما كراهية المدينة وكراهة ذلك قوم من التابعين
 والدليل على ما نقله حديث عبد الله بن عمر المتقدم في كتاب الصلاة فأما الصفرة فأتى رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ الصفرة ونداء عام في الزعفران وغيره الاما خصه الدليل ومن
 جهة القياس أن الزعفران ان طيب لا يجرم على النساء فلم يجرم على الرجال كالمسك وما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يزفر الرجل يحتمل أن يريد به المحرم ولما روى عن عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بروس أو زعفران

ويحتمل أن يرده بالزعرور استعماله في جسده بما فيه من التشبه بالنساء وانما يستعمل هذا اللفظ غالبا
 فيايعود الى ذات الانسان كاللصاعظ والتعاطر والتزين فيعمل على ظاهر اطلاقه والله أعلم وأحكم وقد
 قال مالك في العتية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا فيه أثر صفرة فطعنه بدح كان معه
 وقدما. مالك ولفظي ان عطاء بن يسار كان يلبس الثوبين الرداء والازار بلزعروران وان لا يلبسه
 وأستحسنه وأراه حسنا ولا لاشياء وجوه وأما السرف فلا حجة قال مالك ورأيت ابن المنكر يلبس
 اللبس بالزعروران ورأيت ابن هرم بن يلبس الثوبين بلزعروران ص قال يحيى وسعنت مالا سكا
 يقول وأنا أكره أن يلبس الثوبين شيئا من الذهب لانه يلفظي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن تحتم
 الذهب فأنا أكرهه للرجل الكبير منهم والصغير ثم قول مالك رحمه الله انه يكره أن يلبس
 الثوبين شيئا من الذهب يردناه وغيره وعلى المنع في ذلك بالسكراهة ونهى عن التحريم وذلك يحتمل
 الثوبين شيئا من الذهب يردناه وغيره وعلى المنع في ذلك بالسكراهة ونهى عن التحريم وذلك يحتمل
 وجهين أحدهما أن يكره ذلك ليلبسهم إياه أو يترك منعهم منه له ذلك لانه من جنس من يحرم
 عليه ذلك ولم يبلغ به حد التحريم لانهم ليسوا بمكافئين والوجه الثاني أن يكره ذلك لهم ما لم يورد
 على وجه الذنب ومنهون على وجه الكراهية ولذلك يعاقبون على كبر من الامهال وبذلك قال وأنا
 أكره ذلك للكبير منهم والصغير فأشار الى ان الكراهية تتعلق بهم دون أوليائهم واستدل مالك رحمه
 الله على ذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن تحتم الذهب ويحتمل ان يرده والله
 أعلم ان نهيه توجه على العموم على قول من قال به في المذهب والمذهب فكانه قال نهى الناس عن
 تحتم الذهب فتوجه الى المكاتب على وجه التحريم وتوجه الى غير المكافئين على وجه الكراهية
 ثم خص من أسبغ له ذلك من النساء في الباقي على أصله ويحتمل أن يرده بان نهيه توجه الى
 المكافئين من الرجال خاصة فكره ذلك للمعيان لما كانوا من جنسهم لئلا يتأدوا ذلك عند التكليف
 كما يؤخرون بالصوم والصلاة ويضربون على ترك الصلاة لئلا يتأدوا تركها عند التكليف والله
 أعلم ص قال يحيى وسعنت مالا سكا يقول في الملاحف المعصرة في البيوت للرجال وفي الأقبية
 لا أعلم من ذلك شيئا أراما وغير ذلك من اللباس أحب اني ثم قوله في الملاحف المعصرة في
 البيوت والأقبية للرجال لا أعلم من ذلك شيئا أراما قال ابن القاسم في العتية سمعت مالك يقول
 دخل عباد البصرة على ابن هرم في بيته فرأى فيه امرأة ثلاثة عليها ثلاثة فرسوه بمائة ومجالس
 معصرة فقال له يا أبا بكر ما هذا فقال له ابن هرم من هذا بأس وليس الذي يقول شيء أدركت
 الناس على أنا

﴿ ما جاء في لبس الخنزير ﴾

ص قال مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كتبت
 عبد الله بن الزبير مطرف خنز كانت عائشة تلبسه ثم قوله رضي الله عنه ان عائشة رضي الله عنها
 كتبت عبد الله بن الزبير مطرف خنز يقتضى انها اعطته ايا ليليه ولو لم يدان بلبسه لقال اعطته
 أو وجهه فأما لفظ كتبت فاما يقتضى وجه اللباس وذلك يقتضى انه تعتقد ان ذلك مباح له والخزير
 يتضمنه الشاب قال ابن حبان لم يحتلوا في اجازة ليليه ولفظي عن خمسة عشر من الصحابة منهم
 عثمان بن عفان وعبد بن زيد وعبد الله بن عباس وخمسة عشر تابعيا وكلا عبد الله بن عمر وكسوة
 الخنز وأما كل نوب سدا حرير ولحمته وبر أولطن أو كان أو صوف فيكره ولا يحرم وقد ذهب الى

﴿ قال يحيى وسعنت مالا سكا يقول وأنا أكره أن يلبس الثوبين شيئا من الذهب لانه يلفظي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تحتم الذهب فأنا أكرهه للرجل الكبير منهم والصغير ﴾ قال يحيى وسعنت مالا سكا يقول في الملاحف المعصرة في البيوت للرجال وفي الأقبية لا أعلم من ذلك شيئا أراما وغير ذلك من اللباس أحب اني ثم قوله في الملاحف المعصرة في البيوت والأقبية للرجال لا أعلم من ذلك شيئا أراما قال ابن القاسم في العتية سمعت مالك يقول دخل عباد البصرة على ابن هرم في بيته فرأى فيه امرأة ثلاثة عليها ثلاثة فرسوه بمائة ومجالس معصرة فقال له يا أبا بكر ما هذا فقال له ابن هرم من هذا بأس وليس الذي يقول شيء أدركت الناس على أنا

اباحته للرجال عبد الله بن عباس وروى عبد الله بن عمر كراهيته وبه قال مالك قال ابن القاسم إنما كرهه لسدى الحرير فيه وقتا تنفقوا على الامتناع من تعريته وذلك لوجهين أحدهما أن الحرير رقيق أجزائه والوجه الثاني أنه مستهلك على وجهه لا يمكن تخليصه للانتفاع وبما رجح الحرير لغيره من السكان أو الصوف أو القطن على وجهين أحدهما ذكرناه والثاني العلم ونحوه أن يخط الثوب بالحرير فقد روى ابن حبيب عن مالك لا بأس به وقال ابن حبيب لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب وإن عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلاة به وروى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصبع إلى أربع وفي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك كره مالك لباس الملاحف فيها أصبع أو أصبعان أو ثلاثة من حرير قال ابن القاسم في المجموعة ولم يحزم مالك من علم الحرير في الثوب إلا الخط الرقيق وجه قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير إلا تكتنا وأشار بأصبعه اللتين يليان الإبهام قال أبو عثمان النهدي وذلك فباعه لنا أنه يعني بها الأعلام وروى سويد بن غفلة عن عمر الاموضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة وجه قول مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما لبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له وروى أبو بكر عن أبي مصعب عن مالك لا بأس أن يحرم الرجل في ثوب فيه قدر أصبع من حرير يحتمل أن يريد اباحته الأصبع فإدونه والمنع مما زاد عليه ويحتمل أن يكون رواية عنه في اباحه العلم على ما ورد به حديث عمر رضي الله عنه ويحتمل أن يكون المنع منه على الكراهية وابعاده على معنى نفي التعريم والله أعلم وأحكم وفي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك رأيته يبيع علبس الفلسوة وظهرها وبطانتها خز وكان أماما يريد والله أعلم أنها كانت من الخز المحض أو سدها قطن أو كان أو أربع بيعة كان ممن يراه مباحا وأنه كان أماما يقتدي به (مسئلة) وأما ما كان محض من الحرير فلا يجوز منه قليل ولا كثير قال ابن حبيب ولا يجعل من الحرير رجب لا في فرو ولا ثوب قال أبو زيد عن ابن القاسم في العتبية ولا يملأ بقلنسوة حرير قال مالك قوم يكرهون لباس الخز ويلبسون قلانس الخز فعبا من اختلاف رأيهم وأما ما أخرجه مسلم من رواية عبد الله مولى أسماء أخرجه إلى اسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها حتى قبضت وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فنهى نفسها للرضى تستشفي بها فان الحديث أسنده ليس بذلك لأن عبد الله مولى أسماء غيره معروف ومثله لا يحتمل الانفراد بمثل هذا الحديث وهو مما يخالف أحاديث الأئمة ولو ثبت الحديث فإمما يحتمل أن يكون ذلك صنع به بعد لبس النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته والله أعلم وأحكم (مسئلة) إذا ثبت أن الحرير قليله وكثيره حرام فلا يجوز للرجال لبسه لما روى حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلبسوا الحرير والديباغ فإنه لم يزل في الدنيا وهو لكم في الآخرة وروى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما لبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة فالخافى تقتضي منع اللبس للحرير فلا يلبس ثوب يخط منه وقال ابن حبيب ولا يلف به ولا يقرش ولا يملأ عليه ولا يكتأ عليه ولا يثقب به وكذلك ما بطن بحرير أو حشى به مثل الصوف أو رقم به يريد والله أعلم أن يكون الحرير فيه كثيرا (مسئلة) قال عبد الملك بن الماجشون في العتبية أما ما بسط من الحرير فلا بأس به فافعله الناس وأما ما لبس فنهى عنه والحقاف من اللباس والظاهر من مذهب مالك المنع مما يسط وقرى حذيفة بن الحارث رضي الله عنه نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن

أن تلبس الحرير والديباج وأن تجلس عليه (مسئلة) ولا بأس بلبس الحرير لما روى البراء بن عازب أنه صلى الله عليه وسلم لم يلبس الحرير فيجوز له لبسه ونعجب منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتعجبون من هذا قلنا نعم قال لما دبل سعد بن معاذ في الجنة خبر من هذا وجه ذلك من جهة المعنى أن هذا من الانتفاع المعتاد ولذلك جاز لبس الذهب والفضة وإن لم يجز لبسهما والله أعلم وأحكم (مسئلة) وأما ستار الحرير فلا بأس به أنت يعلق قوله ابن حبيب والأصل في ذلك ما روى جابر بن عبد الله قال لما تزوجت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخفت انما طقلت واني لنا انما ط قلت أماناها ستكون قال جابر وعند امرأتي نط فأنا أقول نعمه عنى وتقول قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستكون فيصم أن يريد جابر والله أعلم انما طعلق بمعنى الستور وأما اللعاف يرتدى فيه قال في العتيقة ولم ير ابن القاسم بأساً أن يتخذ منسرا في أرض العدو وجه ذلك أن هذا ليس بلباس معتاد (فصل) إذا ثبت ذلك فهذا في حال السلم فأما لباسة في الجهاد والملاحة فقد روى عن ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه استعبد ذلك وقال لمافيه من الارهاب على العدو والمباهاة وقد روى ذلك عن عائشة أم المؤمنين وأسن بن مالك وغيرهما من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم وقال الشيخ أبو محمد ليس هذا مذهب مالك وقاله الشيخ أبو محمد صحيح وإن مذهب مالك المنع منه والدليل على ذلك عموم قوله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هدامن لا خلاق له فيصل على عموم الاماخصه الدليل (فصل) وأما لبسة الحكة والجرب فقد قال ابن حبيب وارخص النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف والزبير رضى الله عنهما في الحرير لحكة كانت بهما وهذا أخرجه البزارى من حديث شعبة عن قتادة عن أنس رخص النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكة بهما ورواه همام عن قتادة أنها شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم القمل فرخص لهما في قص الحرير في غزاة لهما ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أرخص لهما في قص الحرير في السفر من حكة كانت بهما وأوجع كان بهما فاختلفوا في علة الإباحة زاد همام ما يقتضى أن الرخصة تعلمت بتلك الغزاة والذي روى عن مالك رحمه الله في مختصر أبي محمد لا يلبس الحرير في غزو ولا غيره ولا علمت أن أحدا يقتدى به في لبسه في الغزو ويحتمل ذلك أنه لم يبلغه حديث قتادة عن أنس ويحتمل أن يكون بلغه لسكته أخذ بحديث حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير والديباج فلبس في الدنيا ولكم في الآخرة لأن هذا الحديث لم يحتصر وإنه في حديث قتادة عن أنس فداختلف الرواة فيه عن قتادة على ما قدمناه ويحتمل أن يأخذه على قول من يقول أن الألف واللام المحصر لاسم ما في ذلك من تخصيص كل طائفة بمدة وذلك يبنى مشاركتها لغيرهما في مدتها ويحتمل أن يقول بالحدثين فيجمل حديث حنيفة على المنع منه في مدة الدنيا ويجعل حديث أنس على الرخصة في تلك الغزاة خاصة وأنه لم يبلغه عن أحد من يقتدى به أنه لبس لبسا مستمر في غزو وغيره وله قوله كان لبس عبد الرحمن بن عوف والزبير على سبيل التداوى على قول من رأى التداوى بالحرم ويحتمل أن يكون لباسة في تلك الغزاة لعدم غيره بما يوازيه فأرخص لهما في لبسه لذلك وهذا مباح باجاع وحتى القاضي أبو محمدان دعت ضرورة إلى لبس الحرير جاز

ما يكره للنساء لبسه

من الثياب

• وحديث عن مالك عن

علقمة بن أبي علقمة عن

أمه أنها قالت دخلت

حفصة بنت عبد الرحمن

على

ما يكره للنساء لبسه من الثياب

ص • مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى حفصة خاتر رقيق فشقته عائشة وكسها خارا كثيفا
 مائلت عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال نساء كاسيات عاريات مائلات
 مميلات لا يدخل الجنة ولا يجزين ريجها وريجها يوجد من سيرة خبيثة عام * مالك عن يحيى بن
 سعيد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل فنظر في آفئ السماء ففقد ما دفع
 الليلة من الخراف وما دافع من الفتن كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أيقظوا صاحب
 الحجر * ثم قولها خلت حمة على عائشة وعلى حفصة حمار روم يحميها والله أعلم وأحكم
 أن يكون مع رقتة من الخلف ما يصف ماتت من الشعر ويحميها. كان رقيقا لا يسر الأعداء وإن
 كان صبيغا لم يفرقه ولو بقاءه والأول أظهر في الحمار فكرت عائشة رضي الله عنها
 ذلك فوسمته لئلا يفتخر بها في المستقبل وأعطتها ما تحبس به خادما كئيفات عن في المستقبل. ثله
 وزيها الجنس الذي سرع لها الاختار به ويحتل أن ترد والله أعلم بذلك تعويضها مما شقته من
 خمار الطيب بالنفسا ورفها بها

(فصل) وما ذكر عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال نساء كاسيات عاريات مائلات ومما سنده
 بحر بن حاتم عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 يحيى بن يثار تفسير قوله كاسيات عاريات يلبس ثيابا فاقن كالكاسيات يلبسن تلك
 الثياب ومن عاريات لأن تلك الثياب لا تباري ثياب ما بينهن من أجسادهن وروى
 يحيى بن يحيى عن ابن نافع ثله وقلة محمد بن يسى. غشي وفي العتيبة عن ابن التمام عن أبي
 تيسر الرمي ويحمي عندي والله أعلم أن يكون ثله ثيابا أحدها الخفي ثياب عتيبة فيدر
 البصر يحمي من الحاس ويحمي لأن ربه التوب الزفير الصفيق الذي لا يدر الأضواء بل يدر
 حجبها (فرع) قال مالك رحمه الله يلبسها عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهي النساء أن يلبسن
 الباطي قال وإن كانت لا تشفها فهاهنا. قال مالك يعني بصفه أي ناسية بالجلد وسئل مالك عن
 الوصائف يلبس الأقبية فقال ما يعجبني ذلك وأدانتها بلها ظهر عجزها ومعنى ذلك أنه لا يشفه
 يشفأ عنها عجزها عجزها غير ما شمره سره والله أعلم وأحكم (فرع) وهذا في النساء وأما الرجال
 في العتيبة عن ابن القاسم السائر كله يبرأ إلى الزرار فإن كان الأزار ربه أو الله يبرأ فلاحبر
 فيه وإن كان أحدهما كئيفا فلا يبرأ بالمركره

(فصل) وقوله مائلات مميلات قال في المزيه يسيرون دينار عن ابن التمام معناه مائلات عن
 الحق مميلات عنه وقوله مالك في العتيبة ورواه يحيى بن يحيى بن ابن زاذ في العتيبة ابن التمام
 لمن اطعمهم من الأرواح وقال ابن حبيب معناه يلبس في مشمن ويتبعون حتى يبين من يمر به
 وتول ابن القاسم وابن ماعز أظهر لأن الثياب في المضي انما يقال فيه مائلات وقوله لا يدخل الجنة
 يريد والله أعلم لا يدخل الجنة بأعمالهن وتركهن ما منهن عنه وإن دخلها بفضل الله تزوجوا وعفوه
 والله أعلم ويحمي أن يرد به لا يدخل الجنة ابتداء وبث دخولها من تحاميل النار وإن دخل الجنة بما
 وافين من الإيمان بعد الخروج من النار إن عاين الله تزوجوا بما تيسر من ذلك

(فصل) وقوله ولا يجزين ريجها يريد والله أعلم أنهم يمنن الراحة بوجود ريج الجنة لأن ذلك فيه
 راحة وتسميهن ممنوعا من ذلك وإن كان ريج الجنة يوجد من سيرة خبيثة سنة يقضي أن ريج
 الجنة ينفذ به قبل دخول الجنة من تنفصل الله جل دكره ليه بذلك وأنه بعد عنه من حرمه من أهل

عائشة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم وعلى حفصة
 خاتر رقيق فشقته عائشة
 وكسها خارا كثيفا
 * وحدثن عن مالك عن
 مسلم بن أبي مريم عن أبي
 صالح عن ابن شهاب أنه
 قال نساء كاسيات عاريات
 مائلات مميلات لا يدخلن
 الجنة ولا يجزين ريجها
 وريجها يوجد من سيرة
 خبيثة عام * وحدثن
 عن مالك عن يحيى بن
 سعيد عن ابن شهاب أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قام من الليل فنظر
 في آفئ السماء فقال ماذا
 دفع الليلة من الخراف
 وما دافع من الفتن كم من
 كاسية في الدنيا عارية
 يوم القيامة أيقظوا
 أصحاب الحجر

الكفر والمعاصي اما بعد المسافة فلا يصل أحد منهم الى الموضوع الذي يوجد منه ربحها ويحتمل أن
يريد أنه يمنع ادراكه فلا يحده بان كان في الموضوع الذي ينال فيسهل من كان من أدل السعادة ولا أول
أظهر من جهة اللفظ والله أعلم وأحكم

(فصل) وتوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظم من الليل يحتمل والله أعلم أن يريد به في حين
قيامه للتهجد ويحتمل أن يريد به قيام بمعنى رأه أو أوحى اليه فنظر في أفق السماء اعتبارا بما يراه لعله
امتثل ورأه عز وجل أن في خلق المدومات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولى الألباب
وتوله تعالى أفلا ينظرون الى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم مادافتح الليلة من الخزائن يحتمل أن يريد به والله أعلم أنه فتح
من خزائنها من تلك الليلة ما قدر الله أن لا ينزل الى الأرض شيئا منها الا بعد فتح تلك الخزائن ويحتمل
أن يريد به أنه فتح من خزائن زهرة الدنيا ما وسبب الدنن ويحتمل أن يريد به أنه فتح من خزائن
السنن فوقع بعض ما كان فيها بمعنى أنه موجود أو وصل الى موضع لم يصل اليه قبل ذلك والله أعلم
والعقل في هذا يحتمل أن يريد به ما يفتن به من هذه الدنيا ويحتمل أن يريد به ما بين التي حدثت من
سلك السماء وانها لا الحرم ولا أول وأفساد أحوال المسلمين والله أعلم وأحكم

(فصل) وتوله صلى الله عليه وسلم رب كاسية في الدنيا عاري في الآخرة يحتمل أن يريد به والله أعلم أنه لم كم
من كانت في الدنيا كاسية ذات صلوة ودينار واهو في الآخرة عارية من ذلك كلما إذا كسى
غيرها من أحد الصلاح ويحتمل أن يريد بها كاسية في الدنيا لباس ما قد نهيت عنه فهو تعري من
أجزاء الآخرة إذا كسى غيرها من أحد الصلاح

(ف ل) وقوله صلى الله عليه وسلم أينظروا صواحب الحجر قال في المزينة عن عيسى بن دينار أمر
بإيقاظ نساء الصلاة وقال صغور في العتية معنار أينظروا نساءي يسمعن برسا مظهر اليه من
وفوع الدين ويحذرهن من ذلك فخرعن الى الصلاة والدعاء ونهت ذلك من أعمال البر بما روي أنه
بدفعه به عنهن السن وسنه سنة في أن يفرغ الانسان الى الصلاة والدعاء عندما يطرأ من الآيات
والأور والخرفة قال الله عز وجل وما ترسل الاياب الا تخوبوا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في
الكسوف فادار آيتهم ذلك فافزعوا الى الصلاة

﴿ ما جاء في اسباب امر رجل نوبه ﴾

ص من مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي
يجزوه ليلة لا ينظر الله اليه يوم القيامة مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله تبارك وتعالى يوم القيامة الى من يجزأ زاره بطرا
مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم كلهم يخبرون عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا ينظر الله يوم القيامة الى من يجزوه خيلاء ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم الذي
يجزوه خيلاء يريد كرا وقال عيسى بن دينار عن ابن القاسم أخيه الذي يذخر في مشيوعته
فيمو بطيل ثيابه بطرا من غير حاجة الى أن يطيلها ولو تصدق ثيابه ومشمس كان أفضل قال الله
عز وجل والله لا يحب لك مختار نفور ومروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رخص في أخيه
في الجرب وقال أنها لمشيعة يغفم الله الا في هذا الموضوع ومعنى ذلك والله أعلم لما فيه من التعاطف على

﴿ ما جاء في اسباب الرجل
نوبه ﴾

﴿ وحدثنى عن مالك عن
عبد الله بن دينار
عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الذي يذخر
خيلاء لا ينظر الله اليه
يوم القيامة ﴾ وحدثنى
عن مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا ينظر الله تبارك وتعالى
يوم القيامة الى من يجز
أزاره بطرا ﴾ وحدثنى
عن مالك عن نافع وعبد
الله بن دينار وزيد بن
أسلم كلهم يخبرون عن عبد
الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا ينظر الله يوم القيامة
الى من يجزوه خيلاء

أهل الكفر والاستحقاق لهم والتصغير لشأنهم

(فصل) وتوله صلى الله عليه وسلم الذي يجزئ به خيلا ، يقتضى تعلق هذا الحكم بمن جره خيلا ، أما من جره طول ثوب لا يجذب غيره أو عذر من الأعذار فإنه لا يتأوله الوعيد وفردى أن أبكر الصديق رضى الله عنه لما سمع هذا الحديث قال يارسول الله إن أحشنى أزارى يسترخى الآن أعاده ذلك منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لست بمن يصنع خيلا ، وروى الحسن بن أبي الحسن البصرى عن أبي بكره خسفت الشمس ونحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام يجزئ به مستعجلا حتى أتى المسجد

(فصل) وقوله لا ينظر الله تعالى يوم القيامة إليه معنى ذلك لا يرجه قال الله عز وجل إن الذين يشترؤ بهديهم وأيمانهم ثمنًا يسيرًا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا تكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولم يذهب عنهم الله غيبهم ص **ع** مالك بن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه قال سألت أبا سعيد الخدري عن الأزار فقال أنا أخبرك بعلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أزرة المؤمن إلى انصاف سابقه لا جناح عليه فإني به وبين الكعبين ما أسئل من ذلك في النار ما أسئل من ذلك في النار لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرازاره بطرا **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم أزرة المؤمن إلى انصاف مسافيه يعتمل أن يرد به والله أعلم أن خذد صفه لباسه الأزار لانه لباس ليس المتواضع المقتصد المفسر على بعض الباطن ويعتمل أن يرد به ان هذا القدر المفسر وعله وبين هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليه فإني به وبين الكعبين يريد والله أعلم أن هذا الولم ينصرف على المستحب مباح لأنهم عليه وإن كان يترك الأصل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما أسئل من ذلك في النار يريد والله أعلم أن لباس موصل إلى النار وروى أصبغ بن نعيم أن رأى عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ما أسئل من ذلك في النار ذلك من الأزار فقال بل من الرجال قال أصبغ قال بعضهم ما ذاب الأزار وفاء عيسى ابن دينار ما ما على نصب الكعبين من ياتيه بالأزار يسمى عليه لباسه النار لا ، من أتى به وقال يحيى ومحمد بن عيسى الأغشى وأصبغ ماله فأنصى ذلك أن هذا اللباس ثلاث أحوا والسحب أن يكون إلى نصف الساق والمباح أن يكون إلى الكعبين والمخظو رماد على الكعبين والله أعلم (مسئلة) وفي الجلة أنا بكره قصر الثوب على المعتاد من الطول والسعة مملأ ، نعم ، فله مالكة أكره للرجل سعة الثوب في نفسه وأكره ما وله عليه يريد والله أعلم أن اللباس في الطول والمباح والزائد على السعة التي يحتاج إليها ثوب لبقاء الثوب وحفظه لأن الصغير يسرع في خفقه وهوانه أعلم وأحكم

ع ما جاء في أسبا المرأة وبها **ع**

ص **ع** مالك عن أبي بكر بن باقر مولى ابن عمر عن صميم بن أبي عبيد أنها أخبرته عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت حين ذكر الأزار فأمرأة يارسول الله قال ترخيه شبرا قالت أم سلمة داينكتشف عنها قال فمراعات لا يرد عليه **ع** ش قوله أم سلمة رضى الله عنها حين ذكر الأزار يعني ما أسئل من ذلك في النار والمرأة يارسول الله يعني أن المرأة تحتاج إلى أن ترخي أزارها أسفل من الكعبين لتستر بذلك نفسها وأسئل مسافيه لأن ذلك عورة منها فعلى ترخيه شبرا يريد ترخيه على الأرض شبرا ليسترد نفسها وما فوق ذلك من سافيه وهذا يقتضي أن نساء العرب لم يكن من

• وحديثي عن مالك بن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه أنه قال سألت أبا سعيد الخدري عن الأزار فقال أنا أخبرك بعلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أزرة المؤمن إلى انصاف سابقه لا جناح عليه فإني به وبين الكعبين ما أسئل من ذلك في النار ما أسئل من ذلك في النار لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرازاره بطرا **ع** ما جاء في أسبا المرأة وبها **ع**

• وحديثي عن مالك بن أبي بكر بن باقر مولى ابن عمر عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت حين ذكر الأزار فأمرأة يارسول الله قال ترخيه شبرا قالت أم سلمة داينكتشف عنها قال فمراعات لا يرد عليه

زمن خوف ولا جور بكن يلبس النعال أو يمشي بغير شيء ويتصرن من ستر أرجلهم على أراخه
الذليل والله أعلم

(فصل) وقوله رضى الله عنها في أراخه الذليل شبرا إذا ينكشف عنها بريدانه لا يكتبها فيناستتر
به لأن نصرك رجله باله في سرعة مشها وقصر الذليل بكشفه عنها فله تبيين ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم قال قترا عالاتر بدعليه وهذا يقتضى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراح منها ألباح للضرورة إليه
وهذا لفظ اقل وأراد بعدا لخطر ومع ذلك فانه يقتضى الوجوب لأنه نهى عن أراخه الذليل ثم أمر
المرأة بأسباب ما يسر عانته وذلك على الوجوب ولا يعمل للرأى أن تترك ما تستر به والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في الائتمال ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمشين أحدكم في نعل واحدة لينعلم ما جيعا أوليهم ما جيعا ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يمشين أحدكم في نعل واحدة نص في المنع من ذلك ومعا ما لك وعليه جاء النفيها لما في ذلك من المسئلة والمفارقة لوقار ومشابهة تزي الشيطان كالأكل بالشبا وهذا مع الاختيار فأما مع الضرورة فذلك مباح ومن انقطع مشع أحدى نعليه فقد روى ابن القاسم عن مالك في العتيبة لا يمش في النعل الواحدة حتى يخلعها ليصف ما جيعا أوليهم وبين ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لينعلم ما جيعا أوليهم ما جيعا ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في نعليه أنه مشى في نعل واحدة حتى أصاح الأخرى ولا يثبت عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تمشي في خف واحدة ولو لم يثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم عنها لعل على ضرورة دعيا إلى ذلك وقد قال القاضي أبو محمد إنه يجوز أن يمشي في النعل الواحدة المشى الخفيف إذا كان هناك عسر وهو أن يمشي في أحدها متشاغلا بلا صلاح للإحراق أو كان الاختيار أن يقبالي الفراغ منها لأنه لا ينسحب حينئذ إلى سئ مما ينكر واتخاذ أوله العجلة والاسراع إلى ما يؤمن قوته فيكون مكرهه وفي العتيبة لأصبح عن ابن القاسم الحديث أنما جاء في النهي عن المشى فلا بأس أن يقف حتى يصلح الأخرى وقال أصبغ ذلك إذا لم يطل فإن طالت كان غزلة المشى عندى والله أعلم ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اتعل أحدكم فليبدأ باليمين واذا نزع فليبدأ بالشمال ولتكن اليمنى أولهما تتنزل وآخرهما تنزع ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم إذا اتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا انزع فليبدأ بالشمال معناه أن التيامن مشروع في ابتداء الأعمال واللباس وإن التياسر مشروع في خلع الملابس وترك العمل وكان صلى الله عليه وسلم يحب التيامن ما استطاع في طهوره وتعلوه وتركه وتأنه كله وقوله صلى الله عليه وسلم ولتكن اليمنى أولهما تتنزل وآخرهما تنزع على معنى إشارته اليمنى باللبس فتكون أولهما تتنزل ولتكن اليمنى أولهما تتنزل ابن مالك عن أبيه عن كعب الأبار أن رجلا نزع نعليه فقال لم خلعت نعلك لعلك تأولت هذه الآية فأخذه نعلك أنك بالوادي المقدس طوى قال ثم قال كعب للرجل أن أدري ما كانت تعلم موسى * قال مالك لا أدري ما أجابه الرجل فقال كعب كانت من جلد حار ميت * ش قوله أن رجلا نزع نعليه فقال له كعب الأبار لم خلعت نعلك على معنى التيسر لعله أن يوقع أن يفعله على وجه ممنوع ويحتمل أن يكون أنما أنكر عليه خلع نعليه لمصلحة أو ما أشبهها من دخول مسجد أو دخول حرم

﴿ ما جاء في الائتمال ﴾

* وحديثي عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لا يمشين أحدكم في نعل

واحدة لينعلم ما جيعا أو

ليصف ما جيعا * وحديثي

عن مالك عن أبي الزناد

عن الأعرج عن أبي

هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال إذا

اتعل أحدكم فليبدأ باليمين

واذا نزع فليبدأ بالشمال

ولتكن اليمنى أولهما تتنزل

وآخرهما تنزع * وحديثي

عن مالك عن أبي

سهيل بن مالك عن أبيه

عن كعب الأبار أن

رجلا نزع نعليه فقال لم

خلعت نعلك لعلك

تأولت هذه الآية فأخذه

نعلك أنك بالوادي

المقدس طوى قال ثم قال

كعب للرجل أن أدري ما

كانت تعلم موسى قال

مالك لا أدري ما أجابه

الرجل فقال كعب كانت

من جلد حار ميت

ولذلك قال له طه: تأملت هذه الآية اخطأ فطيلك انك بالواي المقدس طوى ويحتمل انه انكر عليه خلع نعليه حال الجلوس ابشارا للبدن على كل الأحوال الا ان يمنع من ذلك مانع فاما دخول الحرم والمسجد احرام بالعلمين فيباح لانه لا طاء عليهم واما فيهما تراب أو حصبا أو وكذلك مسجد المدينة وسئل مالك رحمه الله عن الطواف في الثعلين

(فصل) وقول الله عز وجل اخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى يقول طأ الأرض بقدميك حافيا قاله مجاهد فذهب كعب الأحمري الى انه أمر بخلع نعليه لما كانتا من جلد حار ميت فأمر أن لا يطأ الأرض المقدسة بهما لتجاسهما وبذلك قال قتادة وعكرمة قال الحسن بن أبي الحسن البصري ومجاهد لم تكونا من جلد حار ميت وانما أراد الله تبارك وتعالى منه أن يشر بقدميه بركة الأرض المقدسة وفي الطاهرة وقيل المباركة وقال الحسن كانتا من جلود البقر وقدرى عن كعب الأحبار أيضا أمر موسى صلى الله عليه وسلم أن يخلع نعليه لانهما كانتا من جلد حار ميت وليأثر المقدس بقدميه فجمع بين المعنيين والله أعلم

﴿ ما جاء في أس الثياب ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستن وعن بيعتين عن الملاسة وعن المناذبة وعن أن يحمي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه ﴾ ش نهى صلى الله عليه وسلم عن لبستن وأن يحمي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء الاحتباء هو أن يحمي بالثوب على حقويه وركبتيه وفرجه مائة وعشرين عادة العرب ترتفع في جلوسها والاحتباء مائة من كان عليه ازار وانما ذكر منه لمن احتبى بثوب ولم يكن على فرجه شيء لما في ذلك من ابداء عورته وهو مأثور يسترد أو ما الاشتغال فاشتمال الصباء ففي العتيبة من رواه ابن القاسم عن مالك هو أن يشتمل الرجل بالثوب الى منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحته وليس عليه ستر واشتمال الصباء عند العرب مذكور أولا فاما اخراج اليد من الثوب فهو الذي يتقى منه في من اشتمال الصباء لانه من كشف العورة ويحتمل أن يريد به اللفظ فتسماه في الحديث اشتمالا وقال أبو عبيد اشتمال الصباء يشتمل الرجل بثوب فيقبل به جسده كما ولا يرفع منه حائبا يخرج منه يده قال ويرى ما اضطجع فيه على هذه الحال كأنه يذهب الى انه لا يدري هل يبيته شيء يدا احراس منه والافتاء بيده فلا يقدّر لانه ما تحت ثوبه فيها كلام العرب والنبي صلى الله عليه وسلم في هذا التأويل يقتضي المنع لا يمتنع بحال الصلاة بل في اول جميع الأحوال والاضطجاع يدخل الثوب تحت يده اليمنى فيلقيه على منكبيه الأيسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصباء ومعنى ذلك انه اذا أخرج يده اليسرى بدت عورته وفي العتيبة وهذا لمن لم يكن عليه ستر فأما من كان عليه ستر فأجاز مالك ثم كرهه قال ابن القاسم تركه أحب الي وليس يضيق وجه ذلك انه يمنع التصرف على ما تقدم ذكره ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سراء تباع عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة ولو فادأ قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يباس هذه من لاخلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله أكرهتها وقد غفلت حلة عطاره ما قلت فقال رسول الله

﴿ ما جاء في لبس الثياب ﴾

ه وحديثي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستن وعن بيعتين عن الملاسة وعن المناذبة وعن أن يحمي الرجل في ثوب واحد

ليس على فرجه منه شيء وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه ه وحديثي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سراء تباع عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة ولو فادأ قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يباس هذه من لاخلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله أكرهتها وقد غفلت حلة عطاره ما قلت فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم أ كسكها لتلبسها فكساها عمر أخاه مشركاً بمكة ش قوله رضى الله عنه ان
 عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عن يباب المسجد الحلة ثوباً رداء وازار والسيرة قال أبو علي هو
 ثوب سير فيه خطوط تعمل من القز وقال الخليل السيرة اللتبع بالحري ومعنى ذلك أكثره الحري
 فيلانه اذا كان جميع سداه حرياً وبعض لحته حرياً كان ذلك أكثر من وزن ثلثه فما الذي
 يقتضى قصره على أن الصحيح ان السيرة معنى يعود على اختلاف ألوانه وهيتها وان الحلة كانت
 من حرير ولذلك روى سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر في هذا الحديث حلة استبرق وهو
 غليظ الحرير وروى نافع حلة حرير وروى مالك انه قال هو وشي من حرير وقد تقدم ذكر
 قصر الحرير على الرجال والله التوفيق

(فصل) وقوله رضى الله عنه فللبسها يوم الجمعة يقتضى أن يوم الجمعة شرع فيه التجليل وقوله وللوفد
 اذا قدموا عليك يقتضى أيضاً انه قد شرع التجلي للواردين والوافدين في المحافل التي تكون لتبشير
 آية عوفة كالازلال والكسوف وعند الحاجة إلى التضرع والرغبة كالأداء تسقوا يدل على هذا

التأويل أن النبي صلى الله عليه وسلم أقره على ما دعا إليه من التجليل من المباح والله أعلم وأحكم
 عليه ليس هذا النص فثبت أن التجليل المأمور به لا يخرج من المباح والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألبس هذه من لا خلاف في أن آخره واح في تحريمه والوعيد
 الشديد على لباسه وتقول عمر رضى الله عنه لما أرسل إليه حلة منها كسوتها وتلبسها في حلة
 عطار ما كانت اشفاقاً يكون فيه الوعيد للبس والوصف باللا لاق في الآخرة ومثل عمر على
 فضله وينبغي دفعه وإن يكن التحريم قد نسخ وهذا المذهب يقتضى انه عاقبة ما نهى الله
 به البلباس فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يكسه ابداً ليس ارادة بتضييقه ان كساه
 اذا أعطاه كسوة أو كان يمايلها لا يلبسها وذلك ان ما كانت ثياب الحرير مما يجوز للنساء لبسها
 حاز اتخاذه للبس النساء وازيها وشرأوا التجارة فيها والله أعلم

(فصل) وقوله فكساها عمر أخاه مشركاً بمكة قيل انه كان جاهلاً به وأنه كان مشركاً زماناً ما ح النبي

صلى الله عليه وسلم لأحباباً أن نسلها وقد قدمت عليها مشركاً رغبة فقار لها صلى الله عليه وسلم ابن
 عيسى وأرسل الله عز وجل لأنها كم الله من الذل لم يعتلوكم في الدين الآية ص مالك عن
 اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه قال قال أنس بن مالك رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير
 المدينة وتفرغ بين كتفيه برقع ثلاثاً لبس بعضها فوق بعض قوله وهو يومئذ أمير المدينة
 يريد الحالة التي تحبس فيها ملابس الناس ويخرج من العادة في مجالس الملبس فرأى ربه ثلاثاً فقال
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثوباً رقعته في أظهر مواضعه وبين كتفيه برقع كثير فلبس بعضها
 فوق بعض وذلك يقتضى ان يرتفع الثوب ثم تحرق ذلك الترفع فأعاد عليه آخر وهو معنى تلبس
 ارتقا بعضه على بعض ويحتمل أن يكون عمر رضى الله عنه فعل مثل هذا فيه ويلبس ما هو
 أنسل منه من الناس لقوله اذا وضع الله عليكم فوسعوا على أنفسكم ويحتمل أن يكون ذلك كان
 فاشياً في أول ذلك الزمان فلا يشهر من لسه ويحتمل أن يكون ذلك كان لا يتسع ماله أكثر
 من هذا وكان يحب أن يقل ما يأتى من بيت المال ويؤيد ما أوصى الى ابنه عبد الله ان عليه
 ديناً كبيراً لا ينبغي به ماله وليستع بن على أذن الدين على وجهه من ذلك والا فبقرش ولا
 يعدم الى غيرهم ويحتمل أن يأخذ من نفسه ما كان له يسهل بأحلافه والتقدم في الدين

صلى الله عليه وسلم أ كسكها
 لتلبسها فكساها عمر
 أخاه مشركاً بمكة وشي
 عن مالك عن اسحاق
 ابن عبد الله بن أبي طلحة
 انه قال قال أنس بن مالك
 رأيت عمر بن الخطاب
 وهو يومئذ أمير المدينة
 وقد رفع بين كتفيه برقع
 ثلاثاً لبس بعضها فوق بعض

واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأنه من أهل الجنة فترفع عن مثله السمعة وإنما يكره مثل هذا لمن لم يعلم حاله غافة الشهرة عليه

﴿ ماجاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ مالک عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك أنه سمعه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ولا بالأبيض الأمهق ولا بالأدم ولا بالجعد القلط ولا بالسبط بعثة الله على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء صلى الله عليه وسلم وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ﴾ ش قوله ليس بالطويل البائن الطويل البائن هو الذي يضطرب من طوله وهو عيب في الرجال والنساء هذا الذي قاله الأخفش ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن يراد به وصف غير الطول فقال أنه لم يكن ممن يبين بالطول حتى يوصف به ولكنه كان له من طول القائمة ما لا يبين به ولم يكن كذلك أضامن بوصف القصير والأمة الشديد البياض الذي لا يجاوز الجرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشوياً بالجمرة وقال عيسى بن دينار الأمهق الأبيض بياض ليس مشوياً بالجمرة تخاله الناظر إليه رصاصاً والأدم فوق الأسمر بعلاء سواد قليل فوصف النبي صلى الله عليه وسلم بأنه من الأسمرين وقوله وليس بالجعد القلط وهو الذي صار لبدته الجعودة كالختر كثره والسرور يقال رجل بسودام أو أجمدة وقوله ليس بالسما وهو المسترمل الشعر الذي ليس فيه ذكر ينفي عنه في الأحوال كلها أن يكون في أحد الوصفين فأقصى ذلك أن يكون ابن الأسمرين وهو الذي قاله ابن عسكارة روي عن أنس بن مالك أنه كان رجل الأسمر ليس بالجعد ولا بالسبط والرجل الذي كان رجلاً للسبط بل على ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أرى رجلاً رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ناقض يعني تشبهه (مسئلة) وروي البراء بن عازب ما رأيت أحسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة حراء قال إن جنته لضرب قريباً منكبيه قال شعبة تبلغ شعبة أدنيه وروي قتادة عن أنس بن مالك كان شعره يضرب منكبيه وروي جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم يضم القدمين فضم الرأس واليد حسن الوجه لم أر قبله ولا بعده مثله وكان سبط السكتين وروى هل كان وجهه صلى الله عليه وسلم مثل السيف فقال مثل القمر

(فصل) وقوله بعثة الله على رأس أربعين سنة وأوقفه على ذلك عبد الله بن عباس وأبو هريرة وعروة بن الزبير وجاعة وروى ابن عباس بعث علي رأس ثلاث وأربعين سنة قال سعيد بن المسيب واختلف في مقامه بمكة فقال أنس بن مالك في هذا الحديث أقام بمكة عشر سنين وروى عن عائشة وابن عباس وهو قول عروة بن الزبير وابن شهاب وروى عن ابن عباس أنه أقام بمكة ثلاث عشرة سنة وهو قول سعيد بن المسيب ولم يختلف أهل السير أنه ولد عام الفيل وروى الزبير بن عدي عن أنس بن مالك توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين سنة قال البخاري وهذا أصح من رواية ربيعة عن أنس بن مالك أنه توفي ابن ستين سنة وروى قتادة عن أنس أنه توفي ابن خمس وستين سنة (فصل) وقوله وتوفي صلى الله عليه وسلم وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء يريد بذلك

﴿ ماجاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾
وحدثني عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك أنه سمعه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ولا بالأبيض الأمهق ولا بالأدم ولا بالجعد القلط ولا بالسبط بعثة الله على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء صلى الله عليه وسلم وعليه السلام ورحمة الله وبركاته

تغليل شيبه وقال ابن سيرين شئ أنس بن مالك عن خُصَّاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه لم يبلغ ما به خُصَّاب لوشْتَانِ اَعْدَشْطَانِه في لحيه وروى عن عبد الله بن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم يحب ما وافقه أهل الكتاب فلم يفرقه في شيء وكان أهل الكتاب يسدلون اشعارهم وكان المشركون يفرقون رؤسهم فسدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم سدل بعد ذلك

﴿ ماجاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال ﴾

ص ﴿ مالک عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيتني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنتراء من آدم الرجل له لمة كأحسن ما أنتراء من اللم قدر جلها فوي تقطر ماء مستكنا على رجلين أو على عواتق رجلين يطوف بالكعبة فسألت من هذا قيل هذا المسيح بن مريم ثم اذا أنا برجل جعد فطأ أعور العين اليمنى كأنها عتبة طافية فسألت من هذا فقيل لي هذا المسيح الدجال ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم أراي الليلة عند الكعبة يريدني مناه وانه أعلم فرأيت رجلا آدم يريدني السمرة كأحسن ما أنتراء من الرجل يريد كأحسن ما أنت ترى من هذه صفة لمة وهي الشعرة تلم بالكعبين كأحسن ما أنتراء من اللم قدر جلها يريد والله أعلم انه رجلا بالماء فذلك كانت تقطر الماء ولعله قد نبه بذلك على انه مشر وع لطفوا في القدوم والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فسألت من هذا فقيل هذا المسيح بن مريم قال عيسى بن دينار سمى عيسى بن مريم مسيحا لسياحته في الأرض لم يكن له قرار كان يمشي كل موضع وقيل انه مسح بالبركة ويمسح لحسن وجهه ومن قولهم على وجه فلان مسحة جال وسمى الدجال مسيحا لانه بمسوح العين وقال أبو القاسم الجوهري سمى ابن مريم مسيحا لانه مسح بالبركة حين ولد وسمى الدجال مسيحا بالتحفيف سباحتوه بالثقل لانه بمسوح العين وفي الحقيقة عن مالک قال بينا الناس تلك اديس هون الاقامة يريد الصلاة فتفانم حمامة فاداس بن مريم ينزل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم اذا برجل جعد فطأ أعور العين اليمنى هذا هو الصحيح وقد روى الحسن بن باب الحس البصري عن حمزة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الدجال أعور العين اليسرى وناخلة في جناح ايسر عن سمرة وأحاديثه عنه في بعضها نظر وان كان راوها مادة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كأنها عتبة طافية قال ابن دينار شبهها بحبة عذرة قد فضفت فذهب ماؤها فاصارت طافية وقال أبو القاسم الجوهري طافية أي ممتلئة سكنا وتماما وكذلك عنه طافية فظننت كما يظهر الشئ فوق الماء وهو عندي أشبه والله أعلم وأحكم ﴿ قال العاضى أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل أن يكون معنى الطافية انها بارزة مثل العتبة التي دطغت على الماء واسم العتبة تقع على الممتلئة فيكون معنى الطافية انها غلب على ما يجاورها من الجسم والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في السنة في الفطرة ﴾

ص ﴿ مالک عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال خمس من الفطرة تقليم الأظفار وقص الشارب وتنقب الأبط وحلق العانة والاختتان

﴿ ماجاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال ﴾

﴿ وحدثنى عن مالک بن

نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيتني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنتراء من آدم كأحسن ما أنتراء من آدم الرجل له لمة كأحسن ما أنتراء من اللم قدر جلها فوي تقطر ماء مستكنا على رجلين أو على عواتق رجلين يطوف بالكعبة فسألت من هذا قيل هذا المسيح بن مريم ثم اذا أنا برجل جعد فطأ أعور العين اليمنى كأنها عتبة طافية فسألت من هذا فقيل لي هذا المسيح الدجال

﴿ ماجاء في السنة في

الفطرة ﴾

وحدثني عن مالک بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال خمس من الفطرة تقليم الأظفار وقص الشارب وتنقب الأبط وحلق العانة والاختتان

والله أعلم من سنة الدين الذى يوصف به الفطر قال الله عز وجل فطره الله الذى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم به والله أعلم الذين الذى ولاه عليه وخلقه وأغلبه ومنهم من روى عن النبى صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد فى الفطرة فإواه أبوه أو أمه أو أخته أو نصرانه (فصل) ووله وص الشارب قال مالك بن نويرة حتى يوطئ الشفة وقال ابن الماسم عنه (فصل) وموله وثقب الأبطر به السعير الذى تحت الأبط وحمل العانة به بدشعر السرة وهو الأسماء داد وليس لفص الأظفار وأخذ الشارب وحلق العانة حاداً انتهى البه أعاده ولكن إذا طال ذلك وكذلك شعرا رأس ولا غلبه فمجداً

[illegible]

وحدثني عن مالك عن
يحيى بن سعيد بن سعيد بن
السبب نقلاً عن إبراهيم
أول الناس ضعف الضيف
وأول الناس اختان وأول
الناس قص الشارب
وأول الناس رأى الشجر
فقال يا رب ما هذا فقال الله
تبارك وتعالى وقار
يا إبراهيم فقال يا رب زدني
وقار يا رب فقال يحيى وسعت
مالك كيول يؤخذ من
الشارب حتى يده وطرب
النسوة وهو الاطراب ولا
يحمزه في مثل نفسه

القنوم الخفيف وعلى القنوم المعروفة وقيل ان اختتامه من الكلمات التي ابتلاه الله عز وجل بها وقيل غير ذلك والله أعلم وأحكم

عن النبي عن الأكل
بالشمال

وحدثني عن مالك عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد الله
السلمي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى أن
يأكل الرجل بشماله أو
يمشى في نعل واحد وأن
يشمل الصعاء وأن يمضي
في ثوب واحد كأنه عن
فرجه، وحدثني عن
مالك عن ابن شهاب عن
أبي بكر بن عبد الله بن
عمر عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال: إذا أكل أحدكم
فليأكل بيمينه ويسرب
بيمينه فالتبسم
يأكل بشماله ويسرب بشماله
عن مائة في المسالك
وحدثني عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي ريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
ليس المسكين بهذا
الطواف الذي يطوف
على الناس فردد اللمعة
والقنمن وانقر دواخترنا
قاراً

(فصل) وتوله وأول الناس رأى النبي فقال يارب ما هذا يحتمل أن يريد الله أعلم أنه لم يكن قبله
شيب حتى رأى إبراهيم عليه السلام أول من رأى ويحتمل أن يكون الشيب معناه أعلى حسب ما هو
اليوم ولكن كان إبراهيم أول من قال هذا القول عند رؤيته والاول أظهر لأنه لو كان الشيب معناه
فدرا إبراهيم عليه السلام فليس ما ذكره وقال يارب ما هذا ولرسول الله عن وهبه عن معمر بن
بمعناه كذا لا غير لم يفسر له بأنه وقار ولعل له هو الشيب الذي يرأيه لم يبلغ بسنك ولكن خوفه
علم أن معناه الوقار ولم يحتاج أن يدعو الله تبارك وتعالى أن يزيده من الوقار حين علم معناه وأما قول
الله عز وجل الله الذي خلصكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعفهم ثم جعل من بعد قوة ضعفهم ثم جعل من
فيصم أوله أعلم أن يعاطب بهذه الآية فمن تاب من زمن إبراهيم عليه السلام إلى يوم القيامة
ويحتمل أنه خوطب بجميع المخلوقين تاب ومن لم ينسب إلا أنه من مع الصف الأخير الشيب لا
من الخلق، ثم ينسب ولم يرد أن جميعهم ينسب كما أنه لم يرد أن جميعهم ضعف ثم من بعدهم
المصطفى الأول ومنهم من يكون حاله في وقت الفتح كما قال الله عز وجل وأولهم

(فصل) وتوله رضى الله عنه قال ابن عمر بن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن مكرم بن عبد الله بن
عليه السلام أن يادى له قد لم أن الوقار محمود أمر به من بني النضير ولعله أراد أن يزيده
من الشيب الذي هو الوقار والله أعلم

عن النبي عن الأكل بالشمال

عن مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله السلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
أن يأكل الرجل بشماله أو يمضي في نعل واحد وأن يشتمل الصعاء وأن يمضي في ثوب واحد كأنه عن
فرجه، وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ويسرب بيمينه فالتبسم يأكل بشماله
ويسرب بشماله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ويسرب بيمينه فالتبسم
أرجل بشماله إلى مناقه ما كان يحب التيامن في ذلك كله وهو صلى الله عليه وسلم قال الشيطان
يأكل بشماله ويسرب بشماله لم يجب أن يريه الله أعلم الأكل على الحقيقة فإن الشيطان
أكل من ذلك شيء صلى الله عليه وسلم عنه، سناها برب ورامة وقال ابن خزيمة
من الجنب وقد يل أن أكلهم يشتم فليأكل بيمينه ويسرب بيمينه فالتبسم يأكل بشماله ويسرب بشماله
أعلم أن يأكل من آدم أن يأكل بشماله ويسرب بيمينه فالتبسم (فرج) إذا ثبت ذلك فليأكل
الشيخ أبو العباس من أكل أيسر فليأكل كل ويسرب بيمينه ولا يأكل ولا يشرب بشماله إلا أن يكون
له نعل

عن مائة في المسالك

عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على النار فردد اللمعة وللمنن والرد والبرهان أو

فأما المسكين يارسل الله قال الذي لا يجدني فغيته ولا يفتن الناس لا فيصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس في شق قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالطواف الذي ترده القمقوت والقمطان لم يردني هذا عنه ولا عار إذا ن غير ما أشهد ما لا منوا الذي لا يجدني فغيته ولا يعطيه لا فيصدق عليه ولا يسأل من الله فترده القمقوت والقمطان فيقيم هذا رمقه الذي لا يسأل الناس مع ما تقدم من حله لأحيائه وقال يحيى بن يحيى في المسكين وتابعه عليه جماعة وقال غيرهم في المسكين وهو أظهر في لغة العرب ص في ماثلث زيد بن أسلم عن أبي جبيد الأسارى ثم الحارثي عن جدته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ردوا المسكين ولو بظلف محرق في شق قوله صلى الله عليه وسلم ردوا المساكين ولو بظلف محرق في ظلف محرق الظلف البكر هو ظفر كل ما جرح فعض بذلك صلى الله عليه وسلم على أن يعطى المسكين شيئا ولا رد خبأ وان كان ما يعطيه ظلفا محرقا وهو أقل ما يمكن أن يعطى ولا يكاد أن يقبله المسكين ولا يستمع به إلا في وقت الجماعة والشدة والله أعلم وأحكم

﴿ مَا بَاءُ فِي مَعَى الْكَافِرِ ﴾

[illegible]

(فصل) وقوله يترقب من سبع شياء محتمة أصبح فأعلم من سبب حلاط شاء واحدة ثم أمره بالبحر في فرس ثم حلاطها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك المؤمن يترقب من سبع شياء واحدة والكافر يترقب من سبعها فما قيل أن المؤمن يقتصر على البلغم من الموت ويقف باليسيرة ويؤثر ببعض قوة الكافر على حلاط ذلك لأمأ كل واحد من الحريص على الاستكثار من المال فعلى حنا يكون انزل الواحد بوصف بذلك في الحال فان كان كثير إلا كل كان كماله حال الكفر أكثر من كماله حنا، وإن كان نيل الأكل فعلى ذلك وقد علم الله عز وجل الكفر بأكلهم فقال تعالى والذين كفروا بآياتنا وما يكونون كلنا كل لأنعام والنار شوى لهم. يد والله أعلم أنهم لا يمكنوا عن الأكل مع القدرة عليه ويحتمل أن يكون المتناف للذي صلى الله عليه وسلم أكل حال كثره على هذا الوجه من التهمة والحريص على الاستكثار فبلغ سبع شياء ثم أكل وأتدب بأدب الاسلام وما رأى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ما يأمُر أوده في بسم الله حلاط شاء واحدة ولم يستأنس بذلك الثانية وقد احتمل أن المؤمن يأكل في منى واحد لا يذم.

فيسأ الناس ، وحديثي
عن مالك عن زيد بن أسلم
عن أبي جحيد الأنصاري ثم
الخارقي عن جده أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ردوا المسكين
ولو بظلف محرق
﴿ وما في معنى الكافر ﴾
• وحديثي عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يكل الكافر في معي واحد
والكافر يكل في سبعة
أعلاء ، وحديثي بن
مالك عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه بن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ضافه صيب
كافر فأمر له رسول الله
صلى الله عليه وسلم بشاة
فغلب فشرب حلالها ثم
أخرى فشربه ثم أخرى
فشربه حتى شرب
حلاب سبع شياه ثم أنه
أصبح فأسلم فأمر له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بشاة فغلب فشرب
حلالها ثم أمره أن يشرى فلم
يسئمها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم المؤمن
يشرب في معي واحد
والكافر يشرب في سبعة
أعلاء

اسم الله عز وجل على أول طعامه ويحمله على آخره فلا يصل الشيطان إلى كل طعامه ولا إلى شرب شرابه فاعلم بصير طعامه إلى أمعائه خاضع والكفر لا يذ كرام الله عز وجل على أول طعامه في كل معه الشيطان فلا يبارك الله في طعامه ويصير طعامه إلى أمعاء جنة ولهذا تكون سبعة أمعاء بمعنى لم يزل يورى عن أبي عبيد بعض هذا ولعل ذلك قد وصل طعامه إلى سبعة أمعاء في ذلك الوقت وأعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك بما شاء الله تعالى وقد روى ابن عبد الله بن عمر جملة على كثرة الأكل وأنه من أخلاق الكفار وما يجب أن يحتجب فاعله فروى ابن عمر عن نافع كان عبد الله بن عمر لا يأكل كل وحده حتى يؤتى إليه بمسكين يأكل معه فاختلج رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً فإنا نافع لا تدخل على هذا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء فانتضي هذا الحديث أنه امتنع من استدامة مؤكل كثر كثيراً كلما كانت عنده من صفات الكافر وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يأكل الصاع من التمر حتى يأكل حشمة فيجعل أن يكون هذا مقدراً كله غير أنه كان لا يلقه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في ترك الشبع ويحتمل أنه كان يبلعه غير أنه كان فيه فقد كان في من الأحوال التي يعمل بها إيمانه ما سمى الزاروق وإنما كان يحسن عبد الله بن عمر من علمه دنان من له ولم يعلم من شيأ من الأحوار الحسنة التي تشبهه بالفضل وأمل هذا الرجل بد ترك التسمية في أول أكله وترك الحديث في آخره وترك كثيراً من سنة الإسلام في الأكل وغيره وقد روى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال قال أبو نعيم رجلاً أكلوا فقال له عبد الله بن عمر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء قال فإنا ومن بالله رسول الله خير أبو نعيم أن تكون كثرة الأكل ناساً في الإيمان وإن كان خلقاً من أخلاق أهل الكفر كالضل والجبين والفجور واعتقدنا هذا إنما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل بعينه وتروى أبو حازم عن أبي هريرة أن رجلاً كان يأكل كثيراً فأسلم فكان يأكل كل أكلة قليلاً فذكر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أن المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء وذكر أبو هريرة أن الأمر تكرر من هذا الرجل في الخالين ولا يكاد أن يوحده في غيره ولذلك أسكر الصواب مثل هذا لما كان المعتاد عندهم خلافه حين ذكره وذلك للنبي صلى الله عليه وسلم سؤاله عن سببه ولا يمنع أن يكون الله تبارك وتعالى قد جعل هذا شقاً في كل كافر آمن وأظهره في واحد منهم أو في بعضهم دون بعض والله أعلم وقد قال الشيخ أبو محمد إن هذا تمثيل لكثرة الأكل وقلته قال وقيل أن في رجل واحد مخصوص ويميل بل الكافر القليل الأكث لو أسلم لكان أكله أقل لبركة التسمية وتمتقدم ما يحتمل عندي من التأويل

عن النبي عن الشرب في آنية الفضة والنفخ في الشراب

عن النبي عن الشرب في آنية الفضة والنفخ في الشراب

عن النبي عن الشرب في آنية الفضة والنفخ في الشراب

ص عن مالك عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم ثم قوله إنما يجرجر جر الجر جرة صوت وقوع الماء في الجوف ومعنى ذلك والله أعلم أنه عاقب عليه في جهنم وما كان ذلك بأن يشرب منها ما يسمى مهلاً وما جزأها الذي يوصف بأنه نار والعرب تسمى الشيء باسم ما يؤكل اليه فيسمى العصر خرا إذا أريد به الخمر وتسمى الشدة موتاً لما كان يؤكل اليه وهذا يقتضي تحريم استعمال آنية الفضة في

الشرب ، وقد روى هذا الحديث علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال قال في الحديث بأكل
أو يشرب في آنية البضة والذهب ولم يذكر الأكل في هذا الحديث غير ابن مسهر ، ووجه تحريمه
من جهة المعنى ما فيه من السرف والتشبه بالأعاجم وأما مجرد التبر فلا يحرم كالباور الذي له المن
الكثير ، وروى ابن أبي نسيئ عن جامع حذيفة وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا في
آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحاها ما فيها ألم في الدنيا ولكم في الآخرة وهذا يقتضي تحريم
اتخاذها وكذلك استعمال آنيتهما أو آنية أحدهما في أكل أو شرب أو غير ذلك والله أعلم وأحكم
(مسئلة) وأما استعمال آنية فيها ضيغ بذهب أو فضة فإنه أيضا ممنوع قال مالك في العتقة لا يجزئ
أ: يشرب فيه إذا كانت فيه حلقة فضة أو فضة شعبة بها وكذلك المرأة تكون فيها الحلقة من الفضة
لا يجزئ أن ينظر فيها الوجه ، وقد روى عن أبي عبد الله الحذري عن النبي صلى الله عليه وسلم في آنية
الذهب والفضة وآنية فضائس منها وليس ثابت ، وروى عاصم الأحول رأيت نوح السلي صلى الله عليه
وسلم عند أنس بن مالك وكان قد انصدع فسلطه بفضة قال أنس فلتسقيت فيه النبي صلى الله عليه وسلم
أكثر من ثلاثين مرة ، وقال ابن مسهر كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل كتابا حذفته من
ذهب أو فضة فقال له أبو طاحه لا تشرب شيئا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا حذفته لأنه
يجعل من أكل يكون أنس سلسله بفضة بعد زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يمد فآثار طاحه
التي منه ، ذلك والله أعلم ، قال مالك بن أنس السخيتان من معدن أو ناض ، وأما المني
الخصي إذا لم يكن عند من روى بالحكم ، دخل علم أبو سعيد الحذري ، وقال ابن مسهر إن أصعبت
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبو أيوب السخيتان من معدن أو ناض ، وأما المني
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من عدل واحد دفعه إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبى الصديق من ذلك
ثم سرفه قال له أرى القنادلة تلهو بها فماذا تفعل بها ، ثم صلى الله عليه وسلم ، من النخ في الشراب
جلاذمة على بكرهم ، لا يزال في آنية الماء ويجوز ، يعني ، روية فيها من النخ
فيستقدر بالظن وبغيره ، ويؤكل الرجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعني ، واحد من آنية
النخس في الآمن من معنى النخ ، وقد قال الشيخ أبو القاسم لا ينخ أحد في طعامه ولا يشرب ولا
يشرب أحدا في الماء ، تحريفه

(فصل) وتقول الأحول لأبي موسى ، إنك لا تكفه إلا شربه الماء الذي بعده
النفيس ثم من ماء النخ من ماء النخ ، إنك لا تكفه إلا شربه الماء الذي بعده
النفيس ولم تذكر ماء الشرب ، فزعموا جديلا ففره ما يقتضي ذلك إباحته ، وأما ما سرفه
صلى الله عليه وسلم ، من أن يشرب من ماء النخ ، فزعموا جديلا ففره ما يقتضي ذلك إباحته ، وأما ما سرفه
زعموا بغيره ، فزعموا جديلا ففره ما يقتضي ذلك إباحته ، وأما ما سرفه
الشرب في نفس واحد ، وبذلك سعيد بن المسيب وطاع بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز رضي
الله عنهم وروى عن عبد الله بن عباس وكرمه كراهية ذلك وقا هو شرب النسيطان وما اختاره
مالك أظهر للحديث التذم والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فإن أرى الفداء فيه بذكر في الأمان إلى وجه السؤال من الله أني التذم وهو إلى
الشفع في الشراب ، لا من رأى في شرابه داء فلهذا عن ، وشرب ما به النخ في طعامه النبي صلى
الله عليه وسلم بما جلد به إلى الأمان ، فزعموا جديلا ففره ما يقتضي ذلك إباحته ، وأما ما سرفه

وحدثني عن مالك
عن أبيوب السخيتان
عن سعد بن أبي وقاص
عن أبي الهيثم الحنفي أنه
قال كنت عند مروان
ابن الحكم فدخل عليه
أبو سعيد الحذري فقال
له مروان أصعبت من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه نبي عن النخ
في الشراب فقال له أبو
سعيد فقال له رجل
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال له نبي
ثم نفس فقال له أرى
أعداءه قالوا نبي

بماء، وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيسر * وحدثنى عن مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الأنصاري (٢٣٨) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى شرباً فشرب منه وعن

بما وعن يمينه اعرابي عن يساره أبو بكر الصديق فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن الأيمن
«مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى
بشرب فشرب به وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء
الأشياخ فقال لا والله يا رسول الله لا أوثر بصبني منك أحد قال فله رسول الله صلى الله عليه وسلم في
يده **ش** قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى ببلع قد شرب بما يقتضى جواز ذلك للشرب
والايحوزان شاب البيع لما فيه من الغش والجهل بحال المبيع وقد رافقه من الماء
(فصل) وقوله رضى الله عنه وعنه يمينه اعرابي عن يساره أبو بكر الصديق رضى الله عنه لا يدري
أيهما كان زل قبل صاحبه فقد ينزل الاعرابي قبل أبي بكر ثم أتى أبو بكر رضى الله عنه فبقمه
التي صلى الله عليه وسلم لا بكر الصديق رضى الله عنه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتم
أحدكم أحاه من مجلس ثم يجلس فيه

(فصل) قوله فشرّب ثم أعطى الأعرابي وقال الأعمى فالأعمى وحداقتي إن التباين مشروح في مناوله الشراب والطعام وما جرى مجراها قال الشيخ أبو القاسم بن أبو بشراب ومعدنّه فليعطه إن نرب الأعمى فالأعمى وقال في حديث سهل بن سعد أنه كان عن يمينه غلام يدعى عبد الله بن عباس بن سيراف قال أنا الذي أرى أعطى الأشياخ ومذاقتني أنعم من حقوقه ابن عباس ولو لم يكن من حقوقه ما نعطيه أياما سادنا فيه ومذاقتني أن حكم التباين في المناولة أكرم من حكم السن لا، عبد الله بن عباس رضي الله عنه لم يمتح حشمته لخاله واستحق ذلك التباين من دون الأشياخ وما روي في حديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكبركم بما تحامدكم مع تساوي الأحوال والله أعلم وأحكم وفي العبد عن أشبه يستحب في مكارم الأخلاق أن يبدؤا بالأعمى فالأعمى في الكتاب بالمهادنة في المجلس والوضوء وما أشبه ذلك والله أعلم

﴿ جامع ما جاء في الطعام والشراب ﴾

عص مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لا م سلم
لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فقالت
نعم فأخرجت أفراسا من شعير ثم أخذت خارا لها من الخبز ببعضه ثم رمت تحت يدي ورنيت ببعضه
ثم أملتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهب إليّ رجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم
جالسا في المسجد ومعه الناس فمات عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلوا أبو طلحة فقال
فقلت نعم قال لطعام فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم معه قوموا قال فانطلق وانطلقت
بين أيديهم حتى جئت بأطلة فأخبرته فقال أبو طلحة يا أبا سلم فداء رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالناس وليس عندنا من الطعام فانطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فانطلق أبو طلحة حتى أتني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو طلحة معي حتى دخلنا فقال
لبي الله عليه وسلم نحن معه قوموا قال فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت بأطلة فأخبرته فقال
الله صلى الله عليه وسلم والناس وليس عندنا من الطعام فانطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال
ول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو طلحة معي حتى دخلنا فقال

يمينه سلام وعن يساره
 الأشياخ فقال للفلان
 أنا أذن لي أن أعطى هؤلاء
 الأشياخ فقال يا رسول الله
 لا أوثر بنصيبى منك أحدا
 قال فله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يده
 جامع ما جاءه الطعام
 والشراب
 وحديث عن مالك عن
 أم حنبل بن عبد الله بن أبي
 طلحة أنه سمع أنس بن
 مالك يقول قال أبو طلحة
 لأم سلمة لعله يحب صوت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ضعفا فأعرف فيه
 الجوع فويل منسئلا من
 ثوبى قالت نعم فأخرجت
 أفراسا من شعير ثم
 أغذت جاراها فلفت
 اخبر ببعدهم خمسة فقت

يدى وردتني ببعضه ثم
أرسلني إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
قد كنت به فوسدت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم جالساً في المسجد
وهو أناس فمقت عليهم
فأتى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أرسله أبو طلحة
قال فقلت نعم قال لطعام

فقلت نعم فقال رسول الله
أبو طلحة يا أم سليم قد جاء رسول
فانطاني أبو طلحة حتى لقي

أرسل من غيره وعصرت عليه أم سلمة عكة لها فادته ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماشاء الله أن يقول رب يد والله أعلم من الدعاء فيه البركة والذكر لله عز وجل مما انفرد به الذي يعلم السر وأخفى وذلك مقتضى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجهر به

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إن من عشرة لما كان عندهم من الكثرة بحيث لا يكاد أن يعلمهم موضع على عاليه إلا كل لاسيا من محفة واحدة ودعاهم القوم بعد يحمثل ذلك ثم بعد ذلك بعشرة حتى أكل القوم كله. وشبهوا وهذا دليل على جواز الشبع قال وهم سبعون أو ثمانون رجلا وهذا من المعجزات العظيمة التي فزع الله بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وحملها رحمة لهذه الأمة

من حضر ومن لم يحضر والله أعلم ص مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة ش قوله صلى الله عليه وسلم طعام الاثنين كافي الثلاثة يريد والله أعلم أن ما تحفه الأنار لقوتهم المعتاد يكفي الثلاثة لأن الاتصاف عليه وجه المواساة ومعنى هذا الحديث والله أعلم الحظ على المواساة وتخفيف أمرها وأنه ليس فيها ثلاث مال ولا كبير مشقة قال عيسى بن دينار في المنزلة معنى

هذا الحديث إنه إذا اجتمع الأيدي وكانت المواساة وأكل الناس عظم البركة وقدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في -نة جماعة أن يجعل مع أهل كل بيت مثلهم وقال إن الرجل لم يهلك على نفسه فوته وقدرى أبو يوسف عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم طعام الواحد

يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي ثمانية لعله أرا صلى الله عليه وسلم عند المواساة في الشدة والله أعلم ص مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أغلقوا الباب وأكفوا السقاء واكفوا الأناة وأخروا الأناة وأطفوا المصباح فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يجل وكاه ولا يكشف أناه وإن الفويسقة تضرم على الناس بينهم ش قوله صلى الله عليه وسلم أغلقوا الباب يحمثل أن يريد والله أعلم بالليل إذا نتم

وقدرى في حديث جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم أطفوا المصابيح بالليل إذا قدتم وأغلقوا الأبواب وأكفوا الأضياء وأخروا الطعام والشراب فأمر بطعام المصابيح عند الرقاد بيل وعطف على ذلك غلق الأبواب وغيرها فالظاهر منه ما تقدمناه والله أعلم وأحكم ويحمثل أن يريد

سائر الأوقات على ما يريد الناس حفظه من الأموال والطعام وغير ذلك أنه أمر زليار ما حفظه وقوله صلى الله عليه وسلم وأكفوا السقاء بطوه وقوله صلى الله عليه وسلم واكفوا الأناة معناه ألقوه وقوله صلى الله عليه وسلم وأخروا الأناة يحمثل أن يكون شكاً من الراوى والأظهر أنه لفظ النبي

صلى الله عليه وسلم وأن معناه اكفوا أن كان فارغاً أو خرواً أن كان فيه شيء فان ذلك يمنع الشيطان أن يتناول شيئاً مما في الملوأ أو يتبع شيئاً مما في المارغ من بقية أو رائحة وقد روى عن جابر بن عبد الله جابر بن عبد الله أنه أوجده قدح لبن من البقيع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا جرت له ولو

أن ترض عليه عودا و روى القفعا عن حكيم عن جابر هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم غطوا الأناة فان في السنة ليلة نزل فيها بلاء لا يمر بأناه ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاه الأناة به من ذلك البلاء قال الليث الأعاجم عندنا سقون ذلك في كانون الأول

(فصل) وقوله وأطفوا المصباح فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يجل وكاه ولا يكشف أناه يريد أن الشيطان مضرة ومشاركة فيما يجتازن ويكون في الوعاء وأن الاحتراز منه يكون بما قدمناه مما أخبر

• وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأروج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة • وحدثنى عن مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أغلقوا الباب وأكفوا السقاء واكفوا الأناة وأخروا الأناة وأطفوا المصباح فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يجل وكاه ولا يكشف أناه وأب الفويسقة تضرم على الناس بينهم

به النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم وان الفريسة قال عيسى بن دينار في المنزلة
 زيد الفأرة تضرع على الناس بينهم وقال في حديث جابر وان الفريسة ربحا جرت الفتيلة فأخرفت
 أهل البيت وروى عن ابن عباس جاءته فأرة فجرت الفتيلة فألقنها بين يدي النبي صلى الله عليه
 وسلم على الخمر التي كان قاعدا عليها فأخرفت منها مثل موضع الدرهم فقال صلى الله عليه وسلم إذا نمت
 فأطش واسمرك فان الشيطان يدل هذه ومثله على هذا فخر فكم وروى هذا الحديث عطاء عن جابر
 ابن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اطفئ مصباحك وادكر اسم الله عز وجل وخرا ناله ولو
 يعود تضرعه عليه واذكر اسم الله عليه عز وجل وأوى سقاءك واذكر اسم الله عليه فزاد فيه
 التسمية وعرض العود على الاناء والله أعلم وأحكم وقضى أبو موسى الأشعري احترق بيت بالمدينة
 على أهله من الليل فحدث بشأهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذه النار انما هي عدوكم فاذا نمت
 فأطشوا ما عنكم من غير ما لك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو يصمت ومن كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزه وما وليه وضيافته
 ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يشوي عنده حتى يهرجه ثم شق قوله صلى الله
 عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو يصمت يريد الله أعلم ان هذا حكم من كان
 يؤمن بالله تعالى وعلم انه يجازي في الآخرة وما يزمه أن يقول خيرا أو يصمت أو يصمت من سر
 يا بعلية وأما الصمت عن الخير وذكر الله عز وجل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس
 بما ورد به بل هو منى عنه نهى تحريم أو نهى كراهة وانما معناه أن يقول خيرا أو يصمت من سر
 ويحتمل أن يكون أو نهى بمعنى الواو فيكون المعنى يقول خيرا ويصمت عن سر وتذليل ذلك في
 قول الله تبارك وتعالى وأرسلنا الى مائة ألف أو يزيدون والله أعلم وأحكم
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره هكذا في رواية
 ابن شريح الكعبي وفي رواية أبي هريرة فلا يؤذره والمعنيان غير متنافيين حض النبي صلى الله
 عليه وسلم على إكرام الجار وحسن مجاورته وأعلم ان ذلك من شرائع الإيمان وان كل مؤمن بالله
 وبالثواب والعقاب في الآخرة يتعين عليه أن يلتزم هذا ويعمل به فان الله عز وجل قال وابدعوا الله
 ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وذو القربى واليتامى والمساكين والجار ذي النرب والجار
 الجنب وروى عائشة رضي الله عنها ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما زال جبريل يوصيني
 بالجار حتى ظننت انه سيورثه وروى طلحة عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان
 طائفة مني قالوا فيهم ما مثل بلال

وحدثني عن مالك عن
 سعيد بن أبي سعيد المقبري
 عن أبي شريح الكعبي أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فليقل
 خيرا أو يصمت ومن كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر
 فليكرم جاره ومن كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر
 فليكرم ضيفه جائزه وما
 وليه وضيافته ثلاثة أيام
 فما كان بعد ذلك فهو
 صدقة ولا يحل له أن يشوي
 عنده حتى يهرجه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه على ما تقدم من
 أهداهم الى الإسلام وشرا نفعهم وأحكامه والنيافة من سنن المسلمين وأول من ضيف الضيف
 ابراهيم عليه السلام قال الله تبارك وتعالى هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرم من بوصفهم بهم
 أكرموا وهي واجبة عند النبي بن سعد وما وليه وخالف في ذلك جميع الفقهاء على الإطلاق ويدل
 على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف ذلك بالكرامة فقال فليكرم ضيفه ولم يزل فليقتضه حقه
 والاكرام ليس بواجب ويستعين به في بعض المواضع للجنات الذي ليس عند ما يلهو به ويخاف
 الهلاك ان يضيع وتكون واجبة على أهل الدنيا لما من لارض العنوة ان شرط ذلك عليهم وفد

روى عقبه بن عامر قلنا يا رسول الله انك تبغتنا فمن يقوم لا يقر ونا إذا ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرؤا منكم عابني للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حتى الضيف الذي يبنى يحتمل والله أعلم ان يكون هذا في أول الاسلام لمن كان يجتاز غازي أهل عهد من لم يكن يقدر على استصعاب الزاد الى رأس مغزاته ولا يصل الى الغزو والجهاد الذي تعين فرضه وجوبه بالابا القري في الطريق ويحتمل ان يكون ذلك بعد ان افتتحت خيبر وغيره من بلاد الفتوة ان كان شر هذا على أهلها وأما أهل الحضرة فقله قال مالك رحمه الله ليس على أهل الحضرة ضيافة وقال سحنون الضيافة على أهل القرى وأما أهل الحضرة فان المسافر اذا قدم الحضرة وجد منزلا وهو الفندق وانما اراد بذلك إتيان كد النسيب اليه ولا يتعين على أهل الحضرة تعيينه على أهل القرى لعمان أحد هان ذلك تكرار على أهل الحضرة فلو التزم أهل الحضرة الضيافة لما خلو منها وأهل القرى يندر ذلك عندهم ويقبل فلا تلحقهم بذلك مشقة الوجه الآخر ان المسافر يجد في الحضرة من المسكن والطعام وغير ذلك ما يحتاج اليه فلا تلحقه المشقة لعدم الضيافة وأما في القرى الصغار فلا يجديما يحتاج اليه فهو كالمنظر الى من يضيفه وحكم القرى الكبار التي توجد فيها الفنادق والمطاعم للشراء يكثر ترداد الناس عليها حكم الحضرة والله أعلم وأحكم وعذا فحين لا يعرفه الا لسان وأما من يعرفه مودة أو بينه وبينه قرابة أو بينه وبينه معنى يقتضي المواصله والمكرمة في حكمه في الحضرة وغيره سواء والله أعلم وأحكم (فصل) ونوله صلى الله عليه وسلم جائزته يوم وليلة يحتمل أن يرد والله أعلم بمقتضى وعطية لان الجائزة العظيمة يحتمل عندى أن يرد بها يجوز ويضي به عنه الى غيره يوم وليلة وهو وقت في مبيته عنده وغناؤه في عده قال عيسى بن دينار في الزينة معنى جائزته يوما وليلة يتصرف بكرمه ويقبل به أفضل ما يستطيع ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع فاذا كان هذا معناه فعنى قوله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك والضيافة ثلاثة أيام يديطه معها ما يستطيع عليه وعلى التأويل الأول فانه حص الضيافة لمن أراد المقام بثلاثة أيام ومن أراد الجواز في يوم وليلة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما كان بعد ذلك فهو صدقة يرد والله أعلم انه ليس له حكم الجائزة المتأكد حكمها للجنائز لاحكام الضيافة المشر وعنه للضيف وانما هي صدقة مختمة بالمعترض والمقيم عليها طالب صدقة الا انها صدقة تنقل وصدقة النقل تحمل للفقير والفقر وانما الذي يحرم من الصدقة على الفنى صدقة وجبت للفقراء وقد كان عبد الله بن عمر يقبل الضيافة ثلاثة أيام ثم يقول للمنافع انفق فان لا تأكل الصدقة ويقول احبسوا عنا صدقتكم قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ومعناه عندي انه لا يقبل ذلك ولا يرضاه لنفسه ولا يزم أحدا أن يقبل صدقة تصدق بها عليه مع السلامة ولو قبلها حلت له ويحتمل والله أعلم أن يرد به لا تقبل صدقة هؤلاء القوم الذين نزلنا عندهم ولو نزل على غيره لم يقبل ضيافتهم شهرا لانه لا خلاف انه لو نزل على أبيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأعلى ابنه سالم وأعلى أخيه عاصم لم يرد طعامهم بعد ثلاثة أيام

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يحمل له أن يشوى عنده حتى يجر جديره لا يحمل له أن يقيم عنده حتى يجره قال عيسى بن دينار يرد بضيقة عليه ويثقله من الحرج وهو الضيق ويحتمل أن يرد به حتى يؤتم وهو أن يضر به مقامه عنده حتى يقول فلا أو يفعل فلانهم يجمع ان ما يطيبه بعد ان يرم بطول مقامه عنده لا تطيب به نفسه ومثل هذا لا يحمل للقيم عنده على حله الحالة والله أعلم وأحكم من مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة ان رسول الله صلى

وحدثني عن مالك عن
سفي مولى أبي بكر عن
أبي صالح السمان عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى

ابن علیہ وسلم قال ینارجل یمشی بطریق اذ (۲۴۴) اشتد علیہ العطش فوجد بئرا فزل فها فشرب ونخرج فاذا کلب یلمث

الله عليه وسلم قال يبارجل بمشي بطريق اذا استعمله العطش فوجبه تبارجل فيها فشرب فخرج
 فاذا كان يلهت بأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا السكب من العطش مثل الذي
 بلغ مني فزل البئر فلا خففه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى السكب فشكر الله ففقره فقالوا يا رسول
 الله فان لنا في البئر لآخر فقال في كل ذي كبد رطبة أجر ثم شق قوله صلى الله عليه وسلم فاذا كان
 يلهت يبارجل في الماضي لم يفتح الماء وكسره واو في المستقبل يلهت بالفتح قال الله عز وجل كل
 السكب ان يحمل عليه يلهت أو تتركه يلهت والله شدة توارت النفس من التعب وغيره و يحتدل
 والله أعلم أي يكون هذا السكب المذكور في الحديث هو السكب المختص بهذا الاسم وهو الأظهر
 لأننا كثيرا الحيوان لنا وانك يلهت من غير سبب وسائر الحيوان لانتهى السبب ونول الرجل لقد
 بلغ هذا السكب من العطش مثل الذي بلغ مني يعني الذكر للسبب الموجب لاشباعه عليه ورحمته
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فزل البئر فلا خففه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقاء بمعنى الاعلام
 لسيبه الى سقى السكب به ومالك فيمن التعب واستعمال خفه بما يفسده غالباً وقوله صلى الله عليه
 وسلم فشكر الله ففقره يحتدل أي يري بذلك الشفاء عليه بفعله و يحتدل والله أعلم أن يري به الجزاء
 بالفران والثواب وقد سمي العرب الجزاء شكراً ولنا ذكره في عبد الله بن عمر في الذي أمر
 فراضا في الصفة فان أعطاك مثل الذي لك قبلته وان أعطاك أفضل منه طيبة به نفسه فذلك
 شكر شكره ولو قد وصف الله عز وجل نفسه بالشكر فقال تعالى والله شكور حليم
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في كل ذي كبد رطبة أجر عام في جميع الحيوان ما عاك منه وما
 لا عاك فان في الاحسان اليها أجر أصح مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله انه قال
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قيل الساحل فأمر أبي عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة قال
 وأنا فهم قال فخرجنا حتى اذا كنا ببعض الطريق في الزاد فأمر أبو عبيدة بالزاد ذلك الجيش
 فجمع ذلك كله فكان مزوياً ثم قال ففكنا يقولنا كل يوم لئلا نلا حتى في ولم نصنأ منه الا
 فقلت وما في ثمره فقال لعدو جانا فحدث ففينا قال ثم انتهينا الى البصر فاذا حوت مثل الظرب
 فاكل منه ذلك الجيش ثمان عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بطلعين من أضلاع ففينا ثم أمر
 فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصبها قال مالك الظرب الجليل ثم شق قوله صلى الله عليه وسلم بعث رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعثا قيل الساحل يري جيشا غزيرين ومن تصد لهم السبل من الحار بين
 وكانوا ثلاثمائة وأمر عليهم أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه ليعود أمرهم ونصرهم الى حكمه لان
 رأى الجماعة اذا لم يداني واحد ثمره في الاختلاف المؤدى الى الفساد ولما في زاده بعض الطريق
 وأمر أبو عبيدة بالزاد الجيش فجمعته فيعتدل والله أعلم أن يفعل ذلك أبو عبيدة أي رآه ووافقه
 أهل الجيش أجمع له على ذلك ورضاهم وان كان يجوز أن يكون بعضهم أكثر زادا من بعض ويكوب
 فهم من في زاده جلة الا أنهم رأوا والتواصي وقبر وعين النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان
 الاشهر بين اذا ارادوا جمعوا زادهم فتواسوا فيه فهم مني وأنا منهم و يحتدل أي يكون أبو عبيدة حكم
 بذلك بينهم حين رأى انهم من قديني زاده وعاف عليه سرعه الهلا من منهم له زاد يكنه وليس
 بموضع اتباع وانسب إليهم أبو عبيدة التساوي في اعنهم من الزاد ولم يذكر في الحديث ثمانا وظهر
 هذا انه كان على وجه الرضا والله أعلم فكان أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه فيهم منه كل يوم
 يسير ايسر الاستدانة للزاد وسوية بين الناس حتى لم يصبها الا ثمره ففينا بعد ذلك ففقدوا
 مالك الظرب الجليل

الانتجاع بها ولعلم كانوا يضيفون الى ذلك ما لم يكن من حشيش وورق شجر حتى انتهوا الى البحر وذا
 بدل على اليسر فاذا حوت مثل الطرب قال عيسى بن دينار الطرب الجيسل وقال صاحب العين
 الطرب مائتا من الحجارة والجمع طراب وحكى أبو عبيد الهروي الطرب صغير الجبل فأكل الجيش
 منهو بمعدل ان يكون هذا الخوب لقلعة البحر حيايات أو لقلعة يتأبدان مات بحراً أو برداً أو قتل
 غيره من الحيوانه . ويحتمل ان يلقب ميتاً ومات بغير سبب وإنما اختلف العلماء في جواز أكل
 مات بغير سبب وأما مات بسبب من الأسباب التي ذكرناها وغير هافم يختلف في جواز أكله وقد
 تقدم الكلام فيه (مسئلة) وأما جواز أكل الصيد اذا نقتل فعليه جماعة العلماء وانما منع منه من لم
 يتابع عليه وقد انقطع الخلاف فيه ومارى عن أبي ثعلبة الخشني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كلوا
 الصيد وان وجدتموه بعد ثلاث ما لم يمتن فان معناه لم يتغير تغيراً يمنع أكله فاستثنى ذلك على سبيل
 الكراهة والتمع مما لم يستصبره

(فصل) وقوله فأكل الجيش منه ثمان عشرة ليسا ينفق عظمه وأمر أبو عبيدة بضعه من
 أضلاعهم مما هم أمر براحة فرحلت ثم مرت تحتهم أولم نصهار يدأعلامها ويحتمل ان يكون
 أبو عبيدة فعل ذلك اعتباراً بعظم ما خلق الله تبارك وتعالى اذ لم يرم حيوان البحر مثله قبل ذلك
 ولو فسكن من الاخبار عنه من لم يحضره فيعتبر به وعلى هذا يجوز للإنسان ان ينظر فيما عظم خلقه
 من الخفوقات ما لم يرم قبل ذلك سوى الى ذلك ليعتبر به ويعجب غيره منه فيعتبر والله أعلم ص
 مالك عن زيد بن أسلم عن عروة بن سعد بن معاذ عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 يا نساء المؤمنين لا تحقرن احدكن لجارتها ولو كرا عشاء محرقات ش قوله صلى الله عليه وسلم يا نساء
 المؤمنين هكذا اقرأته وقرأت من بر وبيان نساء المؤمنين برفع النساء ورفع المؤمنين على النعت
 وقال معناه يا أيها النساء المؤمنات ونوع يا نساء المؤمنات بنصب نساء على النساء المضاف وخفض
 المؤمنات بالاضافة لان النساء مع من المؤمنات والمؤمنات بعض النساء ولا يضاف الشيء الى بعضه
 قال القاضي ابوالوليد رضى الله عنه وقد يجوز هذا اعتدى على وجهين أحدهما ان يوصف بانهم نساء
 على معنى المدح والثناء فتقول لمن تمدح من النساء بمعنى أنهم على المحمود من أحوال النساء في الخير
 والشرف والعفاف وكما يقول لمن مدح من الرجال رجلاً وللجماعة ثم رجال بمعنى انهم على حكم
 الرجال في التجدد والقوة والكرم والفاحة والخلق فكأنه قال يا فضلات المؤمنات من النساء

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحقرن احدكن لجارتها ولو كرا عشاء محرقات أمر يحسن
 الأدب وكرم الأخلاق ويحتمل وجهين أحدهما ان من عندنا فضل فلا تحقرن أن تهذب لجارتها وان
 كان يسيراً ويحتمل أن يرد بان من أهدي اليها مثل ذلك فلا تحقره ولا تفقره من عرف جارتها
 والأول أظهر والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولو كرا عشاء محرقات والكرام مؤنثه عند يسيويه وكان حكمه
 على هذا ان تكون محرقة الا ان الرواية هكذا وردت في الموطأ وغيرها وقال ابن الجباري بعض
 العرب يذكرونها فيقولون ان يكون هذا على تلك اللفظ والله أعلم وأحكم ص مالك عن عبا الله بن
 أبي بكر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود فبيل مناهم الله قال القعز وحلى قتل
 منكم ش قوله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود فبيل مناهم الله قال القعز وحلى قتل
 الخراصون معناه والله أعلم نعموا وقوله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود فبيل مناهم الله قال القعز وحلى قتل

وحديثي عن مالك عن زيد
 ابن أسلم عن عروة بن سعد
 ابن معاذ عن جدته أن
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال يا نساء
 المؤمنات لا تحقرن جارة
 لجارتها ولو كرا عشاء
 محرقات وحديثي عن مالك
 عن عبد الله بن أبي بكر
 أنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قاتل
 الله اليهود فهو عن أكل
 النعم فباعوه فأكلوا منه

عليهم بذلك ويحتمل أن يرده الخبر مما حكى الله تعالى به عليهم من ذلك ولنظة قاتل وإن كان أصلها أن يكون الفعل من اثنين ولذلك يقال تلاعن الزوجان إذا وجدت الملائعة من كل واحد منهما وقد تجيء في كلام العرب المفاعلة من الواحدي يقال قاتله الله بمعنى فعل الله به ذلك ومنه سافر الرجل وعالج

المرضى

(فصل) ثم ذكر صلى الله عليه وسلم فعلهم الذي عرفوا عليه بذلك فقال نهوا عن كل الشعم فباعوه فأكلوا منه والذي عن كل الشعم لا يتناول النبي عن كل منه إلا من جهة القياس وإن رأى وأن ما لا يجوز أكله لم يعلم منفعته إلا كل لا يجوز أكل منه فلا يجوز كل ممن الخ ولا ممن الخنزير ولا الميت وما جرى مجرى ذلك وأما ما له منفعة فإنه يجوز أكل منه وإن لم يجز أكله كالعبيد والأماء والله أعلم وأحكم ص **ب** ما لك أنه بلغه أن عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخبز الشعير وأياكم وخبز البر فانكم لن تقوموا بشكره **ب** وحديثي عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسالهما فقالا أخرجنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أخرجني الجوع فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التبان الأنصاري فأمرهم بشعير عنده بهل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكعب عن ذات البر فذبح لهم شاة واستعذب لهم ماء فلقن في نخلة ثم أتوا بألب الطعام فأكلوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسئن عن نعيم هذا اليوم وجهه للتسكى والجزع وقلة الرضى عن الله عز وجل فيما قضى به والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التبان الأنصاري وأبو الهيثم هو مالك ويقضى أنهم ذهبوا إليه ليطعمهم ما به يسجد جوعتهم فدل ذلك على جواز فعله لما هو إلى صديقه الذي يعلم سروره

ب وحديثي عن مالك أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقول يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخبز الشعير وأياكم وخبز البر فانكم لن تقوموا بشكره **ب** وحديثي عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسالهما فقالا أخرجنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أخرجني الجوع فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التبان الأنصاري فأمرهم بشعير عنده بهل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكعب عن ذات البر فذبح لهم شاة واستعذب لهم ماء فلقن في نخلة ثم أتوا بألب الطعام فأكلوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسئن عن نعيم هذا اليوم

بومبادرته الى مشاركته عند الحاجة الى ذلك وليس فيه انهم ذكروا له جوعمه فكان ذلك من التعريض لعرفي بغير به الله على يده ونحوه أوهو برهانه كان يستقري أبا بكر الصديق وعمر ابن الخطاب رضي الله عنهما الآية بمقتضى الطعمه أحد مما عند شدته جوعه وكان يسكن عن سؤالهم واتخاذهم بمنزلة أن يقصد الرجل صديقه ليضيفه فيكرمه ويطعمه

(فصل) وقوله فأمر لهم بشعر يعمل وقام فتجشأه برهانهياً ذلك الطعامهم وجعله قري لهم طامعاً لهم ما يريد اجتلبه عذبا وعلق في نخلة ليردوهذا كله يدل على جواز اصلاح الطعام والشراب والمبالغة في تطعيمهم بحافى الضيف والصديق بافضل مما يجده منه وقد أخبر الله تعالى عن نبيهم ابراهيم عليه السلام وأنه راغى إلى أهله فجاء بهجمل معين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نكبت عن ذات الدر بر بذات اللين والدر اللين وهذا على سبيل الصيحة والتوبيخ له من غير ما لا ينافي في مقامها في صلاح تطيب طعامهم وتبقى منفعة هذه لقوته وصدقته والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما كوامن ذلك الطعام وشربوا من ذلك الماء لتسكين عن نعيم هذا اليوم قيل والله أعلم أنه سؤال المشان لا سؤال حساب ويحمل أن يريد به سؤال حساب دون مناقشة ودون سلامه وهو أعلم بما أتوا صلاوا اليه بوجه مباح أو بما مور به أو بمخظور أو على أي وجه تناولوه وعن نديم تناولوه منه ثم يشبههم الله عز وجل على ما أتوا في ذلك من حسن العمل والنية والله أعلم (مسئلة) وصفة تناوله أن يسمى الله عز وجل في أوله ويحمده في آخره على

مأيا في بعده ان شاء الله تعالى وكره المالك غسل يده قبل الطعام ورأه من فعل العجم قاله ويفسّل يده بعد الطعام ويضع يده في الماء دسملاروى عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه شرب لبنا ثم تمضمض وقال انه دسما ولان ذلك نوع من النظافة مشروعة كالسواك (مسئلة) اذا ابتأنا يغسل يده بعد الطعام فغسل يده بالترجاء الله يغسل يده بالحق فقال

غيره أعجبني منه ولو فعله لم أر به بأسا وروى ابن وهب في الجلبان والغول وشبه ذلك لأبأس أن يتوضأ بدو يتدلك به في الحمام ويدبهن جسده بالبن والزيوت من الشقاق وروى أشهب أنه سئل عن الوضوء بالصديق والنضالة والغول قال لا علم لي به ولم يتوضأ به ان أعياه شيء فليتوضأ بالتراب فقد

قال عمر اياكم والنعم وأمر الأعاجم (مسئلة) وبأكل كل لسلأولاً كل مستكلماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أما أنا فلا آكل مستكنا ومن جهة المعنى ما يهمل الكبر والتعظيم والتثنية بالأعاجم يسئل المالك رحمه الله أياكل ويدبضعها في الأرض فقال أنا أنفي وما مدع فيصنعني

ص من مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يأكل خبزاً من فدعار جلا من أهل النمة فجعل يأكل ويتبع بالضمه وضرب الصلحة فقال له عمر كأنك مقفر فقال والله ما أكلت هنا ولا أكلت كارب من كارب وكذا فقار عمر لا آكل السم حتى يحيا الناس من أول ما يجيئون بخبز

فوله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأكل خبزاً من وذلك يقته نبي اسباحه طيب الادم فدعار جلا من أهل البادية تواضعوا لكاه أهل البادية ولعله فصته له آداب لكل كاهم الذي صلى الله عليه وسلم عمر بن أبي سعيدة كنهه فقال له هم اد وكل ما ياكل ولعله قصد أيضاً أن يتعرف حاله بما يظهر اليه من أكله فجعل يأكل كل ويتبع بالضمه وضرب الصلحة وهو ما يعلق بالصلحة من دسملاروى قاله عيسى بن دينار ويدل على كنهه من الذي كان يأكله

وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد أن عمر بن

الخطاب كان يأكل خبزاً

بمن فدعار جلا من أهل

النمة فجعل يأكل ويتبع

بالضمه وضرب الصلحة

فقال له عمر كأنك مقفر

فقال والله ما أكلت هنا

ولا أكلت كارب به منذ

كذا وكذا فقال عمر

لا آكل السم حتى

يجيا الناس من أول

ما يجيئون

فوسم عمر رضي الله عنه في ذلك الحاجة وقال له كانك مفقر أي ان دنا الثمن من فعل من هو مفقر وهو الذي لا ادا م عنده قاله عيسى بن دينار وسعت العرب تقول اكلت خبزاً افتقرا يريدون غير ادا م ومقالا مفقر يست فيه خل أي لا نعده واداما

(فصل) وتول الرجل مأكله متناولاً لكأكله بمنزله كذا وكذا يريد أنه لم يأكله وإن عد ذلك عام شامل للناس ولذلك لم يأكله المسدة التي ذكرها وقال عمر لا تكل السمن حتى يحيا الناس من أول ما يجيئون يريد مساواة المسكين في ضيق عيشهم ليس ذكر بذلك أحوالهم ولا في النظر لم وقد روى ابن يوسف عليه السلام قيل له أتجوع ويسلك خزائن الأرض فقال أحاف أن أشبع فأفسى الجاع وروى عن أنس بن مالك أن عرباً خطبوا كل الزيت ولم يكن فيه بطنه فكان يقرقر على المنبر فيقول تفررت على كل الزيت مدام السمن بأعياها وأقوى وكتب عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى أبي موسى الأشعري أماماً دعان أسعد الراعي من سعدت بدريته وإن أسقى الراعي من شقيت بدريته فإنما أتربخ وتربخ عائلتي ويكون مثلك مثل الهبة نظرت إلى خضرة من الأرض فرحت فيها بتقي بذلك السمن وأعلمته نهيته وأهوال السلام وأما ناسل هذا كله عمر رضي الله عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم من استعاه الله تقيته فحط الله بالإنصاف وحسن أحواله ثم سرنا نسخة الحنة

(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى يحيا الناس من أول ما يموتون يريد بالله أعلم
يعطرون والحياة المطر فقال حي الناس يعبور وإنما كان ذلك في عام الرمادة قال مالك كان
الرمادة سنة أعوام من مال الله عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال
رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة طرح له صاع من تمر فأكل كله حتى با كل حشفه
من قوله رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة يريد بأخذ استخلفه أبو بكر ولم يكن أرا إلى
المؤمنين فلبوا يطرح له صاع من التمر فأكل كله حتى با كل حشفه فيقتني تكرمه بهذا العمل منه ولو
كان مرة واحدة لكان رأيت طرح له صاع تمر فأكله وليس في كثرة أكله ما ينقص من حله فنه
أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم مرارا ثم أنكر أكله وما كان يضاف أمره أنكره عليه النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يظهر عليه بعده وكان ذلك غا. قوته التي لا تروم جده إلا به والخلاف

في ابحاث ذلك: قد العلماء وقتقدم في ذلك من تفسير عبدالله بن عمر بن الخطاب في اعداءه والحن في الطعام انا هو في جنسه ومن اعتمر على القر في طعامه مال في الفقه لاسيما في المنفعة على سلكها السلام رانه كان يأكل ذلك في وقت ربأكل النعير في وقت ربأكل البر والنعيم في وقت ربأكل بلع من الأثني فيه مبلغ المتعدين ولاسه كان يبلغه فغيره ما لي المبلغ الذي بره وأن يتي نون له ليعين به وضايفه ليس كل الزائد من زعده في ذلك لأكل بل يذكر في الله المكسب وفي طيبه وفي الاستكثار منه والواضع مع الاميار على العادو يكون في الانفاق والاحتمار وفي العبد عن مالك بلقي أن رجلا دخل على رجل كاه فخر وهو يأكل فمريض عليه أن يأكل منه فباب ذلك عليه فقال ان الذي يستطاب في أوركثير ودم يكون في العالم أم يباب به ص في مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر أنه قال سئل عمر بن الخطاب عن الجراد فقال ددت أن عندي ففحة أنا كل منه كبر ش فوه سئل عمر بن الخطاب عن الجراد بر يدان السائل أنه أحلال أكلوه النضاه على اباحه كلا وانما اختلافوا في كانه محل من شرط في جواز أكله وقد

تقدم ذكره وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وددت ان عندنا منه قفعة نأكل كل منتهى يقضى انا مع
عنده لانه لا يمتنى أكل كل الميسر ببحاق القفعة قال عيسى بن دينار شيء شبهه بالمسكل نعى بها عمر
مما رواه جرادة وقال محمد بن عيسى الأعشى هي قفعة كبر من المسكل قال وأهل العراق يسمونها
جلة قال ابن مزين وأهل مصر يسمونها زنبلا ص **باب** مالك عن محمد بن عمرو بن حنبل عن
محمد بن مالك بن خنم أنه قال كنت جالسا مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق فأتاه قوم من أهل المدينة على
دواب فزولوا عنده قال جلد فقال أبو هريرة اذهب إلى أبي قحليل ان ابنك يقرئك السلام ويقول
اطعمينا شيئا قال فوضعت له ثلاثة أفراس في حفة وشيئا من زيت وملح ثم وضعتها على رأسي وجلتها
باليهم فلما وضعتها بين أيديهم كبر أبو هريرة وقال الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا
الأسودين الماء واخر فلم يصب القوم من الطعام شيئا فلما انصرفوا قال يا ابن أخي أحسن إلى
غفلك واسمح ارغام عنها وأطعم مرأحها وصل في ناحيتها فانها من دواب الجنة والى نفس يبيده
ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون التلة من الغنم أحب إلى صاحبها من دار مروان **باب** ش
قوله كنت جالسا مع أبي هريرة بالعقيق فأتاه قوم من أهل المدينة على دواب فزولوا عنده فطافوه
الزيارة ويحتمل أنهم قدوة للتعلم منه ولا حذو عنه وما أحضرتم أبو هريرة رضي الله عنه من الطعام
على معنى أكرام الزائر والضيف وتقديم ما خسر إليه ولذلك دم اليهم ثلاثة أفراس وزيتا وملحا
وكبر أبو هريرة على نعي الذي كرهه عز وجل ونظم نعيه والسكر له على ما نقله الله عز وجل من
حال القلة والمجاوعة إلى الخصب والكترة حتى يوجد عنده شيء من الخبز والارام دون استعداد ولا تأهب
فيطعمه من يزوره دون أن يصرفه في قوت بعد أن كان طعامه الأسودين التمر والماء وموصفا بذلك
لان الماء يوصف بالخضرة وهي من ألوان السواد والتمر كثير والكثير منه مائل إلى السواد
ويحتمل أن يوصف بذلك اتباعا كما قالوا القمran والعمران ولم يصب القوم من الطعام شيئا
ويحتمل أن يكونوا صابما مع انهم بالخيار وان كل الاولي لحسن الأدب الاصابة بمنه فذلك أطيب
لنفس المزور والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول أبي هريرة لما انصرفوا يا ابن أخي أحسن إلى غفلك واسمح ارغام عنها وهو
ما يجري من انوفها قال عيسى بن دينار في الزينة هو الخطأ الذي يجتمع في مناخرها وقوله وأطبع
مرأحها يعني تنظيف المكان الذي تروح إليه لان ذلك مما يصلحها وينظفها وهذا يقتضى أنها
حقا في مراعاة منافها ويجري ذلك فيأد كرهه وما كماله وقد قال صلى الله عليه وسلم في كل ذي
كبر رطبة أجور وفي العتية مثل مالك عن وسم الغنم في الآذان فقال انه ليس كرهه أن يوسم في الوجه
قال ابن القمام وقد قال لافسلك ذلك لأبأس به في الآذان فها إلى أن قول مالك الآخر يقتضى المنع
من ذلك (مسألة) وأما وسم الأبل والبغال والحير في العتية لأبأس به في غيرها وجه ما في الوجه
فاننا نكرهه وقوله وصل في ناحيتها يدل على طهارة بعرا وبولها وكذلك كل ما يؤكل لحمه الا أن
بأكل أو يشرب نجسا وقد تقدم ذكر ذلك وقوله فانها من دواب الجنة يحتمل أن يريد به من دواب
أهل الجنة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السكينة والوقار في أهل الغنم

(فصل) وتوله يوشك أن يأتي على الناس زمان تكون التلة فيه من الغنم وهي العليسة من الغنم
قاله عيسى بن دينار وقال محمد بن عيسى الأعشى المائنة ونحوها وقوله خير من دار مروان بن
الحكيم التلة الواضحة بالمدينة وتشرق الناس عنها إلى التبري بالمسألة والغنم اعتزلا لأهل التلة

• وحديثي عن مالك عن
محمد بن عمرو بن حنبل
عن محمد بن مالك بن
خنم انه قال كنت جالسا
مع أبي هريرة بأرضه
بالعقيق فأتاه قوم من
أهل المدينة على دواب
فزولوا عنده قال جلد فقال
أبو هريرة اذهب إلى أبي
قحليل ان ابنك يقرئك
السلام ويقول
شيئا قال فوضعت له ثلاثة
أفراس في حفة وشيئا
من زيت وملح ثم وضعتها
على رأسي وجلتها باليهم
فلما وضعتها بين أيديهم
كبر أبو هريرة وقال الحمد
لله الذي أشبعنا من الخبز
بعد أن لم يكن طعامنا الا
الأسودين الماء والتمر فلم
يصب القوم من الطعام
شيئا فلما انصرفوا قال يا ابن
أخي أحسن إلى غفلك
واسمح ارغام عنها وأطبع
مرأحها وصل في ناحيتها
فانها من دواب الجنة
والى نفس يبيده ليوشك
أن يأتي على الناس زمان
تكون التلة من الغنم
أحب إلى صاحبها من
دار مروان

والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه مريم بنت عمر بن أبي سلمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سم الله وكل مما يليك **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم سم الله عز وجل يقتضي أن التسمية مشروعة عند ابتداء الطعام قال الشيخ أبو القاسم بسحب الراء أن يسمى الله على طعامه وشرا به ريد عند ابتداءه ويحمد الله عند تناوله (فصل) وقوله وكل مما يليك ريد من الطعام على سبيل التعليم له والارشاد إلى حسن الأدب قال الشيخ أبو القاسم ينسب إلى ^٢ كل ريد مع غيره أن يأكل مما يليه إن كان طعاماً متساوياً وإن كان مختلفاً فلا بأس أن يدير يده فيه ويتقدم ذكره في آخر النكاح وقال مالك وسئل عن الرجل يأكل في بيته مع أهله ولده فيأكل مما يليهم ويتناول مما بين أيديهم قال لا بأس بذلك وقس روى عن أنس بن مالك أنه أكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خياط فقدم فديداودبا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء حول الفصحة (مسئلة) وروى عن مالك في العتيقة وقد سئل عن القوم يأكلون فيتناول بعضهم من بعضهم وبعضهم متوسع لبعض قال لا خير في ذلك وليس هذا من أخلاق الناس التي تعرف عندنا (مسئلة) وروى عنه الأكل أن يكون جالساً على الأرض على هيئة تيطمن عليها ولا يأكل مضطجعا على بطنه ولا متكافئاً على جنبه لما في ذلك من البعد عن النواضع والمالعة في التشبه بالأعاجم ووقت أو ناسع وشكر المدعى على نعمه وقدر روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أما أفلا أكل ^١ كذا (فرع) وسئل مالك عن رجل يأكل وهو واضع يده اليسرى على الأرض فقال لا لا تقسه وأكرهه وما دعت فيه شيئاً ^٢ ووجه ذلك أنه كرهه لما فيه من معنى الاتكاء وإن كان لم يسمع في ذلك ينهى يحضه وإن كان قد سمع في الاتكاء ما تقدم وأعلم ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول جابر عن رجل من بني عبد الله بن عباس فقال له إن لي نياوله أيل أفأشرب من لبن أبيه فقال له إن عباساً كتب تبي ضالة أبيه ونهاجر بأهرا تليط حوضها ونسقيها يوم وردها شرب غير مصر بسبل ولا نامل في الحلب **ع** ش قول عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن كنت تبي ضالة أبيه أي طلب ما ضل، نها وتعتني أثره وتنشده ريد على حسب ما تفضل بضالة أباك لأنه هو الابتغاء المعتاد وقوله ونهاجر بأهرا ريد بطلي الجر به ما بالهاء والعطارة وقوله وتليط حوضها ريد حوضها الذي تشرب منه وتنكسه ونسقيها يوم وردها ريد يوم تشربها قاله عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى وابن نافع وقال صاحب العين لطلب الخوص لوطاً طيبته (فصل) وقوله فأنشرب غير مصر بسبل على معنى ما بانه لا يشرب من لبنها على دئير الشترطين أحدهما أن لا يضرب بأولادها وقوله ولا نامل في الحلب ريد مستأصل اللبن قاله عيسى بن دينار وابن نافع ومحمد بن عيسى الأعشى والحلب فتح اللزج اللبن وينسكين اللزج المصل وقال ابن القاسم عن مالك لأعلم أنه يجوز لولي اليتيم أن يصب من مال اليتيم شيئاً إلا من اللبن إن كان موضع لأمن له ويد قال ابن تبارك ونماني وتأكلوها أسراها وبادرا أن يذكر وأمن كان غنياً ليسعفه ومن كان فقيراً فلا يأكل المعروف واختلف الناس في تأويل هذه الآية فذهب عمر إلى أن كان فقيراً أن يأكل بالمعروف ثم قضى رواه حارثة بن مصر في قال سمعت عمر بن الخطاب يقول أنزل مال الله مني بمزلة وإلى اليتيم أن استغنى استغنى وانفقرت وانفقرت أكلت ثم قضيت ورواه عكرمة عن ابن عباس وقاله مجاهد وسعيد بن جبير وروى مفسر عن ابن عباس معاً فلقوب على نفسه من ماله ولا يصب من

ع وحديثي عن مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه مريم بنت عمر بن أبي سلمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سم الله وكل مما يليك **ع** وحديثي عن مالك عن جابر بن عبد الله بن عباس قال سمعت القاسم بن محمد يقول جابر عن رجل من بني عبد الله بن عباس فقال له إن لي نياوله أيل أفأشرب من لبن أبيه فقال له إن عباساً كتب تبي ضالة أبيه ونهاجر بأهرا تليط حوضها ونسقيها يوم وردها شرب غير مصر بسبل ولا نامل في الحلب

مال اليتيم شيئاً وقال الحسن بن أبي الحسن البصري معناه ما كل من المصمت وغيره ولا يقضى وقال عطاماً كل معهم بقدر خدمته ولا قضاء عليه ويحويه روى عروة بن الزبير وقال الشعبي انما ذلك في الرسل والقرود من صلب الما في العتيق من رواية أشهب عن مالك أما كل الفا كته وشرب اللبن تخفيف ولا ينفع بنظره وقال يحيى بن سعيد الانصاري وريبعة بن أبي عبد الرحمن معناه في اليتيم اذا كان فقيراً أنفق عليه بقدر فقره وان كان غنياً أنفق عليه بقدر غناه وقال القاضي أبو اسحق وليس قول من قال يقضى ما كل بالين واحصوا في ذلك قول الله عز وجل فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم ولا حرج فيه وانما المعنى أن يشهد عليهم بما يدفع اليهم بما يبقى والأظهر عندى قول عبد الله بن عباس أن يأكل الناظر من اليسير الذي لا مضرة على اليتيم فيه فلا قضاء عليه ولو استغنى لكان خيراً له لكن ان احتاج الناظر له الى أن يأكل من ماله نذر حاجته فانهما لا يكون ذلك على وجه الاتراض فيكون عليه العضا ولا يفعل ذلك الا للضرورة وحاجة لا تزول ولا تكسب وليس له أن يأخذ من بقدر عمله ونظره لانه لم يترك النظر له على ذلك وانما التزمه على وجه التطوع دون عوض فليس له أن يأخذ على ذلك عوضاً والله التوفيق (مسئلة) وفي العتيق مثل مالك عن اليتيم يكون عند الرجل فيأخذ نفقته فيبدأ بحطها بنفقته ويكون طعامهم واحداً فقال مالك ان كان يعلم انه على وجه التفضل على اليتيم فلا بأس به وان كان لا يتل اليتيم من ذلك أكثر من حقه فلا يصحبنى وعنه من مالك رحمه الله على وجه التناهي في التصرز لكثرة ما حدث في هذا الباب من التصالم وعنده ان ادأ كل اليتيم بقدر حقه انه لا بأس بذلك وفي افراده بقوته مشقة عليه وعلى الناظر له في الغالب وبانه التوفيق ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان لا يؤتى أبداً بطعام ولا شراب حتى الدوا فيطعمه أو يشربه حتى يقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وأطعمنا وسقانا ونعمنا الله أكبر اللهم ألفتنا نعمتك بكل شر فأصنعنا منها وأسينا بكل خير فنسألك تمامها وشكرها لا خير الا خيرك ولا اله غيرك إله الصالحين ورب العالمين الحمد لله ولا اله الا الله ماشاء الله ولا قوة الا الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار ش فوله ان عروة بن الزبير كل لا يؤتى بطعام ولا شراب حتى الدوا فيطعمه أو يشربه فيقتضى ان ما ينال من دواء فانه يقع عليه اسم الطعام أو الشراب فأراد ما كان من طعام أو شراب معتاد أو غير معتاد فكان عروة بن الزبير رضى الله عنه يقول عندتنا وله الحمد لله الذي هدانا لهذا وأطعمنا وسقانا ونعمنا الى آخر ذلك كظواهره انه قال يقول عند ذلك قبل تناوله ويحتمل والله أعلم أن يربيه كان بقوله بعد تناوله فيكون معنى اللفظ فطعمه أو يشربه الا قال كذا يقال الاتبع من فلان حتى ترجع معناه الآن يرجع لان الرجاء لا يكون ولا يثبت الا بعد تمام البيع والأول أظهر من جهة اللفظ والثاني أظهر من جهة المعنى لان الحمد مشرووع في آخر الطعام والله مية مشرووعة في أول الطعام وقال النى صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي ساسمة سم الله عز وجل وكل مما يليك ويجزى من التسمية بسم الله الرحمن الرحيم ويجزى من الحمد الحمد لله رب العالمين ومن زاد على ذلك فحسن فانه ذكر الله عز وجل وروى أن ابراهيم عليه السلام لما قرب العجل للإذكية وهو يعفدهم أضيا طامن الانس قال ألا تأكلون قالوا لا تأكل طعاما الا بشئ قال لهم فان لهذا الطعام ثمناً قالوا وما ثمنه قال سمعوا الله في أوله ويحمدونه في آخره فطهر بعضهم الى بعض وقالوا حتى لهذا أن نغذاه الله خليل ص قال يحيى مثل مالك جعل تأكل المرأة مع غير ذى محرم أو مع غلامها فقال مالك ليس بذلك بأس اذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة أن تأكل معه

• وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان لا يؤتى أبداً بطعام ولا شراب حتى الدوا فيطعمه أو يشربه حتى يقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وأطعمنا وسقانا ونعمنا الله أكبر اللهم ألفتنا نعمتك بكل شر فأصنعنا منها وأسينا بكل خير فنسألك تمامها وشكرها لا خير الا خيرك ولا اله غيرك إله الصالحين ورب العالمين الحمد لله ولا اله الا الله ماشاء الله ولا قوة الا الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار • قال يحيى مثل مالك • تأكل المرأة مع غير ذى محرم أو مع غلامها فقال مالك ليس بذلك بأس اذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة أن تأكل معه

وهي التي لا يحل له أن ينظر إليها

(فصل) وقوله يذكر المرأة أن تغلوع الرجل من ليس بينها وبينه حرمة والأصل في ذلك ما روى أبو الخضر عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرايت الجوف قال الجوف الموت قال الليث بن سعد الجوف أعوان وج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه

﴿ ما جاء في أكل اللحم ﴾

ص ﴿ ما كنت عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال يا أيكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة الخمر ﴾ ما كنت عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه جلال لم فقال ما هذا فقال يا أبا المومنين فرمنا إلى اللحم فاشترت بدهم لحما فقال عمر أما يريد أحدكم أن يطوى بطنه عن جاره وأبى عن عمر أن يذهب عنكم هذه الآية أذهبت طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها ﴿ ثم قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا أيكم واللحم يريد بذلك المبالغة في النهي عن اللحم ويريد والله أعلم يا أيكم والاكثر منه والمداومة عليه وأن لا يجترأ بشئ من الأدم غشه يدل على ذلك أنه قد كان يأكل في بعض أوقاته ويؤكل عنده وقوله فإن له ضراوة يريد عادة تدعو اليهودي شربها لمن ألتها وإنما أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه منع التمتع باللحوم على أكل اللحم وبكل ما جرى مجرى ذلك ونسب إلى الاقتصا والاعتصار على أسرار الأقوات والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله أدرك جابر بن عبد الله ومعه جلال لم فقال ما هذا قال فرمنا إلى اللحم فاشترت بدهم لحما فقال عمر أما يريد أحدكم بطنه عن جاره وأبى عن عمر أن يذهب عنكم هذه الآية أذهبت طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها ﴿ ثم قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أكل اللحم حتى يدم الناس الخصب ويعود بفضل فونه على جيرانه وبني عمه ومعنى قوله أما يريد أحدكم أن يطوى بطنه عن جاره وابن عمه على وجه الإنكار لذلك فكانه قال أليس ما يريد أحدكم أن يطوى بطنه عن جاره وابن عمه قال عيسى بن دينار معناه أن ينقص من شعبه ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى عن جاره عندي من أجل جاره وابن عمه يشترك في قوته ليعود عليه بفضلها

(فصل) وقوله رضي الله عنه من أكل هذه الآية يريد أن يذهب عنكم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها ﴿ ولتأمنوا عما دعا الله عز وجل على من قبلكم ووعده تعالى أذهبت طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها فاعلموا أن الله عز وجل ووعدهم على ذلك ومعنى الآية والله أعلم أنكم استوفيت طيباتكم واستوفعتموها ولم تتركوا شيئا منها لله تعالى بل استغفتم بها وقطعت بها أعماركم دون أن تقطعوهما بطاعة الله عز وجل واشغلتكم بها أنفسكم عن العمل لله عز وجل فذكره عمر بن الخطاب: جابر بن عبد الله وإن كان إنما اشترى اللحم بعد أن ترموه وأحله اليه اتباع شهوته وإشراعه على مواساة الجار وابن العم وروى عن عمر أنه قال لو شئت لكنت من أليكم طعاما وأرقيكم عيشا وإني والله ما أجهل كذا وكذا وأسفه وصلا وصلاحا وودنا بل ما ألكني سمعت الله عز وجل غير قوما بأمر ضلوه فقال أذهبت طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها

﴿ ما جاء في أكل اللحم ﴾ وحديثي ما كنت عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال يا أيكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة الخمر وحديثي ما كنت عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه جلال لم فقال ما هذا فقال فرمنا إلى اللحم فاشترت بدهم لحما فقال عمر أما يريد أحدكم أن يطوى بطنه عن جاره وأبى عن عمر أن يذهب عنكم هذه الآية أذهبت طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها

﴿ ماجاء في لبس الخاتم ﴾

ص ﴿ مالک عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبذره وقال لا ألبسه أبدا قال فبذره الناس بخواتمهم * مالک عن صدقة بن يسار أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم فقال لبسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك ﴾ ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب يقتضى اباحت ذلك حين لبسه ثم ورد نسخ اباحته بتعريمه فبذره وقال لا ألبسه أبدا فبذره الناس خواتمهم الذهب التي كانوا اتخذوها حال الاباحة وأما التعميم بالفضة فهو الذي قال فيه سعيد ابن المسيب لصدقة بن يسار لبسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك وهو لما روى عن بعض أهل الشام انه منع من ذلك لغیر السلطان لحدیث روى عن أری رجحانه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عشر خصال عن الوشم والوسم والتعميم لغیر ذی السلطان وهو حديث ضعيف وقد أجمع الناس بعد هذا القائل على جواز التعميم وروى ابن شهاب عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم نبذته ونبذ الناس وهذا هو والله أعلم والذي رواه أصحاب أنس ثابت وقتادة وعبد العزيز بن صهيب عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتم الذهب ثم نبذته واتخذ خاتماً من ورق ونقش فيه محمد رسول الله فكان في بداي بكر ثم في يد عمر ثم سقط من يد عثمان في برأريس وقد روى زياد بن سعد عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب ثم نبذته (مسئلة) قال عيسى بن دينار في المزنية ولا يجعل خاتماً الفضة فص من ذهب ولا يذهب وكره مالک في التثنية أن يجعل الرجل في فص خاتماً من الذهب فصر لا لا تصدأ الفضة (مسئلة) وأجمع أهل السنة على التعميم في الشبا وهو قول مالک، وأكره التعميم في العين وقال أنعماء كل وبشر ب ويعمل بهينه فليكيف يبدأ أن يأخذ الخاتم بيساره ثم يجعله في يمينه قال ولا بأس أن يجعل الخاتم في يمينه للحاجة يندكرها أو يربط خيطاً في أصبعه

(فصل) ولا بأس أن ينقش في الخاتم اسم الله وبه قال سعيد بن المسيب ومالك وكرهه ابن سيرين والدليل على ما ذهب اليه الجمهور من ذلك ما روى قتادة عن أنس بن مالك اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله ومن جهة المعنى أن كتب العلم والأدب وسائر العلوم لا يذهبها اسم الله تعالى وذكره ومع ذلك فلا يمنع من ذلك فيها ولا يمدن استعماله وحمله على كل حال وقال الشيخ أبو محمد ويقال كان نقش خاتم مالک رحمه الله حسبي الله ونعم الوكيل (فرع) ومن لبسه في يساره فقال سعيد بن المسيب أنه لا يستجيبه قال مالک لا بأس بذلك وأرجو أن يكون خفيفاً وقال ابن القاسم وقد روى أبو علي الحسن بن علي بن جريح عن الزهري عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أرد اخلاء وضع خاتمه قال أبو داود وهذا حديث منكرو والمعروف عن ابن جريح عن زياد بن سعد عن الزهري الحديث المتقدم والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في نزاع المعلق والجرس من العين ﴾

ص ﴿ مالک عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم أن أبابشیر الأنصاري أخبره انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره قال فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً فقال

﴿ ماجاء في لبس الخاتم ﴾

* وحدثنى عن مالک عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبذره وقال لا ألبسه أبدا قال فبذره الناس بخواتمهم * وحدثنى عن مالک عن صدقة بن يسار انه قال سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم قال لبسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك

﴿ ماجاء في نزاع المعلق والجرس من العين ﴾

* وحدثنى عن مالک عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم أن أبابشیر الأنصاري أخبره انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره قال فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً فقال

عبد الله بن أبي بكر حسبنا وقال الناس في مقيلهم لاتبين في رقبته بغير فلاة من وتر أو فلاة الا
 قطعت قال يعجبى سمعت مالكا يقول أرى ذلك من العين **ش** قوله صلى الله عليه وسلم لا يقين
 في رقبته بغير فلاة من وتر أو فلاة على الشئ من الراوى أن يكون خص أو عم الا قطعت والنبي ذهب
 إليه مالكا ان المنوع منها الأوتار وقال في العتية ما سمعت بكرا حبه الا في الوتر قال ابن القاسم
 لا بأس به من غير الوتر ولعله كان يصنع كثيرا على وجه محظور فتعلق المنع بها والله أعلم قال أبو القاسم
 الجوهري وقد قيل ان الجاهلية كانوا يفلدون للعين فهو اعن ذلك وأما اللجج فلا بأس به

(فصل) وقول مالكا أرى ذلك من العين على وجه التأويل للحديث والعلول به عن عمومته بنظره
 واجتهاده لانه لا خلاف انه لا يجوز أن يجعل في عنقه الخطام وغيره مما يشد به الرجل ويزن ذلك بما
 شاء ومعنى قول مالك رحمه الله انه منى عن ذلك لان صاحبها يظن ان تلك الفلاة تنعم أن تصيب
 الابل العين أو ترد القدر وقد ذهب قوم إلى انه يجوز أن يعلى على الصبيح من بنى آدم والبهائم شئ
 من العلائق خوفا من زول العين وان جوزوا فلعلى ذلك على السقم ورجاء لبرء الصبيح من قول
 العلماء جواز ذلك في الوجهين وهو قول مالك والعقبا وقد يجوز للإنسان أن يفسد ويحتمل خوف
 التأذى بالدم كما يجوز له أن يفعل ذلك بعد التأذى به لازالة ضرره وما يجوز له ذلك قبل العين
 وبعد عاذا كان فيها حرز أو دعا وقد قال عيسى بن دينار في المزنية لا بأس أن يعلى الرجل على فرسه
 للرجاء الفلاة الملوثة فيها خرز أو ما كره الوتر وما اتحد للعين وقاله محمد بن عيسى وقال مالك ما سمعت
 بكرا حبه في العلاة في الوتر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلدوا الخيل ولا تغلدوها الأوتار
 ولا أعرفهم وجه صحيح وقال غيره عنه ولا تركوها في المن من ركب فرسا من يشربان يعلى به
 وتر يطالبه وروى ابن القاسم عن مالك ما كرهه من الصلائد في أعناق الابل هو مثل الجرس
 فقال الجرس أشد قالوا بما كرهه الجرس فيما يقع بقلبي لصوته (مسئله) ولا بأس أن يعلى العود
 فيها المرآة ودكر الله عز وجل على الإنسان اذا حذر عليها جلد ولا خير في أن يعلى في الخيط الذي
 يربط بمولا في أن يكتب في ذلك حاتم سليمان قاله كثر مالك قال لا بأس أن يعلى الحرز من الحجرة ولا
 بأس بالتمرة والأعشار والأدهان وبلغني ان عائشة رضى الله عنها سحر ربيعيل لها في منامها حدى
 ماء من ثلثة آبار تجري بعضها إلى بعض فاعتلى به فمعلت فذهب عنها ما كانت تجده وفي العتية
 سئل مالك عما يعلى من الكتب فقال ما كان من ذلك فيه كلام ابنه فلا بأس به

(فصل) ذكر في التريجة نزع المالقي والجرس من العين ولاد كره في الحديث الا بمعنى انها تعلق
 في عنق البعير بالبقلة فائضى الأمر بنزع الفلاة أن لا ينزعها الا ان هذا انما يكون اذا جلى الأمر
 بنزع الصلائد على عمومته وفي العتية عن مالك في كراهية العلائق في أعناق الابل الجرس أشده وما
 أراه كره الجرس للصوته قال ابن القاسم سألت مالكا عن الأكرها يصعدون الأجراس في الحبير
 والابل التي تحمل القرط وغيره قال ما جاء فيه الا الحديث الواحد وتر كره أحب إلى من غير تحريره
 قال مالك ان سالما على غير لأهل السام وفيها جرس فعال لم سالما ان هذا بنى عنه قالوا له نحن أعلم
 بهذا منك انما يكره الجليل الكبير ما مثل هذا الصغير فلا بأس به فسكت سالم وفي العتية عن
 مالك عن نافع مولى بن عمر عن سالم بن عبد الله عن أبي الجراح مولى أم حبيبة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم عن أم حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العير التي فيها جرس لا تصعب الملائكة

عبد الله بن أبي بكر
 حسبنا انه قال والناس
 في مقيلهم لاتبين في رقبته
 بغير فلاة من وتر أو
 فلاة الا قطعت قال يعجبى
 سمعت مالكا يقول
 أرى ذلك من العين

الذي أدركا علماء ناصفونه أن يؤتى العائن بقدر فيه ماء فيسك مرتعنا من الأرض فيدخل فيه كفة فيمضض ثم يجه في القدر ثم يسفل وجهه في القدر صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصحبها على كفة اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصحبها على ظهر كفة اليسرى صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصحبها على كفة الأيمن ثم يدخل يده اليمنى فيصحبها على كفة الأيسر ثم يدخل يده اليسرى فيصحبها على كفة اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصحبها على كفة الأيسر ثم يدخل يده اليسرى فيصحبها على ركبته اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصحبها على ركبته اليسرى كل ذلك في مدح ثم يدخل داخله أزاره في القدر ولا يوضع القدر في الأرض فيصحب على رأس المعين من خلفه صبة واحدة وقيل يسفل ويصحب عليه ثم يكفأ القدر على ظهر الأرض وراءه وأما داخله أزاره فهو الطرف المتدلى الذي يقضى من مثره إلى جلده كأنه اعياجر بالطرف الأيمن على الأيسر حتى يشده بذلك الطرف المتدلى الذي يكون من داخل قال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا يفسل موضع الحجة من داخل الأزار وانما يسفل الطرف المتدلى

(فصل) وتوله فراح سهل مع الناس كأن لم يكن بمأس يريد أنه يرى مما أصابته عين عامر بن ربيعة حين امتثل في أمره ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسال عامره واغتسال سهل بن حنيف بذلك الماء والله أعلم وليس في هذا الحديث ما يدل على أن سهلا دخل ماء الغسل ولعله إذا اغتسل يغتسل بما يتدفق بيديه ويصبه عليه ولا فيه ما يدل على أنه اغتسل بغير أزار لأن حسن جلده يظهر بكشفه عن جرحه مع غناه أزاره عليه والله أعلم قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ودخوله الماء بغير مثر حيث لا يكون أحد ينظر اليمباح عند العلماء الأماوي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى أنه منع من ذلك قال لا بأس ما كانا وأصح النساء في جواز ذلك في حديث موسى عليه السلام حين اغتسل بغير مثر فجري الحجر بشأبه واتبعه موسى عليه السلام حتى رأته بنو إسرائيل فقالوا ما موسى من بأس وهذا قول من قال ثم يصف من قبلنا ثم يصف لنا ما لم يطهر أنسخ والله أعلم وأحكم

﴿ الرتبة من العين ﴾

ص مالك عن جريد بن قيس المسكي أنه قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يابني جعفر ابن أبي طالب فقال لحاضنته مالى أراها مضارعين فقالت حاضنتها يا رسول الله أتسرع إليهما الدين ولم تعلم أن نستر فيهما إلا بالاندرى ما يؤاقل من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استرقوا لهما فانهلوا سبق شئ القدر لسبقته العين مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عروة بن الزبير حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي البيت سبي يبيك فذكروا له أن به العين قال عروة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسترقون له من العين ش فوله صلى الله عليه وسلم في ابني جعفر مالى أراها مضارعين قال عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى معناه ناحلين تحلب أجسامهما فقالت حاضنتها ولعله يريد أنهما وهى أمها بنت عيسى كانت تحت جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه فولدت له عبد الله وجعدا وعونا ثم خلف عليها أبو بكر المديني رضي الله عنه فولدت له محمد ثم خلف عليها علي بن أبي طالب رضي الله عنه فولدت له يحيى

﴿ الرتبة من العين ﴾
 وحديثي عن مالك عن جريد بن قيس المسكي أنه قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يابني جعفر بن أبي طالب فقال لحاضنتها مالى أراها مضارعين فقالت حاضنتها يا رسول الله أتسرع إليهما العين ولم تعلم أن نستر فيهما إلا بالاندرى ما يؤاقل من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استرقوا لهما فانهلوا سبق شئ القدر لسبقته العين وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عروة بن الزبير حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي البيت سبي يبيك فذكروا له أن به العين قال عروة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسترقون له من العين

(فصل) وقول الحاضن يارسول الله انهم عرهما العين على ما قدمناه مما جحدته الله عز وجل عند ما بعثه العائن للعين وقوله ما يقول من الاستحسان له أو التعجب منه دون أن يترك كما يحدث الله عز وجل المرض عند تناول الانسان من الأغذية وقد أجرى الله تبارك وتعالى العادة بأن يرى من ذلك بالاسترقاء كما أجرى العادة بأن يرى من الأدوية المخصوصة بأدوية مخصوصة وقال صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث استرقوا لهم ولم يأمر بالاختسار لان الاغتسال إنما يكون إذا كان العائن معروفاً وأما إذا كان مجهولاً فلا سبيل إلى أن يخص أحدهما بالاغتسال وإنما يجب أذاه بالرقية والله أعلم (مسئلة) ولا خلاف في جواز ذلك بأسماء الله تعالى وكتابه وذكره ويدل على صحة ذلك هذا الحديث وقدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الرقى حين قدم المدينة فدل على رجل من أصحابه فقالوا يارسول الله قد كان آل حزم يرقون من الخيل فما نهى عن الرقى تركوها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا إلى عمارة فقال اعرض على رقتك فمرضها عليه فلم يرها بأساً وأذن لهم فيها فيعتمد أن تكون ممنوعة ثم نسخ المنع بالإباحة ويعتمد أن يكون انما منع منها ما كان فيه شيء من أقوال أهل الكفر والله أعلم وأحكم وقدرى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أن الرقى والتولة تركت فيعتمد قولهما انه على ما تقدم من النبي ولم يصرها بالسخ ويعتمد أنهما أرادا بذلك الرقى بقول يعضن الكفر وقدرى عن عوف بن مالك الأشجعي كثر في في الجاهلية فقلنا يارسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم فلا بأس بالرقى ما لم يكن فيمشارك وسئل مالك عن الرجل يرقى وينشر فلان بالأس بذلك بالكلام الطيب (مسئلة) وأما رقية أهل الكتاب فذكرها مالك رحمه الله وقال ابن وهب لأكره رقية أهل الكتاب وأخذ يحدثني أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن ذلك لليهود أرفقها بكتاب الله عز وجل ولم يأخذ بكرهية مالك في ذلك وكره مالك أن يرقى أرقى ويبيد الخديعة والمالح والعقدي الخيط أعظم كراهية عنده وروى عنه انه كره الخديعة والمالح والعقدي الخيط أشد كراهية ووجد ذلك عندي انه لم يعرف وجه منقته فانه يكره ما يضاف إليه والله أعلم قال مالك في العتبية وأما الشيء ينجم فيعمل عليه حديثاً أرجو أن يكون خفيفاً وأنه يقع في قلبي ان التعجب لطول الليل (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لو سبق القمري لسبقته العين يقتضي انه لا يسبق القمري شيء وأنه مما ندره الله عز وجل إلا أن يكون على ما قدره الله تبارك وتعالى لكن لما كان تأثير العين تأثراً متوالياً بينا قال فيه صلى الله عليه وسلم هذا القول على معنى المبالغة فيه والله أعلم

﴿ ما جاء في أجر المريض ﴾

ص مالك في زبد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا مرض العبد بعث الله تبارك وتعالى إليه ملكين فقال انظر ماذا يقول لعماده فان هو أذاه جأزه حمد الله وأثنى عليه فمأذلك إلى الله عز وجل وهو أعلم يقول العبدى على أن توفيته أن أدخله الجنة وإن أنا شفيت أن أدخله الجنة وأخبر من لجه ودما خيرا من دمه وإن أكره عنه سيئاته

ص مالك في زبد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا مرض العبد بعث الله تبارك وتعالى إليه ملكين فقال انظر ماذا يقول لعماده فان هو أذاه جأزه حمد الله وأثنى عليه فمأذلك إلى الله عز وجل وهو أعلم يقول العبدى على أن توفيته أن أدخله الجنة وإن أنا شفيت أن أدخله الجنة وأخبر من لجه ودما خيرا من دمه وإن أكره عنه سيئاته

ص مالك في زبد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا مرض العبد بعث الله تبارك وتعالى إليه ملكين فقال انظر ماذا يقول لعماده فان هو أذاه جأزه حمد الله وأثنى عليه فمأذلك إلى الله عز وجل وهو أعلم يقول العبدى على أن توفيته أن أدخله الجنة وإن أنا شفيت أن أدخله الجنة وأخبر من لجه ودما خيرا من دمه وإن أكره عنه سيئاته

﴿ ما جاء في أجر المريض ﴾
 وحديث عن مالك عن زبد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا مرض العبد بعث الله تبارك وتعالى إليه ملكين فقال انظر ماذا يقول لعماده فان هو أذاه جأزه حمد الله وأثنى عليه فمأذلك إلى الله عز وجل وهو أعلم يقول العبدى على أن توفيته أن أدخله الجنة وإن أنا شفيت أن أدخله الجنة وأخبر من لجه ودما خيرا من دمه وإن أكره عنه سيئاته

وحدثني عن مالك عن يزيد بن خصيفة عن عروة بن الزبير

(409)

أنه قال سمعت عائشة تزوج النبي صلى

الله عليه وسلم يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يصيب المؤمن من
 مصيبة حتى الشوكة إلا
 نفس بها أو كفر بها من
 خطاياها لا يدري يزيد
 أم يقل عروة وحدثني
 مالك عن محمد بن عبد الله
 بن أبي صمم أنه قال
 سمعت أبا الحباب سعيد
 بن يسار يقول سمعت أبا
 هريرة يقول قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من
 رد الله خيرا ذهب منه
 وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد أن رجلاً
جاءه الموت في زمان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال رجل هنيئاً
مات ولم يتسل مرض
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويحذو
وما يدريك أن الله
إبلاؤه مرض يتغيره
عنهم سيئاته
في القبر والزيتون
المرضى

• وحدثنی عن مالک بن

يزيد بن خصيفة أن عمرو
ابن عبد الله بن كعب
السلمي أخبره أن نافع
ابن جبير أخبره عن عثمان
ابن أبي العاصي أنه أتى

سبحہ بینک سب سے صحت
لے آئے ہیں ادا وغیرہ

الملائكة الحفظة الملائكة في الصحة يكتبون كل شيء فان حمد الله تعالى المريض وأثنى عليه بما هو أهله رفعوا ذاك الله عز وجل على حسب ما يستعمله الناس ورفع فلان الى الرئيس كذا وكذا
معنى أنها اله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيقول الله تعالى العبدى على ان توفيقه يد وانه اعلم من ذلك المرض ان ادخله الجنة وان شفيته ان اعيده الى ههنا افضل من ههنا بل ايدله لاجل امر من له ودما خيرا من دموه بمقتل والله اعلم ان يد به غيرا في ههنا فونه وسلا من الاسقام ويجعل ان يد به انه خير لمارد به الله تعالى من استعماله بالطاعة والاتباع من عوضه اليه وقوله وان ا كفر عن مسيئة اتها بما نعمت عليه بما عوضه من ههنا والله اعلم ص **باب ما لا كفر به** ان أى خيفة عن عروة بن الزبير انه قال سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة الا يصيبها أو كفر بهما من خطاياهما لا يدري بي بدأهما قال عروة ههنا **باب ما لا كفر به** ان أى مصيبة أنه قال سمعت أبا الجلباب سعيد بن يسار يقول سمعت أباه مرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدأ الله به خيرا يصونه **باب ما لا كفر به** ان أى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة **باب ما لا كفر به** وانه اعلم وان صغرت الاصل به أو كفر بهما من خطاياهما والقص والتكفير راجعان الى معنى واحد انما رأى الراوى اللفظ عالم النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك كله كفر به من خطاياهما ومعنى ذلك والله اعلم اذ صبر واحتسب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من برد الله بخبر أصيب منه برءوا لله أعلم يصيب منه المرض المؤثر في صحة وأخذ المال المؤثر في غناه والآخر المؤثر في سروره والشدة المؤثر في صلاحه فإذا صبر واحتسب كان ذلك شبيها لما أراد الله تبارك وتعالى به من الخير وروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها من لم يألئ من يمينه سعد أن رجلا جاءه الموت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل هنئنا له مات ولم يبتل بمرض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك وما يدريك لو أن الله ابتلاه بمرض يكفر به عنه من سيئاته ثم ش فرحل الرجل في الذي هنئنا له مات ولم يبتل بمرض ينقض به صحته في سلامته من المرض وإنما ذلك غبطة في الدنيا خاصة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك على معنى الإنكار عليه والإغلاط له وما يدريك برءوا ما علمك لو أن الله عز وجل ابتلاه بمرض يكفر به من سيئاته برءوا الله أعلم ما يدريك أن هذا أفضل وإن ما يكفر عنه من سيئاته أفضل من سلامته من الأمراض مع بقائه سيئاته

﴿ التعوذ والرقية من المرض ﴾

ص. ١١٠ مالك بن زيد بن خزيمة قال عمرو بن عبد الله بن كعب السلمي أخبرنا أن نافع بن حبيب أخبرنا عن عثمان بن أبي العاصي أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وى وجه فداكم هلكنى قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمع منى سبع مرات وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فأذهب الله الشيطان وتعالى ما كان وقرأ أنزل أمرها على وغيره من ش

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثاب بن أبي ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقل أعدو بزة الله وقد رهن من شرب ما أجد قال ففعلت ذلك فذهب الله تبارك وتعالى ما كان في فلم

بالرأه وقدحت تدعوها أخذت الماء فصبته بينها وبين جيبها وقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر نأان بربدها بالماء * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء * ش قوله انه أنساء كانت اذا أتيت بالرأه وقدحت تدعوها دليل ان ذلك كان يتكرر منها تبركنا من الناس بها ورغبة في دفعها فكانت تضيض الى ذلك ان تصب الماء بين الرأه المحمومة وجيبها تبردها وقال عيسى بن دينار تأخذها الماء فتصبه فيا بين طوئها وجسد هام حتى يصل الماء الى جسدها ترجو بذلك بركة قول النبي صلى الله عليه وسلم فأبردوها بالماء * ويحتمل والله أعلم أن يكون ذلك من حمى كانت متكررة بالبدنه ذلك الوقت شديده الحار فيمكن ان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أن يستشفى منها بالابراء ولذلك قال ان الحمى من فيح جهنم والنعيم سطوع الحرق فأبردوها بالماء الذي أجرى الله العادة أن يشفي برده من آذاه الحار مرة بالتبريد به ومرة بشر به وهذا كله يجري العادة وكذلك سائر الأدوية انما هي أدوية بمعنى أن الله أجرى العادة بان يشفي وتبارك وتعالى من تناولها على وجه مخصوص وكذلك الأعذية والله أعلم وأحكم

❦ عيادة المريض والطيرة ❦

ص * مالك أنه بلغه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عاد ارجل المريض خاص ارجحة حتى اذا قعد عنده مرت فيه أو نحو هذا * ش قوله صلى الله عليه وسلم اذا عاد ارجل المريض خاص الرجه * ويد الله أعلم بسظم أجر العادة للمريض وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعبادة المريض واتباء الجنائز * وله صلى الله عليه وسلم حتى اذا قعد عنده بر بعدنا المريض فرت فيه ففني ذلك والله أعلم ان اذا ثبت له من رجائه عزر وجل وهى ثوابه الجزيل وتجارزه عن الذنوب وبقول به منها ما ثبت للخاص في الماء فاذا قعد عنده نطق به منها ما يليق بالمستقر الثابت وذلك أكثر مما يتعلق بالخاص في الماء رفو له صلى الله عليه وسلم فرت فيه أو نحو هذا ان كان هذا اللفظ فيه يحتمل أن يرد به فرت له كما يعمل فيه رفو يكنا وفيه طلاقة أى له طلاقة وله رفو ويحتمل أن يكون من المألوف فيكون معاه رفوياً أى ثبت فيها غمره منها والله أعلم وأحكم ص * مالك أنه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ولا حام ولا صفر ولا يحل للمريض على المصح ويصل المصح حين شاء فقالوا يا رسول الله وما ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أدنى * ش قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى قال عيسى بن دينار معناه لا يمسى شيء شىء لا يتحول شيء من المرض الى غير الذي به وبها ومعه من ابن وهب ومعنى ذلك عدوى ان العرب كانت تعتقد ان المصح اذا به والمرضى أعداهم مرضه أى نقل به وانتقل اليه قال الشاعر * تسمى المصاح مبارك الحرب * فكذب ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وبين ان ذلك كله من عند الله تبارك وتعالى وتبروى الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن اعرابياً قال يا رسول الله خال لي الابل تكون في ارمي لسكانها الطباة فيضالطها البعير لأجرب فيصير بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أعدى الأول وهذا من أبين طرق الحجاج والارشاد الى الصواب وايضا وجه الحق لان الاعراب دخلت عليه النسبة بان الابل تكون في ارمي وهو موضع صالح ليس فيه ما يمرضها فتكون فيه كالظباء حسنا وسلاما من الجرب وغيره فيأتى ببعير أجرب فيدخل بينها فيشعلها الجرب فاعتقد الاعراب

❦ عيادة المريض والطيرة ❦
 * وحدثنى عن مالك أنه
 بلغه عن جابر بن عبد الله
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اذا عاد
 الرجل المريض خاص
 الرحه حتى اذا قعد عنده
 فرت فيه أو نحو هذا
 * وحدثنى عن مالك أنه
 بلغه عن بكير بن عبد الله
 ابن الأشج عن ابن عطية
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا عدوى ولا
 هام ولا صفر ولا يحل
 للمريض على المصح ويصل
 المصح حين شاء فقالوا
 يا رسول الله وما ذلك فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه أدنى

أن ذلك البعير قد أعد أحاجره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لو كان الحرب بالعدوى لاستمتع أن يكون الأول جوا بالاذن أن يكون الأول حرب عنده الأبل بغير حرب ابتداء من غير أن يعد بغير ما أما أن ذلك دخل البعير الذي دخل بيتاً أو غيره فبيله وإذا جاز أن يكون هذا الداعى الأول من غير عدوى وانما هم من فعل الله فانه لا يمنع أن يكون ما شمل الأبل أيضاً من الحرب من فعل الله فلا معنى لاعتقاد العدوى قالوا جيت أن يعتقد أن ذلك كله من عند الله تبارك وتعالى لا خال سواه وإن جاز أن يفعله في بعض الأشخاص ابتداء وفي بعضها عند مجاورة الحرب والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا عام قال عيسى بن دينار معناه لا يتطير بالهام قاله مالك رحمه الله وقال محمد بن عيسى الأعشى كان أغل الجاهلية يقولون إذا وقعت هامة على بيت خرج منه ميت فعلى هام معنى قوله صلى الله عليه وسلم ولا هام النبي أن يتطير بذلك أحد وقيل إن معنى ذلك أن العرب كانت في الجاهلية تقول إذا قتل قتيل خرج من رأسه طائر فلا يزال يقول اسقوه اسقوني حتى يقتل قتله قال الشاعر في مثل هذا

يا عمرو لا تدع شقري ومنقدي * أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

فعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا هام تكذيب لأخبارهم بذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا صفر قال مالك وغيره معناه أن العرب كانت في الجاهلية تحرم صفر عاماً وتؤخر إليه المحرم وكانت تحمله عاماً آخر وتقدم المحرم إلى وقتها فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال ابن عباس كان أهل الجاهلية يقولون إن الصقار التي في الجوف تقتل صاحبها وهي التي عند علي إذا مات فرد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكذبهم فيه وقال لا يموت أحد إلا بأجله والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يحمل المرضي على الصبح المرضي ذوا المشيمة المرضي والمصح ذوا المشيمة المصبغة قال عيسى بن دينار معناه النهي عن أن يأتي الرجل بالبهيمة أو بفعلها فيقبل بها على ماشية صبيوة بذلك قال ولكنهم عندي منسوخ قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعدا النبي قاله عيسى بن دينار فيه نظر لأن قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى إن كان بمعنى الخبر والتكذيب بقول من يعتقد العدوى فلا يكون ناسخاً وإن كان بمعنى النهي فلا تسكر هو إذ دخل البعير الحرب بين البكم غير الحرية ولا تمنعوا ذلك ولا تمنعوا منه فأن لا تنضم إليهما قال أبو الوليد فثبتنا أن ذلك منسوخ قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ورد في أول الحديث بطحال أن يكون ناسخاً ما ورد بعده أو لا يدرى رد فيه أو بعده لأن الناسخ إنما يكون ناسخاً ثمك فثبت فيه وقيل بجي بن يحيى في الزينة من شأنه تسير في الرجل يكون به الجذام فلا ينبغي أن يحمل عليه الصحيح معه ولا ينزل عليه فثبت أنه لا وإن كان لا يعنى فالتفسيخ تفريسه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذي فهذا تذييه لأنه إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لا تذي للعدوى وأما الصحيح فليزله المريض إن صبر على ذلك واحتملته نفسه قيل له ولم رد بهذا أن يأتي الرجل بالبهيمة أو بفعلها فيقبل بها الممرض على الصحيح الماشية قال له فاقبل ذلك ولمسمعته وأنى لا كرمه أن يؤذبه إن كان يمشي من ذلك الموردة وكذلك الرجل يكون به المرض لا ينبغي أن يحمل الموردة الأصحاء إلا أن يكون لا يجد غنى عن غيرها وروى عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يورد ممرض على مصح قال أبو سامة ثم صحت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى وأقام على أن يورد ممرض على مصح فقال الحارث بن أبي رثاب وهو ابن عم أبي هريرة فكتبت أسمعتك محمدنا مع هذا الحديث حديثاً آخر تقول لا عدوى فأبى أبو هريرة أن يعرف في ذلك مما رواه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة فطرحه بالحشية فقال للحارث أتدري ماذا قلت قال أبو هريرة قلت أثبت قال أبو سامة ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى فلا أدري أنسى أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي قاله أبو سامة يقتضي أن قوله صلى الله عليه وسلم لا يورد ممرض على مصح ناسخ لقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى وهذا على قول من قال أن قوله صلى الله عليه وسلم على وجه انتهى ويصح على هذا التأويل أن يكون أبو هريرة قد عرف الأول منهما * قال القاضي أبو الوليد والذي عندي في معنى ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى اتفاني به أن يكون مجاورة المريض تأثير في مرض الصحيح وإن ذلك من فعل الله عز وجل ابتداء كما فعله في الأول ابتداءً وإن قوله صلى الله عليه وسلم لا يورد ممرض على مصح ليس من هذا المعنى والله أعلم لكنه يحتمل معنيين أحدهما المنع من ذلك لما فيه من الأذى على ظاهر الحديث وهذا الذي يذهب إليه يحيى بن يحيى والثاني أن يكون الباري تبارك وتعالى قد أجرى العادة بذلك وإن كان الباري عز وجل هو الخالق للرض والصحة فنتي بقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى اعتقاد من يعتقد أن ذلك ليس من فعل الله عز وجل وأنه متوله من مجاورة المريض الصحيح وليس هذا بواضح لا لا نجد ذلك جارياً على عادة فقد يجاور المريض الصحيح فلا عرض وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وفر من المجنوم فراراً من الأسد وظاهر هذا يقتضي أنه يستصفر به استصفراراً غير التكره لمجاورته لانه إذا قدر على الصبر على مجاورته فلا معنى لنهيه صلى الله عليه وسلم إلا أن يرى بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أن لا إذا استصمرت برأيتها وكرهت مجاورته فانه مباح لك أن تمر منه فراراً من الأسد والله أعلم وقد قال يحيى بن يحيى في القوم يكونون في قريتهم شركاء في أرضها ومائها وجيعاً هم فاجتمع بعضهم فبردون المستقي بآيتهم فيأتى بهم أهل القرية ويريدون منهم من ذلك أن كانوا يجسدون عن ذلك الماء غنى من غير ضرر بهم أو يقوون على استنباط بئر أو آباراً عين من غير ضرر بهم ولا فلاح لهم فأرى أن يؤصروا بذلك ولا يضاروا وإن كانوا لا يجسدون عن ذلك غنى إلا بما يضرهم أو يفدحهم قيل لمن يتأذى بهم ويستكي ذلك منهم استنبط لهم بئراً وأجر لهم عينا أو أقم من يستقي لهم من البئر أن كانوا لا يقرون على استنباط بئر أو آباراً عين ويكتفون عن الورد عليك والافتكلامى أحق بحاله والضرر بمن أراد أن يمنع امرأ من ماله ولا يقيم له عوضاً منه (مسئلة) وإذا جئتم الزجل فرق بينه وبين امرأته أن شاءت ذلك وقال ابن القاسم يحال بينه وبين وطء رفيقه إن كان في ذلك ضرر وقال سحنون لا يحال بينه وبين وطء أمه ولم يختلفوا في الزوجة وجه قول ابن القاسم أنها امرأته يلحقها الضرر بوطء المجنوم فوجب أن يحال بينه وبينها كالزوجة وقال ابن القاسم لا يحال بينه وبين الزوجة إذا حدث ذلك به لأجل الضرر وجه قول سحنون أن الجنان في الحرمان من الزوجة ونقضها منع الوطء المستحق بها ولما لم يمنع ملك اليمين لم يمنع الوطء المستحق به وجه ثان أن هنا عقيد يستباح به الوطء فوجب أن يكون تأثير الجنان في وطئه كتأثيره في عقده كعقد النكاح والله أعلم وأحكم (مسئلة) وهل يخرج المرضى من القرى والحواضر قال مطرف وابن الماجشون في الواضحة لا يخرجون إن كانوا

يسيراوان كثر وارأينا أن يتخذوا لأنفسهم موضعا كاصنع من ضى مكة عند التعميم من لهم وبه جاعتهم ولارى أن ينعوا من الأصوات لتجارهم والتطرق للسئلة إذا لم يكن امام عدل يعمرى عليهم الرزق وقال أصبغ ليس على من ضى الأصوات أن يعجزوا عنها الى ناحية بقضاء يحكم بعلمهم ولكن ان أجرى عليهم الألام من الرزق ما يكتفيهم بنعوا من مخالطة الناس يلزوم بيوتهم أو بالسجن ان شاء وقال ابن حبيب وابن عبدالحكم يحكم عليهم بالسجن اذا كثر وأحب الى وحدثنا الذى عليه الناس (مسئلة) وينع المجنوم من المسجد ولا يمنع من الجمعة ولا يمنع من غير ذلك مطلقا والمطرف وابن الماحشون

﴿ السنة في الشعر ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإحفاء الشوارب واعفاء اللحي ﴾ ثم قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإحفاء الشوارب يقال أحفى الرجل شاربه إذا فصفه وروى ابن القاسم عن مالك أن تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم في إحفاء الشوارب إنما هو أن يبداوا طار وهو ما حرم من طرق الشفة والاطار جوانب الفم المحذوقه وحكى الشيخ أبو محمد في المختصر عن مالك أنما الإحفاء المذكور في الحديث قص الاطار وهو طرف الشعر وأشار الى الاطار من الشعر والاول وأظهر والله أعلم وأحكم

(فصل) وإحفاء الشوارب خصها على ما تقدم ذكره وروى ابن عبدالحكم عن مالك ليس إحفاء الشارب حاقه وأرى أن يؤدب من حلق شاربه وروى أشهب عن مالك حلقه من البدع وقال أبو حنيفة والشافعي حلق الشارب واستئصاله أفضل من فمه وتقصيره والدليل على ما نقله قول النبي صلى الله عليه وسلم أحفوا الشوارب قال صاحب الأعمال معناه قصوها قال مالك رحمه الله وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال إذا أحرته أمر فقل شاربه ولو كان محلوفا ما كان فيه ما يقتل والدليل على ذلك أيضا ما روى سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة بن النضر صلى الله عليه وسلم قال خمس من الفطرة تقليم الاظفار وقص الشارب واحتبوا بما روى نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انهم كوا الشوارب ولا حجة فيهم لانهم لا الشئ لا يقتضى ازاله جميعه وانما يقتضى ازاله بعضه قال صاحب الأفضال نكتهما على نكتهما أنزل فيه وكذلك العبادة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أعفوا اللحي قال أبو عبيد معناه وفرو اللحي لتكثر يقال منه عفانوفلان إذا كثروا قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ويحتدل عندى أن ير بدأ نفع اللحي من الإحفاء لان كثرتها أيضا ليس بمأور بنزكه وقد روى ابن الماسم عن مالك لا بأس أن يؤرخه ما نظير من الحيوة وشهد لمالك فادأطال الشجدا قال أرى أن يؤرخه منها وتقصر وروى عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة أنهما كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن التقصه والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وتناول قصه من شعر كانت يد حصى يقول يا أهل المدينة أن علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذوا هذه نسائهم ﴾ ثم قوله أن معاوية بن أبي سفيان قال عام حج يقتضى أنه كان مستوطنا غير المدينة فرأه وتناول قصه من شعره والقصه الى الجنة من الشعر تجعلها المرأه على شعرها ترى أنها من

﴿ السنة في الشعر ﴾

﴿ وحدثنى عن مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإحفاء الشوارب واعفاء اللحي ﴾ وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وتناول قصه من شعر كانت في يده حصى يقول يا أهل المدينة أين علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذوا هذه نسائهم

شعرها فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل ما فيه من تغير الخلق والتدليس وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة وهو في معنى اتخاذة الشعر وقال فيه المغبرات خلق الله

(فصل) وقوله يا أهل المدينة أين علماءكم على معنى الاستعانة بهم على موافقتهم لقوله إن كانوا لم يعرفوا من اتخذ ذلك أو الإنكار عليهم إن كانوا لم ينكروا ذلك فيقول كيف فعل هذا عندكم مع بقاء علماءكم قال مالك ولا ينبغي أن فصل المرأة شعرها بشعر ولا غيره وقال الليث بن سعد يجوز أن تصله بالصوف وإنما كره الشعر والدليل على ما نقلوه ما روى عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة وهذا عام ومن جهة المعنى أنه صلة الشعر مغبرة للذنوب كالبهية بالشعر قال مالك ولا خير في أن تضع الجملة على رأسها قال مالك ولا بأس بالخرق بجعلها المرأة في فقاها و تربط الوفاة وما من علاج أخف منه والله أعلم (مسئلة) ونهى عن القزع وهو أن يحلق بعض الرأس ويبقى مواضع والأصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن القزع ومن ذلك القصة والغفا وهو أن يحلق رأس الصبي فترك منه مقدمه وشعر الغفا قال مالك لا يعجنى ذلك في الجوارى ولا العلمان ووجه ذلك أنه من ناحية القزع وقال مالك وليلحقوا جميعه أو يتركوا جميعه وسئل عن الفصة وحدها فقال ما يعجنى ذلك ووجه ما تقدم ومن هذا الباب الوشم وهو ممنوع والوشم النقش في اليد والذراع أو الصدر والدليل على ذلك ما روى عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة وقال ابن نافع الوشم في المشتمة معنى ذلك أن هذا معنى باق كالخلفة ومن ذلك التلخج وروى علقمة عن عبد الله بن مسعود أنه قال لعن الله الواشيات والمستوشيات والمتلطجات للحسن المغبرات خلق الله مالى لألعلن من لعن النبي صلى الله عليه وسلم (مسئلة) وهذا إذا يكون قافيا وأما ما كان لا يبق وإنما هو موضع الجمال يسرع إليه التغير كالكحل فقد قال مالك رحمه الله لا بأس بالكحل للمرأة إلا عند غيره لما ذكرناه من قبل وأما الرجل فقد قال مالك رحمه الله كره الكحل بالليل والنهار للرجل إلا لمن به علة وما أدركت من يكحل نهارا الأيمن ضرورة وفي رواية ابن نافع ليس الكحل بالأحمد من عمل الناس ولا معصية فيه بنى ربه ما قد مناه من استحسن أن يرى من مضى من علماء أهل المدينة الأخذ بهديهم وأديهم لأنه الذي اختاره النبي صلى الله عليه وسلم (مسئلة) وأما الخناء فقد قال مالك لا بأس أن تزين المرأة بها بلخاء أو تطرفها بغير خضاب أو تسكر ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمان تحضب بها كلها أو تدع ص **عن مالك** عن زياد بن سعد عن ابن شهاب أنه سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم فرق **عن مالك** عن زياد بن سعد عن ابن شهاب أنه سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم فرق بعد ذلك قال عيسى بن دينار أسدل القصة يريد أن يتخذه منقمة في مقدم الرأس فعل ذلك والله أعلم لما نعت أهل الكتاب أنهم كانوا يسدلون شعورهم وكان يحب متابعتهم فبالمرؤم فيه بمخالفة ذلك يحتمل والله أعلم أنه كان يعلم أن ذلك محال غير وه من شريعة أنبأهم ما يوحى أو يمتزواز وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقتدى بهم فكان يتبع أهل الكتاب في ذلك فإذا طهر السخ دان بمخالفتهم وعدل إلى ما أمر به فلذلك فرق النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن سئل قال ابن عباس كان أهل الكتاب يسدلون شعورهم وكان المشركون يفرقون وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن مالك
عن زياد بن سعد عن ابن
شهاب أنه سمعه يقول سئل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ناصيته نأشأ الله
ثم فرق بعد ذلك

قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته (٢٦٨) أو شعر أم امرأته بأس * وحدثنى عن مالك عن

نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكره الإخصاء ويقول فيه تمام الخلق * وحدثنى عن مالك عن نافع عن صفوان بن سليم أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا وكافل اليتيم له أولييره في الجنة كهاتين إذا أتني وأشار بأصبعيه الوسطى والى تلى الإهلام

اصلاح الشعر *

* وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا قتادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جنة فأرجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكرمها فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها * وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل نازرا الرأس واللحية فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ان اخرج كأنه يعني اصلاح شعر رأسه ففعل ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هذا خيرا من أن يأتي أحدكم نازرا رأس كأنه شيطان

يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بمخالفة فصل ناصيته ثم فرق بعد ذلك قال مالك شرايت عامر بن عبد الله وربيعة وهشام بن عروة بفرقون شعورهم قال ابن القاسم قال مالك فرق الرأس للرجال أحب إلى * (مسئلة) وأما الذنوبة للحي فقد روي ابن القاسم عن مالك أنه كره الذنوبة للحي قال عيسى بن دينار وأنا لا أرى بها بأسا وجه قول مالك الخافيه من متباهة الفزع وهو ان يعلق مواضع من الرأس ويدع مواضع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفزع وجه قول عيسى بن دينار انه ليس من معنى الفزع لأن الشعر غير متفرق في الرأس وانما هو في موضع واحد كالشعر يكون في جميع الرأس والله أعلم وأحكم ص * قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته ابنه أو شعر أم امرأته بأس * ش قول مالك رحمه الله ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته ابنه أو شعر أم امرأته بأس والله أعلم على الوجه المباح من نظره الى ذوات محارمه كآفة وأخته وابنته ولا خلاف في ذلك كأنه لا خلاف في منعه على وجه الالتذاذ والاستمتاع به والله أعلم ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكره الإخصاء ويقول فيه تمام الخلق * ش يريد والله أعلم ما لم يكن في إخصائه منفعة وقد كره مالك رحمه الله إخصاء الذليل وقال لا بأس بإخصائها إذا أكلت وأخصاء بني آدم محرم قطع أعضائهم وقد كره مالك شرا إخصاء من الصقالية وقال لو لم يشتر وانهم لم يخصوه وروي عن عبد الله بن عباس في قوله تعالى فليغيرن خلق الله قال هو الإخصاء وقاله أنس بن مالك وقال عبد الله بن مسعود هو الوشم وقال مجاهد والغني فليغيرن خلق الله دين الله * (مسئلة) وأما إخصاء الفرس وما ينتفع بإحصائه لطيب لجه فلا بأس بذلك والله أعلم ص * مالك عن صفوان بن سليم أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا وكافل اليتيم له أولييره في الجنة كهاتين إذا أتني وأشار بأصبعيه الوسطى والى تلى الإهلام * ش كافل اليتيم هو الذي يكفله ويقوم بأمره وينظر له وفيه صلى الله عليه وسلم له أولييره يحتمل والله أعلم ان يكون الكافل امرأته فتكفل اليتيم وهو ابنها ويحتمل أن ير يد الرجل يكتفل ببناتها فأما به لان اليتيم في بني آدم يموت الأب دون موت الأم وقوله صلى الله عليه وسلم وألفييره يريد أن لا يكون من عشرين والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كهاتين وأشار بأصبعيه الوسطى والى تلى الإهلام يريد السبابة قال عيسى بن دينار يقول لأفضله في الجنة لا يفرض فضل الوسطى على التي تلى الإهلام

اصلاح الشعر *

ص * مالك عن يحيى بن سعيد ان أبا قتادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جنة فأرجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها * مالك عن زيد بن أسلم ان عطاء بن يسار أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل نازرا الرأس واللحية فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده أن اخرج كأنه يعني اصلاح شعر رأسه ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هذا خيرا من أن يأتي أحدكم نازرا رأس كأنه شيطان * ش قول أبي قتادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جنة فأرجلها يريد أمشطها فقال له رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأكرمها بريد الله أعلم صلاحها وتجميلها بالله من وما جرى مجراها مما يحسن به الشعر فيكون ذلك كرامته وصيانتهم من الثفت والتراب والوسخ ولذلك كان أبو قتادة يوالى دهنها واصلحها حتى ربما فعل ذلك في اليوم مرتين وقال ابن القاسم ما أحب نهنقا وكرا من يقرض من أصله وهو عندى شبه الثفت

﴿ ما جاء في صبغ الشعر ﴾

(فصل) وقوله فدخل رجل المسجد وهو نازل الرأس واللحية بريد الله أعلم قائم الشعر نازله فأمره وقوله فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج بعض أصلاح الشعر وذلك يقتضى أن يخرج من المسجد لأصلاح الشعر أيورنا لأصلاحه في المسجد نهي عنه لما فيه من ذميمة المسجد بما يقع فيه من الشعر وربما كان مع ذلك ما يؤذي أهل المسجد من العمل لمن لا تعاهد رأسه من الترجل والتنظيف وحكم اللحية في ذلك حكم الشعر بل أكلان الرأس وما يغطي والحية بادية

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألبس هذا خرا من أربأى أحكم نازل الرأس كأنه شيطان شبه ذلك بالشيطان لتبعه منظره ووجه منظر الثائر الرأس والبرسل والتنظيف وحسنه إلى رات التطيب والتدهن من شرائع الإسلام ونهى عن المسح المصري عن عبد الله بن عوف قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التحل الأنياب وهذا الحديث وإن كان زاهيا ثقات إلا أنه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغننا فيها نظر ولو ثبت لاحتل أن يكون مناهي لما ذى ما من ذلك لم يرض أو شدة يردفها من شكك من ذلك ما يرضيه وصحة دل أن يرضيه من رده قد انما كان فعله أبو قتادة من دهنه في اليوم مرتين أمر الإزما فنهى عن ذلك وأعله ابن الألب نقلا لرواه عن ذلك الغياب به لا سيما منعه ذلك من دهنه وشغله وعمله وإن ما زاد على ذلك ليس بلازم وانما يجب أن يعتد به انه مباح مطلق من شافه له ومن زاهركه والله أعلم وأحكم (مستنبط) وفي الجلة أن التجميل والتنظيف مشرع وأقصى الشارب والسواك وما لم يكن فيه من الخلق من غسل أو غيره فإنه مشرع ولذلك استحب الغسل في الجمعة والعدين وقال ابن القاسم في الحمام كرت تدخله خاليا أو مع قوم يسترون فلا بأس وإن كانوا لا يهفون لم أر أن تدخله وإن كنت أنت تحفظ وإن كان يهرد يدخله مع العامة ثم ترك فكان يدخل خاليا وهذا حكم الرجل وأما المرأة فأكره لها دخول الحمام وإن كانت مفرضة الآن ترك في مفرقة (فروع) قل في التدهن رأسه لأل التدهن يدخل به الحمام حد * قال القاضي أبو الوائلي رضي الله عنه والذي ينبغي أن يدهن مع المرأة التي يلزم سترها أن يسره في مال المني والقيام بالخصوص فكل ما منة حاف هذا الأحوال شر وألله أعلم

﴿ ما جاء في صبغ الشعر ﴾

ص * مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عبد الله بن أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد نفوح قال وكان جليسا لهم وكان أبصر اللحية والرأس قال ففدا عليهم ذات يوم وقد حرمها قال فقال له القوم هذا أحسن فقال أن أي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى البارحة جارتها تخضله فأوصت على لأصفر وأخبرتني أن أبا بكر الصديق كان يصبغ * قال يحيى سمعت مالكا يقول في صبغ الشعر بالاناء لم يسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من المصبغ أحب إلى * قال مالك وترك المصبغ كله واجتنب أن يشاء الله ليس على الناس

وحدثني عن مالك بن يحيى
ابن سعيد قال أخبرني محمد
ابن إبراهيم التيمي عن
أبي عبد الرحمن بن الأسود
أن عبد الرحمن بن الأسود
ابن عبد نفوح قال وكان
جليسا لهم وكان أبصر
اللحية والرأس قال ففدا
عليهم ذات يوم وقد حرمها
قال فقال له القوم هذا
أحسن فقال أن أي عائشة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم أرسلت إلى البارحة
جارتها تخضله فأوصت على
لأصفر وأخبرتني أن أبا
بكر الصديق كان يصبغ
* قال يحيى سمعت مالكا
يقول في صبغ الشعر
بالاناء لم يسمع في ذلك
شيئا معلوما
المصبغ أحب إلى * قال
مالك وترك المصبغ كله
واجتنب أن يشاء الله ليس
على الناس

في ذلك ضيق . قال وسعيت مالكا يقول في هذا الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمن بن الأسود . قاله ابن عبد الرحمن بن الأسود كان أبيض الرأس والحية بر بدن الشيب وقوله فقد اعلهم وقد حرموا بر دخضبا بالخرقة فاستحسن القوم ذلك منه وفضلوه على البياض فأعلمهم عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أقسمت عليه ليصغق . وأخبرته أن أبا بكر الصديق كان يصغق وذلك أنه روى عن أبي بكر أنه خضب بالحناء والكتم وكذلك روى عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك وجماعة وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخضب ولو خضب كان فلقها بفعله أي بين وأوضح من تعلقه ما بفعل أيها رضي الله عنها وأما ذكرته عائشة في ذلك أفضل ما علمته وتبته إلى اتباعه وقد قال مالك رحمه الله في غير الموطأ لم يصغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمر بن الخطاب ولا علي بن أبي طالب ولا أبي بن كعب ولا السائب بن زيد ولا سعيد بن المسيب ولا ابن شهاب وقال عثمان بن موهب رأيت شعر النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه إلى أم سلمة فغضوا بالحناء والكتم وقيل لمحمد بن علي . كان علي يخضب قال قد خضب من هو خير منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيتمل والله أعلم أن يرده هذه الآثار أنه كان يجعل من ذلك في شعره مما يحسنه ويلينه دون أن يكون شعره يحتاج إلى ذلك لبياض ومعنى الآثار التي نفت الخطاب أنه لم يكن شعره أبيض غيره الخفاف فلم يكن يجعل من ذلك ما يجعله على وجه الخطاب الذي يغير البياض وقد قال عبد الله بن همام قلت لأبي الدرداء . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخضب فقال يا بني أخى ما بلغ منه الشيب بالخضب ولكنه كان منه شمرات بيض وكان يغسلها بالحناء والسدر

(فصل) وقول مالك رحمه الله في صبغ الشعر بالسواد لم يصح فيه شيئا معلوما وروى عنه أشهب في العتيق ما علمت أنه فيه النبي وغير ذلك من الصبغ أحب إلى بر دانه صبغ لم يستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في شعره وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في أي حافة غير وهو جنبوه السواد والحديث ليس ثابتا رواه ليث بن أبي سليم وقد خضب بالسواد من الصعابة عقبه بن عامر والحسن والحسين وخضب به محمد بن علي بن أبي طالب وجماعة من التابعين والأول أكثر والله أعلم

(فصل) وقول مالك وترك الصبغ كله واسع بر يدان الصبغ ليس بأمر لازم وقد ترك الصبغ جماعة من الصعابة منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى بن أبي طالب . قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وذلك عندى ينصرف إلى وجهين أحدهما أن يكون أمر اعتدال بلبس الإنسان فسوغه ذلك فإن الخروج عن الأمر المعتاد شهر ويستقيم والثاني أن من الناس من يجعل شبهه فيكون ذلك أليق به من الصبغ ومن الناس من لا يجعل شبهه ويستحسن منظره فكان الصبغ أجمل به وإنه أعلم وسئل مالك عن نف الثيب فقال ما علمته حراما وتركه أحب إلى وقال ابن القاسم ما أحب تنموا كراما أن يقرض من أصله وهو شبه عندى النف

• ما يؤمر به • التعوذ •

ص مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن خالد بن الوليد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتى أرواح في منى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكتاب الله التامة من غضبه وعقابه

وشرعباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون * مالك عن يحيى بن سعيد انه قال أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى عفر يتأمن الجن بملبسه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال له جبريل أفلا علمك كانت تقولهن اذا قلتن طفت شعلته وخزفقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل فقل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء ومن ما يخرج فيها ومن ما راق في الأرض ومن ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الاطراق بطرق يختر يارجن * قوله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكلمات الله التامة وصفتها بانعام على الاطلاق يحتمل والله أعلم ان يريد به انه لا يدخلها نقص وان كان كلمات غيره يدخلها النقص يحتمل ان يريد بذلك الفاضلة يقال فلان تام وتامل أى فاضل ويحتمل ان يريد به الثابت حكمها قال الله عز وجل وتحت كل ثمر خشب ثمر لذي فضل على بنى اسرائيل عاصوا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من غضبه قال القاضي أبو بكر غضب الباري تعالى ارادته عقوبة من غضب عليه وقوله صلى الله عليه وسلم وعقابه راجع الى معنى واحد ونزله صلى الله عليه وسلم وشرعباده يحتمل أن يريد به ان شرعباده ما كان في الآخرة على وجه الانتقام والغضب وما كان في الدنيا من الأمراض والآلام على سبيل التكفير لا يوصف بذلك ويحتمل أن يريد به ان عذابه كله مما يوصف بالشر وان ما كان في الدنيا من الأمراض والآلام مما يكثر به الخطايا لا يوصف به عذاب (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ومن همزات الشياطين وأن يحضرون قال قوم معناه أن تصيبني بشر وقوله صلى الله عليه وسلم وأن يحضرون من قولهم موضع محض يصاب الناس فيه ويحتمل أن يريد بان يحضرون أن يكونوا مع دعائي في ابداءهم منه ويحتمل أن يكون معناه ممنوع أي به من يمنعه ويضر بمن يكون فيه وسئل مالك عن بهلم فقيل له ان شئت أن تقتل صاحبك فقال لا أعلم لي بهذا وهذا من الطب قال وكان ممن لا يزال يصاب فيه انسان من قبل الجن فنسكوا ذلك الى زيد ابن اسلم فأمرهم بالاذن يؤذن كل انسان ويرفعون أصواتهم ففعلوا فانقطع ذلك عنهم

(فصل) ونزله للبي صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بوجه الله الكريم قال القاضي أبو بكر معنى ذلك صفة من صفات الباري تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعوذ بها وقال أبو الحسن المحاربي أعوذ بوجه الله أعوذ بالله وقوله الكريم يحتمل والله أعلم أن يكون صفة للوجه ويحتمل أن يكون صفة لله تعالى من جهة اللفظ وأما من جهة المعنى فعلى ما تقدم ذكره والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر يحتمل أن يريد والله أعلم لا يجاوزها في التام أي لا يزيد عليها ويحتمل أن يريد به انه لا يتبني علم أحد الى ما يزيد عليها والبرمن كان ذا بر من الانس وغيرهم والناجر من كان ذا فجور والله أعلم

(فصل) وقوله من شر ما ينزل من السماء وسر ما يخرج فيها يحتمل والله أعلم من كل شيء ينزل من السماء فيصيب أهل الأرض أو يخرج بها اليها يريد مخرج بسببه عذاب أهل الأرض أو بعضهم من أجله بالشر وقوله ومن ما راق في الأرض يريد ما علم ما خلقه على ظهر الأرض ومن ما يخرج منها مما خلقه في باطنها ثم يخرج منها لمصيب به من شئ من عباده وقوله ومن فتن الليل والنهار يحتمل أن يريد به التي تصيب في الليل والنهار أو تخلق في الليل والنهار ويحتمل أن يريد به الفتن التي سبها الليل والنهار مما يستعين أهل الفتن عليها بالليل فيستر ونهاو يتوصلون فيه اليها وكذلك النهار وقوله ومن طوارق الليل والنهار الطارق ساءة كليل ووصف ما يأتي بالنهار طارقي سبيل الاتباع

وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون * مالك عن يحيى بن سعيد انه قال أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى عفر يتأمن الجن بملبسه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال له جبريل أفلا علمك كانت تقولهن اذا قلتن طفت شعلته وخزفقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل فقل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء ومن ما يخرج فيها ومن ما راق في الأرض ومن ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الاطراق بطرق يختر يارجن

وحدثني مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلا من أسلم قال ماتت هذه البلية فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي شيء فقال لدغني عقرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما انك لو دلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك * (٢٧٢) * وحدثني عن مالك عن سمي مولى أبي بكر عن

القعقاع بن حكيم أن كعب الأبحار قال لولا كلمات أقولهن لجعلني يهود جارا فقيلا له وما هن فقال أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وذرا وبرا

في باب في المتعابين في الله تعالى

وحدثني عن مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن عمر عن أبي الحباب سعيد بن جابر عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول يوم القيمة ابن المتعابون جئني اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي * وحدثني عن مالك عن

أبي بصير بن سعيد عن أبيه عن أنس بن مالك عن

ولما كان الطارق يأتي بالشر ويأتي بالخير استثنى الطارق الذي يأتي بالخير فانه يرغب في اتباعه ولم يستعذ منه (مسئلة) وفي القتيبة عن مالك وسئل عن هذا الحديث في التعوذ أيقال ذلك ثلاثا فقال ما سمعت الا كذا وثلاث أفضل ص * مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلا من أسلم قال ماتت هذه البلية فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي شيء فقال لدغني عقرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما انك لو دلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك * مالك عن سمي مولى أبي بكر عن الققعقاع بن حكيم أن كعب الأبحار قال لولا كلمات أقولهن لجعلني يهود جارا فقيلا له وما هن فقال أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وذرا وبرا * ثم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة لو قلت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك بحتم والله أعلم اننا اختصر اللفظ وجع المعنى لما اعتقدها من بطلان ضبط ذلك اذا بسطه وبسط جابر بن عبد الله وسلم النبي صلى الله عليه وسلم القول حين سمعه ذلك الدعاء على أعقاب الأباطيل كما رغبنا من اخفض واستعمل أكثر ذلك وأفضله فان

من ادعى فيه اجتماع ثلاثه ثمان وتكرير للدعاء وكل ذلك حسن من رغب فيه (فصل) وقول كعب الأبحار لولا كلمات أقولهن لجعلني يهود جارا يحتمل أن يريد به والله أعلم لبائتي وأصليتي عن رسلتي حتى أكون كالجار الذي لا ينقه شيئا ولا يفهم به ويضرب المثل في البسالة وذلة المعرفة وقوله وبأسماء الله الحسنى يحتمل أن يشير الى قوله تبارك ونعالى وتلك الأسماء الحسنى عاودها بها قوله ما علمت منها وما لم أعلم هذا انما هو رد في قول كعب الأبحار فيحتمل أن يعتقد ان أسماء الله عز ربنا لا يعرفه وهو وان عرفه غير من الناس ويحتمل أن يريد به ان فيها ما لا يعرف أحد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تسعة وسبعين اسما مائة الا واحد من أحصاها دخل الجنة وهذا يقتضي انها بما يكن أن يحصى ويعلم وهو الظاهر والله أعلم وأحكم

في ما جاء في المتعابين في الله تعالى

عن مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر عن أبي الحباب سعيد بن جابر عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول يوم القيمة ابن المتعابون جئني اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي * الله عن حبيب بن عبد الرحمن الأنصاري عن حفص بن غاصم عن أبي سعيد الخدري عن أبي هريرة أن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله حاجته ماعلى ذلك وتفرقا ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ورجل دعت ذات حسب وجال فقال ابي أعاني الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى يفرطها الله عز وجل ورجل باع نفسه بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ورجل دعت ذات حسب وجال فقال ابي أعاني الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها

حتى لا نعلم شيئا له ماتنقذ يمينه ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تبارك وتعالى أين المصابون
لجلالي يريدوا الله أعلم لعظمته وعلا شأنه وتحاجهم بذلك انما هو أن يحب كل واحد منهم الآخر لاطاعة الله
عز وجل وإيمانه به وإيمته له أو امره وأتباعه عما نهى عنه فهذان هما المصابان في الله تبارك وتعالى
(فصل) وقوله عز وجل اليوم أظله في ظلي يوم لا ظل الا ظلي يحتمل أن يريدوا الله أعلم أن الناس
يضيئون يوم القيامة وتدنو الشمس منهم فيستد عليهم الخمر ولا ظل ذلك اليوم الا ظله عز وجل فمن
أظله الله في ظله ذلك اليوم فقد رجا الله وفاز وقال عيسى بن دينار يقول كنه من المكاره كلها
وأكنفني كني وأكرمهم ولم يرد هذا شيئا من الظل ولا الشمس والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم سبعين ظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله على ما تقدم امام
عادل وظاهره انه أراد به امام المسلمين ومن جرى مجراه من أمته العدل والحاكين بالعدل وقوله صلى
الله عليه وسلم وشاب نشأ في عبادة الله تعالى يحتمل والله أعلم أن يريد به انه أفلى ذنوبا أو كرحسنة
من نشأ في غير عبادة الله عز وجل ثم بعده في آخر عمره وعند شفعه وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل
فله معلق بالمسيح اذا خرج منه حتى يعود اليه معناه والله أعلم نوى الرجوع اليه ويرتقب وقت
توجهه نحوه فهذا مما يستديم الحسنات لا من نوى حسنة فلم يعلما كتب له حسنة وان علما
كتب له عشرة وقوله صلى الله عليه وسلم ورجلان يجانبا الله اجتماعا على ذلك وتفرقا على ما تقدم
قال مالك الحب في الله والبغض في الله الفرائض واجتباؤه اعلى معنى انها يجتمعان بسبب
تحاجهما في الله ويفترقان على ذلك يحتمل والله أعلم أن يريد به يتوبون بحبه احن الاجتماع والافتراق
ويحتمل أن يريد به انهما يفرقان من أجل ذلك لينتد كل واحد منهما بعمل صالح يكون الاتفراد
به أفضل والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه صلى الله عليه
وسلم خالي بذلك فانه بعد من الرأى بالله ومعه طلب الذكر شا كان في حال الخلوة من ذكر الله
عز وجل واستشعر خديته حتى تفيض عيناه فانه خالص لله تعالى لا يشوبه غيره

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل دعته ذات حسب وجمال يريدوا الله أعلم دعته الى نفسها
ويحتمل أن يريد على وجه التكاثر ودمر في انه لا يقوم بما يحبها ويحتمل أن تدعوها الى غير ذلك
مما لا يحل فتمتعه وهو حصى صلى الله عليه وسلم ذات الترف والجمال ان الناس فيمن اجتمعت
لهامتان الستتان أرغب واهلأعرض فاذا قال اني أخاف الله كان امتناعه لخافة الله عز وجل
واينار المانع انه تعالى ويحتمل أن يريد به قوله صلى الله عليه وسلم قال اني أنفى الله انه قال له ذلك
وراجعها به وأظهر لها وجا استناده لمها ويحتمل أن يريد به انه قال ذلك في نفسه هتغ نفسه بذلك
عمادته اليه والله أعلم ﴿ مالكا عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أحب الله العبد قال جبريل فدا أحب فلانا فاجبه فيجب جبريل ثم
ينادي في أهل السماء ان الله قد أحب فلانا فاجبه فاجبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الأرض
واذا أبغض الله العبد قال مالك لا أحسبه الا ان قال في البغض مثل ذلك ﴿ ش قوله صلى الله عليه
وسلم اذا أحب الله العبد قال القاضي أبو بكر رحمة الله تعالى للعبد معناه ان يريد اناته وقوله لجبريل
عليه السلام فدا أحب فلانا فاجبه يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك على معنى أن يكونان متحابين
في الله فان جبريل يحب الله وذلك الرجل يحب الملائكة وأهل الطاعة أجمعين وأهل الكفر معادون

ابن مسلم أدرك أبودريس معاذ بن جبل وهو ابن عشرين سنين وقال جماعة من أهل هذا الشأن ولد أبودريس عام حنين وتوفي معاذ بن جبل في طاعون عمواس وكان سنة ثمان عشرة فمضى هذا يحتمل أن يكون سمع منه هذا الحديث خاصة ومعنى قوله في رواية الزهري فأتني معاذ بن جبل فأتته حبيبته ولن يأخذني الكثير كما يحب وأخذ الكثير عن عباد بن الصامت وأبي الرداء وشداد بن أوس والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فخرجت إلى المسجد فوجدته قد سبقني بالتعجير ووجدته يصلي بقضي أن ذلك الوقت كان مما يصليون فيه النوافل ويقصدونه بذلك وقد قال مالك ومعنى ذلك أنه وقت يصنعون صلاة فرض قبله وقت نوم الناس غالباً كالسجود أيضاً فإنه وقت ليس بين الصلاة التي قبله والصلاة التي بعده اشتراك في الوقت فاستحب فيه التنفل

(فصل) وقوله فقلت والله أني لأحبك لله قال آله فقلت آله دليل على أن الأيمان كانت تجرى على ألسنتهم على معنى تحقيق الخبر ويؤيد تكرارها واستعماها كيدها والله أعلم وقوله فأخذ بحمزة داني يريده بما يجتنب به من الرداء وهو طرأه وحذني إلى نفسه على معنى التقرّب إليه والتأنيس وانظار القبول لما أخبر به وتبشيره بمقالة النبي صلى الله عليه وسلم لمن فعل ذلك فقال له أشير يريده بما أتت عليه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل على معنى إضافة ما يشير به إلى خبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو المادى المدقوق عن ربه تبارك وتعالى وهو أصدق القائلين ليصطفى أبودريس ما أخبر به وتيق نفسه به فتأ كبيرته ومنحبه في ذلك

(فصل) وقوله عز وجل وجبت بحقي يريده بثبت ارادتي لهم الثواب الجزيل للهابين والمجاهدين في يريده أن يكون جلوسهم في ذات الله عز وجل من التعاون على ذكر الله تعالى وإقامة حدوده والوفاء بعهده والقيام بأمره ويحفظ شرائعه واتباع أوامره واجتناب محارمه وقوله تبارك وتعالى والمتزاورين في يريده والله أعلم أن يكون زيارة بعضهم لبعض من أجله وفي ذاته وإتباع أمره من محبة وجهه وعاون على طاعته وقوله تبارك وتعالى والمتبازلين في يريده ينلون أنفسهم في مرضاته من الاتفاق على جهاد عدوه وغير ذلك مما أمر وأبو يعطيه ماله أن احتاج إليه والله أعلم وأحكم

ص مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول القصد والتؤدة وحسن السميت جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة ش قوله رضي الله عنه القصد يداقتصاد في الأمر وترك الغلو والسرف فيه وقال عيسى بن دينار يريده القصد في النفقة والكسوة وجب شأه وفي العتية قال ابن القاسم سمعت مالكا يذكر القصد وفنله قال وإياك من القصد ما يجب أن يرتفع به قيل له لم قال لعجب وتعجب الناس وقوله والتؤدة يريده الفرق والتأني وقال عيسى بن دينار حتى يحكم أموره ثم يدخل فيها بطاعة الله عز وجل وقوله وحسن السميت يريده الطريفة والدين وأصل السميت الطريق وقوله جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة يريده أن هذه من أخلاق الأنبياء وصفاتهم التي طبعوا عليها وأمرها وجوبها على التزامها ويقصد أن هذه التجزئة على مقالة عبد الله بن عباس ولا يدرى وجه ذلك والله أعلم وقال عيسى بن دينار من كان على هذا قبل كلامه لا بما يعنيه كان فيمجر من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة

• وحديثي عن مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول القصد والتؤدة وحسن السميت جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة

﴿ ما جاء في الرؤيا ﴾

صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة
 ماله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة يحتمل والله أعلم أن يريده الصادق فيحتمل أن يريده المبتدئ
 وقوله صلى الله عليه وسلم من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وصفها بأنها جزء من
 النبوة لما كان فيها من الأنباء بما يكون في المستقبل على وجه يصح ويكون من عند الله عز وجل
 وقد قال جماعة من أهل العلم إن للرؤيا ملكاً وكلها يرى الرائي من ذلك ما فيه تنبيه على ما يكون
 وقوله صلى الله عليه وسلم من ستة وأربعين جزءاً من النبوة قبل معنى هذه التبعة أن مدة نبينا صلى
 الله عليه وسلم كانت ثلاثاً وعشرين سنة منها ستة أشهر كانت نبوته بالرؤيا ولذلك روى عن عائشة
 رضي الله عنها أنها قالت أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة فكان لا يرى رؤيا
 إلا جاءت مثل فلق الصبح وستة أشهر من ثلاث وعشرين سنة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة
 وقيل إنها جزء من النبوة على وجه يطلع عليه وقد روى عن أبي سعيد الخدري الرؤيا الصالحة
 جزء من خمسة وأربعين جزءاً من النبوة وروى عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة وشهره وى عكرمة عن
 عبد الله بن عباس فيحتمل أن يكون ذلك اختلافاً من الرواة وحديث أنس وأبي هريرة أثبت من
 سائر الأحاديث ويحتمل أن يجمع بينهما فيجعل قوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً
 على الرؤيا الجلية ويحتمل قوله صلى الله عليه وسلم جزء من سبعين جزءاً على الرؤيا الخفية وقال محمد
 ابن جرير الطبري قوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة يحتمل أن يريده
 صلى الله عليه وسلم الرؤيا المؤمن وقوله صلى الله عليه وسلم جزء من سبعين جزءاً من النبوة يحتمل أن
 يريده رؤيا الفاسق ويشهد لنا التأويل قوله في حديث أنس وحديث أبي هريرة قوله صلى الله
 عليه وسلم الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة يخص بذلك رؤيا
 الرجل الصالح والله أعلم ويحتمل والله أعلم أن يريده الجزء من الستة والأربعين جزءاً من النبوة
 هي الرؤيا المبشرة على ما روى في حديث عطاء بعد هذا تكراراً لهذا الصنف من الرؤيا
 الصادقة وأما ما كان من ذلك على سبيل الإنذار والجزر أو غير ذلك من الأنواع يكون جزءاً من
 سبعين جزءاً من النبوة لقلته تكرره ولما يكون من جنسه من قبل الشيطان تغرر بنا وتغرر بنا والله
 أعلم وأحكم صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة من أبي طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن أبيه
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى
 أحد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس يبق بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة

﴿ ما جاء في الرؤيا ﴾
 وحديث عن مالك عن
 اسحاق بن عبد الله بن أبي
 طلحة الانصاري عن
 أنس بن مالك أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 الرؤيا الحسنة من الرجل
 الصالح جزء من ستة
 وأربعين جزءاً من
 النبوة وحديث عن
 مالك عن أبي الزناد عن
 الأعرج عن أبي هريرة
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مثل ذلك
 وحديث عن مالك عن
 اسحاق بن عبد الله بن
 أبي طلحة عن زفر بن
 صعصعة بن مالك عن أبيه
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان إذا انصرف من
 صلاة الغداة يقول هل
 رأى أحد منكم الليلة
 رؤيا ويقول ليس يبق
 بعدى من النبوة إلا
 الرؤيا الصالحة

معنى البشرى في الحياة الدنيا لمن عدم النبوة أو من مقتضى البشرى وأما في الآخرة فالتعاقب به الملائكة عند سائده القيامة من التأنيس لهم والبشارة قال الله عز وجل وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذى كنتم توعدون

﴿ ما جاء في الرد ﴾

ص ﴿ مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم من لعب بالنرد الردى عن اللعب مثله شاغل وقوله صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله أخباران من لعب بها عاص لله عز وجل وذلك بمقتضى النهي عن اللعب وهذا عام في اللعب بها على أى وجه كان من قمار أو غيره ولا يجوز عند مالك اللعب بالنرد ولا بالشرط نجح حكاه القاضي أبو محمد زاد الشيخ أبو محمد كره مالك كل ما يلعب به من النرد والأربعة عشر وكره الشرط نجح وقال هو الهاء وشر لا ن ذلك مما يلهى عن ذكر الله تعالى غالباً ولا منه نوع من الميسر يقصد به المبالغة في الاستمتاع بالمنفعة بها من عمل دين ولا دنيا وقد علق الباري تعالى تحريم الخمر على هذا المعنى فقال عز وجل تخمير الخمر يبدى الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون وماروى عن عبد الله بن مغفل الشعبي وعكرمة مفسرهم كانوا يلعبون بالنرد وأن الشعبي كان يلعب بالشرط نجح ثابت ولو ثبت لجل على أنهم لم يعملوا النبي وأغفلوا النظر وأخطأ فيه وروى عن سعيد بن المسيب وابن شهاب إجازة اللعب بالنرد وذلك غير ثابت عن تقدم ذكره وأما ما يخبر يتعلق بها أهل البطالة الحرص على تخفيف ما هم عليه من الباطل والله المستعان ص ﴿ مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا سكاكاً فيها عندهم رد فأرسلت إليهم لئن لم تخرجوها لأخرجنكم من دارى وأنكرت ذلك عليهم وحدثني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا وجد أحداً من أهله يلعب بالنرد ضربه وكسرهما قال يحيى ومعه مالك يقول لا خير في الشرط نجح وكسرهما ومعه مكره اللعب بها ويصدها من الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق إلا الضلال

﴿ ما جاء في الرد ﴾

وحدثني عن مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله وحدثني عن مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا سكاكاً فيها عندهم رد فأرسلت إليهم لئن لم تخرجوها لأخرجنكم من دارى وأنكرت ذلك عليهم وحدثني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا وجد أحداً من أهله يلعب بالنرد ضربه وكسرهما قال يحيى ومعه مالك يقول لا خير في الشرط نجح وكسرهما ومعه مكره اللعب بها ويصدها من الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق إلا الضلال

(فصل) وقوله كان عبد الله بن عمر يكرهها ويضرب من وجد من أهله يلعب بها وأما كسرها فعلى وجه المنع من اتحادها لأنه لا منفعة فيها وإيقادها دعاء على معاودتها وأما من ضرب من كان يلعب بها من أهله فعلى سبيل التأديب والزجر لم عنها ويخص أهله بذلك لأنهم هم الذين عليهم التبسط من التأديب كما يؤدب الرجل ولده ويمنعه بذلك من مساوىء الأخلاق والأعمال السيئة وأن لم تبلغ مبلغاً يجب فيها حد ولا تعزير يستوفيهما كص ﴿ قال يحيى ومعه مالك يقول لا خير في الشرط نجح وكرهها ومعه مكره اللعب بها ويصدها من الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ ش وأما كراهية اللعب بها جلة فلا خلاف عند مالك في ذلك قليلاً كان أو كثيراً لقار كان أو لم يقار قال القاضي أبو محمد لأن اللعب بها يؤدى إلى القمار والخلف كاذباً وترك الصلاة ولا يعتبر بقوله من قال إن

الاكثر منها يؤدى الى ذلك لأن قلبها يؤدى غالباً الى كثير مما يوجب حسم الباب (فرع) فان لعب بها قار امره واحدة لم تقبل شهادته وبقال الشافى وقال أبو حنيفة ان كانت عاصماً أكثر من مساوئه ولم يظهر منه كبيرة قبلت شهادته والدليل على ما نقوله ان هذا قار محرم وعمل باطل فوجب أن يسقط الشهادة كالمفسر (فرع) فان لعب بها على غير القار سقطت شهادته عند مالك ان آدم من قبله انما دام بالبطل والاعتناء للمسلمين عليه من الأيمان الحائنة والاستتغال عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة بل هو كاختاذ الأغاني والقيان فأما من لعب به في النادر فبئس ما صنع ويستعجل ترك ذلك ولا تسقط عدالتهم وقد تقدم من هذه المسئلة في الشهادات ما هو أوعب من هذا وبالله التوفيق

﴿ العمل في السلام ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بسم الرا كعب على المائى وإذا سلم من القوم أحداً جزأ عنهم ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم بسم الرا كعب على المائى معناه يبدؤه بالسلام ثم يجيبه الآخر فيرد عليه السلام قال القاضي أبو محمد ابتداء السلام مستور دعه واجب فأما ابتداءه فاروى معاوية بن سويد بن مقرين عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم يسبح بعداء المريض واتباع الجنائز وتسميت العاطس ونصر الضعيف وعون المظلوم وإفشاء السلام وإبرار القسم (مسئلة) وأما رد القول لله عز وجل وإذا حيثم بقية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه قيل ان ذلك في السلام ومن جهة المعنى انه قد تعين حق المسلم على المسلم عليه بابتداء به السلام (مسئلة) وصلة السلام أن يقول المسلم السلام عليكم ويقول الراد عليكم السلام أو يقول السلام عليكم كما نبيل له قال القاضي أبو محمد وكرهه مالك أن يقول اراد سلام الله عليكم والأصل في ذلك ما روى معمر عن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك لفر من الملائكة جاوس فسمع ما يصيرونك به فأتهم تحيتك وتحييتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وهذا الذى ورد به الشرع قال الله عز وجل وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا قل سلام عليكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم بسم الرا كعب على المائى برهانه شرع في حقه أن يبدأ بالسلام وذلك يكون من وجهين أحدهما ان الرجلين اذا تساوى في المرور سلم الرا كعب على المائى لانه أرفع حالاً منه في أمر الدنيا فتركه السلام على من فضل عليه في الدنيا من باب الكبر وإذا كان أحدهما جالساً والآخر را سماً المار على الجالس وإذا استويا في المرور والالتقاء بدأ بالسلام من كان حقه أقل على من كان حقه أفضل لانه حق من باب الدين والفضل روى ثابت بن موسى عبد الرحمن بن زيد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم الصغير على الكبير وسلم الرا كعب على المائى والمائى على القاعد والقليل على الكثير (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وإذا سلم من القوم واحداً جزأ عنهم قال القاضي أبو محمد لا خلاف ان ابتداء السلام سنة أو فرض على المكفاية اذا قام به بعضهم سقط عن بعض وان رد السلام فرض على المكفاية فان سلم واحداً من الجماعة جزأ عنهم وان رد واحداً من الجماعة جزأ عنهم وحكي عن أبي يوسف أنه يلزم جميعهم الرد والدليل على ما نقوله الحديث وإذا سلم واحد من الجماعة جزأ

﴿ العمل في السلام ﴾

وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بسم الرا كعب على المائى وإذا سلم من القوم أحداً جزأ عنهم

فان رددت قتل عليك وهذا قول عيسى بن دينار لانه منع أن يرد عليهم بهذا اللفظ وانما ينبغي
الرد عليهم في رواية ابن وهب وأشهب عن مالك أن يرد عليهم السلام وذلك غير مشرع بل هو ممنوع
والمشروع من ذلك أن يرد عليه قوله وقد قال الشيخ أبو القاسم من سلم عليه دى فلا يرد عليه
وليفل عليك فانتضى هذا ان ارد هو رد السلام وأن قوله وعليك ليس يرد السلام يريد انما هو رد
لقوله وقد اختلف الناس في تأويل قول الله عز وجل واذا جئتم بغيعة فقبوا بأحسن منها أو ردوها
فقال عطاء الآفة في أهل الاسلام حاصة وهذا مقتضى قول مالك فانه منع أن يرد على اليهود بأحسن
مما حيوا به وهو معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبدالله بن عباس هي عامة فاذا سلم
عليك فقال سلام عليك نلت عليك السلام ورحمة الله فهنا أحسن مما قال وان أردت أن تردها
قلت عليك وروى عن الشعبي أنه قال لليهودي عليك السلام ورحمة الله فقبله تقول لليهودي
ورحمة الله فقال ليس في رحمة الله يعيش وقد قال بعض الناس يقول الراد عليك السلام بكسر
السين وهي الجعارة قال القاضي أبو محمد والسنة وردت بماتقدم وهو أولى والأصل في ذلك ما
روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا عليكم ص قال
يحيى شل مالك عن سلم على اليهودي والنصراني هل يستقبله ذلك فقال لا ش وهذا على ما قال
ان من سلم على من ليس بأهل السلام فلا يستقبله لانه لا فائدة في هذه الاقالة ولا معنى لها لآب السلام
عليه ان كان حسنة فلا يجب الرجوع عنها وان كان سيئة فليس بيد اليهودي تكبيرها لانها
ليست من حقوقه وانما هي من حقوق الله عز وجل وما روى عن عبدالله بن عمر انه اسأله فانه
يحتمل أن يعلم انه اخطأ ولم يعرف حين سلم عليه على وجه الصغار له ولثلاثة من ذلك هو وغيره ان
عبدالله بن عوف قد صدق بابتداء السلام والله اعلم وأحكم (مسئلة) وينبغي الكفر ابتداء السلام على
ما قاله القاضي أبو محمد ونعم البدعة من السلام وقال سحنون يمنع من مجالسة أهل الأهواء والسلام
عليهم تأديبا لهم

جامع السلام

ص مالك عن اسحق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن أبي
واحد الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاه جالس في المسجد والناس معه اذا قبل نفر ثلاثة
فأقبل اثنان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد فلما وقف على رسول الله صلى الله عليه
وسلم سلموا ما أحدهما فرأى فرجة في الخلف فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الثالث فأدبر
داعيا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم عن النفر الثلاثة أما أحدهم فأوى الى
الله فأواه الله وأما الآخر فاستصفا فاستصفا الله منه وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه ش
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاه جالس في المسجد اذا قبل نفر ثلاثة يحتمل والله أعلم
أن يكونوا أقبالا من ناحية من نواحي المسجد غير الناحية التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجلس فيها ويحتمل أن يكون ذلك قبل أن تشرع اركعتان لمن دخل المسجد ويحتمل انهم لم يركعوا وشرع علم ذلك
الذي بعد ان شرع ذلك وركعوا وتركوا راوي ذلك كذا ذلك ويحتمل انهم لم يركعوا وشرع علم ذلك
النبي صلى الله عليه وسلم تجوز أن يكون نوعا على غير طهارة أوليين ان ذلك ليس بواجب والله
أعلم وأحكم

قال يحيى وسئل مالك
عن سلم على اليهودي
أول النصراني هل يستقبله
ذلك فقال لا

جامع السلام
وحدثني عن مالك عن
اسحق بن عبدالله بن أبي
طلحة عن أبي مرة مولى
عقيل بن أبي طالب عن
أبي واحد الليثي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ينهاه جالس في المسجد
والناس معه اذا قبل نفر
ثلاثة فأقبل اثنان الى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وذهب واحد فلما
وقف على رسول الله صلى
الله عليه وسلم سلما فأما
أحدهما فرأى فرجة

في الخلف فجلس فيها وأما
الآخر فجلس خلفهم وأما
الثالث فأدبر داعيا فلما
فرغ رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ألا أخبركم
عن النفر الثلاثة أما
أحدهم فأوى الى الله
فأواه الله وأما الآخر
فاستصفا فاستصفا الله منه
وأما الآخر فأعرض
فأعرض الله عنه

وحدثني عن مالك عن
اسحق بن عبدالله بن أبي
طلحة عن أنس بن مالك
انه سمع عمر بن الخطاب
وسلم عليه رجل فرد
عليه السلام ثم سأل عمر
الرجل كيف أنت فقال
أجدا لله اليك فقال عمر
ذلك الذي أردت منك
وحدثني عن مالك عن
اسحق بن عبدالله بن
أبي طلحة ان الطليل بن
أبي بن كعب أخبره انه
كان يأتي عبدالله بن عمر
فيغدو معه الى السوق
قال فاذا غدا الى السوق
لم يجر عبدالله بن عمر على
سقاط ولا صاحب بيعة
ولا مسكين ولا عبد الا
سلم عليه قال الطليل
فجئت عبدالله بن عمر
يوما فاستبجيت الى السوق
فقلت له وما تصنع في
السوق وأنت لا تقب
على البيع ولا تسأل عن
السلع ولا تسوم بها ولا
تجالس في مجالس السوق
قال وأقول اجلس بنا
هاجنا نتحدث قال فقال
لي عبدالله بن عمر يا أبا
بطن وكان الطليل ذا
بطن اما تغتم من أجل
السلام نسلم على من لقينا

(فصل) وقوله فأقبل اثنان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدما يقتضي ان الواو عدلى القوم
يبدونهم كليسلم الماشي على القاعد وقوله فلما أحدهما فرأى فرجتي في الحلقة فجلس فيها يجتمل ان
براهقي موضع ينطلي اليه ويحتمل ان يراهقي موضع لا ينطلي اليه فيجلس أحد الرجلين فيها حرا
على القرب من النبي صلى الله عليه وسلم في الأخذ عنه وجلس الآخر خلف القوم حياء وأدبر الثالث
ذاهبا زاهدا في الخير

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم عن النفر الثلاثة برؤا الله أعلم أن يصبرهم عن مقاصدهم
التي خفيت عليهم فاما ظاهر فعلهم فقد آراء من حضر ويحتمل أن يقدموا الاخبار عما علم عند الله
فما لي عزاء على فعلهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اما احدهم قال وى الى الله تعالى قال واه الله تعالى يقال آوى فلان
الى فلان لجأ اليه وقوله صلى الله عليه وسلم واه الله بالمسعى فله وأجابه الى ذلك قال الله عز
وجل اذا روى التوبة الى الكهف يريد لجأ اليه وقال سبحانه ألم يجدك يتيما فأسبحا الله منه أي تركه
وقضاه وقوله صلى الله عليه وسلم وأما الآخر فأسبحا أي ترك المراجعة حيا فأسبحا الله منه أي ترك
عقوبته على ذنوبه وزاده مما سأل من الخير والثواب قال عيسى بن دينار في المزية الذي آوى الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجلس عنده فقد آوى الى الله تبارك وتعالى فقبله الله تعالى وآواه وأما
الذي استحي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجلس دون المجلس فذلك الذي استحي الله تعالى منه
وغفر له والذي ذهب اعراضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي اعرض الله سبحانه وسخط
عليه حين اعرض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رغبته وقال محمد بن عيسى الأشعثي مثله ص
في مالك عن اسحق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك انه سمع عمر بن الخطاب وسلم عليه
رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر الرجل كيف أنت فقال أحد اليك الله فقال عمر ذلك الذي أردت
منك ثم سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه الرجل عن حاله على سبيل التأنيس وحسن
العشرة من عرفه الانسان أن يستل عن حاله فقال الرجل أجدا لله اليك على ما يحسن أن يفعله كل
مسؤول عن حاله فان المزمع بمصالح الأحوال وتواني النعم هو الله تعالى ولأحدوان اشدد بلاؤه الا والله
عليه نعم لا يحصها قال الله سبحانه وتعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ولا يبن من نفسه ما ليردد فانه
من نعم الله عز وجل ولا يقدر احد عليه غيره تعالى وقدر وى عن بعض الزهاد انه عند انفاسه في
يوم فوجدما أربع عشرة ألف نفس وهذه نعم لا تحصى وأب زرد انفاسه مع سائر النعم عليه مع
المرض والفقير فكيف مع المصقة والفنى ومن صبح يقينه زمان بعد الله عز وجل على السراء
والضراء فانه لا يجد على المكروه غير حزن وعزافه قصص فأكثر منه وهو يتيب عليه ويكثر
الذنوب به ص في مالك عن اسحق بن عبدالله بن أبي طلحة ان الطليل بن أبي بن كعب أخبره
انه كان يأتي عبدالله بن عمر فيغدو معه الى السوق قال فاذا غدا الى السوق لم يجر عبدالله بن عمر
على سقاط ولا صاحب بيعة ولا مسكين ولا عبد الا سلم عليه قال الطليل فجئت عبدالله بن عمر يوما
فاستبجيت الى السوق فقلت له وما تصنع في السوق وأنت لا تقب على البيع ولا تسأل عن السلع ولا
تسوم بها ولا تجلس في مجالس السوق قال وأقول اجلس بنا هاجنا نتحدث قال فقال لي عبدالله بن
عمر يا بطن وكان الطليل ذا بطن اما تغتم من أجل السلام نسلم على من لقينا ثم قوله ان
عبدالله بن عمر رضي الله عنه كان يغدو معه الى السوق على ما يحسن بالاعمال أن يفعله بالعلم ليعلم

منه ما يجري له ويقتدى به في مشيه وسلامه وسائر تصرفه وما روى ان عبد الله بن عمر كان لا يمر على سقايا ولا بايع ولا مسكين الا سلم عليه دليل على انه كان يستقدي ذلك قرية ولعله قبله عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله خبر ان نطعم الطعام ونقرأ السلام على من عرفت ومن لم نعرف وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه يتوخى في السوق كثرة الناس ليكثر سلامه وهذا في زمن الحق وانفسك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأما في زمن يتعذر ذلك فيه فلازمة البيوت فيه أفضل وقبر روى عن الزبير بن العوام رضي الله عنه انه قال لا يقبل الرجل حتى يلزم بيته ولعله قال ذلك في وقت فتنة فعذر عليه فيها بعض ما أراد من ذلك ويحتمل ان يكون عبد الله بن عمر قد نبأ له من ذلك ما لم يتبأ الزبير بن العوام فليس كل الناس يمكنه ذلك وانما أبواب الخير أراقت فرب انسان يزرع منها ما يوتى رقه غيره

(فصل) وقوله يا بلطن انما نحن قوم على أجل السلام على معنى الجرح والانتباه له حين لم يفهم مقصده في خروجه الى السوق وقد يجوز العلم ان يفعل هذاع تلميذه ويحتمل ان يكون الطفيل لا يشق عليه مثل هذا بل فسرعه بهذا ودعي به كافي لغيره بقا ذا السدين والله أعلم وأحكم ص **باب** مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا سلم على عبد الله بن عمر فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته والغدايات والاراحات فقال له عبد الله بن عمر وعليك ألف ثم كأنه كره ذلك ش قوله والغدايات والاراحات قال عيسى بن دينار معناه الطرائق تقدر وتروح قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي ان يراد بالمشاة الحفظة العادية الرائحة لتكتب أعمال بني آدم وقول عبد الله بن عمر رضي الله عنه وعليك ألف قال عيسى بن دينار معناه ألف سلامك على معنى الكراهية لتميمه وان زيادة على البركة في السلام ثم كره قوله لما كان في معنى ما أنكره رأى الانكار لغير هذا كان أولى والله أعلم وأحكم ص **باب** مالك أنه بلغه اذا دخل البيت غير المسكون يقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ش معناه والله أعلم أنه اذا لم يكن فيه من يسلم عليه فليس على نفسه وعلى عباد الله الصالحين كما يفعل في التشهد قال الله عز وجل فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم قال عبد الله بن عباس معناه اذا دخلتم بيوتا ليس فيها أحد فقولوا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال جابر بن عبد الله الانصاري معناه اذا دخلت على أهلك فسلم عليهم قال الشيخ أبو القاسم ينجي المرء اذا دخل منزله أن يسلم على أهله

باب الاستئذان

ص **باب** مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله رجل فقال يا رسول الله أأستأذن على أي فقال نعم قال الرجل اني معاني البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها فقال الرجل اني خادم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها أحب أن تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها ش قول الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أأستأذن على أي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم نعم على معنى الدعاء الى ذلك والأمر به قال القاضي أبو محمد الاستئذان واجب لا تدخل بيتا فيه أحد حتى تستأذن ثلاثا فان أذن لك والارحمت والأصل في ذلك قول الله عز وجل لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذنا وتسألوا على أهلها الى قوله فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذن لكم قال مالك رحمه الله في

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا سلم على عبد الله بن عمر فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته والغدايات والاراحات فقال له عبد الله بن عمر وعليك ألف ثم كأنه كره ذلك وحدثني مالك أنه بلغه اذا دخل البيت غير المسكون يقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

باب الاستئذان

مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله رجل فقال يا رسول الله أأستأذن على أي فقال نعم قال الرجل اني معاني البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها فقال الرجل اني خادم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها أحب أن تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها ش قول الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أأستأذن على أي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم نعم على معنى الدعاء الى ذلك والأمر به قال القاضي أبو محمد الاستئذان واجب لا تدخل بيتا فيه أحد حتى تستأذن ثلاثا فان أذن لك والارحمت والأصل في ذلك قول الله عز وجل لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذنا وتسألوا على أهلها الى قوله فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذن لكم قال مالك رحمه الله في

أبى موسى الأشعري
أنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
الاستئذان ثلاث فإن أذن
لك فادخل والا راجع
وحديثي مالك عن
ربيع بن أبي عبد الرحمن
عن غير واحد من علماءهم
أن أبا موسى الأشعري
جاء يستأذن على عمر
ابن الخطاب فاستأذن
ثلاثا ثم خرج فإرسى عمر
ابن الخطاب في أثره فقال
مالك لم تدخل فقال أبو
موسى سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
الاستئذان ثلاث فإن أذن
لك فادخل والا راجع
فقال عمر ومن يعلم هذا
لم تأتني من بعد ذلك لافعن
بك كذا وكذا فخرج أبو
موسى حتى جاء مجلسا في
المسجد يقال له مجلس
الاضرار فقال أبا حنيفة
عمر بن الخطاب أبا
سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول
الاستئذان ثلاث فإن
أذن لك فادخل والا
فارجع فقال إن لم تأتني
من بعد هذا لافعن بك
كذا وكذا فإن كان سمع
ذلك أحد منكم فليقم

الاستئذان ثلاث هو معنى قوله عز وجل حتى تستأذنوا فأبى روى والله أعلم وأحكم وروى أبو موسى وأبو سعيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فؤذنه فليرجع قال الشيخ أبو القاسم ولا يزبدعى الثلاث إلا أن يعلم أن استأذنه لم يسمع فلا بأس أن يزبد (مسئلة) ويستأذن الرجل على أموزوات حارمه وكل من لا يحل له النظر إلى عورته ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم للنبي سأله عن الاستئذان على أمهاتجب أن تراها عز بانه قال لا قال فاستأذن عليها ومعناه والله أعلم انه إذا لم يستأذن عليها فبقية جوفها رها عرانة فأما لز وجتا والأمة التي يحل له النظر إلى عورتها فله الدخول عليها دون استئذان (فصل) وقوله أنى معافى البيت أى خادمها لم ير النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك يؤثر في ترك الاستئذان لأنه لا يؤمر معه أن يبعثها فافرى منها ما يحل له النظر اليه ص مالك عن الثقف عنه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري عن أبي موسى الأشعري أن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أن أبوموسى الأشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع فأرسل عمر بن الخطاب في أثره فقال مالك لم تدخل فقال أبوموسى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر ومن يعلم هذا لم تثنى به يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا فخرج أبوموسى حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار فإله أنه أخبر عمر بن الخطاب أنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال لمن تثنى به يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا فإن كان سمع ذلك أحدكم فليتم بهى فقالوا لى سعيد الخدري فمعه وكان أبوسعيد أصغرهم فقام معه فخير بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لآبى موسى أمانى لم أتهمك ولكن خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ش فقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لآبى موسى مالك لم تدخل بمعناه والله أعلم بما يتعلق أن تولى الاستئذان حتى يؤذن لك فتدخل فانه روى أن عمر بن الخطاب سمع استئذان أبى موسى الأشعري فشنل عن أن يأذن له ثم تكرر أمره فأرسل في أثره وقاله مالك لم تدخل فنعنا ما قد مناد كره وذلك لم يجبه أبوموسى بأنه يؤذنى وإنما جاء به بانه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع وهذا غم الزيادة على الثلاث وهذا إذا علم أن سمع قال عيسى بن دينار في الزينة فإن لم يجبه أحد وظن أنهم لم يسمعه فلابأس أن يزبدعى الثلاث وقال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لأحب أن يسلم أكثر من ثلاث وإن ظن أنهم لم يسمعه اتباعاً للحديث وأخذه قال ولا بأس أن عرف أحد أن ندعوه ليخرج اليك أن تنادى به مابالك (مسئلة) وصفة الاستئذان أن يقول سلام عليكم أأدخل أو أوالسلام عليكم لا يزبدعى عليه روى يحيى عن ابن نافع وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أن الاستئذان أن تسلم ثلاثاً فإن أذن لك والا فتصرف فإن أذن لك عند باب الدار فلا تستأذن عند باب البيت وقد أذن لك مرة وإذا استأذن الرجل بالسلام فقل له من هذا فليسم نفسه باسمه أو بمنا يعرف به ولا يقول أنا كذا روى ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله استأذنت فمعه وكان أبوسعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لآبى بن خشيت أن تقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لأنه بماله مشغول عن الذكر والتشعيت وروى أبو زيد عن ابن القاسم في العينة سئل مالك عن عطاء بن ربيعة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأمأ أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أذن أقول له لا تذكرك الله تعالى (مسئلة) وإذا عطف رجل وجهه الله بحضرة جماعة فقد قال القاضي أبو محمد يعزى في ذلك الواحد كذا السلام وقال ابن مزين في المختصر أنه بخلاف رد السلام بدينه يلزم كل واحد من الجماعة التشعيت وجه القول الأول ما احتج به القاضي أبو محمد من أنه كرد السلام ووجه ما قاله ابن مزين ما رواه سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا عطف فحمد الله فحق على كل مسلم سمعه أن تشعته ومن جهة المعنى أن السلام أظهر شعيرة الاسلام فإذا أظهره أحدهم وأقره الباقيون على ذلك فهو أظهر من جميعهم له وتأيس لمن سلم عليه والتشعيت أعم له دعاء للشعيت وقضاء حق وجب له على الجماعة فعلى كل واحد منهم أن يقضيه إياه (مسئلة) واختلف العلماء في التشعيت هل هو واجب أو مندوب إليه وظاهر مذهب مالك أنه واجب على الكفاية كرد السلام وقال القاضي أبو محمد هو مندوب إليه كابتداء السلام وجه القول الأول قوله صلى الله عليه وسلم إن عطف فشمته وهذا أمر وظاهره الوجوب وروى بنس عن ابن شهاب عن سعيد بن شهاب عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس يجب للمسلم على أخيه رد السلام وتشعيت العاطس وإجابة الدعوة وعيادة المريض وإتباع الجنائز

وحدثني مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا عطف فقبل له بربك الله قال يرحنا الله وإياكم ويفقر لنا ولكم ما جاء في الصور والتأثيل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم إن عطف فقل انك مضنوك قال عيسى بن دينار المضنوك هو المنزكوم وقنود تفسيره في الحديث بذلك وقول عبد الله بن أبي بكر لا أدري أبعده الثالثة أو الرابعة قال عيسى بن دينار الذي أخبره مالك أن يبلغ بالتشعيت ثلاثاً فإن زاد على ذلك فلا يشعته وذلك أنه لما رد الحديث بالشك ذهب إلى الاحتياط وقال الشيخ أبو القاسم وإذا عطف مراراً متواليه سقط عن سمعته تشعيت ص **ما جاء في الصور والتأثيل** ش قوله إن عبد الله بن عمر كان إذا عطف بدينه فحمد الله واستغنى عن ذكر الله لعلم السامع به فقبل له بربك الله قال يرحنا الله وإياكم ويفقر لنا ولكم وقدر وى عبد الله بن صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قبل له بربك الله فقبل عليك الله ويصلح بالكم والأمر إن جازان وروى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا عطف أحدكم فليصمد الله وليقل له من عنده بربك الله وليرد عليه يفقر الله لنا ولكم قال مالك لا بأس أن يقول العاطس لمن يشعته بربك الله ويصلح بالكم وإن شاء قال يفقر الله لنا ولكم وهو مذهب الشافعي ومنع أو حذيفة أن يقول له بربك الله ويصلح بالكم وقال النخعي إن الخوارج كانت قوله ولا يستغفرون للناس وروى عن أصحاب أبي حنيفة منع ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يقوله لليهود قال القاضي أبو محمد إنما استحسنه على قولنا يفقر الله لنا ولكم لأن الهداية أفضل من المغفرة

وحدثني مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره قال دخلت أنا وعبد الله بن أبي طلحة على أبي سعيد الخدري فعاده فقال لنا أبو سعيد أخبرنا رسول الله صلى الله

ما جاء في الصور والتأثيل

ص **ما جاء في الصور والتأثيل** مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره قال دخلت أنا وعبد الله بن أبي طلحة على أبي سعيد الخدري فعاده فقال لنا أبو سعيد أخبرنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه عائيل أو تصاور شرك أسحق لا يرى أيتهما قال أبو سعيد الخدري * وحدثني مالك عن
 أبي النصر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعود قال فوجد عنده سهل بن حنيف
 فدعا أبو طلحة أناسا فنزع نطما من تحتة فقال سهل بن حنيف لم تنزع قال لأن فيه تصاور وقد قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيها ما تعلمت فقال سهل ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٧٨٧) عليه وسلم إلا ما كان رقا في ثوب قال بلى

ولكنه أطيب لنفسى
 * مالك عن نافع عن القاسم
 ابن محمد عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أنها اشترت تمرقة فيها
 تصاور فلما رآها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قام على الباب فلم يدخل
 فصرقت في وجهه
 الكراهية وقالت يا رسول
 الله أتوب إلى الله وإلى
 رسوله فإذا أذنت فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ها بال هذه التمرقة
 قالت اشتريتها لك تقعد
 عليها وتوسدها فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 إن أصحاب هذه الصور
 يعذبون يوم القيامة يقال

عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيها تماثيل أو تصاور شرك أسحق لا يرى أيتهما قال أبو سعيد
 الخدري * ثم قوله صلى الله عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تماثيل أو تصاور يحتمل أن
 يكون ذلك على التشك من الراوى لأن التماثيل هي التصاور فيبشك في اللفظ ويحتمل أيضا أن
 تكون التماثيل مقام بنفسه من الصور والمصور واقع على مقام بنفسه وعلى ما كان رقا أو تزويقا
 في غيره ويحتمل أن تكون أو بمعنى الواو فيسقط التثنية هما والله أعلم من * مالك عن أبي النصر
 عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعود قال فوجد
 عنده سهل بن حنيف فدعا أبو طلحة أناسا فنزع نطما من تحتة فقال سهل بن حنيف لم تنزع قال لأن
 فيه تصاور وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما قد علمت فقال سهل ألم يقل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إلا ما كان رقا في ثوب قال بلى ولكنه أطيب لنفسى * ثم أمر أبي طلحة
 رضي الله عنه بإزالة النط من أجل التصاور بدليل على كراهيته له وقوله وقد قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيها ما تعلمت يحتمل أنه قاله في جلة التصاور على وجه الكراهية ويحتمل أنه قاله على
 وجه التحريم واستثنى منه الرق في الثوب من * مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها اشترت تمرقة فيها تصاور فبما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام
 على الباب فلم يدخل فصرقت في وجهه الكراهية وقالت يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله
 فإذا أذنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ها بال هذه التمرقة قالت اشتريتها لك تتعد عليها
 وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم
 احيوا ما خلقتهم ثم قال إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة *

﴿ ماجاء في كل النصب ﴾

ص * مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن سليمان بن يسار
 أنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة بنت الحارث فاذا ضباب فيها بيض ومعه
 عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد فقال من أين لكم هذا فقالت أهدته لي أختي هزيلة بنت الحارث
 فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا ألا تأكل يا رسول الله فقال اني تحضرنى من الله
 حاضرة قالت ميمونة أنسقيك يا رسول الله من لبن عندنا فقال نعم فلما شرب قال من أين لكم هذا
 فقالت أهدته لي أختي هزيلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيته جاريته التي كنت
 استأمر تبنى في عتقها أعطيها أختك ودي هارجل ترى عليها فانه خير لك * ثم قوله أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت ميمونة بنت الحارث ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد لاها

بيت ميمونة بنت الحارث فاذا ضباب فيها بيض ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد فقال من أين لكم هذا فقالت أهدته لي أختي
 هزيلة بنت الحارث فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا ألا تأكل يا رسول الله فقال اني تحضرنى من الله حاضرة
 قالت ميمونة أنسقيك يا رسول الله من لبن عندنا فقال نعم فلما شرب قال من أين لكم هذا فقالت أهدته لي أختي هزيلة فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أرأيته جاريته التي كنت استأمر تبنى في عتقها أعطيها أختك ودي هارجل ترى عليها فانه خير لك

خاتم ما إذا أصاب فيها بعض وهي مما استطيع العرب منها فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 إن لكم هذا العلم هل خاف من جهة الهدية أو من جهة الصدقة أو بما قد صار له ملكاً أو لئلا يكون من
 جهته وهو معرض بعد البيع أو لغير ذلك فقالت: «وترضى الله عنها أهدتني أختي خزيمة بنت
 الحارث وهي أم جيف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرأيتك جارية تلك التي كنت استأمرتني في
 عتقها بحتمل أن تكون مجبوتة تعلم ذلك أفضل لها أم غير ذلك ويحتمل أن تكون استأمرت لها
 كانت جميع ما لها حين الاستأثار أو أكثر من ثلثها ما لو اعتقدت أنه لا يجوز لها أن تبذل أكثر من
 ثلثها ما لا بد أن يكون زوجهما صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أعطيا أختك وصلى بها رجلك ترى عليها فانه خير لك ويحتمل
 والله أعلم أنه يريد بذلك المكافأة على ما بذلت به من هبتها وإن ذلك من تكريم الأخلاق لمن ورد عليه
 من أهله لئلا راحتي قدمه تحفة أو يكافئه على مواسلته بما يكون أفضل من ذلك ويحتمل أن يكون
 اختار ذلك ابتداء ورأه أفضل من عتقها لأن الصدقة أعظم أجراً من العتق ولأنه كان في وقت شدة
 بالمدينة وكان العتق ضرراً بالاعتز فجعل ذلك خيراً لها يعني أنه أعظم أجراً وأوصل للرحم والله
 أعلم وأحكم من مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس
 عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنته ونور زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم فاني بض محنوداً عوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة
 اللاتي في بيت: «وآء خير وارسوا» صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل منه فقبل فوضب
 يارسول الله فرفع بيده فذلت أحراماً يارب الله فقال لا ولا لكم يكر بأرض هو فاجدني
 أعافه قال خالد بن الحارث رثنا كلبه ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر في س فوله أرسول الله
 صلى الله عليه وسلم أرى بض محنوداً مشوى فأحوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يريد
 به بيده إليه لينأوله ورأى بعض النسوة اللاتي في البيت أنه لم ينظر منه نظر أعلم به ما يأكل ولعله كان
 عند أهل المدينة ذلك ممنوع مما يصافونه فلم يلبه ووضب رفع بيده فسأله خالد بن الوليد عن امتنائه
 منه التصر به فقال لا نفي التصر به ما سكن يصافه لأنه لم يكن بأرض فوجه يريد والله أعلم بمكة والحجاز
 فأكله خالد بن الوليد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه قبل ذلك على اباحته وعلى اباحته أكثر
 العدد وبه قال مالك والسفي وتال أبو حنيفة ومكر وهو هذا الحديث هو حجة عليه لأنه لو كان
 مكرهاً لكانت حجة عليه منه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله ما ترى في الضب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لست بأكله ولا بمكره من ش فوله صلى الله عليه وسلم لست بأكله ولا بمكره من ش فوله صلى الله عليه وسلم
 كان يصاف لأن لم يعتدأ كلبه وليس كل من يصافه الإنسان يحرم فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يكره الحضر التي لها روائح وفيها كثير من الناس الأثبان والممن وغير ذلك من الأطعمة مما
 صلى الله عليه وسلم إن امتناعه منه ليس لتعدي والله أعلم (مسألة) وحشرات الأرض كلها بمكره
 عند الماضي أبي محمد وقال أبو حنيفة والسفي هي محرمة بالدليل على ما نقلوه أن هذا حيوان لم
 ينص على تحريمه فلم يكن حراماً كالضبع

مالك عن ابن شهاب
 عن أبي أمامة بن سهل
 بن حنيف عن عبد الله بن
 عباس عن خالد بن الوليد
 ابن المغيرة أنه دخل مع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بيت محنود زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فاني بض محنود فأحوى
 إليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بيده فقال بعض
 النسوة اللاتي في بيت
 محنوداً: «بر وارسلوا الله
 صلى الله عليه وسلم بما يريد
 أن يأكل منه فقبل هو
 ضب يارسول الله فرفع
 بيده فذلت أحراماً هو
 يارسول الله فقال لا ولا لكم
 لم يكن بأرض فوى
 فأجدني أعافه قال خالد
 بن الحارث رثنا كلبه ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ينظر به وحده عن
 مالك عن عبد الله بن
 دينار عن عبد الله بن عمر
 أن رجلاً نادى رسول الله
 فقال يارسول الله ما ترى
 في الضب فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لست
 بأكله ولا بمكره

أهل الغنم ❦ ش قوله صلى الله عليه وسلم رأس الكفبر يد والله أعلم معظمه وشدة
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نحو المشرق يحتمل أن يراد الله أعلم فارس على ما تقدم ويحتمل
أن يراد به أهل نجد فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم
والفخر والخيل لا في أهل الخيل والأبل والقداد بن أهل الوبر وهو لاء كانوا أهل نجد وأما القدادون
فروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك أنه قال هم أهل الجفاه قال مالك وقد سألت عن ذلك
ف قيل لي هم أهل الجفاه وقال أبو عبد الله القداد ذو المال الكثير ووصف أهل الخيل والأبل باسم أهل
الفخر والخيل لا يحتمل أن يكون ذلك مما يعرف به أهل الخيل والأبل والفخر ويحتمل والله أعلم أن يكون
ذلك سبب فخرهم وخيلاتهم للغنى المظني وقوة أموالهم وكونها غنائم على من نأواهم وحاربهم
والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والسكينة في أهل الغنم يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك على وجه
التعريف بهم ويحتمل أن يكون ذلك سبب سكنتهم لضغفها ونفلة استعانة أهلها بها في محاربتهم
ومناوئهم فربوا في المسالة وتحلقوا بالسكينة والوقار والكف عن الأذى ص ❦ مالك عن
عبد الرحمن عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر
يفر بدنه من الفتن ❦ ش قوله صلى الله عليه وسلم يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف
الجبال ومواقع القطر يفر بدنه من الفتن يراد والله أعلم أن يقرب ذلك وصفه بالإسلام لما كان
المسلمون تخمين بغير الآخرة وقوله صلى الله عليه وسلم يتبع بها شعف الجبال يراد أهلها ومواقع
القطر يراد حيث العكلاء والماء لما شئت قاله عيسى بن دينار وقوله صلى الله عليه وسلم يفر بدنه
من الفتن يراد التي يدخل فيها غيرهم وخص الغنم بذلك لأنه أعلم أن هذا إنما يكون في صاحب غنم
وأما صاحب الأبل والأخيل أو غيرهما من أنواع الأموال فلا تلي ذلك فيها ويحتمل أن يكون خصهم
بذلك لأن الكافي عن الفتنة والمعتزل لأهلها مقصر على هذا النوع من المال لأنه لا يدخله في
الفتنة ولا عون منه عليها وما يكاد أن يقتصر عليها الامتثل من الدنيا فأرعن الفتنة مقصر على
ما يبعد عنها أو يضعفه عن التشوف إليها وهذا الحديث يقتضي جواز الاعتزال عند الفتنة لأن من
كان مع ما شئت رعاها ويتبع بها مواقع القطر لم يمكنه غير الاعتزال والبعيد عن الحواضر والقرى
قال بكير بن الأشج أما ابن جالان أهل بصرى ما يوتهم بعد قتل عثمان بن عفان فلم يخرجوا إلا إلى
قبورهم وقال الزبير بن العوام لا ينبل رجل حتى يلزم بيته وقال أبو الدرداء نعم صومعة الرجل
بيته يكعبصره ونفسه وإياكم وبجالس الأسواق فاتها تالي وتلقى وقال سفيان الثوري والذي لا إله
إلا هو لقد حلت العزلة ص ❦ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يحببن أحد ما شئت أحببنا فإنه يحب أحدكم أن توفي مشربة فتكسر خزانته فينتقل طعامه
واعتازن لهم ضرورع واشبههم أطعمتهم فلا يحببن أحد ما شئت أحدنا إلا بدنه ❦ ش قوله صلى الله
عليه وسلم لا يحببن أحد ما شئت أحببنا فإنه يحب بدنه ❦ عيسى بن دينار عن علي وجه المنع من مال غيره إلا بدنه وطيب
نفسه وقدر روى ابن وهب عن مالك في الرجل يدخل الخائط فيجد الثمر ساقتا قال لا يأكل منه إلا أن
يعلم أن صاحبه طيب النفس به أو يكون محتاجا إلى ذلك فأرجو أن لا يكون به بأس براد أن يعلم من
حاله أن ذلك لا يشي عليه لقلته بل ربما كان ذلك مما يسره ويسوؤه إلا يفعله لما فيه من اظهار طيب

أهل الغنم ❦ وحدثنى
مالك عن عبد الرحمن عن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن أبي صعصعة عن أبيه
عن أبي سعيد الخدري أنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوشك أن
يكون خير مال المسلم غنم
يتبع بها شعف الجبال
ومواقع القطر يفر بدنه
من الفتن ❦ وحدثنى مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يحببن أحد
ما شئت أحببنا فإنه يحب
أحدكم أن توفي مشربة
فتكسر خزانته فينتقل
طعامه وإنما تحزن لهم
ضرورع واشبههم أطعمتهم
فلا يحببن أحد ما شئت
أحدنا إلا بدنه

نفسه عليه وثقته بمروءته وقال أشهب خرجنا الى الاسكندرية مرابطين فمرنا بجنان اللبث بن سعد فدخلناه فأكلنا من التمر فدارجعت دعيتي نفسي الى أن استخله فقال لي يا بن أخي لقد نسكت نسكا كمحيا ما سمعت الله عز وجل يقول أو صدقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو أشتاتا فلا بأس أن يأكل الرجل من مال أخيه الشيء التافيسه بذلك (مسئله) وهذا يكون على وجهين أحدهما ما قدمناه مما يعتقد من طيب نفس الصديق والثاني لضرورة معصي الشيخ أو القاسم من وجده ميتة وما لا غيره أو كل من مال غير موضعه وقيل لأضغان عليه ولا بأس كل الميتة إلا أن يخاف القطع فيجوز له أكلها وهذا لا يكون إلا في ألبان المواشي السارحة فكذلك أولى من أكل الميتة (مسئله) وأما ما كان من أموال أهل الذمة فقد روي عن أنس بن مالك وأبي بردة وعبد الرحمن بن سمره أنهم كانوا في سفر فكانوا يصيبون من الثمار قال الحسن بن أبي الحسن البصري يأكل ولا يفسد ولا يعمل ومعنى ذلك غش على لم يكن بمعنى أكل الصديق أو أكل المظفر فان معناه أن الحائط الذي لم يأتى ماله من حق الضافة وقد قال مالك في المسافر ينزل بالمذمة لا يأخذ من ماله شيئا إلا بأذن قبل مالك أو أقرأبت الضافة التي جعلت عليهم ثلاثة أيام فقال كان يومئذ خفف عنهم ذلك وروى عن عمر بن الخطاب لا بأس بأكل المسافر مما عرم به من الثمار من أموال أهل الذمة وغيرهم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أحببنا أحدكم أن يوقى مشربته قال عيسى بن دينار المشربة الفرقة التي يخزن فيها الرجل طعامه وقوته قال يحيى بن يحيى المشربة هو العسكر وما شتر من جميع ما يطل من الحيطان مثل الخشبة في أحدنا تلك المشربة فيعلق بها فيمعد عليها ثيابا خزانته من ناحية الفرقة فيكسرهما ويذهب بمافيها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيكسر خزانته فينتقل طعامه بحض القياس وتمثيل ما في خزع الماشية من اللبن ما في الخزانة من الطعام فنبه على أن قياس الفرع على الأصل إنما يكون لعلامة جامعة بينهما وهو الاختزان ص **✽** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي الا ودفد رعى غنابقيل وأنت يا رسول الله قال وأنا **✽** ش قوله صلى الله عليه وسلم ما من نبي الا ودفد رعى غنابقيل له وأنت يا رسول الله قال وأنا جاء هذا الاستفهام وان كان اللفظ عاما لما يحتمل من التخصيص وان كان نظاره العموم فين هو صلى الله عليه وسلم قصد العموم ومقتضى اللفظ وقد قال بعض الناس ان رعاية الانبياء الغنم إنما كان على سبيل التعليم والتبويب في رعاية أمهم والله أعلم ويحتمل ان يكون ذلك ليأخذوا بحظ من التواضع والله أعلم ولعل هذا من الوجوه التي جعلت لأهل الغنم السكينة ولذلك خص الانبياء برعيها دون رعي سائر المواشي والله أعلم

✽ ما جاء في الفأرة تقع في السمن والبدبء بالكل قبل الصلاة **✽**

ص **✽** مالك عن نافع ابن ابن عمر كان يقرب اليه عشاؤه فيسمع قراءة الامام وهو في بيته فلا يجعل عن طعامه حتى يقضى حاجته منه **✽** ش قوله ان عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان لا يجعل عن عشاؤه مع سماع قراءة الامام لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدأ بالعشاء وذلك لوجهين أحدهما ان يتناول به لصلاته فلا يجعله عنها ولا يشغله فيها حاجته الى الطعام والوجه الثاني ان يكون له استحباب قد وضعوا عشاؤه فيستغل عنهم بصلاته فيضرك ذلك بهم وربما كان من الطعام الذي يذهب طيبه ويتغير اذا رد كالثريد ونحوه وقد قال مالك وروى عن النبي

✽ حدثني مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي الا قدرى غنابقيل وأنت يا رسول الله قال وأنا **✽** ما جاء في الفأرة تقع في السمن والبدبء بالكل قبل الصلاة **✽** **✽** مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقرب اليه عشاؤه فيسمع قراءة الامام وهو في بيته فلا يجعل عن طعامه حتى يقضى حاجته منه

صلى الله عليه وسلم كان يحترق من كثرة شاة فمدى الى الصلاة فالتفتا حاتم صلى ولم يتوضأ فيصهل ان يكون
 هذا انه كان آكلوا حبه وأمن أن يشغله ذلك في صلاته وهذا يدل على معقوف صلاة المغرب على
 ما قدمناه من قبل والله اعلم وأحكم ص **مالك** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود عن عبد الله بن عباس عن مجوزة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال أنزعوها وما حولها فطرحوه **ش** قوله صلى الله عليه
 وسلم أنزعوها وما حولها فطرحوه يقتضى أنه سئل عن سمن جامد ولو كان ذائبا لم يحرز ما حولها
 من غيره ولكن لما كان جامدا نجس ما جاورها بنجاسها وبقي الباقي على ما كان عليه من الطهارة
 قال ابن حبيب وكون سائر ذلك حلالا طيبا وأما ان كان ذائبا كالزيت فإنه لا ينجس كله وإن أمن أن
 يكون سائل منها فيه شيء لأن موته ينافيه بنجسها وقال مالك في المواز إذا أخرجت النأرة من الزيت
 حين ماتت فيه لم أعلم أنه يخرج منها شيء فيه ولكي أخاف فلا أحب أن آكله وهذا الذي قاله ابن
 حبيب وهو منه بابن الماجشون يرى أن لموت الحيوان في الزيت وسائر المائع مربة في نجس
 وما رواه ابن المواز عن مالك أنه حكم بنجاسته لما خاف أن يخرج منه في الزيت والفولان فهما نظرا
 وذلك أن الموت عرض لا يؤثر في طهارة ولا نجاسة ولا يوصف بها وكذلك أيضا ما يخرج من الحيوان
 عند موته أو بعد ذلك لا يكون أشد نجاسة من الميتة وقد نجس الزيت بمجاورته وهذا المشهور من
 مذهبه مالك وأصحابه وقد روى هذا الحديث معمر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فيه وإن كان مائعًا فالتقير بوجهه وقال فيه عبد الواحد بن زياد
 عن معمر بهذا الاسناد وإن كان مائعًا فالتقير به واستصحبوا فإن ثبتت هذه الزيادة فلا يحتاجون
 يكون هذا الدهن كثيرا أو قليلا فإن كان كثيرا ففي كتاب السير لابن مضيون رواية عن ابن نافع في
 الجباب التي بالشام للزيت تموج فيه الفأرة أن ذلك لا يضرب الزيت وليس الزيت كالماء في هذا
 وكذلك ميتة وقال أبو يزيد الدارلسي في ثمانية عن عبد الملك إذا وقعت الفأرة أو الدجاجة
 في البئر وهي ميتة فاما ينظر الى الماء وإلى ما سقطت فيه زيتا كان أو سمنًا أو دهنًا فإذا كان
 كثيرا ولم يتغير لونه ولا طعمه ولا ريحه أزيل عنه ما في الميتة ثم كان سائر حلالا طيبا هذا إن وقعت
 في ميتة ولو لماتت فيه لكان نجسا وإن كان كثيرا ولم يتغير لونه ولا طعمه ولا ريحه أزيل عنه ما في الميتة
 ذلك الزيت وإن كان كثيرا وهو المشهور من قول مالك وأصحابه وقال أوحيفة والشافعي في
 المائع كله ما غير الماء ولو كانت المائع معة إلى النجاسات ولا نجس إلا بالتغير ليرى أن نظير
 بها **ابن القاسم** قال لما حمل النجاسة ولم يتجسس إلا بالتغير طهرت النجاسة من الجسد أو اللوب
 (فرع) فإذا قلنا بنجاسته قلناه أوسع كثيرا على قول مالك فهل يطهر بال غسل وري أصبغ عن
 ابن القاسم عن مالك في العتية والواحة فاء طبخ ثم ظهرت فيه فأرة ميتة سقطت وهي من ماء
 البئر الذي طبخ بها فأمر مالك أن يغلى ويتم طبخه بماء طاهر مرتين أو ثلاثه ثم أجاز بيعه والأدهان
 به واستحسنه أصبغ في الكثير ورأى أن في السير لا ضرر فيه أن يطرح ويوفيه وقال يعقوب
 ابن عمر إن خافه مالك لاختلاف الناس في ماء البئر تموج فيه الفأرة ولا تغيره وعند عبد الملك
 لا يجوز منسل هذا في زيت تموج فيه الفأرة لأن الفأرة لم تمت في البئر إنما ماتت في ماء البئر وقال
 أصبغ عن ابن القاسم فمن فرغ عشر جوار من في زقاق ثم وجعت جرة منها فأرة تلبسه ولا يرى
 من أي الزقاق فرغها أنه يحرم أكل جميع الزقاق وبيعها فالظاهر أن هذا قول آخر يمنع غسله فلما

مالك عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة بن مسعود عن
 عبد الله بن عباس عن
 ميمونة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الفأرة تقع
 في السمن فقال أنزعوها
 وما حولها فطرحوه

صلى الله عليه وسلم يعني الشؤم ذكر بعض العلماء أن معنى ذلك أن كان الناس يعتقدون الشؤم فأنما يعتقدونه في الفرس والمرأة والمسكن وقوله صلى الله عليه وسلم في الدار والمرأة والفرس يريد أن ما يعتقدونه من ذلك فأنما يعتقدونه في هذه الثلاث وقيل إن معناه أن كان للشؤم حكم ثابت فأنما هو في هذه الثلاث فورد هذا الحديث على التمييز وورد الحديث الثاني على القطع به والاثبات له في الدار والمرأة والفرس ولا يمنع أن يكون الباري عز وجل يجري العادة في دار من من سكنها مات وقيل ماله وتوالت عليه الرزيات والمصائب وأجرى العادة أيضاً في دار أخرى بخلاف ذلك دون أن يكون للدار في ذلك صنع أو تأثير وكذلك المرأة ولا يمنع أن يجري الله تعالى العادة بأن من تزوجها تقرب وفاته ويقل ماله وتكثر حوائجه وأجرى الله العادة أيضاً في امرأة أخرى بخلاف ذلك وكذلك الفرس فذكر مثل هذا وتوالت لكنه يحتمل أمرين إما أن يكون ذلك على وجه اعتقاد الناس لذلك وروى عن عائشة أنها قالت إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث عن أقوال الجاهلية وعلى أن الباري تعالى جعله عادة جارية كما أجرى العادة بأن من شرب السم مات ومن قطع رأس سمات ولو لم يكن ذلك لم يدر ما يكون من حاله والله أعلم وأحكم وقد سئل عن ذلك مالك فقال تفسره فيها أرى والله أعلم كم من دار فسكنها ناس فهلكوا ثم سكنها آخرون فهلكوا ثم سكنها آخرون فهلكوا

(فصل) وفول المرأة دار سكنها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال على سبيل التوجه من أمر الدار وماتت في نفوسهم منها واعتقدوه من حالها والسؤال عما يجوز من اجتنبها اذ هو أمر جرت العادة به في مثلها ويحتمل أن يكون قل ماله بما لجدها وقلة خصها أو غناها وقلة نساء ما شئتهم بها وقل عددهم لقلة ماله أو لو غناه البلد وقوله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة معناه والله أعلم أرحلوا عنها واتركوها مذمومة ويحتمل أيضاً أن يريد بذلك منسومة لما وصفوها به من التشائم فافترض ذلك باحترحيلهم عنها لأجل ما جرى لهم فيها وذهم لها بذلك مع اعتقادهم أن الأمر كله لله تبارك وتعالى وأن ما قدره نافذ لعله قد قدر بانتقالهم عنها تأخير أجالهم وبقاء أموالهم كما يجوز للفار من الأسد أن يفر عنه وإن كان لا مهرباً من القدر ولكن لعل الله عز وجل قد قدر السلامة في القرار منه وقد روى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطاعون إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإن كان لا يتجوأ أحد من القدر ولا يجاوز الأجل ولكنه يعتقد أن الله عز وجل قد قدر السلامة في التوقف عنه ومنع المقيم ببلد الطاعون أن يفر عنه وقد روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طيرة وخبرها الفأل قال وما الفأل يا رسول الله قال الكلمة الصالحة تسمعها أحدكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاوية بن الحكم حين قال له كنت تنظر قال إنما ذلك شئ يجهده أحدكم في نفسه فلا يصنعكم فنع من التطير بما يراه الإنسان من طائر أو سانح أو بارح وقد روى عكرمة كنت عند عبد الله بن عباس فر طائر يصيح فقال رجل من القوم خير خير فقال ابن عباس ما عند هذا خير ولا شر وقد كان كثير من أهل الجاهلية يتنزهون عن التطير ويمبونه قال المرقش

ولقد غدت وكننت لا * أغدو على وافي وحائم

فإذا الاشائم كالآيا * من والايامن كالاشائم

فعلينا ما يجري من هذا المعنى على ثلاثة أضرب ضرب منها أمر ثابت في عين من الأعيان فإذا

كثرة الضرر فيه مثل ما يبدون من الشؤم في البار والمراة والفرس فلا لسان تركه والبعد عنه اما
ليزيل ما يقع في نفسه من الضرر بالبقاء ليه وألأن الله سبحانه قد أجرى العادة بالاستمرار فيه فيبعد
عن ذلك والضرب الثاني ما يطرأ من الضرر وتخارق العادة في وقت من الأوقات غير متصل مثل
الطاعون يقع بينه هذا ليس لأحد أن يفزع عنه لأنه لم يصل به ضرر اليوم بما يخاف ضرر المستقبل
ولا يقدم الخراج عنه عليه لظهور الضرر به والضرب الثالث ما يتطير به من الطير والغطاس
والسائح والبارح وأقوال السكبان فهذا لا يجب أن يعرج عليه ولا يمنع من شيء ولا يبعث على آخر
لأنه لم يكن لتلك العين تأثير معتاد ولا نادر ولا أمر مطرد ثابت والله أعلم وأحكم (مسئلة) اذا ثبت
ذلك فالإيام لا تأثير لها في شؤم ولا مساعدة وفي العتية سئل مالك عن الحجامه والاطلاء يوم السبت
ويوم الاربعاء فقال لا بأس بذلك وليس يوم الاوقدا احتجبت فيه ولا أكره شيئاً من هذا حجامه ولا
اطلاء ولا تسكحا ولا سفر في شيء من الأيام من الخروج والسفر

ما يكره من الأسماء

ص مالك عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للقمعة تحلب من يحلب هذه
فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سئلك فقال له ارجل مرة فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سئلك
فقال حرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سئلك فقال لعيش فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم احلب
قوله صلى الله عليه وسلم الذي أراد حلب الناقما سئلك بحمل والله أعلم أنه قد سئل يعرف اسمه
ليدعوه اذا أراد أن يأمره أو ينهيه ويحتمل أنه قصد بذلك التفاؤل فلما قال له حرب كره رسول
الله صلى الله عليه وسلم هذا الاسم وكان يكره من الأسماء ما يقع منها وقد روى عبد الله بن عمران النبي
صلى الله عليه وسلم غير اسم ابنة لعمر بن الخطاب كان اسمها عاصية فسميها بجيلة وروى الزهري
عن سعيد بن المسيب عن أبيه أن أباه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما سئلك قال حزن قال له
أنت سئلك قال لا غير اسم ابنته أي قال سعيد بن المسيب رضي الله عنه فإزال الحزن وأنه قد سئل
والفرق بين هذا وبين الطيرة المنوعة أن الطيرة ليس في لفظها ولا في منظرها شيء مكره ولا
مستبشع وإنما اعتقاد عند لقائها على وجه مخصوص يكون الشؤم ويتمتع المراد وليس كذلك
هذه الأسماء فها هي أسماء مكرهة وفيها يستبشع ذكرها وسماها ويذكرها بما يحذر من معانيها فاسم
حرب يذكر بما يحذر من الحرب وكذلك مرة فذكره النفوس لذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم يحب النال الحسن وقد روى عنه أنه قال أحب أقال قيل له وما النال قال الكلمة الحسنة
وهي التي تذكر بما يرجو من الخير فتشرب به النفس وربما كان بمعنى البشارة بما قدره الله
من زوجل من الخير ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية وقد طلع سهل بن عمرو وقد
سهل لكم من أمركم فكان كماله صلى الله عليه وسلم (مسئلة) والمنع يتعلق بالأسماء على ثلاثة
أوجه أحدها ما تقدم من فيجع الأسماء كعرب وخزن ومرة والثاني ما في تركه من باب الدين
والأصل في ذلك ما رواه ابن نافع عن أبي هريرة أن زينب كان اسمها مرة فقيل تركت نفسها فسميها
رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقالت زينب بنت أبي سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما يكره من الأسماء

مالك عن يحيى بن سعيد

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال للقمعة تحلب

من يحلب هذه فقام رجل

فقال له رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما سئلك

فقال له ارجل مرة فقال

له رسول الله صلى الله

عليه وسلم اجلس ثم قال

من يحلب هذه فقام رجل

فقال له رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما سئلك

فقال حرب فقال له رسول

الله صلى الله عليه وسلم

اجلس ثم قال من يحلب

هذه فقام رجل فقال له

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ما سئلك فقال لعيش

فقال له رسول الله صلى

الله عليه وسلم احلب

و بقوى العزم على ما قد عزم عليه وانما ذلك فيما يقع من الكلام دون ما يتقربا معه ويقدم من أجله على ما فصل أو يرجع من أجله عن أمر لأن ذلك من الاستقسام بالأزلام وذلك ممنوع لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله وان تستقسموا بالأزلام والأزلام قد اح كاست العرب في الجاهلية تنفذها في أحدها أو فعل وفي الثاني لاتفعل فإذا أرادت فعل شيء استقسمت بها وذلك بان تعيها ثم تلقها فان خرج السهم الذي فيه أفعل أقدمت على الفعل وان خرج السهم الذي لا تفعل استمنت منه على حسب ما روى عن سراق بن مالك أنه قال إذا أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر في سفر هجرتهما الى المدينة قال فرعتما يعني فرسه حتى دونت منهم وعثرت في فرسي ففرت عنها فقامت فأهويت يسدي الى كنانتي فاستخرجت منه الأزلام فاستقسمت بها أضرم أم لا فخرج الذي أكره فركبت فرسي وعصيت الأزلام حتى إذا سمعت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ساخت يد فرسي في الأرض حتى بلغت الركبتين ففرت عنها ثم زبرتها واستقسمت بالأزلام فخرج الذي أكره فناديتهم بالأمان (فرع) ومن هذا الباب رقا يعكتب فيها مثل ذلك وتطوى ثم يؤخذ منها واحدة يقرأ ما فيها وقد كان يجب بحال فإذا وقع على صفتها اقتضى الأمر بالفعل وإذا وقع على صفة أخرى اقتضى التهي عن الفعل وفيكون بالخط وفيكون بكف يؤخذ من شاة فينظر فيه وفيكون بقرعة وأقواها كثيرة وفيكون بالنظر في الجيوم وقد تقدم ذكره وقد يكون بزجر الطير وفيكون بالطعاس غير أن بزجر الطير والطعاس فيقع العمل به من غير ترفقه لكن العزم على العمل به يقوم مقام الترفقه وهذا كله ممنوع بالشرع وانما أباح الشرع عبارة الرؤيا على ما يأتي بعد هذا وأما الخط فروى عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى أو أكره من علم قال هو الخط وروى ابن عثيمين بالخط وهنه كلها أمور ضاعف لا يصح منها شيء ولا يصح فيها أكثر من ابن عباس ولا غيره وابن عباس أعلم بكتاب الله وبكلام العرب من أن يقول مثل هذا وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صرف من اسمه مرة وحرب عن حلبة الشاة وأمضى حلبة لمن اسمه يعيش فليس من هذا الباب وانما هو بمعنى كراهية اسم واستحسان اسم ولم يتشبث بذلك الى علم ما يكون في المستقبل ولا الى قوة العزم عليه ولا للاضرار عنه وانما اختار حسن اسم كاختار جمال المرأة على امرأة فيبصه ويختار نظيف الثياب على قبيحها ويختار حمن الزى وطيب الزينة في الجمعة والأعياد فاعلم بذلك ان الاسلام لا ينافي التجميل والتجميل مشروع فيه ومنه ندوب اليه في الأشياء وغيرها والله أعلم وأحكم (مسئلة) ومن أفضل الأسماء ما فيه العبودية لله عز وجل وروى عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان أحب أسمائكم الى الله عبد الله وعبد الرحمن وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم نبيها فسمى حسنا وحسينا وقال انسابها ما شاء ابنى هارون النبي صلى الله عليه وسلم شبر وشير وفي التميمين مالك سمعت أهل مكه يقولون ما من أهل بيت فيه اسم محمد الا رزقوا خير من مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال لرجل ما سمك قال جرة قال ابن من قال ابن شهاب قال من قال من الحرقه قال ابن مسكك قال بجرة النار قال أبها قال بذات لظى فقال عمر أدرك أهلك فقد احترقوا قال فكان كما قال عمر بن الخطاب ❦ قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه بجرة بن شهاب لما قال له انهم الحرقه وان مسكك بجرة النار وبذات لظى منها أدرك أهلك فقد احترقوا فكان كما قال ❦ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه على معنى التناول لسماه وقد كانت هذه حال هذا

❦ وحدثني مالك عن يحيى
ابن سعيد أن عمر بن
الخطاب قال لرجل ما سمك
قال جرة قال ابن من
قال ابن شهاب قال من
قال من الحرقه قال ابن
مسكك قال بجرة النار
قال أبها قال بذات لظى
قال عمر أدرك أهلك
فقد احترقوا قال فكان
كما قال عمر بن الخطاب
رضي الله عنه

الرجل قبل ذلك مما احترق أهله ولكنه شئ يلقبه الله عز وجل في قلب المتفائل عند سماع النال من السرور بالثئى وقوة جأته فيه أو التوجع من الشئ وشدة حذره منه فظن ذلك ويلقيه الله سبحانه على لسانه وقد وافق ذلك ما قدر الله تعالى ويكون بعض الناس في ذلك أكثر موافقة من بعض وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يكون محمدون من غير أن يوحى اليهم فان يكن في أمتي منهم فمهر

ما جاء في الحجامة وأجارتها

ص **ما** مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك انه قال احبم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمة أبو طيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من تراجحه **ش** قوله احبم رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز الاحجام وقوله حجمة أبو طيبة واسعه نافع وقيل دينار وقيل ميسر مولى محبة وقوله فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر على معنى الاجارة وقال عبد الله بن عباس احبم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى الحجامة أجره ولو كان حراما لم يعطه اياه (مثلة) فهل يحلق موضع المحاجم من القفا ووسط الرأس فقال ان لا كرهه ومأراه حراما وما يمنع ان يجعل انطشى ويحجم وفي كتاب الحج قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وعنى ان عند الكرايتا غائتة تضر الى حلق الزنا وكان مالك رحمه الله يكرهه لانه لم يكن من زى الناس وكان مالك يحذف فى الزى والهيئة على ما ذكرنا: تلماء أهل المدينة لانهم أخذوا ذلك عن سلفهم من الصحابة الذين كانوا يسمون بالثئى صلى الله عليه وسلم وفى البلدة الذى كان فيه وفيه توفى النبي صلى الله عليه وسلم فله حل عليهم داخله فى الزى واللباس فهم الذين كانوا فى البلاد الذين اقتصوها فربما عطفوا بعض زهم وربما عطفوا على ذلك اختلاف دواء فى البلاد والله اعلم وأحكم ص **ما** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان دواء يبلغ الامة اذن الحجامة تبليغه **ش** قوله صلى الله عليه وسلم ان كان دواء يبلغ الامة اذن الحجامة تبليغه على معنى التحقيق للتداوى بها وذلك فى داء مخصوص يكون سببه كثرة الدم وروى عن كرمه عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احبم وهو محرم فى رأسه من شقيقة كانت به وروى جابر بن عبد الله معتب النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان كان فى شئ من أدويتكم خير فى شربة عسل أو شربة حميم أو لذة من نار وما أحب ان اكتبى ص **ما** مالك عن ابن شهاب عن ابن محبة الأنصاري أحبنى حارثه انه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اجارة الحجامة فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال اعلفه نضاحك يعنى ريقك **ش** ما روى انه استأذن ابن محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اجارة الحجامة فنهاه عنها يحتمل والله أعلم أن يكون منسوخا لاجتماع على اباحتها وفى المبسوط من رواية ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني الثقاتان فرشا كانت تتكرم فى الجاهلية عن كسب الحجامة فيقتل ان النبي صلى الله عليه وسلم أمضى تلك الكراهية ثم نسخ بعسوال محبة أو غير ذلك ويحتمل أن يكون منع من معنى كان فيه وكان ذلك المنع متعلقا بشئ مخصوص وان كان طعاما لم يحل لم يكن متيقن الطهارة لان معظم ما كانوا يعطون ذلك الوقت فى الأجرة طعاما ور بما ناله نجاسة أو شئ من نجاسته مما يجاؤه من الدم فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنمن أجل ذلك وارتاب السيد فى سلامته من ذلك فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك فالأجرة الحجامة فباح أكلها قال الليث بن سعد سألت ربيع عن كسب الحجامة فقال

ما جاء فى الحجامة

وأجارة الحجامة **هـ** حدثني مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال قال احبم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمة أبو طيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من تراجحه وحدثني مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان دواء يبلغ الامة اذن الحجامة تبليغه **هـ** مالك عن ابن شهاب عن ابن محبة الأنصاري أحد بنى حارثة أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اجارة الحجامة فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال اعلفه نضاحك يعنى ريقك

يريد الذي يعي الأطباء أمره وهذا أصله ثم استعمل في كل أمر يتعذر محاولته من أمر دين أو دنيا وروى ابن القاسم ومطرف وغيرهما عن مالك الداء العضال الحسالك في الدين وقال محمد بن عيسى الأعشى وغيره من أهل العلم بقوله في البدع في الاسلام ومعنى هذا ان صبح في وقت دون وقت وقد سكن الكوفة فاضل الصعابة ومن العشرة كمل بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وجاعة من البصريين وغيرهم رضى الله عنهم أجمعين ولو كان هذا على ظاهره ومنع كعب لعمر بن الخطاب من التوجه الى العراق لاخلها عمر من المسلمين ولا شفق على فقير أديانهم ولكن عمر رضى الله عنه ان كان صبح قول كعبه فقد تأوله على وجهه أو رد عليه قوله وقد روى عبد الملك بن حبيب أخبرني مطرف انهم سألو ابا مالكا عن تفسير الداء العضال في هذا الحديث فقال أبو حنيفة وأصحابه وذلك انه مضل الناس بوجهين بالارجاء وبنقض السنن بالرأى وقال أبو جعفر الداودي هذا الذي ذكره ابن حبيب ان كان سلم من الغلط وثبت فقد يكون ذلك من مالك في وقت حرج اضطره لشيء ذكر له عنه مما أنكره فناقى به صدره فقال ذلك والعالم قد يحضره ضيق صدره فيقول ما يستغفر الله عنه بعد وقت اذا زال غيبه قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وعندي ان هذا رواه غير صحيحه عن مالك لان مالك راى الله عنه على ما يعرف من عقله وعلمه وفضله ودينه وما سماه عن القول في الناس الابعاصح عنده وثبت لم يكن ليطلق على أحد من المسلمين ما لم يتحققه ومن أصحاب أبي حنيفة عبد الله بن المبارك وقششرا كرام الله وتفضيله اياه وقدر علم ان مالك ذكر أبا حنيفة بالعلم لل مسائل وأخذ أبو حنيفة عنه أبا داود وأخذ عنه محمد بن الحسن الموطأ وهو ما روى عن أبي ذر عبد بن أحمد رضى الله عنه وقد شهر تنهاى في حنيفة في العبادة وزهد في الدنيا وقدامتن وضرب بالسوط على أن يلى القضاء فامتنع وما كان مالك لتكلم في مثله الا بما يلقى بفضل ولا تعلم ان مالك تكلم في أحد من أهل الرأى وانما تكلم في قوم من أصحاب الحديث من جهة النقل وقد روى عنه انه قال أدركت بالمدينة قوما لم تكن لهم عيوب فقصوا عن عيوب الناس فذكر الناس لم عيوبوا وأدركت بها قوما كانت لهم عيوب سكتوا عن عيوب الناس فسكت الناس عن عيوبهم قال الثوري رحمه الله زهد الناس عن العيوب ومن أين يهت عن عيوب الناس وكيف يذكر الأئمة بما لا يلقى بفضلهم وقد ذكرت في كتاب فرق الفقهاء ما نقل عنه من ذلك ويست وجوهه والله أعلم وأحكم

ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك
حدثني يحيى عن مالك
من نافع عن أبي لبابة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن قتل الجنان
التي في البيوت وحدثني
مالك عن نافع عن سائبة
مولاة عائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن قتل الجنان التي
في البيوت الا اذا الطفتين
والأبتر فانهما يخططان
البصر ويطرخان ما في
بطون النساء

ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك

ص مالك عن نافع عن أبي لبابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت مالك عن نافع عن سائبة، ولاة عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت الا اذا الطفتين والأبتر فانهما يخططان البصر ويطرخان ما في بطون النساء حدثني يحيى عن مالك
حدثني يحيى عن مالك
من نافع عن أبي لبابة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن قتل الجنان
التي في البيوت وحدثني
مالك عن نافع عن سائبة
مولاة عائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن قتل الجنان التي
في البيوت الا اذا الطفتين
والأبتر فانهما يخططان
البصر ويطرخان ما في
بطون النساء

حدثني مالك عن صفى مولى بنى اقلح عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة (٣٠١) انه قال دخلت على ابي سعيد اخذ مري

المدينة لكن مالك راجع الله جل على جميع البيوت لان اللفظ عنده لا استغراق الجنس وقوله وذلك في بيوت المدينة واجب الاتفاق عليه وقال ابن نافع لا تنذر الحيات الا بالمدينة خاصة على ظاهر الحديث فانتمى ذلك من قوله انها عنده للمهد حتى بدل الدليل على استغراق الجنس وعلى القولين فاللفظ عام في الحيات لضافتها الى البيوت فو عام في حيات تلك البيوت على الخصوص والعموم اما خصه الدليل وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة الا اذا الطفيتين والاثر وفوا الطفيتين هو ما كان على ظهره خطان مثل الطفيتين وهو اخوصتان رواه عيسى بن دينار وابن وهب واما الاثر فقال ابن وهب هو الافى وقال النضر بن شميل الاثر من الحيات صنف اثنى مرقى مقطوع الذنب لا تنظر اليه حامل الا لقت ما في بطنها فيصم أن يكون معنى حديث ابي لباة وحديث عائشة انه نهى عن قتل حيات البيوت دون الانذار الا اذا الطفيتين والاثر فانهم يقتلان في البيوت دون انذار كما يقتل حيات الصحارى دون انذار ويحتمل أن يكون خص بذلك الطفيتين والاثر لان من كان من مؤمنى الجن لا يتصور وفي صورهم لأذان بنفس الروية لمن وانما يتصور مؤمنو الجن في صورهم لا نضر رؤيته

(فصل) وقوله في حديث عائشة نهى عن قتل جنان البيوت فانهم يقتل في صورة حية قال عيسى بن وهب عمار البيوت وقال نفعويه الجنان الحيات وروى عن عبد الله بن عباس انه قال الجنان مسخ الجن كما مسخت بنوا اسرائيل قردة (مسئلة) واما قتل النمل فقد قال مالك في الدود والنمل لا يعجنى ذلك للحلال وسئل عن النمل يؤذى في السقف فقال ان قدرتم أن تمسكوا عنها فافعلوا وان أضرتكم ولم تقدر وعلى تركها فارجوا أن يكون من قتلها في سعة (مسئلة) واما قتل الضفادع فقد مضى الكلام فيها (مسئلة) واما قتل الوزغ فكذلك (مسئلة) واما قتل القمل والبراغيث بالنار فقد قال مالك انه كره ذلك قال وهذا مثله والاصل في ذلك ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعذب بالنار الا رب النار ص **باب** مالك عن صفى مولى بنى اقلح عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة انه قال دخلت على ابي سعيد اخذ مري فوجدته يصلي فجلست أنتظره حتى قضى صلاته فسمعت تحركا تحت سرى في بيته فاذا حية فجلت لأقلحها فأشار الى ابي سعيد أن اجلس فلما انصرف أشار الى بيت في الدار فقال أترى هنا البيت فجلت نعم قال انه قد كان فيه فتي حديث بعرس فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الخندق فبينما هو به اذا ناه الفتى يستأذنه فقال يا رسول الله اذن لي أحدث بأهل هذا فاذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خذ عليك سلاحك فاني أخشى عليك بني قريظة فانطلق الفتى الى أهله فوجد امرأته قائمة بين البابين فأهوى اليها بالرمح ليطمئنها وأدركه غيرة فقالت لا تعجل حتى تدخل وتنظر ما في بيتك فدخل فاذا هو بحية منطوية على فراشه فركز فيها رمحه ثم خرج بها فقصه في الدار فاضطربت الحية في رأس الرمح وتزلزلت ميتا فابدى أيهما كان أسرع موتا الفتى أم الحية فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان بالمدينة جنا فادأر أيتهم شيئا فاذنوه ثلاثة أيام فان بدا لكم بعد ذلك فاقولوا فاما هو شيطان **باب** ش قول الفتى يا رسول الله اثنى لي أحدث بأهل هذا يحتمل والله أعلم أن يكون امتثالا لقول الله عز وجل واذا كانوا معلى أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه وأراد الفتى أن يحدث بأهله عهدا ليطالع أمرهم مما يحتاج اليه من الله صلى الله عليه وسلم فقال ان بالمدينة جنا فادأر أيتهم شيئا فاذنوه ثلاثة أيام فان بدا لكم بعد ذلك فاقولوا فاما هو شيطان

نظر في معيشة وفي اصلاح ضبعة وغير ذلك فأذن له النبي صلى الله عليه وسلم وحذره من يهود قرية
وأمره أن يأخذ على نفسه سلاحه لثلاثين لومة في طريقه

(فصل) وقوله فوجد امرأته بين البابين وأهوى اليها بالرمح ليطعنها وأدركته غيرة يحميها والله
أعلم أن يكون ذلك بعد الحجاب ويحتمل أن يكون قبل الحجاب ولكنه وجدها من ذلك على حال
لم تجر به عادته والعادة جارية بأن أشد ما يكون للانسان غيرة حال شبابها بآخر عرسه وقد روى عن
عبدالله بن عمر أنه قال إذا كبر الرجل ذهب حسامه

(فصل) وقول المرأة لا تعجل حتى تدخل وتنتظر ما في بيتك على معنى انظاره عن رهاقها فأتته فدخل
الفتى فوجد الحية فركب فيها رمحهم نصبه في الدار فاضطربت الحية وخر الفتى ميتا فجعوا زنا أن
يكون مقتولا من أجل الحية وقوي هذا التجوز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ان بالمدينة
جنا فأسلموا وانظروا هذا تجوز به أن تكون تلك الحية منهم وخص أهل المدينة بذلك على قول
مالك اما لان الخاطبين من أهل المدينة هم الذين كانوا أساده وامرأته بنى آدم فأعلمهم بحكمهم مع جن
فأسلموا وانه إذا أسلم بنو آدم من سائر المواضع فسيكون حكمهم مع مسلمي الجن مثل ذلك
وجه ثان انه لعلمه لم يكن أسلم ذلك الوقت من الجن غير جرح أهل المدينة وأما إذا أسلم جن سائر البلاد
فسيكون حكم المسلمين معهم هذا الحكم وأما على قول ابن نافع فاما خص المدينة بذلك لان هذا
الحكم مقصور عليها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فإذا رأيتم منها شيئا فلا تؤذوه ثلاثة أيام يفتن الله امرئ من روى في صور
الحيات فيأزم أن يؤذوه ثلاثة أيام قال عيسى بن دينار رأى أن يندروا ثلاثة أيام كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم ولا ينظر الى ظهورها وان ظهر في اليوم مرارا يندأ نندروا في ثلاثة أيام ولا يصرى
بأنداءهم ثلاث مرار في يوم واحد حتى يكون ذلك في ثلاثة أيام قال مالك يجزى من الانذار أن يقول
أخرج عليك باهات اليوم الآخران تبدولنا أولدريتنا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان بالمدينة جنا فأسلموا يقتضى ان هذا حكم المدينة في البيوت
وغيرها غير انه يجعل أن يخص بحديث أبي لبابة مولى قول القاضي أبي بكر في المطلق والمقيد وقد
روى ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الحيات ما سألناهم
من تعداد نباحهم ومن يتركهم خوف شرمهم فليس قال وقال أحمد بن صالح مولى ذلك العداوة حين
أخرج آدم من الجنة قال الله عز وجل اهبطوا منها فاجابكم بعض عدو ويحتمل أن يندب ذلك
الحيات التي ليست بمصورة من الجن ويحتمل أن يندب المتجوزة من الجن ومن هو من
الشياطين فقد قال بعض الناس ان الشياطين جنس من الجن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فان
بدلكم بعد ذلك فاقبلوه فاما حوش طان يحتمل والله أعلم أن يريده من لا حرج عليكم في قتله ولم
يجعل الله سبيلا الى الانتصار منكم

ما يؤمر به من الكلام

في السفر

« حدثني مالك انه بلغه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان اذا وضع
رجله في الفرز وهو
يريد السفر يقول باسم
الله اللهم أنت صاحب
في السفر والخليفة في
الأهل اللهم ازلنا الأرض
وهون علينا السفر اللهم
انني أعوذ بك من وعناء
السفر ومن كآبة المنقلب
ومن سوء المنظر في المال

ما يؤمر به من الكلام في السفر

ص مالك انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الفرز وهو يريد
السفر يقول بسم الله اللهم أنت صاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم ازلنا الأرض وهون
علينا السفر اللهم انني أعوذ بك من وعناء السفر ومن كآبة المنقلب ومن سوء المنظر في المال

والأهل * ما لثعن الثقة عنه عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص عن خولة بنت حكيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً فلا يقلل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق فإنه إن فضره شيء حتى يرتحل * ثم فسئل من الغريز من الرجل بمنزلة الزكاتب من المخرج وقوله صلى الله عليه وسلم نسلم الله ابتداء في دفعه بأنه ذكر الله عز وجل ومستفتح بذلك بالتسبيحة ولعله أراد بذلك استفتاح السفر فقد يستفتح بالأعمال بالتسبيحة كالأكل والشرب وقوله صلى الله عليه وسلم أتت صاحب في السفر والخليفة في الأهل بمعنى أنه لا يتجاوز مكان من أمره وحكمه فيصحب المسافرين في سفره بأن يسلمه ويرزقه ويعينهم ويوقفهم بخلفه في أهله بأن يرزقهم سمع فلا حكم لأحد في الأرض ولا في السماء غيره عز وجل قال الله تعالى وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون خبير فسئل عن النبي صلى الله عليه وسلم بين يدي عالمه أن هذا مما يعتقده بدعوه لجيعة وبأن تروى له الأرض يريدونها على علم يقينها وبجميع افتقار عليه مساقفها بقطعها وهذا والدعوى عنها عليها وقوله صلى الله عليه وسلم وقربنا العبد من هذا المعنى وسهل علينا الوعد يعني أن يصينه عليه حتى يسهل عليه قطعه

(فصل) وانه علی الله علیه وسلم انقلبه یله وثناء الله قال عیسی بن دینار ویحیی بن یحیی هو النصب وقوله ومن آتاه القلب یبدأ ینقلب الی ملتقى کاتبین فوات مابرید او وقوع ما یحذر والکاتبه ینظرون احسن وقوله صلی الله علیه وسلم وسو المنظر فی الأهل والمال یحصل والله أعلم أن ربنا المستاعد من أن یكون فی أحدنا ولا یسوفه النظر الیه بقال منظر حسن ومنظر قبیح (فصل) وقوله صلی الله علیه وسلم من نزل لولا لقیل لأعوز تکلیف الله التامت من ترماخلی علی ما تقدم من التیسیر فی الله علیه وسلم احسن بذلك عند نزول المنزل نعوذ من شر ما خلق فیومر ما یه التعود مشرع عندنا تاج العالی من نزول فی موضع من لیسل أنهار وفی أول اللیل وأول النهار قال صلی الله علیه وسلم فان لم یخرج منی حتی یترحل ربی والله أعلم ان نعوذ ما یناوی مدته قامینغی الله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء من الوحدة في السفر الرجال والنساء ﴾

والأهل، مما لعن عن الثقة
عند من يعقوب بن عبد
الله بن الأشعث عن بسر
ابن سعيد عن سعد بن
أبي وقاص عن خولة
بنت حكيم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
من نزل منزلاً ليقبل أعوذ
بكلمات الله التامات من شر
ما خلق فإنه لن يضره شيء
حتى يرجع

﴿ ماجاه في الوحدة في
للسفر الرجال والنساء ﴾
* حدثني مالك عن عبد
الرحمن بن حرملة عن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن
جدّه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الرّاكـب
شيطان والراكبان
شيطانان والثلاثة ركـب

• حدثني مالك عن عبد
الرحمن بن حرملة عن
سعيد بن المسيب أنه كان
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم الشيطان
يهم بالواحد والاثنين فاذا
كانوا ثلاث لم يهمهم

ص **ع** مالك عن عبد الرحمن بن مرة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرب شيطان وأربان شيطان والثلاثة ركب **ع** قال مالك عن عبد الرحمن بن مرة عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيطان بهما الواحد والاثنين فإذا كانوا ثلاثة لم يهزمهم **ع** ش **هـ** على أبيه عليه وسلم أربا كـ شيطان يريد الله تعالى حكمه حكم الشيطان وفعله فعل الشيطان في إغترابه عن الأذى وتركه الناس بهم وبعده عن الارتقاء بمجاورتهم وضرافتهم وتركه الجماعة المأمورة بها وكذلك الانشغال بحكمها ذلك وأما الثلاثة فكبوج وضرجوا عن حكم الشياطين إلى حكم الاجتماع بالناس والارتقاء بمرافقتهم ويعملان بريدان الواحد والاثنين يفر من الناس ويستر من منهم ويتحافون لقلقه وان الثلاثة ركبياً نون وبأسنون بالناس ويؤنس بهم وهداهم وقد أنفاني صلى الله عليه وسلم يوم الحديفة فبقيت أضرأى وحده وأرسل الزبير بن العوام وحده فبقيت يكون ذلك في شئ غصوص وأعلى وجهه غصوص وفروى أن الفاسم عن مالك في المزة أن ذلك في سفر القصر

فأما ما قصر عن ذلك فلا بأس أن يتفرد الواحد فيه والله أعلم وأحكم وهذا إذا حلتنا قوله صلى الله عليه وسلم الزاكب والزالكبان على الخفس وإن حلتنا ذلك على العهد جاز أن يرده أنه أشار إلى واحد وإلى اثنين وصفهما بصفة الشياطين وأشار إلى جماعة نفي عنهم هذه الصفة وصفهم بصفة الانس

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الشيطان بهم بالواحد والاثنين يحتمل والله أعلم أن يرده أنه بهم باعتبارها والتسلط عليهما ويحتمل أن يرده أنه بهم باعتبار ظهورها والذريع لها ويحتمل أن يرده أنه بهم باعتبارهم يفتنهم وصرفهم عن الحق واغواهم بالباطل ويحتمل أن يرده أنه بالواحد والاثنين المتفرد قال الشيخ أبو محمد يرد في السفر ويحتمل أن يرده أنه المتفرد بالرائى والمذهب وإن الجماعة أبعد من الخطأ من الواحد والاثنين والله أعلم وأحكم ص **ع** ما لك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصل لأمر أن تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي حرم منها **ش** قوله صلى الله عليه وسلم لا يصل لأمر أن تؤمن بالله واليوم الآخر بمعنى التعليل يرده أن مخالفة هذا ليست من أفعال من يؤمن بالله ويحافظ عقوبته في الآخرة وقوله صلى الله عليه وسلم لمن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي حرم يرده والله أعلم لأن المرأة أفتنة وانفرادها سبب للحضور لأن الشيطان يجد السبل بانفرادها فيغري بها ويدعوها ويحتمل قوله صلى الله عليه وسلم لا مع ذي حرم معنيين أحدهما أن لا تسافر هذه المسافة مع إنسان واحد إلا أن يكون ذا حرم منها لأنه ما مؤمن عليها والمعنى الثاني أن لا تفرد في مثل هذا السفر دون ذي حرم منها لأنه يحفظها ويجري إلى صانعتها لما ركب في طباع كثر الناس من الفرية على ذوى حارمهم والحاجة لهم وفدأ رخص مالك لها أن تسافر في الرفقة العظيمة يكون فيها النساء والرجال إلى الحج قال مالك في المرأة المتجالة تخرج إلى مكة مع غير وإن كانت في جماعة وناس مأموين لا تخافهم على نفسها قال الشيخ أبو محمد يرد أنما ألهى عنه سفرها في غير الفريضة مع غير ذي حرم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم . مسيرة يوم وليلة وفردى عبد الله بن ميسرة ثلاثة أيام وروى مسيرة يومين وقد تعلق بهذا وجعل حد في سفر القصر ولا يمنع أن يمنع من ذلك في ثلاثة أيام ثم في يومين ثم في يوم وليلة وليس بين الأحاديث على هذا اختلاف ولو بدلت من ذلك في يوم وليلة لافترض ذلك منع في يومين وفي ثلاثة فإذا ورد بعد ذلك منع في يومين وفي ثلاثة فليس بخلاف لما تقدم به على تأكيده والله التوفيق

ع ما يؤمر به من العمل في السفر **ع**

ص **ع** ما لك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن خالد بن معدان يرفعه قال إن الله تبارك وتعالى يري في حب الرفق ورضى به ويعين عليه الملايين على العنف فإذا ركبتم هذه الدواب العجم فازلوا منازلهم فإن كانت الأرض جذبة فاتبعوا عليها بنقها وعليكم بسير الليل فإن الأرض تطوى بالليل ما لا تطوى بالنهار وإياكم والتعريس على الطريق فإنها طرق الدواب وما رى الحيات **ش** قوله أن الله سبحانه يري في حب الرفق يرده والله أعلم بما يحاوله الإنسان من أمر دينه ودنياه فإن الرفق عون على المراد ولا يبلغ حد العجز فإنه أيضا مانع من المراد وخير الأشياء أو سطها وهو معنى قوله ويعين عليه الملايين على العنف وهو الافراط وفردوى السير حقيقة إن المتنبئ للأرض قطع ولا يظهر أئني قال مالك ولا بأس بمسيرة السير في الحج على الدابة وأكره المهاجرين ولا يصلح

• وحديثي مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصل لأمر أن تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي حرم منها **ع** ما يؤمر به من العمل في السفر **ع**

• حديثي مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن خالد بن معدان يرفعه قال إن الله تبارك وتعالى يري في حب الرفق ورضى به ويعين عليه الملايين على العنف فإذا ركبتم هذه الدواب العجم فازلوا منازلهم فإن كانت الأرض جذبة فاتبعوا عليها بنقها وعليكم بسير الليل فإن الأرض تطوى بالليل ما لا تطوى بالنهار وإياكم والتعريس على الطريق فإنها طرق الدواب وما رى الحيات

تطوى بالليل ما لا تطوى بالنهار وإياكم والتعريس على الطريق فإنها طرق الدواب وما رى الحيات

فلطمه لقمه أولت قمتهن وهذا تناوله قوله صلى الله عليه وسلم وأطعموهم مما تأكلون لأن من قد تكون الجفنس وتكون التبعض وسئل مالك هل يأكل السيد من طعام لا يأكل منه العبد ويلبس ثيابا يلبسها العبد قال هو من ذلك في سعة قيل له فحيث أبى ذرقا لم يكن لهم يومئذ هذا القول

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يكلف من العمل إلا ما يطيق يريد والله أعلم ما يشق عليهم فلا يطيقون الدوام عليه ولذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يذهب إلى العوالي يريد عوالي المدينة وحيث يعمل أرقيق في الضيل كل سبت ولعله كان يقصد بذلك مراعاة أرقيق أن يأتي قباه يوم السبت فإنه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا وجد عبدا في عمل لا يطيقه يريد شق عليه ويضعف عنه خفف عنه يريد أبق عليه منه ما لا يقدح ولا يكون فيه تقصير عن حق سيده قال مالك وكان يزدني برزق من ثل رزقه قال مالك وأكره ما أحدثوا من إجهاد العبيد في عمل الزرائق قال ومن له عبيد يصعدون نهارا لا يستطيعون ليلا وأما العمل الذي لا يتعبه فلا بأس به إذا كان بالنهار في عمل متعب (مسألة) وليس على السيد بيع عبده إذا استكمل العزب وقال قد وجدت موضعا رضاه قال مالك وليس على السيد بيع عبده إلا أن يضر به وإن أراد شراء عبده فساؤه بأنه أن لا يشتريه قال مالك أحب إلى أن يتركه وأما أن يحكم عليه فلا (مسألة) ولا بأس أن يقول العبد لسيده ياسيدي قال مالك قال الله تعالى وأنت سيدا الذي الباب وقال الله عز وجل سيدا وحسورا وقيل له يقولون السيد والله تعالى قال مالك أن عذابي في كتاب الله إنما في القرآن ربنا ربنا نص **عن** مالك عن حماد بن سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان بن عفان وهو يخطب ويقول لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فإنكم متى كلفتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغير الكسب فإنه إذا لم يجسر ق وعتوا إذا عفا عنكم الله وعليكم من المطاع مما طاب منها **عن** مالك عن حماد بن سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان بن عفان وهو يخطب ويقول لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فإنكم متى كلفتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغير الكسب فإنه إذا لم يجسر ق وعتوا إذا عفا عنكم الله وعليكم من المطاع مما طاب منها **ش** قوله رضي الله عنه لا تكلفوا المرأة غير ذات الصنعة الكسب فتكسب بفرجها يريد أنها أتت خراجا وهي ليست بذات صنعة فنصها بخراج اضطرها ذلك إلى الكسب من أي وجه أمكنها وكان ذلك سببا إلى أن تكسب بفرجها قال الله تعالى ولا تكرهوا اقتنائكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا وكذلك المبي الصنعة إذا كلف الكسب وأن يأتي بالخراج وهو لا يطيق ذلك فإنه ربما اضطره إلى أن يتخلص مما رزقه من الخراج بأن يسرق وقوله عفو يريد والله أعلم عفو عن الكسب الخبيث أي أتركوه وأصبروا عنه إذا عفا عنكم الله أي إذا أوجدكم الله تعالى السبل إلى التمتع بالفني

(فصل) وعليكم من المطاع مما طاب منها أي بما حل وسلم من التعريم والكراهية قال الله عز وجل يأياها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وكان عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في خطبة لتم مواعظته والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في المملوك وعيته ﴾

ص **عن** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد إذا نصحه سيده وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين **ش** قوله صلى الله عليه وسلم إن العبد إذا نصحه سيده وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين يريد حفظه وأمنه وأمثل أمره في الطاعة والمباح ولم يخصه

عن حديثي مالك **عن** حماد بن سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان بن عفان وهو يخطب ويقول لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فإنكم متى كلفتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغير الكسب فإنه إذا لم يجسر ق وعتوا إذا عفا عنكم الله وعليكم من المطاع مما طاب منها **عن** ما جاء في المملوك وعيته **عن** حديثي مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد إذا نصحه سيده وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تأتينا بيتنا يقرئنه بين أيديهم وأرجلهم قال أبو عبيد
الهرى معناه بولته تنسبه إلى الزوج يقال كانت المرأة تلتقط الوليد فتنبهناه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إنى لأصافح النساء برىلا بأشرا أيديهن يسلى برىدوا لله
أعلم الاجتناب وذلك أن من حكم مبايعة الرجال المصافحة فخرج من ذلك في مبايعة النساء لما يسهل من
بما شرهن وليس ذلك بشرط في صحة المبايعة لا تعاقد فاعلم بقول كسائر العقود وذلك
صحت مبايعة عبد الله بن عمر لعبد الملك بن مروان بالمكاتبة دون المصافحة وقوله صلى الله عليه وسلم
انما قولى لما تم أمره أنه كقولى لأمره أو واحدة برىدوا لله أعلم في المعاقبة الزام ذلك التزامه والله أعلم
وأحكم من ماله عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان بمبايعه
فكتب إليه بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين سلام عليك فاني أجد
إليك الله الذي لا إله إلا هو وأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنته رسوليه فيها استطعت
قوله فكتب إليه بسم الله الرحمن الرحيم دليل على أن العادة جارية في ذلك الزمان على افتتاح
الكتب بالسمعة وقال الله تبارك وتعالى إنهم سلفاء وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ألتزموا إلى
واتقوا سليمان وكتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل بسم الله الرحمن الرحيم السلام على
من اتبع الهدى أما بعد فاسلم تسلم الحديث

(فصل) وقوله أما بعد أيضا كان مما يستفتح به الخطاب وقال بعض المفسرين إنها فصل الخطاب
في قوله تعالى وأتيناها بالحكمة وفصل الخطاب وقوله فاني أجد إليك الله الذي لا إله إلا هو على معنى
الاعلام بحاله وأنها حال جددته عز وجل وشكر نعمته وقوله وأقر لك بالسمع والطاعة برىدوا لله
أعلم ألتزم بالسمع والطاعة لك على سنة الله وسنته رسوليه صلى الله عليه وسلم بسرعة على حسب ما كان
الذي صلى الله عليه وسلم أخذ عليهم من قوله صلى الله عليه وسلم فيها استطعت وأنه إذا ألتزم ذلك للنبي
صلى الله عليه وسلم بشرط الاستطاعة فبان بشرط ذلك لغيره أولى وأحرى (مسئلة) وهذا
لمن يبيع طائفا وأمان يبيع مكرها في العتية من رواية ابن القاسم عن مالك أن ذلك لا يلزمه قال
القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي فيما يلزم مبايعته فلتزم المبايع طائفا كان أو مكرها
قال أصبغ سمعت ابن القاسم يقول يبيع على بن أبي طالب أبا بكر رضي الله عنهما وهو كاره ولعله
برىد أنه كره وجه المبايعة ولم يكره المبايعة

❦ ما يكره من الكلام ❦

ص ماله عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال
لأخيه كافر فقد بآءها أحدهما ❦ ش وقوله صلى الله عليه وسلم فقتبهاها أحدهما قال عيسى بن دينار
ويجيء في محبي في المزية معناه أن كان المقول له كافرا فهو كقائل وإن لم يكن المقول له كذلك خيف
على القائل أن يصير كذلك لقوله لأخيه كافر برىد أنه يخاف عليه أن يكفره بحق مشروعه وكفر
بجاهه فيصير بذلك كافرا وهذا معنى ما رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك ومديقل ابن معنى قوله
فقتبهاها أحدهما برىد يوزر هذا القول عليه وإن لم يكن كافرا فوزر هذا القول على قائله أن
أحدهما يكون كافرا بهذا القول والله أعلم وأحكم من ماله عن سهل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعت الرجل يقول هلك الناس فهو

❦ وحدنى ماله عن عبد
الله بن دينار أن عبد الله
ابن عمر كتب إلى عبد
الملك بن مروان يبايعه
فكتب إليه بسم الله الرحمن
الرحيم أما بعد لعبد الله
عبد الملك أمير المؤمنين
سلام عليك فاني أجد
إليك الله الذي لا إله إلا هو
وأقر لك بالسمع والطاعة
على سنة الله وسنته رسوليه
فيا استطعت

❦ ما يكره من الكلام ❦
❦ حدثني مالك عن عبد
الله بن دينار عن عبد الله
ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
قال لأخيه كافر فقد بآءه
بها أحدهما ❦ حدثني
مالك عن سهل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال إذا
سمعت الرجل يقول هلك
الناس فهو

أهلكتهم * حدثني مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يدخل أحدكم يا خيبة الدهر
فإن الله هو الدهر * حدثني
مالك عن يحيى بن سعيد
أن عيسى بن مريم لقي
خنزيراً على الطريق فقال
له أنفذ بسلام فقيل له
تقول هذا خنزير فقال
عيسى بن مريم أفي أخاف
أن أعود لساني المنطق
بالسوء

* ما يؤمر به من التحفظ
في الكلام *

* حدثني مالك عن محمد
ابن عمرو بن علقمة عن
أبيه عن بلال بن أبي
الحارث المزني أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال إن الرجل ليتكلم
بالكلمة من رضوان الله
ما كان يظن أن تبلغ
ما بلغت يكتب الله له بها
رضوانه إلى يوم يلقاه وإن
الرجل ليتكلم بالكلمة
من سخط الله ما كان
يظن أن تبلغ ما بلغت
يكتب الله به سخطه إلى
يوم يلقاه * حدثني مالك

عن عبد الله بن دينار عن
أبي صالح الهذلي أنه أخبره
أن

أهلكتهم * ثم قال مالك معناه أن يقول ذلك احتقاراً للناس وازدراء عليهم فقد هلك هو بقوله
هذا وإن قاله توجاعاً للناس وعلى من هلك من أهل الدين والعلم فلا شيء عليه ونحن نرجو أن يذبح
على ذلك ومعنى فهو أهلكتهم قال ابن القاسم عن مالك معناه هو أفشلهم وأرذلهم أن يقول ذلك بمعنى
هو خير منهم ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يقل أحدكم يا خيبة الدهر فإن الله هو الدهر * ثم قوله صلى الله عليه وسلم لا يقل
أحدكم يا خيبة الدهر يريد والله أعلم خيبتني من حاجتي التي طلبتها فغيب الخيبة إلى الدهر ونظم منه
فهبوا عن ذلك لأن المانع هو الله سبحانه يريد والله أعلم لأن الذي يمنع من ذلك هو الله تعالى فإذا
نظمت من المانع فاعلم أن ذلك من الله عز وجل لأنه هو المانع وذلك أن العرب كانت تضيف إلى
الدهر ما يصيبه قال تبارك ونعالى ما هي الاحيات الدنيا يموت ويحيا وما هي لكن الله هو الدهر فما كان
الله عز وجل بقوله وما لم يزل من علم أنهم لا يظنون وقدرى ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يسب ابن آدم الدهر وأنا الدهر يدل على الأمر أقلب
الليل والنهار فقوله تعالى وأنا الدهر لم يرد بذلك أنه هو الدهر ولأن الدهر اسم من أسمائه ولكن
العرب تستعمل ذلك وكذلك أنها إذا نظمت لم يذبحوا لعمره أن يقول أنا الذي نظمت منه بمعنى
أنه يوصل إلى ذلك وإن الفعل وقع مني لأنني لا يذبح نفسه بل يدل على هذا المعنى والله أعلم وأحكم
ص * مالك عن يحيى بن سعيد أن عيسى بن مريم لقي خنزيراً على الطريق فقال له أنفذ بسلام
فقيل له تقول هذا خنزير فقال عيسى بن مريم أفي أخاف أن أعود لساني المنطق بالسوء * ثم
قول عيسى بن مريم عليه السلام للخنزير أنفذ بسلام يحتمل والله أعلم أن يذبحه بسلامة كما
قال محمد النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى في الحية وقت شركم كما وقتتم شرها ويحتمل أن يذبحه بسلام
بتعينة مناعلك وعلى أنفسنا ذلك ممن يكن يرد الصية وهذا أشبه بقولهم تقول هذا خنزير بلحنته في
أنفسهم وألحربه قال أخاف أن أعود لساني المنطق بالسوء يريد والله أعلم أن العوايبتا تراوحت
إلى ما جرت عليه من خبر أو شر بعد ما وسهوا فإذا نيطهر لسانه من منطق سوءه بما سبق إليه من
السهو والغفلة أو أراد أن يعظ بذلك من حضره والله أعلم وأحكم (مسئلة) وقد استحب مالك
استعمال حسن اللفاظ واجتناب ذكر ما يكره سماعه وأن يكنى عنه بغير ذلك وشئ من مس الرفع
والشرج والعانة في ذلك ونحوه فقال ما سمعت فيه بوضوء أو كره أن يمس تقدر أو أنه كان بعض
الملوك إذا أصاب الناس طاعون طعنتم أمره من نسائه فقيل طعنتم تعبت أبطها فدخل عليه
عمر بن عبد العزيز فسأله أين طعنتم فقال تحت يديها كراهية أن يذكر أبطها قال وقد كانت
تجنب سبي الكلام وتجنب أحسن فكأنه رأى التنكيب عن ذكر العانة والشرج من هذه
الناحية

* ما يؤمر به من التحفظ في الكلام *

ص * مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال بن الحارث المزني أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله
له بها رضوانه إلى يوم يلقاه وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت
يكتب الله به سخطه إلى يوم يلقاه * مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح الهذلي أنه أخبره أن

أبهر رة قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلحق لها بالهوى بها في نار جهنم وان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلحق لها بالارفة الله بها في الجنة ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله يردوا الله أعلم بما رضاه الله عز وجل ما كان يظن ان تبلغ حيث بلغت يرد لا يستطيعها وقوله صلى الله عليه وسلم يكتب الله له بها رضوانه الى يوم يلقاه قال ابن عيينة في تفسير هذا الحديث هي الكلمة عند السلطان الظالم ليرده بها عن ظلمه في اراقدم أو أخذ مال أو ليصرفه عن معصية الله عز وجل أو يعين ضعيفا لا يستطيع بلوغ حاجته اليه وروى عبد المتعالى بن صالح قال قيل لمالك يدخل على السلطان وهم يظلمونه ويجورون قال يرحمك الله فان التكلم بالحق (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى يعضى والله أعلم في عونه على الجور والاعموز ينهله بما يسخط الله تعالى قال ابن مزين بلغنى ان بعض أهل العلم كان يقول في تفسيره هي الكلمة يتكلم بها الرجل عندئذ سلطان رضى به أو يأسخط الله عز وجل وقال عيسى بن دينار معنى قوله صلى الله عليه وسلم هو فيا يرى الرقت واخفا وما أشبه من الكلام ولم يرد به من جحدولا كفر في دين الله تعالى (فصل) وقوله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يرد ليعلمها ويستغفها فلا يجل الندم عليها والتوبة منها وقروى عن ابن مسعود ان المؤمن يرى ذنوبه كأنه تحت جبل يخاف ان يناله عليه وان الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه قال مالك بن الحارث لقد معنى هذا الحديث من كلام كبير

﴿ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم أنه قال قدم رجلان من المشرق فخطب فاعجب الناس لبيانهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا أو ان بعض البيان لسحر ﴿ ش قوله قدم رجلان من المشرق هما عمرو بن الأصم والزرقان بن بدر وقوله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا قال بعض العلماء هذا من البيان واستدلوا على ان ذلك منه بمالك بأذخاله هذا الحديث في باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى واستدلوا على ذلك من السحر أو من جنس المصر والمصر مذموم قال عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى ان الطلق اللسان لا يزال صاحبه يكلمه حتى يأخذ به قلبه ويصره كأيأخذ الساسر الآثرى الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما أعطى العبدشرا من طلاقة اللسان وقال قوم خرج مخرج المدح للبيان لأن الله عز وجل قد عدد البيان في النعم التي تقض لها على عباده فقال تعالى خلق الانسان علمه البيان وكان النبي صلى الله عليه وسلم من أبلغ الناس وأفطنهم بيانا وبذلك وصفه الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم فقال لبيبن لم الذي يختلفون فيهم والعرب تمدح بذلك ولا تمدح به على ان الذي ذهب اليه مالك رحمه الله وجهان كان البيان بمعنى اللباس والنحو به عن حق الى باطل فليس يكون البيان حيث تدفن المعاني وانما يكون في الألفاظ والمبالغة في الثوبه والتليس فيسمى بيانا بمعنى انه آتى في ذلك بأبلغ ما يكون من باب فيكون في مثل هذا قد صوره وقتنه فيكون ذلك ذمنا وأما البيان في المعاني والطهارا اخفائى فمدح على كل حال وان وصف بالسحر فاما بوصف بذلك على معنى نعلقه بالنفس وتلبسه بها وميلها اليه ولا يشك ان ما نرى بموسى بن عمران عليه السلام آيين محاجن به البصرة وأوضح عن الحقيقة والله أعلم وأحكم

أبهر رة قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلحق لها بالهوى بها في جهنم وان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلحق لها بالارفة الله بها في الجنة ﴿ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله ﴾

﴿ حدثني مالك عن زيد بن أسلم قال قدم رجلان من المشرق فخطب فاعجب الناس لبيانهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا أو ان بعض البيان لسحر ﴾

حدثني مالك أنه بلغه أن

عيسى بن مريم كان يقول

لا تكثروا الكلام بغير

ذكر الله فتقسو قلوبكم

فإن القلب القاسي بعيد

من الله ولكن لاتعلمون

ولا تنظروا في ذنوب

الناس كأنكم أرباب

وانظروا في ذنوبكم

كأنكم عبيد فأما الناس

مبتلى ومعافى فارجوا

أهل البلاء واجدوا الله

على العافية * وحدثني

مالك أنه بلغه أن عائشة

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم كانت ترسل إلى

بعض أهلها بعد العدة

فتقول ألا تريعن

الكتاب

ما جاء في الغيبة *

حدثني مالك عن الوليد

ابن عبد الله بن صياد أن

المطلب بن عبيد الله بن

حويطب الخزوي

أخبره أن رجلا سأل

رسول الله صلى الله

عليه وسلم ما الغيبة فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن تذكر من المرء

ما يكره أن يسمع

رسول الله وإن كان حقا

قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا قلت باطلا

فذلك الهتان

(فصل) وقوله أن من البيان لسعرا قال أبو عبيد معناه أن يمدح الإنسان فيصدق به حتى يصرف

القلوب إلى قوله ثم يذم فيصدق حتى يصرف القلوب إلى قوله الآخر فيسخر السامعين

وروى أن سبب هذا الحديث أنه ورد على النبي صلى الله عليه وسلم وقد فهم قيس بن الأصم وإن رفاق

ابن بدر وعمر بن الأهتم فغضوا رفاق فقال يارسول الله أنا سيدهم والمطاع فيهم والمجرب فيهم أخذ

لم يحقو فيهم وأمنهم من الظلم وهذا معنى ذلك يعني عمرو بن الأهتم فقال عمرو أنه لشد الباعضة مانع

لجانبه مطاع في أدانيه فقال ابن رقان والله يارسول الله لقد كتب وما منعه أن يتكلم إلا الحسد فقال

عمرو أنا أحسدك فوالله أنك للشم الخال حديث المال أحمى الوالد مبعوض في العشير والله يارسول

الله لقد صدقت أولا وما كذبت آخرأ ولكني رجل رضىت فقلت أحسن ما علمت وغضبت فقلت

أفبح ما وجدت فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن من البيان لسعرا * مالك أنه بلغه أن

عيسى بن مريم كان يقول لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم فإن القلب القاسي بعيد

من الله ولكن لاتعلمون ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب وانظروا في ذنوبكم كأنكم

عبيد فأما الناس مبتلى ومعافى فارجوا أهل البلاء واجدوا الله على العافية * مالك أنه بلغه أن

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت ترسل إلى بعض أهلها بعد العدة فتقول ألا تريعن

الكتاب * ش قول عيسى بن مريم عليه السلام لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله تعالى

فتقسو قلوبكم يريدوا الله أعلم أن كثرة الكلام بغير ذكر الله عز وجل تكون لغوا وإن كان منه

المباح فقد يكون منه المحذور فالعالم عليه ما تنفسو به القلوب وقوله طال القلب القاسي بعيد

من الله يريد من رجة الله وقوله لا تنظروا في عيوب الناس كأنكم أرباب يريد أن العبد لا ينظر في

ذنوب غيره لأنه لا ينبغي على حسنها ولا يعاب على سيئها وأما العبد فانه ينظر في عيوب نفسه ليصلح منها ما فسدت ويتوب منها

على حسنها ويعاب على سيئها وأما العبد فانه ينظر في عيوب نفسه ليصلح منها ما فسدت ويتوب منها

عمر فرط

(فصل) وقوله فأما الناس مبتلى يريد والله أعلم بالذنوب وقوله ومعافى يريد من الذنوب وقوله

فارجوا أهل البلاء يريد من اتهم بالذنوب وقوله واجدوا الله على العافية يريد من الذنوب فانكم

بفضل الله عصمتم منها ويحتمل أن يريد بغير ذلك من أنواع البلاء من الأمراض والحاجة وغيرها

والمعافاة منها بالصحة والغنى عن الناس

ما جاء في الغيبة *

ص مالك عن الوليد بن عبد الله بن صياد أن المطلب بن عبد الله بن حويطب الخزوي أخبره

أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الغيبة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تذكر

من المرء ما يكره أن يسمع قال يارسول الله وإن كان حقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قلت

باطلا فذلك الهتان * ش سؤال رجل النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة يحتمل والله أعلم أن

يكون المسمع فيها من النبي من قول الله عز وجل ولا تنب بعضكم بعضا فقال النبي صلى الله عليه وسلم

عن الغيبة المنب عنها ليجتنبها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الغيبة أن تذكر من المرء ما يكره أن

يسمع يعني صلى الله عليه وسلم من أفعال المرء وأقواله وصفاته التي يكره أن يوصف بها أو يذم بها

فأعابه النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا من الغيبة وإن كان يقول حقا وهذا لم قاله على وجه الغيبة

﴿ ما جاء في مناجاة ﴾

اثنين دون واحد ﴿

﴿ مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أصبح العبد أصبح أعداء تستمئنون من شر اللسان وتقول أنتي الله فينا فانك انت استمعت استمنا وان اعوججت اعوججتا ﴾

﴿ مالك عن عبد الله بن دينار قال كنت أنا وعبد الله بن عمر عند دار خالد بن عقبة التي بالسوق فجاء رجل يريد أن يناجيه وليس مع عبد الله بن عمر أحد غيري وغير الرجل الذي يريد أن يناجيه فنادى عبد الله بن عمر رجلاً آخر حتى أتاه فقال لي وللرجل الذي دعا استأخر شيئاً فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يتناجى اثنان دون واحد ﴾ ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون واحد ﴾ ش فوله صلى الله عليه وسلم لا يتناجى اثنان دون واحد قال عيسى بن دينار مناه لا يتساروا بترك صاحبهما وحده فربنا للشيطان يظن به أنه يفتاناه أو يتكلمان عنه شيء وفعل عبد الله بن عمر رضي الله عنه هذا مع عبد الله بن دينار وهو خادموه واثق به يحتمل والله أعلم أن يكون ليقتدى به وينقل الحديث عنه ويحتمل أيضاً أن يعمل على عمومهم وقدر وى هذا إنما هو في السفر وروى أنه كان في بهد الاسلام فلما فتنا الاسلام وأمن الناس زال هذا الحكم لزوال سببه وحله عبد الله بن عمر على عومه في الحضر وبعد استقرار الاسلام وكثرة أهله وذلك أنه من حسن الأخلاق والأدب وعليه أكثر الناس وقدر وى ابن القاسم عن مالك في المزيعة انه قال لا يتناجى ثلاثة دون واحد لانه يأن يترك واحد ولا يرى ذلك ولو كانوا عشرة أن يتركوا واحداً لان المعنى في ترك الجماعة للواحد وفي ترك الاثنين للواحد سواء وهو مما يفتى في نفسه من أنفاق ما جعلا على شيء أفراده بستره عنه وأخراجهما منه ورواه أشهب عن مالك في العتية والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في الصدق والكذب ﴾

ص ﴿ مالك عن صفوان بن سليم أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ كذب امرأتى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب فقال الرجل يا رسول الله أعد لها وأقول لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليك ﴿ ش قول الرجل يا رسول الله أ كذب امرأتى ربك والله أعلم أن يخبرها عن أمر يخالف ما هو عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب ربك والله أعلم في كذب بنافي الشرع وأما ما كان لاصلاح فقد روى فيه حديث ليس اسناده بذلك كل الكذب يكتب على ابن آدم الا ثلاثاً كذب الرجل لأمراه ليرضاها ورجل كذب لصلاح بين اثنين ورجل كذب في خديعة حرب وهذا الحديث من رواية شهر بن حوشب وقد اختلف الناس في تأويل هذا المعنى فذهب قوم الى تجوز الكذب على الاطلاق في هذه المواضع الثلاث واحتجوا بقول الله عز وجل عن ابراهيم بل فعله كبيرهم هذا وقوله اني سقيم وما روى من قوله في سارة انها اختبها كذبها في الله عز وجل وما كان من وضع يوسف الصواع في رحل أخيه صلى الله عليه وسلم ثم نادى منادياً ايها العيرانكم لسارقون وقال عيسى بن دينار في المزيعة لا بأس أن يكذب الرجل امرأته في كل ما يستجيز به هواها وطوا عينها اذا لم يذهب

يكذبه شيئاً من المثل أن يزين لها ما يعطها ويحورها وان كذب وقوله ولا خلاف أنه من رأى رجلاً مسلماً يقتل ظلماً ويعرف أنه يبيع بالكذب من أن يكون في موضع فيقول ليس خويفه وغير ذلك أنه يجب عليه الكذب فكيف لا يجوز له وقال قوم لا يجوز شيء من ذلك الأعلى معنى الثور بقوله لا لغز لا على معنى لعدم الكذب وقصدوا ما احتجوا به عن إبراهيم عليه السلام من ذلك على وجهه لا لغز وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في المعارض مندوحة عن الكذب وروى ابن شهاب عن جندب بن عبد الرحمن عن أمه أم كلثوم أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس الكذاب الذي يمشي بصلح بين الناس فينسي خيراً أو يقول

(فصل) وقول الرجل أئدها يا رسول الله وأقول لها فقال لا جناح عليك بحتمل أن يرده أئدها وأنا أعتقد الوفاء ففرق بين المستقبل والماضى وقد قال ابن قتيبة الكذب انما هو في الماضى والخلف في المستقبل ويحتمل أن يفرق بينهما بأن الماضى لا يكون إلا كذباً أما المستقبل فقد يمكنه تصديق خبره وينصرف مذهبه إلى فصل ما أخبر به فيكون بمنزلة من أراد أن يكذب ثم أنزاع يصدق فصدق ص م مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار ألا ترى أنه يقال صدق وور كذب وفجر م ش قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عليكم بالصدق على معنى الإغراء به والحض عليه وقوله فإن الصدق يهدي إلى البر يرده والله أعلم إلى العمل الخالص من المأثم ويوصل إليه وقوله والبر يهدي إلى الجنة معناه يرشد إلى سبيلها ويوصل إليها قال وإياكم والكذب على معنى التحذير منه وقوله فإن الكذب وهو الأخبار بالشيء على ما ليس هو عليه يهدي إلى الفجور وأصل الفجور الميل عن القصد قال الله تعالى بل يردها الإنسان ليفجر أمامه قال الحسن البصري معناه أن يذهب في فجوره فمما تناهوا عنه غير مقدم الذنب ويؤخر التوبة وقيل معناه يكذب بما أمناه من القيمة والحساب يقال للكاذب فاجر كذاب والكذب باحق فاجر وقوله والفجور يهدي إلى النار معناه يدعو إلى سبيلها ويوصل إليها

(فصل) وقوله رضي الله عنه ألا ترى أنه يقال صدق وور يرده والله أعلم أن البر مما يؤجر كذبه الصدق ويوصف به الفعل الواحد لفاعل واحد وكذلك الكذب والفجور لما كان معناه واحداً يقال فيه كذب وفجر فيوصف به الفعل الواحد والله أعلم وأحق ص م مالك أنه بلغه أنه قيل للنبي ما يبلغ بك مازي يردهون الفضل فقال لقمان صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعني م ش قوله صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعني يجمع أبواب الخير قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وقال بشر بن بكر رأيت الأوزاعي رجلاً عاقماً من العداة في الجنة فقلت وأين مالك بن أنس فقيل رفع فقلت بماذا قال لصدقه وقال ابن القاسم كان يقال أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعني ص م مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول لا يزال العبد يكذب وتنكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين م مالك عن صفوان بن سليم قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ يكون المؤمن جباناً فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن بخيلاً فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن كذاباً فقال لا م ش قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لا يزال العبد يكذب وتنكت في قلبه نكتة سوداء قال أبو عبيد الله وروى النكتة الأثر

حديث مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار ألا ترى أنه يقال صدق وور وكذب وفجر م حديث مالك أنه بلغه أنه قيل لقمان ما يبلغ بك مازي يردهون الفضل فقال لقمان صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعني م حديث مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول لا يزال العبد يكذب وتنكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين م حديث مالك عن صفوان بن سليم قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ يكون المؤمن جباناً فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن بخيلاً فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن كذاباً فقال لا

الصغير من أي لون كان ووصفها بالسواد لأنه من ألوان الكفر وملك وصف الله عز وجل وجوه الكفار في الآخرة فقال تبارك وتعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ولذلك قال رضى الله عنه حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين يعنى والله أعلم أن يتصل ذلك منه حتى تستوعب النكته قلبه ولا يزال شئ منها التوبة فيكتب عند الله من الكاذبين ومعناه أنه بعد ذلك عنه فيجمع التوبة ولا يوفق لشئ يزيل عنه ما هو فيه نسئل الله عز وجل العصمة
(فصل) وقوله أي يكون المؤمن جبانا قال نعم وكذلك في القبيل وقال صلى الله عليه وسلم أنه لا يكون كذابا

❦ ماباه في اضاعة المال وذى الوجهين ❦

ص ❦ مالك عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى يرضى لكم ثلاثا ويضبط لكم ثلاثا يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصوا بحبل الله جميعا وأن تناهوا من ولاد الله أمركم ويضبط لكم قيل وقال واضاعة المال وكثرة السؤال ❦ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصوا بحبل الله جميعا قال أبو عبيد الله روى عنه بعد الله قال أبو عبيد الله اعتمام بحبل الله تعالى ترك الفرقة وهو الراد بقول عبد الله بن مسعود عليكم بحبل الله فإنه كتابه قال والحبل في كلام العرب ينصرف على وجوه منها العهد وهو الأمان قال الشاعر

وإذا تجوزها حبال قبيلة ❦ أخذت من الأخرى اليك حبالها

والحبل في غير هذا الموضع المواصلة وقوله صلى الله عليه وسلم ان تناهوا من ولاد الله أمركم يريد والله أعلم شأنكم وهم الأئمة فإن ناصحتهم مناصحة جميع المسلمين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ويضبط لكم ثلاثا قيل وقال قال مالك هو الأكتار من الكلام والارجأ في نحو قول الناس قال فلان وفعل فلان واغوص في الأبنية وقال أبو عبيد بن ربيعة لا وقال وقوله صلى الله عليه وسلم واضاعة المال يحتمل أن يريد به ضيعة ترك تغييره وحفظه ويحتمل أن يريد به انفاة في غير وجهه من السرف والمعاصي وقال مالك اضاعة المال ان يرزقك الله رزقا فتنفقه فيه اكرم الله عليك وقوله صلى الله عليه وسلم وكثرة السؤال قال مالك طرحه الله لأدرى أعمى ما أنها كمن عنده من كثرة المسائل فقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها أو هو من مسألة الناس أمواهم

ص ❦ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نمر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه ❦ ش قوله صلى الله عليه وسلم من نمر الناس ذو الوجهين وصف بذلك والله أعلم لأنه يأتي هؤلاء بوجه التودد إليهم والتنازع عليهم والرضا عن قولهم وفضلهم فإذا زال عنهم وصار مع مخالفهم ليقم بوجه من يكره الأولين ويسئ القول فيهم والدم لفظهم وقولهم

❦ ماباه في اضاعة المال
وذى الوجهين ❦

❦ حدثني مالك عن سهل
ابن أبي صالح عن أبيه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ان الله تبارك
وتعالى يرضى لكم ثلاثا
ويضبط لكم ثلاثا يرضى
لكم أن تعبدوه ولا
تشركوا به شيئا وأن
تعصوا بحبل الله جميعا
وأن تناهوا من ولاد الله
أمركم ويضبط لكم قيل
وقال واضاعة المال وكثرة
السؤال ❦ وحدثني مالك
عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال من نمر الناس
ذو الوجهين الذي يأتي
هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه

(فصل) وقول القاسم بن محمد رضي الله عنه أدركت الناس يريد الصحابة رضي الله عنهم ما يعجبون بالقول قال مالك رحمه الله أنما ينظر إلى عمله يريد أن القول ممن لا يعمل به أهل الفضل وأما يعجبون بعمل العالم قال القتيبي وأما الذين آمنوا لم يقولوا بالمتاعلون كبر مقتا عند الله أن يقولوا بالمتاعلون

﴿ القول اذا سمعت الرعد ﴾

ص علي مالك عن عاصم بن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي
يسمى الرعد يحميهم والملائكة من خيفته ثم يقول إن هذا الوعيد لأهل الأرض شديد ثم وقوله
إن ابن الزبير روي عبد الله كان إذا سمع الرعد ترك الحديث روي الله أعلم أرباعته وأقبل الأعلى
ذكر الله عز وجل والتسبيح والأخبار بأن الرعد يسميهم يحميهم عز وجل ويستعمل أن يكون الرعد
ملكاً من المصالح على ما قاله

﴿ مَا جَاءَ فِي تَرْكَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فسالته مبراهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت هن عائشة أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نور مائر مائر كناهو صدقة مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقسم ورثتي دينار مائر مائر بعد نفقة نسائي وموثة عاملي فهو صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقسم ورثتي دينار راض على الدينار لقلته ونبيه صلى الله عليه وسلم بما زاد على الدينار كقول الله عز وجل ومنهم من أنتم به دينار لا يؤد البك وقال تبارك وتعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره على معنى التنبية والله أعلم وقد روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وطهارة بن عبيد الله وابن عمر بن العوام وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم والتي أجمع عليهم أهل السنة أن هذا حكم جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقال ابن علية أن هذا لثبنا صلى الله عليه وسلم خاصة وقالت الامامية أن جميع الأنبياء ورثوا وطفلوا ذلك لأرواح من القليل لاشبهه فباعهم ووردها النص عن النبي صلى الله عليه وسلم على وجهه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وقد أخبرني أبو جعفر العماني شيخنا رضي الله عنه أن أبا يحيى بن شاذان وكان من أهل العلم بهذا الشأن إلا أنه لم يكن فرأى عينة فأنظر يوماني هذه المسئلة أبا عبد الله بن العلم وكان أمام الامامية وكان مع ذلك من أهل العلم العربية فاستبدل أبو يحيى بن شاذان على أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يورثون عمار وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنا معاصر الأنبياء لا نور مائر مائر كناهو صدقة قاله ابن عمر رضي الله عنهما ما ذكرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا معاصر الأنبياء لا نور مائر مائر كناهو صدقة نص على الحال فيقتضى

﴿القول اذا سمعت الرعد﴾
 • حدثني مالك عن عاصم
 ابن عبد الله بن الزبير انه
 كان اذا سمع الرعد ترك
 الحديث وقال سبحان
 النبي يسبح الرعد بحمده
 والملائكة من خيفته ثم
 يقول ان هذا اوعيد لاهل
 الأرض شديد
 • ما جاء في تركه النبي
 صلى الله عليه وسلم •

هذا الشأن ولا يفرق بين الحال وغيره فاما عدا الكلام الى أبي علي بن شاذان قاله ومازعت من ان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تورث مائة كفاية انما هو صدقة منصوب على الحال وانت لا تمنع هذا الحكم فبتركه الانبياء صلوات الله عليهم على هذا الوجه فان لا أعلم فربا بين قوله صلى الله عليه وسلم مائة كفاية بالانصب وبين قوله صلى الله عليه وسلم مائة كفاية بالرفع ولا احتياج في هذه المسئلة الى معرفة ذلك فان لا شك عندي وعندك ان فاطمة رضى الله عنها وأرضاها من أفصح العرب ومن أعلمهم بالفرق بين قوله صلى الله عليه وسلم مائة كفاية بالانصب وبين قوله مائة كفاية بالرفع وكذلك العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه وهو ممن كان يستحق الميراث لو كان. ورونا وكان علي بن أبي طالب رضى الله عنه من أفصح قریش وأعلمهم بذلك وقد طلبت فاطمة رضى الله عنها ميراثها من أبيها صلى الله عليه وسلم فجاءها أبو بكر الصديق بهذا اللفظ على وجه فهمت منه انه لا شيء لها فانصرفت عن الطلب وفهم ذلك العباس رضى الله عنه وكذلك علي بن أبي طالب رضى الله عنه وسائر الصحابة رضى الله عنهم ولم يعترض أحدهم بهذا الاعتراض وكذلك أبو بكر الصديق رضى الله عنه المتحجج والمتعلق بدلائل خلافه من فصحاء العرب العالمين بذلك لم يورد من هذا اللفظ الا بما يقتضي المنع ولو كان اللفظ لا يقتضي المنع لما أوردوه ولا نعتبه فاما أن يكون بالانصب يقتضي ما يؤوله فادعوا ذلك فبطل باطل وأما أن يكون الرفع هو الذي يقتضيه فهو المروى وادعاء الانصب فيه باطل والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم مائة كفاية صدقة نسائي ومؤنة عالمي فهو صدقة يريد والله أعلم ان نفقة نسائه صلى الله عليه وسلم ثابتة في بيت المال المسلمين امالا ذلك حق من حقوقه صلى الله عليه وسلم أولان ذلك حق من حقوق أزواجه رضى الله عنهم لانهن محبوسات عليه عن النكاح قال الله عز وجل وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تكسبوا أزواجه من بعده أبدا ان ذلكم كان عند الله غلوا لعلهم على حسب ما يجب لغيرهن من نساء المسلمين أو على وجه التفضيل لهن لعدم إيمانهن وهجرتهن وأما مؤنة عالمي صلى الله عليه وسلم فهو كل عامل يعمل للسلالة من خليفة أو غيره وأعماله وعامل النبي صلى الله عليه وسلم لا يعمل لامته وقائم بشرعه فلا بد أن يكني مؤنته ولو ضيع ذلك لضاع عماله وقد قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه فاعلم قومي ان حرفة لم تكن تعجز عن مؤنتي ومؤنة عيالي فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ويعد له للسلالة والله أعلم وأحكم وبه قيل ان المراد بان أمواله التي خصه الله بها يخرج منها نفقة عماله ومؤنة العامل ثم يكون ما بقي صدقة

﴿ ماجاء في صفة جهنم ﴾

عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نار بنى آدم التي يوقدون جزء من سبعين جزءا من نار جهنم فقالوا يا رسول الله ان كانت لكافية قال انها فضلت عليها تسعة وستين جزءا ﴿مالك عن حماد بن سهل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال أئرونها حراء كناركم هذه هي أسود من القار والقار الزفت﴾ س قوله صلى الله عليه وسلم ان نار بنى آدم التي يوقدون لها بذلك لان نار جهنم لا يوقدها بنو آدم ولا يستطيعون حرارتها فقال صلى الله عليه وسلم انها جزء من سبعين جزءا من نار جهنم يريد والله أعلم حراء جزء من سبعين جزءا من نار جهنم وقول أبي هريرة رضى الله عنه أئرونها حراء كناركم هذه يريد والله أعلم كنار بنى آدم ثم

﴿ ماجاء في صفة جهنم ﴾
عن حماد بن مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
ار بنى آدم التي يوقدون
جزء من سبعين جزءا
من نار جهنم فقالوا يا رسول
الله ان كانت لكافية
قال انها فضلت عليها تسعة
ستين جزءا ﴿عن حماد بن
سهيل بن مالك عن أبيه عن أبي
هريرة أنه قال أئرونها
حراء كناركم هذه هي
أسود من القار والقار
زفت

﴿ التَّوْبَةُ فِي الصَّدَقَةِ ﴾ • حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (٣١٩) عَنْ أَبِي الْحَبَابِ سَعِيدِ بْنِ إِسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

قَالَ لِي أَتُسَدُّوَادِمِنْ الْفَارِ أَخْبَر رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شِدَّةَ أَهْرَاقِ الْحَرِّ وَأَخْبَرُوا
هُوَ بِرَدِّ عَنْ شِدَّةِ أَهْرَاقِ لَوْهَا لَأَنَّ سَوَادَهَا أَشَدُّ مِنَ الذَّابِ فَقَالَ إِنَّمَا أَتُسَدُّوَادِمِنْ الْفَارِ وَالْفَارِ
وَالْقِرَافَةُ وَمِثْلُ هَذِهِ لِيَعْلَمَ أَبُوهُرَ رَدَّ الْإِبْتِغَافِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ

﴿ التَّوْبَةُ فِي الصَّدَقَةِ ﴾

كَابِرِي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ أَوْ

فَصِيلُهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ

الْجَبَلِ • حَدَّثَنِي مَالِكٌ

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ

أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ كَانَ

أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِي

بِلَدِينَةِ مَالَمِنْ نَخْلٍ وَكَانَ

أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يَرْجَاهُ

وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةُ الْمَسْجِدِ

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرِبُ

مِنْهَا فَيَطِيبُ قَالَ أَنْسُ

فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لَنْ

تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تَنْفَقُوا

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَارَسُولَ

اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى

يَقُولُ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى

تَنْفَقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ وَإِنْ

أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى يَرْجَاهُ

وَأَنَا صَدَقْتُ اللَّهَ أَتَرْجُو بَرَاهُ

وَذَخَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَضَحَهَا

يَارَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شُئْتَ

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَخَّ ذَلِكَ

مَالِ رَاجٍ ذَلِكَ مَالِ رَاجٍ

وَقَدْ سَمِعْتُ مَقَالَتَ فِيهِ

ص • مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْحَبَابِ سَعِيدِ بْنِ إِسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبِ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا كَانَ أَغْنَاهُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ عَنْ يَرْبِهَا كَمَا

يَرْبِي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ • ش • فَوَلَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ

مِنْ كَسْبِ طَيِّبٍ يَرْبِي بِدَحْلًا وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الْخِلَالَ يَرْبِي دَوْلًا أَعْلَمَ أَنْ مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنَ الْحَرَامِ فَانْ

غَبْرًا أَوْ جَوْرًا عَلَيْهِمْ هُوَ أَنْزَمَ فِيهِ حِينَ لَمْ يَرِدْهُ إِسْتَحْقَاقُهُ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ

وَجَلَّ الْأَطْيَابُ بِمَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ يَتَعَدَّلَ بِهَا صَدَقَةٌ وَبِرْدَانٍ يَنْشِبُ عَلَيْهَا وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ

أَغْنَاهُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرْبِي عِظَمَ ثَابِتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ وَحَفَظَهُ لَهَا وَكَفَّ الرَّحْمَنِ

سَبَابَهُ وَتَعَالَى بِمَعْنَى يَمْنَهُ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَرْبِهَا لَكَابِرِي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ يَرْبِي دَانِ اللَّهِ عَزَّ

وَجَلَّ بَنَى الصَّدَقَةَ بِتَضَعِيفِ أَجْرِهَا كَمَا يَفِي الْإِنْسَانُ الْفَاوْهُ وَهُوَ أَثْنَى وَلَدِ الْخِلَالِ مِنْ ذِكْرِ الْحَرِّ أَوْ

فَصِيلُهُ هُوَ وَلَدُ الْثَاقَةِ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا جَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ بِتَفَيْتِهِ بِالْتَّيْقُورِ جَاوَزَ يَدَيْهِ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ يَرْبِي دَوْلًا أَعْلَمُ بِلَيْغِ تَفْهِيمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَكُونَ نَوَاسِ كَالْجَبَلِ

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِثْلُ الَّذِينَ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمِثْلِ حَبَّةٍ أَتَيْتُ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ

سَبِيلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يَنْصَافُ لَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عِلْمُهُ ص • مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِي بِلَدِينَةِ مَالَمِنْ نَخْلٍ وَكَانَ أَحَبَّ

أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يَرْجَاهُ وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةُ الْمَسْجِدِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرِبُ مِنْ

مِنْهَا فَيَطِيبُ قَالَ أَنْسُ فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تَنْفَقُوا

مِمَّا تَحِبُّونَ وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى يَرْجَاهُ وَأَنَا صَدَقْتُ اللَّهَ أَتَرْجُو بَرَاهُ وَذَخَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَضَحَهَا يَارَسُولَ

اللَّهِ حَيْثُ شُئْتَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَخَّ ذَلِكَ مَالِ رَاجٍ ذَلِكَ مَالِ رَاجٍ وَدَعَتْ

مَانَدَاتُ فِيهِ وَأَرَى أَنَّ تَجْعَلُهُ فِي الْأَمْرِ بَيْنَ فَتَالِ أَبُو طَلْحَةَ أَفْعَلَ يَارَسُولَ اللَّهِ فَفَسَحَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي

أَفَارِهِ وَبَنَى عَمْرُوسَ فَوَلَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِي بِلَدِينَةِ مَالَمِنْ نَخْلٍ يَتَقَضَى

أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ الْاسْتِكْثَارَ مِنَ الْمَالِ الْخِلَالَ وَقَوْلُهُ كَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يَرْجَاهُ يَتَقَضَى

جَوَازَ حُبِّ الرَّجُلِ الصَّالِحِ لِلْأَلِ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتَحِبُّونَ الْمَالَ حَبَابًا وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ قَالَتْ زَيْنُ

لِلنَّاسِ حُبِّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْفَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفَنَةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ

وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرِثِ وَقَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ نَحْبُ مَا زَيْنَتْ لَنَا

فَاعْلَمْ أَنَا مِنْ بَأْخَذِهِ يَصْحَقُ فَيَنْفَقُ فِي وَجْهِهِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَعَنَ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

لَا أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ تَغْنِي مِنْكَ وَلَا أَعَزَّ عَلَيَّ تَقَرُّمُكَ وَفَرَأَاهُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَيَّ إِذْ خَرَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

يَرْجَاهُ يَفْتَحُ الرَّاعِي الرِّفْعَ وَالنَّصَبَ وَالْخَفْضَ وَالْجَلْعَ وَاللَّفْظَانِ اسْمُ الْوَضْعِ وَابَسَتْ بِمُرْغَافَةِ الْوَضْعِ

وَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَجْعَلُهُ فِي الْأَمْرِ بَيْنَ فَتَالِ أَبُو طَلْحَةَ أَفْعَلَ يَارَسُولَ اللَّهِ فَفَسَحَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَفَارِهِ وَبَنَى عَمْرُوسَ

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه قال في أبو عبيد الله الصوري الحافظ أنما هي يرحاه بفتح
الباء والراء واتفق هو وأبو ذر وغيرهما من الحفاظ على أن من رفع الراء حال الرفع فقد غلط وعلى
ذلك كنافرقة على شيخوخلنا وعلى القول الأول أدركت أهل الحفظ والعلم بالشرق وهذا
الموضع يعرف بقصر بني حرملة وهو موضع بفناء مسجد المدينه على ساكنها السلام

(فصل) وقوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب يريد أنها
وهذا يقتضي تبسط الرجل في مال من يعرف رضاه بذلك بالدخول اليه ويتناول ما يفتاح منه وإن لم
يستأجره وقد تقدم ذكر ذلك من قبل قال أنس فلما أنزلت هذه الآية لن تناولوا البر حتى تنفقوا بما
تحبون قام أبو طلحة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن الله عز وجل يقول لن
تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وإن أحب أموالي أني يرحاه وأنها صدقة لله تعالى وهذا يدل على أن
أبطاله تناول هذه الآية لنها تقتضي أنه لا يمكن البر بصدقة فيجب على الإنسان من ماله وإنفاق
أحب أمواله إليه أقرب في نيل ما يحب وقد فعل ذلك زيد بن حارثة جاء بفرس وقال هذا أحب أموالي
إلى فتصدق به وكان الربيع بن خثيم إذا سمع سائلا يقول أعطوه سكرا فإن الربيع يحب السكر
(فصل) وفي هذا أن الصدقة من جملة الانفاق وإن المراد بقوله عز وجل لن تناولوا البر حتى تنفقوا
مما تحبون هو الأجر والدخر الذي يرحاه بما تصدق به من أحب أمواله إليه وقوله أرجو بها زيد
والله أعلم فوابرها وأراد أن يضعها أيضا في أفضل وجوه الانفاق واستعان على ذلك بارشاد النبي صلى
الله عليه وسلم وضعها حيث يرى أنه لا يرى له ولا يختار إلا الأفضل من وجوه البر وقوله هي صدقة
لله أرجو بها ذكرها عند الله فضعا حيث شئت وأقرار النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك يدل على
أن الصدقة المطلقة تصح أن تصرف إلى الوجهة التي شاء المتصدق والمستشار في ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في ذلك مال أربع بالياء معجمة هي رواية يعنى بن يحيى وجاعة
الرواة وقال عيسى بن دينار إن كل ما انتفع به بعد في الدنيا راحة على الأجر في الآخرة قال القاضي
أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أنه مال يروح عليه ثوابه ورواه مطرف وابن الماجشون
رابع بالياء معجمة واحدة وقال عيسى بن دينار معناه أن صاحبه قد وضعه موضع الرب والغنية لثوابه
والادخار لماده قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأرى أن يجعلها في الأقرب بين زيد والله أعلم
أفأمر هو رأي النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك أفضل وجه يصرف إليه لما فيه من الصدقة وصلة
الرحم وتقويت أهل الفضل والعلم فقسما أبو طلحة رضي الله عنه بين أي بن كعب وحسان بن ثابت
وكانا من أئمة بني عمه والله أعلم وأحكم ص مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أعطوا السائل وإن جاء على فرس مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ الأشجلى
الأفصاري عن جده أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يائساء المؤمنات لا تحقرن
أحدًا كنن لجارتها ولو كراع شاة عرقا ش فوله صلى الله عليه وسلم أعطوا السائل وإن جاء
على فرس يريد والله أعلم أن يكون على فرس لا غنى به عنه وكذلك قال مالك رحمه الله في صاحب
المسكن والخادم لأفضل فهما هذا في الزكاة وأما صدقة التطوع فتعطى لكل أحد من غنى وفقير
وقد يكون السائل ابن سبييل ويكون على فرس فيبزم عونه على طريقه ويكون غازيا فيبزم إيمان
على غزوه وليس من شرط الصدقة أن تصرف إلى من ليس له شيء جملة بل تعطى من له البتة ليعتق
بها ماله وليبلغ بها حال الغنى على حسب ما تصدق أبو طلحة ببيع راع على أبي بن كعب وحسان بن ثابت

وحدثني مالك عن زيد بن
ابن أسلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
أعطوا السائل وإن جاء
على فرس وحدثني
عن مالك عن زيد بن أسلم
عن عمرو بن معاذ الأشجلى
الأنصاري عن جده أنها
قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يائساء
المؤمنات لا تحقرن
أحدًا كنن لجارتها ولو
كراع شاة عرقا

خير فلن أذخره عنكم قال عيسى بن دينار الادخار الا كتناز والرفع في السيوت والذخر الأجر والثواب
فخفي قوله صلى الله عليه وسلم فلن أذخره عنكم فقل أنتمكموه وأذخره لمنهمى قال ابن وهب وقوله
على الله عليه وسلم ومن يستغفب عفا الله من العفاف بر بدانه من يغسل عن السؤال والاحراج عفا
الله أي يصونه الله عز وجل عن ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم ومن يستغفب عفا الله بر بدانه أعلم
من يستغفب عفا الله عن اليسير عن المسئلة بماء العفو وجعل بالغي من عنده ويحتمل أن بر بداني
الله سبحانه نفسه وقوله صلى الله عليه وسلم ومن يصبر يصبر الله بر بدانه أعلم من يتصلب للصبر
ويؤثر بعنه الله عليه ويرفعه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وما أعطى أحد عطاء هو خير وأوسع من الصبر بر بدانه والله أعلم
أنه أمر يوم به الغني بما يعطى وإن كان قليلا ولا يفي ور بما لا يفي واستدأ لامل إلى أن كثر منه عن عدم
الصبر والله أعلم وأحكم من عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسئلة اليد العليا خير من اليد السفلى
واليد العليا هي الصدقة والسفلى هي المسئلة ش قوله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر وهو
يذكر الصدقة والتعفف عن المسئلة بر بدانه أعلم أن كان صلى الله عليه وسلم يذكر فضل الصدقة
ويحب المسئلة ويحض على التعفف عنها فقال صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى
بر بدانه أعلم أنها أكثر ثوابا وتسمى بالمعطي العليا بمعنى أن أرفع درجة ومحلا في الدنيا والآخرة
وهذا رسم شرعي ومعنى ذلك أنه بالشرع عرف ولما كانت شهامة لا تعرفها العرب فسمي رسول الله
صلى الله عليه وسلم بأن يد المعطي هي اليد العليا وإن اليد السفلى هي السفلى وروى أبو يعين نافع
عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم واليد العليا هي الصدقة والأول هو الصحيح ويصح
اليد المتفقة وذلك بأن ينفق على أهله ويكون بأن ينفق على الأجانب مفضل عن أهله ويكون بأن
ينفق على الأجانب وكل ذلك من الصدقة إلا أنه لا يجب أن ينفق على الأجانب مفضل عن أهله فإن
ضاق حاله فليبدأ بأهله وروى هشام بن عروة عن أبيه عن حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اليد العليا خير من السفلى وأبدا ممن تعمل وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى من
عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن
الخطاب بعطاء ففرد عمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تردده فقال يا رسول الله ليس
أخبرت أن أخيرا لأخذنا أن لا يأخذنا أحد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذا ذلك من
المسئلة فاما ما كان عن غير مسألة فاما هو رزق رزقه الله فقال عمر بن الخطاب أما الذي يسمى
بيده لأسأل أحد شيئا ولا يأتي من غير مسألة شيئا الأخذ ش قوله ابن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه رده عطاءه اتخذه لما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير لأحدكم أن لا يأخذ من أحد
شيئا فأتاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الهدوم في الأخذ عن مسألة وعمر غير مسألة وأما إذا
النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يأخذ أحد من المسئلة ولله صلى الله عليه وسلم قد غاب بذلك سائلا
وقوله لم ير بن الخطاب رضي الله عنه فاما ما كان من غير مسألة فاما هو رزق رزقه الله بر بدانه
والله أعلم ابتدأ به من غير مسألة منك ومبناه فلا تردده فقال عمر بن الخطاب أما الذي يسمى بيده
على معنى الالتزام لما يقوله لأسأل أحد شيئا بر بدانه المسئلة وقوله ولا يأتي من غير مسألة إلا
أخذته على معنى امتثال أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما قاله ونهى عنه وحض عليه وهذا حكم العطاء

• وحديث عن مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال وهو على المنبر
وهو يذكر الصدقة
والتعفف عن المسئلة
اليد العليا خير من اليد
السفلى واليد العليا هي
الصدقة والسفلى هي
المسئلة • وحديث عن
مالك عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أرسل إلى عمر بن الخطاب
بعطاء ففرد عمر فقال له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم تردده فقال يا رسول
الله ليس أخبرت أن
خيرا لأخذنا أن لا يأخذ
من أحد شيئا فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اتخذا
ذلك من المسئلة فاما
ما كان عن غير مسألة
فاما هو رزق رزقه الله
فقال عمر أما والذي نفسي
بيده لأسأل أحد شيئا ولا
يأتي من غير مسألة شيئا
أخذته

والهبة من الوجه المباح دون الوجه المخلوط والمال الحرام والله أعلم وأحكم * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندني في سؤال الأمر أو غيرهم وقد روي الزهري عن عروة وسعيد بن المسيب أن حكيم بن حزام قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألت فأعطاني ثم قال يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك وفيه ومن أخذه بغيره انقضى نفس لم يبارك له فيه كذا يأي كل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى قال حكيم فقلت يا رسول الله والي بعثك بالحق لأرزا أحدا بعدك أبدا حتى أفارق الدنيا فلما أخذ عطائه في زمن أبي بكر ولا عمر ولم ير زأ حكيم أحدا من الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفي * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه في العمل بهذا المال

أخذه وجه يجب أن يعمل به وهو أن يعطى منه الحاجة وروي أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن هذا المال خضرة حلوة فمنه صاحب المال ما أعطى منه المسكين واليتيم وهذا الحاجة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ص

* وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لا يأخذ أحدكم حبله فيصطب على ظهره من أن يأخذ رجل أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه * قوله صلى الله عليه وسلم لا يأخذ أحدكم حبله فيصطب على ظهره معنى التصريح بمباشرة الاحتطاب والأخذ في الأسباب وقوله خير من أن يأخذ رجل أعطاه الله من فضله يريد الله عز وجل بالمال ولم يأخذه من مسئلة فسأله هذا المذكور

من فضله ما أعطاه الله تبارك وتعالى فيصطل أن يرده الفتي ويحتمل أن يرده السلطان ويكون معنى آناه الله من فضله جعل الله إليه النظر فيه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الاحتطاب أفضل من المسئلة وقوله صلى الله عليه وسلم أعطاه أو منعه يحتمل أن يكون معناه بما أعطاه إذ سأله أو ما منعه فبين بذلك عيب المسئلة لما فيها من المذلة وبما كانت معها المنع ويحتمل أن يرده أن الاحتطاب أفضل من السؤال مع العطية مع المنع أولى (مسئلة) وهذا في طلب ما ليس له قبله مثل ما إذا سأل الفتي العون ومثل أن يسأل السلطان غنى عما يعطيه من ليس له قبله عطاه من تب معنى من المعاني أو في وقت ضيق وأما سؤال السلطان مع الحاجة فجائز قال الله عز وجل ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أجلكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون وأما سؤال من لم عليه عطاه من تب أو عده فانه ليس بسؤال على الحقيقة وإنما هو طلب لحقه عوضا عن عمله وفي العدة استعجاز لما تقدم عطاه له وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله لو قد جاء مال البصرين أعطيتك كذا وهكذا وكذا فاما ما روي أبو بكر الصديق رضي الله عنه فيسأل أن يأخذ مال البحرين ثم جاء فقار أبو بكر مره قبل النبي صلى الله عليه وسلم عده فليأتني أنا جابر فأخبره ثم ذكره بذلك مرتين ثم قال له في ذلك ما أن تعطى وأمان تبخل على وأى دا، أدوأ من الفضل ثم قال جابر أرفض من المال قبضة فقبض فعدها فوجد حاجتها فدينار ثم أعطاه ثانية وثالثة إنجازا لوعده النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وأحكم (٢) وأما سؤال المحتاج في وقت غنى السائل فانه مؤذ كرم من مال له ولجماعة المسلمين لم تعرض لواحد منهم فيعرض بنفسه ليعكون وقد قال العباس للنبي صلى الله عليه وسلم اعطني فأديت نفسي وفاديت عقيلاً فان العباس لم يضطر إلى السؤال وأمان اضطر اليه موضع عن التكسب والاحتطاب فجائزه أن يسأل ولا يهبط قال الله عز وجل لا يسألون الناس إلحافا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من

يباض بالأصل

(٢) هذه العبارة فليقتل
تقف لها على معنى وهي
هكذا بالأصل

• وحديثي عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن (٣٧٤) يسار عن رجل من بني أسد أنه قال زلت أنا وأهلي

ببيع الغرق فقال لي
أهلي اذهب إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأسأله
لنا شيئاً نأكله وجعلوا
يذكرون من حاجتهم
فذهبت إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فوجدت
عنده رجلاً يسأله
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لأجد ما
أعطيت فتولى الرجل عنه
وهو مغضب وهو يقول
لعمرى أنك لتعطي من
شئت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إنه
ليغضب علي أن لا أجدا
أعطي من سألت منك وله
أوقية أو غداً ففسد
الحاف قال الأسد فقلت
للقحة لنا خبر من أوقية
قال مالك والأوقية أر بعون
درهما فرجعت ولم أسأله
فقدم على رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد ذلك
بشعر وزيب فقسم لنا
منه حتى أغنانا الله عز
وجل • وعن مالك عن
العلاء بن عبد الرحمن أنه
معه يقول ما نقصت
صدقة من مال وما زاد الله
عبيداً بعفو إلا عزاً وما
تواضع عبد إلا رفعة الله
• قال مالك لا أدري أرى
هذا الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم أم لا

سألتكم وله أوقية أو غداً ففسد
الحاف قال الأسد فقلت
للقحة لنا خبر من أوقية
قال مالك والأوقية أر بعون
درهما فرجعت ولم أسأله
فقدم على رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد ذلك
بشعر وزيب فقسم لنا
منه حتى أغنانا الله عز
وجل • وعن مالك عن
العلاء بن عبد الرحمن أنه
معه يقول ما نقصت
صدقة من مال وما زاد الله
عبيداً بعفو إلا عزاً وما
تواضع عبد إلا رفعة الله
• قال مالك لا أدري أرى
هذا الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم أم لا

أرى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
بماض بالأصل

﴿ ما يكره من الصدقة ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لأكل أغاهاي أو أساخ الناس ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لأكل محمد قال ابن القاسم لا تدري ذلك الا في الصدقة المفروضة ولا بأس أن يعطوا من التطوع ومن أعطاهم شيئاً من الصدقة المفروضة لم تجزوه وقال يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع ذلك في جميع الصدقات الفرض والتطوع وقال عيسى بن دينار الذي أخذ به ومعه عن ابن أبي عمير أن نافع قال لا تحل الصدقة المفروضة ولا تطوع من الأغاهاي والحبوب وتطوع الناس وجه قول ابن القاسم أن لفظ الصدقة مصر وفيه إلى الصدقة المفروضة وهي التي هي أو أساخ الناس فأما التطوع فلا فرق بينها وبين الهبة ووجه قول ابن نافع أن لفظ الصدقة عام فيحصل على عموم ومن جهة المعنى أن حكم الصدقة غير حكم الهبة بدليل أنها تازم من غير تعيين ولا قبول والهبة بخلاف ذلك فاعاها على عطية وموصلة فلذلك اختصت بالمعين والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لأكل محمد تقتضي تحريمها عليهم وقال عيسى بن دينار إن لم يجد غيرها فرض له في الجزء بقا أن يفرض له رجوعاً أن يصنع من حيث لا يجتنب وهذا يقتضي منعه منها الآن يكون بموضع يستبج فيه كل الميتة إن كان في موضع وقوله صلى الله عليه وسلم لا يأكل محمد قال ابن القاسم انما ذلك في بني هاشم بأعيانهم دون موالهم قاله مالك رحمه الله والشافعي وقال عيسى بن دينار صريحهم وموالهم في ذلك سواء وبه قال عبد الملك بن الماجشون ومطرف وبه قال أبو حنيفة والثوري

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أغاهاي أو أساخ الناس يريد والله أعلم أنها تظهر أموالهم وتكفر ذنوبهم وأما يسوغ أخذ الفقراء لها كما يسوغ لهم عندنا كثر من هذه الضرورة المحظورة من الطعام فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يزه آل محمد صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا وأن يكون لهم الصبر أفضل مما لهم من أن تكون أمته تدعى أنه بعده صلى الله عليه وسلم بأن يعطوا من أفضل المطاعم مع أن الصدقة وجه يخرج به المال إلى المعطى لانه إعطاء لا يقترن به إكرام وأما الهبة فعلى وجه الإكرام تكون الهبة بذلك مقتضاها ولذلك لا تكون للعوض ولا تكون الصدقة للعوض وأغاهاي بمعنى

عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة فقدم أساخاً بالان من الصدقة فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه وكان يما يعرف بالغضب في وجهه أن تجمر عيناه ثم قال إن الرجل ليسلني ما لا يصلح لي ولاه فإن منعت كرهت المنع وإن أعطيت ما لا يصلح لي ولاه فقال الرجل يا رسول الله لا أسألك شيئاً أبداً

ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة يحتمل أنه استعمله عليها لأن الصدقة تحل له وهل يستعمل عليها أحد من آل النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) وقوله فقدم أساخاً بالان من الصدقة يحتمل والله أعلم أنه سأل في أجرة عمله أكثر مما يستحقه ويحتمل أنه سأل زيادة على أجرته بما غيره أحق به منه وأما ليس هو بأهل له فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه معناه والله أعلم أنه بلغ منه الغضب إلى أن أبداً وظهر عليه

﴿ ما يكره من الصدقة ﴾

* وحدثنى عن مالك أنه

بلغه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لا تحل

الصدقة لأكل محمد أغاهاي

أو أساخ الناس * وحدثنى

عن مالك عن عبد الله بن

أبي بكر عن أبيه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

استعمل رجلاً من بني

عبد الأشهل على الصدقة

فما قدم سأل أساخاً من

الصدقة فغضب رسول الله

صلى الله عليه وسلم حتى

عرف الغضب في وجهه

وكان يما يعرف بالغضب

في وجهه أن تجمر عيناه

ثم قال إن الرجل ليسلني

مالاً لا يصلح لي ولاه فإن

منعت كرهت المنع وإن

أعطيت ما لا يصلح لي ولاه

فقال الرجل يا رسول الله

لا أسألك شيئاً أبداً

بياض بالأصل

وَأَسْكُرُ عَلَى الرَّجْلِ سَوْأَهُ أَنْ قَالَ لَهُ إِنَّ الرَّجْلَ لَيْسَتْ لِي مَالًا يَصْلِحُ لِي وَلَا لَهُ بَرِيذٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَالًا يَصْلِحُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ إِيَّاهُ وَلَا يَصْلِحُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم تمنعته كرهته المنع يقضي انه كان يكرهه ان يمنع ماله وان كان جلاله ابلغ ان يمنعه لانه يكره المنع جلاله لكنه سئل ما لا يصلح منه خلق الله عز وجل مع كراهيته للمنع فقال الرجل وقال انه بن كعب لا سألك منها شيئاً ابداً قاله على وجه الافلاح والتوبه وبوالاثناء عماشى عنه واقامه اعلم واحكم ص مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال قال عبدالله بن الأرقم أدلى على بعير من المطايا أسخمل عليه أمير المؤمنين فقلت نعم جل من الصدقة فقال عبدالله بن الأرقم أتجيب أن رجلاً نادى في يوم حار غسل لك ما تحت أزاره ورفضه ثم أعطاكه فمسي به قال فغضبت قلت يفر الله الله أتقول لي مثل هذا فقال عبدالله بن الأرقم انما الصدقة أوساخ الناس يسلمونها عنهم ع ش قول أسلم لعبدالله بن الأرقم أدلى على بعير من المطايا أى يظهر من المطايا بى بما يغطى ويركب لقوته وحسن مشيته وقوله أسخمل أمير المؤمنين دليل على استجابة أن يسأل الامام شيئاً من المال كأن يعمل لله عز وجل ان صاحب بيت المال ولانه احتاج اليه ليركبه فيها يخصه ويقلل رقبته ولذلك امتنع سواي ائيل من الصدقة فلما قال له أسلم نعم جل من الصدقة ربك الذى جعله ووافق همداد جل من الصدقة

(فصل) وتوله أعجب لو أن رجلا بذنبا في يوم حار غسل الشماخت ازار مور وفيه فشر به فقلنا
البان لا يتيكون أكثر عرقا ووضر من العيصوذ كرا اليوم الحار لان العرق ووضر البدن يكون
فيه أكثر وذكرا مبحث الازار والرفض لان أكثر موضع في الجسد لانه أكثر عرقا ووضر
والفسل والانفا فكيف يسمع العرق في اليوم الحار لعله أن مال الصدقة أفتح الأموال وأقذرها ومما
يجب أن يستغفبه المسلم الغنى عنها ولذلك اتما الصدقة أو ساخ الناس ربدأ أو ساخ أو المالم ومما
يتطهر بها وأن الآخمال الصدقة يحذر وسخا عن رباب الاموال الخرجين لها والمظهر أن أو المالم
بها كان فقيرا أبيض له الضرورته ومن كان غنيا فقد عدم الضرورة المحبة لله والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في طلب العلم ﴾

ص **ع** مالاً بلغة أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال يا بني جالس العلماء وزاجهم بركتك فإن
الله يصي القلوب بنور الحكمة كالبحر يابئ الأرض الميتة وابل السماء **ع** ش قول لقمان لابنه جالس
العلماء وزاجهم بركتك بر بد القرب منهم بمجالستهم حتى يأخذوا بدهم ويتعلم من حكمتهم ولا
يقوتهم من قولهم ما يفرون من يعلمتهم وإن كان مجالسهم وقال في المستخرجة آثار قوله وزاجهم
بركتك فلعن الرحمة تنزل عليهم فتصيبك معهم ولجالس الفجار لا تنزل عليهم مخطه فصيبك
مهم (مسئلة) والمجالسة للعلماء اذا كانت خيرة فانتازكون على وجهين أحد مايل لس في
قدرته تعلم العرفانه بالمسلمة وبرك بمجالستهم واتخاذوا الهم ومحبة فهم ور عا جارى من أقوالهم ما يحتاج
اليفعله حاجته البلى أن يدعو ويحفظة أو يستتبع حتى يفهم ور بما ألمهم عن مسئلة محالا
يسمع جهله فأخذها عنهم وأما أن كان في قوته تعلم العلم ورزق عوناعله ورغبة في تعلمه فيجالسهم
ليأخذ منهم ويتعلم من علمهم

(فصل) وقوله وان الله عز وجل يحيي القلوب بنور الحكمة يريد والله أعلم احياءها بالايان

﴿ مايتقى من دعوة ﴾

المظلوم *

وحدثني عن مالك عن
زيد بن أسلم عن أبيه أن
عمر بن الخطاب استعمل
مولى له يدعى هنبأ علي

الحي فقال ياهب اضم
جناحك عن الناس واتق
دعوة المظالم فان دعوة
المظالم مجابة وأدخل رب
الصبرمة والغنعة وإبى
ويم ابن عفان وابن عوف
فانهما ان تهك ماشيتما
يرجعان الى المدينة الى
زرع وتضل وان رب
الصبرمة والغنعة ان تهك
ماشيتما بأني بيقه يقول
يا أيبر المؤمنين يا أيبر
المؤمنين أفتاركهم أنا
لا أبلك فلما والكل
أصبر على من الذهب
والورق وأيم الله انهم
لبرون ان قسطلهم انها
لبلادهم وسياهم قاتلوا
عليها في الجاهلية وأسلوا
عليها في الاسلام والذى
نقى بيده لولا المال الذى
أجل عليه في سبل الله
ماجيت عليهم من بلادهم
شرا

(۱) بیاض بالاصل

والخشوع والطاعة لله عز وجل وبرها الكفر والفسوق وانها لا حرام لله تعالى وقوله لا يبيح الارض الميتة وابل الغنماء يد الله تعالى ان نورا الحكمة تغفر القلوب حارة بالطاعة بعد ان كانت ميتة بالمعصية كما أن وابل السماء وهو غرر بقطره يحيي الارض والنبات والماء والخصب بعد موتها وكذلك تسامح الحق القلوب من حاراتها بنور الحكمة تهوم فضل الله عز وجل

﴿ مايتقى من دعوة المظلوم ﴾

ص **ع** مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يسمى هنباً على الجي فقال يا هنب اضم جناحك عن الناس وائق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريقة والغنية والياك ونم ابن عفان وابن عوف فانهما ان تهلكا مشيتما يرجعان الى المدينة الى زرع وتحصل وان رب الصريقة والغنية ان تهلكا مشيتما يتنبي بينهما فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أفتأركهم أم لا لألألك ظالماء والكلأ أليس على من الذهب والورق وأيم الله أنهم ليرون أن قد ظلمتهم انما لبلادهم ومياهم فأتوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الاسلام والذى نفسى بيده لولا المال الذى أحصل عليه فى سبيل الله ما جيت عليهم من بلادهم شرباً **ع** ش قوله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنباً على الجي يعنى انا استعمله على حيايته لابل الصدقة وهذا الجي فيل هو النقيع بالنون وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع خيله لمائى ذلك من المنفعة لسابن فوصى عمر بن الخطاب هنباً فاستعمله فيفعال يا هنب اضم جناحك عن الناس ر بدو الله أعلم كعبهم

(1)

(فصل) وقوله رضى الله عنه واثق دعوة المظلوم فلان دعوة المظلوم مجابة وقدرى أجبه ربه
عن النبي صلى الله عليه وسلم دعوة المظلوم مستجابة وقوله وأدخل رب الصبر والغنية رب بدائه
أعظم فقرا المسكين والصبر عمة والغنية قال عيسى بن دينار هي الأربعون شاة وقال غيره قوله
الصبر عمة من الغنى خطأ وإنما الصبر عمة من الأبل العشرون إلى الأربعين وأياك ونعم ابن عقان وابن
عوف لكونهما من الأغنياء فلا يخاف عليهما الصاع ولا الحاجة بذهاب ما شيئا لأن الملهام
غير الماشية كثير والفقير تلحقه الحاجة بذهاب ما شيئا لها جميع ماله فإتيه بينه في فكر ومستهله
بأمر المؤمنين بأمر المؤمنين ولا يمكن عمر بن الخطاب رضى الله عنه تركهم يموتون جوعا مفاكلة
الله من أمرهم

(فصل) وقوله والماء الكلال يسر على من الذهب والورق ويد الله أعلم انه لابد ان يقوم بهم ان يحتاجوا اليه فادامت ماشيتهم باقية يستغنون عن الماء والكلال لان برى الكلال وشرب الماء تبقى ماشيتهم فان ذهبت اوتوه فبعضه الا بالذهب والورق والماء الكلال يسر عليه واخف مؤنة

(فصل) وقوله وايم الله انهم ليرىون بر يد بطون آى قد ظلمهم فى منى لهم ربها وحاجتها المشية الصدقة انباللادهم وبهاهم بر بدان تلك الارض التى بجميعها لجامعة المسلمين قاتوا عليها فى الجبلية أكثره من غيرهم وأسلموا عليها فى الاسلام فمن باقية لهم من جلة حقوقهم فليس لاحدان سببها دونهم الاثل مافضله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من المنفعة التى تقمهم وتشملهم لان ابل الصدقة تصرف الى فقيرائهم ويجعل عليها مسافرهم ويستغنى بها عن سؤالهم أو مالهم ومع ذلك فانى اصمح

بها في بعض الوقت لفقراهم لتلايعود عليهم كلهم ان ذهبت ما شئتم وانما قال ذلك عمر بمعنى انها بلاد
 لجميع المسلمين وانها مخصوصة لمنفعة اخرى واعم نفعاً وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 لا حى الا لله ورسوله برهانه ليس لاحد ان ينفر عن المساكين بمنفعة تخصه وانما يحى لحق الله
 ورسوله صلى الله عليه وسلم اومن يقوم مقامه من خليفته وذلك انما هو فممن كان في سبيل الله عز
 وجل اولاد بنبيه صلى الله عليه وسلم

﴿ أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص مالمث عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لى خمسة أسماء
 أنا محمداً وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله به الكفر وأنا الحامش الذي يحشر الناس على ردى
 وأنا العاقب صلى الله عليه وسلم م ش قوله صلى الله عليه وسلم لى خمسة أسماء أنا محمد لى قول الله عز
 وجل محمد رسول الله وقوله وأنا أحمد لقول الله تبارك وتعالى ومبشر رسول بأتى من بعدى اسمه
 أحمد وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا الماحي وفسر ذلك هو صلى الله عليه وسلم بأنه الذي يمحو الله به
 الكفر لما وعده الله من أن يظهره على الدين كله فيكون ما آتاه منه والظهور على الدين كله بمعنى
 القلب عليه لقلب من جاوره منه وظهوره عليه ويحصل أن يريده محوهم مكا وظهوره على من كان
 فيها من الكفر وظهور دينه فيها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا الحامش وفسر ذلك بأنه الذي يحشر الناس على ردى وقيل
 الخطأ معنى القسم ههنا الدين يقال كان هذا على قدم فلان أى على دينه فيكون الحامش على
 هذا ان زمن دينه آخر الأزمنة وانه عليها تقوم الساعة ويكون الحشر لا تنسخ شرعته ناسخة
 ولا يستأصل للملة كفر والله أعلم ويحتمل أن يري بذلك ان الناس يحشرون على قدمه
 بمعنى مسادته قائماً لله تعالى وشاهد على آئنه والأهم قال الله تبارك وتعالى يوم
 يقوم الناس لرب العالمين وقال عز من قائل وكذلك جعلناكم أمة
 وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا
 وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا العاقب قال أبو عبيد الله

سفيان العاقب آخر الانبياء وفي العتية عن

مالك لا بأس أن يكفى الصبي فصيل

أ كيت ابنك بأبا القاسم قال أما

أنا فافعله ولكن أصل

البيت يكونه فا

أرى بذلك

بأسا

﴿ أسماء النبي صلى الله

عليه وسلم ﴾

• مالمث عن ابن شهاب

عن محمد بن جبير بن مطعم

أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال لى خمسة أسماء

أنا محمداً وأنا أحمد وأنا الماحي

الذي يمحو الله به الكفر

وأنا الحامش الذي يحشر

الناس على ردى وأنا

العاقب

﴿ يقول مصححه الراجى عفوره الكريم ابن الشيخ حسن الفيوى ابراهيم ﴾

صلى الله عليهم أن انتفيت من حاسة عبادلة أمة هداة للدين * فهديتهم الصراط المستقيم وورثتهم
كتابك المستبين * ونملى ونسلم على صاحب الشرع المصحح الخفيف * سيدنا محمد وآله وصحبه
دوى القدر العالى والشرف المنيف * وبعد فان من ربنا جلت قدرته أكثر من أن تحصي * ونعمه
سبحانه وتعالى أكبر من أن تستقصى * من ذلك ان انتقى الأفضل المنتقى * سلطان العلماء كتاب
المنتقى * منتقى الفاضل أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى الأندلسى رحمه الله آمين * على موطأ
الامام مالك بن أنس حجة الله فى أرضه على العالمين رضى الله عنه وأرضاه آمين * وأتقى فى نشره
من أوقاته وماله الثمين * فظهر للعيان بعد أن كان فى زوايا الالهال لا يكاد يبين * وانتقى لطبعه حفظه
الله المطبعة التى هى كاسمها (مطبعة السعادة) ذات الاتقان والاجادة والإفادة * وماهى بأول
برككم بأل محمد كيف لا وهو حفظه الله سلطان المحققين * وشيخ المؤلفين * وسيد من شاد
الدين * وأحبا سن جده سيد المرسلين * صلى الله وسلم عليه السلطان الأسبق *
والمولى الأبرار فى * مولانا (عبد الحفيظ) لازالت تصحيقاته راقية أوج
الكمال * وشعس كلاله طالعة فى أفق الجلال * وبملاحظة الحاج
عبد السلام بن الحاج محمد بن العباس بن شقرون * جاءت
أسفاره ونشره الصدور وتقر بها العيون * وفد بدأ بدر
تمامه * وفتح سلك ختامه * وأواخر رجب الفرد
الحرام عام ١٣٣٧ من هجرة سيد الأنام *
صلى الله وسلم عليه * وآله وصحبه
وكل منتم اليه * ماجات
اليانى تعقبها الأيام
آمين

﴿ فهرست الجزء السابع من كتاب المنتقى للإمام الباجي علي موطأ الامام مالك ﴾

صفحة	
٢	كتاب المكاتب * القضاء في المكاتب
١٣	الجمالة في الكتابة
١٦	القطاعة في الكتابة
٢٠	جراح المكاتب
٢٢	بيع المكاتب
٢٦	سعى المكاتب
٢٨	عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل محله
٣٠	ميراث المكاتب إذا عتق
٣١	الشرط في المكاتب
٣٧	ولاء المكاتب إذا عتق
٣٤	مالا يجوز من عتق المكاتب
٣٥	جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده
٣٦	الوصية في المكاتب
٣٩	كتاب المدبر * القضاء في المدبر
٤٠	جامع ما جاء في التدبير
٤١	الوصية في التدبير
٤٤	مس الرجل وليدته إذا دبرها
٤٥	بيع المدبر
٤٨	جراح المدبر
٥٠	ما جاء في جراح أم الولد
٥١	كتاب القسامة * تبدئة أهل الدم في القسامة
٦٢	ما جاء في تجوز قسامته في العبد من ولادة الدم
٦٣	القسامة في قتل الخطأ
٦٤	الميراث في القسامة
٦٥	القسامة في العبيد
٦٦	كتاب العقول
٦٨	العمل في الدية
٧٠	ما جاء في دية العبد إذا قبلت وجناية المجنون
٧٣	ما جاء في دية الخطأ في القتل
٧٥	ما جاء في عقل الجراح في الخطأ

- ٧٧ ما جاء في عقل المرأة
 ٧٩ عقل الجنين
 ٨٣ ما فيه الدية كاملة
 ٨٦ ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصورها
 ٨٧ ما جاء في عقل الشجاج
 ٩١ ما جاء في عقل الاصابع
 ٩٣ جامع عقل الانسان
 ٩٤ العمل في عقل الانسان
 ٩٤ ما جاء في دية جراح العبد
 ٩٧ ما جاء في دية أهل الذمة
 ٩٨ ما يوجب العقل على الرجل في خاصته وفيه أبواب
 ٩٨ الباب الاول في معرفة العاقلة وصفة تحملها للدية
 ١٠٠ الباب الثاني في صفة العمد وتعيين من الخطأ
 ١٠٠ ومن قتل رجلاً عدا
 ١٠٢ في معرفة ما تحمله العاقلة من الجنابة
 ١٠٤ ما جاء في ميراث العقل والتفليظ فيه
 ١٠٨ جامع العقل
 ١١٥ ما جاء في الغيلة والسرو وفيه بيان
 ١١٦ الباب الاول في قتل الجماعة بالواحد
 ١١٦ الباب الثاني في قتل الغيلة
 ١١٨ ما يجب في العمد
 ١٢٠ القصاص في القتل
 ١٢٣ العفو في قتل العمد
 ١٢٨ القصاص في الجراح
 ١٣١ ما جاء في دية السائب وجناته
 ١٣٢ كتاب الحدود * ما جاء في الرجم
 ١٤٢ ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا
 ١٤٤ جامع ما جاء في حد الزنا
 ١٤٦ ما جاء في المفتصة
 ١٤٦ ما جاء في القذف والنفي والتعريض
 ١٥٧ ما لاحد فيه
 ١٥٦ ما يجب فيه القطع
 ١٦٢ ما جاء في قطع الآبق والسارق

- ١٦٢ ترك الشفاعة للسارق اذا بلغ السلطان
 ١٦٥ جامع القطع
 ١٧٥ ماجاء في الذي يسرق أمعة الناس
 ١٨٢ مالا قطع فيه
 ١٨٧ كتاب الجامع
 ١٨٧ الدعاء للمدينة وأهلها
 ١٨٨ ماجاء في سكن المدينة والخروج منها
 ١٩٢ ماجاء في تحريم المدينة
 ١٩٣ ماجاء في وباء المدينة
 ١٩٥ ماجاء في اجلاء اليهود من المدينة
 ١٩٦ جامع ماجاء في أمر المدينة
 ١٩٧ ماجاء في الطاعون
 ٢٠١ النبي عن القول بالقدر
 ٢٠٧ جامع ماجاء في أهل القدر
 ٢٠٨ ماجاء في حسن الخلق
 ٢١٣ ماجاء في الحياء
 ٢١٤ ماجاء في الغضب
 ٢١٥ ماجاء في المهاجرة
 ٢١٨ ماجاء في لبس الثياب الجمال بها
 ٢٢٠ ماجاء في لبس الثياب المصبغة والذهب
 ٢٢١ ماجاء في لبس الخنز
 ٢٢٣ ما يكره للنساء لبسه من الثياب
 ٢٢٥ ماجاء في اسبال الرجل ثوبه
 ٢٢٦ ماجاء في اسبال المرأة ثوبها
 ٢٢٧ ماجاء في الانتعال
 ٢٢٨ ماجاء في لبس الثياب
 ٢٣٠ ماجاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم
 ٢٣١ ماجاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال
 ٢٣١ ماجاء في السنة في الفطرة
 ٢٣٣ النبي عن الأكل بالشمال
 ٢٣٣ ماجاء في المساكين
 ٢٣٤ ماجاء في معي الكافر
 ٢٣٥ النبي عن الشرب في آنية الفضة والتفخ في الشراب

- ٢٣٧ ماجاء في شرب الرجل وهو قائم
 ٢٣٧ السنة في الشرب ومناولته عن العين
 ٢٣٨ جامع ماجاء في الطعام والشراب
 ٢٥٣ ماجاء في أكل اللحم
 ٢٥٤ ماجاء في لبس الخاتم
 ٢٥٤ ماجاء في نزع المعاليق والجرس من العين
 ٢٥٦ الوضوء من العين
 ٢٥٧ الرقية من العين
 ٢٥٨ ماجاء في أجر المريض
 ٢٥٩ التعوذ والرقية من المرض
 ٢٦١ تعالج المريض
 ٢٦٢ الغسل بالماء من الجوى
 ٢٦٣ عبادة المريض والطيرة
 ٢٦٦ السنة في الشعر
 ٢٦٨ اصلاح الشعر
 ٢٦٩ ماجاء في صبغ الشعر
 ٢٧٠ مايؤمر به من التعوذ
 ٢٧٢ ماجاء في المتصايين في الله تعالى
 ٢٧٦ ماجاء في الرؤيا
 ٢٧٨ ماجاء في النزد
 ٢٧٩ العمل في السلام
 ٢٨٠ ماجاء في السلام على اليهودى والنصراني
 ٢٨١ جامع السلام
 ٢٨٣ باب الاستئذان
 ٢٨٥ التشبهت في العطاس
 ١٨٦ ماجاء في الصور والتماثيل
 ٢٨٧ ماجاء في أكل الضب
 ٢٨٩ جاء في أمر الكلاب
 ٢٨٩ ماجاء في أمر القنم
 ٢٩١ ماجاء في الفأرة تقع في الدهن والبدن بالاكل قبل الصلاة
 ١٩٣ مايقتى من الشؤم
 ٢٩٥ مايكره من الاسماء
 ٢٩٧ ماجاء في الحجامة واجارة الحجام

حقيقة

- ٢٩٩ ما جاء في المشرق
 ٣٠٠ ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك
 ٣٠٢ ما يؤمر به من الكلام في السفر
 ٣٠٣ ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء
 ٣٠٤ ما يؤمر به من العمل في السفر
 ٣٠٥ الأمر بالرفق بالمملوك
 ٣٠٦ ما جاء في المملوك وحيثه
 ٣٠٧ ما جاء في البيعة
 ٣٠٨ ما يكره من الكلام
 ٣٠٩ ما يؤمر به من التعفف في الكلام
 ٣١٠ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى
 ٤١١ ما جاء في القبية
 ٣١٢ ما جاء في يخاف من اللسان
 ٣١٣ ما جاء في مناجات اثنين دون واحد
 ٣١٣ ما جاء في الصدق والكذب
 ٣١٥ ما جاء في إضاعة المال وذى الوجهين
 ٣١٦ ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة
 ٣١٦ ما جاء في التقى
 ٦١٧ القول اذا شئت الرعد
 ٣١٧ ما جاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم
 ٣١٨ ما جاء في صفته
 ٣١٩ الترغيب في الصدقة
 ٣٢١ ما جاء في التعفف عن المسئله
 ٣٢٥ ما يكره من الصدقة
 ٣٢٦ ما جاء في طلب العلم
 ٣٢٧ ما يتق من دعوة المظلوم
 ٣٢٨ أساء النبي صلى الله عليه وسلم

